



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

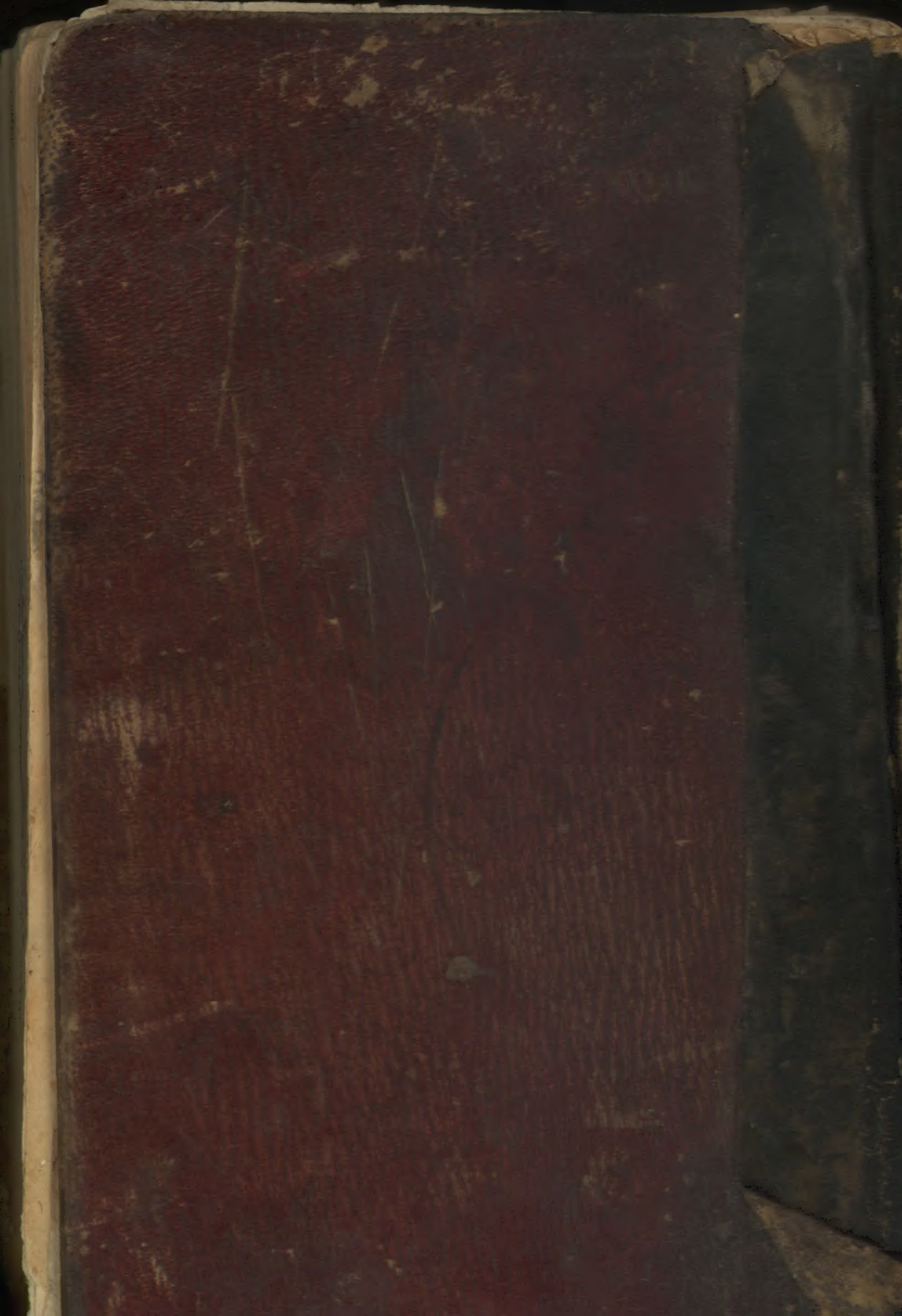
نام کتاب: درر العقاد فی شرح الارصاد

مؤلف: عبد الرحمن بن عاصم

شماره کتاب: ۱۲۸۰ مسکونه

اندازه: ۲۵ × ۱۵

تاریخ تصویربرداری: مرداد ۱۳۸۹



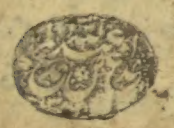
خزائن الثمن من كتاب درر الثمن
 الإشراف في الفقه بصنف
 الشيخ العالم العامل الفاضل الكامل قدوة
 الأفاضل وشارح علوم الأواخر
 والأوائل ظهر المله والدين عبد
 الرحمن بن العتايقي قدس الله روحه
 ونور ضريحه بمجرده
 الطاهر بن الحق
 أمين

تصنيف من كتب
 دار الفقه والادب

کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران
 ۱۳۲۸

۱۲۸۰

۲۵×۱۸
 ۲۰×۱۲
 ۲۷
 ۱۸۶



کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

از مجموعه نسخه های خطی اهدائی

سید محمد مشکوة

بسم الله الرحمن الرحيم **المقصد الثاني في اللقطة قوله**

واما ملقطان قدم السابق فان تساويا في تقديم البلدي على القروي وان
الموسر على المعسر وظاهر العدالة على المستور نظر وجه ترجيح البلدي عليها وال
لحافظه على نفسه فانها ضاع بسبب بعد ما كان ما يودي الى حصة
ترجيح الموسر على المعسر انه يتضمن مراعاة مصلحة الملقط لتمكينه من القيام بنفقته
ترجيح ظاهر لعدالة الموثوق بامانه ومن جهة التقاط كل منهم **قوله** ما
قول اختلف الناس في التقاط الكافر فقبل لا يبيع لانها امانة والكافر لا امانة
على ان يكون الى الامين ولا شيء من الكافر يبركون اليه ولا يبيع لانها امانة
في حضانه والكافر اهل لذلك فثبت الخلاف وجود الوصفين اعني الامانة والحضانه في الملقط
ارجح الامانة منع من التقاط الكافر ومن رجع الحضانه جوزه ومن توقف استشكل المسئلة
اشترط الاسلام والعدالة لما قلنا **قوله** وبقر في يد البدوي على راي **قوله** قال في القواعد
ثبوت الولاية للمبذر والبدوي وعشيتي السفر اما المبذر فلا ناعا منع من التصرف في
لبيته في مال فلا يبيع منه واما البدوي وعشيتي السفر فلو جوزه شرطا بجهة التقاطها في
ما يثبت لغيرها من الولاية باثبات اليد على اللقط كغيرها والا فرب ايضا ان له السفر وال
به في غير بلد التقاط لان الحجر عليه في ذلك على خلاف الاصل **قوله** كالبغير اذا وجد في كلاءه **قوله**
اذا وجد الملقط بجوارنا فاما ان يكون في كلاءه او لا **قوله** لا يجوز اخذ على اي حال كان
الثاني فاما ان يكون صحيحا او لا فان كان الاول لا يجوز اخذ ايضا لقوله صلوات الله عليه
سواء ذن كانه وان كان الثاني يجوز **قوله** فيجوز للصبي والمملوك والغاسق والمجنون والكافر
قوله فاذا التقط الصبي وقصر الولي في انتزاع اللقط من يده حتى تلفت بالثلاث او بغير الثلاث احم
الولي وهو الاقرب عند المصنف لانه مفروض تركها في يده فكان في الحقيقة هو الملتف ويجوز عدم
برائة الزمة وعدم اثبات يد عليها والمشهور جواز لقط العبد وقال ابن الجنيح لا يجوز للعبد
لقطه فان اخذها وعلم سيده فاقرها في يده ثم انزلها كانت في رقبته ومال السيد وان لم يعلم كان
رقبه لنا الاصل الجواز واجتمع برواية ابي خديجة والجواب الحمل على الكراهية مع ان في ابي خديجة
ولو انقط المملوك ثم اعقبه مولاه قال الشيخ للسيد اخذها لانه اللقط من كسبه في حالي رقبته وفي
المصنف في القواعد فقال ان كان عنقه بعد مضي الحول كان الحق ما ذكره الشيخ لانه بعد مضي الحول
ان يدخل في ملك السيد عند من يقول انه يملكها لمضي الحول والتعريف من غير يده ان كان او
وعلى كلا التعديرين يكون قد ثبت للسيد اخذها قبل العتق ولم يتعرض المصنف لقبول الحول

X

انه ليس له اخذها ولا لم يبق الفرق بين مذهبه ومذهب الشيخ قال الشيخ في المبسوط اذا
لعبد ما بذقان لم يكن امينا وعرف سيده بذلك ولم يزرعها منه كان الضمان على السيد لا على
العبد كان السيد تعدي تركها في يده فصادك لو وجدها وسلمها الى فاسق وفيه نظر حيث
يد التسلط على اللقطه ولا يجب على السيد الانتزاع اذا كان يجب عليه حفظ مال العبد و
وبين الدفع الى فاسق لانه يكون التقريط منه بالدفع **قوله** وهو حر على الاصل **قوله**
اذا وجد المسلم لقطا فهو حر غير مملوك وينبغي له ان يرفع خبره الى السلطان لينفق عليه
قال وان لم يوجد السلطان استعان بالمسلمين في النفقة عليه فان لم يجد من يعينه انفق
ان له الرجوع اذا بلغ وايسر له ان يتبرع بما ينفق عليه وكذا قال سدر وابن الجنيح
وابن البراج وقال ابن ادرس فان لم يجد من يعينه على ذلك انفق عليه بعد ما يشهد انه
له وكان له الرجوع بنفقته اذا بلغ وايسر على ما روي قال والاقوى عندي انه لا يرجع
لان كاد ليل على ذلك والاصل براءة الدمة والوجه الاول لانه لو لم يلزم الاضرار بالملقط
لو هو منفي بالجزء والاجماع والمشهور انه لا يملكه عليه بالملقط ولا غير وله ان يوالي
من يشاء فان لم يوال احد قال الشيخ كان ولا يملك للمسلمين ولم يكن للذي انفق عليه ولا وان
ولم يتوك ولدا ولا قرابة له من المسلمين كان ما تركه لبيت المال وكذا قال المفيد لانه
ما تركه لبيت مال المسلمين والشيخ اطلق وقال ابن ادرس يكون ولا يملكه امام المسلمين لانه داخل
من كوارثه له وقول شيخنا ان ولا يملك للمسلمين غير مستقيم على الطلاقة وكذا اطلق لبيت المال
وانما مقصوده ضمان بيت مال الامام عليه السلام وانا اطلق القول بذلك بدعيه من النقيه
وهو شيخنا في مبسوط وهو الحق وقال ابن الجنيح ان شأ اللقط ان يتوالى غير الذي ربا
نفقته وان لم يفعل كان له ولا يملكه وميراثه ووجه الجمع بين القولين ان المنفق لم يتبرع
فكان له الرجوع بها فاذا منعه وما كان له اخذ فله النفقة من التركة كاديين في ذمة
الامير ان على ذلك وقصور التركة عن النفقة لا يزيادتها **قوله** ولو كان مملوكا باع
ه مع تعدد الاستيفاء **قوله** اد اثبت انه مملوك باعه الملقط في النفقة الذي اشهد بالرجوع
دعي الملقط رقه فان اسندها الى اللقط لم يبيع اد لا لقطا لا يوجب الاسترقاق وان
عوى الى غير اللقط احكم له ظاهر على اشكال يثبت من بشون اليد التي لم تستند الى
ومن الحكم بحرته في دار الاسلام فاذا بلغ وانكر الورق ففي زوال الورق اشكال يثبت
فه فلا يقبل ان كان كغير من العبد ومن ان الحكم برقه انما كان ظاهرا لعدم المنازع
ل وقد اصل المنازع فيها فلا يحكم له بغير يده او تصديقه ولو شهد بان ولد مملوك

فأشكال ينشأ من أنها قد تلحقا ومن أنه تمام مملوكة فيكون رفا **قوله** ويملك ما يد عليه
فوقه أو تحته أو مشدودا في ثيابه أو يوجد في خيمه أو دارها منافع أو على دابة عليها
وشبه **قوله** فهو موجود في الموجود في اليد وكلما هو موجود في الموجود في اليد فهو في اليد
لأنها يوجد بين يديه أو جانيبه في الصحراء **قوله** قال في الميسر لا قوى أن ما يوجد بين يديه
قريبا منه حكم بأن يد عليه والوجه المنع كتناف اليد الحكمة وهو النصف والوجود في يد
اليد المشاهدة وهو ما كان مشدودا به **قوله** ولو جنى عليه أفضل الحاكم وأحق الدية
يكن ولو غير المملوكة ولا يجب لنا حيز على رأي **قوله** قال الشيخ إن القصاص لا يجوز إلا عند
لأن وضع القصاص للنسب ولا يتحقق إلا عند البلوغ وهذا القول إنما هو في القصاص لا الدية
لا يجوز باخبرها لا ضمانا للطفل **قوله** ويحد القاذق وإن ادعى الرقية على رأي **قوله** هناك
الاولى أن رقيه القاذق هل يوجب تصفيف الحد أم لا قيل لا لعموم الآية وقيل نعم للرواية
الثاني لو ادعى القاذق رقيه نفسه لم يلبق اليه ويحد حدا تاما وقيل يقبل في الأولى لقول
الحدود بالشبهات فإذا انقضت الشبهة اسقاط الكل فاسقاط البعض أولى قال في القواعد
حرر قال قرب سقوط القود للشبهة وأخما لرق فان تبعية الذاريض منه فلا يهجم على الدماء
إلا احتمال فيجب الدية أو أقل الأمر من منها ومن القيمة على أشكال ينشأ من احتمال الدية كالأنا
وقد كاد يجب القود فترك حدرا من التهم على الدم الذي لا يستدرك فإرطه فبقيت الدية كالتهم
المحذورة ونحوه فيمثل ضمان أقل الأمر من من الدية أو القيمة كالتهم وما زاد عليه من
فلا حكم بوجوده مع الشك **قوله** ويقبل أقوال بالرقيه مع البلوغ والرشد وانتفاء العلم
وإدعاء لها **قوله** ولو أقر أو كابر بالحرية ثم أقر بالعبودية فالأقرب القول للعموم إقرار
على أنفسهم جائز ويحتمل عدم القبول لأن الحر لا يعود رقا **قوله** ويصدق مدعى بقوته بد
البيئة مع جهالة نسبه وإن كان كافرا أو عبدا لكن لا يثبت كفره ولا رقه **قوله** كل ذكر
ادعى بنوع طفل مجهول النسب فلا فصل حكم له وعليه بثبوت النسب ما لم يكن به الحسنى والشرع
بلا فصل آخر من الحر فانه لا يسمع دعواه قال في الخلائق الحر والعبد والمسلم والكافر في
النسب سواء لمزبه لا حد لهم على الآخر وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة الحر والي من العبد
المسلم من الكافر دليلنا عموم الخبر فمضى ادعى النسب ولم يخص كافر من مسلم ولا عبدا من حر
في الميسر قال قوم الحر والي من العبد والمسلم أولى من الكافر وهذا قوى **قوله** ولو نتاج
قوله عدم الحث في ذلك **قوله** وفي الترجيح بالإسلام والحرية نظر **قوله** ينشأ من أنا حكما بالإسلام
وأقسام التبعية في الإسلام منصرف في ثلاثة تبعة السابي وهي منقبة هنا وتبعية المذانبا

فأشكال ينشأ من أنها قد تلحقا ومن أنه تمام مملوكة فيكون رفا **قوله** ويملك ما يد عليه
فوقه أو تحته أو مشدودا في ثيابه أو يوجد في خيمه أو دارها منافع أو على دابة عليها
وشبه **قوله** فهو موجود في الموجود في اليد وكلما هو موجود في الموجود في اليد فهو في اليد
لأنها يوجد بين يديه أو جانيبه في الصحراء **قوله** قال في الميسر لا قوى أن ما يوجد بين يديه
قريبا منه حكم بأن يد عليه والوجه المنع كتناف اليد الحكمة وهو النصف والوجود في يد
اليد المشاهدة وهو ما كان مشدودا به **قوله** ولو جنى عليه أفضل الحاكم وأحق الدية
يكن ولو غير المملوكة ولا يجب لنا حيز على رأي **قوله** قال الشيخ إن القصاص لا يجوز إلا عند
لأن وضع القصاص للنسب ولا يتحقق إلا عند البلوغ وهذا القول إنما هو في القصاص لا الدية
لا يجوز باخبرها لا ضمانا للطفل **قوله** ويحد القاذق وإن ادعى الرقية على رأي **قوله** هناك
الاولى أن رقيه القاذق هل يوجب تصفيف الحد أم لا قيل لا لعموم الآية وقيل نعم للرواية
الثاني لو ادعى القاذق رقيه نفسه لم يلبق اليه ويحد حدا تاما وقيل يقبل في الأولى لقول
الحدود بالشبهات فإذا انقضت الشبهة اسقاط الكل فاسقاط البعض أولى قال في القواعد
حرر قال قرب سقوط القود للشبهة وأخما لرق فان تبعية الذاريض منه فلا يهجم على الدماء
إلا احتمال فيجب الدية أو أقل الأمر من منها ومن القيمة على أشكال ينشأ من احتمال الدية كالأنا
وقد كاد يجب القود فترك حدرا من التهم على الدم الذي لا يستدرك فإرطه فبقيت الدية كالتهم
المحذورة ونحوه فيمثل ضمان أقل الأمر من من الدية أو القيمة كالتهم وما زاد عليه من
فلا حكم بوجوده مع الشك **قوله** ويقبل أقوال بالرقيه مع البلوغ والرشد وانتفاء العلم
وإدعاء لها **قوله** ولو أقر أو كابر بالحرية ثم أقر بالعبودية فالأقرب القول للعموم إقرار
على أنفسهم جائز ويحتمل عدم القبول لأن الحر لا يعود رقا **قوله** ويصدق مدعى بقوته بد
البيئة مع جهالة نسبه وإن كان كافرا أو عبدا لكن لا يثبت كفره ولا رقه **قوله** كل ذكر
ادعى بنوع طفل مجهول النسب فلا فصل حكم له وعليه بثبوت النسب ما لم يكن به الحسنى والشرع
بلا فصل آخر من الحر فانه لا يسمع دعواه قال في الخلائق الحر والعبد والمسلم والكافر في
النسب سواء لمزبه لا حد لهم على الآخر وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة الحر والي من العبد
المسلم من الكافر دليلنا عموم الخبر فمضى ادعى النسب ولم يخص كافر من مسلم ولا عبدا من حر
في الميسر قال قوم الحر والي من العبد والمسلم أولى من الكافر وهذا قوى **قوله** ولو نتاج
قوله عدم الحث في ذلك **قوله** وفي الترجيح بالإسلام والحرية نظر **قوله** ينشأ من أنا حكما بالإسلام
وأقسام التبعية في الإسلام منصرف في ثلاثة تبعة السابي وهي منقبة هنا وتبعية المذانبا

فأشكال ينشأ من أنها قد تلحقا ومن أنه تمام مملوكة فيكون رفا **قوله** ويملك ما يد عليه
فوقه أو تحته أو مشدودا في ثيابه أو يوجد في خيمه أو دارها منافع أو على دابة عليها
وشبه **قوله** فهو موجود في الموجود في اليد وكلما هو موجود في الموجود في اليد فهو في اليد
لأنها يوجد بين يديه أو جانيبه في الصحراء **قوله** قال في الميسر لا قوى أن ما يوجد بين يديه
قريبا منه حكم بأن يد عليه والوجه المنع كتناف اليد الحكمة وهو النصف والوجود في يد
اليد المشاهدة وهو ما كان مشدودا به **قوله** ولو جنى عليه أفضل الحاكم وأحق الدية
يكن ولو غير المملوكة ولا يجب لنا حيز على رأي **قوله** قال الشيخ إن القصاص لا يجوز إلا عند
لأن وضع القصاص للنسب ولا يتحقق إلا عند البلوغ وهذا القول إنما هو في القصاص لا الدية
لا يجوز باخبرها لا ضمانا للطفل **قوله** ويحد القاذق وإن ادعى الرقية على رأي **قوله** هناك
الاولى أن رقيه القاذق هل يوجب تصفيف الحد أم لا قيل لا لعموم الآية وقيل نعم للرواية
الثاني لو ادعى القاذق رقيه نفسه لم يلبق اليه ويحد حدا تاما وقيل يقبل في الأولى لقول
الحدود بالشبهات فإذا انقضت الشبهة اسقاط الكل فاسقاط البعض أولى قال في القواعد
حرر قال قرب سقوط القود للشبهة وأخما لرق فان تبعية الذاريض منه فلا يهجم على الدماء
إلا احتمال فيجب الدية أو أقل الأمر من منها ومن القيمة على أشكال ينشأ من احتمال الدية كالأنا
وقد كاد يجب القود فترك حدرا من التهم على الدم الذي لا يستدرك فإرطه فبقيت الدية كالتهم
المحذورة ونحوه فيمثل ضمان أقل الأمر من من الدية أو القيمة كالتهم وما زاد عليه من
فلا حكم بوجوده مع الشك **قوله** ويقبل أقوال بالرقيه مع البلوغ والرشد وانتفاء العلم
وإدعاء لها **قوله** ولو أقر أو كابر بالحرية ثم أقر بالعبودية فالأقرب القول للعموم إقرار
على أنفسهم جائز ويحتمل عدم القبول لأن الحر لا يعود رقا **قوله** ويصدق مدعى بقوته بد
البيئة مع جهالة نسبه وإن كان كافرا أو عبدا لكن لا يثبت كفره ولا رقه **قوله** كل ذكر
ادعى بنوع طفل مجهول النسب فلا فصل حكم له وعليه بثبوت النسب ما لم يكن به الحسنى والشرع
بلا فصل آخر من الحر فانه لا يسمع دعواه قال في الخلائق الحر والعبد والمسلم والكافر في
النسب سواء لمزبه لا حد لهم على الآخر وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة الحر والي من العبد
المسلم من الكافر دليلنا عموم الخبر فمضى ادعى النسب ولم يخص كافر من مسلم ولا عبدا من حر
في الميسر قال قوم الحر والي من العبد والمسلم أولى من الكافر وهذا قوى **قوله** ولو نتاج
قوله عدم الحث في ذلك **قوله** وفي الترجيح بالإسلام والحرية نظر **قوله** ينشأ من أنا حكما بالإسلام
وأقسام التبعية في الإسلام منصرف في ثلاثة تبعة السابي وهي منقبة هنا وتبعية المذانبا

الاشبه انه لا يضي لان الروح والشمس كما لم يشر فيبطل حكم السبب من الاشكال الوجهين **قوله** او قبض للسوم
اقول هل يكون المقبوض بالسوم مضمونا فيه اشكال يشتمل كونه قبضا ما دون فاه فلا يضي ومنه قد
قبضه لا يتبع المضمون فكان مضمونا ولا يبيد في الوجهين والآخر هو المشهور **قوله** ولو غصب شاة
فكان ولدها جوعا **اقول** اننا النظر من حيث هو سبب الاتلاف في المسائل الثلث ومن حيث انه لم يستقر
للولد ولا الماشية باثبات اليد عليها ولا اتلاف لان السبب عدم الاكل والشرب ولا يخص بفعله لان منع
خامسا والاولى عدم الضمان **قوله** لو سكن مع المالك فراض نصف **اقول** وقال في الشرايع لا يضي وقال الشيخ يضي
النصف وفيه تردد منشاؤه عدم الاستقلال من دون المالك **قوله** والحركة يضي بالغصب ولو كان صغيرا **اقول**
للشيخ قوله ان قاله المبسوط لا يضي وقال فيه ايضا يضي وقال في الخلاف لا ضمان عليه لاصالة البوابة وكان الحركة
باليد ثم قال وقال ابو حنيفة عليه الضمان ولو قلنا بقول ابي حنيفة كان قوما دليله طرد الاحتياط **قوله**
ولو استاجر لعل فاعتقه في الضمان نظر **اقول** اذا استاجر لعل فاعتقه ولم يستعمله ففي استقرا الاجماع
يثبت من حيث ان الاجرة وجدت بالعقد وقيل نقض بان يمكن فيه العمل مع بدل المجر ومنع المتاجر وجب
الاجرة عليه ومن حيث ان منافع الحركة يضي بالتفويت كما بالتفويت لم يحصل فلم يستقر الاجرة عليه
لعدم العمل وقيد الاجارة بالعمل لانها لو كانت مقدرة بالزمان واعتقده ذلك الزمان استقرت الاجرة قطعا
بخلاف العمل المطلق في الذمة **الطرف الثاني** **قوله** بحركة العين وان تصرف **اقول** بحركة العين
المغضوبه ما دامت باقية فانه تعذر دفع الغاصب البدل ويملكه المغضوب منه ولا يملك الغاصب العين
المغضوبه فان عادت فلكل منهما الرجوع وهل يجبر المالك على اعادة البدل لو طلبه الغاصب اشكال يشتمل
ملكه العوض فلا يجبر على رد ملكه ومن حيث انه ملكه كان سبب التحيل بينه وبين العين المغضوبه اما مع
فيقف استقرا ذلك المثل ولزومه على الراضي بهما ولم يحصل عند طلب الغاصب عين ما له **قوله** ولا يضي تقادم
السوق مع الرد **اقول** تفادى السوق هو زيادة القيمة لا زيادة صفه او صفته في العين بل المجرور
قوله وان كان غير مستقر حدد ضمان المجهول **اقول** قال الشيخ يضي قيمة المغضوب قال في الشرايع ولو قبل بوجه
مع ارشى العيب الحاصل ثم كلما ازداد دفع ارشى الزيادة كان حسنا **قوله** وفي غير القيمة عند التلف
ولا على **اقول** اذا كان المغضوب من ذوات القيم وتلف وجب على الغاصب قيمته يوم التلف وبه قال
ابن البراج وقال الشيخ في المبسوط والخلاف عليه اكثر اقيم من حين الغصب الى وقت التلف وقيل عليه القيمة
يوم القبض وهو اختيار في المبسوط وبه قال ابن حزم وابي ادرس وهو الاشهر لان الواجب رد العين يوم
الغاصب الى مالها سواء كانت القيمة زائدا او ناقصة من غير ضمان اجاعا فاذ تلف وجب قيمه العين وقيل
لا ينقل الحق اليها لتغير البدل ومع ثبوت العين ووجودها لا يتعلق القيمة بالزمن وانما الذمة مشغولة
بعدم العين ولا ينقل الى القيمة انتقال الى البدل وهو انما يثبت حال وجوبه وهو حال التلف **قوله** واذا

بها **اقول** قيل يثبت الربا في المبيع وفي غير من المعاوضات المالمه المحضه وفي الضمان وقيل يحصى
ولبن دون الاخر فعلى هذا الرأي في هذه المسئلة فان كانت سلعة مصنوعة من ذهب وزنها عشرة مثقالا
لصاعه سوى ثلثي فعلى رأي من اثبت الربا في الضمان يقوم بغير جنسه ويضي وعند من يقول بعدم
الربا في الضمان يقوم بجنسه ويضي والاختار عند المصنف عدم ثبوت الربا في الضمان **قوله** وفي اعضا
الارض على رأي **اقول** قاله المبسوط اذا جنى الغاصب على الدابة كان عليه الارش وبه قال ابن البراج
في الارش وقال في الخلاف عليه في عين الدابة نصف القيمة وفي العينين كالقيمة وكذلك ما في البدن منه
ن والوجه الاول لانه مال فحق فيه الارش كغيره من الاموال وسجل الرواء والاجماع الذي قاله الشيخ على
خاصة احدى العينين شرط نقص المقدر عن الارش وقال الشيخ اذا جنى على ملك غير جنة بحيث ارشها
ذلك المالك كان المالك بالخيار بين ان يسلكه ولا شيء له ومن ان يسلكه وماخذ قيمته على الكمال مثل ان تقطع
العبد او رجله والوجه ان الغاصب ليس كالجاني في هذا ويجب عليه الارش وان احاط بالقيمة ولا يجوز
خذ العبد لان حمله على الجاني قياس لا نقول به وهو اختيار شيخنا وابي ادرس فانه قال لو غصب عبد فخاضه
ت قيمته القاضية بعد الحضا العين وجب دفع العبد والعين الى المالك وهي قيمة الحضي لا نه
د وقيمتها قيمة العبد **قوله** وبهية القاضي كغيرها **اقول** هذا خلاف لما لك فانه لم يسا بينهما **قوله** وتولف
د او الامه ضمي قمتها وان تجاوت الدية على **اقول** قاله المبسوط لو قبله وكانت قيمته اكثر من دية
لم يلزم اكثر من ذلك والوجه عند شيخنا لزوم القيمة وان زاد على دية الحر وبه قال ابن ادرس
نظرا لغيره في الشرح الجاني لا الغاصب وقوله ولو قبله اجنى الى اخره تفرع على الاختار **قوله** ولو مثل
لم يفتق على **اقول** وقال في المبسوط والخلاف اذا مثل به انفق وكان عليه قيمته وتبعه ابن البراج
فيه نظرا لاصول بقا المالك والتجريب بالتمثيل على خلاف الاصل فقصر على مورد وهو المولى خاصة **قوله**
مقدر الحر مقدره والا الحكومة **اقول** قاله المبسوط لو جنى الغاصب على المملوك مما فيه مقدرة الحر كان مقدرا
لمملوك قال المصنف في المختلف وليس بجديد بل الواجب اكثر الامرين من المقدر والارش **قوله** او امسك بجناونه
اقول منشاؤه من حيث ان الغاصب يؤخذ باشئ الاحوال فماخذ المالك القيمة والعين ومن حيث قول
شيخ فان غصبه لا يجوز المح بين العوض والمعوض عنه **قوله** ولو زادت قيمته بالخصا **اقول** اذا جنى الغاصب على
مملوك المغضوب حياة سواء كانت الجناية موجبة لزادة قيمه المملوك او لا فاما ان يكون للجناية مقدر او لا
كان الاول ضمن المقدر فلما استوعب المقدر القيمة مثل الخصا الواجب هل للغاصب المطالبة بالعين اذا
القيمة او ليس له ذلك بل يدفع القيمة للتالف والعبد لكونه معضوبا بالامح الثاني لان القيمة هي العوض
القات فلا يكون المالك قد حجب بين العوض والمعوض عنه كما استدله الشيخ وانما يستوعب القيمة كما كان
العبد وجب رد العين مع رد التالف **قوله** ولا يملك الغصب تغير الصفه ولا بصيرة الحيز بها والبعض

فرضا **قول** اذا غصب جبار فرعه او بيضة فاحضنها فالزرع والفرج للمالك وبه قال السيد و ابن الجندب
في المبسوط والخلاف لانه عين ماله لان الغاصب لا يملكه بفعله وبه قال ابن ادرس وقال الشيخ في كتابه الغصب
في الخلاف والمبسوط ايضا ان الزرع والفرج للغاصب لان عين المغصوب قد تلفت فلا يلزم غير القمه ومن قال
ان الفرع هو عين البسوق وان الزرع عين الحب فهو مكابرو والمعلوم خلافه وقال ابن حزم من غصب وجاخر
فياضت واحتضت وحرثت فارجح ضي الجميع وان غصب الارض وزرع بذر او الشجر وسمن بذر او
البسوق ووضع تحت وجاخره لم يضر غير الجرة وقمة الشجر والبسوق والمقرب الاول لان الزرع والفرج
يكونان من عين المغصوب منه وحدوث التما على ملكه فلا يملكه الغاصب اذا البيضة تحض للرجاء لانه
عن ملكه المالك واما الاستحالة في البيضة فانها صفت حصلت فيها وحصل بسببها استعدادا
للتكونا في المتعاقبة الى ان كل الاستعداد خلق صوت الفرع فخلقها الله تبارك وتعالى ووجهها اياه فليس
ولا للرجاء فيها اثر البتة لان الغصب للملك اما اجدان فعل وتجديد يد والقسمان باطلان وقول الشيخ ان العين
قد تلفت ليس بجيد فانها لو تلفت لم يحصل لها ثمن واما استحالت وتغيرت صفاتها وخواصها وقول من يقول ان
عين الحب والفرج عين البيضة مكابرو نعم ما قال ابن الجندب والرجاء المتولد عن البيضة والتخلة المتولد
عن الزواة المغصوب والغلة على البذر المغصوب وان استحالت العين المغصوب كاولاد الحيوان المستحيل عن نظر
كانت في الامهات وفي الغصب محكوم بما استحالت اليه المالك العين المستحيلة **قول** ولم يملك الغاصب الغصبة **قول**
لان القمه للجبلولة لا لزوال ملك المالك عن العين وانتقالها الى الغاصب اما ان يمكن الغاصب من رد العين
او لا فان كان الاول كان للمالك استعادة العين ودفع القمه ولو طلب الغاصب ذلك فلا يحل ان يملكه ذلك
لانه ما خود باشق الحوال ويشكله في القواعد واعلم ان الغاصب يحتمل ان لا يرضى التما المنفصل المتجدد بعد
دفع العوض لانه لم يثبت له عليه واما حصل بعد براته بدفع القمه ويحتمل الصانع لان دفع القمه انا هو
الجيولوج لا لبراته **قول** ولو اطعمه المالك او باجر في ذبح الشاة جاهلا لم يزل الصانع **قول** سنا اكل المالك الى
الغاصب معتدا سنا منه في ذلك فكان كانه تصرف الغاصب فلا يزول الصانع عنه اما لو امره بالاكل فباع او باع
او امره بالسفاح والاقرب زوال الصانع في الاول وليس لان المالك تصرف في ملكه بحسب اختياره لا بقول الغاصب
خالف امره في زوال الصانع عن الغاصب وفي الاجزاء كال بيتا من تصرفه ايضا بحسب رادته في تخصيص بعض
في ملك نفسه في زوال الصانع ومما سنا دة الى ان الغاصب الغار له **قول** ولو اوى في حلة مفصوفا فالاول
الانثى وعليه اجر الضراب وارثي النقص **قول** اذا غصب غلاما نراه على شاه نفسه كان عليه اجر الضراب ول
وقال الشيخ في المبسوط لا يحل الجرح على الغاصب لانه عليه العلم نهى عن كسب الفحل والاول مذهب ابن ادرس
وهو المعتمد لا تخا منعه فكان عليه عوضها والنهي للكرامة **قول** وبني نقص الزيت والعصر على اقول
في العصر لا غير لان الشيخ قال لا يرضى العصر بالعلبان لان الناقص اجزا مائة لا قيمة لها والمصنف

افول

تواعد من حيث ما قلنا ومن حيث ان حكمه حكم الزيت **قول** ولو زادت بفعل الغاصب اثرا تبعت **افول**
تعليم الصنعة احترابه عما لو ضم الغاصب اليها عين الصنع الثوب وانما الفحل فان نطقه لا يملكها بفرداها
لك الصنع واما الاثر فيبيع العين ويكون للمالك ويضمنه الغاصب فانه لو علم صنعة فبنيها في بن منها
لو يرضى ثم هزل في يد **قول** ولو صبغ فله قلع صبغه ويضمن النقص **قول** اذا صبغ الغاصب الثوب صبغ
الشيخ ان للغاصب قلع الصنع وعلمه ارش ما سقى من الثوب بالقلع وهو المشهور قال شيخنا و
عندي انه ليس له ذلك الا باذن المالك وان لم يرض ودفع قمه الصنع وجب على الغاصب القول وبه قال
السيد لا يملك عين الغاصب وعدم انتفاعه بصبغه واستلزام قلع الصنع التعريف في ملك الغير غير اذ
يجب ان يتمكن على المالك من اخذ الصنع وان تعيب ثوبه وعدم قبول عوض الصنع منه واجبا لانه
غير الارض على اخذ قمه الغرس من المالك اذا دفعها مع ان المالك هنا اذن في الغرس ولا ضرر عليه ولا
ضد في اخذ الغرس والمالك لم ياذن في الصنع وعليه ضرر في اخذ من ثوب **قول** ولو فرجه بالمثل تشاركوا
جود على **قول** لانه اذ دخل الفرع على نفسه فشركا كالمساوي على حب الكسيتين والقدر من غير تفاوت في القيمة
في المبسوط اذا خلط الغاصب الزيت باجود تخير الغاصب بين ان يعطيه من عينه او مثله من عين ولو باعه
الشيء على قدر الزيتين ثم قال ثم قال والصحيح ان هذا كالمستهلك فيسقط حقه من العين ويصرف قمه الغاصب
الوصول الى العين فلا ينقل الى الذم ويكون الغاصب بالخيار بين ان يعطيه من عينه فيلزم المغصوب قبوله وبين
عليه مثله من غير لانه كالمستهلك وان خلطه بثله فهو كالمستهلك والغاصب بالخيار بين ان يعطيه بكيه من عينه
بله من غير قال وفي الثاني من يقول هو شريكه فيه يملك مطالبته بقمته قال وهو اقرب الى قدر على بعض عينه
لما في ولا معنى ان تخير على مثل من عين مع وجود بعض العين وقال ابن ادرس اذا فرجه باجود تخير الغاصب
ان يعطيه منه ويلزم القول لانه تطوع له بخير منه وبين ان يعطيه مثله من غير لانه بالخلط كالمستهلك والخلط
فكلا جود قال وبعض اصحابنا يقول ان شريكه والاول هو الذي يقتضيه اصول المذهب لان عين الزيت قد كانت
وطا لبره بعينه لما قدر على ذلك قال شيخنا والوجه انه يكون شريكا في الموضوعين والزيادة الحاصلة في عين
وب حصلت بفعل الغاصب فهي للمغصوب منه لا تخار زيادة صغر كان عين الغصب موجودة في هذه العين فلا ينقل
الى المثل او القمه في الجميع مع امكان حصول العين في البعض **قول** والتما المتجدد مضمون كالاصل **قول** بعد تقدم انه
لا يرضى التما المنفصل المتجدد بعد دفع العوض لانه لم يثبت له عليه واما حصل بعد براته بدفع القمه ويحتمل الصانع
دفع القمه لكان الجبلولة **قول** وعليه عشر قمه المملوك **قول** اذا غصب جارة فوطها مع علمها بالتحريم ورضاها
الشيخ لا يجرها وبه قال ابن ادرس ويحتمل وجوبه لانه مال الغير فلا يجوز التعريف فيه بغير اذنه اصح بان نهى عن
في الجواب القول بالموجب والامر بالحرمة اذ لا يستطاع حيا السيد برضي الجارية وان كانت مكروه وجب لسيدها
ان كان كانت فيبها مراهاتها قال الشيخ وابن ادرس وذهب بعض اصحابنا ان علمه نصف عشر قمتها قال والاول

له نذك ورد في شري جارية ووطيها وكانت حامل واراد ذهابها فانه يرد نصف عشر قيمتها فلا يتاثر عليه
وان كانت بكر امع جهلها قال في المبسوط عليه ارش البكان وقتل ان عليه عشر قيمتها قال ورواه اصحابنا قال وكذا الحكم
لو اقصها باصبعه لزمه ارش البكان فاذا جمع بينهما وجبا معا عليه وان كانت عليه بالتحريم فعليه ارش البكان
اتلاف جز وعليه اجر مثلها من حين القبض الى حين الرد واما المهر فان كانت مكرمه فلها المهر وان طالعها فلا مهر
قال وفي الناس من قال لها المهر لانه حتى ليسد لها فلا يسقط بذلها كما لو بذلت يد لها للقطع وقال ابن
كانت مكره فان كانت مكرمه فعليه مهر مثلها واما نفق من قيمتها وجمع بين المهر واما نفق من القيمة من الارش وان
فلا مهر بل عليه ما نفق من قيمتها من الارش والا قوى عند شحها لزوم المهر لانه تصرف في مال الغير فلا يسقط بوضا
قال في المختلف **قوله** ولو سقط ميثا فعليه المهر وان لم يكن بخاتمة على رأي **قوله** لو وقع ميثا فاما ان يكون
بخاتمة او بخاتمة من الجاني ومن الغاصب فان سقط بعرضه ففي ضمان الغاصب ان كان ناشئا من عدم العلم بخاتمة ومن
تضمن الجاني لو وقع بخاتمة وان كان وقوعه من الجاني فمعه وان كان بخاتمة الغاصب فان قلنا يصح الغا
وان لم يكن بخاتمة من هنا قطعنا وان قلنا لا يصح فمنا الا قوى الضمان لان هذه الجناية لو صدرت من الجاني فمنا
منه فكذا لو صدرت من الغاصب ويحتمل عدم الضمان لانه قد انقطع حرا ولو اخطى الجاهل وانا يلزمه فمعه يوم سقوط
حيثا وهما سقط ميثا فلا يكون مضمونا للمالك الجاني **قوله** ولو كانا عالين **قوله** ولو كانت عليه بالتحريم وهو جاهل به
هي حد الزنا دون الواطى فانه سقط عنه الحد لجهله ولا مهر على اشكال ناشئا من المهر البغي ومن كونه حقا للسيد
عنى الواطى بوضاها والتي يجوز على البغي الحرق والاول مذهب ابن ابي ابيس واعلم ان في تعدد المهر تعدد الوطى مع
نظر ناشئا من الواطى المتكرر لا يستدعي اكثر من مهر واحد كما لو تزوجها بغيره فاسد فانه لا يلزم اكثر من مهر واحد
ان تعدد الواطى ومن الاكرام سبب لوجوب مهر المثل فيتعذر بتعدد السبب بخلاف العقد الفاسد لا يستلزم
الى الشبهة الواحدة فلا تعدد فيه لاتحاد سببه ولو اكرام امر اخرج على الزنا قال في المبسوط عليه الحد والمهر معا واما
في الخلاف لا مهر له والحق الاول وهو مذهب ابن ابي ابيس لانه اتلاف منفعته فكان عليه ضمانها واليه ذهب لسانى قول
ولو صاد العيص خرام خلا عا د ملك المالك وعلى الغاصب الارش لو نقص **قوله** وقل انه للغاصب لانه حال كونه
ارتفعت يد المعضوب منه عنه وهو الجود وقل بل للمالك لانه لو لم يتخلل وهو قوى لان يده كعدم اليد
في يد المالك فيكون له قال في القواعد ولو غضب عيص فصار خلاصه بالتحليل
فصار خلا في يد المالك ففي وجوب رد المثل اشكال من انه من العيص لم لو كونه امساك للتحليل وليس له
امساك لان يده عادية ومنه خرج بالخرجه عن ملك المعضوب منه وقد برك الغاصب بدفع المثل اليه فعلى القول
دفعه الى المالك اذا اخذ جني صار خلا فمحل بجهل عليه رد ما اخذ من الغاصب اشكال ناشئا من انه اخذ عوضا عنه
وقد عا د الملك فيكون بركه اخذ القيمة اذا اعتذرت العين ثم وجدت ومن حيث انه ملك العوض سبب الاتلاف
يزول بالملك المجرد في يد المالك ولو غضب مسلم من مسلم خرافا فانه عليه المهر على الاثر وقال ابو الجندى حكم له

اولا ول اقوى كانه عيب كما يصلح ملكها للمسلم فلا يكون مضمونا عليه **قوله** ولو جنى المعضوب ففعل من الغاصب **قوله**
بصيه مرتدا او سارقا ففعل او قطع في يده ففي الضمان على الغاصب نظر ناشئا من انه قد اقطع سبب عند المالك
عند الغاصب ومن وجوب القطع او القتل في يد الغاصب وكذا الاشكال لو انكسرت احدى ارجل الغاصب او قتل غير في
فقتل حدا او قصاصا وكذا اشري مرتدا او سارقا فقتل او قطع في يد المشتري ففي كونه من ضمان البائع نظر من حيث
القتل والقطع حصل في يد المشتري فلا يكون مضمونا على البائع ومن استناد الى سبب موجود عند البائع لم يعلم
المشتري كانه مضمونا عليه وهو الاقوى ولو جنى على سيد فالتضامن على الغاصب كالجاني على اشكال من حيث ان الجاني
الجاني يقتضي سخطا في الجاني لقتله واخذ المفضي الى زوال ملك سيد عنه فكان كما اذا تلف في يد الغاصب
جانيه على سيد فانها لا تقتضي ذلك لبقاء على ملك سيد واذا كانت العين باقية لم يجب عليه المهر على وزنه
حيث انه قد استحق قبل سبب صدر منه في يد الغاصب فكان كالتلف في يده فيكون ضامنا له كما لو جنى على
مضى ولو غضب عبد الجاني العبد على طرف غير مثل ان قطع يده فاقضى منه في الذي يضمن الغاصب ثلاثة اوجه الاول
جنى ارش نفس العبد بان تقوم صحيفا ومقطوعا كارد و يلزم بالتلفا سوا سواى المقدر اعنى ارش اليد
راد او نفق الثاني ان يضمن ارش اليد الثالث اكثر الامر من من نفق فمعه والمقدر **قوله** لو طبلد له **قوله** هذا على
من يقول ان المالك يملكه باقل الامر من ما ارش الجاني ومنه نفق وعلى القول بالخر وهو قول من يقول بان اكثر الامر من
على الغاصب اكثر لانه يجب عليه فكم من هذه الجناية لانه ناقصة **قوله** والقيمة على راي **قوله** يريد ان القول قول الغاصب
ارجح وهو المالك في قيمة المعضوب وهو قول الشيخ في الخلاف والمبسوط وقال في النهاية القول قول المالك والا قوى
عدم قول المالك عليه مستلزم لان كان تكلف ما يطابق وهو محتمل استلزم ان كان المحال فهو محتمل لانه اختلاف في
رد العين ورد ما بعد التلف محتمل وايضا الغاصب غارم فالقول قوله لانه يعرف كذبه كان يقول على العبد
ان الغاصب يوجب باشي الاحوال وكان سلعة الانسان لا سقل عنه الى غير ذلك مما يقول اعرف بغيره سلعة
ناخر الدين رحمه الله **قوله** وفي السلامة **قوله** اما لو اختلف الغاصب والمالك في لعب الموجود في العين المعضوبة
المالك الحد في يدك فعليه ضمانه وقال الغاصب بل كان العيب سابقا فالقول قول الغاصب مع ميثه على اكمال
من وجوب العيب من والا صل عدم التقدم فكون القول قول المالك ومن ان الغاصب غارم يدعى بغيره زيادة
وهو منكر لها فكان القول قوله ولا خير قول الشيخ **قوله** وفي رد العبد بعد موته **قوله** قال في الخلاف ولو علمنا
بما قرع كانه حيا ويحتمل ان يكون القول قول الغاصب لانها كما اتفقا على العيب اتفقا على الرد والا صل محتمل
ولو باع حال العيب ثم اسفل اليه طالب المشتري وسعت بينه ان لم يضم وقيل ساع ما يدل على الملك **قوله** لو باع
بشيء ثم اسفل اليه سبب صحيح فقال للمشتري بعكس مالا ملكه واقام بينه فلا قرب انه ان اصر على لفظ البيع
اليه ما ينبغي ادعاء الملكية معتب بينته والا فلا وجه القرب ان البيع المجرد عن دعوى الملكية لا ينافي دعوى تجديدها
ما في الدعوى البيع لم تكن مانعا منها فتمنع بينته بذلك اما على تقديره ما يدل على الدعوى الملكية كقول بعض

فان المالك

ملكى مثلاً فانه مكذب بليسته في هذه الدعوى بدعوى الملكية عند البيع فلم يكن مسموعه متى لم يبع الدعوى
البينة كما وقيل لا يسمع بيسته مطلقاً لانه مكذب لها مباشر البيع وهو قوي كتاب
العبا **قوله** ونشرها القبيض باذنه الوهاب **قوله** الظاهر من كلام الشيخين ان الاقباض شرط في الجبهه في صحة القبض
وبه قال ابن البراج وابن حزم وسلا و ابن ادرس قال الشيخ في الخلائق من وجوب القبض قبل ان يهل شوال قبل
لم يقبضه حتى يهل شوال ثم قبضه فالقبض على الموصوب له لان الجبهه تنقضي بالقبول وليس بشرط انتقال
القبيض وفي اصحابنا من يقول القبض شرط في صحة الهبة فعلى هذا قطع عليه ويلزم القطع الوهاب وقال
ان شرط في الصحة ونقله ابن ادرس عن اكثر علمائنا والوجه الاول لانه عقد يقضي التملك فلا يشترط في صحة القبض غير
العقد ولا ان يترج فلا يغير في صحة القبض كالموصوب ولا في خارج عن سمي الجبهه ولهذا يترجح القول بالعقد
في بصر الصحيح في الصادق عليه السلام والوجه حاسم قبضت ولم تقبض فتمت اولم تقسم والنقل لا يجوز حتى يقبض وان
الثاني ذلك فاخطا واجتوا باصالة بقا الملك على ربه وعدم انتقاله عنه وعدم تأثير العقد في مقتضاء خرج ما
القبض بالاجماع فيبقى الباقي على الأصل وبروانه ابا ذر عثمان عن اخيه عن الصادق عليه السلام في النخل والجر ما
حي يوت صاحبها قال هي منزله الميراث وعن ابي بصير عنه قال الهبة لا تكون ايداه حتى يقبض والجواب منع
الأصل مع وجود سبب الفعل والأصل مع العقد والرواية مع انها ضعيفة مقطوعة السند نقول بل وجهها فان الهبة
تنقل الملك بل مع القبض نعم العقد صحيح لكنه ليس لازماً والرواية الثانية لا يجوز حملها على ظاهرها ولزم الثاني
المراد ان الهبة لا تكون هبة لازمة ايداه حتى تقبض **قوله** وكفى القبض السابق **قوله** اي في صحة الهبة ولزومها **قوله** وفي
الاب والجد عن الطفل وسقط لو وهبها ما لها **قوله** قبض الولي كاف في هبة الطفل المولى عليه فاذا وهب والى
ماله للطفل فاما ان يكون المال في يد الولي او في يد غيره وذلك ايضا اما ان يكون قبض ذلك لنفسه عدوانا كما
او بحق كاذم كالمستاجر او بحق جائز كالمستعير او كونه قبض لنفسه كالموكل الاول وهب والى الطفل المال الذي له
للمستعير يبيع وكه يستعير في يد قبض كانه مقبوض في يد الثاني وفيه ماله المقصوب فلا بد من قبضه لا يكتفي
وهب المال المستاجر فكذلك الرابع وهب ماله الذي في يد المستعير فيه انكالات من قبضه ليس بحكم لازم ولم المطالب
غيري محرمي الوكيل الذي يبد الموكل مكانه لو وهبه ما في يد قبضه ولا ينقل الى تجدد قبض ومن كونه مقبوضا
المستعير لينفع به نفسه في محرمي المستاجر فلا بد من تجدد قبض **قوله** المستعير في يد قبضه لا يكتفي في يد قبضه
تجدد قبضه لانه لم يقبض لنفسه بل لموكله في يد الموكل فكان كما لو وهبه ما في يد فلا يفتقر الى تجدد قبض
مشاعا واعلم ان الولدان كان كبيراً اشترط القبض في لزوم الهبة سواء الذكر والانثى في ذلك لانه كان فلا يبيع
غير عنه لا تنفاه الولاية عليه وقال ابن الجنييد وهب الاب لولده الصغاب وبناته الذين لم يخرجوا من حجر و
بالفاته تامة وان لم يخرجها عن يده لا قبض قبض لم وليس بحبيد وطرقت الحانث يقبض من له ولاية النكاح وهو
لوسلما بثوته الولاية في المال **قوله** وان كان مشاعا **قوله** قال في المبسوط هبة المشاع جائزة ثم ان كان ما ينقل كما

يد

ن له ابطال الوقف واخراجه عن ملكه الموقوف عليه بقتله فاخراجه عن ملكهم مع بقا حياته اولى
لان الوقف اقصى لما يبد ما دامت العيني باقده وذلك يناق استرقاقه بخلاف العقل فافرقا
ولو كان خطأ نعلق بالموقوف عليه على راي وبالكسب على راي **قوله** اذا كان العبد وقفاً وجني
ته توجب ماله فان قلنا بعدم الانتقال الى الموقوف عليهم فهو في كسبه لانه العبد وقف لا يبيع
يجوز اسقاط الجناية فوجب دفع الارش الى الموقوف عليهم من كسبه جمعاً بين الحق وان قلنا بالانتقال
احتمل ضمان الموقوف عليه الارش الجناية واحتمل تعلقها بكسبه والا قرب تعلقها بكسبه لان العاقل
لم يبد ولا حاله براءة الزمة من وجوب دفع الارش فانه ليس مباشر ولا سببا في الجناية فكيف
له لا يطل دم المملوك وقال الشيخ في المبسوط اذا جنى العبد الموقوف لا سعلق بقتله لانها لا يعلق
من يبيع اما يقبضه من يبيع فله ان يبيع لا يعلق بها في قال منتقل اليه الملك فهو في ماله ومن قال لا
يقبل من مال الواقف لانه الذي منع الرقبه من تعلق الارش بها وقيل يكو في بيت المال كما في المعسر
ذكر المصنف رايًا واحداً ولم يذكر الاخر كان هو اختيار في هذا الكتاب وان ذكر رايين واكثر كان
قوله وارش ما جنى عليه كما رباب الوقف الموجودين **قوله** لو جنى عليه بما وجب المال كقتل
احتمل ان يكون قيمته محتضنه بالقبض الاول لبطلان الوقف لان الوقف كائنا والقيمة فكانت محتضنة
جودين كاختصاصهم بالمنافع وهو قول السج في المبسوط واحتمل ثمة عبد بغيره يكون وقفاً ان
به ليست ملكا للقبض الاول بانفرادهم بل هي ملك لجميع البطون فقيمها يكون لهم ايضا لانه قيمه المملوك
على الاول يكون للموجودين العفو عن الجناية لانه اسقاط حتى يختص بهم وعلى الآخر ليس لهم العفو
اختصاصهم وعدم العلم بقتل بعضهم سوا كان ذلك دية او ارشاً بل بشرى عبد وبعض عبد
وقف جميع الموقوف عليهم **قوله** والوقف على المولى تناول الاعلى والاسفل على اشكال **قوله** فيشاق
نقله المولى مشتركة بالاشتراك اللفظي بين النعم والمنعم **قوله** ول هو المولى من اسفل وهو مولى عتاق
الى من اعلى هو مولى نعمة وقد اختلف المولى في ان اللفظ المشترك هل يحل على كل معنيته مع
يق من غير قرينه ام لا فيقبل لا يجوز وقيل بل يحل عليهما ثم اختلف القائلون بعدم حل اللفظ على كل معنيته
نظراً لجمع هل يحل على كل معنيته فيه قوله ان في حله على المجموع قال بدخول الاعلى والاسفل ومن لم يحمله
طلان الوقف المشاع حله على المجموع وعلى احد ماله استلزام الترجيح بلا مرجح قال في المبسوط اذا وقف على مولى
الى من اعلى ومن اسفل ومن يبين احدهما ولا فصل يعرف الهمام مع ان الاسم يتناولهما وكذا قال ابن ادرس
نعم وقال في القواعد الاقرب البطلان لانه لفظ مشترك ولا يراد به كلا معنيته بل احدهما ولم
كان باطلا لجهالة كالموقوف على احدهما وقال في المختلف ان كان اللفظ مفردا ليس يجمع بطل وان
ما قلنا بجواز ارادة معنى المشترك من لفظ الجمع حمل عليهما وان قلنا ان حكمه حكم اللفظ الواحد بطل

واعلم ان النزاع انما هو في لفظ الجمع لان وضع المسئلة اذا كان له موال على موال من سفلى فستبقى
بنا ولا للجمع كانه جمع مضاف وهو يفيد العموم فيتناول الجميع **قوله** الذكر والاثني على السواء
اذا وقف على ولادة ولم يفضل بعضا على بعض يساوي الذكر والاثني في عينه عند اكثر علماءنا
ابن الحيند يكون للذكر مثل حظ الانثيين وكذا الوفا لورثتي لنا الاصل يقتضي التسوية فلا يجوز العدا
عنه لا بدليل كالواو لهم او اوصى لهم بالحل على الميراث والجواب بالقياس باطل مع ثبوت الجمع فيك
مع عدمه وثبوت الفارق مع انه قال لو وقف على ولد امر المؤمنين على الميراث لم يكن لجمعهم على الوصي
ما ذكر على اثني **قوله** فلو قال مني ثوب الى خرج اولاد البنات على راي **قوله** خالف السيد المرتضى في ذلك
قال لا يخرجون وتبعه اني ادرسي واخرج بقوله صلحهم هذان ولداي اما ما نفا ما او قعدا وهما
بنته والمختار الاول لان اولاد البنات لا ينسبون الى الجد على الحقيقة بل على المجاز وانما ينسبون حين
اليهم ولذا قال بنونا بنوا ابنا بنا وبناتنا بنوهن ابنا الرجال **قوله** دون اولاد اؤا
على **قوله** ان اللفظ اذا اطلق يحمل على جميعه ولا يحمل على بجان الا بقربة حاله او مقابله
معها العقد فربيه توجب صرف اللفظ من جميعه الى بجان قال الشيخ فاذا وقف على ولادة كاي
فيه اولاد الا ولادة بل يكون لولادة لصلبه وبه قال ابن الحيند وقال الميعة وابو الصلاح
البراج وابن ادرسي يدخل فيه المفضل اعني اولاد الا ولادة وان نزلوا افضل المصنف في القواعد
ان كان هذا فربيه تدل على ارادة اولاد الا ولادة مثل ان يقول ولا على يفضل على الا سفلى او قال
ولا على دخلوا ولا **قوله** وكذا لو قال على ولادة او لا على يفضل على الا سفلى او قال
يعني يخص بالبطنيين الا ولين والخلاف هنا كما تقدم **قوله** او اذا قال على ولادة او لا انقضى اولاد
اولاد او لا دي فعلى الفقهاء كان انقراض اولاد الا ولاد شرط او لم يدخلوا في الوقف **قوله** قال الشيخ
ان قدم صرح بالوقف على ولادة او لا وعلى الفقهاء اجروا اطلاق اولاد الا ولادة في الثاني من قال لا يكون
في الوقف شي لا لم يفت عليهم وانما شرط انقراضهم في الوقف على الفقهاء فعل هذا اذا انقضى اولادهم وبقوا
اولادهم صرف ارتفاعه الى قرب الناس اليه الى ان ينقرضوا فاذا انقضى صرف الى الفقهاء ومنهم من يفت
وقفا على اولاد او لا بعد انقراض اولادهم لا بشرط انقراضهم وذلك بظاهر مقتضى انه وقف عليهم
كالوصي به فعلى هذا يصرح اليهم بعد الا ولادة فاذا انقضى صرف الى الفقهاء وهذا قوي والوجه عند
الاول لان الوقف دل صريح على ميرورته الى اولادهم من بعدهم وبعد اولاد او لا صرف الى
ولا دل صريح على ميرورته بعد اولادهم الى اولاد او لا **قوله** والتما قبله لورثته الواقف على الحال
التما قبل انقراض اولاد او لا لورثته الواقف على الحال بتثاننا انه لا تصرف له في الحال لا تنفذ المود
عليهم فيه فيكون لورثته الواقف ومنه ان سفلى عنه بالوقف الصحيح فلا يورث عنه واعلم انه على الحقيقة

بن

بميل الثواب وثلاثة الى خمسة اضافة الصدقة وهم الفقراء والمساكين وابني السبل والقارمون و
بنوه لا سبل الخبز ولو قيل ان هذه الثلاثة اضافة متداخلة كان قويا لان سبيل الله وسبيل الثواب وسبيل
بميل الجميع فيه وقال في الخلاف اذا وقف بشرط ان يصر في منفعته في سبيل الله جعل نصفه للفقراء المتطوعين
وبعضه في الخ والعزم وقال ابن حزم سبيل الله المجاهدون والوجه ان يصر في الثلاثة الى وجوه القرب كبناء
بذو القنطار ومساعدة المساكين **قوله** في الوقف على الذي لا جني فله **قوله** جواز الشئان وابو الصلاح الوقف
على الكافر ان كان رجلا وان ادرسي تارة جوز على الا بوبن خاصة وتارة جوز على ذوى الارحام مطلقا وقال
هو قف المومن على الكافر باطل وكذا قال ابن البراج وقال في القواعد يجوز الوقف على الحربي ويجوز على المرتد
على وهذا الكلام يعطى جواز على الذي لا يرتد ان كان حرميا فهو منزله اهل الحرب والظاهر ان اذا كان من
ذمة ثم ارتد الى دينه اما وجه المنع على الحربي فلفظه لا تجزى قوما الا الله واما الجواز على اهل الذمة
فهو لانهم امة الله الى قوله ان تبرهم وتقسوا لهم ان الله يحب المتقطين وهذا يعينه يدل على صحة الوقف
بذو قوله صلحهم على كل كبد حرى جر وكان شيخنا في الدين رحمه الله يقول لا يصح وقف المسلم على الكافر مطلقا
وقف مودة ولا شيء من المودة بخلاف الكافر لقوله لا تجزى قوما الا الله **قوله** ولولم يذكر المصنف في **قوله** قال ابن
ل صدقة لم يذكر من صدق بها عليه جاز ذلك وكانت في اهل الصدقات والشيخ قال اذا قال هذا وقف ولم
يقف عليه بطل الوقف مع انه قصر على ان الوقف صدقة وان يشترط فيه القرب الى الله **قوله** ونسأول في احوال
م على راي **قوله** ان الوقف ليس كالرث بل الى اطلاق تساوي الموقوف عليهم مطلقا وقيل تقسم كايتم الميراث والاول
هو **المطل الثاني** في الاحكام **قوله** الوقف ينقل الى الورث على اختلاف الناس في الوقف ان هل ينقل الى المالك
ذا انقل هل ينقل الى الله او الى الموقوف عليه ونظير الفاتحة في الوقف المنقطع الوسط فعلى الاول يرجع المنفعة
نقطاع الى الفقراء واذا لم ينقل بل يكون ملكه مملوك المنافع رجع الى ورثته الواقف **قوله** لم يصح **قوله** ان من
ق لا يصح كالا يصح بيعه **قوله** ولم يثبت على شكل **قوله** يشاء من عموم قوله صلح من عتق من عبد عتق عليه
معوام وكان العتق مبني على قوى انواع العتق القهر وهو السراية الى ملك غير بيع ذن المالك وهو منزله
لان القل ثلاث للعين والعتق ثلاث لا مل ملكها واخراج لها عن قول التملك ومن حال العدم كان السراية
الا تنقل اولاد الى ملكه المعنى ثم ينقل عليه ولهذا يكون له والوقف لا ينقل الا تنقل الى ما ينقضه
الوقف وبالحالة الوقف لا ينقل الا تنقل الى غير الموقوف عليه الا في مواضع هذا ليس بها على قول والاصح ان لا
تنقل مطلقا الى غير الموقوف عليهم استعلاء عن خصص فالسراية بعصر الوقف وتغير غيرا نزولا ولعدم
على القولين **قوله** او اذا وقف على الفقراء **قوله** اما ان يكون الوقف للكل او للبعض والثاني ترجح من غير
الاول متعذر فقد وقعة على من لا يمكن وصوله اليه فلا بد من توجيه وجه المصلحة فقالوا انه تصرف الى
البلد ومن حضر منهم وبجبال سبعة انهما امكن **قوله** لا يجوز للموقوف عليه الوطي **قوله** اباخه الوطي تابع

سبب وهو ملك الرقبة وشرط وهو الاختصاص وعدم مانع لتعلق حق الغير وغير ذلك من الموانع اذا عرفت ذلك
 فنقول الوقف على القول بعدم انتقاله عن الواقف او باستقاله الى الله يحصل السبب للمطوع فلا يباح
 وعلى القول بان ينقل الى الموقوف عليه بشرط الاختصاص وهو موقوف وهذا فلا يباح لفقد شرط الاختصاص
 كل من يباح ويطهر بالملك فهي معرضة للعق وهو ذوال الملكة مع بقاء العين بسبب اختيار ذى الملكة مباح
 من الوقف كذلك فلا يباح الوطى لثبوت المانع فحرم وطى المملوكة الموقوفة اما لفقد السبب او لعدم حصول
 او لمصلحة مانع **قوله** وفي صيرورتها ام ولد تنفق بموته وتؤخذ القيمة من تركته لمن يملكه **قوله** اذا وطى احد البغوي
 الموقوف عليه الجارية الموقوفة عليه فحمل فهل تصير ام ولد فيه نظر ينشأ من انها ملكة وقد علق منه فيكون ام
 ومن ان اداه الى بطلان حق باقي البطون بعتمها لموت مولاها وايضا ينشأ من اختلاف اقوال الامامية
 قال ان الملك لا ينقل الى الموقوف عليه بل سقى على ملك الواقف لا تصير ام ولد وكذا على قول من يقول انه ينقل
 الله واما على قول من يقول ان الموقوف عليه يملك الرقبة فيحمل ان تصير ام ولد في الاستيلاء بدني على النكاح
 والسراية كالعق ويحتمل ان لا تصير ام ولد في الوقف لا قبل الازاله وهذا المسألة مشايخه للملك المتعقد
 اذا اعتق حسنة الطلق من العبد هل يهرى اليه ام لا فان قلنا بالسراية ههنا اولى حتما وان لم نقل ثم تأمل
 اخبرنا عدم السراية ايضا والمعتد بثبوت الاستيلاء واخذ القيمة من تركته لمن يملكه على شكل وهذا الاشكال
 قبله انما يتاين اذا كان ولد داخل في الوقفية اما اذا لم يكن ولد داخل في الوقفية فانما لا تنفق بموته لعدم انتقال
 الى الولد بل الى باقي البطون وعلى تقدير ان يكون الولد داخل في الوقفية فانما لا تنفق بموته من البطون فيه
 من ان قيمه المتلف اذا كان وقفا هل يكون للموقوف عليهم او يخص بها البطن الاول وهذا اشكال اخر وهو شرع
 المتلف للبطن فيحمل هذا ذلك وعمل عذمة كاذ العتق انما حصل بعد موته فلا يكون مضمونا عليه فان لم يكن تركته فالا
قوله ويجوز تزويجها والمهر للموجودين وكذا الولد من ملوك او ذنا **قوله** قال في القواعد ويختص به الموجودون
 الولاة على راي وقال الشيخ في المبسوط يكون وقف لانه قال ولد لانه الرقبة قل فيه وجهان احدهما
 طلقا وتكون للموقوف عليه لانه ماؤها فاشبه كبها ومن البستان والثاني يكون وقفا كالا ماله لان
 ذات ولد ذات رحم كما لها كالمدين وولد الاضيعة والهدى وهو الاقوى وهو مذهب ابن ابي
 ايضا **قوله** ونفقة المملوك الوقف على الموقوف عليه **قوله** نفقته عليهم وان كان ذاكسب على راي
 انما يكون بان الملك ينقل الى الله فيلزم ان يكون نفقة العبد للموقوف عليه في كسبه واما انما يكون
 ينقل الى الموقوف عليهم فقد اختلفوا فقال المصنف انها على الموقوف عليهم لان النفقة باقية للملك
 ملك لهم فكانت نفقته عليهم وقال الشيخ النفقة في كسبه اذا لم يشترط او شرطها في كسبه لان الغرض
 انتفاع الموقوف عليه وانما ملك ذلك بقائه عينه وانما يبقى عينه بالنفقة فيصير كما في شرطها في
قوله وليس للمعني اسرقا **قوله** قال في القواعد وليس للمعني عليه اسرقاوه على اسكان من

ما نقوله ولو بدا به مثل ان يقول وقفت على نفسي ثم على اولادي فيه خلاف وكذا لو قال وقفت على العبد
 مول وعلى المعلوم ثم على الحر **قوله** ودون الاقباض **قوله** قال في القواعد والاقرب ان قبض الحاكم كذا كبريدان
 حاكم للمعني والمجد بحري يجري الصلوة والدفن في حصول القبض وصحة الوقف لان الوقف في الحقيقة على
 ن والحاكم هو المتولى لمصالحهم فكان قبض الموقوف عليهم **قوله** ويرجع الى الواقف مع اتراضهم او الى
 على **قوله** اختلف في الوقف هل ينقل عن الواقف ام لا وعلى انتقال هل ينقل الى الله او الى الموقوف
 في قول احدها القول بان لا ينقل عن الواقف وهو الظاهر من كلام ابي الصلاح الثاني انه ينقل الى الله
 لقول نقله ابن ادریس وحكاية الشيخ في المبسوط الثالث انه ينقل الى الموقوف عليهم وهو قوله في المبسوط
 في اذ وقف واقبض ذال ملكة على الصبح وملكه الموقوف عليه على الصبح واخنان ابن ادریس واما
 فقال في القواعد اذا تم الوقف ذال ملكة الواقف عنه ثم ان كان على مسجد فهو فلك ملك بمعنى ذال ملك
 لا ينقل الى احد على التعيين كالعق وان كان على معين فالقرب انه يملكه وان كان على جهة عامة
 به انه ينقل الى الله وذلك كالوقف على المساكين والعلمين لانه قد زال ملك الواقف عنه وليس هناك
 في ملكه ولا يجري مجرى البهاق فوجب انتقاله الى الله تعالى واعلم انه قد اختلف الشيخان في الوقف اذا
 الموقوف عليهم فقال المفيد يرجع الى ورثة الموقوف عليهم واخنان ابن ادریس وقال الشيخ الى ورثته
 ف وقال ابن حزم يرجع الى وجوه البر وقال الجعيد يرجع الى الاقرب فالقرب من ورثة الموقوف
 عليه جسا محرما اصله ملك وان لم يجعله كذلك رجع ميراثا **قوله** ولو شرط عوده عند حاجته مع الشرط
 لوقف وصار جسا **قوله** قد تقدم ان السيد والمفيد قال له بعه والاشفاق به عند حاجته اليه وان
 ان احدهما يكون الشرط صحيحا له ان يفعل ما شرط الا ان اذا مات رجع ميراثا ولم يبق لوقف والاخر
 ان الوقف باطلا واختان ابن حزم وابن ادریس وابن الجعيد وان المصنف اختاره المختلف ما قاله الشيخ
 وان قال في صحة هذا الشرط اختلفوا فقال الشيخ سطل الوقف بعد موت الواقف ويكون حكمه حكم الجبى
 لم يرض ان رجع الواقف بمقتضى شرطه بطل الوقف عملا بالشرط وان لم يرجع كان على حاله واخنان في
قوله ولو وقف على المسلمين فلى صلى الى القبلة **قوله** قال في النهاية اذا وقف المسلم على المسلمين كان ذلك صحيحا
 بالشهادتين وادكان الشريعة من الصلوة والزكوة والصوم والحج والجهاد وان اختلفوا في الاراء والديانات
 ابن السراج وقال المفيد فان وقف على المسلمين كان على جميع من قرباه وبنيه محمد وصلى الى القبلة الصلوة
 اعتقد صيام شهر رمضان وزكاة الاموال ودان بالحج الى بقاء الحرم وان اختلفوا في المذاهب في الاراء
 وافق كلام الشيخ لان كلامه يعطى ان فعل الصلوة حرم لا سلام وقال لا يكون لمولى صلى الى القبلة وقال
 ان عنهم لا سلام كان لمولى قربا بالشهادتين ولمنى هو في حكم من طاعه ومجاينهم وقال ابو الصلاح لا محل
 في ان يتصدق على مخالف للاسلام او معاند للحق لان يكون ذا دم وقال ابن ادریس اذا وقف المسلم الحق

شيء على المسلمين كان ذلك للمحققين من المسلمين واستدل بان في الخطاب وشاهد الحال يدل عليه كالموقف الكافر على النفر
كان ما ضا في فقرات جملة خاصة بشهادة دلاله الحال عليه قال وما ذكر الشيخ خبر واحد او رده ايرادا اعتقادا ولا
واياتا اجماع في صحة الوقف التعرب الى الله وبعض هؤلاء لا يقرب الا انسان الحق بوقعه عليه واختار المصنف ما قاله ابن
قال الاجماع على جواز الصدقة عليهم فيجوز الوقف عليهم بالخصوصية ولا يخرج بخلاف من شذ ولا فرق بين طوائف الاسلام
اربكت ما تعلم بطلان من دين محمد صلى الله عليه وآله والمجتن والمخارج ولو لم يصح التعرب بصلتهم لم يصح ذلك ونسبه كلام
كلام الشيخ الى انه خبر واحد فاوردته ايرادا لا اعتقادا فله ما لم منه وسوء نظر **قول** والوقف على المؤمنين او الامامية
عشر **قوله** وقال في النهاية اذا وقف على المؤمنين كان ذلك لمجتنى الكبار من اهل المعرفة بالامامة دون غيرهم
للفساق منهم معهم شي وكذا قال المعين وابن البراج وابن حجر وقال سلا يكون الامامية وقال ابن ادرس لا يجتنى
بل هو عام لجميع المؤمنين العدل منهم والفاسيق كانه الفسق لا يخرج المؤمن عن امانه وقد رجح الشيخ في تبيينه عاقلة في
في قوله يا ايها الذين امنوا قال هذا الخطاب توجه الى جميع المؤمنين ويدخل فيه الفاسق بافعال الجوارح وعجزه
لا ينفي الفسق عندنا وعند المعزله انه خطاب لمجتنى الكبار قال شيخنا المحقق الامام ان جعلنا مكرها من الاعتقاد الفعلي
بالجوارح لم يكن الفاسق مومنا وان جعلناه عبان عن الاول كان مومنا وهو الحق **قوله** وعلى الشيعة الامامية والحق
اقول قال الشيخان لو وقف على الشيعة ولم يجز كان ذلك ما ضا في الامامية والجاردية من الزيدية دون البقرية
قال سلا وابن البراج وابن حجر وقال ابن ادرس اذا كان الواقف من احدى فرق الشيعة كالجارودية والكلبية
الثاوية والخطية والواقفية والاشعرية عمل كلامه على شاهد حاله وفحوى قوله وخصص به وصرف في اهل
دون من عداهم من سائر النطق بعلاب شاهد الحال قال شيخنا الوجه الاول ملامعوم اللفظ اقول يقول في نفسه
ابن ادرس لان الامامية الواقف لا يجب ان يخل الزيدية في وقفه على الامامية وبالعكس لان كل واحد منهما
ضلالة الاخر فلا يجب نفعه **قوله** فالزيدية للفاطمية بامامته **قوله** قال المعين اذا وقف على الزيدية كان على من قال
زيدية على الحسين عليها السلام واما من كل من خرج بالسيف بعد من ولد فاطمة عليها السلام من ذوي الرأي والعلم
وكذا قال الشيخ وابن البراج وقال ابن ادرس هذا الاطلاق ليس بجديد بل اذا كان الواقف زيدا فان كان الواقف
لم يصح الوقف وهذا بناء على ما سبق **قوله** والجيران لمن مطلق عليه عرفا **قوله** والوقف على الجيران فهو لكل من يصدق عليه عرفا
من غير تقدير وقيل لمن يلى داره اربعين ذراعا من كل جانب وهو المشهور ذهب اليه الشيخان واكثر علماءنا وعلماء
ابن البراج مشكك لانه قال يكون الوقف جاريا على من بين داره وبين داره اربعون ذراعا من ربيع جوي
ذلك مقتضى ان من بينه وبين داره اقل من ذلك لا يستحق شيئا وهو باطل اتفاقا ومقتضى ايضا ان يعطى من
حد الاربعين حرم ما والباقيون جعلوا الاربعين غاة فيليني على دخول الغاية ولا والثالث ما نقل عن بعض
اربعين دارا وهو متر **قوله** وكذا في سبيل الله **قوله** قال في المبسوط اذا وقف بشرط ان يصر في سبيل الله
الثواب وسبيل الخير صرف ثلثه الى الغارة والحق والعزم على مضى من الخلاف وثلاثة الى الفقراء والمساكين وسدس

قال الملك على مالك ومنه الخلاف ان الوقف هل هو من العقود او من البقاعات وان كان الاول فمقر
للقول وان كان الثاني لم يفتقر **قوله** واما حرمت وتصدق فمفتقر الى القربة وكذا جبت وسبيل **قوله**
في القواعد لفظ المرح وقف وجبت وسبيل على اى هذا قول الشيخ والخلاف وابن حجر وقاله المبسوط الذي
في نفي ان مراح الوقف وقف لا فهو واختار ابن ادرس وشيخنا وهو الوجه صا لبقا الملك على
وعدم خروجه عنه لا يدل على شرعية ولا عرف شرعية سوى مراح الوقف كاشراك البواقي بينه وبين غيره
وعلى الغير المشترك لا دلاله على شيء من الخصوصيات بشي من الدلالات نعم اذا انقضت القران صار كالمرح
الوقف اذا قصد المعاني دون اللفاظ الدالة عليها وقد نص على ذلك اهل البيت عليهم السلام **قوله** والافاق
في شرط وفي اشتراط فورتيه اشكال ينشأ من احتمال اشتراط الفورية لان مقتضى حصول القبض
تورثا بانه اجاعا وعلى واجبه متكوك فيها فلا يحكم بصدقه لا صا لبقا الملك على مالكه ومن غوم الماد لانه
على مقتضى المتناول لكل من القيمين ولا اشتراط الفورية على خلاف المصل وقال ابن الجيند اذا شهد على
بانه قد اخرج يد عن مراح الوقف ولم يكن له الرجوع فيه وهذا يعطى ان لا يشهد يقوم مقام الاقباض فان قصد
حكم بالوقف ظاهرا فهو مسلم وان قصد به الحكم في نفس الامر فهو ممنوع والقبض شرط سواء الذكر ولا نفي الثيب
يرجع البلوغ وقال ابن الجيند وان كان الوقف على ولد صغير او ابنة ايم يلى امرها ابوها صح الوقف وقد تقدم
في الهبة **قوله** او وقف المسلم على الكناس والبيع **قوله** قال المعين اذا وقف المسلم شيئا على عان بيعة او كنيسة او
مكان الوقف باطلا واذا وقف ذلك الذي جاز وقال ابن البراج اذا وقف المسلم شيئا على البيع والكناس او على
مع عباد الكفار كان باطلا فان وقفه الكافر جاز وقال ابن الجيند فاما وقف اهل الشرك على الاماكن التي
فيها بالعبادة لغير الله كبيوت النيران والامصنام والقريش للشمس والكواكب ونحوها في اى ارض كانت
يحلون الحكم فيها فلا يلة المسلمين ان يصرقوا ثمرها وغلانها الى ما يعرفون اليه منهم في العام قال شيخنا والمعتمد يقول
في بيوت عبادة مع الوقف كالبيع والكناس وان كانت بيوت عبادة لغير الله كبيوت النيران والامصنام
ايبي للشمس والكواكب فان الوقف باطل وحكم الماد من المنعومة اذا فيها المسلمون لانا امرنا باقرار اهل
على عبادتهم ومواضع فبذلك انهم يصح وقفهم عليها كما جاز لهم عمارتها خلا في بيوت النيران والامصنام لا تخالفت مواضع
لله **قوله** والدوام **قوله** من شرط الوقف الدائم فاذا قرنه بكونه كان الوقف باطلا **قوله** او علقه بشرط **قوله** قال
ما انفردت به الامامية القول بان من وقف وقفا جازا بشرط انه ان احتاج اليه في حال حياته كان له
والامتناع بتمه ومثله قال المعين وللشيخ فولا قاله النهاية الشرط صحيح ولم ان يفعل ما شرط لانه اذا مات
مرا تا وقال في المبسوط اذا وقف وقفا وشرط فيه ان يبيعه اى وقف شاك ان الوقف باطلا خلا منقضا
لوقف لا يباع وقال سلا فان اشترط رجوعه فيه عند فقره كان له ذلك اذا افقر وابن البراج وافق كلام
في النهاية وابن حجر في المبسوط وكذا ابن ادرس وقال ابن الجيند اذا اشترط الواقف ان له الرجوع فيما

او وقف ويبيعه لم يصح الوقف واختر المصنف في المختلف ما قاله الشيخ في النهاية قال لا مالة صحيحة العقود
 معا لقوله او فوبالعقد وقوله المومنون عند شرطهم ولروايته محمد بن الحسن الصغار انه كتب الى محمد بن الحسن
 عليه السلام في الوقف فوق الوقف على حب ما يوقفها اهلا ولا في الوقف بشرط ما عاها فاذا زال الشرط
 على عليه الوقف لم يكن ما يوقفه اذ كان العقد قابلا للشرط والموقوف عليه قابلا للتفقد عنه الى غير فاق ما
 خصوصية هذا الشرط وكان الوقف يملك المنافع فيما ذكره الخيارات فيه كالا بان اخبر المانع بانه شرط ينافي في
 فيبطل التضمنه شرط فاسدا والجواب المنع من منافاة الشرط للعقد وانما يكون منافيا لو لم يكن الوقف قابلا
 الشرط وهو المتنازع واحتجاج ابن ادریس بالا جماع خطأ حتى ان السيد ادعى الاجماع على خلافه واعلم ان القاطن
 هذا الشرط اختلفوا فقال الشيخ انه بطل الوقف بعد موت الواقف ويكون حكمه حكم الحبس وكلم السيد يعطى جوابا
 الشرط وانما يعمل معتقدا فان خرج الواقف مقتضى شرطه بطلا ولو وقف على ما لا يبرح وما كان في
 واختار المصنف **قوله** ووقف الميراث من الثلث **قوله** اذا وقف في مرض موته معنى من الثلث وهو اختيار ابن الجنييد
 كما في دروس حيث جعل الميراث من الثلث **قوله** ويجوز جعل النظر لنفسه او لغيره **قوله** قال ابن ادریس من شرط ما
 الوقف ان لا يدخله شرط خيار الواقف في الرجوع فيه ولا ان يتولا هو بنفسه فالشرط الاول قد مضى الى
 فيه واما الثاني ففيه اختلاف لانه لا خلاف في ان الواقف يجوز له ان يشترط في وقفه النظر لنفسه والوقف
 يتولا بنفسه من الاستمارة واخراج التما الى اربابه على حب ما شرط في الوقف على الاصل ونقوله المومنون
 شرطهم **قوله** والوقف على المعلوم تبع **قوله** قال الشيخ في النهاية اذا وقف على ولد الصغار الموجودين
 بعد ذلك او لا دلجا ان يدخلهم معهم فيه ولا يجوز نقله عنهم بالكلية اليهم واطلق باقي الاصحاب المصلحة
 نقض الوقف وشرائطه بعد لزومه وقال ابن البراج اذا وقف على ولد صغير ثم ولد له واراد ان يدخل
 مع الاول كان جائزا ان يكون قد خفي اولاد الموجود بذلك وقصر عليه وشرط انه له دون غير فانه
 ان يدخل غير الحق اطلاق الاصحاب والمنع من ادخال من يولد له مع اشتراط ذلك في متن العقد
 قول العسرى عليه السلام الوقوف بحسب ما يوقفها ولا نه عقد وقع كما اذا فلا يجوز تغييره ولا لم يكن
 وقال في القواعد ولو شرط النقل عن الموقوف عليهم الى من سيوجد بطل على شكل وجه الاشكال من منافاة
 الشرط لعقد الوقف ومن وجوب العمل بشرط الواقف **قوله** فانه اطلق فلو وقف عليهم **قوله** ان قلنا ان الواقف
 ينقل الى الموقوف عليهم كان النظر اليهم كما نه ملكهم **قوله** ولو بدأ به ثم بالموجود ففي صحته في الموجود **قوله**
قوله كل وقف متصل لا يعرض له الا تقطع ما دامت علته موجودة فهو صحيح اجماعا وان كان متقطعا
 قاتا ان ينقطع الاول وغير الاول فان انقطع الاول مثل ان تقطع على نفسه ثم على غيره ومعنى منقطع الاول
 ان يكون الوقف او لا على من لا يصح الوقف عليه وبعد على من يصح ففي صحته **قوله** ان لا يشبه البطلان وان
 غير الاول كنقطع الاول او لا جزئ فنقطع الاول وسطا ويكون وقفا دائما ومنقطع الاخير يكون

قال في المختلف في الوقف من صح الوقف على وطلبا
 الاخر في رد الموقوفين ثم قال في الخلاف والمصنف
 اختار القواعد المصلحة في ان لا يعطى من الوقف على
 على كاي بالاول كقول المصنف على من لا يصح الوقف عليه
 في غير الاول كنقطع الاول او لا جزئ فنقطع الاول وسطا ويكون وقفا دائما ومنقطع الاخير يكون

فان واقى الشريك على ان يقبض المذهب او المذهب على ان يملك الشريك في القبض صح وان تعارضا بقبضنا بقبض حتى
 له الهبة والوجه جعل القبض هو التخليه كقبض الارض لا مالا مكن نقله ولو قبض من دون اذن الشريك ففي اعتبار
 ولو وهب الدين لم يملكه هو ابراهيم ولا يقدر ان يقول **قوله** ووجه ما في الذمة لم يملكه ابراهيم بشرط فيه قبول
 لم ينع على راي شحنا وقال الشيخ في المبسوط قال قوم من شرط محنة قبوله وما لم يقبله فالحق ثابت بحاله وهو
 قوى في نفسه واختار ابن ادریس وابن ادریس ولو ابراهيم من ما به معقدا ان له الحق فيها وكان له ما به ففي
 ابراهيم اشكال من حيث انه ابراهيم من شئ ثابت في ذمته فصح ابراهيم ومن حيث عدم القصد الى ابراهيم اما بمحنة عفا
 في ذمته واذا كانت الهبة في يد المذهب با بداع او استعانة او غصب لم ينفذ الا اذن في القبض ولا الى من
 يمكن من القبض وقال الشيخ بشرط معنى الزمان وهو قول بعض علماء **قوله** ولو وهب لغيره لم يملك **قوله** الهبة
 لا بالقبض وما في الذمة ليس معنى شخص بل ما به كونه فلا يتحقق القبض واذا عدم الشرط عدم المشرط وقال
 صح وبه قال ابن ادریس واختار المصنف في المختلف لانه صح بيعه والموقوف عليه كالعين فصح هبته نعم بشرط في
 القبض **قوله** ومع الاقباض لا يصح الرجوع الى الخلق اذا وهب الى الاولين وان غلا والام لولدها وان
 وقبضوا ان كانوا كبارا او كانوا صغارا لم يكن لهم الرجوع فيه وقال ابن ادریس الذي يقتضيه هذا ان
 الى الولد كما قال وما به الهبة الام للولد الكبير البالغ اذا قبض فليس لها رجوع واما هبتها لولدها الصغير فلا بد
 من تعيين ولده وهذا حق والظاهر ان مقصود الشيخ ذلك للعلم به ولهذا لم ينص للظهور واذا كانت الهبة لغير الولد
 في الامام فالحق فيه قولنا ان احدهما ان اللواهي الرجوع مع الاقباض ذكر في الخلاف والمبسوط والثاني قال
 الهبة ليس الرجوع في كل هبة لزمي رحم ولذا كان او غير ذلك ولذهب السيد وابي الجنييد وابن ادریس والثاني
 من الجنييد وساروا في الرجوع وشحناني في المختلف واذا تصرف الموهوب في الهبة لم يكن للواهي الرجوع ولا هبا بنا
 في القول احداهما مثل قول المصنف وهو قول الشيخ في النهاية واطلق التصرف وتبع ابن البراج وابن ادریس الثاني قول
 يرجع ان كان التصرف باخراجه عن الملك من الرجوع وان عادت اليه وكذلك التصرف الذي يغير العين او يحدث
 حدثا كوطي الهبة او جعل الخبز سريرا او بايا وان كان التصرف بغير ذلك ككتابة المشرطه ثم عجز العبد والرهن
 فذلك جاز الرجوع فيه وهو الظاهر من كلام المصنف فانه قال اذا استلكت الهبة لم يكن للواهي رجوعها الا ان قال سار
 في الصلاح جواز الرجوع فيها ما دامت العين باقية لم يعرض عنها **قوله** وفي الزوجين خلاف **قوله** قال في القواعد وكى
 في الزوجين الرجوع على راي قال قول بالكلية هو المشهور ذهب اليه الشيخ في النهاية والمبسوط وتبع ابن ادریس وما جاب
 قال في نقل الشيخ في الخلاف اجراهما مجرى ذوى الارحام وقال ابو جعفر يجوز له الرجوع فهاهنا لا يجزى والكارب
 ما كان دارم محرم بالسب وقال اذا وهب احد الزوجين الاخر لم يكن للواهي الرجوع فيها وقد روى ذلك قوم من
 هبا في الزوجين **قوله** ولو هل من موت الموهوب من له التصرف اشكال **قوله** لخصنا من حيث انه قد انقل عن الموهوب
 الا لا ذما وهو اقوى من التصرف الا ان كان الميراث انقله فمري ليس فيه خيار ولا فسخ وغرد ذلك من البيع

د

فلا يجوز الرجوع ومن حيث ان ملك الوارث ليس قوياً من ملك الموروث وملك الموروث ان الرجوع فيه فملك الرجوع
 قال في القواعد والقريب عدم اقال حتى الرجوع الى الوارث وجب القرب انما القربة صارت ملكاً للموروث
 الرجوع على خلاف الاصل خرج عنه الواهب للدليل الدال على فسخ الباقي من جهة جاحته عموم المنع اما لو جاز
 والقريب ان لوليه الرجوع مع المصلحة كما يحق للمجنون مع مراعاة المصلحة فيه وانما المصلحة لا يبطل حق
 الجحاشكال منشا من وجود العين ومن تعلق حق الغر بها **قوله** وحكم بالامتناع بعد القبض وان تأخر
 القواعد ولا شرط فورية القياس على اشكال ومنشا كما قلنا في **القول** والتسوية فيما **القول** المشهور
 بعض الاولاد في العتية وعدم الترخيم وقال ابن الجوزي ليس للابن اختيار بعض ولد له مالا مساوياً لهم فيه
 الذين يتساوى قرائتهم من ان يكون المخصوص بذلك مكافئاً على منعه سلف منه اوله فضيلة توجب تعينه
 كما وجب ولا شبهة للوصية فان قصد بذلك الترخيم فهو ممنوع للاصل ولقول صلعم الناس مسلطون على اموالهم
 الصادق عليه السلام لما سأل ساعاً عن عتية الولد لولده فقال اما اذا كان صحيحاً فهو ماله بغيره ما يشاء اما
 فلا يصح وغيره في جبره عند ان كاه مورثاً فصح وان كاه معسر فلا وانه قصد الكراهة فلم ينافي في اثنان التباح
 كما في قصد يوسف على ابيه اذا عرفت هذا فان الكراهة انما تثبت في حال المرض والاعاءة **قوله** لو باع بعض القفا
 صح على **القول** وسئل لا يصح لان العقد مشروط بملك البائع فيناخره به بالذات وملكه البائع سببه الفسخ في
 عليه بالعلم فلو كاه العقد سبباً للفسخ فتقدم عليه بالعلم فلم يزد العقد على نفسه بمراتب فيقتضي الفسخ ولا
 بل يحتاج الى تجديد عقد آخر وقيل صح للاصل واجيب عن الدور بان علم الفسخ هو المورث الاول من العقد والجميع موح
 وهذا البحث انما ياتي اذا لم يكن المذهب من ذوي الرحم ولا يكون اجنبياً قد عوض عن العتية **قوله** ولو كانت فاسدة
 وكذا لو باع مال مودته **القول** هذا اعطى على مجرد الحكم على الاجماع لان عقد وقع من اهل في محله فصح وتحمل عدم الفسخ
 مشروط بالقصد ولم يقصد الى بيع ملك نفسه ولا شبهة الاول فعلى الثاني ما يعني لعدم الصم البطلان بل ان يحتاج
 اجابة اخرى من البائع قال الشيخ في المبسوط لو باع الواهب العتية بعد الاقباض فما يصح الرجوع فيه لم يصح البيع لا
 ملكا لغيره قال الشيخ في المختلف والوجه الصحح للاصل ويكون قد تقيى الرجوع والبيع وقال في القواعد اذا باع الواهب
 بعد الاقباض بطل البيع مع لزوم العتية صح كما على **القول** ولو انكر الاقباض قدم **القول** لو انكر الاقباض صدق
 العين وان اعترف بالهبة ولو انكر عتية قوله وهبته وملكته فذلك ان اعتقد راي مالك لان الهبة عند لا ينفذ
 الى القبض فاذا قال الواهب وهبت زيداً هذه العين او ملكته لها ولم اقبض وارضى الموهوب الاقباض كان نقول
 قول الواهب مع يمينه ان اعتقد راي مالك اذ لا يلزم من ملك حصول القبض عند حصول الملك بالهبة من دون فلا
 بين الدعوى منافاة فتصح ويكون القول قوله مع يمينه لا نكاره **المقصود الثاني في الوقف** **قوله** ولو
 وقف **القول** فلو سكت في اثره قول اشكال منشا من عموم الدليل الدال على صحة الوقف وانقضاء عند وجوده
 الوقف والقباض مطلقاً وهو مبتدأ والوقف مع القبول وعدمه ومن ان عقد يقتضي الاجاب وقبوله

الوقف اذ لم ينقضى من شرطه انقضه وانقضى من قبله فليكون التام فيه اقول الاول ان يكون في وجوب
 وهذا على قول من يقول انه انقل الى الله سبحانه الثاني ان يكون للموقوف عليه على القول باسقاله اليه
 في حصول التام به بالوقف لا نقضه اذ لم يحصل الا نقضه انتقال اليه سبب الملك الثالث ان يكون
 وقف وهذا فيه اشكال لان رجوعه الى الواقف انما يكون بطلان الوقف وكونه حبساً ومع بطلانه لا
 ان يعود الا بعقد جديد ولم يوجد وان كان الوقف صحيحاً اتمماً والوقف يقتضي خروجاً عن الواقف
 اليه فكيف يعود اليه اجيب بان هذا ياتي على ان يكون رقبه الملك للمالك الواقف وانما ينتقل الى الموقوف
 منقعة واجيب ايضا بان هذا حكم صحيح على قول من يقول ان الوقف ينتقل عن الواقف الى الموقوف عليه
 قول من يقول لا ينتقل اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلا يلزم من رجوع التام اليه بطلان الوقف
 رجوع الرقبه اليه بل يكون هو احد مصارف المنافع كما لو وقف على الفقراء ثم صار منهم فانه يشاركه فكذا هذا **قوله**
 خدمت الدار لم يخرج العتية عن الوقف **القول** لان وقف الكل يقتضي وقف كل واحد من اجزائه فلو وقف
 رستم اخدمت لم يخرج العتية عن الوقف ولا العتية التي يتبع بها وكذا لو خرب المسجد والقرية لم يخرج العتية
 وقف ما قلنا سواء **قوله** ولو اوجبا بطن الاول ثم انقضوا بطل العقد **القول** لو اجر البطن الاول والوقف من
 في قبل انقضائها في يقول بطلان الاجان بوقت احد البناجرين يبطل عند قطعها ومن قال لا يبطل كالمصنف
 يبطل عند هذا ام لا قال في القواعد والقريب البطلان والفرق انه في اجان الطلق يكون المورث قد اجر ملكه
 في ينفرد به وله نقله كيف شاء ونقل منافع خلاف الوقف فانه لا يختص بالبطن الاول بل هو له ولابا في
 يكون فاذا مات المورث ظهر نهاية استحقاقه فيبطل فيما ليس بحقوق له وهو الزاد فان البطن الثاني يتلقى
 من الواقف لا عنه وفي الطلق الورثة يتلقون الملك عن مورثهم المورث فلم يكن لهم من المنفعة الا ما كانوا لهم
 وما بعد انقضاء الاجان واعلم انه لو شرط الواقف ان لا يوجر الا سنة واحداً كما اريد مثلاً فاجر النازل
 باحتل البطلان فيهما لانه عند وقوعه على خلاف شرط الواقف فكان باطلا واحتل بطلان الزائد وهو السنة
 منه وبيع في الاول واختران في القواعد لانه اخر ماله اجارة وما ليس له فكا كما لو اجر ما يملكه وما لا يملكه فصح
 اجان ويبطل فيما عدا **قوله** ولا يجوز بيع الوقف الا ان يقع بين الموقوفين عليهم خلف غشني به الخ **القول**
 الشك في بيع الوقف اذا خيف وقوع فتنه بين اربابها او خرب وتعذر عمارته قال في المبسوط يجوز
 وقف اذا خيف خراب وبطلان وخيف خلف بين اربابها وقال المصنف ليس كدباب الوقف ان يترقب
 مع ولا فيه ولا يغيروا شيئا من شروطه الا بخبر ولا يوجد من يراعيه بعمارة من سلطان وغيره او
 بحيث لا يجدي نفعاً فلهم ح بيعه والاشفاق ثمته وكذلك ان حصل بهم ضررون الى منه كان لهم حكم
 ليسد وما انفردت به الامامية القول بان الوقف من حصل من الخراب بحيث لا يجدي نفعاً جاز بيعه
 جامع بتمتته وان ارباب الوقف مني دعهم ضررون شديد الى عند جاز بيعه **قوله** قال ساروق قال

الصدق اذا وقفه على قوم دون غيبهم جازا لبيع وان وقف عليهم وعلى اولادهم ما تناسلوا ومن بعدهم على من له الرجوع في الهبة له الرجوع في الصدقة عليه واختار ابن ادریس والمصنف الاول وهو الحق لان المقصود
 الفقراء لم يبيعه ابدا وبه قال ابن البراج وشرط الخلف والحاج وقال ابن حزم لا يجوز بيعه الا باحد شرطين الخوف والثواب وقد حصل في بعض هذه في الحقيقة وادعى ابن ادریس الاحتجاج عليه قال في النهاية ما يصدق به
 من حرايه او حاجته بالموقوف عليه شديدا واطلق ابن الحنفية المانع وقال ابن ادریس لا يجوز بيعه مطلقا سواء خرم من لوجه الله لا يجوز له ان يعود اليه بالبيع والهبة فان رجع بالبراءة كان جازا وقال المصنف اذا
 اولا وسواء خيف وقوع فتنة بين اربابه او لا واختار شيخنا في الدين رحمه الله ومواله الذي يقوى في نفسه على غرض بني لم يخرملكه منه ولا من غرض هبته او صدقة ولا يبيح بالبراءة ومنع ابن ادریس من خرم
 لان اعطى الثمن للبايعين يقتضي خروج باقي الباطون عن الاستحقاق فيخرج مع انهم يستحقون منه كما يستحقون من المصدق في ملكه العين فله بيعها على من يشاء قال وقد رجع وكتاب الحلاق قال يكن ان تشرى ما
 البطل الاول وقال المصنف في المختلف الوجه ان يجوز بيعه مع خراجه وعدم التمكن من ماله او مع خروجه من اربابه بحصول اعتباره فسادا قال لان الغرض من الوقف استيفاء ما فمقد قد تعدت فمخراجه عن
 تحصيل الغرض منه والجود على العين مع تعطيلها يقتضي للغرض ولما رواه علي بن مهزيار في الصحيح عن ابي بصير
 عليه السلام قال واذا ثبت هذا فلا قوى عندى ان انا امكن شرأني بالثمن يكون وقفا على اربابه كان اولى قال
 مثل الوقف كان اولى ولا هما كان وان لم يكن صرف الثمن الى البايعين يملكون ما شاءوا ولولم يقع خلع
 حتى خراجه بل كان البيع انفع لهم لم يخر بيعه عند ابن ادریس وشيخنا وقال المصنف ان كان بيع الوقف
 من بقاء جاز تغير شرط الوقف الى غير **قوله** ولا يبطل وقف الخلف بقلعه **قوله** ان تعلق بخلة من الوقف قال في
 جاز بيعها لا يمكن الا انتفاع بها الا على هذا الوجه ومنع المصنف من جواز البيع بل ينتفع بها مع بقاءها بغير
 كالا جاز للتسقيف وشبهه وهو قول ابن ادریس فان قال بكن ان يعل جيرا او زرقا واعلم انه اذا لم يكن
 الانتفاع بها في ذلك جاز بيعها ولم ينعى الشيخ على ما يعل شيئا وابن الحنفية قال يباع ويبدل مكانها شيئا او
 فما كان يعرف فيه منفعته او رد منه على ما سقى من اصل ما جسد معه وكذا القول في باقي التجزئات والثوق والنفق والشر
 والتاريخ ونحوها **قوله** لو شرط بيع الوقف عند حصول ضرب به كالحراج والموت **قوله** لو شرط بيعه عند الضرر
 خراج وموت وشر غير ثمنه او عند خرابه وعطلته وخروجه عن حد الانتفاع او قلة نفعه قال في القواعد في
 الشرط اشكال ينشأ من ان منافع لمقتضى الوقف فانه يقتضي بقاء ما دامت العين باقية وهذا الشرط يقتضي
 مع بقاء العين ومما يتفانده ومن كون اقتضا البقاء مع بقاء العين انا هو مع المطلق اما مع الشرط المشتمل على
 الموقوف عليهم كما مثلنا فنوع وايضا فانه يجوز بيعه من غير شرط على بعض الوجوه فيبيعه مع الشرط اولى ومع بقاء
 هذا الشرط هل يبطل به الوقف او يبطل الشرط خاصة فيه نظرين من كون الوقف على غير هذا الوجه لم يقصد
 وعلى هذا الوجه لم يبيح كالمبيع ونفى ان الوافق قصد شيئا احدهما صحيح وهو الوقف والاخر فاسد وهو حصول
 ولا يلزم من فساد الثاني فساد الاول بخلاف الشرط في البيع فانه عقد معاوضته ولم يحصل الرضا بذلك العوض
 على العين المباعة الا على هذا الشرط ولم يسل **المصنف الثالث في الصدقة قوله** لو منع الفقير من البيع
 فيها مطلقا **قوله** الصدقة كاذقة بالاقاض ليس لصاحبها الرجوع فيها بعد سوا كانت صدقة فرض او نذر واليه
 بقوله مطلقا وقاله المبسوط صدقة التطوع عندنا غير الهبة في جميع الاحكام ومن شرطها الاحتجاب والقبول

الصدق اذا وقفه على قوم دون غيبهم جازا لبيع وان وقف عليهم وعلى اولادهم ما تناسلوا ومن بعدهم على من له الرجوع في الهبة له الرجوع في الصدقة عليه واختار ابن ادریس والمصنف الاول وهو الحق لان المقصود
 الفقراء لم يبيعه ابدا وبه قال ابن البراج وشرط الخلف والحاج وقال ابن حزم لا يجوز بيعه الا باحد شرطين الخوف والثواب وقد حصل في بعض هذه في الحقيقة وادعى ابن ادریس الاحتجاج عليه قال في النهاية ما يصدق به
 من حرايه او حاجته بالموقوف عليه شديدا واطلق ابن الحنفية المانع وقال ابن ادریس لا يجوز بيعه مطلقا سواء خرم من لوجه الله لا يجوز له ان يعود اليه بالبيع والهبة فان رجع بالبراءة كان جازا وقال المصنف اذا
 اولا وسواء خيف وقوع فتنة بين اربابه او لا واختار شيخنا في الدين رحمه الله ومواله الذي يقوى في نفسه على غرض بني لم يخرملكه منه ولا من غرض هبته او صدقة ولا يبيح بالبراءة ومنع ابن ادریس من خرم
 لان اعطى الثمن للبايعين يقتضي خروج باقي الباطون عن الاستحقاق فيخرج مع انهم يستحقون منه كما يستحقون من المصدق في ملكه العين فله بيعها على من يشاء قال وقد رجع وكتاب الحلاق قال يكن ان تشرى ما
 البطل الاول وقال المصنف في المختلف الوجه ان يجوز بيعه مع خراجه وعدم التمكن من ماله او مع خروجه من اربابه بحصول اعتباره فسادا قال لان الغرض من الوقف استيفاء ما فمقد قد تعدت فمخراجه عن
 تحصيل الغرض منه والجود على العين مع تعطيلها يقتضي للغرض ولما رواه علي بن مهزيار في الصحيح عن ابي بصير
 عليه السلام قال واذا ثبت هذا فلا قوى عندى ان انا امكن شرأني بالثمن يكون وقفا على اربابه كان اولى قال
 مثل الوقف كان اولى ولا هما كان وان لم يكن صرف الثمن الى البايعين يملكون ما شاءوا ولولم يقع خلع
 حتى خراجه بل كان البيع انفع لهم لم يخر بيعه عند ابن ادریس وشيخنا وقال المصنف ان كان بيع الوقف
 من بقاء جاز تغير شرط الوقف الى غير **قوله** ولا يبطل وقف الخلف بقلعه **قوله** ان تعلق بخلة من الوقف قال في
 جاز بيعها لا يمكن الا انتفاع بها الا على هذا الوجه ومنع المصنف من جواز البيع بل ينتفع بها مع بقاءها بغير
 كالا جاز للتسقيف وشبهه وهو قول ابن ادریس فان قال بكن ان يعل جيرا او زرقا واعلم انه اذا لم يكن
 الانتفاع بها في ذلك جاز بيعها ولم ينعى الشيخ على ما يعل شيئا وابن الحنفية قال يباع ويبدل مكانها شيئا او
 فما كان يعرف فيه منفعته او رد منه على ما سقى من اصل ما جسد معه وكذا القول في باقي التجزئات والثوق والنفق والشر
 والتاريخ ونحوها **قوله** لو شرط بيع الوقف عند حصول ضرب به كالحراج والموت **قوله** لو شرط بيعه عند الضرر
 خراج وموت وشر غير ثمنه او عند خرابه وعطلته وخروجه عن حد الانتفاع او قلة نفعه قال في القواعد في
 الشرط اشكال ينشأ من ان منافع لمقتضى الوقف فانه يقتضي بقاء ما دامت العين باقية وهذا الشرط يقتضي
 مع بقاء العين ومما يتفانده ومن كون اقتضا البقاء مع بقاء العين انا هو مع المطلق اما مع الشرط المشتمل على
 الموقوف عليهم كما مثلنا فنوع وايضا فانه يجوز بيعه من غير شرط على بعض الوجوه فيبيعه مع الشرط اولى ومع بقاء
 هذا الشرط هل يبطل به الوقف او يبطل الشرط خاصة فيه نظرين من كون الوقف على غير هذا الوجه لم يقصد
 وعلى هذا الوجه لم يبيح كالمبيع ونفى ان الوافق قصد شيئا احدهما صحيح وهو الوقف والاخر فاسد وهو حصول
 ولا يلزم من فساد الثاني فساد الاول بخلاف الشرط في البيع فانه عقد معاوضته ولم يحصل الرضا بذلك العوض
 على العين المباعة الا على هذا الشرط ولم يسل **المصنف الثالث في الصدقة قوله** لو منع الفقير من البيع
 فيها مطلقا **قوله** الصدقة كاذقة بالاقاض ليس لصاحبها الرجوع فيها بعد سوا كانت صدقة فرض او نذر واليه
 بقوله مطلقا وقاله المبسوط صدقة التطوع عندنا غير الهبة في جميع الاحكام ومن شرطها الاحتجاب والقبول

هذا هو
المعنى
الذي هو
بطلان
الوصية

الحديث تلك الملة فاذا مضت صار حراً فان ابني العبد من الملق ثم طفر به من جعل له عليه الحديث بعد
لم يكن له عليه سبيل ومنعه ابن ادرس وقال كان التدبير لا يكون له بعد موت المولى والشع عول على ر
يعقوب بن شبيب الصحيحة وهو المتخذ اذا ثبت هذا فالوجه انه ليس له الرجوع في جعل الحديث كانه
وهل يعتق العبد من الملق او من الملق الاول ان كان المالك حياً حال وفاء من علق الحديث بموت
الثالث ان كان ما تالمص **المراتب في الوصايا قول** وقول **اقول** لا بد في الوصية من قبول الموصي
او صلي به بشي وردة بعد الموت قبل القبول بطلت الوصية وهل شرط وقوع القبول بعد الموت بل انما شرط
ذلك لان الوصية بمعنى علك في تلك الحال فينسخ القبول اليها قال ابن ادرس ولا ارى باسما بقوله قبل الموت
بعد وعلى كل حال والوجه الاول انه اذا وجب له بعد موته قبله ليس محل القبول فاشبه قبل الوصية **قول**
اقول ان لا شرط ان يكون القبول بعد الموت بل فصل بل يجوز ان يكون ما خرا عن الموت وقوله مالم يرد
مالم يرد الوصية قبل قول ملزم فانه ان رد بعد قبول ملزم بطل الرد وان رد قبل قبول ملزم صح والقبول
الملزم قسمان احدهما ان يكون قبل الموت ثم موت فانه بالموت يلزم او يكون بعد الموت قبل الرد مطلقا واعلم
الموصي له اما ان يرد الوصية قبل القبول او بعد وعلى كلا التقديرين اما ان يكون قبل الموت او بعد وعلى كلا
انه يكون بعد الموت اما ان يكون قبل القبول او بعد فالاقسام ستة الاول ان يرد الوصية قبل القبول وقبل
فجاء له بقوله بعد الموت اذ لا حكم لذلك الرد الثاني ان يرد الوصية قبل القبول وبعد الموت فلا حكم للرد ايضا الثالث
ان يرد الوصية قبل القبول وبعد الموت من غير قبض فيبطل اجماع الرابع ان يرد قبل القبول وبعد الموت والقبض فيبطل
اجماع الخامس ان يرد بعد القبول والموت قبل القبول ففيه قولان الصحة والبطلان قال في القواعد لم يبطل كانه قد
الموصي به بالوفاء والقبول فلا يرد ملكه بل رد وقال في البسوط يبطل الوصية بالرد قبل القبول الثاني
ان يرد بعد القبول والموت والقبض ولا يبطل اجماع الحق للملك واستقر **قول** ولو اوصى له بعد كافر
اقول هذا نزع على قولين يقول بجواز وصية المسلم للكافر واما على قولين يقول لا تصح وصية المسلم للكافر
من الراي وهو الاثر لقوله لا تجزى الا بقبول ولا تجزى الا بقبول **اقول** لان انكارها ليس يرجع على الوصية كانه
الرجوع عنها اعتراف بها فلو كان انكارها جوعا كان اعترافا فلزم اجتماع التقيضي وكان صحة الرجوع مشروطة
بتقدم الوصية وانكارها انكارا للشرط فلا يكون رجوعا **قول** وعلني وصية من بلغ عتقا في المعروف في علي راي
قبل وصية من بلغ عتقا جاز في وجوب المعروف كقاربه وغيرهم اذا كان بمنزلة بصر او قيل صح بل بلغ ثانيا
وقيل لا يصح وصية مطلقا في المعروف وغيره وهو الصحيح لا غير مختلف وهو محذور عليه وقد تقدم الكلام فيما
ولو جرح نفسه بالملك **اقول** لو جرح الموصي نفسه بما فيه هلاكها ثم اوصى لم يقبل وصيته ذهب اليه الشيخان وابو
وابن البراج وقال ابن ادرس ان كان عقله ثابتا صح وصية قال في القواعد ولو قيل بالقبول مع تغيره كان
وجها قال وتحميل الرواية على عدم استعلاء الحياة على كماله وهذا جوابي استدلالا بتدليل به القائلون

الوصية وهو ما رواه ابو داود عن ابي عبد الله قال وان كان اوصى بوصية بعد ما احدث في نفسه من
حاجة اذا قبل له الموت لم يحرم وصيته وتبرأ الجواب ان الرواية محمولة على عدم استقرار الحياة على كمالها
لعموم الرواية الواردة على بطلان وصيته والاصل اجر العام على عموم مالم يثبت المخصص بدليل يقتضيه ولم يوجد
في عموم وجوب العمل بالوصية بقوله تع في بدله الله وهو يقتضي العمل بكل وصية واعلم ان الصحابة اختلفوا
في دليل هذا الحكم فقال بعضهم العلة فيه كونه سفيها وملزم من هذا التعليل ان اذا اتى وعرفنا منه الرشد
واوصى بعد لم يصح فان عتق وملك في الفود كالحال **اقول** غشاها كمال من بطلان وصيته العبد فلا يتغير الحكم بتجدد
بني ومن ان الوصية تصرف بعد الموت وقد صدقت وصيته زمان الحريم فكون صحيحة قال ولو قال العبد متى
تت ثم مت فقلتى لفلان فالا قرب الصحة لان المانع من صحته وصيته العبد كونها تصرفا في مال السيد فاذا
فها على الموت عقيبا الحرية صح لعموم وجوب العمل بالوصية السالم من وجود معارضة المانع **قول** وصح العمل
بالحمل الموجود بان ياتي به كالف من سته اشهر ولا كثر من الحمل مع خلوها من زوج او مولى ولو
في بينهما وهي ذات زوج او مولى لم يصح لعدم العلم بوجوده وقد اوصيته واستقر بفضاله حيا فلو وضعه
فابطلت ولو مات بعد انفضاله حيا صح وكان الوصية لورثته وسقط اعتبار القبول هنا على كماله فانه
تقدم ان الوصية ان كانت لمن لا يمكن اعتبار قوله كالوصية للمصالح العامة مثل المساجد والمدارس لم يعتبر القبول
المصنف وضامات عقيب انفضاله حيا لم يكن اعتبار بقوله وصحت الوصية وسقط اعتبار القبول وتحميل
نادا القبول هنا ايضا فقبل الوارث كما لو اوصى لمن لا يمكن قوله ومات قبل القبول فانه وارثه يقوم مقام
القبول **قول** وصح لاجني والوارث **اقول** لا خلاف عندنا في هذه المسئلة الا في امان الخلاف مع الجمهور **قول**
في الاجني على راي **اقول** اختلف علماءنا في الوصية للكافر فقال في البسوط في كونه له الوصية عندنا الكافر
في كونه له من حيث وفي الخلاف الوصية كانه لزمه جازع بلا خلاف وفيها ما خاصة من قبلها نقول اذا كان
قرايات ولم شرط التقيا ذلك فاما الحر في فلا يصح الوصية له وقال في النهاية فان اوصى انسانا لا حدا بويه او بعض
بانه شيئا من ثلثه وجب انصار اليه وان كان كافرا املا وقال المعين اذ اوصى بشي من ثلثه وجب ان يدفع اليه حسب
يحيى به الموصي وان كان الموصي كافرا قال ابن ادرس في بدله الله فان صدق بما له على كافر وكان من ذوي رحمه
تصدق به لما يحب من صل الرحم والى بطلت وقال ابن البراج الصحيح ان الوصية لا يصح لكافر وقال سداد روى
في الوصية للضال والاشبه خلافة وقال ابو الصلاح اذا اوصى كافر بدينه ودينه على جهة الصدقة الواجبة
فمنه لم يصح الوصية وان كان ذا رحم مضى ولا يصح الواجب وقال ابن ادرس الوصية تصح لكافر سواء كان ذا رحم
لانها عطيته بعد الموت وليس من شرطها بدينه القرء واخبار المصنف عنها للذي خاصة لا صالة الصبي والجواز ولاها

نوع عطية **قوله** وملوك الغزاة هذا معطوف على قوله دون الحرب فان الوصية لمملوك الغزاة لا يصح اجماعا لان ملكه والعبد لا ملكه فالوصية ليس لعبد وعند الشيخ ان الموصي له يملك ملكا مستقرا اي ما نفع الغرم من العبد ليس كذلك قال في القواعد ولا يصح لمملوك الاجنبي والمملوك له ولا له ولا ملكا بقره المشرق اشكال من الاشكال من حيث انه رق لغرم فلا تصح الوصية له ومن حيث انه ملكه ونقطع بغيره فان عند الوصية كما يجوز ملكه بالبيع وغير خلاف الفن والشيخ يجوز الوصية لعبد وارثه ومكاتب وارثه لان الوصية تصح للوارث وهذا التحليل يعطى كون الوصية له وصية لمملوكه ولو كان الامر كذلك جاز موصي لعبد الاجنبي ومكاتبه لان الوصية للاجنبي تصح كذا في بطلان اتفاقا وان البراج تابع الشيخ في **قوله** ولو اوصى لعبد او مملوك الى ان قال المقيّد والشيخ في النهاية اذا اوصى لعبد بثلث ماله بنظر في العبد فان كانت اقل من الثلث اعنى واعطى الباقي وان كانت مثله اعنى وليس له شيء وان كانت اكثر من الثلث بمقدار السدس والربع او الثلث اعنى بمقدار ذلك واستسعى في الباقي لورثته وان قيمته على الثلث من ثلثه كانت الوصية باطلة وبهما ابن البراج وقال الشيخ في الخلاف اذا اوصى لعبد الوصية وقوم العبد واعنى اذا كان ثلثه اقل من الثلث وان كان ثلثه اكثر من الثلث استسعى العبد مما يفضل للورثته واطلق وكذا قال ابو الصالح وقال سائر ان كان اقل من الثلث اعنى واعطى الباقي وقال علي بن بابويه ان كانت قيمته اكثر من الثلث استسعى الفضل ثم اعنى وقال ابن الجيند اذا اوصى لمملوكه بثلث ماله فقد روى انه ان كان الثلث اقل من قيمته بقدر ربع القيمة استسعى في ربع القيمة وان كان اكثر اعنى ودفع اليه الفضل وان كانت الوصية بالشيء لم يكن عناقته وان كانت حراما لم يعتبر او نحو كان العبد بملكه من ذلك الجز ومن رقبته مجزأ واختار ابن ادریس مذهب الشيخ في الخلاف في المختلف والمقيد ان يقول ان كانت الوصية مجزئة كثلث او نصف قوم العبد واعنى من الوصية فان فضل قيمته شيء سعى في المفاضل للورثه سواء كان المفاضل ضعف قيمته او اقل او ازيد وان قدر عتق واخذ المفاضل وسواه عتق ولا شيء له ولا عليه وان كانت الوصية بعين بطلت ولا شيء له ولا يعنى منه شيء لنا على الحكم الاول ان الشارع يتناول نفسه او بعضها لانه من حلة الثلث الشارع والوصية له بنفسه صح والمفاضل استحقه بالوصية يصير حرا فملك الوصية فمصر كانه قال اعتقوا عبيد من ثلثي واعطوا ما فضل وما رواه الحسن بن صالح عن الصادق عليه السلام وعلى الثاني انه قد اعطى عتق ولا يجوز التحليل الى غير هاله ان يكون تبديلا للوصية وكان العبد يملك فلا يصح لم الوصية يمكن ان يحرر من قيمه العين لما فيه من التبديل للوصية المهيمنة ولا بما اذا سبب لعدم ولا انفراد بالوارثه وزيد على الوصية وعليه يحمل قول احمد ماله وصية لمملوك فانه اهم من الوصية لمملوك الغرم ورواية الشيخ ضعيفة السند وذلك لا يدل على المطلوب فانه لا يلزم من نفي الاستسعاء بطلان الوصية فقوله مطلقا اشارة الى هذا الخلاف وفي القواعد وفي العيني اشكال بريد اذا اوصى لعبد بنعي غرضه كالاراد في محبتها اشكال بيننا في طلاق الاجنبي

منه بنعي غرضه

يعوم ما اوصى به لعبد. ومصرف ذلك الى قيمته من غير تفصيل الى العين وغيره وكان الاصل الجواز والعموم بالوصية مطلقا وموان الموصي انا قصد شيئا ممتنعا وهو تملك العبد العين وهو لا يملك شيئا ولا يخطئ بل للوصية فكان منها عند **قوله** وتنفع اموال الولد من الوصية كمن نصيب الولد على راي **قوله** لو اوصى كمال قال لا قرب انها تنفع من الوصية قاله ابن ادریس فان قصر الوصية عن قيمتها اعنى المفاضل من نصيب ولدها تنفع الوصية فان كان دون قيمتها ولا ولد لها عتق منها تقسط وصيتها والباقي من الثلث وروى ابن ابي عمير عن من الثلث ويعطى الوصية **قوله** والوصية للذكور والبنات يقتضي التسوية الامع التفصيل **قوله** خلافا لمحمد فانه قال كم الوصية كم الميراث وقد تقدم **قوله** وكذا الامام والاحوال على راي **قوله** وقال في النهاية لا عامه الثلث ولا حواله الثلث ورواه ابن الجيند عن الباقر عليه السلام وقال ابن ادریس يكون بالسوية المقيد لا صالة التسوية ولا نهائيا في الاول والاخر والبنات واجتمع الشيخ بروايته زياره عن الباقر عليه السلام في الطعن في السند فان في طريقها سهل بن زياد وهو ضعيف لكن رواه ابن بابويه في الصحيح عن زيار **قوله** يعقوب في الحنفية والوصية لا قاربه المعروفين منه **قوله** لو اوصى كمال ربه ثم المعروف بنسبه وقال والشيخ في النهاية لم يقرب اليه الى اخرا في الا سلام ومعناه الامارتقا الى بعد جده في الا سلام والى **قوله** وقال في الخلاف سفر الى المعروفين من قرابته في العرف فدخل فيه كل من يعرف في العادة انه قرابه سواء كان وارثا او غير وارث وحكاها عن الشافعي وقواه وكذا حكاها في المبسوط عن قوم وقواه **قوله** يعين البراج وابن ادریس وقال ابن الجيند ومن جعل وصيته لقاربه وذوي رحمه غير مسمين كانت على يقرب اليه له والدته او والدته ولا اختار ان يتجاوز بالقرابة وكذا لا يكون رسول الله صلى الله عليه واله امتحا وزاد ذلك في تفرقه في القري من الحنفية والمقيد قول الشيخ في الخلاف والمبسوط حلا للفظ على المعنى العرفي عند تجرده عن الوضع الشرعي كما هو عادة في ذلك **قوله** ولا اقرب للوارث ويرتبون ترتيبه **قوله** لو اوصى لا قرب الناس اليه او لا قرب ا قاربه نزلت على الارث لكن يتساوى المستحق فلذلك ذكر مثل الميراث والمقرب بالاب مثل المقرب بالام وفي تقديم ابن العم من الميراث من الاب نظر بيننا من تقدمه عليه في الميراث سبب القرب فقدم هنا عليه ومن اختصاصه هناك بالنسب طبعية القرية في المقدم هنا وفي التسوية بين الاخ من الام في الام في اعطاء نظر منشاوع تساوا كما ترجح فساويا في العطاء ومن انفراد الاخ من الابوين بسبب اخر بوجوب الاستحقاق فخطى به ايضا كما لو القرابيان الشخصي **قوله** ولا هل بيته الاول والاب والجداد **قوله** متفق عليه اما لو قال لا هل فلان زوجته خاصة ونحوه من يلزمه بفقته وجها اختصاصه لان الزوج موضوعه لهذا اللفظ لغة ووجه اشراك بفقته انه يستعمل في العرف لذلك **قوله** وللعشير والعتق كقرب الناس اليه نسب **قوله** وقيل العتق قال ابن ادریس العتق الخاص به من قومه وعشيرته وقال ابن نعيم وقيل ليدري العتق الورثة لعل كل واحد من الفريقين يقول ثعلب وابن الاعرابي **قوله** والجيران **قوله** قد تقدم ذكر الخلاف في باب الوقف

علم الم

الا زيد **اقول** وقال السيد يجوز ولو جاز في سنة **قولو** لو اوصى بالمنفعة من او على التاميد الى الوصية بالمنفعة الموقدة والموقدة يقوم المنفعة كما ذكر المصنف اما المنفعة المطلقة فالأمر الوارث بخبره تعيين ما شأ من المنفعة المطلقة في اي وقت شاء لا مكلف باخراج ما اوصى به الموصي لم يكن معينا بخبره تعيين ما يصدق عليه الاسم واذا اوصى له بمنافعه ملكه جميع اكتساب العبد من الاخطاب فان اعتق فانتكح ينشأ من الوصية اقصت ملكه المنفعة كلها من حياة قبل العتق فلا بالقول المجدد ومن دخل من في ملكه بعد العتق لمجرد الاستيلاء وهل يملك الوطى الا قرب المنفعة لا من الشريعة لا يستباح لمجرد المراضاة والا ذن بل لا بد فيه من عند او ملكه رقبه او ملكه منفعة بعبارة مخبر ولو وطئت المشبهة فعلى الوطى العتق للموصى له على انكاح ينشأ من كونه من المنافع ومن كونه عوض الوطى لم يدخل في الوصية ولو وطئها الموصى له فهو حر وهل عليه قتمه فان قلنا الولد للوارث فغلبه قتمه له المسافر بالعبد الموصى بخدمته الا قرب ذلك لا يستخرج منه في اي موضع اراد الا ان يقيده الموصى بخدمته **قوله** ونفقة الموصى بخدمته على الوارث ونفقة العبد والحیوان الموصى بخدمته وفطرته على الوارث وفي الموبة **قال** ينشأ من ان النفقة والعطق تابعان لذلك وهو مختص بالوارث فكانت عليه ومن عدم به اصلا وكون جميع ما فطر الموصى له كان بمنزلة ملكه فكانت عليه **قوله** وبطلان حق الموصى له بالبيع **قوله** في الموبة ببيع على الموصى له فيه نظر منشاؤه من وجود المقضي لغير البيع في حق وهو لئلا يمتنع من افساع وجود المانع من صحته بعبه وهو كونه مسلوب المنافع دائما وهل يجري عن الكفان اشكال ينشأ من حقوقه فكان بخبره او من ان فاقه العتق تسلط العبد على التصرفات والاكتسابات لنفسه وقطع سلطته الا ولا شيء منها يحصل فكان كالق لا يجري **قوله** ولو اوصى بلفظ مشترك فلورثة الجاهل **قوله** انما الظاهر كل لفظ يقع على شيئا وقوعا متساويا اما لكونه مشترك او متساويا فان للورثة الجاهل في تعيين ما شأ ويحتمل في المشترك الفرقة كما تقدم وقيل اذا اوصى بلفظ مشترك لا يصح لانه لا يحمل على المعين وحمله على رجع من غير مرجح وقبل يصح فاما ان يكون المعين له او لا يكون له او يكون احد مادون الاخر فان كان الاخر خيرا والوارث وكذا الثاني وان كان الثالث فان اضافته الى نفسه كان بقول اعطيت قوسي انصرف اليه وان لم ينفقه كان يقول اعطيت قوسا بخير الوارث **قوله** وحمل الظاهر على ظاهر **قوله** لفظ الظاهر هو الذي يدل على معنى ويحتمل ان يراد غير لكن يكون في الاول ارجح ولكن يعرف الى الثاني بقرينه كالحقيقة فان اللفظ في حقيقة ظاهر فحمل على الظاهر كما لو قال اعطيت اسدا فانه صرف الى السبع لا الى الرجل المتخالف بخلاف ما اذا قال اعطيت اسدا يكتب او يرمي فانه بمنزلة القرينة اراد معناه المجازي وقال الفقهاء الظاهر اذا ذكر وقال اردت غير سمعت دعواه مع اليقين فالمرجح عند الفقهاء هو الذي اذا اطلق له منه اذ اذ غير وعند الاصوليين هو النص وهو ما لا يحتمل غير معناه المفهوم منه **قوله** والمتواطى بخبره

عبد **قوله** المتواطى يقع على كل واحد من افراد وقوعا متساويا والاتحاد المعنى فيها كان الجاهل الى الوارث فان اتى واحد منها عينه كان قد امتثل الوصية لصديق المعنى على ذلك المعين كغيره واما المشترك احتملا ان احدهما هكذا ويحتمل الفرقة لغاير المعين **قوله** ولو قال اعطيت راسا من مالي فمات الوارث والواحد ولو ماتوا بطلت ولا تبطل باللفظ **قوله** واوصى براس من مالي فمات الوارث واحد اتعني للاعطاء فماتوا ولو ماتوا بطلت وفاته الموصى بطلت ولو قتلوا كلهم بطلت ايضا على انكاح ينشأ من تعذر العمل بالوصية بسبب عدم الموصى بطلت ومن عدم ذلك اذا لم يرجع الموصى لوجود عوض الموصى به فاستحق الموصى له بعد الوفاة مطالبه التعادل من بعينه الوارث **قوله** ولو اوصى بعينه عدة مخصوصة فوقع استحياء بالورثة ان نفقوا **قوله** لو قال الموصى هو ثلثة او اربعة من عبيدي وله جماعة من العبيد احتمل الفرقة لان الوصية بالعتق هي للمنفق ولما لم يعين موصى كانت نسبة الوصية الى الجميع على التسوية فخصيص بعضهم بالا عتاق دون بعض منع للباقي عن حقوقهم وعز جاز في استخراج العدد بالفرقة اما استحياء او وجوبه على قوله في القواعد **قوله** ان الفرقة اما كاشفة او مخفية وهذه الفرقة من القسم الثاني فانه لا يتعين في نفس الامر واحد معين واشتبه بل هي لرجح الوارث والقسم الثاني هي ما كسفت عما هو معين في نفس الامر واشتبه علينا تعيينه وتحمل خبر الوارث كذا الواجب على الورثة عتاقا رد فان يرد اعتق من عبيدك حصل له مثله **قوله** ولو اوصى بعتق مومنه وجب **قوله** هذا قول الشيخ في النهاية مع ابن ادرس من ذلك وقال الاطراف لا تخبره غير المومنه على كل حال وهو الظاهر من كلام ابن البراج وكذا الحق الاصل لا يجب عليه شيء لانه مذهبنا فاعلم انما يجابه مقتضى تكليفه لا يطاق واجبا بغيره لا تقضيته الوصية ما يجب عليه ما يقضيه الوصية لكن وردت الروايات بعق من لا يعرف بنصب ولا يصدق الايمان عليه بل لا بد قد عليه عتق وقيد وهو الايمان وتعدد القيد فتبقى الاخر وهو العتق وانما قلنا بقوله من لا يعرف بنصب فان عتق التامى لا يقع على الاصح ولو صح فالوصية بصادق والوصية باحد الضدين لا تقضي الوصية بالاخر **قوله** واوصى بثلث نصيب احدا لورثه اعطى مثل نصيب **قوله** واذا اوصى له بثلث نصيب وارث مقدرا اعطى ما كان موجودا اخذ فلو خلف اثنين واوصى بثلث نصيب ثالث لو كان فله الربع ولو كان ثلثه فله الخس ثلث ان يكون له الثلث في الاثنين والربع في الثلثة لانه جعله منزلة الثالث والمثله الاولى والمنزلة الرابع في الثلثة فتكون له الثلث في الاولى لانه نصيب الثالث لو كان موجودا والرابع في الثلثة لانه نصيب الرابع لو كان موجودا **قوله** الثاني في الاوصياء **قوله** والعدالة على ما في **قوله** السطر الشيخ بسوط والمفيد في المنفعة وابن حزم وسائر ابي البراج عدالة الوطى ومنعوا من الوصية الى الفاسق لانها امانة والفاسق لا امانة له واضطر ابنا دريس في قوله فانه شرط العدالة لهما امانة فلا نشاط بالفاسق قال انها ليست شرطا للاجماع على جواز ادياع الفاسق وهي انه فكذا الوصية واختار المصنف في المختلف عدم شرط امانةها به فتبيع اختيارا والمنسوب كما لو كان نعم هي مستحبة وقال في القواعد وفي الاب الفاسق كمال

يشان حيث يثبوت الولاية بسبب الباقى المستمرة ومن كون الفاسق لا امانة له **فول** ولو اوصى الى
ففسق بعد موته استبدل به الحاكم **قول** هذا قول الشيخ في المبسوط لان الفاسق لا يكون امينا ولا ان
اليه ركون اليه فكل موصى اليه مكنون اليه ولا شيء من الفاسق بل يكون اليه لآية فلا شيء من الموصى
بفاسق فوجب العدالة وقاله ابن ادریس هذا الكتاب معطلة فروع المخالفين وكلام الشافعي وغيره
ولم يورد اصحابنا في ذلك شيئا لا روايه ولا تصنيفا ولا اصل بمجة الوصية مع قوله في بطلان
وعزله عن الوصية واخرجه منها بتدليل وتفسير مع انه قال في كتاب الوصايا فان مات او فسد
من براء والمعد قول الشيخ لان الظاهر من حال الموصي حيث اسند وصيته الى العدل انه انما اسند
لعدالة والوثوق بامانته فاذا خرج عن هذا العدل خرج عن الاستيذان اذ الظاهر ان لو كان حيا
به والهي عن التبديل ليس عاما لوجوبه اذا خالف المشروع ونسبة قول الشيخ الى كلام الشافعي جهل
تأمل فان كلام الشيخ اصل في نفسه سواء اتفق موافقة للغير ومخالفة معه انه قال اذا تنازع الوصيان
بهما الحاكم لانهما فسقا **قول** والحريه الا باذن المولى **قول** مع الشيخ في المبسوط الوصية الى المدبر والمكاتب
محرر نصفه وجوز الميئد وسلا الوصية الى المدبر والمكاتب وابن ادریس وافق الشيخ وهو
لانها اذا خلن تحت الرق ومنه جاز تحت وكاية المولى كالتق والمهورا لا يصح الوصية لغيره ولا لغير
المشروط وغير المودى وقال في المبسوط اذا اوصى لغير نفسه او لغيره رثته كان صحيحا لانه الوصية للمولى
عندنا تصح وفنه **قول** وتعتبر الصفات حال الوصية وقيل حال الموت **قول** هل يعتبر في الوصية ان يكون الصانع
اي الشارط المعبر فيه من الاسلام والبلوغ والعقل والحريه والعدالة عند من شرطها حاله عند التصان
او يكفي وجودها حال الوفاة قال في القواعد المقرب الى اول وهو قول ابن ادریس ونقل ابن سريج
والمنصف عن بعض علمائنا ان المعبر وجود الشارط عند الوفاة فلو اوصى الى فاقد الشارط ثم زال الشرط
قبل الوفاة هل يخلو الاول تكون الوصية باطلة لان شرايط المعبر مفقودة عند وجود عقد الوصية فتكون
باطلة في ذلك الوقت كما مناع تحقق الشرط بدون شرايطه ومع الحكم بالبطان لا يبعد والحق لان الشارط
لا يقبل مجيها **قول** ولو اوصى الى سني واطلق او شرط الاجتماع لم يجز الا نرا **قول** قال في القواعد
عندى مع نفسه عن الفرد تضي المنفرد وحل بعض علمائنا على ما اذا اطلق وجه التعميم في فرق من مال الغير
اذنه مع الهى فتكون موجبا للضمان واعلم ان ظاهر كلام الشيخ في المبسوط والخلاف يدل على المنع من انفراد
قال وبقول الشافعي وقال ابو يوسف يجوز انفراد اذا اطلق وقال ابو حنيفة ومحمد القياس لوجوب ان
احدهما بالتعرف اصل لكن جوزنا اشياء اسمحانا شرا الكف وحفر القبر والدفن والتفرقة في الثلث وقص
الدين وهدا لوديعه والتفقه على عماله مثل الطعام فاما الكسوق فلا يجوز وفي النهاية حوز الاتفاق والتمسك
عندنا التشاح والمنصف حل كلام من جوز على اطلاق الوصية دون الهى **قول** فان تعدد استبدل **قول**

يد

بنا ان الحاكم يكون مختارا بين ان يستبدل بهما او باحدهما **قول** ولو مرض احدهما او عجز عن الحاكم اليه معينا
لو مات او فسق لم ينعى الى **قول** لا يستبدل الاخر بالحكم من غيرهم واستشكله في القواعد ووجه الاشكال
حيث ان الموصى وصيا ومع وجود الوصى لا يدخل الحاكم معه وهو قول اكثر ومن كون الموصى لم يرضه من غيرهما
بان الحاكم ان ينعى اليه عوض الميت والفاسق وهو المقرب فان الحاكم لم ينعى الولاية ما كان للموصى الذي بطلت
لا ينعى بغيره او فسق كما لو كان الوصى واحدا فان افسق فان الحاكم ينعى عن اجاء **قول** ولا فلا **قول** وان
يعلم الموصى رد ومات لزم تب الوصية وليس للموصى رد هذا هو المشهور وقيل له ردها وان لم يعلم الموصى
لمن الامحاب عدم جواز الرد اذ لم يعلم الموصى بها حتى يموت او يعلم ويرد ولما يعلم الموصى بالرد لروايات
منها رواية منصور ومحمد بن مسلم قال شخنا والوجه عندى ذلك اذ كان قد قبل الوصية وان لم يكن قبل ولا علم
اذله الرجوع للاصل ولا زالة الفرع عن المحلى وبطلان ما حدث على حصول القبول اذ لا ينعى بغيره في القول
قد جحد في المبسوط على هذا وقال الصدوق اذا دعا الى انسيان ابنه الى قبول وصيته فليس له ان يابى واذا اوصى الى
يل فليس له ان يابى ان كان تحت كالجذع ومن اذا رجل الى رجل وهو غائب عنه فليس له ان يمنع من قبول وصية
ان كان في المصر فهو بالخيار والظاهر ان المراد بذلك شئ الاستحباب الا في الغائب اذ لم يبلغ الموصى الرد
الى ان امتناع الولد نوع عقوق ومن لا يوجد غير شئ عليه كانه فرض كفايته ولا يابى بقوله **قول** وتصح الولاية
باحتسابها كالاولاد والجدة **قول** قال في الخلاف لا يجوز ان يوصى الى اجنبي بل يقول امر او لادى اليك مع
جود ابنته ومن فعل ذلك لم ينعى وصيته لان الجدة اول واستدل باجماع الفرقه بان الجدة ولاية على ولاد الولد
اذا كانت له ولاية عليه معنى توليته فلا يجوز ان يوصى اليه قال ابن ادریس وفي ذلك نظر وقال في المبسوط
لان كان الودثة اولاد فان كان له اب او جد فليس له ان يوصى الى من يلى عليهم الا في قدر الثلث ونصا بدون
في الاب والجدة لهما ان بتولية فان الحاكم لم يلى امرائهم مع وجود الاب والجدة ويلي علم مع عدمها وقوله في
عبد وقوله في الخلاف شكل وقال في موضع اخر في المبسوط كاخلاف وتنفع على ذلك ما لو مات الجد بعد الايصا
لغيره فان قلنا لا حكم للوصية كان الامر الى الحاكم والمقال في الوصية **قول** ولي يتولى اليتم اجز مثله **قول** وجود
لا يجعل الموصى للموصى جلا ولم يجعل جازله اخذ اجز المثل عن نظر في ماله وقال في النهاية له فده كفايته
بحاجته من غير سراف ولا فقير وقال في الخلاف واليتيم ان لما قلنا من وما ذكر المنصف في الكتاب هو قول
باخر باب النصف في اموال اليتامى من كتاب النهاية وقال في المبسوط الاول اذ كان فقيرا ان ياخذ اقل الامر
في كفايته واجز مثله وقال ابن ادریس ياخذ قدر الكفاية مع كونه فقرا **قول** ولو مات بغير وصى فالولاية للحاكم
في حال في النهاية اذا مات الانسان من غير وصيه كانه على الناظر في امور المسلمين ان ينعى له ناظر في
سلطة الورثة وبيع لهم وشترى فان لم يكن السلطان جاز لبعض المومنين ان ينعى ذلك من قبل نفسه وسعمل
به الامانة فهو دينا من غير امراد بالورثة ويكون ما فعله صحيحا ما ضا وتبعه ابن المراج وقال ابن ادریس

الذي يفتيه المذهب انه اذا لم يكن سلطان يتولى ذلك فلا مرفية الى الفتها ذوى الراى والصالح فانه
قد وتوهم هذه الامور فلا يجوز لمن ليس بفتية تولى ذلك بحال فان نوله فانه لا يفتى شي مما فعله والشيخ
على روايته سماعة ومع ذلك فان قول الشيخ لا ينافى في قول ابن ابي دريس لا تكون ثقة لا ينافى في كونه يفتى
ان يجمع فيه الوصفان او نقول مع تعلية الفتية يجوز للميراث ما قاله الشيخ للفروع وهو يحسن بالنظر
فلا يبعد عليه **قوله** ولو اذن للموصي ان يوصي جاز ولا فلا على **قوله** اذا جعل للموصي الوصية ان يوصي جاز له
وان اطلق وصيته ولم يفتى على الايقان فهل للموصي ان يوصي فيما اوصى اليه قال الشيخ في النهاية نعم قال وقال
المصنف ان يوصي له ان يوصي الى غيره مما كان سرف فيه فاذا مات كان على الناظر في امور المسلمين ان يقيم
في ذلك فان لم يكن هناك امام كان لفتها الحق العدول وذوى الايمان منهم ان سرفوا في ذلك اذا امكنوا
استأعروا به لحد يسامروا وقال في الخلاق اذا اطلق الوصية لا يحجبها فيه قوله ان المروى ان له ان يوصي الى
وقيل ليس له ان يوصي وقال المفيد ليس للموصي ان يوصي الى غيره الا ان شرط ذلك الموصي فاذا مات كان الناظر في
المسلمين يتولى بعد الوصية على حسب ما كان الوصي سفدها وليس للورثة ان يتولوا ذلك بانفسهم فاذا عدم
العدول كان لفتها اهل الحق العدول من ذوى الراى والفضل ان يتولوا ما يتولاه السلطان وتبعه ابو
وان ابن دريس وهو المعتمد لا اصل سقوط ولا يثبه بعد الموت وعدم جواز تسليم الغير على الاطفال ولا يكره
تتبع اختيار الوصي وهو متصور عليه فالخطي فان لمقتضى الوصية والرواية غير الدالة على المطلوب **قوله** وان كان له
قوله وقيل ان كان له جبه ناسه عند الحاكم لم يجز له استيفاء دينه الا باذن الحاكم وقال في النهاية اذا كان للموصي
الموصي دين لم يجز له ان يحد من تحريك ما يقوم له به البينة وتبعه ابن البراج ونازع ابن ابي دريس وقال الذي
اصول مذهبا ان يحد من مال في ذلك لا من له على انسان مال ولا يثبه عليه ولا يقد على استخلاصها من
اخذ خقه باطلا لا يكون محبسا لا ميبا وقال تعالى ما على المحسين من قبيل **قوله** وان شترى لنفسه من نفسه
المثل **قوله** قال الشيخ في النهاية اذا باع الوصي شيئا من الزكاة لمصلحة الورثة فاراد ان يشترى لنفسه جاز له ذلك
اذا اخذ بالقيمة العدل من غير نقصان وتبعه ابن البراج وقال ابن ابي دريس الذي يفتيه مذهبا ان لا يجوز
له ان يشترى لنفسه بحال الا ناسه لا يكون موجبا قابلا في عند واحد لا العقد يكون بين اسن ولا يحد
ذلك الا ما خرج باجاءنا من الوالد اذا اشترى من مال ولد الصغير فلا يقاس عليه غير بحال وقد رجح
في مسائل خلافة واختار المصنف حين الشيخ لا يبيع وقع من اهل في محله فيبعد ولو ايد الحسين بن يحيى
وقوله يكون موجبا قابلا اي مانع من بيعه واي محال لزم عند **المطلب الثالث** في الاحكام **قوله** وانما
ثبت الوصية بالولاية شاهدين عدلين **قوله** لو شهد عدل مسلم وذمى احتمل البتة اذا لم يوجد غيرهما كان
شهادة الذي مقبولة عند عدم المسلمين لكان الفروع وهي حاصلة عند عدم عدل مسلم قال في القواعد
والا قرن وجوب اليقين كان شهادة الذي انما يقبل لعدم المسلم للفروع وهي متينة هناك

ين

يؤمن مع الشاهد المسلم **قوله** وقبل الوصية بالمال شهادة واحد مع اليقين **قوله** ثبت النصف
والربع شهادة الرجل من غير يمين قال في القواعد لا قرب بثوت الربع ان لم يوجب اليمين في
في المرأة اي اذا قلنا ثبت شهادة الربع من غير يمين فاذا شهد الرجل احتمل بثوت النصف كما لم يزل
رايين والربع لا نذكر لا يقرر عن المرأة فثبت به ما ثبت بها والزاد غير معلوم **قوله** وواحدة في الربع
يقبل شهادة الواحدة في ربع ما شهدت به وهل يفتى الى اليمين استسكه في القواعد من حيث
لاق الاصحاب بثوت ربع الوصية وربع ميراث المتهل بشهادة الواحدة فلا توقف على اليمين وهو قول
ابن دريس فانه قال ويقبل شهادة الغالبة وحدها اذا كانت بشرائط العدالة في استلال الصبي ربع مائة
ربيعين ويقبل شهادة المرأة الواحدة في ربع الوصية وشهادة اثنتين في نصف ميراث المتهل ونصف الوصية
يكفي لا يجوز الا عند عدم الرجال وعلى الملتقى اجاع اصحابنا فلاحله فلما بدك ومن صاله عدم الاستلال
وصيته فلا يخرج من باقي التركة شي الا مع اليقين ولا يقين مع عدم اليقين **قوله** وانما من اهل الذمة **قوله** في قول
داهل الذمة مع عدم عدول المسلمين كما ثبت الوصية بالمال قال في القواعد فيه نظر اقره عدم القول
نا النظر من وجود المقضي وهو معتد به ولا للمسلمين المقضي الى عدم اليقين من اثبات الوصية ومنه
من ذلك في الوصية بالمال لا تصافهم بالكفر المانع من قبول الشهادة خرج منه الوصية بالمال ففي الباقي
لمنع **قوله** ولا يقبل شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ولا فيما تجزئه الوكيلة **قوله** كما انه لو ثبت بشهادة ثبت
بشهادة لا سئلزم بثوت الملك للطفل ترتب الوكيلة لكن التالي باطل فالقدم مثله والملازمة
من **قوله** ولو عمل الورثة بالسعي لم يجب الباقي **قوله** وقال السج بحمله العمل بالباقي للرواية وليس
ل**قوله** ولو قال اطلق مثل نصيب ابني او بنتي وليس له غير فالوصية بالنصف **قوله** اذا اوصى مثل نصيب
ه فله ان الوصي له ابن اخر ماثل للولد الموصى مثل نصيبه وقيل انه اذا كان له ابن واحد ووصي
نصيب ابنة وابنة نصيبه الكل فيلزم ان يكون قد اوصى بالكل وانما اقتضا لا زحام فيكون قد حصل
يب ليس سبب الوصية بل سبب الازدحام قال في القواعد ولو اوصى مثل نصيب ابنة وكان قابلا او
بطلت على راي هذا قول الشيخ في المبسوط قال انه غير له من قال اوصيت له نصيب من لا نصيب له وقال في المختلف
انه كونه قابلا او كون القابل لا يثبت تحت الوصية ولو قال مثل نصيب بنتي ومعهما زوجة خاصة واجاز تأفله
من خمسة عشر وكذا البنت والزوجة **قوله** قبل نفرض ان الموصي له بنت اخرى فيكون اصل الفريضة من
عشر للزوجة سهمان وللبنت سبعة وللوصي له منها فلا يدخل التقضي على الزوجة كان الزوج لا يفتى
مهاشي سوا كانت واحدة او اكثر وقيل بل يخرج الوصية من اصل التركة لقوله من بعد وصية يوصي بها
بن فيكون اصل الفريضة من خمسة عشر للزوجة سهم واحد وللوصي له سبعة وللبنت سبعة هذا مع
نما وان لم يجز ان كان للموصي له الثلث فاصل الفريضة من ثلثي عشر اربعة للموصي له وللزوجة سهم وسبعة

البنت وان اجازته احدها دون الاخرى فغرب في نفسها فريضة الاجانة في وفق عدم الاجانة وما خذل كل واحد
بالنسبة فقول فريضة الاجانة خمسة عشر وفريضة عدمها اثنان عشر والوفق بينهما بالثلث فغرب عدد وفق فريضة
عدم الاجانة وهو اربعة في فريضة الاجانة وهو خمسة عشر فبلغ سبتي فان اجازت الزوجة دون البنت
فكون للزوجة اربعة وللبنات خمسة وثلثون للموصي له احد وعشرون وان اجازت البنت دون الزوجة
للزوجة خمسة وللبنات ثمانية وعشرون والموصي له سبعة عشر كان مع اجازتهما كان للبنات ثمانية وعشرون
وكذلك للموصي له واربعة للزوجة ومع عدمها للبنات خمسة وثلثون وللزوجة خمسة والموصي له غير
فزيد سهم الموصي عند الاجانة منها ثمانية فكون واحد من الزوجة وسبعة من البنات فان اجازت البنت
دون الزوجة نقص من سهم واحد وان اجازت الزوجة دون البنات نقص من سهم سبعة فلو
قال اعطوه مثل ما بنى مع بنتي **اقول** يفرض ان الموصي له ابني اخر مع الاجانة فكون له سهمان من خمسة
عدمها يكون له الثلث من ثلث وسهمان لابن والبنت فتقسم عليهما فخرج البنت في عدد الرؤوس وهو
في ثلثة ملح تسعة للبنات سهمان واربعة لابن وثلثة للموصي له وان اجاز احد مادون الاخر اخذ من نصيب
مخرجي خمسة ومن نصيب من لم يجز الثلث ونصيب القسمة من خمسة واربعين له فان غلب عدد السهام الذي هو
خمس مع الاجانة في عدد الفريضة التي هي سبعة مع عدمها فبلغ ما ذكرنا في الاجانة يكون للموصي له ثمانية
وكذلك لابن وسبعة للبنات ومع عدمها للموصي له الثلث وهو خمسة عشر فسبتي ثلثون عشرون لابن وعشر
فان اجازت البنت دون الابن يكون لها تسعة والموصي له ستة عشر ولابن عشرون كما كان وان اجاز
الابن دون البنت يكون له ثمانية عشر ولها عشر والموصي له سبعة عشر ومع الاجانة منها يكون للموصي له
ثمانية عشر ومع عدمها خمسة عشر فزيد سهم مع الاجانة ثلثة فان اجازت البنت نقص من سهم واحد وان
الابن نقص من سهم اثنان **قوله** ولو اوصى بنصيب وله احتمال لثلية والبطلان **اقول** في الميسر بالبطلان
وقيل نعم وكون بئر له ما اوصى له بثل نصيب منه ووجه ان صحة هذه الوصية ساقطة على كون الابن وله
نصيبه فتاخر عنه لان المشروط متأخر عن الشرط لكن النصيب متأخر عن الوصية لقوله من بعد وصيته يملك
الدور وكان الانسان اوصى بماله نفسه كما لا يخفى فالوصية هنا بنصيب الابن ووصيته بماله غير كاتبة
وجه الثاني انه وصيته له جميع ماله في الحقيقة وكان اللفظ اذا تعذر حله على حقيقة حمل على مجاز وهو
مثل نصيب وله لتعذر الحقيقة لانه لا يصح ان يوصى بملك غيره والافرن البطلان **قوله** ولو اوصى بثل نصيب لغير
بطلت وقيل نعم تعدن لوم يكن قاتلا صيا من الكلام العاقل على هذا من وجهين والاصح التفصيل المتقدم **قوله** ولو اوصى
بضعف نصيبه فهو مثله **قوله** ولو اوصى بضعف نصيب ابنه اعطى مثله مرتين وهو قول الشيخ في الميسر والبطلان
ابن عبد ونقل المصنف انه مثل واحد وكذا نقل الشيخ في الميسر وهو قول اهل اللغة قال صاحب الصحاح
الشي مثله وضعفا مثله واضعفا مثله **قوله** والضعفان ثلثة امثاله على **اقول** لو قال ضعفا فهو

يد

امثاله وهو قول الشيخ في الخلاف لانه ذلك القدر يجمع عليه وما زاد عليه مستوكل فيه فلا يسقط على الورثة البطلان
ثبت وتحمل ان يكون اربعة امثاله وهو قول آخر للشيخ في الخلاف لانه قال والذي تقوى في نفسي مذهب
ثور وهو اربعة ضعفا لانه ضعف الشيء مثله فاذا اثبت وجب ان يكون اربعة امثاله وهو مذهب في
سبوت **قوله** وكذا ضعفا الضعفا **قوله** وكذا لو قال اعطوه ضعف الضعف وكذا لو قال ضعفا لفلان ضعف نصيب
لدي فهو اربعة امثاله قال صاحب الصحاح ذكر الخليل التضعيف ان يزداد على اصل الشيء فيجعل مثليين واكثر
لذلك الاضافي والمضاعفة فاذا امر بالتضعيف الضعف وقد علم ان ضعف النصيب مثله فضعفه اذ اربع
امثاله اما لو قال اعطوه ضعف الضعفا حمل ان يكون كقولنا ضعفا له ضعف النصيب فكون اربعة امثاله وتحمل ان
ان منزله قوله وضعفا فكون ثلثة امثاله **قوله** ولو اوصى بثل نصيب فله **اقول** تقدم الكلام فيها **قوله** ولو اوصى
بعبد والاخر تمام الثلث **اقول** يحمل ان يقوم العبد صحيحا ويكون ما يسميه الصحيح والمعيب للوارث والعبد للموصي
والكلمة بعد قومه العبد صحيحا للموصي والاخر وتحمل ان يقوم العبد صحيحا ويكون العبد للموصي له وتام الثلث للموصي له
الاخر مثاله فرض ان جميع مال الموصي كان اربعا وبخين دينار افاوصى له بعبد فتمت مائة دينار والاخر تمام
ثلث فكون تمام الثلث بخين فاذا مات الموصي وظهر العبد عيب قل تسلمه الى الموصي له تحت نصيبه من ثلثه بذلك
يتم عشر دينار وزاد في باقي الركة عشر فيكون ثلث العبد صحيحا يحمل ان يكون العبد بتمته صحيحا ويكون العبد للموصي
والعشر التي هي تمام قومه العبد صحيحا للورثة والموصي له الاخر خمسون وتحمل ان يكون العبد بتمته صحيحا فيعطى العبد
وصي له الاول والعشر التي هي تمام الثلث للموصي له **قوله** ولو اوصى لغيره من سبعة **اقول** اما ان
وان الاستعمال جريا كالملكي او بغير عوض كالجهة فيخرج الملك سقوت علم ويرث اما لو كان الاستعمال بعوض كالا
يرى اياه بنى المثل قبل بيع الشراء وعق عليه اما العبد فلو قوعه بنى المثل واما العتق فقهرى واجب فلا يعتبر الثلث
يكون من اصل وقيل يكون الشراء من الثلث لان دفع عوض في مقابلته مالا ستم ملكه عليه كالتبرع فان العتق العتق
عوض فيعتبر الثلث وقال القواعد لو انقل اليه بالشراء قال قرب انه سقوت علم من قبل المالك ويرث لانه مال مملوك وقد
راه بقيمة المثل فكان ما مينا وكونه يقع علم شرعي ليس باختيار وقال في موضع اخر القواعد ان سقوت الثلث
لغيره قوي وهو تردد **قوله** ولا سطل الوصية بالدار لو صارت براجا **اقول** قال في الميسر اذ الوص له بدار ثم اخذت
للموت وخرب على اسم الدار بطلت الوصية وهو قول مشهور للفقهاء لان الاعتبار في الوصية ما يقع عليه الاسم من
وم الوصية قال في المختلف الوجه عذى التفضيل وهو ان يقال ان كان الموصي به مطلقا كما يقول اعطوه دارا ثم
ميت دون فانه بشرى له دارا ما لو قال اعطوه دارا من دورى فخرت دون قبل موته لم يعط شيلا قصد
طاما سمي دارا على اسكال وان كان معناه كان يقول اعطوه هذه الدار فخرت قبل موته فلا تقوى هنا ان يعطى
فريضة كانه اوصى له لمجموع فلا يبطل البعض منه بفوات الاخر كما لو قال اعطوه مجموع العبد من فموت احد مما والاخر
الاسماء هنا الى الدار الى الاطلاق الاسم وقال في القواعد ولو لم يكن الا تدمام فزيد لاسم الدار سطل اليه

ولها سبع اخر باطرها اربعة اسباع الباقي للورثة وهو ضعف ما انفق **قوله** ولو انفق العبد المستوعب
اي الذي ليس له سواه فاعتمه وهو يساوي ماء وكسب العبد ما به من المصلحة ودوره لو جهن الاول انه باع
الكسب زادت الزكة واذا زادت الزكة زاد العتق واذا زاد العتق زاد استحقاق العبد بحصة الحر
لانه ليس للورثة فيما ياحن بحصة الحر من الكسب لانه لم يدخل الزكة فاذا زاد العتق واستحقاق العبد من
نصف الزكة واذا انقصت الزكة نقص العتق ونقص استحقاق العبد من الكسب واذا انقصت زادت الزكة فزاد العتق
سليم زيادتهما وبالعكس انفقها يمينه دورا الثاني مع الزكة اما يحصل مع معرفة قدر ما استحق العبد
من الكسب سواء حصل مع معرفة قدر ما انفق وما استحق بحصة الحر من الكسب والباقي بعد استحقاق
بحصة الحر الذي استحق الرق ولا يعلم قدر ما انفق الا بعد معرفة الزكة لعنق منه بقدر الثلث فيدور وطرفي القس
عتق منه شي وله من كسبه شي وللورثة شيان في مقابل ما انفق فالعبد والكسب قدر اربعة اشياء والتي خمسة
فانفق منه خمسون وهو نصفه واستحق من كسبه خمسين وبطل من نفسه مقدار خمسين واستحق للورثة
خمسين من كسبه فقد اجتمع للورثة ما به وهو ضعف ما انفق من العبد **قوله** ولو كسب مثل فتمه وعلى السيد
قوله صون المصلحة شخصي وصى بعتق عبده المستوعب وفتحه مائة دينار وكسب العبد مثل فتمه وعلى الورثة
ما به يقول الدين مقدم على الوصية لكونه واجبا والوصية ترعاخ يعرف نصف العبد ونصف الكسب الدين كان
مرفا العبد كله فيه وقد انفق منه شي لزم تملك الجزاء وهو غير جائز ولو عرف الكسب كله لزم قضا بعض الدين
بالغير لانه اذا انفق منه شي ملك من الكسب بقدره جزءا لانه بقى الدين بالتقسيم من الزكة فصار
نصف العبد ونصف كسبه فيه وسقى الباقي فيكون نصف العبد نصف الكسب وخمسون نفق
من نصف الميراث وله من كسبه شي في مقابل الجزاء وللورثة في مقابل ما انفق شيان من نصف العبد
من نصف الكسب فيكون نصف العبد ونصف الكسب قدر اربعة اشياء فنفق من نصف العبد شي وهو خمسة
وهو ربع العبد وله من كسبه شي وهو خمسة وعشرون ايضا وهو ربعه وللورثة شيان وهو خمسون
ما انفق **قوله** ويكن ان يطلق فان فعل ورثته **قوله** في النهاية اذا اطلق الميراث ورثته ما بينها وبين ماله
يرا او يزوج يرثها الرجل ما دعت العدة فان خرجت العدة لم يكن له منها ميراث ولا فرق بين ان يكون النكاح
اولا ثانيا او ثالثا وعلى كل حال وقال ابن ادرس الصحيح من المذهب والاقوال انه لا يرثها في العدة الثانية واذا
رجع شيئا في ماله خلافة وقال لا يرثها الزوج الما ما دعت العدة الرجعية دون العدة الثانية والظاهر
ان مراد النسخ النسوة في الحكم الاول دون غير **قوله** او ابراه في الميراث من مال الكتابة **قوله** اي اقل الميراث
فتمه ومن مال الكتابة من الثلث فان كان مال الكتابة اقل من القيمة اعبر من الثلث لانه يحس عتق العبد باوامر
الكتابة او ابراه منه فيعبر من الثلث وان كان فتمه اقل من مال الكتابة اعتبر من الثلث والاصل فيه ان مال الكتابة
ليس بملك حقيقي لازم على كل قدر لان العبد لا يملك ماله في ذاته شي استحقاقا حقيقيا مستويا لم يثبت على

يد

القيمة وسعى في باقي مال الكتابة **قوله** ان كان العتق منه شي اعتبر فيه اقل الميراث من مال الكتابة ومن فتمه
الم يحصل العتق والابراؤه استوفى الكتابة فيه وجب اذا لم يخرج من الثلث لا القيمة ولا مال الكتابة
ح ما يحمله الثلث فان كان ما يحمله الثلث نصف اقلها مثلا انفق نصف العبد ونق نصفه رقما كانا
من النجوم فاذا اذا ما انفق **كتاب النكاح** لفظة النكاح حقيقة شرعية في
مقد قوله مع اذا انكحتم المومنات من قبل ان تنسوهن ومجاز شرعي الوطى قيل لم يرد في القرآن النكاح بمعنى
طى خاصه الا في قوله حتى تنكح زوجا وقيل حقيقة في الوطى لانه حقيقة لغوية والاصل عدم النقل قال الجوهري
اح الوطى وقيل العقد وقيل لا شرعا ولو خاف الوقوع في الزنا وجب لقوله ذلك لمن خشي العنت اي الزنا لو ابر
ما ان لقوله مني لانه وذلك ليس بواجب اجاعا فالواحد مثلن فلما منع بل هو بيان ان الزنا هو الكسب وحصر فيها
امرنا لكل تجزئ من الجزئان قوله وانكحوا الايام والامر للزوجين قيل وجوب الكفاية وهو حكم واعلم ان
لم تنق نفسه الى النكاح هل يجب له النكاح ام لا المشهور الاستحباب قال الشيخ في المبسوط احق المسلمون
في التزوج مندوب اليه وان اختلفوا في وجوبه وقال فيه النكاح من حق الرجل والمرأة وليس بواجب خلافا
ودو الناس صرنا من مثله للجماع وقادر على النكاح وغير مثله فامتنع من كسبه ان تزوج والذي لا يشتهي
مجانا لا تزوج لقوله وسيدا وصورا مدحه على كونه حصورا وهو الذي لا يشتهي الفاء وقال قوم هو الذي
لانه باقى النساء ولكن لا يفعل وفهم ابن حزم الرجل والمرأة الى اربعة اقسام مثله للنكاح قادر عليه
عنه وغير مثله ولا قادر فكل له ومثله غير قادر وقادر غير مثله لا يجب ولا يكسب وهو موافق لمبسوط
ل في القواعد الاقرب انه افضل من التحلي للعبادة لمن لا تنق نفسه فاخترنا الاستحباب مطلقا للعموم الامر
باح وانه افضل من التحلي للعبادة لانه عبادة وطاعة وتحصيل النسل المطلوب للشارع المعنى بقا النوع
قوله سلم شراب موتاكم العزاب وجار رجل الى الحسن عليه السلام فقال هل لك زوج قال لا قال لا احب ان اتي
بنا بما فيها وان ابنت ليله ليس لي زوجة دكتيبي يصليها رجل فزوج افضل من رجل يقوم ليله ويصوم
ان اعزب وعنى الصادق عليه السلام رذال موتاكم العزاب وقال سلم ولا ما استنفاد امر الخير **قوله** الكثرة
او كثر اشكال العرب اياك وعقبه الميراث وهو كناية عن امرأة الحنفية بنت السوقان عقيلة الميراث في البحر
سنة وموضعها قبيح وهو كقول سلم ولا اياكم وخلفا لدم **قوله** ويجوز اكل ما ينثر في الاعراس ولا يملك بالاخذ
وقال في القواعد وملك بالاحد على كمال مريدان نثار العرس هل يملك بالاخذ عند اذنه اربابه اما
قا او شاهد الحال ومنشا الاشكال من كونه ملوكا لا ربا به فلا ينقل عنهم الا سببا قل ولم يثبت وكان
مل بقا الملك لا ربا به ومن كونه بالاذن صار مباحا فملك بالا سببا عليه كسرا والمباحاة كما يملك الطعام اذا
م الى غير الاول اختيار المصنف هنا وفي المختلف والثاني اختيار الشيخ في المبسوط واختلف القائلون
بملك فقائي بعضهم يملك بالاخذ وقيل يملك بوضعه في الفم وقيل بالمضغ وعلى القول بانه يملك بالاخذ يكون

قارن

الحن الخرى تنظر اليه وقال المني لا يجوز ذلك وكما يريد
فله الجماع عند من ينظر اليه المشهور كرا هذا ان يجامع وزوجه
الكواهي

ملكها غير لازم فلو بلغ غرض بنواها فبنت لخلته ملكها وعلى القول الآخر يكون للنساء **بقوله** ويكن ايقاع
والفرقة العرق **بقوله** لا نه يكون متكوسا متكوبا وايضا يكون في هبوطه وطريقته المحزنة وهذا دليل على
للجوم ناس في هذا العالم شديد العز والعلم جلت قلة ربه واما شرب المسهل فاجود ما يكون اذا كان
في العرق لا نطوبات بدن الانسان تكون قابلة لا لدفعه والخروج من البدن **بقوله** والنظر الى فرج المرأة
الجماع **بقوله** اني حرم في المحرمات لنا الاصل وما رواه سماعة قال سالت عن رجل ينظر في فرج المرأة وهو
قال لا بأس به ان يورث العرق **بقوله** ويجوز النظر الى وجهه من يريه فوجها وكيفها وتكون **بقوله** بشرط وجواز النظر
المذكور اذ اذنة تكاها ومكانه عادة بالنظر الى حالها وحاله وخلوها من موانع النكاح حالة النظر
اجماعا ولا بشرط اذنها عند ما تطلق الجزاء ليعلم من تأقت نفسه الى نكاح امرأة فلنظر منها
ما يدعى الى نكاحها وهو مجمل ثم بيته بقوله انظر الى وجهها وكيفها والمراد بقوله لا يجوز الا باحة لا بالأسرار
لها وللدوب وقالوا فلنظر امر فيستحي لا تنافا الوجوب هنا قلنا مثل فاصطادوا ولا يجوز النظر الى غير ذلك
لقوله تع قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم **بقوله** والى اهل الذمة وشعورهن لغرض ربه **بقوله** انظر الى وجهها
الى نساء اهل الذمة وشعورهن لا تنظر الى غير ذلك الا ما اذا لم يكن النظر لريته او لتلذذ فان كان كذلك لم يحرم وقال
لا بأس بالنظر الى وجوه اهل الكتاب وشعورهن لا تنظر الى غير ذلك منهن لريته وقاد
الذي بقوى في نفي ترك هذه الرواية والعدول عنها والتك بقوله تع قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وقوله تع
تعد عليك فالشيخ اورد هذا ايرادا اعتقادا وقال ابن البراج ولا بأس بالنظر الى شعور النساء الكتابيات
في المختلف المنع وروى ابن سنان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الذي يريد ان يتزوج المرأة فيجوز ان ينظر
شعرها قال نعم انما يريد ان يشترها بائنا التي وروى عن مير المؤمنين صلوات الله عليه انه سئل عن رجل يريد
ان يتزوج امرأة فهل يجوز له ان ينظر الى محاسنها قال لا بأس بها هو مستام قال في القواعد والعقوبات
كالمتصل على اكمال شئ من عوم نبي الرجل على عضا المرأة الاجنبية وبالعكس المتناول له حاله في الاتصال
ومن زوال كونه محل للشهوة **بقوله** ولا الخصى النظر اليها **بقوله** انه ذكر اجنبى فدخل تحت النهي قال في المبسوط اذا
المرأة حلا او خصيا فلن يكون محرما لها حتى يجوز له ان يخلو بها ويسافر معها فيه وجهان احدهما وهو ان
انه يكون محرما لقوله تع ولا يدين من ذنبتن الا لبعولتهن الى قوله او ما ملكت ايما نهن فيها من عظامها
لاحد الا من شئ واشئ ملك اليمين والثاني وهو الاشبه بالمذهب انه لا يكون محرما وهو الذي يقول
في نفي وروى اصحابنا في تفسير الآية ان المراد به الا ما دون العبيد وهذا الكلام يدل على ترويه
قال في الخلاف اذا ملكت المرأة حلا او خصيا او مجبوبة لا يكون محرما لها فلا يجوز ان يخلو بها ويسافر معها
واستدل باجماع الفرق وطريقه الاحتياط قال والاية المراد بها الا ما دون الذكران وهو اختار
ان ادريس قال في المختلف والحق ان الفعل لا يجوز له النظر الى ما كنهه واما الخصى فعليه ان لا يفر

يد

لما هو لالة والتخصيص بالامالة وجه له لا شرک الاما والحرمان في الجواز مع ان ابن الجني قال وقد روى
عن ابي داود والكاظم عليهما السلام كراهة روية الحصان الحرق من السحر كما اذا وملوكا **بقوله** ويكن العزل عن
بغير اذنها **بقوله** هذا هو المشهور وليس يحرم قاله في النهاية وابل البراج وابن ادريس وعنه ابن حزم في المحرمات
لالمفيد عيان موهبة وليس للبعدان بعزل الماعن زوجة له ختم الا ان ترضى منه بذلك لنا اتصاله الا باحة
وايه محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن العزل فقال ذاك الى الرجل يعرفه حيث شاور ويحمد
لم يزل احدهما عليهما السلام انه سئل عن العزل فقال اما الله فلا بأس واما الحرق فاني اكره ذلك الا ان يشترط
حين يتزوجها اجمع المانع بان يحكمه النكاح الاستيلاء ولا يحصل غالب المانع العزل فكون منافيا لغرض الشارع
ان المنع **بقوله** وتجوز دية النطفة عشر دناير او جوب الشئ على الرجل دية ضياع النطفة عشر دناير ومنع
دريس **بقوله** لو حرم الوطئ قبل ان يبلغ تسعا ولا حرم به الامع الا فضا **بقوله** ان في النهاية اذا تزوج بصبيته
لح تسع سنين فوطئها فرق بينهما ولم تحل له ابدا وقال المفيد الرجل اذا جامع البصينة ولها دون تسع سنين
بها كان عليه دية نفسها والقيام بها حتى يفرق الموت بينهما وقال ابن الجني فان اوج فاضاها قبل
في عليه ان لا يطلها حتى يوت ويفق عليها ويقوم بامرها فان اجب طلقها اغرم ديتها ولزم مهرها
ان حرم نبي منه بغير طلاق وكلام المفيد ظاهر في عدم البينونة وكلام الشيخ ظاهر فيها وكلام ابن حزم خراج
وال ابن ادريس انها حرم موبد لكن لا ستن منه ولا تنفس عقدها بمجرد ذلك بل هو بالحياء بين ان يطلها
لها ولا تحل له وطئها ابدا ومعنى قول الشيخ فرق بينهما اي في الوطئ ون بينونة العقد وانفساخه قال
لف ونحن هذه المسئلة من المتوقفين قال في الخلاف اذا افضاها وجب عليه المهر والنفقة ما دام احيا
اكان في عقد صحيح او شبهه فاما اذا كان في مكرها فانه يلزمه ديتها ولا مهر قال ابن ادريس عقد البشنة لا
النفقة وقوله لا مهر لاجل ان لا يجمع على امرين لا تحل لبيت بغيرها والنهي انما هو عن مهر البني وقول
رئيس جيد **المصطلح الثاني** في اركان **بقوله** والقبول بصيغة الماضي بالعربية مع القدر **بقوله** قال في
يا اذا كان لا يحنى العربية مع العقد بلفظ التزوج بالقارسته وان كان نكحها لم ينعقد الا بلفظ النكاح
ويح لا لا له عليه وادعى عليه الاجماع وقال ابن حزم وان قدر العاقلة على العرصة عقد بها استحبابا
لاول لا نها عبارات افاد ان اباحة ما هو حرام قبلها وذلك كما شرعى فيقف على الاذن ولم يثبت الاذن الا
بمضي غرض على الاصل اجمع با ان التمسك من عوارض المعاني وليست اللفاظ مقصودة لانها وانما هي لتوصل
الى المعاني فاي لفظ ادى المعنى حصل به الغرض ولا يتعلق لفظ الحكم بخصوصية لفظ دون لفظ والجواب
من عدم تعلو الغرض بخصوصية اللفاظ **بقوله** فلا يجاب زوجك وانكحتك ومنعتك **بقوله** قال الشيخ في المبسوط
مد عقد النكاح الدائم الا بلفظين زوجك وانكحتك وبه قال ابن الجني والبيد وابو الصلاح وابن حزم
دريس ونقل عن بعض علمائنا انقاده بلفظ المنعة ايضا قال في المختلف والوجه الاول لان الاصل عهدة الحج

اقول

وصيانه عن الغرض عند ما اجمعوا عليه من الصنع فيبقى الباقي على المنع الاصل وكان المتعة مختصة
النكاح المنقطع في العرف الشرعي فكون مجازا في الدام كماله عدم الاشتراك ولا يكفي في جميع العقود ما
بالمجاز ولا لم ينحصر اللفاظ وهو باطلا جاعا اجنوا بانقضاء المنقطع واما بلفظ التمتع مع الاحلام
واما فلو لم يكن من صيغته لم ينقصد واجاب المصنف بالمنع من الصغرى والمشهور ان نكاح المتعة
باللفاظ الثلاثة وقال المرتضى نكاح المتعة ينقصد بما ينقصد به الموجد ويقول له امتعني نفسك واح
ايضا الوجه الاول لما ذكرناه **قوله** لو قال زوجتك فقال زوجتك قبل **قوله** لو اتي بلفظ الامر
الا نشأ مثل زوجتي قال الشيخ في المسبوط لو تقدم القول في النكاح فقال الزوج زوجتها فقال
صح وان لم يعد الزوج القول بل خلا في خبره الساعدي قال الرجل زوجتها يا رسول الله فقال
باعتك من القران والوجه المنع بعد عن نشأ الموضوع له لفظ الماضي لدلالته قطعا على المطلوب
ابن ادريس كابدان ياتي بلفظ الجارية في الاجابة ليجوز ان ياتي بلفظ الامر والاستهزاء وهو يناسب
ما قلناه **قوله** وكذا قيل لو قال تزوجك فيقول له زوجتك **قوله** لو قال تزوجك بلفظ المستقبل فنبأ فقال
جاء على قول ومنع ابن جرير من ذلك واختار في المختلف بعد عن النشأ واحتمال الوعد وقيل يجوز لما
ابن بن علق المتعة تزوجك متعة فاذا قالت نعم في امرتك ومنع صحة السند وما تقدم وبان القول نعم
ولو قيل له تزوجت بنتك من فلان فقال نعم كفي في الاجابة لان نعم مره في اعادته ما تقدم من السؤال يعني
في صريحه في تزوجت بنتي من فلان فانه قاله بعينه كانه العرج في العرج صح وقيل لا يصح كانه العقد سبب
فيتم فيه النص واللفاظ المجمع عليها زوجتك واتممتك وقيل ومنعك وغيرها قاسي وهو باطل ولا يصح
عدم الصحة لان المعبر نفس الصيغة المخصوصة عما دها وصورتها وكل ما عداها غير معتبر لان اقامته
مقابلة من الغالب وهو اختيار المصنف في المختلف وقال في القواعد لو قال تزوجت بنتك من فلان فقال
نعم بقصد اعاده اللفظ للنشأ فقال الزوج قبلت صح على اشكال وجه الاسكال مرجح ان نعم تنفي
السؤال فكانه قال زوجت بنتي من فلان وهو اجاب صح ومن حيث ان اللفاظ المخصوصة معتبر
كما قلناه **قوله** لو ايكوان وان افاق واجاز **قوله** قال الشيخ في النهاية اذا عقدت المرأة على نفسها وهي
سكوى كان العقد باطلا فان افاقت ورضيت بغيرها كان العقد ماضيا فان دخل بها الرجل ثم افاقت
فاقرته كان ما فيها وتبعه ابن البراج وقال ابن ادريس الذي يقوى في نفسي ان هذا العقد باطل
واذا كان باطلا فلا يقع على الرضا والاجاز لانه لو كان موقوفا وقف على الفسخ والاجاز ونحو
قال كانه العقد باطلا فاذا كان باطلا فكيف يكون في نفسه بعد افاقة والرضا ما فيها وايضا
العقد حكم شرعي يحتاج الى دليل ولا دليل وقال في المختلف وقول ابن ادريس لا بأس به لكن الشيخ
عول في ذلك على روافد محمد بن اسمعيل بن بزيغ والتخصيص بقول اذا بلغ منها الكبر الى حد عدم

فان قالوا لا يصح السند ولقد علم قولنا على الاجاز وان كان
فان قالوا لا يصح السند ولقد علم قولنا على الاجاز وان كان
فان قالوا لا يصح السند ولقد علم قولنا على الاجاز وان كان

تخصيص كان العقد باطلا ولا يستقر باقرارها لان مناط صحة العقد هو العقل وهو مبني
هنا والجمع العقد مع تقريرها اياه وعليه تحمل الرواية **قوله** ولا يترط الولي في المرتبة
قوله قال في النهاية متى كانت البكر بالغت استحب للاب لا يعقد عليها الا بعد
استئذانها ولكن في ادنها ان يعرض عليها الزوج فاذا سكنت كان ذلك رضا منها
يقال في الخلاف والمسبوط البكر اذا كانت كبيرة فالظاهر في الروايات ان للاب والحبد
ان يجبراها على النكاح ويحب لهما ان ستادتها وادنها صامتا فان لم يفعلوا
يجب بهما اليه وقال في مواضع اخرى من المسبوط لا يصح نكاح الشيب الا باذنها واذنها
طعنا بالخلاف ولما البكر فان كانت لها ولي لا اجبار مثل الاب والحبد فلا يستقر
كاجها الى ذنها ولا الى نطقها وان لم يكن له لا جبار كالاخ وابن العم فلا بد من ادنها
الا حوط ان يراد نطقها وهو الاقوي عند الجميع وقال قوم يكتفى سكوتها العموم لغير وهو
قوي وقال ابن الجبيني روي ابو هريرة عن النبي ص انه قال لا نكح اليتيم حتى تستامر
لا نكح البكر حتى تستاذن وان سكوتها ادنها وان ابنت فلا جواز عليها فلا يركى النكاح
احد من الاولين انما كان او غيرها بالغه بكونها شيب يجوز اختيارها لنفسها الا من
جد ادنها وقال ابن ابي عمير لو ان رجلا وامراحتا له بكران في تزوجها برجل سماه لها
سكنت كان ذلك اذنا لها في التزوج واقرار منها وقال ابن البراج اذا اراد ابو البكر البالغ
يعقد عليها فيستحب له ان يستأذنها فان سكنت او صمكت او بكت كان ذلك رضا
قال ابن ادريس السكوت لا يدل في موضع من المواضع على الرضا الا اذا لم يكن له وجه
لا الرضا يجيبه يدل وليس بجيد فان العادة قاضيه بكون السكوت هنا رضا اذ
بما المراه البكر ينعها عن النطق فلو لم يجعل السكوت دلاله على الرضا ثبت الدلالة
بما الرضا مطلقا مع انه ورد عنه عم النبي يعبر عنها بالسامها والبكر ادنها صامتا
كلام ابن البراج ان البكر دلاله عليه مشكل **قوله** ولا الشاهد ان **قوله** الشهود
مند علمنا انه لا يترط في العقد الولي ولا الشهود وقال ابن ابي عمير نكاح الاعلال
هو النكاح الدائم لا يجوز الا لذي رشده وشاهدي عدل وانما وضعت الشهود فيه
فله الميراث والحاق القسم والنفقات ولهذا لم يلزم الا شهادتي نكاح المتعة لعدم هذه
فصل فيها لنا الاصل عدم الاستراط ولا نفها ليشترطين في شيء من العقود فلا
ونان شرططين هنا احتج بارواه المهلب الدلال عن ابي الحسن انه قال التزوج الدائم
يكون بالولي وشاهدين والجواب بالمنع من صحة السند وحملها على الاستحباب **قوله**

وشرط تعيين الزوجه فلودوجه احد بنيت لم يصح ولو زوجه الاب احد بهن الي اخره
اقول قال في النهايه اذا كان لرجل عدة بنات فعقد لرجل على واحدة منه ولم
يسمها بعينها للزوج ولا للشهود فان كان الزوج راها من كلهن كان القول قول الاب
وعلى الاب ان يعلم اليه التي نوي العقد عليها عند عقد النكاح وان كان الزوج لم يرها
كان العقد باطلا وبنوعه ابن البراج وقال ابن ادريس السجري عن ذلك في مبسوط
وضعه وقال النكاح باطل في الموضوعين قال وهو الذي سوي في نفسي لان من شرط صحة
مبنى العقود عليها والشيخ عول في ذلك على ما رواه ابو عبيده عن الباقر ع والشيخ احمد
الرواية ان الزوج اذا كان قد راها من كلهن فقد رضى بها فعقد عليه الاب منه ومنه
باختياره وكل الامور اليه فكان في الحقيقة وكيله وقد نوي الاب واحدة معينه بنصف
العقد اليها وان لم يكن راها من كلهن كان العقد باطلا لعدم رضى الزوج باسمه الاب وبعينه
في ضمير والاصل في ذلك ان يقول ان كان الاب قد نوي واحدة بعينها وكانت روية
الزوج لهن دليل على الرضا بعينه الاب مع العقد وكان القول قول الاب فيما عينه
والفلا واعلم ان في هذه الاشكال في موضعين الاول انه يشترط تعيين الزوجه ولم
يجعل الثاني انه لا يدخل لرويه الزوج في تصحيح الزوجه المخلص ما قلناه وكان شيخنا
في الدين ابن المصنف رحمه الله تعالى يقول الاصح عندي انه لا يعمل على هذه الرواية
قوله وحكم عليه بنواحي الزوجية اقول من النفقة والكسوة والمساكن والمهر
لاقدار بالزوجية قوله ولو ادعى اخر زوجيه المعقود عليها لم يثبت الا باليمين
اقول لان الاصل عدم زواجه بها قوله ولو اقام بينه زوجية امرأه واقامت
اختها الى اخره اقول لو ادعى زوجيه امرأه وادعت اختها زوجية واقاما بينه حكم
ليمنها ان كان تاريخ بينتها سبق او كان قد دخل بها والاحكام لبيته قال في التواعد
والاقرب الاقرب اليه على التقديرين الامع السابق يريد انه على تقدير الحكم لبيته
المراه اول بيته الرجل الاقرب افتقار كل واحد منهما في الحكم له بدعواه مع بينته الي المين الا
ان تكون البيته قد شهدت لاحد من السابق فان الحكم جيبين لبيته السابق ولا يفتقر الي
المين اما افتقار كل منهما الي المين عند الحكم له مع تقدم التاريخ فلان البيتين لما افتقار
حكم فيهما بالتناظر فكان وجودهما كعدمهما وانما رخصا لبيته المراه على من جعل تقدير الدخول بها
لشهادتها الظاهر لها ودعوى الظاهر بعيد تقدم قوله مع بينته لا يثبت بدعواه والماقد من
قول الرجل على تقدير عدم الدخول فلا نه منكول دعوى الاخت والمنكر لما تقدم قوله مع بينته

نه واما عدم افتقار من تقدم تاريخ بينته الي المين فلان البيته انما شهدت
تقدم التاريخ حاله من المعارض في ذلك الزمان السابق بحكمها وهذه المسألة
مخصوص عليها وان كان بعض افتقارها على خلاف الاصل وذلك في موضعين الاول
ذنا اخر تاريخ بينته لكنه دخل بها مقدم بينتها ان يثبت التواريخ مع عدم الدخول
تقدم بينته محببها كما كان المتقدم سابقا تاريخ لم يحتاج الي المين فظعا والاحتمل ويحتمل
بطلان عدم الاحتياج الي المين لان النص جاء على الحكم بالبيته قال في التواعد وفي
اصحاب الحكم في مثل الام والبيت اشكال متا الاشكال من حيث وزود النص
على الاختين مستنصر عليه ومن المثاركة في ضوء الدعوى في ترك الحكم قوله
ولو ادن المولي في الشيعاء زوجته الى اخره اقول اذا ادن المولي لعبد في الشيعاء
زوجته فاما ان يكون الاذن في الشرائع او لولا فان كان الباقي كان العقد باقيا
ان كان الاول فلا يفسد الا اذا املكه مولاه الثمن محببها ان قلنا ان العبد يملك
ما ملكه مولاه كما هو مذاهب السجري بطل النكاح وان قلنا انه لا يملك كان العقد باقيا
مطلب الثالث في الاوليا قوله ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت
ان كانت على رأي اقول في هذه المسألة خمسة اقوال الاول انه لا ولاية على
نكح البالغة الرشيدة في الدائم والمقطع بل امرها بيدها وهو اختيار المصنف وابن
سعيد والسيد وابن الحيند وسلام واحد قوله الميند الثاني الولاية عليها للاب
ثالثا هو قول الشيخ في النهايه وابن بابويه محمد وابن ابي عقيل الثالث الولاية
مشتركة سنها وبين ايها وليس لاحدها الاستقلال وهو واحد قوله الميند الرابع
الولاية مشتركة سنها وبين ايها وجدها وليس لاحدها الانفرد به وهو الذي يتوكل
الشيخ هو قول ابي الصلاح الخامس ان لها ان تنكح نفسها من غير يدون ايها
يكن لا يبطاها في الفرج ذكره روايه في النهايه واختاره ابن البراج والاول اختيار المصنف
لتوله حتى تنكح زوجها غير فجعل النكاح اليها وهو عام في الثيب والبكر ورواه منصور بن
حازم في التصحيح عن الصادق قال ستامو البكر وغيرها ولا تنكح الا بامرها ورواه
نزار عن الباقر ع قال اذا كانت المراه ما يملكه امرها سبيح وتزوي فان امرها جاز
تزوج ان شئت بغير اذن وليها وان لم يكن كذلك فلا يجوز تزويجها الا بامر وليها
جعل ولاية المال مدار ولاية النكاح وجود او عدم ما رواه الحسن الفضل بن يسار
محمد بن مسلم ونزار وبزيد ابن معاوية عن الباقر ع قال المراه التي ملكت نفسها غيب

التي فيه ولا المولي عليها نزوجها بغير ولي حايث قول ولا نفقه ولا به الخ
الاب علي راي اقول الخ لادب كلاب في ولاية النكاح سواء كان الاب حيا او ميتا
سواء كانت البكر بالغه وشيده واشتتت ولا به الاب عليها او كانت صغيره وهو قول
المعتمد والشافعي حيث اطلقوا ولاية للجد من غير استراط وجود الاب وبه قال ابن
ادريس وقال الشيخ في النهاية ان حياه الاب شرط في ولاية الجد علي البكر بالغه
والصغيره وموته مستقيم لولايته عليها وبه قال ابن الجيند وابو الصلاح وابن البراء
والصدوق واما ابن ابي عقيل فانه قال المولي الذي هو ولي يتكلم هو الاب
دون غيره ولم يذكر للجد ولاية والمعتمد قول المصنف لانه اب في الحقيقة له ولاية
المال صبت له ولاية النكاح كلاب الاقرب وما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح
عن الصادق عم قال الذي بيده عقد النكاح هو ولي امرها ولا خلاف في ان
الجد ولي امر الصغير وفي الموثق عن عبيد بن زرار قال قلت لابي عبد الله
الحايث يريد ابوها ان نزوجها من رجل ويريد جد ها نزوجها من آخر فقال للجد
اولي بذلك ما لم يكن مضارا ان لم يكن الاب قد نزوجها قبله ونحو ذلك يوضح الآ
والجد واذا كانت ولاية الجد اقوي لم يؤثر فيها موت الاصنف كالعكس بل هو ولي
قول ونزول ولاية الابن بالارند اد اقول لانه لا يبيح للكافر علي المسلم
واذا كان الولد صغيرا وارند ابواه وحده ثم اسلم الجد دون الاب او الاب دون
الجد ثبتت ولاية المسلم علي الصغير سواء كان حكمه المسلم لا سلام ابيه دون جده او
كانت اعلی بقدر برفق ابوه علي الكفر واسلام جده ان قلنا لا تتبع الجد في الاسلام مع بقا
ابوه علي الكفر قول وليس لاحدهما العقد الا باذن المولي اقول وامة المراه
نزوجها اليها ولا يجزى بكاحها من غير اذنا سيدتها سواء المتعة والدام وهو مذهب
المعتمد وابن ادریس وقال الشيخ في النهاية ان كانت الامه لامراه جاز التمتع بها من
غير اذنها والاول اصح لانها ملك العير فلا يصح التصرف فيها الا باذنه قول وقف علي
الاخا ان علي راي اقول هذا احد قولي الشيخ والاخر انه باطل ذكره في مسائل الخ
وابن ادریس حكمه بطلان العقد هناك ان عقد النكاح عنده يقع علي الاخا ان
بانه عقد مني عنه والهي يدل علي الفساد والمشتهور ان عقد النكاح قد يقع موقفا
علي الاجارة كعقد الفضولي في البيع فلو عقد غيره من له الولاية وقف علي اجارة مالك
الولاية فان اجارة معني وان منعه انفسخ واختاره السيد مطلقا وصاحب المعتمد عليه

يد

عليه في الصغير وقيل سطل من الرأش واعلم ان عقد النكاح قبل لائق موقفا محلا
مطلقا ولا مراعي بل اما لازم او باطل وقيل قد يقع موقفا وميل يقع مراعي ولا يقع موقفا
والفرق بينهما ان الاخا ان في الموقوف تكون شرطا او جودا وفي المراعي تكون كاشفة
وقد ينكح المراعي عن الموقوف وبالعكس واعلم انه اذا لم ياذن له المولي مع شدة
الحاجة اذن له ان يطان فان عقد رفق صحه استتلا له بالعقد نظرا من تارة ما ذكره الشيخ
المسوط فانه قال فيه وحده ان لا يصح لانه نكاح محجور عليه بغير اذن وليه
نكح ما اذا امتعه ط والماني يصح فان الحق قد نعين له فاذا عقد وعليه ان
استوفيه بنفسه وهو الاقوي قول وفي زوال ولاية المولي يارتد اده عن غير
عظم اشكال اقول مثاوه ان الكفر هل يملك له من مالك وملك الورثة موقوف علي
بالول للآية وصل بالثاني لان ملك لا بد له من مالك وملك الورثة موقوف علي
القتل لم يحصل منق علي ملكه لكنه ينتزع منه قول تحت حجة علي راي اقول
وقيل ليس لها الفسخ اذا كانت تحت جود هل يزوج بريرة كان جوا او عبد ابيه خلاف
قول ولا سبب ولاية الوصي الي اخره اقول وقيل اذا انف علي نكاح الاب او
الجد ولا سيما علي معي ولا سيما علي احد الابن شاب كالب اخيه وابن اخته ثبتت
الولاية لذكر قول ولا ولاية لغيره هو كلام اقول يريد به الا
والجد له الوصي والحاكم ولاية للام والصبوات عند علمنا اجمع الا ابن الجيند في
النكاح فانه قال الام وابوها فتومان مقام الاب واباياه في ذلك لان رسول الله ص
يرجع بن النكاح ابن بنته ام ابنته في امرها وقاله وامرهن في تبايقت والحق
لاول لسانه عدم ولاية الام وما رواه زرارة في الموثق عن الباقر رحمه الله في
الصحيح قال سألته عن الصبي يزوج الصبيته قال ان كان ابوها اللذان زوجها
من حايث وهذا يدل على عدم الجواز لزوجها غير ابوين وحجة ابن الجيند
هو له علي الاولوية قول وليس للمهر عليه للتبدي ير الي اخره اقول السفينة
ذا الزوج بغير اذن الحاكم فسد العقد فاذا وطئ في وجوب مهر المثل اشكال ينشأ من انه
استيقا منفعه البضع حرم مجوزي الا نكاح فكان ضامنا لغيره ما اتلفه وهو هنا مهر امثالها
من حيث ان الانكاح حكم معاوضه اختيارية بعد الجرح فلا يلزم العوض كتمن المبيع بعد
الجرح اذا تلفت فانه يكون ضامعا وكذا الاشكال لو اذن في مطلق النكاح فزوج شريفة
لستقر مهر امثالها ماله فانه لو وطئها احتل وجوب مهر المثل لانه كالارث ومن كون

المصنف للمنع من نكاحها هو المقتضى لزوم مهر المثل فلما وجبناه فكان كالمنا
ان تعلمنا ينافي هذه المسئلة خلافاً لآثار الشيخ في الخلاف لو تزوج المولي عليه سلفه
بغير اذن وولييه كان النكاح باطلاً بخلاف فان دخل بها لم يلزمه المهر الاصل
وقال في المبسوط النكاح باطل فان كان قبل الدخول فلا شيء عليه وان كان بعد
مهر مثلها وقال قوم لا شيء عليه لانها رخصت بتسليم نفسها فقد الفت بضعها
لنفسها قال وهذا قوي وقال ابن البراء النكاح باطل فان كان قبل الدخول
شيء عليه وان كان بعده فان كانت عالمة بحاله لم يكن لها عليه شيء والا كان
مهر المثل واستحسنه المصنف في المختلف زاد فيه نفيها اخوه وهو جعلها با
ايضا **الفصل الثاني في الاحكام قول** احلف مع الاجازة علي عاب ربه الله يقول الاصم عندي ان عقد الفضي بباطل من الاصل قال في
ورث اقول قال في النهاية اذا عقد الابوان علي ولديهما قبل ان يبلغا مائة مائة ومئة عقلا الرجل لا ينفذ علي جارية وهو غير بالغ كان له الخيار اذا بلغ وتابعه
بنو ارباب ومئة عقد عليهما غير ابوين مائة مات احداهما فان كان الذي مات المهر
فلا يورث الصبي سواء بلغ او لم يبلغ لان الاختيار عند البلوغ وهذا التعليل يعطى اليه المختلف لا خيار للصغير مع الاب قول وتوكلت اخواتي الي اجمع اقول
له الخيار عند البلوغ لو مات قبله فلا ميراث وهذا يدل علي نفي الخيار في صورة اذا امتزنا بطلاد ولا مهر ولا ميراث وهو اصح اربع في المبسوط والخلاف والمصنف
وقال ابن حزم اذا عقد الابوان علي صبيهما كان العقد مؤثماً على اجازته اذا اعتد
دون الصبيته فاذا بلغ ورضي استقر وان ابى الفسخ ولزم العاقد مهرها اذا اعتد
مات احداهما قبل البلوغ بوارثا وان عقد غير ابوين مئة يكون عقده موقوفاً
الا جازة ومات احداهما قبل ان يبلغا مائة بوارثا فان بلغ احداهما ورضي به ومات
قبل ان يبلغا مائة بوارثا وقول ابن حزم اذا ابى الفسخ ولزم العاقد مهرها اذا اعتد
مشكل وقال ابن حزم لو عقد علي الصبيين غير ابوين ومات احداهما قبل ان يبلغا
لم يورثا فان بلغ احداهما ورضي به ومات قبل البلوغ الاخر عزله من تركته نصيب
الطفل حتى يبلغ فاذا بلغ ورضي به وحلف علي الرضا بغير طبع في الميراث سلم اليه
نكل عن التامين ولم يرض به سقط سهمه وان مات من لم يبلغ لم يورثه الا بالغ الواه
بلغا ورضيا صح العقد ولزم المهر وان لم يرضيا وعين المهر لزم العاقد وان لم يرض
سقطوا واعلم ان في لزوم المهر مع عدم الرضا اشكال وعلي تقدير بيع في سقوطه مع عدم
التعيين اشكال ايضا والوجه سقوط المهر مع عدم الرضا سواء عين او لا لانه فضولي
بضم كغيره واعلم ان هذا القول يخالف الاصل من وجوب الاول ان الاجازة انما تقع
وجود الحمل القابل وهناك موت احداهما لم يوجد ذلك الثاني ان الاجازة لا تفي بغيره

بيع قبلها فلو صححت الاجازة هنا لزم احد امرين اما كون الموت ليس رافعا
وهو باطل بالضرورة او كون الاجازة سبب ما ارفع قبلها وصح ما بطل قبلها
علي خلاف الاصل بل لا يعقل لا يقال الاجازة لا سبب النكاح بل سبب الارث
مها سببه لا نأقول الميراث تابع للنكاح فلا بد ان يكون النكاح لازماً قبل الموت
يصل هنا الثالث اليمن علي في الرعية فانه ان كانت اجازة ثبتت النكاح فلا
يأ الرعية في الميراث كما لو اختار الكثير النكاح الصادر من الفضي مع حياتهما
بمنه في ميراثه ان مات الاخر يقول هذه الرواية وان خالفت الاصل لكن
مدى ما عمل الاصحاب بها مستعمل في هذه الصورة ولا تعدي وكان سيحنا نحن
قول الله يقول الاصم عندي ان عقد الفضي بباطل من الاصل قال في
بما به ومئة عقلا الرجل لا ينفذ علي جارية وهو غير بالغ كان له الخيار اذا بلغ وتابعه
بنو ارباب ومئة عقد عليهما غير ابوين مائة مات احداهما فان كان الذي مات المهر
فلا يورث الصبي سواء بلغ او لم يبلغ لان الاختيار عند البلوغ وهذا التعليل يعطى اليه المختلف لا خيار للصغير مع الاب قول وتوكلت اخواتي الي اجمع اقول
له الخيار عند البلوغ لو مات قبله فلا ميراث وهذا يدل علي نفي الخيار في صورة اذا امتزنا بطلاد ولا مهر ولا ميراث وهو اصح اربع في المبسوط والخلاف والمصنف
وقال ابن حزم اذا عقد الابوان علي صبيهما كان العقد مؤثماً على اجازته اذا اعتد
دون الصبيته فاذا بلغ ورضي استقر وان ابى الفسخ ولزم العاقد مهرها اذا اعتد
مات احداهما قبل البلوغ بوارثا وان عقد غير ابوين مئة يكون عقده موقوفاً
الا جازة ومات احداهما قبل ان يبلغا مائة بوارثا فان بلغ احداهما ورضي به ومات
قبل ان يبلغا مائة بوارثا وقول ابن حزم اذا ابى الفسخ ولزم العاقد مهرها اذا اعتد
مشكل وقال ابن حزم لو عقد علي الصبيين غير ابوين ومات احداهما قبل ان يبلغا
لم يورثا فان بلغ احداهما ورضي به ومات قبل البلوغ الاخر عزله من تركته نصيب
الطفل حتى يبلغ فاذا بلغ ورضي به وحلف علي الرضا بغير طبع في الميراث سلم اليه
نكل عن التامين ولم يرض به سقط سهمه وان مات من لم يبلغ لم يورثه الا بالغ الواه
بلغا ورضيا صح العقد ولزم المهر وان لم يرضيا وعين المهر لزم العاقد وان لم يرض
سقطوا واعلم ان في لزوم المهر مع عدم الرضا اشكال وعلي تقدير بيع في سقوطه مع عدم
التعيين اشكال ايضا والوجه سقوط المهر مع عدم الرضا سواء عين او لا لانه فضولي
بضم كغيره واعلم ان هذا القول يخالف الاصل من وجوب الاول ان الاجازة انما تقع
وجود الحمل القابل وهناك موت احداهما لم يوجد ذلك الثاني ان الاجازة لا تفي بغيره

نفسها الي اجزم اقول قد تقدم ذلك مشروحا قوله في الدائم والمنقطع
خلافا للشيخ في النهاية حيث جوز المتعة بها من غير اذن المالكه ثم رجع عنه قوله
فانكح من اذن اهلها والشيخ عول على رواية سيف بن عميرة وقد تقدم قوله
ولو كان احد ابويه حيا تبعه الولد اقول لانه تبع احد الطرفين في الحرية
والدين قتل يلزم لزوما مطلقا فلا يابده لشرط الرقبة وهو اختيار ابن ادریس وحق
الدين وقيل بالتبعيه مع الاطلاق اي مع عدم اشتراط صده قوله ولو كانت
عالمه مختار فلا مهر اقول وقيل عليه المهر لانه نصرف في ملك غيره واليه
عن مهر البعي اما جاني الحر لا الامه قوله وان اشنع قيل فكيف الامام من
سهم الوقاب اقول هذا مذهب الشيخ وابن البراج وابن جرير وقال ابن ادریس
الذي يقتضيه اصول المذهب ان لا يعطيه الامام قيمته من سهم الرقاب ولا يجوز
ان تشتر من سهم الوقاب من الزكاة لان ذلك السهم مخصوص بالعبد والمكاتبين
وهو لا يبيح عبيدا ولا مكاتبين بل هم احرار في الاصل ولا يريد به امتناع الوالي
لما حاشه القدر لانه يلزمه الحاكم تهرار تتبع الحاكم من ماله لكن امتنع من السعي
اما العجم واحتجاج السعي الي القدر مجيب قيل فكيف الامام من سهم الرقاب
وقيل لا بل يسعون الاولاد وقيل بضع المال بقوله امتنع ليس فاعله الوالي الذي
وجب عليه السعي بل فاعله السعي اي امتنع وجود السعي وهذه المسئلة واشباهها
مستترة على ان الولد في هذه الصورة هل يعقد رقما يفتقن وعلى الاب عدم قيمته
او يعقد خرا من الاصل وعلى الاب عدم قيمته فعلى الثاني لا تكون من بيت
المالك لانه من قضا دين المعتبر يكون فله من الزكاة من سهم الغارمين وعلى
الثاني يكون من سهم الوقاب قوله ولو زوج عبده بامته اقول بكاح
عبدان بان بامته لا يسحق فيه مهر حال عيودتهما لان مهر المملوكه لمولاها
ومهر زوجة العبد اما على مولاه او في كسبه والاول لا يتصور لاستحالة استحقاق
الانسان في ذمة نفسه وكذا الثاني لان كسبه لمولاه والمولى لا يسحق في ذمة العبد
مالا اجماعا فالمهر هنا لا يتصور وكل عقد بكاح فانه ان وطئ بحب فيه المهر وهذا
لا يجب فيه المهر فلا يكون عقدا حقيقيا فيلزم انه اباحه قال في النهاية اذا زوج
السيد عبده من امته فعليه ان يعطيها شيئا من ماله يكون مهر او تبعه ابن البراج
وابو الصلاح وابن جرير وقال المفيد اذا زوج الرجل عبده من امته فعليه ان يعطيها

يد ا

امته كان المهر عليه في ماله دون العبد ينسب من العبد قبل العقد او حاله العقد
او بعده فيحل له بذلك وقال ابن ادریس انه اباحه وليس لعقد ومنع ابن ادریس
من وجوب الاعطاء فانه عنده ليس عقد بكاح بل هو اباحه قوله وان اباحه
الشريك او احاز العقد علي رأي اقول وقيل يجوز وطئها بالا باحه قالوا يلزم
سعي البضع وكان رأي المصنف التحريم فرأي والده في النوم وكان رايه الا باحه
فباحته وقال لو استبيح الرطب بالا باحه او العقد لزم سعي البضع احباب
والده منع الملازمة فانه انما يلزم ذلك لو استبيح بعضه بالملك وبعضه بالا باحه
وليس كذلك بل يحتاج الكل بالا باحه لان التحريم المأهول في حق الشريك لا غير
والمالك لم يند بالا باحه والا باحه تصور بان يترها بدون الملك فلا يكون الملك شيئا
تاما ولا جزئيا لان كلما اترع مع فرض عدمه لم يكن له مدخل في التاثير
ولا صحابا في هذه المسئلة اربعة اقوال قال الشيخ يجوز وطئها حينئذ بالعقد
ويكون اجازة الشريك كالعقد المتألف الثاني قول ابن ادریس يستباحها
بالمالك واباحه الشريك لا بالعقد لان الفرج لا يتبع الثابت قال ابن حنبل
لا يصح وطء فرج واحد يملك بعضه ويعقد بعضه الرابع قال ابن جرير لا يجوز
وطؤها بالملك ولا بالعقد الا ان يكون خد منها مهابا به بينهما يجوز له العقد عليها
متعة في يوم سيدها بانه قوله ولا متعة في اياها على رأي اقول
اذا استوي نصف امرأه نصفها حر ونصفها مملوك لم يحل له بالا باحه ولا بالعقد
انما اجماعا وروي الشيخ انه اذاها باها جاز له ان يعقد عليها متعة في اياها
خاصة ولا يعمل بهذه الرواية اما لو زوجها لغيره جاز كما لو كانت حاربه ثنتين
اثنتين وانقاعا على تزويجها قوله فلا يعقد في الطلاق علي رأي اقول
صورة الطلاق ان يقول انت طالق من عبدي وله ان يقول فرت بينكما
او حرمتها عليك فتحرم عليه في اتعاض صبيغة الطلاق قيل يعقد في الطلاق
اعتبارا بالصورة وقيل لا بعد اعتبارا بالمعنى لانه ليس بكاح حقيقي وهذا الطلاق
لا يكون رجعيا ان قلنا انه نسخ وان قلنا انه طلاق لم يكن للعبد الرجوع فله
يكون رجعيا ايضا **الفصل الثاني** في المتعة قوله وشرط المضى علي
رأي اقول لانه صريح في الاثنا وقد تقدم انه شرط في عقد النكاح مطلقا
عيا الاصح ورواية ابان بن تغلب ضعيفة قوله الساي المحل وشرط اسلام

الزوجه او كذا منها على رأي اقول — المشهور كل هذه النسخ باليهودية والنصرانية
المتنوع لغيرهما وغير المحوسبه سواء الضرورة والاختيار وجعل ابن حزم المتن بها جازيا
من غير كراهية والكاف من غيرهما وغير الناصية حراما الا عند الضرورة والاحاديث
تدل على ما ذكره في الاول وللصاحب هنا ستة اقوال الاول تحريم لكاه جهن جميع
انواع النكاح وهو اختيار المتنفي واحد قولي المنيد والبيج وابن ادریس الساجي
انه يباح المنقة اختيارا والديالم اضطرارا وهو قول في النهاية وابن البراج وابن حزم
الثالث يجوز ملك المهر فقط وهو احد قولي المنيد الرابع يجوز منعه وملك المهرين
وحكم الديالم وهو قول ابي الصلاح الخامس القوم اختيارا ويجوز مطلقا اضطرارا
وهو قول ابن الجنييد السادس جواز لكاهن مطلقا وهو قول ابن بابويه
وابن ابي عقيل والصحيح القوم مطلقا فانه مشتركات وكل المشتركات حرام وقال
الصدوق لا يتزوج اليهوديه والنصرانيه على حرم منعه وغير منعه قال في المختلف
والوجه الكراهه في المنقة وعن زرارة عن الصادق ولا بأس ان يتبع الرجل
باليهوديه والنصرانيه وعنده حرم وخوف عن الحسن بن فضال احيى بارواه
ابو بصير عن الصادق عم لا بأس ان يتبع الرجل باليهوديه والنصرانيه قال
لا يتزوج اليهوديه والنصرانيه على حرم منعه وغير منعه وخوف عن زرارة وهو
انه محمول على الاستحياء والنكاح الديالم قول — وبكره الزائيه اقول —
وقال ابن حزم المتن بالنهي وهي التي تدعو الي نكاحها حرام وبالعاهر مكره والاقر
تساويهما في الحكم قول — والبكر اذا خلت من اب اقول — بكرة ان تمنع
بكوني لها اب فان فعل فلا يفتننها وليس يجوز ما يفتن كراهه الاستمتاع
بالبكر بعدم الاب لا اري له وجه بل يكرم ايضا وان كان لها اب لم تنكح
قال الشيخ في النهاية ويجوز له العقد عليها اذا كانت بالغه من غير ان ابها
الا انه لا يجوز له ان يفتني ابها وقال ابو الصلاح وابن بابويه لا يجوز المتن بالبكر
الا باذن ابها قول — وللوشيد ان تعقد بغير اذن الاب اقول — لا ولا بالبكر
على البالغه الرشيد وان كانت بكرا وهو اختيار ابن ادریس والشيخ في النهاية
ومنع منه ابو الصلاح وقال لا يجوز المتن بالبكر الا باذن ابها ووجه الجواز ما ذكره
الصدوق حيث قال ولا تمنع بالابكار الا باذن ابها ووجه الجواز ما ذكره
بن مسلم عن رجل عن الصادق عم قال لا بأس بتزوج البكر اذا رضيت من دون

دون اذن ابها وان ولایه المال زالت عنها بالبيع والرشد فكذا ولا به النكاح
المنقطع بذكر الاجل بطل العقد بطله المصنف عن والده رحمهما الله وقال الشيخ
لنقل دايما ونسجه ابن البراج وابن حزم وابو الصلاح وابي القاسم بن سعيد ووصل
ابن ادریس فقال ان كان في الايجاب بلفظ النكاح والقبول دايما وان كان بلفظ
المتن بطل العقد قول — ويجوز انصاله وتأخير اقول — كان يقول متعذرا
بكذا اشهر او اول الشهر الا دخل مثلا فقبل يصح وقيل لا يصح لان عقد النكاح بمنيد
الا بوجه عقبيه الامع مانع خارجي كالحسن وكان العقد بمنيد عليك البضع
ولا يقبل المتزوج على زمان لانه يكون معلقا على زمان والتعليق على الزمان يبطله
قول — ولا يصح المهر والموتان اقول — قال في النهاية ان ذكر المهر والموتان
جاز ذلك اذا اسنده الي يوم معلوم فان ذكر المهر فبهم ولم يقر بها بالوقت
كان العقد دايما لا يؤول الا بالبطلان وقال في الخلاف لو ذكر مده مجهوله
بطل العقد مع انه قال فيه اذا لم يذكر اجلا انعقد دايما وكذا قال قطب الدين
الكيدري والحق البطلان في الجميع لما تقدم بل هذا يبلغ لانه ذكر اجلا فلا يكون
الدوام مراد ابل يكون عدمه المراد قول — الرابع المهر الي اخره اقول —
ذكر المهر شرط في المنقطع وليس شرط في الديالم وان كان نصفيه عند الدخول
من ثم صح اخلا العقد الديالم من ذكر المهر بخلاف المنقطع قول — ولا تقدر
منه اقول — المشهور ان المهر لا يتقدر قله ولا كثره بل ما تراضيا عليه مما
صح بملكه وقال الصدوق وادى ما يجري في المنقة درهم فافوقه وروي
عن ابن ابي عمير ان اصل وما رواه محمد بن مسلم عن الصادق عم قال سألته كم المهر
يجزي في المنقة قال ما تراضيا عليه الي ما شاء من الاجل وروي عنه سعيد
قال الشيخ في النهاية يجوز ادناه كف من يزوج عن ابني يصير عن الباقر ع مجزي الدزهم فافوقه
الا لا يجوز له ان يفتني ابها وقال ابو الصلاح وابن بابويه لا يجوز المتن بالبكر
الا باذن ابها قول — لا ولا بالبكر الا باذن ابها قول — لا ولا بالبكر
مهر قبل الدخول وبعد له المهر مع جهلها اقول — قال في النهاية فان
بعد الدخول بها ان لها زوجها كان لها ما اخذت ولا يلزمه ان يعطها
والحق عليه والحقين ان يقال ان كانت عالمه بان لها زوجها لم يكن لها مهر
عقب عليها فمما اخذت منه وان كانت جاهله كان لها الباقي عليه صح

الشيخ لروايه حفص بن الخنزري عن الصادق ع اذا بقى عليه شيء من المهر
وعلم ان لها زوجا فانا اخذته فلها بما استعمل من زوجها ويجب عنها ما بقى
عنده والجواب انه يجوز على الجهل وحمل قوله ويجب عنها ما بقى عنده
على ما اذا كان قد بقى عليها من الايام بقدره وقد نبه على ذلك ابن جزم حيث
قال فان طهرتها ذات فصح زوج فارقتها واسترد المهر منها بحسب ما بقى من
الايام وقال في التواعد وحمل مهر المثل لانها انما رصنت بذلك المسمى لا جمل
الشرط فاذا سقط ريد على المسمى ونقص وذلك مجهول فصار الكل مجهولا لا تقطع
المسمى وجوب مهر المثل ومن فاك باطل فان كان قبل الدخول فلا شيء لها وان
كان بعده فلها مهر المثل **قوله** اذا استرد السابغ في العقد لزوم لا يقدر بعد
اقول لزوم ما شرط في مائة العقد اذا كان سابقا ولو قدمه او اخره
لم يعتد به وهو قول ابن ادریس خلافا لظاهر كلام الشيخ في النهاية كل شرط
يشترطه الرجل على المرأة ان يكون له تاثير بعد ذكر العقد فان ذكر الشرط وادرك
بعدها العقد كانت الشروط التي تقدم ذكرها باطلة لا تاثير لها فان كدرها
بعد العقد ثبتت على ما شرط **قوله** ولا يقع بها لعان على رأي **اقول**
قال في النهاية لا يقع تالمع بها لعان ولا ابلاء وقال المصنفين فانها لو قال
ابو الصلاح لا يقع نسبا ابلاء ولا طلاق ولا لعان ونعم الظاهر روية قال ابن
ادريس **قوله** ولا يقع على رأي **اقول** هذا اختيار ابن ادریس
وهو الظاهر من كلام الصدوق وابن الحنفية فانها لا يقع الظهار الا
على موقع الطلاق وهو قول ابن ابي عقيل وقال المصنفين يقع وهو قول ابن
ابي عقيل ايضا واي الصلاح وابن درهم واختاره المصنف في التواعد **قوله**
ولا مبرات وان شرط على رأي **اقول** اختلف علما ونا في التوارث بين
الزوجين في نكاح المنعة على افعال الاول بثبوت التوارث مام بشرط سقوطه
وهو مذهب السيد وابن ابي عقيل الثاني سقوطه الا ان شرط بثبوته وهو
مذهب الشيخ وابن جزم الثالث بثبوته مطلقا وهو ظاهر كلام ابن البراج فانه
قال واما اشتراط بقى التوارث فلا يصح والمصنف هنا جزم بانتهاء التوارث
بينهما مطلقا وقال في التواعد لا توارث بينهما سوا شرط سقوطه او لا ولو شرط
فالا فوي بطلان الشرط فحزم بانتهاء التوارث على بقدر اشتراط سقوطه

يد

سقوطه وعلمه ويريد به الاطلاق الذي هو لا بشرط شيء اما مع اشتراط ثبوته فعنده
فيه احتمال وقوي عدم صحه الشرط وهو اختيار ابي الصلاح وابن ادریس ووجه
الاحتمال انه المشهور ولما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق ع فان
شرطت المبرات فمما على شرطها واما وجه بطلان الشرط فلان المضي للمبرات
هنا ليس الا الزوجية الواردة في النص فان كان المراد به ما شمل الذائم والمقطع
لم يقتصر الى الا اشتراط والا كان اشتراطا لتوريث من ليس بوارث وهو باطل اساسا
فان قيل هي زوجة فتورث قلنا ليس فقد المبرات علامه على فقد الزوجية لان
الزوج المتيه والقائلة لا يرث **قوله** وعدتها انقضاء الاجل والدخول حصتها
اقول قال في النهاية عدم المنع اذا انقضت اجلها او ذهب لها زوجها
ايها حصتان او خمسة واربعون يوما اذا كانت لا تحيض وفي سنها من يحيض
وتبعه ابن البراج وسلاسل وكذا ابو الصلاح وابن جزم لانها لا عوض للحيضتين
فزان وقال المفيد عدتها فزان هما طهران وقال ابن ادریس عدتها طهران
للمستقيم الحيض وخمسة واربعون يوما اذا كانت لا تحيض ومثلها يحيض
وقال الصدوق عدتها حصته ونصف وقال ابن ابي عقيل ان كانت من تحيض
تحيضه متتية وان كانت من لا تحيض تحيضه خمسة واربعون يوما قال في المختلف
والمعتمد قول المفيد لروايه المفضل ابن صالح والمصنف وافق الشيخ ههنا والشيخ
عول على رويته محمد بن فضيل عن ابي الحسن الماضي ع قال طلاق الامة بطلينان
وعدها حصتان وعده المنع بها كالامة واجتنب ابن بابويه بروايه عبد
الرحمن بن الحجاج عن الصادق قال تعد بحيضه ونصف مثل ما يجب على
الامة **قوله** وفي الوفاء وان لم يدخل باربعة اشهر وعشره ايام **اقول**
قال في النهاية واذا مات عنها زوجها قبل انقضاء اجلها كانت عدتها مثل
عدة المعتود عليها عند الدوام اربعة اشهر وعشره ايام وتبعه ابن البراج وابن
الصلاح وابن ادریس والصدوق وقال المفيد وسلاسل عدتها شهران وخمسة
ايام والسيد احاب عن حم الجهمود بانه يخصون الامة في عدة الوفاء وعدتها
شهران وخمسة ايام واذا جاز تخصيص ذلك بالدليل حصتها المستتبع بها مثله
والمعتمد ما قاله الشيخ واختاره المصنف لقوله ع والذين يتوفون الاية ولروايه
عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق ع قال سألته عن المرأة تترى زوجها الرجل

منعه لم يتوفى عنها هل عليها عده قال لعند اربعة اشهر وعشرون ايام وعن زرارة
عن الباقر عم قال سألته عن عده النكاح اذ مات عنها الذي منع بها قال
اربعة اشهر وعشرون ايام قال يارزار كل النكاح اذ مات الزوج فعلى المرأة حرة كانت او
امه وعلى ابى وجهه كان النكاح منعه او تزوجا او ملك لمين فالعده اربعة اشهر
وعشرون لانه احوط واعلم انه لو عقد عليها مده متاخره عن زمان العقد ومات
بعد العقد وقبل ان يحول الاجل فيه وجهان الاول بطلان العقد وعدمه لانه
وقع صحيحا لما سبق انه يصح العقد على الزمان المتأخر والاصل بقا حكه فعلى
الاول لا مهر لها ولا عده عليها ولا ميراث لها مطلقا وعلى الثاني يكون عليها
العده ولها المهر والميراث عند من يقول له قول **قوله** والامه شهرين وخمسه
اقول **قوله** الشيخ يعطى ان عده الامه المستتم بها شهران وخمسه ايام وقال ابن
ادريس عدتها اربعة اشهر وعشرون ايام سواء كانت حرة او امه وحدث زرارة
عن الباقر يد لعليه ولا غلوه من قوم نواب **قوله** تغلق بهذا الباب **قوله**
لا يشترط في الاجل قدر معين بل يجوز ان يكون شهرا وسنه واقل واكثر بشرط ان
يكون معينا وقال ابن جرم وقد رآه من طلوع الشمس الى نصف النهار والى
سنتين منطلقا فان قصد مثل الاجل المعلوم من غير حصر اقله فيه كان
حقا وان قصد بيان الاقل فهو ممنوع **قوله** قال الشيخ لا باس ان تتمتع
الرجل بامه غيره باذنه فان كانت الامه لامراه حازان تمتع بها من غير اذنها
ومنعه ابن البراج وابن ادريس وهو الاصح وقد تقدم **قوله** قال في النهاية
واذا عقد عليها شهرا ولم يذكر الشهر بعينه ومضى عليها شهر لم يطالبها لم يكن
له عليها شيء وقال ابن ادريس الصحيح ترك هذه الرواية لان الاجل مجهول
الا ان نقول شهرا من هذا الوقت فيصح لانه معلوم والحق انه ان شرط
شهرا من جملة الشهور من غير تعيين كان العقد باطلا وان شرط معين بعين
وان اطلق فالأقرب الصرافه الى المعجل عملا بالعرف كما اذا اجمعه الى الخميس او
الي ربيع فانه يحل على الأقرب وقول الشيخ لا يرد عليه ما قاله ابن ادريس
وان كان الظاهر ما جملة ابن ادريس عليه **قوله** المشهور انه لا يخص
عدد المنعه فله ان تزيد على اربع على كراهيه ونقله ابن ادريس اجماعا وقال
ابن البراج ولا يجوز للمزوج منه ان تزيد على اربع من التنا **قوله** يجوز للرجل

للرجل بعد انقضاء اجل المنعه التزوج باختها وان لم تنقض عدتها على الاشهد
وقال الصدوق فاذا انقضت اجلها ففي ذمة بغير طلاق فاذا احببت ان تزوج اختها
فلا تخل لك حتى ينقض عدتها وينقض الكيد ري لنا انها فرقه باين فاشبهت المطلقة
بلا تاو غيرها من التواين فلا تخل له حتى يعقد عليها عقد استئناف التزوج
باختها كالنكاح الدائم **قوله** قال الصدوق واذا ملكت عنده اباما وعليها
ان تجتد وان كانت عنده يوما او يومين او ساعة من النهار فعند ولا تجتد ورواه
عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق ع قال سيجن في التفصيل
اشكال **قوله** قال في النهاية اذا اشترط ان لا يطأها في زوجها لم يكن له وطؤها
فيه فان رضيت بعد العقد بذلك جاز وجعله ابن ادريس رواية والشيخ عول
على روايه عمار بن مروان عن الصادق ع قال سمعنا ونحن نقول بلوجب
الرواية وانها اذا اشترطت عليه عدم الا تيان في الفرج لزم ومنع تشويجه بعد
ذلك بالاذن **قوله** قال ابن البراج اذا اختلف الزوجان بعد اتفاقهما على العقد
فاذعى احدهما انه منعه كان عليه البيئه وعلى المنكر البيئه لان الزوج اذا
ادعى المنعه ادعى ما سقط عنه حقوقا من نفقه وميراث وغيرها وان ادعت
المراه ذلك كانت مدعيه لما ملك نفسها معه بغير طلاق والمعتد ان كان
اهل الاجل بضى الدوام والنقل قول مدعي الدوام وان كان الاهمل يقتضي البطلان
فالوجه انهما يتخالفان وينسخ النكاح لان كل واحد منهما مدع والنقل قول المنكر
مع بيئه **قوله** قال ابو الصلاح وابن البراج العقدان يقول متعيني نفسك
يكن امده كذا اذا قالت قبلت او رضيت فالاولى ان يقول هي متعنتك نفس والوجه
ان الاحباب قول المراه او وليها متعنتك نفسي او موكلتي والقبول ان يقول الرجل
قبلت ويجوز ان يقول بغيره الماضي فيقول الرجل متعنت بك مدة كذا وكذا
ويقول المراه قبلت او متعنتك لانه انشا خلافا ما قاله **قوله** المشهور انه اذا
كان قد بقي من الاجل شيء لم يجز له الزيادة عليه بعقد وغيره الا بانها ايامها
السائيه ثم يعقد عليها عقد استئنافا لميراثها واثباتها **قوله** ابن
ادريس وقال ابن جرم وان اراد ان يزيد في الاجل جاز وزاد في المهر وروى انه
لهب منها مده ثم يتأنف وان ما ذكرناه اولا لا يصح والمعتد الاول لا يفارجه **قوله**
سحق يضعها بعقد فلا شئ باخر حتى ينقض الاول ولم روايه ابن بن تغلب

قوله او حاملا اقول قال في النهاية ومتى استوي جاملا لم يحز وطئها الا
بعد وضعها او مضي اربعة اشهر وعشره ايام فان اراد وطئها قبل ذلك وطئها فمأدون
الفرج قال المعيد اذا ابتاع الرجل جارية حبلى لم يحز له وطئها حتى يمضي اربعة اشهر
فاذا مضت الاربعة اشهر وطئها دون الفرج فان وطئها فيه فليعزل فان
وطئها قبل الاربعة ولم يعزل لم يحل له بيع الولد لانه قد عذاه وانما ينطقه وينبغي
ان يحل له من ماله بعد وفاته قسطا ويعوله في حياته ولا يشتب اليه بالثبوت وانه
قال ابو الصلاح وقال ابن ادريس كره له وطؤها مطلقا قال وبه قال شيخنا في
مسائل خلافة وقال الشافعي وغيره لا يجوز له وطؤها واستدل بقوله او ما ملكت ايمانكم
والمعتمد ان تقول ان كان الوطء من زنا كره له وطؤها فتلا حتى يمضي اربعة اشهر
وعشره ايام من غير تحريم وان كان جلا لا اول شبهه حرم وطؤها حتى يضع قوله
او خبر الثقة بالاستبراء اقول اذا اخبر البائع الثقة الذي كان يبا جاريته
باستبراءها جاز للمشتري وطؤها من غير استبراء والافضل استبراءها وكذا ان كانت
لامراه ومتى اشتري جاريه وهي حايض تركها حتى تظهر لم يحل له وطؤها وكان ذلك
كافيا في استبراء رجمها وانزع ابن ادريس في هذه الاحكام كلها ووجب في الاولى
الاستبراء ونقل عن سحنان رجوعه في مسائل خلافة لان فعل البائع لا يسقط عند المشتري
ما يجب عليه من الاستبراء ووجب في امه المراه الاستبراء وكذا في الحايض تقريبا
والوجه ما قاله المصنف وهو قول الشافعي في النهاية لان الغايه من الاستبراء معرفه
فراغ الرحم فاذا اخبر الثقة بذلك حصل ظن الفراغ والحكم بالظن واجب وكذا اذا
كانت لامراه اذ لو طئها وكذا الحايض بعده مما يغنيه للحمل ولما رواه الشيخ في
الصحيح عن الحلبي عن الصادق ع وجعل ابن جرم استبراء التي لم تبلغ الحايضين وهما
وغلها حيين والائيه من الحيين ومثلها حيين مستحبا والمشهور الوجوب لان
الاستبراء كالعدة وما يجب عليهما الاعتداد لو كانتا حريتين كذا يجب عليهما الاستبراء
حال العبودية **الفصل الثالث في نكاح الاما قول** ولو كانت مشتركة لم يحل له
وطئها بالملك ويجل بالتحليل من الشريك اقول لو استوي الحرة احد الشريكتين
بطل العقد وحرم وطؤها فان اجاز الشريك النكاح بعد البيع ففي الجواز اربعة اقوال
احدها قول الشيخ وابن البراج وهو جواز وطئها حينئذ بالعقد ويكون اجازة الشريك
كالعقد المتألف الثاني قول ابن ادريس وهو ان يستبيحها بالملك وابطاح الشريك

يد

الشريك لا بالعقد لان الفرج لا يبيح فليكون بعضه بالملك وبعضه بالعقد لا يبيح الملك والعقد معا
في نكاح ووطئ واحد الثالث قال بن الجنييد لو ملك الزوج بعض السهام بطل النكاح ولم يكن له ان يطأ حتى
يملك الجميع ولا يبيع وطئ فرج واحد ملك بعضه وعقد على بعضه الرابع قال بن حمزة لا يجوز وطؤها
بالملك ولا بالعقد الا ان يكون خد متفهما ما يابا بينهما فحوز له العقد عليها متعة في يوم سيدها
بادته واعلم انه لو ملك بعضها وكان الباقي حوزا لم تحل له بالملك ولا بالايام وهل تحل له متعة في ايامها
قال الشيخ في النهاية نعم نعم للابن يقوم ملكه بانه الصغير ثم يطأها **هذه**
الرواية ظاهرة يدل على ان التقويم كافيا في التمليك والا فلو كان لابد من البيع او الصلح او احد العقود
الناقلة بعوض والاب في هذه الصور يتولى طرفي العقد اجما عا وصورة ما يقول الاب بعث هذه
الجارية عن ولدي في ابي بكذا فيقول استوت او يقرب منها او يزوج بن حمزة الاشهاد على الاب وقال وكذا
الحكم في ولده الكبير لغايب وفي الحايض نظر والمنع بها صحيح **ولا** بالافس **قوله** لانه بالافس
يكون اخاه ولا تان يملك اخاه **قوله** ويجوز ان يجعل عقفا صداقها وبدايا لعنق على ابي
يجوز ان يجعل عقدا متعة مهرها ويلزم العقدان قدم النكاح فيقول تزوجتك واعتقك وجعلت
مهرك عتقك وفي اشتراط قبولها والاكتفا بقوله تزوجتك وجعلت مهرك عتقك عن قوله اعتقك النكاح
اقول يجوز للاسان ان يتزوج امته ويجعل عقفا صداقها اجماعا وانما الخلاف في انه هل يشترط تقديم
التزوج او يجوز تقديم العتق المشهور الاول وهو من جهة الشخ في النهاية والمبسوط وابن البراج والاصح
وابن حمزة وابن ادريس واختار المصنف هنا تقديم العتق لان البيع الاعلى الجدا عرفت هذا
بني الاشكال في موضعين احدهما هل يشترط قبولها ام لا وجه الاشكال انه عقد نكاح فاشترط فيه
القبول كباقي العقود ومن ورود النقل بكونه مشروعا مطلقا فان رسد الله صلبه تزوج صفيته بان جعل
عتقا صداقها ولم يقل انه عقد معها عقد نكاح ولو كان قد وقع لتقلان فعله حجة فكان يجب ايضا
الى المكلفين ولا صالة عدم الاشتراط الثاني هل يكفي قول تزوجتك وجعلت مهرك عتقك عن قول اعتقك
ام لا فيه اشكال يشتمل انما ملك نفسها ومن لا يوافق على الاتفاق على وقوع العتق جعل عقفا مهرها
كما يملك غيرها المعقود ولا يفتى بالعتق الا ملكها نفسها ومن لا يوافق على الاتفاق على وقوع العتق
الى احدى لفتى الاتفاق او التحريم ولم يحصل ولا صالة بقا الملك قال في المختلف وكذا اذا جعل العتق مهرها
فانها تملك نفسها بالقبول ولا حاجه الى ان يفتى بالعتق غير ذلك قال الصدوق واذا اطلقها قبل
الدخول فقد معنى عتقا ويرجع عليها سيدها بنصف قيمتها وبه قال بن الجنييد وابن البراج وابن
ادريس وهو المعتمد عند شيخنا لا فها ملكت نفسها بالصدوق وعتقت فلا ترجع ملكه بعد العتق
وقال في النهاية اذا اطلقها قبل الدخول رجعت نصفها رقا واستعت فيه وان كان لها ولد اثم ان يورده

عنهما والاول المعتمد قال في القواعد ولو قدم العتق كان لها الجبار وقيل لا جبار لانه تنه الكلام اقول
المشهور تقديم التزوج ونقل المصنف وابن سعيد جواز تقديم العتق واستحسبه بن سعيد في الشرايع وان
المصنف هنا في المختلف وهو ظاهر كلامه في اصلاح لان الكلام لا يتم الا باخره **قال** وقيل يقدم العتق
لان تزوج الامه باطل هذا كلامه في اصلاح والمعيد قال والا قرب جواز جعل عتق بعضها مهر او بالعكس
القول قال اعفت نصفك وتزوجتك وجعلت عتق نصفك مهر كاو بالعكس بان يجعل مجموعها مع شيء
اخر مهر كما لو قال اعفتك وتزوجتك وجعلت عتقك مع هذا الثوب مهر كالا قرب عنده الصحة
اما الاول فلان كل واحد من مجموعها وبعضها مملوك قابل لان يكون مهر فكان جازيا واما الثاني فلان
مجموعها جائز ان يكون مهر كذا جاز ان يكون جزاء من المهر لغيرها قطعاً فكذلك المهر المانع واصلاً
لجواز **قال** فان استولدها وفسد بالتميز في اخوه **قال** في النهاية اذا جعل عتقها صداقاً
ولم يكن ادي ثمنها لم مات ولم يترك غيرها كان العتق والعقد فاسدين وتزوج الامه على مولاها الاول وان
كانت قد علفت منه كان حكم ولدها حكمها في كونه زقاً وقال بن الجبير سبط العتق والتمتع وحى وما في غيرها
رق لمولاها الاول وليس بجديد وابن ادریس منع ذلك كل المنع وهو الحق وانما كان صادراً فاملاً
صحيحاً واولداً فمقدحاً فلا وجه لبطالان ذلك والشيخ عول على ذلك على رواية ابى بصير عن الصادق عليه
السلام وهو رواية لما نافت الاصل وجب تأويلها بالمحتمل وهو ان يكون المشتري مريضاً وصادق عتقه وكذا
وشراؤه مرضاً وفواه وحبيد نفوذ بوجوبه **فان** طلعت قبل الدخول رجع نصفها رقا
قال الشيخ لو طلق قبل الدخول قال الشيخ رجع نصفها رقا واستعت في ذلك النصف فان لم تسع فيه كان له
منها يوم ولها من نفسها يوم في الخدمه وبنه بن حمزة وقال الصادق ونعم ما قال يرجع عليها سيدها
بنصف قيمته ثمنها وهو مذهب بن الجبير وابن البراج وابن ادریس وهو المعتمد لما تقدم وكلام الشيخ انما
ينتم لو قلنا ان المرأة لا تملك جمع المهر بالعقد بل تملك نصفه به والنصف الاخر بالدخول والشيخ عول على رواية
يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام وعلى رواية ابى بصير وعبد الصمد في هذه الروايات نظراً
حيث السند فان يونس كان فطحياً ورجع ورواية ابى بصير مرسله وعبد عامي والوجه انها تسع في نصف
قيمتها او تنظر فان توترس ويؤيده رواية الحلبي **قال** في النهاية
واذا تزوج الرجل امته وسمى لها مهرها معينا وقدم الرجل من جملة المهر شيئاً معيناً باع الرجل الجارية لم يكن له
المطالبة بباقي المهر ولان يشترها الا ان يرضى بالعقد وبنه بن البراج وقال في المبسوط اذا باعها كان
بيعها طلاقاً عندنا وخالف الجميع في ذلك وقالوا العقد باق بحاله ثم قال فاما المهر فان كان الزوج قد
دخل بها لم يجب على الزوج تسليم مهرها لان الزوج اقتضه استردده ثم قلنا واما مقدار مهرها فان كان
السيد الاول قبضه فذلك له ولا كان للثاني مطالبة الزوج وان لم يكن دخل بها لم يجب على الزوج تسليم المهر

الثاني الزوج اقتضه استردده ثم قال واما المهر فان كان صحيحاً فليس له الاول لانه وجب في ملكه وان كان
في ذمته مهر المثل بالعقد وكان للسيد الاول لانه وجب بالعقد وكانت حين العقد في ملكه وان كانت
ثمنه فالمهر للموجب بالعقد لكن السيد يفرض لها مهرها فاذا فرض مهرها فان قبل البيع فهو الاول وان
ان بعد البيع قبل منه وجهان احدهما انه للثاني والثاني انه الاول وهكذا اذا زوجها مفضضة ثم فرض المهر فيه
وجهان احدهما انه لها والثاني لسيدها وقال بن ادریس اذا زوج امته من غيره وسمى لها مهرها لم باعها قبل
الدخول به لم يكن له المطالبة بشئ من المهر لان الفسخ جائز منه وكل فسخ جائز قبل الدخول به فان
يبطل مهره من ولدك ليس لمن يشترها المطالبة بالمهر الا ان يرضى بالعقد فان رضيه كان رضاه كالعقد
المستأنف وله المطالبة بالمهر كلافان طلعت الزوج بعد الدخول استحقة كله لان بالدخول استقرار جميع
المهر له فان رضى المولى الثاني بالعقد الاول لم يكن مهره على الزوج ولولا الاول المطالبة بكل المهرات لم يكن استوفاه
وهذا هو المعتمد لكن الشيخ عول في ذلك على رواية سعدان بن مسلم عن ابى بصير عن ابيها والجواب بحل الدخول
على الخلو دون الايلاج **ولو باع العبد بخير المشتري فان** فسخ فيها المولى نصف المهر **قال** في
النهاية اذا زوج الرجل مملوكه كالهجرة كان المهر لا زماً في ذمته فان باع العبد قبل الدخول بها وجب على المولى نصف
المهر وبنه بن البراج وابن حمزة وقال بن ادریس يجب على المولى كمال المهر لانه يجب بمجوده العقد ويقتط نصفه
بالطلاق قبل الدخول وما عدا الطلاق لا ينفذ منه شيئاً وهذا مطلق وحمل ذلك على الطلاق فيما سواه الوجه ما قاله
الشيخ لان البيع سبب الفرق من جهة البائع فاذا انقضى البيع فسخ المشتري كمال المهر فاسقط نصف المهر كالطلاق
ولم ينص المصنف في ذلك الا ليقاير به الى النقل فانه رواية على حمزة عن ابى الحسن عليه السلام قال في القواعد ولو باع
عبدك فمشتريك الفسخ وعلى المولى نصف المهر للحرة قال ومنهم من انكرها اي انكر فسخ العقد وتنصيف المهر
وهو بن ادریس فانه قال ليس لمشتري العبد فسخ نكاح الحرة ويجب على المولى كمال المهر **قال** في الاية
والا باحة على رأي **قال** بن حمزة يشترط لفظ التحليل وقال الشيخ بن عتيق ان يراعى لفظ التحليل
قال بن ادریس هو ليس قوله باحة من غيره من الالفاظ وهو قوله اباحتك وطوها قال في المبسوط ولا يجوز
اعادة الجارية لامتاع بها وحكي عن مالك جوازه وعندنا يجوز ذلك بلفظ الا باحة ولا يجوز ذلك بلفظ
العارية قال في المختلف والوجه الانقضاء بلفظ التحليل والا باحة دون العارية والتحليلك وشبههما الاصاله
عصمة الفروج خرج ما اشتمل على لفظ التحليل بالنقل وكذا الا باحة للمشاركة لفظاً ومعنى فبينية احدهما
بمعنى سبب بينية الاخر فبني الباقي على المنع اقول لا يخفى علم اشتراكهما لفظاً بل معنى **ولا** يستباح
بالعارية **قال** المرتضى ما شاع به على الامامية يجوزهم اعارة الفروج وان الفرج يستباح
بلفظ العارية ولم يجد فيهما منهم ائمة بذلك ولا اودعه مصنفنا وانما يوجد في احاد ينهم اخبار نادرة
تضمن اعارة الفروج في المائيك وقد يجوز اذا صحت تلك الاحاديث وسملت من القرح والتضعيف ان

يكون قد عتبر بلفظ العارية عن النكاح لان فيه معنى العارية من حيث كان ابا حقه لمنافع مع
العين على ملكها وكناح الامه يحرم هذا المجري **الاقترب عدم ذلك** **لاصلا**
عصمة المزوج خرج ما استل عليه لفظ التحليل والا با حقه فبقى الباقي على التحريم وهو ملك منفعة
لا عقد **هو ملك منفعة او عقد فيه** قولان قال السيد هو عقد وقول ابن ادریس هو ملك
منفعة وهو قول الشيخ في المبسوط الا انه شرط المدة فقال واما تحليل الانسان جارية له من غير عقد
مذه فهو جارية عند اكثر اصحابنا ومنهم من منع منه والا اول اظهر في الروايات ومن جازاه اختلفوا فمنهم
من قال هو عقد والتحليل عبارة عنه ومنهم من قال هو تملك صلح منفعة مع بقا الاصل وهو الذي
يعقود في نفسي ويجوز ذلك مجزئاً سكان الدار واعمارها ولا جمل ذلك يحتاج ان تكون المدة معلومة
وبجود ان يبيع امته وام ولده ومدبرته لملوكه وغيره **قال الشيخ في النهاية** لا يجوز للرجل ان
يجعل عبده في حرم من وطئ جاريته فان اراد ذلك عقده عليها عقداً وقال ابن ادریس لا مانع من تحليل عبده
جاريته من كتاب ولا سنة ولا اجماع والا اصل الا با حقه ولقوله فانكحوا من باذن اهلها وقوله وانكحوا
الا بامر منكم والاصحاب من عبادكم وامايكم قال في المختلف والوجه ما قاله الشيخ قال لانه نوع تملك فيستدعي
تحللاً قابلاً فان الاثر كما يقتضي تحقيقه واجبا حصة الفاعل كذا يعتبر حصول القابل والعبء ليس بحللاً
قابلاً للتمليك على ما تقدم وما رواه علي بن يقطين في الصحيح عن ابي الحسن الماضي عليه السلام انه سئل عن المملوك
ايحل له ان يطل الامة من غير تزويج اذا اهلها له مولا قال لا يحل وادعي براءه في المانع من كتاب والسنة
والاجماع لا يستلزم نفى المانع المطلق لما بينا من الدلالة العقلية والخر الصريح وبطلان الوجوب لا يثبت لكن لا بد
في النكاح من لفظ اما عقد كما اختارناه او با حقه كما قاله **ولولا التحليل حوالا لان يشترط المولى ولا يفتيه**
على الاب على ابي ولد المحلل حراً شرط الحرية او لا ولا شيء على الاب هذا قول ابن ادریس وظاهر
كلام السيد المرتضى خلافاً للشيخ حيث قال في النهاية متى جعله في حرم من وطئها وانت بولدها كان مولاهما على
ابيه ان يشترية بما له ان كان له مال وان لم يكن له مال استسقى في ثلثه وان شرط ان يكون الولد حراً كان على
ما شرط قال لانه اما با حقه له الوطى دون الاستيلاء فعليه القيمة ولا يصح انه لا يقيم عليه لان الاستيلاء من
توابع الوطى فكان با حقه له **في الصداق** **الاول كل ما يصح الى اخره** هذا مذهب
ابن ادریس وهو ظاهر من كلام بن الجند والمفيد وسلا وبن حمزة حيث اطلقوا القول بجواز العقد على كل ما
يتمتع ويملك من قليل وكثير وغيره عينا او منفعة خلافاً للشيخ حيث قال في النهاية لا يجوز تزويج الاجارة وهو
ان يعقد الرجل على امرأة على ان يعمل لها او لوليها اياماً معلومة او سنين معينة وينتفع به الزوج في الكمال
واطلاق العقد بالجواز في التقديس وكذا اطلق الشيخ في الخلاف والمبسوط الجواز ثم قال واستثنى اصحابنا الاجارة
قالوا لا يجوز ان يوجرها الزوج نفسه مدة معينة فانه كان مختصاً بولي عليه السلام قل واكثر قوله

يد

الشر

لا تعد مهر قلة وكثرة ذهب اليه الشنخا وابن ابي عقيل وسلا وبن ابراهيم واصلاح وابراهيم
بن ادریس خلافاً للسيد المرتضى في الانتصار حيث قال فيه لا تجوز بالمهر خمس ما به درهم
بنوا اقامتها حتى تدينوا فاضاراد على ذكره الى مهر السنة وهو انظار من كلام بن الجند فانه
قال وكل ما يصح الملك له والتمتع من قليل وكثير ينتفع به من دين او عينا وعوضاً ويكون له عوض من
اجرة دار او عمل اذا وقع التراضي من الزوجين فالزوج يحل به وطئه بعد العقد عليه وروى جابر
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعطى صدقة امرأة مكنتها ما فقد استحلالاً وسحب ان لا يكون
اقام عشرة دراهم عندا لا مكان وسال الفضل بن عمر ابا عبد الله عليه السلام عن المهر
ان الذي لا يجوز للمؤمن ان يجوزوه فقال است المهر خمسة دراهم لمن زاد على ذلك
رد الى السنة ولا شيء عليه اكثر من الخمس ما به درهم وبعده مع المهر لما نفي عن ان تجوز الخمس ما به
في المهر بقية مشهورة وقالا ما كذا قوله ثلاث دراهم وقال ابو حنيفة اقله عشرة دراهم وقال
ابن ابي عمير قال المصنف **ولو عقد المسلم عليه صح ولها مهر مثل ما في الدخول على ابي**
لو تزوج المسلم على خرا وخزيرة وحربيل المستي ولها مهر مثل ما في الدخول وقيل بطل العقد والقولان
الشيخ قال في المبسوط والخلاف يصح العقد واختاره المصنف وابن ادریس وهو قول بن الجند وابن
حمزة وابن زهره وقوله في النهاية بطل وهو قول المفيد وابن ابراهيم وفي الصلاح والقباليون
بصحته العقد وفساد المستي لا غير اختلفوا على قول واحد بل يزوج مهر مثل وهو قول
الشيخ في الخلاف حيث قال اذا عقد على مهر فاسد مثل الخمر والبيد وما شبه ذلك ففسد
المهر ولم يفسد النكاح ووجب لها مهر مثل وهو اختيار بن حمزة وابن ادریس وهو الاقرب
عند المصنف لان المهر اذا فسد كان لم يسم مهرًا وهذا يلزمه مهر مثل وكذا ما ساواه
والثاني يلزم الزوج قيمة المستي عند تحليله ان كان حراً او ختيراً او قيمته لحر لو كان عبداً
وهو قول الشيخ في المبسوط بالنسبة الى الخمر فانه قال وامان اصدقها خمرًا معيناً فالذي
يقتضيه مذهبنا ان لها قيمته عند تحليله وان سقيها الخمر باسمه وقالا اصدقته
هذا الخمر فلها مهر مثل لانه سقيها ما لا يحزن يكون مهرًا لم يحجب قيمته وبغاة والاول
بانه سقيها الخمران خمرًا فوجبنا عليه القيمة عند تحليله وقال ابن ادریس وتزوجها
على طرف حل فبان خرافة العقد لها مثل الخمر وهو مذهب بن الجند وقال الشيخ يثبت
مهر المثل **ويشترط تعيينه الى اخره** لان جهالة المهر توجب فساد
ولو اصدقها شيئاً معلوماً واخر مجهولاً احتمل فيه وجهان احدهما بطلان المستي والرجوع
الى مهر المثل لان الصداق هو المجهول وذلك مجهول وجهالة المهر توجب فساداً وثبت مهر

المثل وثانيهما احتساب المعلوم من جملة مهر المثل لان المعلوم اقرب الى ما تناوله العقد من عوض
والعوض متعلق بخصوصيات الاعيان فيكون محسوباً من جملة مهر المثل لوقوع التراضي منها
منقول ملكا عين بالاعتقاد الصحيح وهو قابل للقل ولولا ذلك لان كان المعلوم ما به ومهر المثل
خمين هل يجب الزيادة بنى على الاحتياين وذلك اننا قلنا بفناء المهر اجمع ووجوب مهر
المثل لا غير لا يجب عليه الزيادة لبطان المسمى فلا يلزم الا مهر المثل وهو محسوس وعلى الثاني
يلزمه المايه بما هو لوقوع التراضي منها على مثل المهر اجمع اليها بقضي العقد الصحيح مع نفي
قوله والا مضمناً اثباته نفيه كما لو اصدق الحرة رقبته عبد **قوله** لانه اذا اصدقها
رقبة عبده واذن العقد في نفسه فكانه لم يصيد فقائشاً فاثباته يتضمن نفيه **قوله**
تكني المشاهدة وان جهل وزنه ان ظلفها قبل الدخول وكان قد قبضها المشاهد
المجهول الكيل والوزن وجب الرجوع بالنصف وهو مجهود فان كانت قد تلفته اشكل لا
قوله ولو تزوجها على خادم الى اخره ولو تزوجها على خادم او بيت او دار ولم
يعين ولم يصف قال الشيخ في النهاية يكون لها وسط ذلك وجعله بن ادريس رواية وجعله
المصنف في القواعد قولاً ولا يخفى ان فيه نظراً فانه من وجبه معلوم ومن وجبه مجهول
قوله ولو تزوجها او تزوجها بمهر واحد ومقط على مهر المثل على ابي
ولو تزوجها او تزوجها بمهر واحد ومقط على مهر المثل على ابي بن ادريس
يكون من الجميع بالسوية وهو قول الشيخ وكذا الجمع بين تزوج وبيع في عوض
قال في القواعد ولو تزوج بها واشترى بها ديناراً بدينار بطل البيع ووجوب مهر المثل والا فوك
ما يقتضيه التقييد من المسمى ولو اختلف الجنس صح الجميع ووجه القوة ان المهر ليس بمجهول
فلا يفد المسمى به حتى ينتقل الى مهر المثل وحسب ذلك مهرها هو المقدار الذي يقتضيه
التقييد فلو كان مهر مثلها عشرة فقالت زوجتك نفسي وبعيتك هذا الدينار بدينار
فقد جعلت الدينار في مقابلة احد عشر ديناراً فالمهر عشرة اجزاء من احد عشر جزءاً من
الدينار والتمس عن دينار واحد من احد عشر جزءاً من دينار مطلقاً لبيع للزوم الزا
فاما المهر فلما مانع من صحته اما لو كان الجنس مختلفاً بان باعت عايه ديناراً وتزوجت
به بعشرة دواهم صح الجميع قطعاً **قوله** ولا يلزم ما يسميه للاب عزير المهر ومنه على ابي
قوله لو امهرها شيئاً وسرطان يعطى باها منه شيئاً قبل يلزم الشرط القابل بن الجنيدي
فانه فلا يلزم الزوج عيها المهر من جعلها للزواج ولو اوسطه فان كانت المرأة
استرطت ذلك فيكون من جملة الصداق ولو ظلفها قبل الدخول رجع عليها بنصف صداقها

صداقها ونصف ما اخذت من شرطت ذلك له لان ذلك كانه بعض الصداق
الذي لم يرض نكاحها الا به قال شيخنا ان كان قد جعل للواسطه شيئاً على فعل
مباح لزم ذلك ولم يسقط منه شيء بالطلاق وان لم يكن عا سبيل الجعالة لم يكن عليه
منه شيء سوا طلق ولا والا فوقي ما قاله بن الجنيدي وعبارة صاحب النافع هكذا ولولا
بقي لها مهر ولا يبيها شيئاً سقط ما سمي له وقد ذكر هذا الشيخ في النهاية **قوله** ولو
اصدقها تعليم سورة علمها الجاني **قوله** قال في المبسوط وهل يجب تعيين
القرآن وهو الحرف الذي يعلمها آياه فيه قولان احدهما لا يجب وهو الاقوى لان
اسمى تسالم تعيين عا ذلك للرجل والساني لا بد من التعيين للحرف لان بعضها **صعب**
من بعض فمن قال انه شرط فان ذكره والا كان فاسداً ولها مثل المثل ومن قال
ليس بشرط لفتها الى حرف ثا وان شاها لجانز وهو الصحيح عندنا لان التعيين يحتاج
الى دليل واختاره صاحب الترايع ونقل القود بوجوب تعيين الحرف **قوله** ولو
نسيت الآية الاولى قبل الثانية لم يجب اعادة التعليم **قوله** قال في القواعد ولو نسيت
الاولى عقبى بلقيت الثانية لم يجب اعادة التعليم على سكال مثلاً الا سكال ما ذكره
في المبسوط فقال اذا اصدقها تعليم سورة فالكلام فيها به نصير قابضة لذكر مشققة
نظرت فان لفتها دون آية نسيت ما استوفته شيئاً لان الذي كان منه مذكرة
فلا يعتد بذلك وان لفتها آية فهل يكون قابضة للآية قيل فيه وجهان احدهما
يكون قابضة وهو الاقوى لانها لما استقلت بتلاوتها بتعليم زوجها برى منها
فلا تعود الى ذمته بنسبها وتقر يطها قال الشيخ والساني لا يكون قابضة لا قبل
من ثلاث آيات لان اقل ما يقع به الاجازة ثلث آيات **قوله** ولو بان للخل خيراً
الى اخره **قوله** قد تقدم بحث ذلك وانه قيل لها المثل واختاره بن ادريس وقيل
لها القيمة **قوله** ولها الا متناع من الدخول قبل قبضه وان كان معسوا لا
بعد الدخول عا راي **قوله** قال في المبسوط لها ان تمتنع حتى يقبض المهر وان كان
بعد الدخول والملتق في النهاية بان لها الا متناع ولم يقبل وهو قول المعيد وابن البراج
وقال في الخلاف ليس لها الا متناع بدخول الدخول وهو قول البيهقي والاصلاح وابن
ادريس **قوله** وليس لها الا متناع لو كان موجلاً **قوله** لا استقوار وجوب
التعليم قبل الدخول وقال الشيخ في النهاية للمراه ان تمتنع من زوجها حتى يقبض منه

المهدوم يتصل من الخال والموجل بحام يفرض للدخول وعدمه وتبعه بن البراج وغير
المعتد قول المصنف لانه قد استقر عليها وجوب تسليم نفسها قبل حلول اجل المهدوم
من غير توقف عما قبضه فلم يكن لها الامتناع مما وجب عليها واستقر وذكر في المختلف
ان الخلاف المأثور في الحال اما الموجل فلا **والما يجب** بدله لو كانت مهية للامتناع
الواحدة **قال** في الفتاوى لو كانت صغيرة فالاقرب وجوب التسليم مع طلب
الولي وهذا يخالف لما ذهب اليه الشيخ في المبسوط حيث قال واذا كانا صغيرين
او احدهما فمنهم من قال يجب تسليم الصداق والا قولى انه لا يجب كمالا يجب النفقة
لان الامتناع غير ممكن ولا في الصلاح حيث قال اذا انفقد النكاح استحق الزوج الصداق
والزوج التسليم ان كانت ممن يصح له دخول بها ببلوغها تنع سين فما زاد وان نفقت
سناها عن هذا وقف استحقاقا لا مونا وحين البلوغ ووجه قرب التسليم ان المهدوم
مستحق للزوج لمقتضى العقد الصحيح وكان لوليها المطالبة به كالدين وسائر الحقوق
مما استحق عليه **قال** في التفويض ولو زوجها الولي بدون
مهر المثل ومفوضه فالاقرب الصحة مع المصلحة والا فهو المثل **قال** ان تز
وليها بدون مهر مثلها صح العقد وفي صحة المستحق قولان حكاهما الشيخ في المبسوط
فقال اذا زوج الاب والمجد له من له اجبارها على النكاح مثل المكر الصغير والكبير
فان كان بغير مثلها واكثر لزمها متى لها بالخلاف وان كان بدون مهر المثل سقط
المستحق وجب لها مهر المثل عند بعضهم وقال غيره اذا كان دون مهر المثل ثبت
المستحق لم يجب مهر المثل وهو الذي يقتضيه مذهبنا واختار هذا القول في الخلاف
واختاره نجم الدين ابو القاسم رحمه الله وقال في الفتاوى لو زوج الولي مفوضه بدون
مهر المثل قيل يثبت مهر المثل بغير العقد وفيه استكمال يثبت من اعتبار المصلحة المبنية
بنظر الولي فيصح التفويض ولو فاسطوره والفقهاء محل قوله في المبسوط ومنه الاستكمال
ما ذكره ومنها ما مضى عنه عيادون مستحقها فلا يصح كالمبيع بدون ثمن المثل وكذا
لو زوج الولي باكثر من مهر المثل فان المستحق يبطل في هذا النكاح استكمال يثبت
من التمسك بالعقد الذي لا يشترط فيه المهدوم ولا ذكره ومن بعد الرجوع الى مهر المثل
بدون رضاها وما نقابه قال شيخنا والا قولى ان مع فتح المستحق يثبت الخيار في فسخ
العقد وامضاية لان الرضا بالعقد لما وقع عيادون سلامة المستحق فلا يكون مضيا
به

به من دونه ولا يكون العقد لازما له لكنه لا يكون باطلا لانه لا يفرض عن عقد الفضي
الموقوف على الاجازة **فان** دخل فلها مهر المثل الى اخره **قال** يعقوب
العصبات او الاقارب مطلقا استكمال منشاوه ورد النكاح ان لها مهر نسائها وحصول
النكاح من ان نسائها هل تنشا ولا من كان منهن من جهة الامام لان فيه خلافا
قال بن البراج ان مهر المثل يعتبر مثل مهر عصباتها كالاخت من جهة الاب او من
جهة الاب والام وبناؤها والعه وبناؤها فاما الام وما هو من حضانها فلا يعتبر
ذلك وقد كان الشيخ الطوسي وغيره من اصحابنا يعتبرون ذلك والا قولى ما ذكره لان
المواه ام الولد تكون من عرض المسلمين يكون حب الشريعة السب مثل الرجل
من ولد الحسن والحسين عليهما السلام فيزوج بالمواه من العامة ليس لها نسب
ولا حسب فاليعتبر من كان من عصبتها لما ذكرناه **وقال** الشيخ في المبسوط مهر المثل
يعتبر نسائها من الام والاخت والعه والحاله ومن يحوى بحواضه ونحوه **قال**
في الخلاف فا عتبر الاقارب مطلقا **وعنه** بحاله **المشهور** ان الاغتيا
في النسقة بحال الزوج **وقال** في المبسوط واما قدر الواجب فعلى ما فرضه السلطان والاعتبار
بهما جميعا عندنا **وقال** قوم الاعتبار به لقوله ثم نقوهن على الموسع قدره وهو الاقوى
وهذا يدل على تزوجه ثم انه قولى المذهب المشهور وهو العقد للايه **قال** الموسر
ينتع بالذات الى اخره **قال** هذا العقد ليس فرضا واجبا لازما لا بد منه بل هو على
سبيل التمثيل **فلا** يجاوز لانه **يعني** لو زادت عيادون ما به درهم ردت
اليها **ولومات** الحاكم قبله فلها المتعة عيادي **اذا** مات من اليه الحكم
في تقدير المهر من احد الزوجين او الاجنبى عيادي **في** الذي تحققت المواه ثلثة اوجه
احدها المتعة لانها فوقه قبل الدخول وكانت كما لو طلق مفوضه البضع قبل الدخول
وهو قول الشيخ في النهاية والصديق وابن البراج وابن حجر لا يقال لو كان الموت قبل الدخول
موجباً للمتعة لو جب لمفوضه البضع لانا نقول ان الفرق بينهما ان مفوضه البضع رضيت
بعدم المهر بخلاف هذه فانها تزوجت على شيء من الجمله فاوجبنا لها اقل مقدار في النكاح
اعني المتعة لا خفض المفوضات الباقى استحقاق المهر المساوي لمنفعة البضع وهو مهر
المثل الثالث لا يلزمه احداهما **وقال** الشيخ في الخلاف وابن ادريس **ولو** استفتت
طلب حق الفرض لم يسقط **لان** ذلك يتجدد كل ان كالتفقه لان سببه الوقت
وكما سببه الوقت يتجدد بتجدد الوقت كالصلاه الوقتية فلا يلزم من اسقاطه في وقت

سقوطه دائما واسلم انهما لو اتفقا على الفرض جان وان اختلفا ففي فرض الحاكم اذا توافعا
ايده قطرا والا قوب انه لا يفرض المهر المثل لعدم اولوية ما عداه مما قد روي احد الروايات
المطلب الثالث في الفسخ قوله ملكا المرأة الصداق بالعقد وتصرف فيه قبل القبض
قال الشيخ في الخلاف ليس للمرأة الضروف في الصداق قبل القبض للاجماع على جواز
تصرفها بعدا بقبض ولا دليل على جواز قبضه ونهى النبي عن بيع ماله بقبض وقد روي
اصحابنا ذلك ولم يفضلوا اقرب الجواز لانه مملوك لها وقد اعترفوا بتخيران المرأة ملك
الصداق بالعقد وقد قال عليه السلام الدنيا سر مستطون عا اموالهم نضح لها التصرف فيه
قبل القبض تحمقا لمحي التسلط ولا تنحصر الدلالة في الاجماع وعدم الدليل ليسر دليلا
على المنع مع قيام ما ذكرناه من ادله وموافقته لحكم الاصل والرواية ان سلمناها حملناها
على الكراهية وايضا النبي لا يدل على الفساد في المعاملات وايضا النهي عن البيع لا يدل على نفي
مطلقا بالتصرف فان قيل لا يحضر الاستلزام شيئا فلا يصح ما ذكره للاستدلال

وَقَالَ النَّحْشُ فِي الْمَهَابَةِ الَّذِي بَيْنَهُ
عَقْدَةُ النِّكَاحِ الْآبُ وَالْأَخُ إِذَا جَعَلَتْ الْاِخْتِمَامُهَا إِلَيْهِ وَافْتَرَقَتْ
هُوَ لَا يَكُنْ جَارِلَهُ أَنْ يَعْفُو عَنْ بَعْضِ الْمَهْرِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْفُو عَنْ جَمِيعِهِ وَقَالَ فِي
الْخُلَافِ الَّذِي بَيْنَهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ عِنْدَنَا هُوَ الْوَلِيُّ الَّذِي هُوَ الْآبُ وَالْجِدُّ إِذَا كَانَ عِنْدَنَا لَهُ أَنْ
يَعْفُو عَنْ بَعْضِهِ لَا جَمِيعِهِ وَقَالَ فِي الْمُبْتَدِئِ قَوْلُهُ أَوْ يَعْفُونَ مَعْنَاهُ مَنْ يَصِحُّ عَفْوُهُمْ
لِخَيْرِ الْبَالِغَاتِ غَيْرِ الْمَوْتُو عَلَى بَعْضِ الْفَسَادِ عَقْلُهُمَا فَمَنْ جَبَّ لَهَا مِنْ نَصْفِ الصَّدَاقِ
وَقَوْلُهُ أَوْ يَعْفُو الَّذِي بَيْنَهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ قَالَ مَجَاهِدٌ وَالْحَسَنُ وَعَلَّقَهُ أَنْهُ الْوَلِيُّ وَهُوَ الْوَلِيُّ
عِنْدَ الْأَمَامِينَ الْبَاقِرُ وَالصَّادِقُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنْهُ لَا وَلَايَةَ لِأَحَدٍ عِنْدَنَا إِلَّا الْآبُ وَالْجِدُّ لَهُ
عَمَّا الْبِكْرِ غَيْرِ الْبَالِغِ فَأَمَّا مَنْ عَدَا هُمَا فَلَا وَلَايَةَ لَهُ إِلَّا بِتَوَلَّيْهِ مِنْهَا وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ وَشَرَحَ أَنَّهُ الرُّوحُ وَرَوَى ذَلِكَ فِي إِجْبَارِنَا وَمَنْ جَعَلَ الْعَفْوَ لِلزَّوْجِ قَالَ
لَهُ أَنْ يَعْفُو عَنْ جَمِيعِ نَصْفِهِ وَمَنْ جَعَلَهُ مِمَّا لِلْوَلِيِّ قَالَ لَهُ أَنْ يَعْفُو عَنْ بَعْضِهِ لَا عَنْ جَمِيعِهِ
وَأَنْ ائْتَمَعَتِ الْمَوَاتَةُ مِنْ ذَلِكَ يَكُنْ لَهَا ذَلِكَ إِذَا اقْتَضَتِ الْمَصْلَحَةُ ذَلِكَ عَنْ الصَّادِقِ وَالصَّاحِبِ
الْجَبَّارِ أَنْ يَكُونَ الْمَوَاتَةُ بِهَ الرُّوحُ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَهْبِ مَالُ الْمَرْأَةِ بِهِ قَالَ بَنُ الْبَرَاءِ وَقَالَ
بَنُ دُرَيْسٍ الَّذِي يَقُولُ فِي نَفْسِي أَنَّ لِلْآبِ وَالْجِدِّ إِذَا عَقِدَ عَلَى غَيْرِ الْبَالِغِ أَنْ يَعْفُوَا عَمَّا اسْتَحَقَّهُ
مِنْ نَصْفِ الْمَهْرِ بَعْدَ الطَّلَاقِ إِذَا بَيَّانَ ذَلِكَ مَصْلَحَةً لَهَا وَيَكُونُ وَقْتُ الْعَفْوِ غَيْرَ بَالِغٍ وَأَمَّا
مَنْ عَدَا هُمَا وَجَمَاعَ بُلُوغُهَا وَدُرُسْتُهَا فَلَا يَحْتَمِلُ لَهَا الْعَفْوَ عَنْ نَصْفِ الصَّدَاقِ وَهَذَا

كما لا جانب لها فلا ولاية لها حينئذ ولا يجوز لأحد التصرف في ماله بالهبة والعفو
الأعذار إنما يمنع من التصرف في ماله الغير عقلا أو سماعا لا بأذنه وليس في الولاية متعلق
سوء عباد ذكره لأن قوله إلا أن يعفون فذلك بهذا القول لأن من له العفو وهو الخراس
الباقيات الدائيات على نفسه في العقد والعفو والبسع والشراء ثم قالوا وبعضوا الذين
عقده النكاح معناه أن لم يكن بالغات ولا وائيات على نفسه فمقتضى هذه الحالة لا يعلين
سوء الاب والجد فلها العفو بعد الطلاق عما يتحقق ولو لا اجتماع اصحابنا عما أن ذلك
بيده عقلة النكاح هو الاب والجد عما غير البائع كان قول الجبال قويا مع أنه قد روي أنه
الزوج قال شيخنا والتمسنا أن نقول الزوجان كانت صفيته كان ولي امرها الاب و
الجد ولها العفو عن جميع النصف أو بعضه مع المصلحة في ذلك وإن كانت بالغه وشيخنا
قالا ما وليها ويؤيده رواية عبد الله بن سنان الصحيحة عز الصادق الذي سده عقده
فيها - ولا امرها ونحوه عن فاعه والى بصير **قوله** فإن كان ديناً عليه أو تلف
في يدها فالعفو بآ والاهبة **قوله** بالطلاق قبل الدخول تنيطر المهور فراجع نصفه
إلى الزوج ونصفه يتمر ملك الزوج عليه إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقده
النكاح فالبحث هنا في مسائل الأولى أن تكون المهودين في ذمة الزوج فإن عفت الموهبة
النصف يكون هذا العفو باطناً على الرجل يكون عفو هبة فعلاً فقد ير صحته بكونها
له صول في أربعة مواضع الأولى أن الهبة صحته بلفظ العفو الثاني أنها هبة دين في ذمة
الواهب والأقرب عدم صحتها بالتسليم الثالث أنها اشترط فيها الإقباض الرابع
أنها يلزم من غير قباض ولا الذي رحم والأقرب أنه لا يصح إلا بالتسليم وهل يصح لقبض العفو
معه ولا بد منه من صيغة الهبة أو غيرها من العقود الملزمة الأقرب الاكتفاء بالعفو للخص
الساكنين أن يكون المهور في ذمة الزوج بان يكون قد قبضته وتلف فعفو الزوج أياها
أبداً وعفوها الزوج ما تقدم الثالث أن يكون عينا في يد الزوج فعفوها كان يكون
هبة للأخ الرابع أن يكون في يد الزوج وعينه موجوده والحكم كما تقدم والضابطان
كلما كان المهودين فعفو المستحق للاستيفاء أو عفو المستحق عليه هبة وكلما كان المهور عينا
موجوده فعفوها كان هبة للأخ **قوله** ولو طلق بعد البسع أو الرهن أو التبديع
أو العتق والتلف وإن لم يكن من قبلها رجع بنصف مثله إلى آخره **قوله** يريد إذا طلق
قبل الدخول وبعد تسليم المهر فإن كان باقياً بحاله فله نصفه هين أما لو كان قد تعلق
به حولا لزم تغير الزوج كما لو باعت العين قبل الطلاق أو جعلتها رهناً عادى عليها

لم يكن له المطالبة بالعين وتعين اخذ ابدل عليها لانه لا يملك اطلاق حق العين ولو اتفق
انه لم يطالب حتى نقصت مدة اجارة العين وانفق الزوج كان حقه نصف العين لقوله
نقالي نصف ما فرضتم وقد زال المانع من احدى العين وهو تعلق حق الفرج وهذا اذا اراد الرجوع
في العين مجبلا والصبر بالاخذ الى حين انقضاء مدة الاجارة وفك الزوجنا صلتا اجابته و
عدمها بل يجب على اخذ قيمته لانه اذا رجع في العين ولم يقبضها كانت مضمونة على الزوجية
فربما زادت قيمتها عند تلفها عند قيمتها الا ان فيلزمه زيادة عن القيمة الواجبة عليها
الان ولا يلزمها حتى ذلك ما لو قال انا انقصه وارده على الواهن والمستاجر امانه او اسقط
عنها الضمان فان له اخذ العين على اسكال في اسقاط الضمان يستأنس زولا الضمان عنها
حينئذ ومن كون الضمان هل يفيق باسقاطه هنا لا يسقط فان قلنا بصحته سقطه
كان له الرجوع والا فلا واعلم انه لو كان المبيع بخيار لها او دبرت تخيرت في الرجوع ودفع
نصف العين او دفع القيمة لو زال ملكها عن العين في البيع فلا يجب عليها استعادتها
واما التمسك بغيره اسكال يستأنس تعلق حق المذبر بالعين فيسقط حقه منها ويكون مخيرة
بما الرجوع فتدفع العين او لا فتدفع القيمة ومن انما قاذرة على دفع العين لبقا ملكها
فتجب عليها بالايه ويقوى الاسكال بالوصية بالعقود ولو تيقنت فله نصف القيمة
قوله قال في القواعد ولو تيقنت قبل رجوع بنصف القيمة والا فزيت في نصف العين
مع الارش والعايل هو الشيخ في المبسوط ووافقه هنا وقال ابن البراج ان كان العيب من
فعلها بخير الزوج بين اخذ نصفه ناقضا وبين نصفها نصف القيمة يوم قبضه وان كان
العيب من فعل اجنبى لم يكن له سبيل عليها ونصفها نصف القيمة يوم قبضه والا فزيت عند
المصنف في القواعد انه يجب الزوج على اخذ نصف العين وارش نصف القيمة النقص
وليس له المطالبة بنصف القيمة الا برضا الزوج لا بخصار حقه في العين مع وجودها للايه
والعين لا تجوز العين عن حقيقتها وبخيار النقص يدفع ارشه **والنما المتصل لها**
قوله قال في القواعد ولو اصدقها تخلافا ثم في يدها فطلقها قبل الجواز لم يكره
التمشقه فان بذلت نصف المجموع لزمه قبوله على اسكال من اسكال ما ذكره الشيخ في المبسوط
فان بذلت رد نصف اليه بزيادة قبل ان يبرأ جبر عليه لا بزيادة غير متميزة فكما
كالمن وان كانت بعد ان يبرأ جبر عليه لان كل زيادة متصلة بالتخلع في الطلع قبل التباين
ومن الناس من قال لا يجب لان الطلع بعد التباين كالمما المتميز فاشبهت ولد النساء لا يجب
عليه قبولة فلا يستحقنا ويحتمل قويا الرجوع وكذا في العين مشغولة بالا بقاء لان حقه في

يد

العين للمطالبة وتبقى المثرة على ملكها الى وقت الخواذ قال ولو اصدقها مئة حاملا رجع
نصف الولد ويحتمل عدمه لانه بزيادة ظهرت بالا ففصل **قوله** ولو دخل قبل او دبر الى
خوة **قوله** اما مستقرا المهر بالوط او بوط احد الزوجين لا بالخلاء على الاقوى وفي و
جوب المهر بالخلاء اقوال احدها انه يجب حتى لو تضاد الزوجان على عدم الرجوع
لم يلتفت اليهما قاله الصدوق لانها تدفع عن نفسها العدة ويدفع عن نفسه الصداق
وثانها وجوب المهر بكلا بالخلاء وارجح الاستر ويجوز الحاكم بذلك لان المرأة لا يحل لها
اخذ ما زاد على النصف مالم يكن قد دخل وهو قول الشيخ في النهاية وثالثها قول ابن الجنييد
وهو انه يجب نصفه بالعقد ويستقر الجمع بالوط او ما يقوم مقامه من تسليم المرأة
فمنها ذلك فان وقعت الخلاء بحيث لا مانع من علة وغيرها فالحكم بالا غلب يقع بوجوب
المهر من الحاكم ولا يحل للمرأة اخذه اذا علمت انه يقع جماع ولا ما يقوم مقام ذلك من
اتراء الما بغيره لاج او لمسر عورة او نظرا لهما او قبله فان تلذذ بشئ من ذلك خصيا
او عينيا او مجلا لزمه المهر وهذه الاقوال الثلاثة اسرحت بان الحاكم يحكم بجمع المهر
بجود الخلاء لانه لا تستحق الجمع في غير ذلك مما اذا علمت الرجوع على ما صرح
به الشيخ ورابعها قول ابن ابي عمير وصح انه لا يجب الا بالوقوع وهو الاقوى عند
المصنف لقوله فان طلقتوهن من قبل ان تمسوهن الايه ولقوله الصادق لا
يجب المهر الا بالوقوع في الفرج **قوله** ولو لم يسم وقدم لها شيئا ثم دخل فهو المهر الا
ان تشارطه قبل الدخول **قوله** لو دخل ولم يسم وقدم لها شيئا كان ذلك مهرها ولا شيء
لها بعد الدخول لان تشارطه قبل ذلك على ان المهر غيره ذهب اليه الشيخ وابن البراج
وادعى عليه بن ادريس الاجماع فقال دليل هذه المسئلة الاجماع المنقذ ولا وجه لها سوى ذلك
والمصنف جعله في القواعد قولا لتوقفه فيه وفي المختلف استشكل ذلك ثم قال وان
عند التفصيل وهو انها ان رضيت بالمدفوع اليها لم يكن لها المطالبة بشئ وان لم يرض
به مهرها كان لها ذلك بقى هنا شي وهو انه قد كان في الزمن الاول لا يدخل الرجل حتى
يقدم المهر والعادة الان تختلف ذلك ولعل منشاؤه الحكم بالعادة فنقول ان كانت
العادة في بعض الامان او الاصقاع كالعادة الهندية كان الحكم ما تقدم وان كان العادة
كالعادة الان كان القول قولها **قوله** ولو شرط عدم الاقضاء لزم فان ادت بعد
جاء **قوله** قال في النهاية لو شرطت عليه في حال العقد الا يقضها لم يكن له اقضا
فان ادت له بعد ذلك في الاقضاء حازه ذلك وقال ابن البراج فان شرط لها ان يكون

الوطى بيدها لم يكن صحيحا وقد ذكرناها لو شرطت عليه الاقتصار لم يكن له اقتصاضه
الا بامرهما والاولى ما ذكرناه وقال بن حمزة الشرط الذي لا يقتضيه العقد وخالف
الكتاب والسنة يبطل الشرط دون العقد وهو يشترطها عليه الا تزوج عليها
ولا يتسرى ولا يجامعها الا في نكاح المتعة وقال الشيخ في المبسوط ان كان الشرط يعود بفناء العقد
مثل ان شرط الزوج عليه الا يطأها فانكاح باطل لانه شرط منع المقصود بالعقد قال
وقد روي اصحابنا ان العقد والشرط صحيحان فان اذنت فيما بعد كان له الوطى قال و
عندى ان هذا يخص بعقد المتعة دون عقد الدوام ومثله قال الكيدري وقاد بن ادريس
الشرط باطل لانه يخالف للكتاب والسنة ولان الاصل براءة الدفء من لزومه والاجماع غير
منعقد عليه واختار شيخنا بطلان العقد والشرط معا كما قال الشيخ في المبسوط اما الشرط فلان
مناف لمقتضى العقد واما العقد فلم يعدم الرضا به بدون الشرط والشرط عول في النهاية على رواية
سماعه واسحق بن عمار عن الصادق ومحمد بن قيس عن ابي ابراهيم الجواب الطعن في السند والحد
مختص بالشرط والسياسة فهذا الشرط ان كان سائغا لم يجعل له الاقتصاض بعد العقد باء
لعدم بناؤه العقد ولو شرط الخيار في الصداق صح **ولو شرط الخيار في الصداق صح** كان نقول زوجة
بهرمية دينار وفي الخزانة المهر الى مئة كذا او يطلق فيكون كالتمريض **ولو شرط طاه**
في النكاح بطل العقد **ولو شرط طاه** في المبسوط لو شرط خيالا نكاح في عقد النكاح بطل النكاح
قال قوم يبطل الشرط دون النكاح والا ولا قوى ومثله قال في الخلاف وقال بن ادريس لا دليل
على بطلان العقد لان العقود الشرعية اذا كانت شرطا غير شرعية بطلت الشرط
وصححت العقود وهذا شرط غير شرعي والذي يدل على صحة العقد قوله او فوا بالعقود
والذي اختاره شيخنا تحججنا بالمخالفين وفروعهم وهو مذهب الشافعي واحدا منا لم يرد
اليه ولا ورده رواية وقال شيخنا هذا جهل منه وتيسر في حوشنا الاقدم البالغ في
العلوم العقلية الى افضاها والمتروكة في المعارف الدالية والتقليد الى غاياتها ومقتضاها
وارتفع عن تقليد من سبقه من موافقة فكيف بخالفه ولا يلزم من تطابق المذهبين
نسبة احدهما الى تقليد الاخر وان تاخر عنه زمانا ولا يلزم من عدم ذكره لا صحاب
لهذه المسئلة ان لا يثبت عليها ويبطوها في كتبه والحق ما قاله الشيخ لان من عظم شرائط
العقود بالتراضي ولا يعقد بدونه اجماعا فان العقد الحاق بالشرط الذي شرطناه فاسل
لم يقع بينهما التراضي فيه فلا يكون منعقدا والمقرون به غير واقع على الوجه المشروط واذا
كان باطلا على كلا التقديرين كان باطلا في نفس الامر اذ ما في بقوله من مخرجهما

ولو شرط عدم خروجها من بلد هانم عياري **ولو شرط عدم خروجها من بلد هانم عياري** ان قيل باللزوم **ولو شرط عدم خروجها من بلد هانم عياري**
في النهاية وتبعه بن البراج وابن حمزة وجعله المصنف في القواعد قول الرواية ومنع من
ادريس من ذلك لا يخلو منها مطاوعة وقال الشيخ في المبسوط والخلاف لو اصدفها النكاح
وشرط الا يمسها او لا تزوج عليها او لا يتسرى كان النكاح والصدوق صحيحين
والشرط باطلا وقال المصنف الوجه ما قاله في النهاية لان الاغراض تتعلق بالملك في
المنازل ولا يتيطان في الملبدان التي حصل النشوة والاشها وهو امر مطلوب للعقل
سائغ لجأ جعله شرطا في النكاح توعدا الى تحصيل الاغراض المباحة والمطالب السائغة
الظاهر حكمها ولو اذنت الى العياش في الصحيح عن الصادق في الرجل يزوج امرأة ويشترط
الا يخرجها من بلد هانم قال بن ابي اذنت لكا وقاد يلزمه ذلك **ولو شرط زيادة المهر**
قال في النهاية ان شرط عليها انه ان اخرجها الى بلد كان عليه المهر ما به
دينار وان لم يخرجها كان مهرها خمسين دينارا وفي اخرجها الى بلاد السرى فلا شرط له
عليها ولزمه المهر كمالا وليس عليها الخروج معه وان ادا اخرجها الى بلاد الاسلام كاد له
بالشرط عليها وبه قال بن البراج وابن حمزة قال في القواعد في هذا نظر ووجه النظر من كونه متنا
لمقتضى العقد ولان مقتضاها وجوب طلقه الزوج في السفر بها او اقامه في اي موضع شا
والي هذا الاحتمال ذهب بن ادريس ومن انه شرط سائغ يتعلق به عوض صحيح فيقع
ولو زوج ابنة الصفيين لموسى الى حمزة **ولو زوج ابنة الصفيين لموسى الى حمزة** اذا زوج الاب ولده الصفيين والاب موس
والولد مصروف اما ان يكون عيالا في الذمة او عينا فان كان الاول وجب المهر في ذمة
الزوج ثم اسقط منه الى ذمة الاب واليه اشار بقوله فالمهر في ذمة الاب ولا يشرط هنا
لفظ الضمان بل عقد النكاح مع ذكر المهر موجب ضمان الاب له بعد ثبوت ذمة الصفيين
وهذا يسمى ضمانا ضمينا وان كان عينا فنقض الا نتقال الى ملك الابن ثم صيرورته مهر
وهذا يسمى تليكا ضمينا **ولو زوج ابنة الصفيين لموسى الى حمزة** فان دفع ثم طلق بعد بلوغه رجع النصف الى الولد وكذا
لو تبرع بقضائه عن البالغ **ولو زوج ابنة الصفيين لموسى الى حمزة** لو دفع الاب المهر مع بقاء الولد تبرعا او مع اعطاء
للضمان ثم بلغ الصبي فطلق قبل الدخول رجع النصف الى الولد لانه كالقبة وكذا لو دفع عن
الكبير تبرعا وعن الا جني على شكا ان الدفع الما كان قضا الواجب من المهر وبالطلاق
قد ظهر ان الواجب الما هو النصف فيرجع النصف الى مالكه لا الى المطلق ومن ان الجميع كان
واجبا وقت الدفع والقضا يقتضي حوله في ملك الزوج كالمهر واذا دخل الجميع في ملك الزوج
ثم طلق قبل الدخول رجع النصف اليه قال في القواعد واذا اوتت النكاح ورجع

ولو شرط عدم خروجها من بلد هانم عياري
ان قيل باللزوم
ولو شرط عدم خروجها من بلد هانم عياري
في النهاية وتبعه بن البراج
ابن حمزة وجعله المصنف في القواعد
قول الرواية ومنع من ادريس من ذلك
لا يخلو منها مطاوعة وقال الشيخ في المبسوط
والخلاف لو اصدفها النكاح وشرط الا يمسها
او لا تزوج عليها او لا يتسرى كان النكاح والصدوق
صحيحين والشرط باطلا وقال المصنف الوجه ما قاله
في النهاية لان الاغراض تتعلق بالملك في المنازل
ولا يتيطان في الملبدان التي حصل النشوة والاشها
وهو امر مطلوب للعقل سائغ لجأ جعله شرطا في النكاح
توعدا الى تحصيل الاغراض المباحة والمطالب السائغة
الظاهر حكمها ولو اذنت الى العياش في الصحيح
عن الصادق في الرجل يزوج امرأة ويشترط
الا يخرجها من بلد هانم قال بن ابي اذنت لكا
وقاد يلزمه ذلك ولو شرط زيادة المهر
قال في النهاية ان شرط عليها انه ان اخرجها
الى بلد كان عليه المهر ما به دينار وان لم يخرجها
كان مهرها خمسين دينارا وفي اخرجها الى بلاد
السرى فلا شرط له عليها ولزمه المهر كمالا
وليس عليها الخروج معه وان ادا اخرجها الى بلاد
الاسلام كاد له بالشرط عليها وبه قال بن البراج
ابن حمزة قال في القواعد في هذا نظر ووجه
النظر من كونه متنا لمقتضى العقد ولان مقتضاها
وجوب طلقه الزوج في السفر بها او اقامه في اي
موضع شا والى هذا الاحتمال ذهب بن ادريس
ومن انه شرط سائغ يتعلق به عوض صحيح فيقع
ولو زوج ابنة الصفيين لموسى الى حمزة اذا زوج
الاب ولده الصفيين والاب موس والولد مصروف
اما ان يكون عيالا في الذمة او عينا فان كان الاول
وجب المهر في ذمة الزوج ثم اسقط منه الى ذمة
الاب واليه اشار بقوله فالمهر في ذمة الاب ولا
يشرط هنا لفظ الضمان بل عقد النكاح مع ذكر
المهر موجب ضمان الاب له بعد ثبوت ذمة الصفيين
وهذا يسمى ضمانا ضمينا وان كان عينا فنقض
الا نتقال الى ملك الابن ثم صيرورته مهر وهذا
يسمى تليكا ضمينا فان دفع ثم طلق بعد بلوغه
رجع النصف الى الولد وكذا لو تبرع بقضائه عن
البالغ لو دفع الاب المهر مع بقاء الولد تبرعا
او مع اعطاء للضمان ثم بلغ الصبي فطلق قبل
الدخول رجع النصف الى الولد لانه كالقبة وكذا
لو دفع عن الكبير تبرعا وعن الا جني على شكا ان
الدفع الما كان قضا الواجب من المهر وبالطلاق
قد ظهر ان الواجب الما هو النصف فيرجع النصف
الى مالكه لا الى المطلق ومن ان الجميع كان
واجبا وقت الدفع والقضا يقتضي حوله في ملك
الزوج كالمهر واذا دخل الجميع في ملك الزوج
ثم طلق قبل الدخول رجع النصف اليه قال في
القواعد واذا اوتت النكاح ورجع

الصداق الى الولد وكذا لو فسخ الولد العقد بعيب بعد الدخول وقبله عما اشكال ويجب ان
يعتد بالصورة الاولى بعدم الدخول لانه لو كان الارتداد بعد الدخول استقر جميع المهر
والصورة الثانية يجب ان يقال ان كان قد دلتها اعدا ودلت نفسها رجعا الى المدقن هو
جميع المهر في الاول وفي الثاني يرجع جميع المهر الا اقل ما يمكن ان يكون مهرام مع عدم
المدقن فلا رجوع ويستقر المهر بالدخول وعما تقدم من الرجوع يختص الزوج به دون الاب
والاجني والصورة الثالثة لو فسخ لعيب قبل الدخول فكل رجوع الى الولد او الى الدافع او الى
الاجني فيه اشكال ينشأ من انه اذا لم يرض بذات العيب يكون العقد في حكم النكاح فلا
يستحق به مهر ومن ان العقد لم يقع باطلا في اصله فيرجع اليه **قوله** قدم قول الزوج
قوله لانه منكر قول المدقن وقد تقدم الكلام فيه وقال في القواعد ولو اختلف في قدر
المهر ووصفه فالقول قوله ولو قدره بارة مع المهر وليس يبيد من الصواب تقدم
قول من يدعي مهر المثل قول الاصحاب اطلقوا القول بانه اذا اختلف الزوجان في
قدر المهر كان القول قول الزوج ولو قدره بالقليل حتى بالارز مع مبينة وعدم البتة
حق قال في الشرائع ولا اشكال لو قدره ولو بارة والمصنف تابعهم اولاً ثم قال ليس بعد
من الصواب قوله مدعي مهر المثل ولو كان مهرام لها ما به فقد ر بارزة او غير ذلك
ما نقص عن مهرامها كان القول قولها ولو ادعت انما وعي ما به كان القول قوله
لان ادعى منها وقوعه بدون مهر المثل كان مدعيها خلاف الظاهر فيقدم قوله مدعي
الظاهر ولو خلافا دعت الموافقة قبلها فاقام البينة بالبارة والا حلف للبراءة الاصلية
وقال بن حزم يخلف في لان شأ هذا حال الصحيح الموافقة مع الخلو بالجلبه
اذا قامت بينه بالعقد مرتين وادعى النكاح قدم قول المراه الى اخره اذا قامت
بينه بعقدين فادعى النكاح وانكوت قدم قولها ويجب مهذان عند المصنف والشيخ ابني
الفهم بن سعيد ونقل عن والده القول بلزوم مهر واحد والشيخ في المبسوط اختار الاول
وجاء الثاني ثم قال هذا قوي وهنا قال مهر ونصف لان الاصل عدم الدخول في العقد
الثاني **قوله** ولو ادعت التهمية فانكروها فالقول قوله ان انكروا التهمية صدق
بالمهرين لكن يثبت عليه قبل الدخول مع الطلاق المنقذ ومع الدخول مهر المثل
فالوجه مهر المثل عا راي لان العقد الصحيح اذا نقضه الدخول استدعي ثبوت
مهرا لانه ان سمي لزماً المستحق لحد العقد وان لم يدخل وان لم يسم لزماً مع الدخول مهر المثل و
الاقرار بالملزوم يستلزم الاقرار باللائم فانه لا يتصور عقد صحيح دخل الزوج عقيبته بالمرأة

يد

بالمرأة ولا مهر فيه ولو قال اصدقك العبد فقالت بل الامه تخالفوا ثبت مهر
المثل مع الدخول **قوله** ويحتل تقدم قوله مع مبينة لانه غارم ويحتل ثبوت مهر المثل
لان المسمى الذي ادعاه كل منهما باطل بين صاحبه فيكون كمن لم يسم مهرا فيلزمه مهر
المثل والا قرب التحالفان العقد الواقع عا العبد غير العقد الواقع على الامه وكل واحد
منهما ادعى عقدا انكروا الاخر فيخلف كل منهما عا في مادعاه الاخر **قوله** ولو كان د
اصداق بينهما وكذلك ويعتق عليه لو كان ابواها في ملكه فقال اصدقك
اباك فقالت بل امي فمعا الاول تصالحان ويرجع الى مهر المثل ويعتق الاب باقراره وميرانه
موقوف اذ لا يدعيه احدهما وعلى الثاني يعتق عليها ولا شيء وميرانه لها ويحتل ان يكون
ميرانه موقوفا ايضاً لانها بقوله هو كاذب في مبينة وهو باق على ملكه لكن لها ان تأخذ
مهر من تركته بقدر ما ادعت من المهر على وجه النقص فان فضل منه شيء كان موقوفا
لانه لا يدعيه احدهما **قوله** في المحرمات **قوله** وان علون في
الحالات كذلك المواد عا الاب وعمه الجد وان علون وكذلك في الحالات وليس
المراد عمه العمه وحاله الخاله لان عمه العمه وحاله الخاله قد يجوز تزويجهما في بعض الصور
سواء كان النسب عن كساح صحيح او شبهة او زنى وان استى شرعا
قال في القواعد والنسب ثبت بالكساح الصحيح والشبهة دون الزنى لكن التحريم تتبع
اللفظ فلو تولد من الزنا ثبت حرمته عليه وعلى الولد وعامه وان كان من غيرهما شرعا
وفي تحريم النكاح اشكال وكذا في العقد والشهادة والقود وتحريم الخليله وغيرها من
توايح الكساح يريد لو تولد من نطفه الزاني ولد وكان انثى هل يحرم وطوها على الزاني او
كان ذكرها هل يحرم نظره الى امه الزانية ام لا فيه اشكال ينشأ من انه ولو حقه وكون الشرع
يمنع من اطلاق لفظ الولد عليه لا يمنع من كفوا بنوه ولهذا حكمنا بتحريم الكساح له ومن
ان تحريم النظر حكم شرعي وهذا ليس بقول شرعي فيكون اجنبيا اذ لا نسب له غير البنوة
فاذا اسفت صاد اجنبيا فحرم نظره للايه وكذا الاشكال في باقي الاحكام وهي اربعة الاول
العتق بمعنى انه لو ملكه ابوه لغة اعني الزاني وبالعكس هل يعتق عليه ام لا الثاني الشهادة بمعنى
انه لو شهد على الزاني هل يقبل كونه اجنبيا شرعا ولا لكونه ولدا لغة واعلم ان هذا لا يتأتى
عا قول المصنف لان شهادة ولد الزنا لا تقبل مطلقا لكن تنافي على قول من يقول تقبل شهادة
مطلقا وفي الشيء الوحيد الثالث العقد بمعنى انه لو قتله الزاني هل يقتل به ام لا الرابع تحريم مكر
على الزاني وبالعكس وكل ذلك مبني على الزوجية **قوله** وكل من حرم بالنسب حرم مثله بالرفع

تثبت بالرضاع المحرمية كالنسب فللرجل ان يخلو اباه وامه واخته وبنته وغيرهن
بالرضاع كالنسب ولا يتعلق به التوارث واستحقاق النفقة وفي الحق لو كان قبل متى ملك
من الرضاع من ينفق عليه مثله من النسب كالرجل اذا ملك احدى المحرمات عليه والمراه
بما عيّن لها من ملك الام والاخت من الرضا عنه وبيعته وانما يحرم ما يحرم منهن من
النسب في وجه النكاح فقط وكلام ابن الجنيدي يعطى جواز ملك ذلك على كراهته وقيل لا يجوز
اخو ما يباع في الدين ولد الزنا اما الشبهة وكما لا يصح لو ادعت
من لبن الزنا لم ينشأ المحرمه اما الشبهة وكما لا يصح قاله الشيخ في المبسوط خلافا لابن ادریس
حيث تردد في ذلك فانه قال وانما التاثير للبن الولاده من النكاح المباح المشروع لحسب
دون الفاسد والحرام ووطي الشبهة لان نكاح الشبهة عند اصحابنا لا يفرق بينه وبين
النكاح الفاسد الا في الحاق الولد ورفع الحد فقط لم قاله لان قلنا في وطى الشبهة بالتحريم كان
قويا لان نسبه صحيح شرعي وقد قال صلح يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فجعله أصلا
للرضاع ثم قال وفي ذلك تطورتا مل والا فولى اختيارا في المبسوط لان الرضاع تابع للنسب
ونكاح الشبهة يلحق بالنسب ويحرم نكاح من يحرم نكاحه من جهة النسب كالصحيح اجماعا
النا في القدر وهو يوم وليله **اختلاف الاصحاب في عدد الرضعات المؤثرة**
لبثت حكم الرضاع فذهب المعين وابن الغنم وسائر ابن البراج وابو الصلاح الى انه عشر
رضعات متواليات وقال الشيخ في المبسوط والنهاية والا يستبصار خمس عشرة رضعة وكلام الفقيه
لابن ادریس وقال علي بن بابويه ما ثبت اللحم وشدة العظم وقيل يحرم من الرضاع الا ما ارتفع
من ثدي واحد سنة وللاصحاب هنا قولان اخوان احدهما قول ابن الجنيدي فقال الذي اوجبه
الفقيه عندى والاحتياط انه كما وقع عليه اسم رضعة وهو ملأت بطن الصبي بما بالمض
او الوجور ويحرم النكاح وثانيهما قول محمد بن بابويه وهو انه لا يحرم الا رضاع حث عشر
يوما بلبا يهن ليس بينهما رضاع وكل هذا القول عن محمد بن الحسن الصفار وقوله رضاع
يوم وليله او ما ثبت اللحم وشدة العظم لا يعرف للاول قايلا غير صاحب المختصر والمصنف
والثاني لا يصلح ان يكون ضابطا لعدم العلم به فان البغراط وجا لئلا يعرف ذلك فضلا عن
غيرها **والارضاع من الثدي** المشهور ان الرضاع انما يؤثر في نشأ
المحرمه لو امتص الصبي من الثدي ولو وجره يخلق لم ينشأ المحرمه خلافا لابن الجنيدي فانه حرم
بالوجود والشيخ في المبسوط حيث قال اذا كانت الرضعات التي يتعلق بها التحريم بعضها

الكلام

بعضها الرضا عا وبعضها وجودا فنشأ المحرمه عندنا مع انه قال قبل ذلك الوجود كالرضاع
عند الفقهها وقال داود وعطاء لا ينشأ المحرمه وهو الا فولى عندى وهو يدل على عدم جزمه
لنا قول الصادق المجرم من الرضاع الا ما ارتفع من ثدي واحد حولين كاملين لما يقال
هذا متروك الظاهر فلا يجوز التمسك به لانا نقول قد بينا ان المراد حصول الرضاع في
الحولين **والباقي لا يحرم من الرضاع اقل من رضاع يوم وليله او حتى عشرة رضعات**
متواليات امرأة واحدة جعل الرضاع المحرم مبداء من المراه احتج به الجنيدي بما رواه
جميل بن دراج في الصحيح عن الصادق عليه السلام اذا رضع الرجل من لبن امه حرم عليه كل
شي من ولدها وهو يصدق مع الوجود والجواب المنع من صدق الرضاع معه **ولا**
يعتبر ذلك في ولد المرضعة على راي هل يشترط في اشتداد المحرمه بالرضاع ان يكون
في الحولين بالنسبه الى ولد المرضعة كما يقتضى بالنسبه الى ولد المرضع الا فولى عدم اشتراطه
هو قول ابن ادریس خلافا لابي الصلاح حيث شرطه بالنسبه اليها وهو قول ابن زهره وابن
حمزة ووجه القوه عموم قوله تعالى وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضا عنه خرج منه
الرضاع لمن يخله حولان بالاجماع المسند الى قوله عليه السلام لا رضاع بعد نظام فيبقى ما عد
داخل تحت عموم التحريم ولانه احوط والشك ان شرط ان يكون في الحولين ولم يتقرر الولد
المرضعة ولما المرتفع واجب ابو الصلاح بقوله لا رضاع بعد نظام وهو عام شامل لهما معا
واجب ابن ادریس بعموم الايه وتوقف المصنف في المختلف قاله القواعد ولو سكننا في وقت
بعد الحولين تقابل اصلا البقاء والاباحه لكن الثاني بكل ارجح وجهه المرجح ان اصالة الابا
يعضدها عموم قوله فانكحوا ما طاب **فالمرضعة ام وليلها اب الى اخره**
يحرم النكاح بسبب الرضاع بالقرآن والاجماع قال تعالى وامهاتكم اللاتي ارضعنكم
واخواتكم من الرضا عنه لان نسيتهما اما واختا فيه تنبيه على تحريم صاحب اللبن با وبيته
جدا ويورد في الباقي ويشكل ان المجاز لا يورد كما متاع تحله لغير الانسان والاصح ان تحريم
النسب بالنسبه بالادنى وهو الاخت على الاعلى **ويحرم على المرتفع كل ولد للمخلى**
ولادة ورضاعا وكل ولد للمرضعة ولادة لارضاعا من غير لبن المخلى **لانهم في الصحيح**
الاولى يكونون اعوان فلا يجوز ان يتكلم فيهم وفي الصوت الثانية اذا كانوا ولادة كانوا اخوة
واما اذا كانوا رضاعا فلا لانهم غير اخوة **ويحرم على اب المرتفع الى اخره** يحرم
اولاد المخلى ولادة ورضاعا واولاد زوجته المرضعة ولادة لارضاعا على اب المرتفع و
خالف الشيخ في المبسوط فيه فقال اذا حصل الرضاع انشئت المحرمه من جهة ابها ومن

جنهنما اليه فلما من جرمة الاباء فانما تغلوت به وحده وينسب اليه دون من في درجته
من اهوته واضوانه او على من من امهاته وجداته واولاده وخالاته وابائهم واجدادهم
واعمامهم وعماهم فالحكم فيمن عده بمنزلة ما لم يكن هناك رضاع يجعل للمحل نكاح اخت
هذا الولد ونكاح امهاته وجداته وان كان لهذا المولود المرتضع اخ حلاله نكاح هذه المهي
واولاد المحل نكاح امهاته واخوانها كما نه لا رضاع هناك ثم قال وروى اصحابنا ان جميع اولاد
هذه المرضعة واولاد المحل يحرمون على هذا المرتضع وعلى ابيه وجميع اخوته واخواته
كما نفهم صار بمنزلة الاخوة والاخوات وخالف جميع الفقهاء في ذلك **قوله** ولا ولاد
الدين لم يرتضعو من اللبن نكاح اولاد المحل والمرضعة شيئا ورضاعا **قوله**
لا ولاد هذا الاب الذين لم يرتضعو من هذا اللبن نكاح في اولاد المرضعة واولاد
محليها واولاد رضاعا وهو قول ابن ادريس واخيثار بن سعيد والمصنف خلافا
للتح حيث منع ذلك في الخلاف وانها يه تفاد في الخلاف اذا حصل الرضاع المحرم لم
يجل للمحل نكاح اخت هذا المولود المرتضع بل يسه ولا اعدم من اولاده من غير المرضعة ومنها
لان اخوته واخواته صاروا بمنزلة اولاده ونحوه قال في النهاية حيث قال وكذلك يحرم
جميع اخوة المرتضع على هذا البعل وعلى جميع اولاده من جهة الولاده والرضاع وقال
بن ادريس قول شيخنا غير واضح واي حرم بين اخت هذا المولود المرتضع وبنت اولاد
المحل وليس على خنتهم لامن مهم ولا من ابيهم قال شيخنا وهذا لا بأس به فان التطر
بمضيه غير ان الابه عليهم السلام حكموا بالتحريم في الرضاع روى ابو بصير في الصحيح
قال كتب علي بن شبيب الى ابي الحسن عليه السلام امرأة ارضعت بعض ولدي هل يجوز ان
اتزوج بعض ولدها فكتب لا يجوز لك ذلك لان ولدها صار بمنزلة ولدك وهذا
التعليل بمطى صيرورة ولدها اخوة لاولاده فثبت الحرمه وتوقف المصنف رولده في
هذه المسئلة في المختلف والايضاح اقوال اخ الاخ اذا لم يكن لها محل من النسب فكيف
لا يحل من الرضاع وهو تابع **قوله** ولو ارضعت جده المأخر **قوله** يريد لو كان
له زوجة كبرى واضرك صغيره فارضعت ام الكبرى الصغيره وارضعتا جدتها او
اختها على استكمال في الجدة والاخت ووجه الاستكالاته على قدر يكون مرضعة الصغيره
جدة الكبرى فان كانت جده لا يبيها نصيرا لصغيره حدة الكبرى عمه للزوجه الكبرى
وان كانت جدها لها ما كانت خاله لها وعلى قدر يكون المرضعة اخت الكبرى خاله
للصغيره فيكون جامعاً من الامه وبنت الاخ ومن خاله وبنت الاخت في المصور **الثلث**

الثلث ومن كون هذه النسب حرم ما غير ما نفقه من النكاح اذ لو ادنت العمه والخاله
او تقدم عقدت الاخ والاخت ورضيت العمه والخاله جاز الجمع وانما يحرم عليه الجمع
مع عدم الرضعي وهو غير متحقق هنا فمحتمل بقا النكاح علما بان استحباب حمل العقود
الصحيحة **قوله** وسقط المهر **قوله** لان فساد النكاح كان من جهتها وفي
بعضنا الصغيره مهر اكبره نظرا من حصول الاتفاق لها فكان النكاح عليها في ايها
كما لو بلغت مالا لغيرها ومزان عبارة الاصحاب على قدر العقود بزمان البضع **قوله**
بقصد الفساد وهو متقدر في خواله الصغرة للصغير فلا ضمان **قوله** فعليها الضمان
قوله لان فساد النكاح كان بسببها وهل للصغيره نصف المهر والجميع اشكال
بيشئانه فواق قبل الدخول فكان كالطلاق فلها النصف ومن ايها استحققت
الجميع بنقل العقد ولا ينتصف الابا لطلاق ولم يحصل فكان لها المهر **قوله** ولو
ارضعت كبرى الروحيتين صغيرتهما حرمتها مع الدخول بالكبره والا بالكبره **قوله**
قال بن الجبير اذا كان له زوجتان فارضعت احدهما زوجته الصغرى ثم ارضعتها الاخرى
الاخرى لم يحرم عليها المرضعة الاخير من زوجتيه ورضعت عليه الاولى وزوجته
الصغرى وهو اختار الشيخ في النهاية لروايته عن مزيار عن ابا قريش قال
اما الاخير فلم يحرم عليه لانها ارضعت ابنته قال شيخنا يحرم الجميع ان كان
دخولها على الكبرى قبل او بعدها اما تحريم الاولى فيجمع عليه لان الكبرى الاولى امر
زوجته والباينة ام من كانت زوجته ومنع صحة سند الرواية اما لو لم يدخل بواحدة
منها فاما يحرم عليه الكبرى فان لما قلنا ولا يحرم الصغيره لان البنت اما تحرم بالكل
بالام لكن نفخ نكاح الجميع للجمع **قوله** ولو ارضعت صغيره الزوجات الكبرى ان
حرم من كلهن **قوله** قال في المبسوط اذا كان له اربع زوجات احدها صغيره
لها دون المولود وثلاث كباير فارضعت احدى الكباير هذه الصغيره انفسح نكاحها
معها فاذا ارضعتها الثانية من الكباير انفسح نكاحها الا انها ام من كانت زوجته فان
ارضعتها الثالثة انفسح نكاحها الا انها ام من كانت زوجته وروى اصحابنا في هذه الاخير
انها لا تحرم لانها ليست زوجة في هذه الحال وانما هي بنت والذي قاله فوكي وقال بن
ادريس والذي يقتضيه اصولنا التحريم لانها من امهات نسائه وقد حرم الله
امهات النساء وهذه كانت زوجة وقوله جيد فان الرضاع كالنسب وبما ان النسب
يحرم سابقا ولا حقا فكذلك ما سواه **قوله** ولو ارضعت امته الموطورة زوجة حرمنا

وتكون عليه المهر ونصفه ولا رجوع الا ان يكون مكاتبه ولو كانت موطوءة ^{لغفلة}
بتقت على اسكال ينشأ من انه اتلاف لمنفعة البضع فكان مضمونا عليها تتبع به اذا اعتقت
كما لو انلفت مالا ومن كون ضمان منفعة البضع غير معلوم على ما تقدم من الاصل براءة
الذمة اما الموطوء بالملك فلا اسكال في ضمان الضمان عليها لان الموي لا سبب له في ذمته بملوكه
شي كما لو انلفت شيئا من ماله ما لم يكن مكاتبه ينسب منها على الوجهين
ويحكم على المقدر الرضاع في حقه ^{فلو ادعى بعد العقد انها اخته او امه من}
الرضاع وامكن فان صدقته قبل الدخول بطل العقد ولا مهر ولا منفعة وان كان
بعد ذلك فلما المستحق مع الجهل ولا شيء لها مع العلم بالتخريم قال شيخنا ويحتمل مع
الجهل مهر المثل وهذا الاحتمال هو الصحيح لان العقد يزعمها باطل فلا يلزمه مهر
من حقه العقد وانما يلزمه المهر بوطي الشبهة ولا يقتلوه بالمسعى بل لها عوض الرضاع
وذلك مهر مثاليها وانما بطلان كل موضع يحكم فيه بفساد العقد اذا حصل عقبيه وعلى
وكانت المرأة جاهله كان لها مهر المثل وكل عقد تنقبه الفسخ بعد الدخول فلها
المسعى وان كذبته قبل الدخول ولا يمينه حكم عليه بالحرمة ونصف المهر ويحتمل
الجميع اما التخريم فلا عتوافه بذلك فحكم عليه بمقتضى عتوافه وانما نصف الصداق فلان
تحويلها عليه بالنسبة اليه قد حصل قبل الدخول فكان عليه نصفه ويحتمل الجميع لان قراره
لا نفذ عليها وقد استحق الجميع بالعقد فلا يقبل قوله في المسقط فكان عليه الجميع ما لم
يطلو ولو ادعت في فان كذبها لم يقع الفرقه وليس لها المطالبة بالمسعى قبل الدخول ^{بعد}
ويحتمل المطالبة بمهر المثل بعد الدخول وجهلها وقتلها المطالبة بالمسعى مع الدخول
وجهلها باقل الامر من من المسعى ومهر المثل والاقر ان ليس لها ذلك المطالبة بحقوق
الزوجيه على اسكال في المنفعة لانها معترفه بكونه اجنبيا وانما يحرم عليها مضاجعته
ولكنه من الوطى وشبهة فليس لها المطالبة به ولان حقوق الزوجية تابعة للزوجيه
وهي منتفية باتزاوها فلا يمكن من المطالبة بها ومن كونه معطلا لها وماذا على الزوج
بغيره فكانت مستحقة لها فلها المطالبة بها حضورا وهو معترف بكونه المنفعة مستحقة
لها عليه والفرق بينها وبين باقي الحقوق ان المنفعة لو بدلتها لم يحرم عليها ثمنها واما
الوطى ولو ادعت لم يسألها ^{ولا تمنع الشهادة به الا ما فصله} التفصيل في
الشهادة على ما لا حظ الاصل الا ما يرفع الخلاف عند الحاكم بحيث يطابقوا الشهادة مذهبه
وذلك في المسائل الاجتهادية التي فيها نزاع بين المسلمين والتفصيل هنا بان تذكر الاحوال

تزوجها
بغيره
فكانت
مستحقة
لها
فلها
المطالبة
بها
حضورا
وهو
معترف
بكونه
المنفعة
مستحقة
لها
عليه
والفرق
بينها
وبقي
الحقوق
ان
المنفعة
لو
بدلتها
لم
يحرم
عليها
ثمنها
واما
الوطى
ولو
ادعت
لم
يسألها

الاحوال والصفات والشروط بحيث يطابقوا الحاكم الثاني ما اراد لربيه في الشهادة وللشهود
فنفذهم واستفصلهم بحيث يظهره عدم تواطهم على الكذب بالتفصيل هنا في الاقوال و
الشرايط والصفات التي كان عليه المشهود عليه والزمان والمكان وثالثها ان يكون لبقا
الحكم على التحقيق والشهادة به على التفصيل بحيث لا يحصل الحكم به سهلا كالزنا وهو تفرق
واستقصاء ذلك جميع الاحوال والصفات والهيئات والمكان والزمان والفرق وبين الثاني
والثالث ان الثاني لا يجب فيه الاستقصاء تام والفضل فيه على سبيل الاستحباب ولا يجب
للثمة والربية واما الثالث فوجب دايما والفضل في الرضاع من القسم الاول وهل تفصل
شهادة النساء منفردات عن الرجال في الرضاع قال في الخلاف لا تقبل واختاره بن ادريس وقال
المعتمد وسلام بن حمزة والشيخ في المبسوط وهو الاقرب لانه لا يطلع عليه غالب الا النساء
فوجب قبول شهادتهن فيه كغيرهن من الامور الخفية على الرجال ولو اياهن بكسبي والاوتب
انه ليس على الشاهد ذكر وصول اللبن الى الحرف لان الحاكم ما موافق قبول شهادة الشاهد
اذا كان بالشرايط المعتمدة ولو شهدت امارة او ارضعته فالاقرب القبول ما لم تنزع اجرة
ولا تحرم الموضعه على اب الرضيع ^{بحوز للمحل ان تزوج بام الموضع}
وباخته وجدته ويجوز لوالدها الرضيع ان تزوج بالتي ارضعته لانه لا نسب بينهما
ولا رضاع ولانه لما جاز ان تزوج ام ولده من النسب فيان يجوز ان يتزوج ام ولده
من الرضاع او بنى قالوا ليس لا يجوز ان تزوج ام ولده من النسب ويجوز ان يتزوج بام
ام ولده من الرضاع فكيف جاز ذلك وقد قلتم انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
قلنا ام ولده من النسب ما حرم بالنسب بل بالمصاهرة قبل وجود النسب وقال بن
الحبيد ولا يجمع بين الاثنين من الرضا عه بنكاح ولا ملك وقال بن ادريس اما تزوجه باخته
ويجوز فلما يجوز بجمال لان النسب لا يجوز له ان يتزوج باخته ابنة ولا بام امه
بجمال والشا فاعلمنا على ذلك بالمصاهرة وليس هنا مصاهرة وليس بتفضيه مذهبنا
ان ام ولده من الرضاع محرمه كما انها محرمه عليه من النسب لانه اصل في التحريم
فقول بن ادريس لا يجوز ان يتزوج باخته ابنة ولا بام امه وليس هنا مصاهرة
غلط لانها اما حرمنا باعتبار المصاهرة ^{ولا تحرم ام ام الولد من المصاهرة}
قال المصنف في المختلف والمصنف تخريم ام الام من الرضاع وقول الشيخ في
المبسوط وان كان قويا لكن الرواية الصحيحة على خلافه ^{في باب}
اسباب التحريم ^{من عقد على امرأة حرم عليها امها وان علت موبدا وان لم يدخل}

المشهور بخبر ام الرواحه موبد اسود دخل بالبنت اولا الابن الى عقل والصدوق
وقال بن ابي عقيل قال الله تعالى ولمهاات نياكم وربايبكم اللاتي في محرمكم من نيايكم اللاتي
دخلتم بهن ثم شرط في الآية شرط فقال اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم فلا جناح عليكم
فالشرط عند الرسول في الامهات والربايب جميعا الدخول فلو تزوج الرجل امراه ثم ماتت
او طلقها قبل الدخول فله ان يتزوج بامها وبنتها واما الصدوق فانه روى عن حميد بن
دراج عن الصادق انه سئل عن رجل تزوج امراه ثم طلقها قبل ان يدخل بها هل له ان يتزوج
ابنتها قال الام والابنه في هذا سواء اذ لم يدخل باحدىها حلت له الاخرى وقال في المقيع اذا تزوج
البنت فدخل بها ولم يدخل فقد حرمت عليه الام وقد روى ان الام والبنت في هذا سواء
اذا لم يدخل باحدىها حلت الاخرى فجعله هنا روايه وقال بن الجندب كل من وقع عليه اسم
امراه دخل بها الرجل من قبل ابنتها او امها رجما ونسبا ورضا عا فصح حرمته عليه لقوله
وامهاات نيايكم وكذلك بناتنا وبنات ولدها لقوله وربايبكم الآية وسواكن في الجوار وغير
الجوار لقوله النبي صلى الله عليه وسلم يا رجل تكح امراه ودخل بها لا يحل له تكاح ابنتها فلم يفضل من كان في حجره
من لم يكن وكذلك روايه عن امير المؤمنين عليه السلام وسواكن امراه مدخولا بها بطلاق
او موت في تحريم امهااتها لان التحريم اتى بها فاما بنات النساء فلا بأس بالعقد عليهن اذ لم
يدخل بالام لقوله فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وليس في هذا القول تصريح بتحليل الام
مع عدم الدخول بالبنت ولا تحريمه لكن مقتيد المراه بالدخول بها يشترط الاباحه والعقد
التحريم للعموم وامهاات نيايكم ولم يشترط الدخول بجري العموم فلا بد من بيان هذه الآية
ابها واما ابهامه يريد بذلك حين لم يفصل بين الدخول بها وبينها بجري على ما هو عليه
من الابهام اي الشياخ والعموم ودوى استحقاقها من الاما بين البات والصادق ان عليا
كان يقول الربايب عليكم حرام مع الامهاات اللاتي قد دخل بهن من في الجوار وغير الجوار سواء
والامهاات منها من دخل بالبنت او لم يدخل بهن فحرموا واما ابهام الله احبوا بقوله
اللاتي دخلتم بهن فشرط الدخول في تحريمها فقيته للعطف ولو روايه جميل بن دراج وحادي بن
عثمان عن الصادق عليه السلام في الصحيح قال الام والبنت سواء اذ لم يدخل بها يعني اذا تزوج
المراه ثم طلقها قبل ان يدخل بها فانه ان شاء تزوج امها وان شاء ابنتها والجواب لمنع عود
الوصف الى الجملتين معا فانه قد تنبى في اصول الفقه اولويه رجوع الوصف والشرط
والاستثناء الى الاخير من الجمل المتعاقبه ولان شرط الدخول هنا عايد الى الربايب خاصه
فانه قال من نيايكم اللاتي دخلتم بهن والربايب من نسا لا محاله فيرجع اليهن لانه

لانه شرط ان يكون من نساينا وامهاات النساء من نساينا بل تساوي بينهما واذا انفرد
رجوع الشرط الى الاولى وجب رجوعه الى الاخير فقط واما الحديثان فقد اجاب الشيخ
عنهما بانها مخالفتان لطاها الكتاب قال وامهاات نيايكم ولم يشترط الدخول بالبنت
كما شرط في الامم الاخول فينبغي ان يكون الآية على اطلاقها ولا يلتفت الى ما يخالفه لما روي
عنهم عليهم السلام ما اتاكم عنها فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فخذوه وما خالفه
فاطرحوه او انها وردت على ضرب من التقييد في جوابه نظرا فانما منع معارضتها للكتاب
فان الاصل في الشرط والوصف وان كان الرجوع الى الاخير لكن يمكن عودها الى الجملتين
معاقلة شيخي الحديثان قويا لا يبعد عندي لعلها وما ذكره من تعدد الرجوع الى
الجملتين فصح في هذه من المتوفيقين الا ان الترجيح للتحريم عملا بالا حياط وبقنوك
الاكثر وقلا في القواعد اما العقد المجرد عن الوطى فانه يحرم ام الزوجه وان علت محرما
موبدا على الاصح وهل يشترط في تحريم ام المفقود عليها من غير دخول ان يكون العقد
لازما مطلقا اي من طرف الزوج والزوجه او من طرف الزوج خاصه او عدم لزومه مطلقا
يعني انه لو عقد المفقود عليها او عن الزوج فحل تحريم على الزوج ام المفقود عليها فيه نظر
ينشأ من اصلا شرط اللزوم عملا باصالة الاباحه خرج عنه ام المفقود عليها بالعقد
اللازم لقنام الدليل السابق عليه منقضي الباقي على اصل الحل ومن اضمالا شرط لزومه من طرف
الزوج خاصه دون المراه لان اشتراط الحرمة بحقق بالعقد الصحيح اللازم وهو بالنسبه
اليه متحقق فصح التحريم عليه ومن احتمال عدم الاشتراط مطلقا لدخول العقد الصحيح
الاحكام الشرعية المتعلقة بالمفقود تتبع العقد الصحيحه وكونه غير لازم لا يمنع من
كونه صحيحا ولا احوط ولو عقد المفقود عن الزوجه الصغيره في تحريم امها قبل الاجازة
او بعد فتحها مع البلوغ نظر كما تقدم **قوله** ولو وطى احد هما زوجة الاخر شبهه لم يحرم
على الزوج على اي **قوله** ولو وطى الابن او الاب زوجة الاخر او مملوكة الموطوءة برنا او
شبهه قال في القواعد فالاصح انه لا يوجب التحريم ووجه عدم التحريم فيها على الزوج
والملك او على اصاله بقا حكم العقد واصالة بقا الاباحه ولقوله عليه السلام لا يحرم الحرام
الحلال وكلامه مخالف للشيخ حيث جزم بتحريم الاولى على المالك ولابن بابويه حيث حكم
بعدم التحريم في الموصفين ما لم يكن الزنا سابقا على العقد والملك ولابن ادريس حيث
حكم بعدم التحريم بالزنا واليه سواء تقدم على الملك او تاخر وسواكان قبل الوطى او بعده
ولابن الجندب حيث حكم بان الاب او الابن اذا عقد امراه ولم يدخل بها مستقبلا لا فرق بينهما

حومت على الزوج ابدا **وكذا** لا تحرم الزانية على اب الزاني الوطى وابنه مطلقا على رأي
الاول قال الشيخ تحرم الزانية على اب الزاني الوطى وابنه مطلقا على رأي
الصالح وابن الجراح وابن حمزة وابن دهره ونقل بن ادريس عن المعيد والسيد الاياحه وافق
به والمعتد الاول لقوله ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء ولا استدلالا على نعم التحريم بعد
الاية موقوف على ما بين الاول النكاح يرد به الوطى مجازا بد العقد ويدل عليه انه في اللغة
الوطى اجماعا فيكون كذلك في الشروع لاصاله امتناع عدم الفسخ والتغير والنقل وقد استعمل
فيه لقوله فانكحوا ما طاب لكم بل نقول انه لما كان حقيقة في الشروع الوطى لم يكن حقيقة في غيره
والانوم الاشتراك والاصل عدمه واستعمالهم في العقد كقوله اذا نكحت المومنات لم تلهن
من قبل ان تنسوهن مجازا لانه خبر من الاشتراك اذا تفرد هذا فتقول الذي تناول النكاح
يعني الوطى لانه حقيقة في الثاني لما ثبت تحريم منكوحة الاب بالزناست تحريم منكوحة
الاب بالزنا ايضا اذا قال بالفوق ولو راية ابو بصير في الصحيح قال سألته عن الرجل ينجس
بالوطى ما تحل لابنه او بنحوها الابن تحل لابيه قال ان كان الاب والابن مستها واحدا منهما
فلا تحل والظاهر ان ابابصير استدل ذلك الى الامام لان عدلته تنص في ذلك وقوله طائفة
اي سوا ثابت او تنيب فان الشيخ قال في النهاية اذا زنا حومت حتى تنوب **ولا تحرم**
ام المزني بها ولا بنتها وان تقدم الاب بن في بجمته او خالته فان بنتها يحرمان ابدا ان
سبقا الزنا والافلا **اصح** علما وان في الزنا بالمرء هل ينشر حرمته التزوج
باعتها او بنتها فانتهى الشيخ وابو الصلاح وابن الجراح وابن حمزة وابن دهره وقال المعيد
السيد والصدوق وسلام وابن ادريس انه لا ينشر في الرجل نكاح ام المزني بها و
بنتها فقدم العقد على الزنا وتأخذ الامه والحالة فان بنتها يحرمان ابدا ان سبق
قال في المختلف والمعتد الاول لعموم وامهات نسيان الاية والمزني بها يصدر في غيرها انما
من النساء اذا الاضافة الى الشيء يكتفي فيها في ملاسته وما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن
احدهما انه سئل عن رجل ينجس بامرأة ينتزح ابنتها قال لا لكن ان كان عنده امرأة
فنجس بامرأتها او اختها لم يحرم عليه التي عنده ونحوه عن عبيد بن القاسم عن الصادق
وعن منصور بن حازم عنه واجمع الاخرون بقوله واحل لكم ما واد لكم بقوله فانكحوا ما طاب
لكم من النساء وما رواه هشام بن المثنى قال سأل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل ياتي المرأة
حراما ينتزحها قال نعم وامها وبنتها وعن حيان بن سعيد قال سئل ابو عبد الله
عن رجل تزوج امرأة سفاها يحل له ابنتها قال نعم ان الحرام لا يحرم الحلال والاصل

لانه وطى لا حرمه له فلا ينشر تحريمها قال الملاثة اذا نجس بجمته او خالته لم يحل له بنتها ابدا
وسبقهم سلام وابن حمزة وقال بن ادريس وقد روى من نجس بجمته او خالته لم يحل له بنتها
ابدا فان كان على المسلة اجماع فهو الدليل عليها ونحو قايون بذلك وان لم تكن اجماع فلا
دليل على تحريم البنين وليس دليل الاجماع في رجلين وملاثة وهذا يشعر بعدم جرمه بالنحو
وتوقفه فيه قال في المختلف ولا باس بالتوقف في هذه المسلة فان عموم قوله واحل لكم
ما واد لكم يقتضي الاباخه واما التحريم فنده ما رواه ابو انوب عن الصادق قال سألته
محمد بن مسلم وانا جالس عن رجل ناض خالته وهو شاب ثم ارتدع انتزح بابتها فلا **لا**
وكذا الوطى لغيره على رأي **قول** ذهب بن ادريس الى انه لا ينشر الحرمه واختار المصنف في
المختلف انه ينشر وهو قول الشيخ في النهاية فلا المصنف ويلزم القياس بذلك في الزنا القول به في
عقدانته ووطى ابنته معناه ان الزنا اذا كان حبيبا في التحريم فالوطى بغير الزنا او بالتحريم
وهو تنبيه بالادنى على الاعلى لا قياس **قول** والنظر في ما يحرم على غير لما لا ينظر اليه لا
ينشر الحرمه وان كان ابا وابنا على رأي **قول** قال في لقواعد ما انظر والمس بما يحرم على
غير لما لا ينظر له فلا وفل انما تحرم على اب اللامس والناظر وابنه خاصة والذي ذهب اليه
المصنف من عدم التحريم بالثلاثة هو قول بن ادريس وقال في النهاية لو نكح الاب او الابن
او قبل بشهوة جارية قد ملكها حرم على الآخر وطوها واختاره بن الجراح وابن حمزة وقال المعيد
النظر ان كان بشهوة نشر التحريم الى بن الناظر دون ابية والا فرب عند المصنف ان الملا
تمت كراهية لا تحريم العموم او ما ملك ابائكم ولا صاله الاباخه واختار المصنف في المختلف
قول الشيخ وبقي هنا بحث آخر وهو ان النظر والمس والتقبل بشهوة هل ينشر الحرمه
غير الاب والابن ام لا قال بن الجبير حكم بتحريم ام البنت بنحو النظر الى عورة الام نسا او
رضاها وقال الشيخ في الخلاف والمس والتقبل اذا كان بشهوة ينشر التحريم وتحريم الام وان علت
والبنت وان تولت وقال فيه ايضا اذا نظر الى فوجها فعلق به تحريم المصاهرة والوجه
الاباخه لقوله فان لم تكونوا دخلتم هذه فلا جناح عليكم والنظر والمس والتقبل بشهوة
ليس شي منها دخول ولرواية عبيد بن القاسم **قول** وتحريم اخت الزوجه جمعوا بنت اختها
واختها الا ان تجوز العمة والحالة فان فعل بل على رأي **المشهور** تحريم نكاح بنت الاخ **قول**
على العموم والحالة الا برضاها فان رضى بها صحيح الجمع وله ان يدخل العدة والحالة على بنت الاخ **قول**
الاخت وان لم يرضها ذهب اليه الملاثة وابو الصلاح وسلام وابن الجراح واكثر علمائنا
وقال بن ابي عمير لما عد المحرمات في الاية فهذه جملة النساء التي حرم الله نكاحهن واحل

ما سوا هذا فنحن ادعنا رسول الله حرم غيرها وقد سمع الله يقول واحل لكم ما وراء ذلك فقد
اعظم القول على الرسول وقد روى عن علي بن جعفر قال سالت ابي موسى عليه السلام عن الرجل
يتزوج المرأة على غلظتها او خالفها قال لا بأس بان الله قال واحل لكم ما وراء ذلكم وقال بن الحنفية
وقول الله واحل لكم ما وراء ذلكم غير حاطط بل جمع بين العمة وابنة الاخ والحالة وابنة الاخت
والحديث الذي روي فيه انها هو بنو احتياط لا تخبرم وقد روي جوازها اذا تراضيا عن ابي
جعفر عليها السلام وقال يحيى بن الحسن وعمث النبي والاحتياط ترك ذلك ومن عقده لم
ينسخ كما نسخ نكاح الاخت على الام عمة بنت وقال الصدوق ولا يملك المرأة على غلظتها
ولا على خالفها ولا على ابنة اختها فعم النبي ولم يفرق بين حوال العمة والحالة
على بنت الاخ وبنت الاخت ومن العكس والمعتد الاول لنا على التحريم من دون الرضي
مارواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر عليه السلام لا تزوج بنت الاخت على خالفها الا اذا
وتزوج الحاله على بنت الاخت بغير اذنها وعن محمد بن مسلم عن الباقر لا تزوج العمة والحالة
على ابنة الاخ وابنة الاخت بغير اذنها والمفتد بعدم الاذن يعطى التسويغ معه وعن
الحذاق قال سمعت ابا عبد الله يقول لا نكح المرأة على غلظتها ولا على خالفها ولا على ابنتها من الرضا
وهذه الاضباط المطلقة محمولة على المقيدة لعدم الرضا جميعا بين الادله ولا استبعاد في
تخصيص كتاب الغزو بن خير الواحد ورواية علي بن جعفر نقول بل وجبها اذا لا بأس
بالجمع مع الرضا ويكفي الاطلاق الصدوق في صورة خاصة وتحريم بن بابويه الجمع من الطرفين
الاخر محمول على ما اذا لم تنقض العمة والحالة قال الشيخ من تزوج بنت الاخ او بنت الاخت
من غير سبق الاذن من العمة والحالة سحى العمة والحالة بين مضا العقد ونسخه وبين نسخ
عقدانفهما السابق والاعتزال ويكون اعتزالها بمنزلة الاطلاق وان امضت العقد كان
ماضيها ولم يكن لهما منعه وبه قال سائر ائمة البراج الا ان في عبارته اشكالا لا ينفصل ان
العمة والحالة ليس لهما منعه عقد الداخل عليها وقال بن حمزة وتبين منه بغير طلاق ويفرق
بينها حتى تخرج العمة والحالة من العدة وقال بن ادریس الذي تقتضيه اصول من حيث انه
يجتاز الى عقد ثان اذا عقد من غير اذنها لم يرضت لان العقد الاول منى عنه والنبي يرد على
فساد النبي عنه وان اعتزلت واعتدت كان ذلك فراقا بينهما ومن الزوج ومفنيا عن
الطلاق ولا مستحق هذه العدة نفقة لانها منسخ وله ان يتزوج باحتقار الحلال كما تخنا
في المختلف والكلام في مقامات المقام الاول هل للعمة والحالة اذا دخلت عليها بمنزلة الاخ
والاخت بغير اذنها من نكاح انفسها والا اعتزال ام لا هذا الشك ان على ذلك ويجعل ان يقال

الذي ليس لهما منعه نكاحهما بل من نكاح الداخل وهو اختيار شيخنا ابي القاسم بن سعيد لان
المنع عنه انما هو العقد الثاني فمقتضى الحكم به ولان المحرم بسببه حصل ولا نكاح وجب ان قبل عقد
الداخل وبعد قبل الاعتزال اجازة كما بعد عملا بالاستصحاب ولا نكاحا ما ان يرضيا بالعقد
ينسخ بل جمع عندنا وما ان لا يرضيا فيبطل وكل عقد موقوف على رضا العقد بطل بعده ولو اية
على بن جعفر لم يقدمه المقام الثاني هل للعمة والحالة من نكاح الداخل نص الشيخان عليه وهو
المعتد لانه بغير رضاها منى عنه فينسخ باطلا وحديث علي بن جعفر المقام الثالث لو قلنا ان لهما
من نكاحهما فمقتضى انه لم يجب الاعتزال حتى تخرج العمة والحالة من العدة ولانه نسخ نسخ بيا
فقول بن حمزة ومفرق بينهما حتى تخرج العمة والحالة من العدة لا وجه له المقام الرابع في قول
بن ادریس يبطلان العقد مع الرضا وانقار الاباحة الى عقد ثان اشكال لاصالة الصحة
وعدة الطلاق بتعدد النسخ لا يدل على وقوعه فاسدا والا لما توقف على النسخ ولما كان
المردود عليها نسخ عقد نفسها مع انه جعل لها ذلك واحتجنا به بان النبي يرد على الفساد قد
بيننا بطلانه في المعاملات واعلم ان في تحريم بنت بنت الاخت وبنت بنت الاخ معهما اشكالين
من ان النسخ ورد بتحريم بنت اخت الزوج وبنت اجنها وهما لا يصدقان حقيقة على من نكح
الاخت فلا يصدق التحريم اليها ومن التحريم انما هو حرمه العمة والحالة يكون تحريم بنتها
اولي **فول** ولو اقترنا بطل **فول** لو عقد على الاختين دفعة واحدة بطل عند المصنف وان
ادریس وقال الشيخ يتخير **فول** ولو تزوج اخت الموطوءة بالملك حرمت الملوكة **فول**
لانه يكون جمع بين الاختين وهو باطل اجازة وقد قال في القواعد اذا وطئ امة بالملك جاز ان
ان يتزوج اخها فتقوم الموطوءة مادامت البائنة زوجته والى هذا القول المحرر ذهب المصنف
في المحذور وهو قول الشيخ في المبسوط فانه قال اذا تزوج امرأة لم يجله وطئ اختها بملك اليمن
وان كانت ملكه قبل نكاح اختها وكذلك اذا اشتراها بعد نكاح اختها وكذلك فانما ان تقدم
الوطئ بملك اليمن وصارت فواشأن تزوج اخها صح نكاحها وحرم عليه وطئ الاولى وقال قوم
لا يفتقد النكاح لان الاولى فواشأنه قال والا ولا صح **فول** ولو وطئ الاختين بالملك حرمت
الثانية على ابي **فول** قال الشيخ ان كان عالما بالتحريم حرمت الاولى حتى يموت الثانية او
تخرجها عن ملكه لا يعود الى الاولى فان اخبرها كذلك لم تحل الاولى واختاره المصنف في المختلف
وابن البراج وابن حمزة وقوة الحارثين في الايضاح وقال بن ادریس متى اخرج احداهما حلت الاولى
سواء كان للعود الى الاولى والاوسوا علم التحريم او لا ولو لم يخرج احداهما فالثانية محرمة واختاره
المصنف في القواعد لانه انما يحرم عليه نكاحها ليلتصم بن الاختين وانما يخرج انتفى

الجمع واجتمع الشيخ برواية الحلبي في الحسن عن الصادق عليه السلام قال في القواعد اذا وطئته بالملك
حومت عليه اخفاها به حتى يخرج الاولى من ملكه يبيع او هبته او عيزها وفي اشتراط اللزوم ان
الكتابة بالتزويج او الوهن او الكتابة استكالا لا سكا في موضعين الاول انه اذا خرج الاصل الاول
عن ملكه يبيع او هبته او عيزها هل تحل له الاخرى مطلقا اي سوا كان البيع لازما او اختيارا وكذا
هبة لازمة كالبيع عرض عنها وهبة الرجح او هبة تجوز الرجوع فيها كهبته الاجنبي بشرط لزوم
العقد فيه استكالا ينشأ من ورود النقل بها تحريم الاخرى حتى يخرج الاولى عن ملكه وقد خرج عن
ملكه في صورة البيع وصورت الهبة وهي غاية التحريم ونهايته فمنعني التحريم بعدها ومن هنا
حكم المملوك لان له التصرف فيها اي وقت شاء مادام له الخيار باقيا وكانت العين الموهوبة التي
يجوز فيها الرجوع باقية الماني هل يكتفى ان يقع عليها عقدا يحرم بسببه وطوها كما اذا زوجها
بغيره او وهبها او كاتبها فيه استكالا ينشأ من مساواة البيع اذا فرض من زوالها عن ملكه
ولا استباحة كما حرمها في كل حال الاخرى وهو يحصل بالعقد المذكور فتحل له الاخرى من
كون نهاية التحريم خروجها عن ملكه ولم يخرج بشي من هذه العقود فكان التحريم مستمرا
الباب الثالث في القواعد يحرم على المسلم غير كتابية دايما ومنتهى ملكه بغيره
فيها قولان **القول الاول** قوله وفيها اي وفي الكتابية قولان اقربها تحريم الموبد دون المتقطع
وبني ملك الممين وكذا فيمنه شبهة كتاب كالمجوسية وقد تقدم ذكر الخلاف وان المعتدل قال
بتحريم اليهودية والنصرانية دايما ومتقطعا وملك ممين واجاز في بعض كتبه كما حرم ملك
الميمين لا بعقد وقال المزنقي بالتحريم مطلقا وهو الشيخ في المبسوط والخلاف وقال ابن الجبلي يحرم
كما حرم بالعقد مطلقا وقال في النهاية يحرم العقد الدائم اختيارا ويجل اصطراطا **والمتبعة**
اختيارا وهو اختيار ابن البراج وقال علي بن بابويه يجوز الدائم اختيارا وقال سائر يحرم
الدائم ويجل المتبعة واعلم ان كل من اجاز كما حرم بالمتبعة اجاز بملك الممين دون العكس
الا فوى التحريم لقوله ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن والشيء للتحريم ونقطة المشركات عام لان
جمع محلي بالدام وهم مشركون لقوله قالت قالت اليهود عزير الاله الى قوله فتعالى الله عما يشركون
ابن بقوله والمحصات الاله والجواب انها منسوخة بقوله ولا تنكحوا بعض الكوافر جعلها
بعضهم مخصوصة بالمتبعة وملك الممين ولا تنكح المشركات التحصيل اولى من الشيخ وقال قوم يحرم
نكاح المجوسية مطلقا وهو اختيار السيد المزنقي سلا وافي الصلاح وقال ابن البراج يحرم
وطي المجوسية ملك الممين والمتبعة وجوز الشيخ وطوها متبعة وملك ممين والا فوى التحريم
لان ثبوت كتابيتهم غير متيقن والذين قالوا به قالوا رفع ولان الايات الدالة على تحريم

ظاهره
بخطه
المسلم
بالكتاب
بخطه

يحرم نكاح الكفار عامة خصصت عند قوم لقوله والمحصات من الذين اتوا الكتاب عند علم
الوصف قالوا قال عليه السلام يتوابع سنة اهل الكتاب قلنا فقد برحمة السند لا سلم العموم
القول الثاني والصابيون والساورة الى اخره **القول الثالث** فلا الشيخ والصابيون غير المضاري لا يضم
بعض ذلك الكواكب السبعة وهو الظاهر من كلام المغييد وقيل هم قبيلة من المضاري ولهذا يقولون
على دينهم والحق انهم ان خالفوهم في اصولهم لم يلحقوا بهم والاحقوا بهم ومعرفة ذلك ان
يسأل من علمهم عن ذلك وقيل قولهم هنا واما الساورة فاختلجوا في نكاحهن فاباحه
بعضهم ونكاه اخرون والحق انهم ان خالفوا اليهود في اصول دينهم حرم نكاحهن لانهم
خرجوا عن اليهود والمضاري واختار يحرم نكاحهن فان اسلم فالزوجه باقية
والابطالت وعليه المهر **هذا** هذا قول الشيخ في الخلاف وابن البراج وابن اديس وقال
في النهاية لا سطل بعقد اذا كان العقد على شرايط الذمة فانه يملك عقدها لانه لا يمكن
من الدخول عليها ليلا ولا من الخلوة بها ولا من اخرجها من دار الحجرة الى دار الحرب والاول
المعتدل لان كل زوج له على زوجته تسلط وسبيل فلا شي من الزوج المسلم بكافرا الا الاولى
فلقوله الرجال قوامون على النساء واما الثانية ولن يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلا او حتى
الشيخ بارواه محمد بن مسلم والحسن عن الباقر ولو كان المهر فاسدا لمهر مثل
اذا اراد ذي ابتدا العقد على ذمته عند نام يحكم تزوجها على ما لا يملكه المسلم كالحذر والحذر فان
تزوجها عليه ثم توافعا الى حاكم المسلمين فان كان قبل قبض المهر لم يحكم وجوبه فتحت امران
ان يحكم لها بهر المثل لان الذي سماه لم يحكم به فاذا بطلت تعين مهر المثل والاخر هو قدر قيمته
عند متحليه لان العقد وقع صحيحا ونبت ما سماه لكن لا تقدر الحكم به حكم بقمته عند
متحليه وقواه في القواعد **القول الثاني** لو ارتد احداهما قبل الدخول انفسح العقد في اخره
قاله القواعد واذا ارتد احد الزوجين قبل الدخول فسد العقد في الحال ولا مهران كان من المهرات
والا فالنصف ويحمل الجميع ان كان عن فطرة اما اختلا لا نصف فلانه فسخ قبل الدخول فيلزم به
نصف الصداق كالطلاق واما احتمال الجميع اذا كان الارتداد عن فطرة فلانه كالموت ولهذا
فقد زوجه عند الوفاة ويورث وحسب يلزمه الجميع لان الزوج لومات قبل الدخول كان
للزوجه جميع الصداق كما لو دخل عند المصنف وجاعة من الاصحاب فان وطئها
لشبهه في العدة قال الشيخ عليه مهرة وان وفيه نظر **هذا** منشا الشطون الردة هل تقضي رفع
النكاح كالوجعية او البان ولا مقتضى الرفع بل يكون موقوفا في العقد بكونه موقوفا او كونه رجوعيا
في مهرة لانها امار زوجه او في حكم الزوج وعمل كونه ثانيا يجب مهرة ان **فان** اختلفا

اعلم ان
الكتاب
بخطه
المسلم
بالكتاب
بخطه

في السابق قدم قول الزوج **قوله** اسلمنا معا فانكاح باق قدم قوله لنردوا لنقارن على اشكال
نشأ مما ذكر ومن اصله عدم تقدم احدهما **قوله** ولو اسلم لم يثبت عن شرط كذاهما **قوله**
قال في القواعد ولو اعتقدوا غيبته المراه كذا حاقوا عليه على اشكال بعد لا سلام وقوله مشا
الاشكال من كون الغيب معلوم انفتح عقلا وظلما المقصود به فلا يجوز الحكم المقرير على الظلم فان
اتمكّن منه والمقدير عليه فتح لنفتح الظلم ومن وجوب عموم اقارهم على كتمانهم الصحيحة
عندهم وهذا عندهم ككاح صحيح فلا يعتزضوا فيه **قوله** اذا اسلم الذي على اكثر من اربع بنجر
اربع حواير او حوتين واميتين **قوله** فلو اسلم وعنده اربع اما وحش حواير فان لم يرض
لحواير بنكاح الاماء انفتح نكاحهن وان رضين كان له ان يتخير اميت وهل يكون رضايها تمام
العدد المحلل له كحوتين بخيارهما من الحواير فتقارن في رضى الجميع فلا المصنف في القواعد لا
انه لا ملكي اقل من اربع اما الخامسة فان فتح نكاحها لم توقف صحة نكاح الاماء على رضاها
والا اعتزضوا الحسن لان نية الزوجية اليهن قبل الاختيار على السوية **قوله** وانه اربع
منهن موافقة الزوجات حتى يصطحن او يقرعن او يشرك بنهن **قوله** اذا مات بعد
اسلام ثمان مثلا قبل اختيار اربع منهن اخذ من تركته نصيب الزوجية وهو اربع مع عدم الوارث
والثمن معه وفيما يصنع به ثلاثة اوجه احدها ايقاؤه حتى يصطحن عليه لان المتخلى يخص
فيهن لكنه مجهول فلا يحصل ثمين وصول الحق الى مستحقه والبراءة الابه وهو مطلوب عقلا
وشرعا فنقسم بينهم على حسب الصلح بالتساوي والفاضل الثاني القرعة لانه امر شك في كل
مشكل فيه القرعة قبل وهذا ضعيف لان القرعة المأجركشف ما هو معين في نفس الامر
وقد اشتبه علينا وهذه ليست معينة في نفس الامر قد بان انه يعلم من كان مختارا لو احصا
الثالث الشريك فيكون بينهما اثنا لا انحصار مستحقه فيهن وعدم العلم به وعدم
اولوية بعضهم به دون بعض فكان مشترك بينهما كما لو تداعيا شيئا والشريك ضعيف
لان فيه اعطاء الغير الزوجية والمصاوات فاقص نصيب الزوجية لانه لا يمكن ان يكون الكل
ارواجا **قوله** خاتم الاختيار ما هو بالقول الى آخره **قوله** اما اللفظ فضعفه آخر
او امسكتك او تبتك واجرت نكاحا وامسكتك او تبتك وشبهه وهل يشترط في الاختيار ان يكون
منجذرا يعني انه لو علقه على شرط لم يقع قواه الشيخ في المبسوط والمصنف في القواعد ووجه
ان الاختيار لبعض حكم شرعي وهو محقق في المنجز بقوله امسكتك بما وافق ما يرضى فيكون الحكم
مفعول عليه **قوله** واما بالفعل فكما لو طوى او تقبل الطل بشهوة على اشكال **قوله** هل
التقبل والمرتب به اختيار قال في القواعد الاثر ذلك كاحصو جهة ادخلوا في

واحدهما عقيب الطلاق المنزل لعقيد النكاح يقتضي عادة النكاح فدلالة على اختيار
الزوجيه وابقا نكاحها اولى والاول حق اجماعا فكذا ما هو اولى وايضاها مقتضيات
الرجعة فتقضي ان الاختيار لان الرجعة والاختيار معلولا على واحدة وهي الفعل
الصادر عنه الدال على اختيار النكاح وجود واحد المعلولين يدل على وجود المعلول
الاخر وهذا برهان اني ومن حيث انها قد يوجدان في الاجنبية فهما اعم من الاختيار
والعام لا يدل على الخاص ولان دلالتها ليست لذاتيهما بل باعتبار مقدمه اخري
هي ان المسلم الاصل في افعاله الصحة والا باحده ولا يلزم من جعل المساواة سببا في
حكم وهو الرجعة جعله سببا في غيب مع اختلاف الموضوع **قوله** ولو طلق فهو اختيار
لانه لا يلزم به الا الزوجية ولانه رفع النكاح الثابت في المستقبل فالنكاح
من مفهومه اولادهم المين بعينه ان تصور الطلاق مستلزم لتصور النكاح وهذا هو
معنى الاختيار ولان ارادة ايقاع المعروف لزوما بيننا بالارادة او ادة المحال **قوله** دون
الظهار والايلا **قوله** جزم المصنف هذا انها ليسا باختيار واستسكه في القواعد
ومثاقه من ان الظهار وصف بالتحرّم والا يلا حلف على الامتناع من الوطى وكل واحد
منها بالاجنبية الغو منه بالمتكوجه ومزان كل واحد منهما لا يقع الا بالزوجية والاصل
فقد انعاق الى الصحيح من الافعال **قوله** ولو علق اختيار النكاح او الفراق بشرط لم يصح
قوله وقيل يصح لاصاله صحة تضرقات المسلم وليس يعتمد لان الاختيار سبب شرعي
ولم يحصل الشارع سببا غيره والاسباب والشروط انما تستفاد من النص لا غير فلو علقه
فالمستقل عليه اما ان يكون شرطا او سببا على كل تقدير يكون شرط او سببا زيادة على اختيار
الشرع وادخل ما ليس منه فيه **قوله** ويجوز الصحة موقوفا **قوله** المراد بالوقوف
هنا ان يكون الوقف مراعيا فان اسلم الباقيات ظهر صحة الفسخ وان لم يسلن ظهر بطلان
اذ الواقع امر صلا للثابتين البيّنونه عند سلام الباقيات ووجه البطلان ان الفسخ
المأجور فيما راعى الاربع من المسلمات ولم يحصل هنا الابه اذا عين المسلمات الاربع
لفسخ جازان لا تسلم الوثنيات فسل نكاح الوثنيات لا قامت في الكفر المانع
من نكاحهن فلو كان قد انفتح بذات المسلمات بفسخه لم يطل نكاح الجميع وهو
عن جاز لانه يلزمه نكاح اربع منهن ولانه لو انفتح لزم امكان احدا منهن ثلاثة اما
فسخ نكاح المسلمات وبما انكافرات عما النكاح او انفتح نكاح اكل او اعادة الحكم الشرعي
بعينه الذي منعدم من غير سبب واكمل محال ويكن ان يحاب عن هذا بان صحته هنا فضلا

التي تروى عن اسلام الباقيات او كون اسلام الباقيات كما شفا عن صحته وعدم
عن فساده ولا استحاله فيه وهو وجه احتمال الوقف ولو انعكس الحال بان عين
الاو اخر للفتح صح وهو ظاهر لان الاو اخران فحين على الكفر فلا او ايل زوجات
بغير اختيار ان اسلمن كان له فسخ الاو اخر فاخيرا الفسخ فيهن لا مانع له منه على
كل واحد من المقدمين ما اذا اعسهن للتمسك فانه يبنى على ما تقدم **فعل الاول**
اي لو اسلمن ثمان على الترتيب في اطلب كل واحد بالفسخ عند سلامها تعين
للفسخ الاربع المتأخرات وعلى الوقف المتقدمات وهذا تفريع على ما تقدم من الاحتمالين
وهو انه اذا كان عنده ثمان وثنيات فاسلم ثمان اسلمن كلهن على الترتيب وكل واحدة
اسلمت فسخ نكاحها فعمل الوقف بطلان الفسخ يبطل فسخ الاربع المتقدمات ويصح
فسخ المتأخرات وعلى الوقف بالوقف بين باسلام المتأخرات صحة الفسخ في المتقدمات
فيتعين للتمسك المتأخرات **ولو مات على اربع كتابيات واربع سلمات لم يوقف**
شي ولو اسلم الاربع الكتابيات بعد موته قبل الفسخ والاو اقرب اتفاق الحصة بين
المسلمات او لا والكتابيات اللاتي اسلمن بعد موته لان الاو اقرب ان له اختيارا وكتابيات
وحسبنا لا سبقن المسلمات او لا للزوجيه لجواز اختيار الكتابيات واذا كانت الزوجه
محملة للجمع وقد سلف قبل الفسخ فلا يختص بالتركة الاو ايل بل يوقف سنها جميعا
الاختلافان فيما اذا كان تحتها مسلمة وكتابية وطلقا بينا واحدة لا بعينها وقلنا بوقوعه
العقد والوط اذا عقد المهر عظمه على اربع حراير او
حريتين وامين حرم الزايد **قول** المستبرأه لا يجمع في نكاح الاعلان من اليهود والنصارى
الاربع فمادونهم وقال علي بن بابويه وابنه لا يحدان تزوج من هلا الكتاب ولا من الاما
الا اثنتين قال بن ابي عمير وقد قيل هلا الكتابين مما ليك للامام وطلما فحق واعدا هني
كطلاق الاماء عدي هني سوا وهذا خبر لا يصححه اكثر علماء الشيعة والمعتدل الاول
فان طلعت نسعا للعدة الى اخوه **اورد هنا سوال** ان هذا الكلام يستلزم
احد محالين اما عدم الاكتمال بنكاح رجلين بينهما او استحالة كون الطلاق للعدة وللجوا
بان المحال انما يلزم لو اريد بالنسح للعدة الحقيقة بل المراد منه المجاز فان ثلثه على ثلث
بطلوا عليها انها للعدة بطريق المجاز المجاوز او ثمانية كل واحد الثلث طلاقا وعدة
تسمية لكل با سم اكثر اجزائه فلا يلزم ما ذكرنا **وفي الامه نظر** **فاحتمل**
الامة وجوها ثلاثة الاول عدم تحريرها لا بالنسح ولا باقل منها ولا باكثر لعدم تناول النص

يد

النص اياها والوقف بلا نص يحكم النافي تحريمها في التاسعة لانه اولى والثالث تحريمها
في السادسة لان كل طلعتين من الاقمة بمثابة ثلث طلقات من الحرة **ولو عقد**
عامة او امة في عدتها الى اخيه وهل اذا زنا بالامة الموطوءة بالملك تحرم عليه ابدا
كما اذا زنا بذات البعل ام لا فيه نظر نشأ من صدق نهائيتها بذات بعل والاصل
عدم ومن مساوئ الدلائل البعلية للحكمة المانعة من وطئها اعني اختلاط النسب **ولو عقد**
وكذا الوصية امراته عليه **قول** لو اوصت امراته على الزنا لم تحرم على الاصح وقال المعين
انها تحرم وبه قال سائر والمعتدل الاول لقوله لا يحرم الحلال الحرام قالوا نهي عن اجتماع
المائتين في الرحم ولان تحريم النكاح لحفظ الانساب من الاختلاط والجواب ان ما الزاني
غير محرم والولد للفرأش اقول يعقوب في نفس مذهب المعين لان النسب لا يتحقق
مع اصرارها على الزنا ولان فيه عارا اقع من كل عار وهو كية القفا وفيه كدر
خاطر الزوج وشدة ضرره وتقلقل قلبه وغير ذلك من المعاسد **وان عقد المحرم**
الى اخيه فاد في نهايه اذا عقد المحرم على امارة وهو عالم بان ذلك محرم عليه وفيه
ولم يحل له ابدا وان لم يكن عالم بان ذلك فرق بينهما فاذا احلها واراد ان يستأنف العقد فعلا
ولم يقص الى الدخول وعلمه وبتعه بن البراج وقال المعين ومن عقد على امارة وهو
محرم مع العلم بالنهي عن ذلك فرق بينهما ولم يحل له ابدا ولم يتعزض للجهل ولا للدخول
وقال سائر وان لا يكون عقد عليها في احوام فانه لا يصح وتحرم عليه ابدا وطلو في
الجهل وعدم الدخول وقال في الخلاف اذا تزوجها محرمًا جا حلا فدخل فرق بينهما ولم يحل
له ابدا وقال الصديق ولا يجوز للمحرم ان يتزوج ولا تزوج المحل واذا تزوج فرق بينهما
ولم يحل له ابدا وعبد بن حمزة المحرمات ابدا المعقود عليها في حال الاحرام من الرجل وهو
عالم بالتحريم وقال ابو الصلاح والمعتدل عليها في احوام المدخول بها فيه وبتعه بن ادريس
ومن اوقف غلاما الى اخيه **لو اوقف غلاما او رجلا حيا حرم عليه ام الغلام**
واختنوبتة موبدا من النسب وفي الميت استكالات ينشأ من عموم النص الصادق على الميت
ومن انه بالموت خرج عن النكاح احكام الاحياء وصار جازيا بحري المجادات وفي الوضاع وفي
الفا على الصغیر استكالات ينشأ من حيث ان اسم البنت والاخت والام حقيقة لها بصدر **عليهن**
من جهة النسب فاطلاق ذلك عليهن من جهة الوضاع عا سبيل المجاز والاصل في الاطلاق
الحقيقة من حيث ورود النقل بانه يحرم من الوضاع ما يحرم من النسب واما وجه الاستكالات
في الاما على الصغیر من حيث عموم منوطي غلاما المتناول له ولغيره ومن قرنه حرم عليه

الاول باختصاص الحكم بالمكلفين فان الصغير لا يحرم عليه شي كما لا يحرم عليه شي والامر
عدم التحريم وهل تحرم ام لا لا يطرح احنة وبنية على الملو ط به الجواب لا يحرم وهل اذا اوف
خشي شكلا تحرم ام لا لا اقرب عدم التحريم لعدم العلم بكونه غلاما لجواز ان يكون
امراه فلم يحصل للمقن بصمول السبب المقضي للتحريم ولا صالته بقا الحل ولا يحصل
التحريم لجواز كونه غلاما **قوله** وكذا لو قد فها وفي مما او غسما با وجب اللعان
قوله قال الصدوق وكذا لو قد فها وفي مما او غسما با وجب اللعان
قوله تتمه بكرة العقد على القابلة المربية وبنيتها **قوله** وقال الصدوق ولا تلحل
القابلة للمولود ولا تستفاد في كسبها من اهلها والحر والكره لرواية ابن ابي نصر عن الرضا
قلت استزوج الرجل القابلة التي قبلته قال سبحان الله ما حرم الله من ذلك هل
برواية ابي بصير وجابر والجواب ضعف السند والحل على الكراهية لرواية ابي هاشم
بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه **قوله** وبالله التوفيق **قوله** وقال ابن ابي
للجوز **قوله** وبالله مع وجود الطول **قوله** وقبل للجوز المحال مع عدم الطول وهو
المشهور والمنقضة **قوله** فان يادردون الادون بطل هذا اختيار بن ابي
عقيل وابن الجنييد وابن اديس وقال الصادق من تزوج الشحان وابن العجاج وملاوي
مكون موقوفا على الاجازة اجتمعا لا ولون بارواه الحلبي يذهب عن الصادق ومن
امه عا حقه فتناحه باطل واضح الاقرون بارواه سماعه عن الصادق وعلمه في رجل
امه عا حقه قال ان شأت المحرة ان يقيم مع الامه اقامت وان شأت ذهبت الى اهلها
ولم الجواب سند الاول في قوله خلافا لما بينه **قوله** ولو جمعها في عقد محر
هذا قول بن الجنييد وابن ابي عقيل وابن اديس وقال الشحان يكون
موقوفا على الاجازة المحرة وقال المصنف في المختلف الاقرب عند ان المحرة في نكاح
انفسها لان العقد واحد وهو متزول ولا اولوية قال شيخنا الخازن رحمه الله الا ترى
عقد الامه فيصح عقد المحرة لما رواه ابو عبيدة في الصحيح عن ابي ابراهيم عليه السلام في
رجل تزوج حرة وامتن قال اما المحرة فتناحها جاز وما الملوكان فتناحها في عقد
المحرة باطل بفارق بينه وبينها **قوله** ومن دخل بصبيته تلغ تسعا فافضاها فم
وقال الشيخ في النهاية لو وطئ زوجته قبل بلوغها استعاضت مطلقا
سواء فضاها ولا وقال بن حمزة ان افضاها حرمته بدا واجمع الشيخ برواية يعقوب
بن يزيد عن بعض اصحابنا عن الصادق والجواب الرواية مرسله والحج ان التحريم منوط

والمشهور والمنقضة فان يادردون الادون بطل هذا اختيار بن ابي عقيل وابن الجنييد وابن اديس وقال الصادق من تزوج الشحان وابن العجاج وملاوي مكون موقوفا على الاجازة اجتمعا لا ولون بارواه الحلبي يذهب عن الصادق ومن امه عا حقه فتناحه باطل واضح الاقرون بارواه سماعه عن الصادق وعلمه في رجل امه عا حقه قال ان شأت المحرة ان يقيم مع الامه اقامت وان شأت ذهبت الى اهلها ولم الجواب سند الاول في قوله خلافا لما بينه قوله ولو جمعها في عقد محر هذا قول بن الجنييد وابن ابي عقيل وابن اديس وقال الشحان يكون موقوفا على الاجازة المحرة وقال المصنف في المختلف الاقرب عند ان المحرة في نكاح انفسها لان العقد واحد وهو متزول ولا اولوية قال شيخنا الخازن رحمه الله الا ترى عقد الامه فيصح عقد المحرة لما رواه ابو عبيدة في الصحيح عن ابي ابراهيم عليه السلام في رجل تزوج حرة وامتن قال اما المحرة فتناحها جاز وما الملوكان فتناحها في عقد المحرة باطل بفارق بينه وبينها قوله ومن دخل بصبيته تلغ تسعا فافضاها فم وقال الشيخ في النهاية لو وطئ زوجته قبل بلوغها استعاضت مطلقا سواء فضاها ولا وقال بن حمزة ان افضاها حرمته بدا واجمع الشيخ برواية يعقوب بن يزيد عن بعض اصحابنا عن الصادق والجواب الرواية مرسله والحج ان التحريم منوط

بالافضا وكان مراده ذلك والافضا هو صورة مسلك البول ومسلك الحيض وهو دخل الذكر
احل وقبله ثم صور مسلك الحيض والغايط واحل وهو يعيد بعد ما ينزل ولا يخرج عن حياله
لا يكون تحريمها عليه ابل ما امت الزوجية بينهما فانه ولا بين منه واختاره ابن اديس وهو بالخيار
بين ان يطلقها او يملكها وهو ظاهر كلام الشيخ في النهاية وقال ابن حمزة بين منه بغير طلاق وهو الظاهر
من كلام المصنف في التواعد وبنيته نظرا من حيث اصله نقا العقد حتى ثبت السبب المقضي
لرواها ولم ثبت ومن وجود التحريم المولد الذي ينافي بفتحي عقد النكاح وكان التحريم يقع من النكاح
سابقا كذلك المطلقة لاحقا كالتواعد بعد العقد وجب على الاقارب حتى يوت احداهما وان
طلقها وتزوجت بغيره على اشكال مشاير ان الفتى لوجوب النفقة عليها اياها كونه قد صيرها غير
صاحبة للزواج الفتى لعدم استحقاق النفقة على غيره ناذ الزوجية بالغير فقد ثبت الاستحقاق على
الغير بغيره عنه لزوال الفتى للثبوت ومن عزم تولاهم عليها لم يجب الا جوار عليها ما امت حية
وهل ثبت هذه الاحكام في الاحصية قال المصنف في التواعد الاقرب نعم والذي يمكن ان يلحق الاحصية
به الاحكام الممنوعة المذكورة حكما التحريم المولد وجوب النفقة لا غير اما التحريم المولد فالاقرب
بمنه ان حكمه ما بينه حكم الزوجية يحرم عليه العقد عليها ابل كما يحرم على الزوجية وذلك لانه اذا كانت
الزوجية التي قبل ملك بالعقد نكاحا ابل محرمه بالافضا بالوطئ المحرم فالافضا للاحصية التي هي محرمه
عليه ابلغ وذلك لان وطئ الزوجية قبل التسع وان كان حراما الا انه ليس برنا ولا احد عليه فيه بخلاف
الاحصية واما وجه الاشكال في وجوب النفقة على الاحصية من حيث وجود السبب على الافضا وهو
بفتحي التحريم المولد والنفقة على الفضا حتى يوت احداهما مشتا جميعا في حقها ومن حيث ان النفقة
هنا تابعة للزوجية وليست حاصلة فلا تكون واجبة عليه والشيخ في الخلاف اوجب للمهر والنفقة
حتى يوت احداهما وقال هذا اذا كان في عقد صحيح او شبهه وقال ابن اديس عقد التيمم لا يلزم فيه
النفقة قال في التواعد وهل يترتب في التحريم المولد في طوف الاحصية بقصر السن عن تسع فيه نظرا
لان تكون التحريم المولد مستند الى تحريم الوطئ في حق الزوج وهو هنا ثابت في التسع ومن حيث كون تحريم
الاحصية بالافضا محولا على الزوجية الفضا وهي لا تحرم بعد التسع كذلك الاحصية وكان الاصل عدم
التحريم الا مع ثبوت الفتى له وهو هنا غير معلوم قال ولا شك في حق الاجنبي قبل التسع اضعف لان
حكم الاحصية حكم الزوجية قال والاقر ب عدم تحريم الامه الفضا بالاصح وجه القرب ان الفضا خارج
في الزوجية الفضا بالوطئ قبل التسع والامه غير الزوجية او ان الامه الفضا بالاصح لم يحقق فيها السبب
المفتحي للتحريم بتمامه اعني الزوجية والافضا بالوطئ فلا تحقق التحريم فيها للمنفقة
في وجبات الخبار **قوله** لا ثبت الفضا الا بارواه او نكوله اسامع بين المراه او مطلقا

لا ثبت الفضا الا بارواه او نكوله اسامع بين المراه او مطلقا

على الخلاف وهو انه هل يعضى الحاكم على الخصم لمجرد النكول او يرد اليه عي المدي كما سياتي ولو
العنه حلف وتبيل ان ينقل ذكرا في الماء البارد فصح وان استرعى معين قاله علي بن بابويه وابي
واختار ما بين حرم وانكر ابن ادريس قوله والعن وهو العفل اقول قال الشيخ في المبوط العن
عظمه ميت في الروح ينع الجماع قال وقال اهل الجرح العظم لا يكون في الفرج لكن يلحقها عند الولادة حال ميت
المعروف في الفرج وهو الذي يسمى العفل يكون كالزرق سرقا لم ينع الجماع فلا خيار له وان منع فله الخيار
واعلم ان العظام قد تلت في علم التشريح انها تكون في كل بلد من ابدان الناس ما بين وما بينه واربعين
عظا تحب لا يزيد ولا ينقص فتعلمه القرن عظم يعيد او يحل قوله والي اقول لا ظهر من المذهب
انه موجب للخيار تزوجه المراه مع جهل الزوج به ذهب الشيخ اليه في النهاية وهو مذهب السيد وابن
المعتمد وابن البراء وابو الصلاح وابن حزم وسلا و ابن ادريس وقال في الخلاف والمبوط ونفس الرجل
سنة الجرح والحذاء والبرص والرتق والقرن والافصا وفي اصحابنا من الخرخه التي تكون في احد روده في
الزنا ووجه كونه عيبا رواه داود بن سرحان في الصحيح عن الصادق ع عن الرجل يتزوج مرققها
عيا او برصا او عرجا قال ترد عيا وليها ويكون لها المهر عيا وليها وان كان بها زمانه لا يواها احد الرجال
احب منها زاده الساعيلها قوله والعرج اذا بلغ الاغداد اقول اطلق اكثر علماء القول بان العرج
تزد ذكر ذلك الشيخ في النهاية وابن المعتمد وابو الصلاح وابن البراء وسلا وابن حزم ولم يعد الشيخ في المبوط
والخلاف العرج في اسباب الفسخ وشك قال ابن البراء وابن ادريس والاقراب التفصيل وهو انه ان بلغ
العرج الاغداد كان عيبا في المراه ينسلط الرجل به على الفسخ والاقله ولما رواه داود وقد نقلت قال في
القواعد ونقل المحدود في الزنا ترد ونقل بل يرجع عيا وليها العالم بحالها بالمهر ولا فسخ والقول الاول
قول المعتمد وابن المعتمد وسلا وابن البراء والثاني قول ابن ادريس وهو قول الشيخ في النهاية الا
انه لم يشترط في الرجوع عيا وليها علمه قوله ولو ادعى الوط لها او لغيرها بعد موت العنه صدق
بالمين اقول لو ادعى الوط قبل اود بر او وطى غيرها بعد موت العنه صدق مع بسنه فالذي
النهايه وقال الشيخ في الخلاف لو ادعى الوط في القتل فان كانت بلكا صدق مع شهاده الشايد عليها
والاجتهاد قبلها خلوقا وان برطيمها لصدق مع ظهور عيا العتو والقول الاخر قول ابن ابي عمير والصدق
وابن ادريس قوله وفي احتساب مدة السفر اشكال اقول منثاره من عدم النص انه
يؤجل سنه ومن انه يختبر في السنه ان يتمكن من الوصول اليها محار في بعض السنه ان يتمكن من الوصول
فاذا سافر لم يتحقق الشوط وهو العنك من في تلك السنه قوله ولو جحد بعد العقد فله فسخ اقول
وهل الجحد المتحد بعد العقد والوطي يفسخ المراه به ام لا قال الشيخ في المبوط لها الخيار ونفعه ابن البراء
لنواك الاستمتاع وليس بيدها طلاق ولا خيار فيلزم المخرج وقال في الخلاف لا خيار الا صاله بقا الصحه

كل امر

اختاره ابن ادريس وسيجني في الايضاح قوله مع امكان الوط اقول قال الشيخ شيوب الخيار له
وعدمه ايضا ذكر ذلك في المبوط وقال في الخلاف لا سبب لها الخيار مع امكان وطبه وهو الوجه لانه
زياده الله كالا صبح الزايد قوله والوط اذا لم ينع الوط الى اخره اقول ولو كان لكل منهما عيب
سبب الخيار لهما ولو كان العيب كالزرق المتع ولا والله والجحد هل ثبت لكل منهما الخيار فيه اشكال من
حيث ان الحب عيب يقتضي بقاء الخيار للمراه وكذا الرق يوجب موت الخيار للرجل فكان لكل منهما
الفسخ ومن حيث ان ثبوت الخيار لاحد الزوجين انما هو لوجود المانع في الاستمتاع وهذا المانع موجود
في كل منهما فلم ينع شيوب الخيار لاحدهما سبب وجود مانع من الاستمتاع في صاحبه مع وجوده
فيه قوله وما يتجدد من عيوب المراه لا يفسخ به وان كان قبل الوط اقول قال
في القواعد لا يفسخ الرجل بالعيب المتجدد بالمراه بعد الوط وفي المتحد بينه وبين العقد اشكال
افره التمسك بمقتضى العقد من الاشكال من عدم الاخبار الداله على ان الرجل يفسخ بهذه العيوب
من غير تفصيل فكان له ذلك مطلقا وهو قول الشيخ في المبوط والخلاف ومن اصالة عدم استحقاق
الفسخ وهو قول ابن ادريس والاقراب عند المصنف لانه عقد صحيح لازم ولا يصل بقاء لزومه بالوجود
العيب بعد الوط ولو سوغنا الفسخ بالتخلل بين العقد والوطي برجي رضى سابق ثم اتسع في ذلك العتو فالحزم
ثبوت الخيار لان الزايد لم يكن موجودا ولا عني به فكان موجبا للفسخ قوله الاقل ما يمكن مراه
اقول حتى لا يخاف العقد من مهر ولو قبله في التدليس اقول يحق
التدليس باحراز الزوج او وليها او في الزوج بالصحة او الكمال عقيب الاستعلام او بدونه وفي
المنهوا اشكال يشا من اشتغال على العتو وهو معنى التدليس ومن كونه ليس لحد الزوجين ولا يابا
مقاسه بل هو احسن كذا في اخباره فلا يقد ذلك تدليسا وهل يحق لزوجه نفسها او زوجها مطلقا
فامشكال يشا من اذا العيب او الفسخ لم يخبر هو ولا وليه ولا الفير بينهما بالصحة والكمال وانما
انقصر على ايقاع العقد فلا يكون مدلسا ومن تركه للاخبار بالعيب او الفسخ مع نكاح الزوج على اصاله
السلامه وعدم الفسخ جري جري الاخبار بالصحة والكمال فكان مدلسا قوله لو تزوجها على
انها حرة فخرجت امه فله الفسخ وان دخل في اخره اقول لو شرط الحرة فظهرت امه فله الفسخ وان
دخل فان تنسخ قبل الدخول فلا شيء بعده السبي للوطي وقيل العتو ونصف العتو والقول بلزوم العتو مع
النكاح ونصف العتو على تقدير الدخول مذهب جماعة من علمائنا كابي علي بن الجعيد والصدق
وابن حزم الخ لانه قال وان دلسها مولاها سقط المهر المسمى ولزومه هو المثل ورجع بالمهر على سببها ولو
كان سيدها هو الذي دلسها وفسخ الزوج بعد الدخول فلا شيء لانها لا ملك شيئا ولا سيدها
لانه مدلس قال في القواعد والاقراب لو لم اقل ما يصح ان يكون مهر او سقوط ما سماه لان الوط اذا

الوطي فان كان حرة وتزوجها في الوقت ان لم ينع الوط فلا خيار وان منع لم
يكن الزنا وانكح وانقضت كان له الخيار مع قال الشيخ في المبوط
ثبوت الخيار لهما ولو كان العيب كالزرق المتع ولا والله والجحد هل ثبت لكل منهما الخيار فيه اشكال من
حيث ان الحب عيب يقتضي بقاء الخيار للمراه وكذا الرق يوجب موت الخيار للرجل فكان لكل منهما
الفسخ ومن حيث ان ثبوت الخيار لاحد الزوجين انما هو لوجود المانع في الاستمتاع وهذا المانع موجود
في كل منهما فلم ينع شيوب الخيار لاحدهما سبب وجود مانع من الاستمتاع في صاحبه مع وجوده
فيه قوله وما يتجدد من عيوب المراه لا يفسخ به وان كان قبل الوط اقول قال
في القواعد لا يفسخ الرجل بالعيب المتجدد بالمراه بعد الوط وفي المتحد بينه وبين العقد اشكال
افره التمسك بمقتضى العقد من الاشكال من عدم الاخبار الداله على ان الرجل يفسخ بهذه العيوب
من غير تفصيل فكان له ذلك مطلقا وهو قول الشيخ في المبوط والخلاف ومن اصالة عدم استحقاق
الفسخ وهو قول ابن ادريس والاقراب عند المصنف لانه عقد صحيح لازم ولا يصل بقاء لزومه بالوجود
العيب بعد الوط ولو سوغنا الفسخ بالتخلل بين العقد والوطي برجي رضى سابق ثم اتسع في ذلك العتو فالحزم
ثبوت الخيار لان الزايد لم يكن موجودا ولا عني به فكان موجبا للفسخ قوله الاقل ما يمكن مراه
اقول حتى لا يخاف العقد من مهر ولو قبله في التدليس اقول يحق
التدليس باحراز الزوج او وليها او في الزوج بالصحة او الكمال عقيب الاستعلام او بدونه وفي
المنهوا اشكال يشا من اشتغال على العتو وهو معنى التدليس ومن كونه ليس لحد الزوجين ولا يابا
مقاسه بل هو احسن كذا في اخباره فلا يقد ذلك تدليسا وهل يحق لزوجه نفسها او زوجها مطلقا
فامشكال يشا من اذا العيب او الفسخ لم يخبر هو ولا وليه ولا الفير بينهما بالصحة والكمال وانما
انقصر على ايقاع العقد فلا يكون مدلسا ومن تركه للاخبار بالعيب او الفسخ مع نكاح الزوج على اصاله
السلامه وعدم الفسخ جري جري الاخبار بالصحة والكمال فكان مدلسا قوله لو تزوجها على
انها حرة فخرجت امه فله الفسخ وان دخل في اخره اقول لو شرط الحرة فظهرت امه فله الفسخ وان
دخل فان تنسخ قبل الدخول فلا شيء بعده السبي للوطي وقيل العتو ونصف العتو والقول بلزوم العتو مع
النكاح ونصف العتو على تقدير الدخول مذهب جماعة من علمائنا كابي علي بن الجعيد والصدق
وابن حزم الخ لانه قال وان دلسها مولاها سقط المهر المسمى ولزومه هو المثل ورجع بالمهر على سببها ولو
كان سيدها هو الذي دلسها وفسخ الزوج بعد الدخول فلا شيء لانها لا ملك شيئا ولا سيدها
لانه مدلس قال في القواعد والاقراب لو لم اقل ما يصح ان يكون مهر او سقوط ما سماه لان الوط اذا

لم يكن عرضا لا يجوز خلوه عن عوض ولو كان قد دفعه اليها وتلف احتمال تضييع اليد لعرضه وضعف
المباشر والرجوع في كثير من الاماكن لا تشرى الا ثلاث ولا مال لها واليد عار لكان الاصل براه الذمه ولا
جوز ضياع مال الزوج مع كونه مغرورا فاجمع بين براه ذمه اليد وتضييع المباشرة ان يكون في كسب
الامه والتبعية لانها تلفت مال غيرها من غير ان ينفقه بولاها ولا اذن في المهر ولا اذا
انكح شيئا بغير اذن مولاه نتج به بعد عقده قوله ولو شرطت مهرا فخرجت بنت امه فله
الفسخ ولا خيار بدون الشرط اقول لو زوجها عياها بنت مهيوم فخرجت بنت امه قال الشيخ
وابن ادريس كان له الفسخ والوجه ذلك مع الشرط لامع الاطلاق اما الفوط على نقد بغير
الشرط فلا نه عقد صحيح ولا اصل في العقد لزوم واما براه ذمه اليد بشرط فظاهرا لا باع
المعتمد عليها فكان العقد عليها مع اشتراط غيرها يجري مجرى عقد الفوطي فيقد بغيرناه ويطل
بفسخه ولو خرجت بنت موهبة فاشكال في ثبوت بنت المهر يراد بها ان لا يكون بنت امه والفتنة
ليست امه فتكون داخله في مفهوم بنت المهر فلا خيار للحصول باشرطه او اعتقه ومن صدق
انها بنت امه لما كانت عليه فلا يكون في المشرطه ولا المقصوده بالعقد ثبت له الخيار قوله
وكذا اكل من بيتي له غير زوجته اقول ولو استبته على كل منهما زوجته بالآخر في قبل الدخول
منع منه والزم الطلاق ولا تحسب في الثلاث ويلزم نصف المهر ونسب بينهما بالسوية ان لا اعياه او يقع
فيه او يوقف حتى يصطحا ويحرم على كل منهما ام كل واحد منهما ويحرم كل منهما على اب الزوج وابنه الميراث
كالمرحوم من الفرع او الفسخ او الاثاف ويحتمل القرعة استدعي محتمل ان يقال بقرعة بين الزوجين او
الزوجتين من راس فاذا اقرع على واحد فكانت فخرجت لاحد ما كانت زوجته له وكانت لا تجري
زوجته الا خولا لا امر مشكل فعينه الفرعة والاول احوط لما تضمن هذا من النكاح على الفرج عدم يقين
السبب البيع له قوله ولو شرط البكر فظهرت ثيبا فله فسخ الا اخرج اقول اذا شرط
البكر فان ثبت سبب الثبوت فالاخرى انكح له الفسخ ويدفع اليها المهر ويرجع بها على من
دلسها وان كانت هي رجوع بالاقول ما يمكن ان يكون مهرها وان لم تثبت فله فسخ لاحتمال تحجده
خفي ونصف الوصلح على عدم ثبوت الخيار يقال اذا تزوج بكرا فوجدها ثيبا فاقرب الزوجية بذلك
او قامت بها البينة فليس يعيب بوجوب الرد ولا نقصا في المهر وظاهر كلام باقي الاصحاب
يدل على عدم الثبوت والمصنف است الفسخ مع الشرط وموت سبب الثبوت وعمل ذلك بعض
القدماء فقال والدليل عليه ان الثيب غير المعقود عليها فلا يلزمه نكاحها وهو غلط لا يستلزمه
تخرجهما او المصالح على المطلوب اذا النكاح لا يقع معينه بالشخص فانقض ذلك تحريمها لانها
لم تقع عليها العقد وان عني المعايير بالصفة فكانها قال لا يصح لانها لم تكن على الصفة التي

ذكرناه

ذكرناه وهو نفس المدعي قوله وله ان ينقض ما بين المهرين اقول اي ما بين مهرين
ثيبا ويؤثر كونهما بكرا وتختلف علما وثا بينه وقال قوم لا ينقص شيئا للثبوت بالعقد ولا اصل البتة
وقال قوم ينقص مطلقا ولم يعين قدس وهو قول الشيخ في النهاية قال كبت الى ابني عبد الله
بن جبريل وقال قوم ينقص مطلقا ولم يعين قدس وهو قول الشيخ في النهاية قال كبت الى ابني عبد الله
بن جبريل عن رجل يزوج بكرا فوجدها ثيبا هل يجب لها الصداق وايضا ينقص قال ينفق
ولا بد من اضرار شي لصداقه على كل شيء يكن اضراره وقال الرازي انه ينقص النسب لان الشيء
يعرف الشيخ النسب وفيه نظران صرف الشيء في الوصية الى النسب لا يطرده لعدم لزومه
في الاضرار ويطله قوله لا باخذ واما استيتم شيئا وليس المراد النسب اجماعا واخبار المصنف ان
ينقص ما بين مهرها بكرا وثيبا وسواء اختيار ابن ادريس وفيه نظران رجا استغرق فادي الى
سقوط المهر بالكلية لانا لو فرضنا ان مهرها بكرا خستون وثيبا اربعون كان له ان يقطع الثاوث
وهو عشر فلوزننا ان المسمى كان عشر لزم خلو البضع عن المهر باسقاط جميعه بل ينبغي
ان يقال يقطع منه ما بين مهرها بكرا وثيبا في هذه الصوره فقط ختمها
والاول هو الاصح في التفسير لان قيمة المثل تعتبر في المعارضة المحضه
والانكاح ليس منه واستحسن الشيخ نجم الدين ابن سعيد احواله فنقد بره الى الحاكم فان اللفظ
المجمل اذا جرى عن نفيس شرعي او لغوي رجح فيه الى نظر الحاكم قوله ولو شرط اسلامها الى اخره
اقول لو شرط في العقد اسلام الزوجه فبانت كتابيه او حريميه وعند من اجاز له
من يجوز نكاح الكافر من الراس سواء كانت كتابيه او حريميه وعند من اجاز له
الفسخ مع الشرط لا بد منه لان كل شرط شرط في العقد ثبت له الخيار مع مقدمه سواء كان دون
موضوعه او اعلا على الشكك من ثبوت الشرط مثبت له الخيار ومن استدل الا على ما شرط
وزيد قوله وله مهر المثل على الواطى اقول هذا مع جهلها بكونه زوجها واعتقادها
انها الزوج اما مع علمها انه ليس بزوجها فلا مهر لها لانه يفي ولا مهر لغيري اجماعا قوله الكفاة
شرط الى اخره اقول قال الشيخ في المبسوط والخلاف الكفاة معتبر في النكاح وهي عند ناشئان
الآيات واسكان القيام بالفقته واليسار والمراعي ما يمكنه القيام بؤونه المراه وكفايتها لا اكثر من ذلك
وفي النهاية المومن بعضهم كفاة بعض في عقد النكاح كما انهم يتكافون في الدماء وان اختلفوا في
النسب والشرف وقاله المصنف المسلمات لا حوار يتكافون بالاسلام والمحرم في النكاح وان
تفاضلوا في الشرف والنسب كما يتكافون في الدماء والقصاص فالمسلم اذا كان واحدا طولا للانفا
بحسب الحاجة الى الزواج مستطاعا للنكاح ما سوانا على النفس والمال ولم يلزمه انه في عقله

ذكرناه

ولاسفه في براهيه فهو كقوفي النكاح وقال ابن الجنييد والاسلام جامع وامه اخوه شكافا وما و
الا ان لم يجرى عليه الصدقة فضلا على غيره فهو حبان لا يتزوج فيهم الا منهم ليلد يتحل بذلك
الصدقة من حبوبت اذا كان الولد متبويا الي من يتحل له الصدقة وقال ابن البراج المومنون
الا جوار يتكافون في النكاح وان فاضلوا في النسب والشرف كما يتكافون في الدماء وقال ابن جرير
الكفاه معتبر في نكاح الدوام وهي الايمان وقال ابن ادريس عند ثبات الكفاه العقب في النكاح
الايمان واليسار بقدر ما يقوم بامورها والاتفاق عليها ولا يبرأ ما واد ذلك من الانساب والضياع
والاولي ان يقال اليسار ليس بشرط في صحة العقد والمال للمراه الخيار اذا لم يكن موسرا بنفقتها
ولا يكون العقد باطلا بل الخيار اليها وليس كذلك خلاف الايمان الذي هو الكفرات العقدي يكون
باطلا ولا يكون للمراه الخيار كما يكون في اليسار ثم امر بان يلحظ ذلك ويتأمل قال في المختلف وهو
الوجه عندني لانه لو كانت المراه ابتداء فقير عالمه بذلك صح نكاحها اجماعا ولو كانت الكفاه
شروطا لم يصح واذا صح مع العلم صح مع الجهل لوجود مقتضى النكاح من معارضة كون الفقر مانعا
استتالها الخيار دفعا للضرر ومنها ورعا للشفقة اللاحقه لها سبب احتياجهما مع فقر الي
مونه يعجز عنها ولا يمكنها التزوج بغيره فلو لم يجعل لها الخيار كان ذلك من اعظم الضرر عليها
وهو منفي اجماعا ونوبله ورايه عيسى بن عبد الله عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب قال
رسول الله ص اذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه قال فقلت يا رسول الله وان
كان ديني في نفسه فقال اذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه الا تفعلوا تكن فتنه في
الارض وفساد كبير وعن الصادق ع ان الله لم يترك شيئا مما يحتاج اليه الا علمه نبيه ص
فكان من تعليمه اياه ان صعد المنبر ذات يوم فحمد الله واثني عليه ثم قال ايها الناس ان
حبيبنا انا في عن الطبيب الجيبر فقال ان الايكار ينزله الشرا على الشرا اذا ذكرته ثارها فلم
تجتنا اشد ته الشمس ونثرته الرياح وكذلك الايكار اذا ذكرها ما ذكرك الناس ليس له
دوا الا بعوله والا لم يومن علي بن القناد لان بشر قال فقام اليه رجل فقال يا رسول
الله من تزوج قال الاكفا قال يا رسول الله من الاكفا فقال المومنون بعضهم اكفا بعض اخرج
من اعتبر اليسار باراه محمد بن الفضل الهاشمي عن الصادق انه قال الكفو ان يكون عفيفا ويكون
عنده يسار احتج ابن الجنييد باراه علي بن هلال الي ان قال خرج الخارجي حتى انا الصادق
فقال ابي لعيت هشام ان الله عن كذا انا خير فبكذا اود كوانه سعه منك فقال نعم فقال
الخارجي فيها انا اشد حنينك خطايا فقال انك لكقوفي كرمك وحسينك في قومك ولكن الله
صاننا عن الصدقة وهي اوسع ايدي الناس وكرم ان تشرك فيما فضلنا به من لم يجعل الله

ين

وامه مثل ما جعل لنا مقام الخارجي وهو يقول قال الله ما ريت قط رجلا مثله رديني والله اقم رج
وما خرج من قول صاحبه والجواب الحمد على الاوليه لما رواه معوية بن عمار عن الصادق
ع ان رسول الله ص زوج صبيعه بنت الزبير بن عبد المطلب من مقداد بن الاسود
واعلم ان المشهور واشترط ايمان الزوج في نكاح النكاح وقال ابن جرير ان تزوج كوفته من
المنقعة المخالف لا مضطر لساقوله المومنون بعضهم اكفا بعض ع ل مفهومه على ان غير المومن
ليس كفوا للمومن ولا يفاربا اسقلت عن دينها فذكر المعاشرة قوله ولو ان نسب الي قبيلة فبات
من غيرهما في نسخ الزوجه قوله انك اقول ههنا زوج احد القويان على الاخر ورجع عدم
النسخ في القواعد والمختلف وقال في القواعد لو ان نسب الي قبيلة فبات من غيرهما اعدا او
ادون ولا قرب الله لا نسخ وكذا المراه وهذا المذهب ابن ادريس خلافا للشيخ في النهاية ولا بن
الحسين وابن جرير حيث اطلقوا القول بان من اتى الي قبيلة وتزوج وظهرانه من غيرهما بطل
التزوج وقال في المختلف اذا ان نسب الي قبيلة فبات ادين منها عشت لا يلزم شرف المراه ونسبها
كان لها الخيار في النسخ لما فيه من الغضاضة والعقد والضرر قوله ولو جحد والعلم بالنسخ
ما قول علي بن النول بان اليسار شرط لوجحد والعلم بالنسخ وما على القول بعدم
قوله ولو علم بعد العقد انها زانية فلا نسخ على رأي
اقول كل من قال ان النكاح يعيب قال لا نسخ به سائفا لاحقا وبالعكس قال ابن الجنييد
والمنيذ وسائر رابن البراج المحدث وفي الزنا ترد وقال ابن ادريس بل يرجع على ولها العالم
بجاهلها بالبر ولا نسخ فان ارادوا فافطما طهرتها وهو قول الشيخ في النهاية قال في القواعد ولا نسخ الرجل
بالمجحد بالمراه بعد العقد والوطء وفي المجحد بينه وبين العقد اشكال اقرب العمل بمقتضى العقد
من الاشكال من عدم الاخبار بالنسخ وهو مذهب الشيخ في الخلاف والسوط ومن اصالة عدم
استحقاق النسخ وهو قول ابن ادريس قوله وتكر الخطبة على خطبة المجاب اقول وتنب
يجرم لما روي عنه ع لا يحط الرجل على خطبة اخيه ولا نه دخول في سوم المومن وهو منهي عنه
والنهي بمقتضى الجرم واجيب نسخ صحة السند ولا اصل الا باجبه والا خابه النبي يحرم بها على
القول بالتجريم في التبريح كان نقول احبتك على ذلك او باذن لولها في التزوج منه ولو بالكون
كما في البكر واسا التعريف كقولها لا رغبة عنك فكونه قال في الايضاح الاصح الكراهة في الحالين واجابه
الموطأ والوطأ كاجابتهما ولو لم يعلم بالا جابه لم يكن ايضا قوله بطل العقد على رأي اقول
لطلد الشوط الذي لم يقع التراضي الا به وتنبل يصح الشرط والعقد لان المومنين عند
شروطهم وهو ناسب لان ذلك في الشروط الصحيح لا القاسية قوله ولو سوط الطلاق

خطه وهو المفضل عن ابن ابي عمير
اقول ان النكاح لا يفسد على الاصل
المنقضي وان كان عدله المهر

بطل الشرط **أقول** هذا قول الشيخ في الميسر وأنه ذهب إلى بطلان الشرط وصحة العقد
وبطلان المسمى ويؤيد هذا القول على بطلان العقد وقاله الشيخ في المحرر رحمه الله
في الإيضاح الأصح عندي بطلان العقد لأن الرضا بشرط والموافق على هذا الوجه المخصوص
في بطل **قوله** ويكوه الوطاء في الدين **قوله** قبل يجوز الوطاء في الدين بقوله تع نساؤكم جرت لكم فانوا
جرت لكم في شئتم وأنا بنص أهل اللغة يكون يعني ابن وكيف ومتى وللرواية عن أبيه الهدي وهو
إبي مالك وتدل بحكم الرواية والأول أقرب **قوله** إلا التحليل ولا حصان واستنطاق البكر
قوله فإن الوطاء في الدين لا يحل الموطوع المطلق ثلاثا وأنه لا يحصل له إلا حصان الموجب للرجع
قوله واستنطاقها لقوله عم النبي تعرف عن نفسها والبكر إذا نفاهما وبطل على الموطوع
الدين أنها بكر **قوله** في لواحق النكاح **قوله** وقبل أن يتجربا لو ابتدأها
المشهور وجوب الفسمة بين الزوج ابتداء الورود الأمر بهما مطلقا وقال الشيخ في الميسر لا يجب
الأذا ابتداءها والاول اقوي لقوله وعاشروهن بالعرف ولا بد من نسائه بالعدل
مع عدم وجوب الفسمة عليهن عليه والتاسي واجب والفسمة في نسمة الزمان على الزوجات
بالعرف **قوله** يعني على الوجوب قال وعمل به ان يسألكوا واحدة من الزوجات
وستدعي الباتيات فيه نظريتها مما ينفذ من التخصيص ومن ان الخيار في مسأكتنهن **قوله** عاين
البه وامار مائه فجماد الفسمة الليل واما النهار فلهما شه وقيل يكون عند هليلج ويظل عندها
في صبيحتها واختاره ابن الجنييد لرواية ابيهم الكرخي عن الصادق وعمل بنور الفقيه بقضاهما منزله
المخرج والامه او يقطع اشكال يشاهد قيام الاختلاف على كل واحد **قوله** والناسخ **قوله** الشتر
في اللغة هو لا ارتفاع وفي عرف الشرع خروج أحد الزوجين عن طاعة صاحبه فيما يجب
وقبل ارتفاع الزوجه عن طاعة الزوج فيما يجب له وكانه أكثر ما يستعمل فيها **قوله** لم يضي على
راي **قوله** لعدم ايصالها حقها قال في الإيضاح وهو الاقوي وقال الشيخ في الميسر لا ينبغي كما
لوزاد اجنبيا وهو اقوي **قوله** قيل يجب القضاء فيه نظرا **قوله** منشأ النظر من حيث
ان البيئته مشروطة بثبوت النكاح وقد زال بيقظ القضاء ومن حيث الوجوب عليه والطلاق
مانع واذا ثبت النكاح زال المانع والاول اقوي **قوله** بان يجوز ظهور في الفراش
هذا قول ابي بابويه لتحقيق العجرات بطلان الامر المطلق بما قبل الشك والضعف انما يحل
على اقل مراتبه وهو ما ذكر وقال الشيخ في الميسر وابن ادریس بقوله فاشها وهو قول
أكثر المفتين والعميق الرجوع الى العرف **قوله** غير المبرج **قوله** اي غير المولم الما
شد يدا يقال بوج به الشتر اذا لم يلبس الماشد بدلا **قوله** وحيف الشقاق **قوله** الشقاق

يد

وان يكره كل واحد من الزوجين صاحبه وقوله بعث الحاكم حكما خيرا من عباده الشيخ في المحرر
تتضمنت كل منهما حكما من اهلها لان الظاهر من قول الاصحاب ان الباعث للحكم هو الحاكم
ناره في الرابع وصرح به علي بن بابويه وبديل على قوله تع وابتعوا حكما لابيها فانه خاطب
الحكام ولو كان المراد ما قال لقائل فليصحب كل منهما حكما من اهلها **قوله** ويجوز غيرها
قوله الاجنبى لا يري له وجهه لانه ليس من الاعمال **المطلب الثاني في النفقة قوله**
بنفقة الزوجه **قوله** هل يجب نفقة الزوجه بالعقد الدائم بشرط عدم الشتر او بالتكليف
اشكال لان مطلق العقد غير كاف في ثبوتها لان الناشئ لا نفقة لها اجماعا فهاذا
وط شرط فهل الشرط انما الشتر او وجود التكليف فيه اشكال يشاهد ان الذي ثبت
بنا وجوب النفقة على الزوج وانما شرط الشتر وما ذلك يدل على عدم اشتراط عدم
الشتر لا على كون التكليف شرطا لان عدم الشتر اعم من وجود التكليف لثبوت الواسطة واشتر
لا يفتى بفتى اشتراط الا اعم من دون عكس ومن اصابه براه الذمه من وجوب النفقة
مخرج عنه وجوب النفقة على بقدر وجود التكليف بالاجماع مبقى الباقي على الاصل وتنزع على
ك ما اذا اعتقد وضعت منه لم يدخل حل لها المنفقة عن ذلك المدة فعلى الاول يجب
النفقة فانه لم يحدث شتر وعلى الثاني لا نفقة لعدم التكليف ولعدم العلم بخصوله لو طلبه
الزوج **قوله** فقبل ما دل الحق قد والكفاية الى آخره **قوله** قال الشيخ في الخلاف نفقة
الزوجه مد وان ادریس لم يقيده قد بل يجب سد الخلة واختاره المصنف وقال الشيخ في
الميسر نفقة الزوجات تقتدر بحال الزوج لا بحالها فان كان موصرا فعليه مدان وان كان متوسطا
معتدلا فمد ونصف وان كان معزافا فمد ومثله قال ابن البراج وقال ابن الجنييد وخوالمراه على
زوجها ما سدد جوعها واستوعودتها مع الافتاء والمتوسط ان يطعمها المهر في كل بلدته ايام قال
القواعد لو عجز عن القوت بالنفقة في تسلط المراه على الفسخ روايات اشهرهما لعدم الرواية
شهره على ما رواه الشيخ برفعه الى علي ابن ابراهيم استعدت على زوجها انه لا ينفق عليها وكان
سرا فاني ان يحسب قال ان مع العسر يسرا والاخرى رواها الشيخ عن ربعي والفضل بن يسار
ن الصادق في الابن قال فان انفق عليها ما يقيم صليها مع كسوم ولا فرق بينهما وقال في المختلف
المتنور انه لا خيل للزوج باعسار الزوج في النفقة اختاره الشيخ في الخلاف والميسر ويجب عليها
مهر وبه قال ابن حزم وابن ادریس علاما يفتى لزوم العقد وقال ابن الجنييد بالخيار قال في القواعد
وقلنا بالفسخ مع العجز فهل يفسخ بالعجز عن الادام او الكسوم او السكن او نفقة الخادم اشكال
منه من ثبوت كون الاعسار سببا لفسخ النكاح وهو متحقق اذ هو محقق عن مجموع ذلك

ط

وقد اعترضته فكان لها الفسخ عمدا بقتض الرواية ومن ان الفسخ انما يكون لمكان الضرر ورجي
بندفع حصول القوت لا غير ذلك لتسلطها على الفسخ على خلاف الاصل فلا تثبت الا لا يجوز عن القوت
لعدم إمكان الحياة بدونه ينبغي ما عداه على اصل المنع قال ولو وصيت بالاعسار فهل لها الفسخ بعد
ذلك كالموت منها اولاً كالعيب اشكال متنازع انه حق تجدد بعد الايام فلا سقط بالاستقاط كالو
اسقط الولي عليها جازها من المطالبة ومن اخطار صيت باعثاره ولم يكن لها الفسخ بعد ذلك
كالوصية لعيبه وبمثله اشار الى مثالا اشكال وقال في القواعد والقول قولها مع العيب في علم
الانفاق او عدم الوأكله وان كانت في منزله على اشكال بشأن تفاوت الاصل والظاهر اذا اصل
عدم الانفاق والواكله والظاهر شهد للزوج فان الظاهر من حال الزوجه اذا كانت في منزل
الزوج انه يقوم بنفقة والاحتفال الاول قول ابن ادريس والثاني ظاهر كلام الشيخ في الخلاف فتواتر
باجماع الفرق واخبارهم وبالعاده وهو الذي يقوي في بقية فان العاده جارية بانها لا يقيم معه
الا وبعض النفقة واذا ادعت خلاف العرف والعاده فعليه البينة وذلك في القواعد واذا
ادعي الانفاق فانكوت فان كانت غائبة فعليه البينة وان عودت حلفت وحكم لها وان
كان حاضراً فذلك على اشكال وقد تقدمت هذه المسئلة **الواجب الكسوف الى اخير**
الواجب في الكسوف الامتناع او التملك قال في القواعد اشكال اقربه الثاني متنازع
من ان الغرض من الكسوف يحصل بالامتناع ملكي في الرأه لاصاله براه الذمه من وجوب
التملك ومن ورود النص بوجوب الكسوف المتبادر الى الفهم عند الاطلاق الى التملك وهو
الاقرب يقول على المولود له رزقهن وكسوتهن كما يملك الزوج قال فلو انقضت نصف المدة سوا
لبنها ولا احتفل على التملك الشريك والاختصاص وذلك اذا دفع اليها كسوف لده كالسنة
مثله لم طلقتها بعد انقضائها فان قلنا ان الكسوف امتناع لا ملك كان له اخذها بقاها على ملكه
ولما استحققت لبنها بالزوجيه وقد زالت وان قلنا انها تملك احتفل هنا وجهان احدهما
الشريك بينهما على نسيم الزنايت لانه انما ملكها لياها لجمع السنة بسبب الزوجيه وقد زالت
في نصفها فوجب ان تكون مقسومه وحتمل اختصاص الزوج بها لدخولها في ملكها والاصل
نقل الملك كالمواطعة لها نفقة اليوم ثم طلقها في اثنايه **السادس السكنى الى اخير**
قال في القواعد ولو سكنت في منزلها ففي وجوب الاجرم نظرونا النظر من وجوب
الاسكان عليه ولم يحصل منه فكانت لها المطالبة بالاجرم ومن ان الظاهر نزعها بالاسكان
حيث سكنت في منزلها من غير مطالبة **ويبلغ نفقة كل يوم في صبيحة** الى اخير
وتلك نفقة كل يوم في صبيحة وليس عليها الصبر الى الليل فان مات في اثنا النهار

لم تنزله وكذا الوطئها وان شئت استرد على اشكال متنازع من انها استخفت نفقة ذلك اليوم
في اوله ولم تكن ناشراً وكانت مكنة فملكها ومن ان النفقة اما ان يجب بالعقد بشرط عدم الشؤن
او بشرط التملك وهما متباينان بالنسبة الى هذا اليوم فظهر عدم استحقات نفقة وكان له استعادتها
ان كانت بطلت ومنعها ولم يقتض لعدم حصول شرط الوجوب بخلاف البينة لعدم نشورها
ومنعها من التملك والمانع من قبل الله فلا سقط به ما استخفته بخلاف المطلقه لحصول التملك
من جهة واحدة اما المنع من الزوج **ولا يجب في الكسوف الى اخير** قد تقدم الكلام
على ذلك **ولو سكنت في منزلها** قبل الدخول فلا نفقة لان بدل التملك التام **ولو**
كانت كبره والزوج صغيراً والشيخ في البوط وان البين لا نفقة وقال المصنف الوجه بثبوت النفقة
على الزوج لوجوبها عليه لان المنع لها اما العقد بشرط عدم الشؤن او بشرط التملك والكل
محقق في طرفها فكان لها النفقة ولو العكس العوض لم يجب **ولو طاعت الناشئ**
لم يجب النفقة الى اخير **الفرق بين الملتزم ان الشؤن موجب لسقوط النفقة وفي الزنا**
منع الشارع الزوج منها للكفر ولا توقف ابا حبه الوطي الاعلى الاسلام فالمفقود في الناشئ التملك
الذي هو سبب موجب للنفقة وقد روي في المأثور فلا يحصل السبب الا بالبدل والاعلام وامكان
العود واما الرده فهي بائنه شرعاً كالحيض فاذا زال المانع اثنوا السبب الذي هو التملك فان
الرده مكنة بالفعل فوجب النفقة عليه وان لم يعلم بعودها **ولو** وينفق على البائنة مع
ادعاء الحمل الى اخير **اول** لو ادعت البائنة انها حامل دفع اليها نفقة كل يوم في اوله فان
ظهر الحمل والاستعبدت قال في القواعد وفي الزاها لكتيل اشكال متنازع من حكم الشارع بكونها
مسحقة للنفقة كل يوم الى ان تضع او يظهر بطلان الحمل ولا يجب على المسحوق اقامه كيتل على
منع حقه ومن عدم اليقين بالحمل ويجوز عدمه وكذا ما مطالب بالكتيل ويدفع النفقة جملاً
بين الحقيقتين **ولو** ان قلنا ان النفقة للحمل **اول** فان فيه خلاف فقيل النفقة للحامل
وقيل للحمل وهو قول الشيخ في البوط واكثر الاحكام فان النفقة يجب هنا لوجود مستحق النفقة اعني
الحمل ونظر القابلة في مسائل متعددة وفي المتن في عنها مع الحمل ولينيات الاشهر ان نفقة لها
والاخرى ينفق عليها من نصيب الحمل فالرواية المشهوره روايه ابو الصباح الكناني عن الصادق
وفي المتن في عنها زوجها لها نفقة قال لا وعن الجلي في الحسن عن الصادق عم انه
قال في الجلي التي توفي عنها زوجها لا نفقة لها والرواية الاخرى رواها ابو الصباح ايضا عن الصادق
قال ينفق عليها من مال ولدها الذي في بطنها **البحث الثاني قوله** والولي اذا
ارسل امته ليه ونهال الى الزوج وحبت النفقة والافعل الولي **ولو** واذا ارسلها

بعض الزمان كالليل دون النهار احتمال سقوط الجميع وان النفقة موقوفة على التمكن التام وهو لا يحتمل
زمانا دون زمان ولا مكانا دون مكان ولم يحصل بقطع جميع النفقة لاستقرار وجوبها واحتمل
سقوط ما قبل زمان المنع لان نوات التوطا انما يحصل في ذلك الزمان فلا سقط النفقة فيها
عداه كالموت وتزويجا وما اطاعت يوما واختار في المختلف الاول ولا يقطع بصغر الزوج
خاصة وقال في البسوط يسقط نفقتها لان الصبي ليس اهلا للاستمتاع فلا اثر
للمكينة في حقه لان التمكن شرط الامكان والام يتحقق لان الاستمتاع من جهة الفاعل
اقوي منه من جهة القابل وما اختاره المصنف هو قول ابن الجبلة لان الامكان في
طوره يتحقق وانما بعد من جهته فلا يسقط كالموت عاب كما تقدم او سفرها في
الواجب من دون اذنه الى اخره كجهه السلام اما لو سافرت لطاعة منده وبه كالزنايات
او في تخارج فان كان الزوج معها وحبب النفقة وان لم يكن معها فان كان سفرها بغير اذنه
فلا نفقة وان كان باذنه قال في القواعد فالاقرب النفقة لانه لما كان باذنه كان كالاستئذ
اليه فلا يكون موجبا لسقوط النفقة كالموت سافرت في حاجه له اما لو صامت فرضا لم يسقط النفقة
وان منعها ان كان رمضان وفضاؤه وقد يفتق شعبان اما لو كان غير مضيق كالنذر
المطلق والكفار وقضا رمضان مع البعده فالاقرب ان له منعها لان الصوم في ذلك الوقت
لم يتعين لانها محببة بين تقديمه وتأخيرها وان كان التقديم افضل لم يجز منعها من
فعل التدب قال في القواعد وكل موضع قلنا له المنع لو صامت سقطت نفقتها والاقرب
سقوط النفقة ان منعته الوطى والا فلا اقول بربدان منعها عن الصوم المذور فصامت
لم يسقط نفقتها الا ان منعها من الوطى فلو منعها عن الصوم من غير ان يبريد وطئها فالاقرب
عدم سقوط نفقتها لانها ما منعته شيئا من حقوقها اما لو منعته الوطى سقطت نفقتها
قطعا قال في القواعد وليس له منعها عن الصلاة الواجبة في اول الوقت ولا من الحج الواجب
في عامه اقول اما الحج الواجب فظاهر لانه واجب على الفور واما الصلاة فان قيل ان
عدم جواز منعها في اول الوقت مناف لما ذكره اوله من جواز منعها عن الصوم الموسع كقضا
رمضان قبل المضيق والنذر المطلق والكفارات فلما افرقت بينهما ان صومها يمنعها
من الاستمتاع ذلك اليوم مع عدم بعينه عليها بخلاف الصلوة في اول الوقت فانها تبادر
الي انتاع الواجب في اول وقتها ولا يموت معه الاستمتاع في ذلك اليوم ولا في اكثره لقصور
زمان الصلاة وما لا يكون نفوقا للاستمتاع مع انتاعه بالوجوب لا وجه لجواز منعها
منه **نونه** وطله فقار جعيا **الاول** قال في القواعد وجب النفقة للمطلقة رجعيا

الا اذا حلت من الشبه وابتدت عدة الزوج وقلنا لا رجعه له في الحال فلا يجب النفقة على اشكال
ويعنى لك انه اذا طلق زوجته رجعيا فانه يجب عليه النفقة لهالي ان يخرج من عدته الا
في موضع واحد وهو انه لو حلت من غير بوطي الشبه بان عدة الزوج تنقطع وبغداد من الواجب
بوضع الحمل لم يعد الوضع معتد عدة الزوج وان النفقة هل يجب عليه ام لا ينبغي على من له اخري
وهو انه هل المطلق ان تراجع زوجته في زمان الحمل من غير امه وان قلنا لا رجوع له منها
سقطت النفقة على اشكال يشأ من صدق انها زوجته مطلقه طلاقا رجعيا لم يخرج عدتها
من الزوج فكان عليه الا نفقة ومن انها في زمان الحمل ليست زوجته ولا في عدته فلم
يكن النفقة واجبه عليه **الاول الثاني** في النسب **الاول** ويجزهر عن التكسب
الاقرب ان عدم التمكن من المكتسب شرط في وجوب الا نفقة عليه لان التمكن
من المكتسب كالفني فلا يجب نفقته على قريبه ولا وجوب الا نفقة على خلاف الاصل فلا
ثبت الا مع وجود النسب المتفق له ومقتضى ويتأكد الوارث **الاول** لا يجب النفقة على احدين
الاقرب من هو على حاشه النسب دون قطبيه كالاخوة والاحواز ولا عمات والعمات ولا اخوال
والخالات واو لا دهر علوا واولاد واولاد واولاد وهو المشهور وقال الشيخ يجب النفقة اذا
كان وارثا له **ويجب التكسب في نفقة القريب** **الاول** لكونه الكسب لنفقة نفسه ورجوته
وهل يجب التكسب لنفقة الاقارب استشكل في القواعد من حيث ان النفقة لهم اما يجب على
وجه المساواة على الغنى وهذا لا مال له بوابي به فانه في الوجوب في حقه ومن انه يكون مكتسبا
كالغني كانت النفقة لازمة له في كتابه كما نلونه للزوجه وقال فيها وجب النفقة على القادر
على التكسب كما يجب على الغني على اشكال **الاول** ولو فضل عن قوته ما يكفي احدا بوجه
تشاركا **الاول** ولو كان للمعسر اولاد ذكور وانا ان احتمل في وجوب النفقة عليهم بله اوجه
احدها ان تراكم في وجوب النفقة بالثبوت لان المتفق لوجوب النفقة هناك واحد منهم
ولذا لا ينفق عليه وهو معنى مشترك بين الجميع على التواطي وبانها وجوبها عليهم على نسبة الارث
لان الذكور والاثرة تتفاوت بها استحقاقهم منهم فكذا تفاوتت بها ما يتحقق بها عليهم وبالثبات
وهو بها على الذكور دون الاناث وان الذي عهد من الشارع عند اجتماع شخصين احدهما
ذكر والاخر انثى وكانا بحيث لو انفرد احدهما وجب عليه الا نفقة وان النفقة عند اجتماعهما
جب على الذكر خاصة كما لو كان له اب وام موسرات فانه لو انفرد كل منهما عن صاحبه
وجب نفقة الولد عليه وعند الاجتماع يجب على الاب خاصة وكذا هنا قال في القواعد
ولو كان له ام وبسر واخر مكتسب منها سوا عيا اشكال **الاول** هذا ينبغي على ان المكتسب هل

حجب عليه نفقة قريبه ام لا فان قلت لا يجب ذلك اشكال في اختصاص وجوب النفقة بالموسر
وان قلنا بالوجوب فهل ساوي العتيق فيه اشكال ينشأ من الحكم بوجوب النفقة على كل من مالوا فخر
فكانت عليها عند الاجتماع ومن ان وجوبها على المكتسب لولم يجد عنده لكان الضرر وعدم
المتفق وهذا المتفق موجود وان وجوب النفقة في حق المكتسب اصغت ولهذا كان في الاصل
وجوبها عليه اشكال بخلاف العتيق فان النفقة واجبه عليه قطعاً وقالب فيها ولو كان للمعسر
ام ونبت موسراً ان احتمل وجوب النفقة عليها اقول ذلك لوجود اقرب المصنفة لوجوب
الانفاق مع اليأس منها واثباتها في الاثنية وتحتمل وجوب النفقة على الميت دون الام لانها
ولد بما لو اجتمع ام وابن كانت النفقة على الابن خاصة وقال فيها ولو لم يتفق به مع الشريك فالوجوب
الفرع بريد لو كان للامات جماعة من يجب الانفاق عليهم من غير ترجيح لجماعه من الاولاد
ففضل عنده ما يقع احدهم وكان بحيث لو اشتركون فيه خرج عن حيلة الانتفاع لاحد من فالوجه انه
تفرع بينهم لانه مشكل قال ولو كان احدهم اقارب اشده حاجة كالصغير مع الاب اختل تقليد
الصغير وجهه ان الوجوب لدفع الحاجة والضرر وهي في طرف الصغير واشد فكان يجب
اختصاصه بها قال ولو عجز عن الانفاق على ام الولد اموت بالتكسب فان عجزت اسق عليها
من بيت المال ولا يجب عليها ولو كانت الكفاية بالزوج وجب فان نفذ الرجوع في البيع اشكال
منشأه من المهر عن بيع امهات الاولاد من حصول الضرر المودي اليه هلاكها لعدم نفقتها
قوله فان اشنع اجبر على البيع او الانفاق او الذبح ان كانت من اهله **قوله** اجب
ان كانت مما يقع عليه الذكاه اما للاكل كالانعام او كالجلد كالبيعاء ولو كان للانسان دابة
مما لا توكل لحمها لکن تقع عليها الذكاه وامتنع من الانفاق عليها اصل جبر الحاكم على بيعها
عقياً او يخير بين البيع والذكاه الا قرب السابغ لان لما يك ان يفعل كله منها فان امتنع من
احد الملتزم لم يخرج عن كونه مخيراً بين الاخيرين ولم يقتض ذلك تعيين البيع عليه **قوله**
الثاني في احكام الولادة **قوله** او معنى سنة اشهر الى اخره **قوله** اختلف علماءنا
في اكثر هذه الحمل على ثلاثة اقوال الاول نفعه اشهر وهو المشهور وهو قول الشيخ والمفيد وابن الجينيد
وسله واحد قولي السيد وابن ادریس الثاني عشر اشهر واختاره المصنف هنا وفي
التواعد واستحسنه الشيخ الدين بن سعيد وقال هو حسن وبعضه الوجلان والمال ان سنة
وهو القول الاخر للمنفق ذكره في الانتصار وهو قول ابو الصلاح وجعله الشيخ في الخلاف رواية ونقله
في المبسوط **قوله** ولو جاز به كاملاً لاقل من سنة اشهر الى اخره اذا طلق زوجته
ما عتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم انت بولد فاما ان يكون لسنة اشهر من وطئ ام قبل وعلى كلا

التقديرين اما ان يكون لا فقي هذه الحمل من طلاق الاول فادون او ازيد فالمسائل اربع الاول
ان يكون لسنة اشهر من وطئ الثاني واريد من اقصى هذه الحمل من طلاق الاول فالولد للثاني اجماعاً
المساينة يكون لاقل من سنة اشهر من وطئ الثاني ولاقل من اقصى هذه الحمل او اقصاه من طلاق
الاول فالولد للاول اجماعاً الما ان يكون لاقل من سنة اشهر ولاريد من اقصى هذه الحمل من طلاق
الاول فالولد ليس لهما اجماعاً الرابع ان يكون لسنة اشهر من وطئ الثاني ولاريد من اقصى هذه
الحمل او اقصاه من طلاق الاول فهنا ملك ان يكون من الاول ولكن ان يكون من
الباقي وتحتمل ترجيح الثاني لان قرينة بابت حقيقة الام وتحتمل الفرع لا احتمال كل منهما ولا اعتبار
بالقرائن فانها قرينة وهذا الاجر من ذهب الشيخ في المبسوط **قوله** ولا ينفق الاب باللعان **قوله**
اما المرحل فان اتمعت الشرايط الثلاثة وهي الدخول وعدم تصور الزمان المتخلل بين الوطئ والوضع
عن سنة اشهر وعدم زيادته على اقصى هذه الحمل فانه يجب عليه الاعتراض به لعق شرابط الانفاق
لكن لو نفاه انتفى عنه غير لعان خلافاً للسيد المرتضى **قوله** ولو وطئ المولي واجبي فالولد للمولي
الي اخره **قوله** لو وطئها المولي واخو فجزا بعده فالولد للمولي قال في التواعد وان حصلت امارات
انه ليس منه لم يجوز الحاقه ولا نفقه وبينه ان يوصي له بشي ولا يورث ميراث الاولاد وفيه اشكال
ينشأ من حصول امارات الدالة على انتفايه عنه فلا يجوز ان يلحقه بشي ومن انه ولد على
فواشه عند من يجعل الامم فواشاً بالموطئ والراي لا مأكاه وقوله الولد للفرش وكذلك الاشكال
في تلكه وملك الوارث له ومنشأ الاشكال بينهما واحد وهو انه يحتمل الحكم بحريته ولا لما صحت الوصية
له وذلك منافع للمقتل وحسينه ملك المال ولا يدخل فيك الوارثه وتحتمل الحكم ببقائه لانه تاملوكته
ولم يثبت كونه حرّاً فيكون رقاً كالاصل **قوله** والعقبة **قوله** المشهور واستحبها عند
الذكر بالذكور وعن الانبي بالانبي وقال ابن الجينيد والمرفعي جب العقبة واحتمل ابو ايه علي بن حمز
عن السيد الصالح عم العقبة واجبه والموافق الرادشاه الاستقيا ب لان الاصل براه
الذمه **قوله** كلام في الحضنة الى اخره **قوله** في حضنة البنت اقوال ثلاثة الاول
سبع سنين وهو قول الشيخ في الزمناية وابن البراج وابن حمز وابن ادریس الباقي تسع سنين
وهو قول الميند وسلا الثالث ان الام احق بالولد مطلقاً ما لم يتزوج وهو تناول الذكر والانثى
وهو اختيار محمد بن بابويه وهذا اقوال اخر عن مشهور منها قول ابن الجينيد وهو ان الام احق
بالصبي الي سبع سنين ولو حوا زسبع سنين وهو معتوق كان حكمه حكم الطفل في استحقاق الام
اباه واما البنت فالام احق بها الي تسع سنين ومنها قول الشيخ في المبسوط وهو لو كان الولد طفلاً
لا يورث ولا يعقل فالام احق به وان كان بالغاً رشيداً فالخيار اليه وقال فيه الذكر والانثى في

بلوغ السبع سنين او الثمان سنين سواء الاصح الاول لما رواه الصدوق عن ايوب بن نوح واعلم
انه لو كان الولد جنثي فالاقرب عند المصنف ان حكمه حكم البنت في استحقاق الام للحضانه الى
سبع سنين ووجه القرب ان الحضانه ثبتت للام ابتداء والاصل بقا الحق على ما لم تثبت السقوط ولم
ثبت **قول** وعدم التزويج **قول** قال في المبسوط والخلاف اذا تزوجت الام سقطت حقها
من الحضانه فان طلقتها زوجها بائنا عاد حقتما من الحضانه ومنع ابن ادريس من العود واجبه
الشيخ بما رواه ابو هريه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الام احق بحضانه ابنها ما لم تنزوج علق حقتما بالتزويج فاذا
زال التزويج فالحق باي عيما كانت وعن عبد الله بن عمر مثله اجبه بان الحق يخرج بالتزويج وعده
محتاج الي دليل والوجه قوله الشيخ **قول** فانزوب النسب كالزنا **قول** قال في التواضع وينبغي
العده والحاله على اشتراك منشا الاشتراك تناوبها في الدرجه ويتساويان في الاستحقاق وهو قول الشيخ
في المبسوط قال ونفزع بينهما من ان يعصب العده اكثر من نصيب الخاله يكون ارجح كالاخت من
الاب فانما عند الشيخ اولى من الاخت للام ذكره في المبسوط **قول** والاقرب عدم اشتراط عدلها
يريد الاقرب انه لا يشترط العدل العده في مستحقه الحضانه ووجه القرب عموم الدليل الدال
على استحقاق الحضانه وكان استحقاق الحقوق لا يتفق له بالعدله والنسب اذ لم يتفق ولايه على يد
الغير **قول** ويقتض بلوغ الصغير يشبه الاما رضاع الغير **قول** لان الحضانه حق للام ولا ينفق
بارضاع الغير واشتراك المصنف في التواضع ووجه الاشتراك من جهة ما قلنا ان الحضانه حق للام
ولا سقط بارضاع الغير ومن لزوم الحجج وما رواه داود بن الحصين عن الصادق ع انه قال في
حديث طويل بان رجلا اب من يرضعه باربعه دراهم وماتت الام لا رضعه الا بخمسه درهم فان
له ان يرضعه منها الحديث وقال شيخنا في الدين رحمه الله في الايضاح الا يرضع عندي ان الحضانه
للأم قال في التواضع ولو تبرعت الاحبيه بارضاعه فان رصبت الام بالتبرع فهي احرى والا فلا وفي
سقوط الحضانه اشتراك منشا الاشتراك ان الحضانه والرضاع حقان معا بران لا يلزم من سقوط حق
الام من الرضاع لوجود المبرعه سقوط حق الحضانه وان كان حقا معا فبالحق الرضاع الا انها تابعه
له ويلزم من نقله من الام الى المبرعه للرضاع ومنها الى الام للحضانه في كل يوم وليله الضرر
على الزوج وربما ضرر به الولد ايضا ولا يلزم تحمل الضرر والام باسقاط حقتما من الرضاع كانت
كلا قطعه لما يتبعه من الحضانه **قول** ولا يجب على الام الحزم الرضاع ولها الاجرم على الاب
الاجرم **قول** قال الشيخ في النهاية فان كانت الام حرة واختارت رضاع ولها ان كان لها ذلك
وان لم تختار لم يجز على رضاع ولها وان كانت امه حرة ان يجبرها على رضاع ولها وان طلبت
الحزم اجبر الرضاع كان لها ذلك على اب الولد وان كان ابو قد مات كان اجروها من مال الصبي وقال

في

في الخلاف ليس للرجل ان يجبر زوجته على الرضاع لولدها سونعه كانت او مشروقه مرسقه
كانت او غير ذلك او يبيده لاصاله العده وعلمنا ما جاء في الفقه واخبارهم ثم قال بعد هذه المسئلة
البائ اذا كان لها ولد يرضع ووجد الزوج من يرضعه فطوعا او نكاحا ام اريد اجرم المثل كان له
يقول الولد عنها وقال ابو حامد بن الشافعي ليس له نقله عنها ولو نكح اجرم المثل واستدل بقوله
فان ارضع لكم يا نوهن اجور من ما وجب لها الاجرم اذا ارضعته ولم يفضل واجاب الشيخ عن بائها
تقديم لزوم الاجرم ان ارضعت ذلك لا خلاف بينه واما الكلام في انه يجب دفع المولود اليه بالرضعه
ام لا وليس كذلك في الايه ثم استدل الشيخ بقوله وان تعاسرتم فترضعوا اخري وهذه اذا طلبت
الاجرم وغيرها منطرح فقد تعاسر او قال ابن ادريس بعد ما نقل جميع كلام الشيخ المذكور والذي
ذكره في المبسوط من ان الاجرم اذا طلبت رضاعه كان لها ذلك وان لم تختار له يجز على رضاع ولها
فان طلبت الاجرم على رضاعه وكانت في حبال ابيه غير مطلقه منه طلاقا لا رجعه له فبها
فلا يحق اجرا ولا تعقد بينهما وبين الزوج عقد احوار لان منافعها في كل وقت مستحقه للزوج
بعد النكاح فيما يرجع الي احكام الوطى وتواضعه واذا ملك جميع المنافع لم يفقد الا حاره كالمواستلجر
عمر لعل شهر ثم استأجره للعمل ذلك الشهر بعينه فان الثاني باطل على ما قد ساءه في باب الاجاره
فان كانت مطلقه طلاقا لا ملك الزوج الوجه فيه فلهذا ان تعقد على نفسها الرضاع لولدها
ان طام ابي حامد نوي وبه اتفق للايه اوجب لها الاجرم ولم يفضل بين من هي في حباله او باين
عنده الا انه لا يجز على الرضاع وهذا اختيار السيد المرتضى والذي اخبرناه من جهة منتهى
وهو المصروف عن الوليه لاظهار قال في المختلف والوجه صحيح لا يستلزم سواء كانت الزوجه في
حباله او لا وان الزوج احرى بالرضاع الولد اذا اطلعت ما يطلبه الغير من الاجرم سواء كانت
زوجه او مطلقه بائنا او رجعيًا ولو تبرع الغير كان للاب نقله عنها اذا لم يرضع بالتبرع وكلام
ابي حامد ليس بجيد والذي اختار ابن ادريس ليس هو كلام ابي حامد لان ابا حامد
اوجب لها الاجرم مع وجود التبرع ومنع من النقل عنها واستدل بالشيخ في المبسوط من ملك الزوج
منافعها ممنوع وملك وجرم الاستماع لا يقتضي ذلك الا رضاع **قول** وبجمله حركات
قول الحول السنه والحول النعم والحول الحيله والاول المراد وقال ابو حنيفه كاله لثوث
شهر لقوله نع رحمه ونصالة لثوث شهر اي جملة افضاء لثوث شهر ونظامه افضاء لثوث
شهر وهو غلط منه في الوضعين على ما لا يخفى **قول** ولا اجرم **قول** البنا الاجرم في
الرايد على الحولين لانه ليس بارضاع شرعي ولهذا لا يشترط الحره **قول** واقله اجد وعثر
شهر **قول** لقوله ونصالة في عامين ومده اقصي الحمل على القول الصحيح تسع اشهر فتكون مده

الروضاع احدثا وتلبين شهر التولده وحمله وفصاله ثلثون شهرا ما قبل الحمل ستة اشهر واكثر الروضاع عامان
كتاب الفراق **قوله** يستولي المطلق بالزوج **قوله** عند المصنف لا يصح طلاق الصبي
وان كان مميزا تحت الطلاق وهو اختيار ابن ادریس والي الصلاح وسلا وقال المفيد والشيخ علي بن
بابويه وابن جرير يجوز طلاقه اذ بلغ عتوانه من بکبر ولو وایه سماه صوا من بکبر وصغير وسماه
واقفي ورأته مرسله **قوله** ويطلق الولي او السلطان مع عدمه والعقبه عن الجون ومن بلغ فاسد
العقل لا يصح بالکون **قوله** هذا قول الشيخ في النهاية وقال في الخلاف وليس للولي ان يطلق
عن له الولایه عليه لا جماع القرته ولا صاله نقا العقد وصحته ولقوله الطلاق لمن اخذ بالماق
وقال ابن ادریس اللوي الا يلی الطلاق غير الزوج لقوله فان طلقها فلا تحل الا به اصناف الطلاق
البه وايضا الطلاق من مشورته مفارقه بينه المطلق الذي هو الزوج ولا يجوز طلاق غيره عنه
بجاء والوحيد ما قلله المصنف لان مصلحة الجون مؤمله بقصوف الولي عنه لتفك ركون افعاله
مناط لها وعدم وقوعه وقال عدمه ولا لزم تضرم نقا بر استغناؤه عن الزوجه والزامه بالنفقه
والنبي عم نبي الضر ومطلقا واحتجاج الشيخ بالاجماع منوع واصاله نقا العقد وصحته اما تم قبل
الطلاق وكلام ابن ادریس منهيب لان الايه تدل على التحريم مع الطلاق المستند الي الزوج
والمباشرة والتسبیب سوا فاشترط ان ينفك باب كالوكيل اما لو كان الجون لعن الزوج
ادوار لم يصح الطلاق عنه لان له وقتا يجمع فيه عقله كان كالصبي نعم لو امتنع من الطلاق
ومنا فاقته مع مصلحة الطلاق عنه في الطلاق عنه اشكال مشا ومن ان الاصل في زلايه
الطلاق الزوج واما جاز للولي الطلاق عنه لعدم العلم بفصله وهو هنا متفق لا امتناع عنه
ومت الا فاقته ومن ان للولي حال الجون اعتماد المصلحة فيطلق عنه **قوله** ولو طلق الغائب
صح الجرح **قوله** اختلف الاصحاب فيمن غاب عن زوجته في طهر الواقعة مني طلقها عا حقه
اقوال احد عا طلقها بعد مضي مدة يعلم انتقالها فيها من طهر الي طهر بحسب عاد تقوا المراد
بالعلم هنا الطن الغالب وهو اصيل ابن ادریس وصاحب الشرح السابق حقه شر فضا عا
واختاره في النهاية لو وایه استحق من عمار الثالث مدة ثلثه اشهر واختاره ابن الجبید والمصنف
في المختلف لو وایه جيل بن دراج الواع يطلق ما بين شهر الي ثلثه اشهر واختاره في موضع اخر من
النهايه الخامس له ان يطلق مني ثا من غير انتقال ولو وایه محمد بن مسلم واختاره ابن ابي عمير وابو
الصلاح وصلى بن بابويه ما هم قالوا حسي تطلق على كل حال ومن من لم يدخل بها والتي لم يبلغ الحيض
واليابسه والحامل والغايبه لتفك والعلم به منهن وتبع التكليف معه **قوله** والحاضر المنقطع عنها
منزله الغايه **قوله** قال في النهاية مني كان للرجل زوج معه في البلد عنوانه لا يصح اليها فهو بمنزله

الغالب عن زوجته اذا اراد طلاقها فليصبر ما بين شهر الى ثلثه اشهر ثم يطلقها وينتفعه ابن
 البراء وابن حزم وقال ابن ادريس الذي يقتضيه الاصول والاجماع انه لا يجوز للحاضر ان يطلق
 زوجته المدخول بها وهي حايض بعد خلاف وحل الحاضر في البلد على تلك قياس وهو باطل
 والاصل الزوجية والتمتع ما عاله الشيخ لان المتعقبي معلوم الثبوت والعارض لا يطرئونه بل يطرعه
 تثبت الحكم ما وجود المتعقب لان لفظ الطلاق موضوع شرعا للبينونة وسبب نام فيه وقد
 وجد واما انتفاء العارض وهو كحض وهو غير معلوم الثبوت بل مظنون واما ثبوت الحكم فظاهر يصح
 الوكيل من الحاضر خلا فالشيخ وابن حزم **قوله** والنطق بالصيغة الصريحة **قوله** الصريح هو
 لفظ انتافي وضعه الشارع سببا لازالة قيد النكاح ابتداء من غير اعتناء عن نفي الصريح ونيل
 الصريح حقيقة شوعبه داله بالمطابقة على ازاله قيد النكاح وقيل هو ما حكمه بوفوع الطلاق
 لمجرد وقوعه من مكلف مختار عارف بوضعه على زوجته بجمع طلاقها **قوله** والاخرس يشير
قوله الاخرس يطلب بالاشارة المينة للطلقة وهذا مذهب الشيخ وابن ادريس وابن الحنيد
 وفي رواية بلقي الفناع عليها وهو مذهب ابن بابويه وابن حزم ولو اياه ابى بصير والكوفي عن الصادق
 قال طلاق الاخرس بان ياخذ منعتها ويضعها على راسها ثم يقول لها واذا اراد الرجوعه كتبت
 المتعة عن راسها **قوله** ولو كتبت العاجز ونوي مع **قوله** قال في النهاية لو كتب بيد وهو
 حاضر انه طلق زوجته لم يقع وان كان غائبا وكتب بخطه وقع وقال في الخلاف اذا كتبت بطلاق
 زوجته ولم يفسد الطلاق لم يقع وان قصد الطلاق بعد نائه يقع وقال في المسوط اذا لفظ
 به وكتب وقع الطلاق باللفظ واذا كتبت ونوي ولم يلفظه بعد نائه لم يقع به متى اذا كانت
 نادرة اعيا اللفظ وان لم تكن فادرا وقع واحده **قوله** واختاري نفسك **قوله** اذا خير
 الرجل زوجته واحدا من نفسه لا يقع سواء اختارت نفسها او الخيال او وهو مذهب الشيخ وابن
 ادريس خلا فالاجن ابى عقيل وابن الحنيد وابى بابويه قال ابن بابويه ان الله اثبت لبيته لمفك
 بعض نسايه اوتي ان يحول لوطلقنا لا نجد الكفاء من قريش يتزوجونا فامواله نبيه ان
 يقول نساء فاعتزلهن ثلثه وعشرين يوما في مشربهم ام ابراهيم يقول قوله نعم فللازواجك الابه
 فاحترت الله ورسله فلم يقع الطلاق وابنه روي ذلك وعين المراه القابلة فقال هي حفصة
 ولو قال انت حرام لم تحرم والجمهور فيها خة عشر قولا **قوله** انها مدين لكيفر قاله ابو بكر وعائشة والاوزاعي
قوله قال ابن مسعود يجب فيها كفارة وليت دين واختاره الشافعي وابن عباس **قوله** انها طلقة رجعية
 قاله عمر **قوله** انها طهارة قاله عطاء واحمد **قوله** انها طلقة نائية قاله مالك **قوله** انها ثلاث تطليقات
 دونه عن علي وعم وزياد وابو هريرة **قوله** قال ابو حنيفة ان نوي الطلاق او الظهار وقع والا كان

بيننا وكان موليا من امرائه **انه طلاق** يكون طلاقا وان راجعها فزكته طهارة هي
ثلاث قبل وبعد لكنه يوي في التي لم يدخل بها في الواحدة قاله مالك ايضا **هي ثلاث** ولا يوي بحال
هي في التي لم يدخل بها راجعة وفي المخل بها ثلاثا اذا لم ينوشيا وحيت كفارة بين قال الشافعي
انه اذا لم ينوشيا لم يكن شيئا انه لا شيء عليه فيها قاله مسروق وهو الاصح عندنا لانه لو كان
في حريم ما حل الله رافتم ما في الله عنه لقوله لا تحرموا ما حل الله لكم وانما يكون التحريم من ثبوت
على اسمائه وامان غير سبب في غير جوار **اول** او انت طلاق او الطلاق **ان** قل الطلاق
وكل اشق منه صريح في الطلاق وليس بشيء لانه ليس بالثبوت ولا نمصدر والذوات لا توصف
بالمصادر فكان محازا واللفظ لا يدل على معناه المجازي الا بقرينه فكان كناية ولا شيء من الكنايات
يقع بها الطلاق **قوله** او من المطلقات **اول** يوي لوقال لزوجته انت من المطلقات
لم يقع خله قال الشيخ وكذا لو قال انت مطلقة لو طلقت فلان خله قاله ايضا حيث قال في كل منها
انه يقع الطلاق **قوله** او اعتدي **اول** قول المشهور ان الطلاق لا يقع بقول الزوج لامرأته
اعتدي خله فالابن الجنيب فانه قال الطلاق لا يقع الا بلفظ الطلاق او بقول اعتدي ورواه
الشيخ **اول** ولو احببت بنعم غيب هل طلقت وقع **اول** قول لو قيل له هل طلقت فلان فقال نعم
قال الشيخ في النهاية يقع الطلاق وينعم ابن حزم لكان قال انه في حكم الطلاق وقال ابن اديس يكون
انفرادا منه بطلاق شرعي والحق انه ان قصد بذلك طلاقا ساقط حكمه به طاهر جدا من بيته
في نفس الامور ان قصد بذلك الاثاقيل مع قال الشيخ نعم وطاهر كلام ابن اديس المنة لانه لم يات
بالصيغة المعتبر والشيخ عول على رواية الكوفي لان نعم تضمنت اعاده السؤال والشيخ جعله انفرادا
في الميسر اما لو قال لزوجته باطالق فاصلا بذلك الاثاء الطلاق في وقوعه شك لان اللفظ
الصريح طالق اذا جعله وصفا لها وهو هنا متحقق فانه معنى مطلقه وان الاصل بقا النكاح لا نقوله
انت طالق والشيخ حكمه بوقوع الطلاق هنا في الميسر **اول** ولو قال انت طالق ثلث او اثنتين صح
واحدة لا غير على راي **قال الحسن بن ابي عتيق** بطل الطلاق لا يقع بشي واختاره الرضوي
في الامتصار وسأله وابن حزم وقال الشيخ في النهاية وابن زهر وابن اديس والسيد في المسائل
الناصرية وابن البراق يقع واحدة وهو مذهب ابن عباس وشطاوي **قوله** ولو قال لوضا فلان
الي اخم **اول** قال الشيخ في الميسر اذا قال انت طالق لوضا فلان وان لم يكن فيه لم يقع الطلاق
وان نوي وقال قصدت الشرط لم يقع وان قال قصدت العله وقع لان لوضا فلان يحتمل العله
والشرط فان حزن العله وقال اردت الشرط لبطل الطلاق لم يقبل منه في الظاهر لان الظاهر
التعليل والشرط محتمل وكذا انفصل بن سعيد فقال ان قصد الغرض صح وان قصد الشرط بطل والمصنف

لم يفضل في القواعد بل قال لا يقع مطلقا **وكذا الضمائم غير النافذة** مثل نصف طلاقه **اول**
قال في القواعد لو قال نصف طلاقه او ثلثه ثلاث طلاقه فالأقرب الوقوع وحده العزم ان الضميمة
ليست رافعة اللفظ منقولة انت طالق وهو خلاف للبحر في الميسر والمصنف في المختلف **قوله**
او ملبها طلاقه او بعد ما طلقه او معها الاخر **اول** لو قال انت طالق قبل طلاقه او بعد ما او قبلها
او معها لم يقع بشي وان كانت مدخولا بها ويحتمل الوقوع لو قال مع مطلقه او قبل طلاقه او بعد ما او
عليها او معها لانه في نها باللفظ الصريح وهو قوله انت طالق وهذه الضمائم الاخر ليست منافذة
للطلاق وكان واقعا بخلاف بعد طلاقه او قبلها طلاقه لانه وصف الطلاقه المقصوده بانها اخر
عن طلاقه اخري لم يتحقق ولم يقع الوقوع عليها وقال في الميسر لو قال انت طالق طلاقه قبلها
طلاقه وعندنا يقع واحده والوجه انه لا يقع بشي **اول** ولا شرط تعيين المطلقة على راي **اول**
ذهب السيد والتميز والشيخ في اخم قوله الي ان تعيين الزوجه شرطي في صحة الطلاق وقال
الشيخ في الميسر النقيين ليس شرطا واختاره هنا في القواعد اخم الاول بان الطلاق امر
معين فلا بد ان يكون محله معينا لا يستحال حول المعين في الميهم وان انواع الطلاق كالعهدة لا بد لها
من محل معين واحتج الاخرون بعدم النص واعلم ان هذه مسئلة اصولية قد اختلفت فيها الاصوليون
فقال بعضهم بالصحة وبعضهم بالبطلان لم اختلف القائلون بالصحة في ان الواقع هل هو سبب مؤثر
في البيونة وفي الحال اوله صلاحه التاييد عند النقيين فن قال الاول حرم الكل حتى يبين ومن
قال بالثاني قال الكل زوجات مباح ككاهن الواجب تعيين فالتعريف بعد النقيين **اول** ولو قال
لزوجاته احدا كنت طالق او زوجتي طالق ولم ينوش النقيين صح ويعين له من شأ **اول** لو نوى في الجملة
وطلق واحده فان نوي معينه صح اجماعا وان لم ينوشها ذكرت من الخلف فن قال النقيين شرط
لم يقع طلاقه ومن قال ليس بشرط يصح ويعين للطلاق من شأ واختاره هنا في القواعد ثم رجع
عنه في المختلف فانه جعل النقيين شرطا **اول** وهل يقع الطلاق بالمعينة من جانب الانفع او
من جانب النقيين قوي الشيخ في الميسر الاول وقال في القواعد الاقرب الثاني لان الطلاق
امر معين ينبغي ان يمحلي محلي معين فقبل النقيين لا يقع الطلاق بواحدة منهم لعدم الاختصاص من قبل العله
من جانب النقيين وهل يجوز وطها معا قال المصنف في القواعد الاقرب يحرم وطها معا وابا حزم
شأ منهما واد او طي احد هما معين الطلاق في الاخر وفي الحكم الاول نظر لانه اذا كان الطلاق لا
يقع الا عند النقيين كانتا قبله باثنتين على الزوجية فله يحرم وطها معا **اول** ولو مات اخرج
اول لو مات من النقيين اخرج بينهما وهذا ايضا وقع على كون النقيين ليس شرطا **قوله**
ولو قال للزوج ولا حبيبه احدا كما طالق وهو شوك من الزوجه والاجنبية لم يصدق في حق

الاجنبية **قوله** قال الشيخ في المبسوط اذا نظر الى امراته واخيه **قوله** فقال احد الحكماء طالق ثم قال بولت
الاخيه لم يقع الطلاق عار زوجته واجامعا ولو كان اسم زوجته ربيب فقال ربيب طالق ثم قال
عنيت جاري في ربيب فعندنا لا نفعل منه وعندهم يقبل منه والفرق بينهما ان احدا لا يصلح لكل
واحدة منها لفظا فاذا اخبرته ان احدهما منهن وليس كذلك الاخرى لانه ما طلق الا واحدا
والعادة انه لا يطلق الا زوجته ثم قال وعندني كالف في الموضوعين **قوله** ولو قال ربيب او عزم
وعند طالق عبد لا يطلق والاخيرتين **قوله** اعلما ان في اصل هذه المسئلة النكاح اذ صيغة الطلاق
ليست موجودة في المعطوف وعلى تقدير الصيغة احتلت في عطف الثالثة فقبل معطوفه على احدهما
اعني المطلقة واختار ما لا يخفى لانه عدل من لفظ الشك الي واو العطف لانه شاكها الساتنة في الشك
ويكون معطوفه على الجملة وقبل الساتنة معطوفه على الثانية للقراب واختاره ابن اديس فعلى
القول الاول بطلن الثالثة ونفع التزديك بين الاولى والثانية وعلى الباقي للثالثة حكم الثانية
ان طلقت طلقت وان لم تطلق لم تطلق فيكون التزديك بين الاولى وحدها وبين مجموع الاخيرتين
وهذا ايضا يقتضي على عدم نفعين المطلقة وقال المصنف هذا يرجع الى قضاء ان قصد عطف
الثالثة على المطلقة ثبت حكم القول الاول وان قصد عطفها على الثانية ثبت حكم القول الثاني
قوله ولو قال ربيب طالق بل عزم طلقتا **قوله** استشكل الطلاق في القواعد ومنشأه من
استواط النطق الصريح ومن ان النطق الصريح هو طالق وحده ولا يجب تعدده لو تعددت الزوجات
وعطف بعضهم على بعض كما قال هذه طالق وهذه تلك الثانية تطلق وان لم يقبل طالق مرة
ثانية وكون بل للاضرب لمدخله في الفساد **المطلب الثاني في التسمية قوله**
والمختلعة **قوله** احدها اقسام البائنة المختلعة والمباراة تليق له الرجوع في البضع اذا رجعت
في البذل في العدة وعلى بيع حوازي رجوعه احكام المطلقة رجعا بحيث يجب عليه النفقات عليها
ما دامت في العدة وان لم يرجع كما يجب عليه النفقة للمطلقة رجعا ويحرم عليه ان يتزوج برأيه
او باختياره الاقرب ذلك لان هذه الاحكام تتعلق بالرجعية ومعناه التي يجوز للزوج مراجعتها في العدة
وهذا المعنى لا يتحقق هنا متعلق الاحكام المذكور به واعلم انه لو دخل بالصغير والبالغة فلا اعتبار به
ولا يجب لاجله عدة وقال السيد وابن رظم ان البائنة والصغير عليها العدة على كل حال والمشهور
للاصح انه لا عدة عليها **قوله** وينقسم ايضا الى طلاق سنة وطلاق عده **قوله** طلاق السنة
على ستمين احدها طلاق السنة بالمعنى الاخص وهو الذي يقابل طلاق العدة والثاني كل طلاق جازم
حكمه الشارع بصحته ويسمى طلاق السنة بالمعنى الاعم وهو يقابل البدع **قوله** ولو راجع في العدة
الى حراما ذكر **قوله** هناك مسئلتان الاولى انه يطلق الحامل ثم راجعها ثم يطلقها في ظهور آخر من غير

موانعه وفيه روايتان احدهما رواية محمد بن مسلم وعبد الحميد بن عوان في الصحيح قال سالت
ابا عبد الله عمه عن رجل طلق امراته واشتد على الرجعة ولم يجامع لم يطلق في ظهور آخره على السنة استت
الطقة الثانية بغير رجاء قال نعم ومنع الشيخ من طلاق السنة وكذا ابن البراج وابن حزم وجوزوه
ان اذ ليس والتحقيق ان طلاق السنة والعدة واحدا وانما يصير للسنة بتوك الرجعة في العدة
ويترك الموانعة وللعدة بالرجعة في العدة والموانعة وما نهار واية ابي بصير عن الصادق عم
قال المراجعة في الجماع وانما هي واحدة والاول اصح في السند وبريد هار واية احمد بن محمد بن
ابي بصير في الصحيح عن الرضا عم رجل طلق امراته ثم راجعها ولم يجامعها وطهرت ثم طلقها
في ظهور آخره الطلقة الثانية وقد راجعها ولم يجامعها قال نعم وقال ابن ابي عمير يعدم الوقوع
لما انفاز رجعة يصح طلاقها المسئلة الثانية انه يطلقها قبل الموانعة في الطهر الذي راجعها
فيه وفيه ايضا روايتان الاولى رواية اسحق بن عمار عن الكاظم عم رجل طلق امراته ثم راجعها
شهور ثم طلقها ثم راجعها شهور ثم طلقها اتين منه قال نعم والثانية رواية عبد الرحمن
بن الحجاج قال قال ابو عبد الله عم في الرجل يطلق امراته الا ان يراجعها قال لا يطلق الطلقة الاخرى
حتى يسبها الا في الاول مسندا واخذنا ابا جعفر القزويني والاضمار رجل بعظم الطلاق الممنوع منه
طلاق العدة لانه المشروط فيه الوطى هو حكمه لان شرطه الوطى **قوله** لم يلبثت الى بينته **قوله**
لان فعله كذلك بينته **قوله** ويشترط في الجبل بلوغه **قوله** لا اعتبار بوطى الصبي وان
كان موافقا وجوز ابن الجنيدي وقواه الشيخ في المبسوط واستشكله المصنف في القواعد من
حيث ان النكاح من ناقص فله عينه التحليل ولم يراه على بن الفضل الواسطي عن الرضا ومن عزم
قوله حتى تنكح زوجا غيره وهو تناول المراهق وعزم **قوله** وان كان خصبيا **قوله** وبالحجب
لوحلت لان الاثنين اذا كانتا موجودتين فالانزال والتوليد ممكنات اما لو كانتا مقطوع الذكر
والانثيين فاستشكل في القواعد من امكان الحمل بالمساحقة ومن كونه بعيدا لمجرد العادة قال
في المبسوط قال قوم لا يحققه النسب ويقتد زوجته بالاختراق قال قوم لا يحققه وهو لا قوي عندي
قوله وفي هدم ما دون الثلث روايتان **قوله** اذا طلقت مرة او مرتين لم تزوجت
بالاول في الهدم ومعناه هل يفي معه على باقي الثلث او يثلث مستأنفات ويكون الزوج الثاني قد
هدم حكم الطلاق السابق كما يهدم الثلث فيه روايتان احدهما رواية الهدم وهو فاعه التحريم
عن الصادق ورواه عبد الله بن عقیل بن ابي طالب ان عمر رضي الله عنه يفي على ما بقي من الطلاق
فقال امير المؤمنين عم سبحان الله انهدم ثلثا ولا يهدم واحدة وهذا اعني الشيخ في النهاية
والمبسوط والخلاف وابن حزم وابن البراج وابن اديس والمصنف وابن شعيب ورواه عدم الهدم

رواه احمد الحلبي عن ابي عبد الله عم والاولي هي المشهوره لاصاله بقا الجمل **قوله**
ولا يجزى لملكها **قوله** المشهور ان الامه اذا طلقها زوجها مبرين ثم اشتراها لم يجز له وطؤها
الا بعد الحمل وهو اختيار الشيخ في المبسوط وروي عن امير المؤمنين عم انه قال اني امني عنها
نفسى ولدي وقال آية حكمتها وآية حرمتها وقال بعضهم مجزى له وطؤها لانها حرمت عليه
بالطلاق فتجوز له بالملك ولو رايه ابي بصير **قوله** ولو اعتقت بعد تطبيقه بقيت على اخري
قوله قاله الشيخ في النهاية واذ انزجها بعد ذلك وطلقها لم تجز له حتى تنكح زوجا غيره
وهو المشهور وقال ابن الجنييد وان اعتقت قبل وقوع الطلاق الثاني بها اسقط حكم طلاقها
الي حال الحواشي انما انه بعد الطلاق الاول قد علق بها حكم التحريم بعد طلاقه اخري
ولا يقطع هذا الاعتبار بالا عتاق المتحد ولا نه اجوزا لروايه محمد بن مسلم في الصحيح عن
الباقين **قوله** ولا تجزى لو وطئها المحمل بعد الارتداد **قوله** سواء كان الارتداد منها او منه
لان وطئها حينئذ يكون مجزى فله جمل غير **قوله** وفي وطئ المحرم والحائض قولان **قوله**
منشأهما قوله حتى تنكح زوجا غيره جعل بهايه التحريم نكاح زوج اخر وقد جعل في الحائض
والمحرم التحريم عارض لا يضر لان اللفظ في الآية يشمل الكل بالانطلاق اذا وطئها المحمل
في حال محرم وطئها لم يجز الاول وبه قال مالك وقال الشافعي وجميع الفقهاء تجزى الاول وهو
قوي ثم استدلل بقوله حتى يذوق عيبتها يدل عليه لانه اذا ذوقها متباها لا يفسخ بيع
المحرم وقال في المبسوط حلت للاول حينئذ ومن حيث ان الوطئ المحرم لا يصلح للتخييل لان
المحرم لا يجزى **قوله** وتصدق الثقة في ادعاء التخييل **قوله** لو انقضت عدتها فادعت الزوج
والفارقته وانقضت العدة قبل مع امكان ذلك وان كان بعينها وفي رواية يقبل ان كانت
ثقة والرواية رواها الشيخ عن الحسين بن سعيد عن حماد عن الصادق عم قال ان كانت
ثقة صدقت في قولها **قوله** وفي ادعاء الاصابة وانكرها المحمل **قوله** لو دخل المحمل نادى
الاصابة وان صدقها حلت لله ولا اجماعا وان كذبها والا توجب العمل بقولها لتقدم راقامه
البينة عليها وقيل بعمل ما يغلب على الظن من صدقه وصدفها لان الظن فاسط
الاحكام الشرعية والقابل هو الشيخ في المبسوط فانه قال فان قال الزوج ما أصبتها فان
غلب على ظنه صدقها قبل قولها وان غلب كذبها عنيها وليس بحرام **قوله** كلام في الرجعة
قوله الرجعة تكون بالقول والفعل وبه قال ابو حنيفة ومالك وقال الشافعي لا تنفع الا
بالقول فقط ومالك يقول لا تكون الرجعة بالفعل حتى يبرأ به البينة وقال ابو حنيفة الوطئ محرمة
رجعه وهو الحق وهذا يبنى على اصل وهو ان الرجعية محرمه الوطئ لا ينعقد مالكا فيها محرمه

الوطئ

الوطئ وقال ابو حنيفة وطئها مباح وهو الحق لانها زوجه وبه قال احمد في احد قوليه **قوله**
واشاره الاخري **قوله** هذا هو المشهور وقال ابن ابي ابيوبه وابن حزم رجوعه بان ياخذ
القتاع من راسها وطلاقه ياخذ القناع ووضعه على راسها ومنه العلامة علامه العبد والمقد
منزعتان **قوله** وفي تزوجت اشكال **قوله** منشأه ان الزوج اذا خطب به الا حنيفة
مكون ذلك تفريدا على حكم الطلاق ولان الرجعة للمزوجة عدم اشتراط رضي الزوج لقوله
وبعولتهن الحق يرد من وانبت النكاح يلزمه ذلك ونساق للموازم بدل على نساق للموازم فنهائه
الجميع ينافى للرجعة فلا يدل لفظه عليه ومن انه دال على ارادة النكاح فكان رجوعا ولا نه
يوجب ثبوت النكاح ابتداء الرجعة اضعف فجاز استنقاله فيها بل هو اكد والا فرب في حديث
فلا نه اي النكاح واسكتها الصحيح مع النية لانه لفظ دال على الرجوع في النكاح اذا انقضت
وقد فضله **قوله** ويصح مراجعته الذميه **قوله** استشكل في الفواعل وقال الاقرب
جواز الرجوع وجه القرب من ان الرجعة استدامة لا ابتداء والمزوج منه لا يبتدأ او منشأ
الاشكال من هذا ومن ان الطلاق اوله قيد النكاح والرجعة تفتي ثبوته فاما ان يعود
بالرجعة النكاح الاول او غير الاول بحال لاستحالة اعاده المعدوم والثاني يكون ابتداء
لاستدامه والاصح الاول لان الرجعة زوجه ولهذا ثبت لها احكام الزوجية **قوله** وفي
المرتدة **قوله** جزم هنا لعدم صحة الرجعة في المرتدة واستشكل في التواعد ونساق من كون
الرجعية زوجة ومن عدم صحة الابتداء به فلان الرجعة ولا الرجوع تسكت بعضه الكافر
وهو منهي عنه للآية ومن ان الارتداد يمنع ابتداء النكاح وكذا استدامته قال شيخنا في
الايضاح الاقوي صحة الرجوع فان اسلمت في العدة والابطال لان الرجعة استدامة الزوجية
والردة لا نساق للاستدامة وقوله في تناقض اي يستلزم الرجعة بعد رجوع الزوجية
الاولى اسلام ولا اعتبار بالرجعة المقدمه حال الارتداد بل يقتضي ان يخلو يد مراجعته اخري
لوقوع الرجعة الاولى باطله وكذا الاشكال لوطئ الذميه طلاقا رجعيا في حجة رجوعه
بحاقلة في المرتدة والاقرب جواز الرجعة لانه ليس باستيفاء العقد بل هو ابتداء على حكم
النكاح السابق واعلم ان المشهور بين اصحاب ان الذميه كلحرم في الطلاق والوفاء ولم
يعرف فيه مخالف لكن المصنف قال وقيل كالأمة وصاحب الشرائع قال وفي رواية نعتد
عده الأمة والرواية المشار اليها رواية محمد بن يعقوب **قوله** ولو راجع فانكوت الدخول
او لا قدم قولها مع اليقين **قوله** لتقدم راقامه البينة عليها وهي تنكر الدخول مكنون القول
قولها مع اليقين واعلم انه لو ادعى الرجعة في وقت امكان اثباتها قدم قوله لانه اختلاف

في فعله وله ان يفعله فكان قوله فيه مقبولا ويحتمل تقديم قولها لانها منكم لصدد والرجوع
منه **قوله** ولو ادعت الحمل واحضرت ولثا وانكوا الزوج الامرين قد تم قوله **قوله** هذه المراه
كانت غير معلومه الحمل انها جابل وادعت بعد الطلاق الحمل وانكوا الزوج ثم جات بالولك واحضر
فانكم فقال ما كنت حاملا ولا هذا ولدك فالقول قوله مع اليقين لان الاصل عدم ذلك **قوله**
لم يلتفت الي بكاء المولي **قوله** لان النكاح حق للزوجين مطلقا لا غير ويقتل القول قول
سيد ما في ذلك وليس بشيء واعلم ان الطلاق بيد العبد فاذا اطلق جاز وقال ابن
ابي عقيل وابن الجنيدي لا يجوز طلاق عموك لان طلاقه الي سيدك سوا كانت زوجته ام مولا
او غير سواء تزوج باذنه او بغيره اذنه وليس بعقد لقوله الطلاق بيدك من اخذ بالساق
والدوايات **قوله** ويشحب الاشهاد **قوله** هذا باجماع المسلمين لان من قال باسقاط الاشهاد
في ابتداء النكاح لم يقل به هنا والذي يشترط ابتداءه اولى **قوله** فابعد فلورنا بامراه
ليحرم علي اميه انا دالتحريم ان شرنا بالزنا **قوله** المشهور ان الزنا لا ينشأ الجريمة فلا يحرم
الزانية ولا الزوجه وان اصررت علي الاشر وقال المقيد اذا اصررت حرمت عليه وهو ممتنع
للاصالة وحل ينشأ جرمه المصاهر قبل نكاحه كان سابقا ولا ينشأ لاحقا ولا اشرافه لا
ينشأ لكونه زنا بالعمه او الخاله حرم عليه بنتاها واختار عند سجننا انه ينشأ جرمه
لقوله ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم وكل من قال بنشأ جرمه بوطي الاب قال بنشأ بوطي الابن
قوله لو حملت زوجها الي احره **قوله** لو حملت زوجها كوثا او جبلة او غير ذلك علي الواط
بغلام لتحرم عليه ام الغلام واخته وبنته نشت الجريمة وان كانت الجبله محرمة الي
الثلاثة وهذه المسئلة انفردت بها الاممية **قوله** وبجب التورية في الكاذبة **قوله** اذا استندان
دينا ثم قصناه او ابواه ولم يكن له شاهد بذلك ثم ادعي عليه الاستندان وخاف ان اقر له
بالاستندان استوفاه منه ما يباظا لما وعلم انه ان ادعي القضا او الابرا انكره وحلف
علي اجه نكاه جاز له ان يحلف علي عدم الاستندان ويؤتي ومعنى التورية ان تعبد اليه
بغير تخريج عن الكذب ولم ياتم باليمين فان قيل التورية لواخرج عن الكذب لم يوجب التورية
الكاذبة الاثم او الكفارة لحاجد الحق بالتورية الجواب ان التورية لم يصح الا من صادق
وذلك ان اللفظ انما يضر في المعنى الموضوع له وهو التبادر الي الفهم طاهر المعنى انه لا يصح
صرف اللفظ عن ظاهره الي غير ظاهره الا من الحق لغرض فان نوب المصل التورية لم يخرج
بما عن الكذب **المطلب الثاني** في الجود **قوله** وان حله **قوله** كل من قال
ان الخلق بالزوجية علي الدخول قال عليها العدة ومن قال ان الدخول هو الوط قال ليس عليها
عدته

عليه اذا حله بها ويجوز عن الوط وهو المعتد **قوله** ولو كان مقطوع الذكر سليم الخصيتين
قبل حجب العدة لا مكان المشاحقة **قوله** العايل بذلك الي في الميسوط ان قطع جميع ذكره فالتب
لحقه لان الخصيتين اذا كانت باسيتين ولا تزال يمكن فان حملت عنه اعتدت بوضع الحمل
والاعتدت بالشهور ولا يتصور ان تغتد بالا فوالا انها لما يكون عن طلاق بعد الدخول
والدخول بقوله من جهته وكذا الحكم ان كان مقطوع الذكر ولا يشين عيا اشكال ينشأ
من امكان الحمل بالاشقاق ومن كونه بعبد المجرد العادة بل هو مستحيل عند اطباء لان
الاشبين محل التوليد وفيه تفاضل الصورة الانسانية من الانثاء وليس فليس **قوله**
واقل زمانها سنة وعشرون ولحظتان الاخيرة دلالة **قوله** قال في الخلاف والميسوط
اقل ما ينقض به عدة الجرم في الطلاق سنة وعشرون يوما ولحظتان بان متى الطهر بعد
الطلاق لحظه ثم تربي الحيض ثلثة ايام لم تظهر عشر ثم تحيض ثلثة ايام ثم تظهر عشر
لم تحيض لحظه واقل ما ينقض به عدة الامه ثلثة عشر يوما ولحظتان وقال ابن الجنيدي اقل
ما ينقض بها العدة ما زاد علي سنة وعشرون يوما وساعدا وما دونها وكذا اقل المرتقي وقال
ابن اديس سنة وعشرون ولحظه في الحرم واما في الامه المطلقة والحرم المتمتع بها ثلثة
عشر يوما ولحظه وما بناها حجه الي الاحتياط لان اللحظه التي رأت فيها الدم غير اخله في
جمله العدة فلا حاجة بنا الي حولها فقوله والاخير كدلالة اشارة الي قول من قال لا ينقض
العدة حتى يمضي اقل ايام الحيض وتظهر الفايده في رجوع الزوج عليها وفي عقد زوج غير
الاول فعلي قول المصنف ليس للزوج الاول الرجوع عليها بعد روية الدم بل بعقد ثلثة
ان كان طلقها دون الثلث ولو عقد عليها غير صح وعلي قول من يقول انها من العدة
بحوز رجوع الزوج الاول عليها فيها لا يفي في عدته ولا يجوز لعينه العقد عليها **قوله**
ولا عدة علي الايسة والصغير **قوله** ذهب الجحان الي ان الايسة من المحيض ومثلها
لا يحيض وهي الي بلغت خمسين سنة وفي الفرشيه والبنطية ستين لعدة عليهما في الطلاق
بعد الدخول وهو احتياط الي بابويه وسلا والي الصلاح وابن البراء وابن حزم وابن ابراهيم
وقال السيد المرتضى عليهما العدة وهو راي مالك ونفعه ابن رضم والمعتد الاول لان المصنف
للاعتداد راييل نبودك والملازمة ظاهره وبيان صدق المقدم ان العدة اما شرعت لاستفهام
فراغ الرحم من الحمل وهو مني هنا ولان غير المدخول بها لا عدة عليها فكذلك الايسة والصغير
ولم يرايه عبد الرحمن بن الحجاج ولم يرايه زراره التي يصفونها ان الصغير والايصة ليس عليهما
عدة احتج بقوله واللائي يئسن من المحيض الايسة قال وهذا صريح في ان الايسات من المحيض

واللآتي لم يبلغن عدتهن بالاشهر على كل حال واعترض علي نفسه واحباب بكلام طويل والجواب
ان الابه لا دلالة فيها على ما ذكره رحمه الله لا شراطها بالريبه وهي عابده الي الياس ومن
الحيض وعدم الحيض وانقطع في علمه تع بالياس لا يستلزم انقطاعه عند ناعلي ان لم يقطع
بالياس وايضا الياس المقطوع له لان في الريبه ورواينه ضعيفه السند لان ابن شهاب
وابن جبريل وعلي بن ابي حمزه كلهم مخفون عن الحق وابوصير لم يسند ما الي امام واعلم
ان المغنيزي اختلافوا في قوله ان اربعين على قول الاول ان ان يعني اذ ادي ادم وحرور
المعنى يقولونها مقام بعض الماي انه جعل على الحائض بالاقران انقطع حبصتها
وهي يقرب جلد الاختلاف فواجب عليها العدة بالاشهر بهذه الابه ومن ارتفع عن حد
الاختلاف وجب عليها العدة بالاشهر بالاجماع لان هذه الابه اذ لا ريبه لها الثالث قال
بما وجد الابه وارده في المتخاضه لانها لا تدوم دم حبيبت او دم علة اما ان حروفت
العالي يبدل بعض ما من بعض فانه لا يجوز وان اختلفوا في حروف الخبر وقال مالك
قوله ان اربعين وعدتهن ثلثة اشهر يقول ان لم تدر وما تصفونها في امرها فهدى سبيلها
قالوا قوله واللآتي لم يحضت يعني الصغيره فعدتها ايضا بالابه شهر بعد الاقرا وقوله
واللآتي لم يحضت دليل على ان للرجل ان يتكلم ولده الصغير وهو سابع **قوله** والكتابه
تعدت بالاسبق من الاطوار والاشهر الي اخره **قوله** قال في النهايه اذا كانت المراه
مستزابه فانها تراعي الشهور والحيض فان مرت بها ثلثة اشهر لم ترضيها دما فقد
بانت منه بالشهور وان مرت بها ثلثة اشهر الا يوما ثم رأت الدم كان عليها ان تعتد
بالاقران تأخرت عنها الحيض اثنا عشر يوما فلنصبر من يوم طلقها الي تمام تسعة اشهر
فان لم تزد الا ثلثة ايام بعد ذلك ثلثة اشهر وقد بانت منه وان رأت الدم فيما بينها
وبين السنة اشهر ثانيا واستبرأ عنها الدم الثالث فلنصبر تمام السنة ثم تعتد بعد ذلك
بثلثة اشهر تمام الخمسة عشر شهرا وقد بانت منه وايها مات ما بينه وبين الخمسة عشر شهرا
ورثه صاحبه وتبعه ابن البراء وابن حمزة وقال ابن ادريس الذي يقوي في نفسي انها
اذا احتبس عنها الدم الثالث بعد هضي التبعه اشهر اعتدت بعدها بثلثة اشهر تمام السنة
لانها تستبرأ بثلثة اشهر وهي اقصى مدة الحمل فيعلم انها ليست حامله ثم تعتد بعد ذلك
عدتها وهي ثلثة اشهر قال وقد رجع شيخنا عما ذكره في نهايته في الاستبصار وقال ما اختاره
والشيخ استدل على ما ذكره في النهايه بما رواه عمالات باطي وبني الاستبصار بما رواه سوره
بن كليب عن الصادق ع ثم قال وهذا الخبر ينبغي ان يكون العمل عليه لانها تستبرأ بثلثة اشهر

وهي اقصى مدة الحمل فيعلم انها ليست حامله ثم تعتد بعد ذلك عدتها وهي ثلثة اشهر والجواب الاول
محله على الفضل والاحتياط ثم روي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال
في التي لم تحضن كل ثلثة اشهر مرة او في كل سنة او سبعة اشهر والمتخاضه والتي لم يبلغ الحيض
والتي تحضن مرة ويرتفع حبصتها مرة والتي تلعب في الولد والتي ترفع حبصتها وترتفع عنها الم
ثاني والتي تربي الصغيره من حبيبت ليس مستقيم ولا كوان عدده هولا كلهن ثلثة اشهر والوجه
انها انما تعتد بثلثة اشهر اذ قدرت بها الاقوي فيها الدم اصلا فانها ثابتة فاما اذا رأت الدم
فيلانقضا الثلثة اشهر كان عدتها بالاقران وان بلغ ذلك خمسة عشر شهرا رواه زرارة **قوله**
والمنظر به نرجع الي عاده اهلها والقياس **قوله** قال في النهايه اذا كانت المطلقة
مستحاضه ويعرف ايام حبصتها فلتعتد بالاقران وان لم تعرف اعتبرت صفه الدم واعتدت
بالاقران وان استبرأ عليها دم الحيض بدم الاستحاضه ولم يكن لها سبيل الي القرب بينهما اعتدت
عاده ثمانية في الحيض فتعتد على عادتهن في الاقران وقال ابن ادريس الاولي فليعلم العاد
على اعتبار صفه الدم لانها اقوي وان لم يكن لها ثلثة اشهر عاده رجعت الي اعتبار صفه
الدم فان لم يكن لها سبيل او كان مختلفات العاده اعتدت بثلثة اشهر وقد بابت منه هذا
على قول من يقول تكون حبصه هذه في كل شهر بثلثة ايام او عشرة او سبعة ففي الثلثة اشهر
محصل محصل لها ثلثة اطوار واما على قول من يجعل عشرة ايام طهرا وعشرة ايام حبصا
فتكون عدتها اربعين يوما ولحظيت وكلام الشيخ سديد لا يورد عليه ما ذكره لانه حكم
عليها بالرجوع في العدة الي العاده وينقل الي التمييز على تقدير حملها العادتها وان لم يعرف
ايام حبصتها اعتبرت صفه الدم ثم انتقلت عند اشتباه العاده وصفه الدم الي عاده ثانيا
فان فصل ابن ادريس انتقالها الي عاده ثانيا عند اشتباه عاده لها وجود التمييز فهو
ممنوع **قوله** ولو اتيها بالكل بعد العدة جاز انكاحها لا قبلها ولو طهر الحمل بعد النكاح
بطل النكاح **قوله** اذا اتيها بالكل قبل النكاح جاز انكاحها **قوله** وان انقضت العدة لم يجز انكاحها
وان اتيها بالكل بعد العدة جاز انكاحها واجاره الله منعت هنا وقال في القواعد لا قرب
جواز انكاحها لوجود المقتضي وهو خروج العدة وانتفاء المانع ان الريبه وهو مروج الطن
فلا يعارض الطن الرابع وهو جيد **قوله** ولو ادعت صبر عليها تسعة اشهر **قوله** هذا
مذهب الميعة والشيخ في الخلاف والبسط وقال الميضي وابو الصلاح صبر عليها سنة
وهو اقصى مدة وعمل القديريين اذا المعنى اقصى مدة الحمل حكم بانقضاء عدتها ولم يحكم بعدة
ثانية للعلم بذلك بها وقال الشيخ في نهايته فان اتيها بالكل بعد ان طلقها او ادعت ذلك

صبر عليها تسعة أشهر ثم نعتك ذلك سبعة أشهر وقد بابت منه فان ادعت بعد انقضاء هذه
المنة حمل لم يثبت اليه عواها وقال ابن ادریس الاولی عندی انها ثین وسفنی عدتها بعد
التسعة أشهر ولا يحتاج اليه استئناف عدله اخري بثلاثة أشهر والمعتد ما قاله الشيخ لان الأشهر
التسعة مدة الاستبراء تنجب العدة بعد ما ولا يحمل قبل ثلث سنه وجب الصبر الى ان يثبت
الخروج ولما رواه عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال سمعت ابا البرهم عم بقول اذ اطلق
الرجل امرأته فادعت حملها انتظر تسعة أشهر فان ولدت والا اعتدت سبعة أشهر ثم بابت منه
وفي هذا نظر لان براه الرجوع ونقاؤه قد حصلت فحينئذ فلا عده عليها بعد ذلك **قوله**
ولا يخرج بوضع احد التوأمين **قوله** قال في النهاية وابن البراج وابن حزم اذا وضعت
احد التوأمين ثلثت بالاول ولم تنكح الا بعد وضع الاخير وقال في الخلاف والبسوط لا يثبت
الا بوضعهما معا وطاهر الا به انما في المطلقة لانه عليها عطف واليه يرجع الكلام لا في
المتوفى عنها زوجها كما ذكر الجمهور لانه نكح عدتها اربعة أشهر وعشرا فاخصت بالمطلقة
فقط واختاره ابن ادریس وقال في القواعد الاقرب لعلق البيهوتيه بوضع الحمل ووجه
القرب قوله واولات الاحمال اجملن ان يضعن حملهن ومقال عامه اصل العلم وقال
عكوه بسفني عدتها بوضع الاول وحملها بوضع الولد بن خيال وضع الاول لم يضع حملها
قال ابن الحنبل فان اسقطت مصغه ما زاد عليها من الخلق فقد انقضت عدتها وهو
يدل بفهمه على عدم الانقضاء ونها وقال ابن حزم لو اسقطت علقه خرجت من العدة
وهو المعتد للابيه وقال في البسوط لو ولقت علقته او نطقه يقوي في نفسي بعلق ذلك به وأشار
به الى انقضاء العدة وغيرها وفي القواعد النطفة نظر وقال مالك اذا وضعت علقه او نطفة جلت
وقال الشافعي وابو حنيفة لا يحمل الا بما يكون ولذا وهو قوي لان ذات النطفة لا يقال لها حامل
والابن لم يجمع اذا انزل حامل سواء انزلت او لم تنزل وهو فاسد والحكمة في وضع الله العدة
بثلاث أشهر انما المدة التي يخلق فيها الولد فوضعت اختبارا لثقل الرحم من فراغه **قوله**
والقول قولها لو اختلفا في زمان الوضع وانفقا على زمان الطلاق وبالعكس يقدم قوله
قوله لان الوضع من فعلها وفيه نظره لانه يعارضه ان الاصل عدم الوضع والاصل بقاء
حقوق الزوجية وقوله وبالعكس اي لو انفقا على زمان الوضع واختلفا في زمان الطلاق
قدم قوله لان الطلاق من فعله ويعارضه ان الاصل عدم الطلاق ونقا حقها
قال سحنان الدين رحمه الله في الابيضاح الاصح عندی ان القول قوله لان الطلاق بيده
ويصدق في أصله فيصدق في وقتته **قوله** ولو اتى بولد لسنة أشهر بعد اعتواها بالانقضاء

فالاثر
الاشهر التسعة أشهر
الاشهر التسعة أشهر
الاشهر التسعة أشهر

فالاثر الحاقه به ما لم يتجاوز العشر **قوله** قوي في البسوط عدم المحقق لان قولها مقبول
في انقضاء العدة ما لم تكن صدقها فيه فلا يقبل منها دعوى بنا في انقضاء وان اقارها بانقضاء
العدة صحيح ظاهر فلا بطله بامر محتمل كما اذا حكم بالاجتهاد ثم تغير الاجتهاد فانه لا ينقض الحكم
الاول ووجه الاحتياط بشروط الاول ان لا يتجاوز اقصي ملك الحمل الباقي ان لا يكون ذات يعمل
او مولی وطهرها ووجه القرب ان هذا لا يمكن ان يكون من فرائضه وليس معه من ساويه
ولا من هو اولی فوجب ان يلحقه به **قوله** وان مات الواط **قوله** لانها ليست بزوج حتى
تعتد عده الوفاة وانما اعتدت للاستبراء **قوله** ولو حملت اعتدت بوضعها لمن يلحق به
قوله اختلف في بيان الحق فمال في البسوط نفق بينهما لانه يحتمل ان يكون من كل منهما فهو
امور مثل وقال المصنف في القواعد الاقرب انه للشافعي لانها فرائض واختاره في الايضاح
لانها فرائض بالفعل والاول فرائضه سبق وزال وصاحب الفرائض السات بالفعل جلا الحمل
اولی لقوله الولد للفراش **قوله** ولو راجع في العدة ثم طلق او خلع قبل الوقاع استأنفت
العدة **قوله** هذا قول الشيخ في الخلاف والمصنف في المختلف وقال في البسوط اذا خالعا
لم تزوجهما طلقهما ثم تزوجها وطلقها قبل الدخول قال قوم بنی وقال اخرون ستانفت
وهو الصحيح عندنا وقال قوم لا عده عليها وهو الاقوي عندنا وقال ابن البراج استأنفت
العدة وتدل لانه عليها لان نكاحها زالك بالطلاق الاول وحرمت عليه الا بسبب
متانف كالرجوع ولم يشرها في النكاح المتجدد فاشبه ما اذا ابانها وحده نكاحها وطلقها
قبل المنيس والمعتد لا يمينان العدة لانه خلع في نكاح وحده فيه المباشر **قوله** تداخلت
العدتان **قوله** قال في الخلاف وينبغي ابن ادریس كل موضع يجمع على المراه عدتان فانها
لا يند اخلاص بل باي بكل منهما على الكمال وقال الصدوق اذا نكح الرجل زوجها فاعتدت
وتزوجت ثم قدم زوجها وطلقها الاخرى فاعتدت عده واحده بثلاثة فزوة واحده
الشيخ بالاجماع وبانه قد ثبت وجوب العدتين عليها وتدخلها احتياج الي دليل واحتج الصدوق
بروايه زرار عن الباقر عم وبان زوجها يبرأ وينفي بالعدة الاولى فلا حاجة الى الثانية **قوله**
دون زمان الحمل **قوله** لقوله لا يجمع ما ان في رحم **الفصل الثاني** في عدتها **قوله** وان كانت
صغيرة **قوله** قال في البسوط والخلاف عليها الجحد اد بلا خلاف وينبغي قولها ان يحتمل ما يجب
على الكبير اختنابه من الاجلاد واستدل بعموم الاخبار وطريقه الاحتياط وباروي ان
امراه قال للبي ان انتي توفي عنها زوجها وقد استكنت عيها افاكلها فقال ولم يزل هل
هي كبيره وصغيرة فدل على ان الحكم لا يختلف وقال ابن ادریس ولي في الصغيره نظرا لان لزوم

الحلاد حكم شرعي وكليف سعي والتكليف لا يتوجه الا على العقد وهذه المسئلة لا نص فيها قاله
في المختلف وقول ابن ادریس لا بأس به لان الحلاد ترك ما يحصل به الجاهل والزينة وليس
الشباب الملونات التي تدعو النفس اليها وييل الطباع نحوها وهو لما توثق في البالغ دون
الصبيته غالباً **قوله** والا قرب سقوطه عن الأمة **قوله** قال في النهاية والمتوفى عنها زوجها
اذا كانت أمة لأحد اد عليها وقال في المبوط عليها الحلاد وهو مذاهب المعين وابن حنبل
وابن أبي عقيل وابن البراء وابن ادریس وقال ابن حزم يلزم الحلاد كل زوجة وابو الصلاح
وسلام بفصله والمعتد السقوط لقول الباقر عم الحرمة **قوله** والأمة لا تحل **قوله**
اعتد من اجمع **قوله** لان كلهن زوجات يجب عليهن الحلاد للوفاء **قوله** والآمورها
بعده الوفاء **قوله** قال في القواعد الاقرب ان الحاكم بعد مدة البحث يطلقها للرواية
الصحيحة ولم يذكر كالتجاذب وابن البراء وابن ادریس والطلاق فلا ابن المعين باموال الطلاق
الولي بانقاع الطلاق فان لم يطلق امرها الحاكم بالعدو وقال ابن بابويه وابن حزم يلزم
السلطان الولي بالطلاق فان لم يطلق يطلقها الحاكم **قوله** فان جاء في لعله فهو ملك لها
والافلح **قوله** المشهور انه اذا اجاب وقد خرجت عدتها لم يكن له عليها سلطان لان العدة
انقضت بينهما بحروج العدة وقتل حواملك بها ما لم تنزوج والاصح الاول **قوله** ولو ادعى
الوط سر وجات بولد لثمة اشهر من وطئ لثمة لم يقبل **قوله** لانها فواش الثاني حقيقة
معلومه وفواش الاول ذلك والولد للفراش وقال في المبوط يقع بينهما لا مكانة **قوله** والزنية
في الطلاق والموت كل حرم **قوله** وقيل كالامة فيها انقضها عن الحرم في القسمه وكذلك في العدة
وبذلك رواه والا قوي انها كل حرم لو رواه ابن محبوب عن البراء عن الصادق ولعمري
الاية والاصل عدم التخصيص **قوله** ويعتد في الوفاء من حين بلوغ الخبير وفي الطلاق
من حين ايقاعه **قوله** قال الشيخان علة الطلاق من حين وفوطة وعلة الوفاء من
حين يتبلغ المراه الخبير ولو طلق الغائب ثم ورد الخبير عليها وقد خرجت من عدتها
سلاث حين فله علة عليها وان حاضت اقل احتسبت به من العدة ونبت عليه
ولو مات عنها في غيبته ووصل جازع بعد سنته او اقل او اكثر اعتدت لوفاته من حين
بلغها الخبير ولم يحتسب بما صي من الايام والعرق ان المعتد للوفاء عليها الحلال فاذا
لم تعلم نوته لم تحل والمطلق لا حلال عليها وانما يجب ان تمتنع من الزواج وهي وان
لم تعلم بطلاق زوجها امتنع من العقد عليها وواجب عليه نكاح سلا و ابن البراء وابن
حزم قال ابن الحنبل والتي يطلقها زوجها او يموت وهو غائب عنها ان علت الوقت والا

حين

حين يبلغها الخبير فان كانت قد خرج وقت العدة عنها فلا علة عليها ان كان ميسر
من البلاد من زمان يكت علمها بذلك قبل الموت الذي علت وان كانت الماتة لا تحل
ان يعلم الحال في الموت الذي علت به اعتدت من يوم بلغها الخبير عدة كاملة وكانت
كالتي يبلغها طلاق زوجها او وفاته وهي في البلد وقال ابو الصلاح واذا اطلق الغائب
او مات عليها ان تعتد من يوم بلغها الطلاق او الوفاء لكن العدة من عبادات
النساء وامتناع العيادة اليه يتعلق بانتهائها والحق اختيار السجين والمصنف لما روي
عن الحسن بن ابي بصير عن الرضا ع المتوفى عنها زوجها تعتد من حين يبلغها
الخبر لانها يريد ان تحل له ويشد عن زواجه وقال شيخنا في الابيضاع علة المتوفى
عنها زوجها حرم كانت او امة من حين بلوغ الخبير **الفصل الثالث** في عده الامه
والاستبراء **قوله** وان كانت تحت حر **قوله** هذا اشاره الى خلاف الجمهور فانهم قالوا
الامة اذا كانت تحت حر فعدها ثلثة اشهر كالحرث او ثلثة قرو **قوله** ولو اعتقت
في العدة الرجعية ائت علة الحرمة **قوله** لانها صادرة وهي زوجة فتعتد عده
الحراير واعلم انه هل يحرم في مدة الاستبراء غير الوطئ من ضرب البحث الاستماع اشكال
نشا من اصله عدم التحريم ومن انها كالمعتدة **قوله** والحامل بابعد الاجلين **قوله**
لثمة نكح واولات الاحمال الآية الحرم والامة في ذلك سواء وقال ابن ابي عقيل فاذا وضعت
الحامل المتوفى عنها حملها حل نكاحها وهذا يشعر بان علة الوفاء في الحرم والامة الحاملتين
بوضع الحمل من غير اعتبار الاشهر والمشتهور ان عدتها اربع اجلين **قوله** فلو كانت
ام وليد لمولاه بعد ثمانية اشهر وعشر ايام الى اخره **قوله** لانها بعد موته بخبر فيكون
عدتها عده الزوجة الحرم وقد قال في النهاية الامه اذا مات عنها زوجها اعتقت
كان عدتها اربعة اشهر وعشر ايام وكذلك ان كانت الامه يطأها ملك الميمن واعتقها
بعد وفاته كان عليها ان تعتد اربعة اشهر وعشر ايام وان اعتقها في حال حياته
كان عدتها ثلثة قرو او ثلثة اشهر ويخوع قال ابن البراء وقال ابن البراء لصلح
عده الامه الموطع اذا اعتقت علة الحرم وقال ابن حزم والمذاهب اذا مات عنها سيدها
وقد يطأها ملك الميمن واعتقها قبل وفاته فعدها عدة الحراير وان كانت حاملة فعدتها
اربع الاجلين وقال ابن ادریس قد ورد حديث بما ذكره الشيخ فان كان مجموعا عليه فالاجماع
هو الحجة وان لم يكن مجموعا عليه فلا دالة على ذلك والاصل براء حتمها من العدة لان احدهما
غير متوفى عنها زوجها اعني من جعل عتقها بعد موته فله يلزمها علة الوفاء والاخري

غير مطلقه اعني من اعتقها في حياته فلا يلزمها عدة المطلقة ولزوم العدة حكم شرعي يحتاج
الرجل شرعي وليس والمعتد ما قاله الشيخ لم رواية الحلبي عن الصادق ورواية البرقي عنه **قوله**
ولو سخط الكتابه فلا استبرأ الي اخره **اقول** قال في المبسوط اذا كانت امته زال ملكه عدت
استبراءها فاذا نسخ الكتابه للعجز عادت الي ملكه ولا تخل له الا بعد الاستبراء وكذلك اذا زوج
امته ثم طلقته وكذلك اذا ارتد السيد والامه وانها تخرم عليه فاذا عاد المرتد الي الاسلام
لم تخل له الا بعد الاستبراء وقال بعضهم تخل في هذه المواضع بلا استبراء وهو لا يوي عندي واحتمل
ابن البراء الاول وليس بجيد **الفصل الرابع في النفقة قوله** الا ان تكون حامله وان
كانت من شبهه حتى يضع **اقول** لان النفقة تكون للولد لا لامته على الاصح ذهب اليه الشيخ
في المبسوط وابن حزم وقال ابن زهرم انها للحامل والمعتد ما قاله الشيخ عمه بالبد وراى **قوله**
ولا في المتوفى عنها زوجها وان كانت حامله **اقول** قال في النهاية لا نفقة للمتوفى عنها
زوجها من تركه الرجل وان كانت حامله انفق عليها من نصيب ولدها الذي في بطنها ويقال
ان الجنب والصدوق في النفقة والوصالاح وابن البراء وابن حزم وقال ابن ادريس الذي
لقوي في نفسي ونقصه اصول مذهبه لا انفق عليها من المال المعزول لان لا نفقة حكم
شرعي يحتاج الي دليل شرعي ولا اصل لانفاق وايضا النفقة لا تجب للوالد المورس وهذه
الام لها مال فكيف تجب النفقة عليها وهذا هو مذهب المقيد في التمهيد فانه قال الولد
الذي يكون له مال عند خروجه الى الارض حيا فاما وهو جنين لا يعرف له حياه ولا موت فلا
ميراث له ولا مال فكيف تنفق على الجنين من مال له لو لا السهو في الرواية والتحقيق ان
نقول ان جعلنا النفقة للحمل فالحق ما قاله الشيخ وان جعلنا لها الجاهل فالحق ما قاله المقيد
وقال ابن ابي عمير لا نفقة للمتوفى عنها زوجها سواء كانت حيا او غير حيا واختاره الشيخ
في الاستبصار والتهذيب واحتج عليه بما رواه ابو الصباح الكناني عن الصادق عم
في المرأة الحامل المتوفى عنها زوجها هل لها نفقة قال لا وما رواه الحلبي عن الصادق عم
انه قال في الجنين المتوفى عنها زوجها لا نفقة لها ثم عارضه الخبيرين وعمومهم بما رواه محمد
بن مسلم في الصحيح عن احمد بن محمد قال المتوفى عنها زوجها تنفق عليها من ماله
قال معناه من مال الولد اذا كانت حامله لم رواية ابي الصباح عن الصادق المراه الحلبي
المتوفى عنها زوجها تنفق عليها من مال ولدها الذي في بطنها **قوله** ولا يجوز في البابين
اقول قال ابو الصلاح البابين يكن حيث شئت ولا بيت خارجة عن بيت سكنها ولا خير
ممنوع لا صالة الجواز **قوله** ولو امرها بالتحويل فطلقها بعد نقل رجلها اعتدت في الاول

ولو انتقلت وتبقى رجلها اعتدت في الثاني الي اخره **اقول** لو اذن لها في البغلة او السفرة طلقها
قبل الخرج اعتدت في منزلها سواء نقلت رجلها او عيالها الي المنزل الثاني او البلد الثاني
اولا اما لو رجعت لنقل متاعها فطلقت فالأقرب الا اعتد اد في الثاني لانها خرجت من
الاول قاصدة الي الثاني باذن زوجها قبل الطلاق فكانت كما لو طلقت في الطريق بعد
مفارقة المنزل ولو اذن لها في الخرج الي منزل اخر ثم طلقها في الثاني ثم اختلفت فقالت
طلقتي وانا اعتدت في الثاني فقال ما نقلتكم اختلفت بقدوم قولها لان الاذن في النقل المصني
اليه ويقدم قوله لانه اختلفت في فعله وهو اقرب لان التكليف باسكانها متعلق بمكان
الرجوع فيه اليه **قوله** ولو طلقت في السفينة وهي مسكن مثلها اعتدت فيها والا طالبت
بحقها **اقول** اذا طلق امراته وهي في سفينة وان كانت مسكن مثلها وهي مناسبة لجاهها
لم يحزلها المخرج منها وجب عليها الاعتداد فيها للآية وان لم يكن مناسبة لجاهها جاز
المخرج منها وهل يجوز اسكانها في غيرها من السفن المناسبة لجاهها او تعيين عليه اسكانها
في بيت الاقرب الاول لان التقدير انها من اهل السكنى في السفن والواجب عليه انما هو اسكان
الزوج او المطلقة رجعيًا في السكن اللائق بها وهو هنا لا يبق **قوله** ولو سكنت في منزلها
ولم تطالب بسكن فله اجر لها **اقول** لو سكنت في منزلها ولم تطالب بسكنى فليس لها
المطالبة بالاجر لان الظاهر منها التطوع ولو قالت فصدت الرجوع فاشكال في ان كان لها
تترك المطالبة وسكنها في منزلها مع حضور وتكتمها من المطالبة بجري فقاما
وجب عليه بغير اذنه وكان تبرعا ومن وجوبه عليه وعدم تبرعها صريحا لا فاصد
الرجوع ولانه حق ثبت لها عليه فلا يفسد حقها الا بالتصريح بانقطاع او بالتبرع وطلوها
منتق والحق رجوعها لان حق السكنى لها ثابت فلا يقطع الا بآية الهيا او اسقاطها او
بحكم الشرع وليس فليس **قوله** وكذا لو استأجرت **اقول** يريد استأجرت بغير اذنه وهو
حاضر معها فانها تكون متبرعة بذلك فلا تحقق اجر اما لو طلقها غايبا او غاب عنها
بعد الطلاق ولم تكن لها مسكن مملوك ولا مستأجرا استد ان الحاكم عليه قد لا اجر وله
ان ياذن لها في الاستدانه عليه ولو استأجرت من دون اذنه فالوجه رجوعها عليه
لان اجر سكنها كالدين المتيقن لها على الزوج ولهذا نقضى لو فانت وكان لها المطالبة
باجر السكنى بحالها ان تطالب بنفقة السالفه **قوله** لو مات بعد الطلاق الرجعي سقط
حقها في نفقة العدة مع الحمل على الخلاف **الفصل الثاني في الخلع والمباراة الخلع بالنفق**
الفرع ومنه خلع الرجل ثوبه وهنا يقال بالضم ازاله قيد النكاح بقدره والمراد بقدره لا زنه

لما حثته فلا يرد الطلاق بعوض ويسمي خلعاً بالصم لهذا الفعل المعين استغاره من نوع الثوب
لقوله تع من لباسك كثر وابتسامة لباسك لمن كان كل واحد منهما مفارقة الا حزين عن لباس
النكاح ويسمي فيه واقتدالات المراه تقدي في نفسها من زوجها ما تبدله والعرف بين الخلع والمراه
ان الخلع يكون باريك ما يدل وبالمناوي والمباراه بالاقل **قوله** وهل يقع لمجردة قولان **اقول**
احد القولين انه يقع لمجردة من غير ان يتبع بالطلاق فقد عليه السيد المرتضى وابن
الحسين والمفيد وابن ابي عقيل والصدوق وسائر ائمة اهل البيت والفقهاء لا يوجبون
اتباعه بالطلاق وهو قول الشيخ في البسوط والا مستصحب والنهذيب ونقله في التهذيب
عن جعفر بن سماعيل والحسن بن مسلم وعلي بن رباب وابي حذيفة وعلي بن حسين ونسبه
ابن البراء وابن ادريس وابي الصلاح واختار المصنف في المختلف وقوعه لمجردة وكذا
ولده في الايضاح لما رواه محمد بن اسمعيل بن بريق في الصحيح قال سالت الرضا عن المرأة
تتاري زوجها او تخلع منه بشهاده شاهدين على طهر من غير جراح هل تبين منه بذلك
او هي امراته ما لم يتبعها بالطلاق فقال بين منه فلت مقدروي انها لا تبين منه
حتى تتبعها بالطلاق قال ليس ذلك اذن خلع والشيخ عول على روايه موسى بن بكير
عن ابي الحسن الاول عم قال المختلعه تتبعها بالطلاق مادامت في عدها وموسى بن ابي
وفي الطريق علي بن فضال وفيه قول **قوله** وهل هو نسخ او طلاق قولان **اقول** الخلع
يقع فيه البيوتنه اجماعاً والخلاف انما هو في انه هل هو نسخ او طلاق قال المرتضى وابن
الحسين انه طلاق وينقص من عدد الطلاق واختاره في المختلف وقال الشيخ تفريعاً
على القول بوقوعه لمجردة انه نسخ وتنزع على القولين نقضي عده الطلاق به واحتياجهما
الى المجل بعد ثلاث منه او قلنا انه طلاق وعدم ذلك ان قلنا انه نسخ قال الشيخ
والاولي انه نسخ والا لكان كناية في الطلاق لا صريحاً والطلاق لا يقع بالكنايه واحج
بقوله الطلاق مرتان ثم قال فلا جناح عليهما فيما افتدت به ثم قال فان طلقها فلا تحل
له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره مذكر بطلبتيين والخلع وبطلبته ولو كان الخلع طلاقاً
لكان اربعاً ولا ينفق فزقه خلت من صريح لفظ الطلاق ونسبه فكون نسخاً كما هو الفسخ
والا فرب احتياض المرتضى لانها بدلت عوضاً عن الفزقه التي يملكها الزوج وايضاها هو
الطلاق دون الفسخ ولان ثابت بن قيس لما خلع زوجته بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لم يهرس
بلفظ الطلاق بل لما خالعهما قال لها اعتدي لم يعتدي الي اصحابه فقال في واحده ولان
الزوجين لا يملكان نسخ النكاح بالتراضي لان المصود منه الدوام **قوله** ولو طلبت طلاقاً
بعوض

بعوض فخلعها به لم يقع **قوله** لان سواها طلاق وبذلها عليه والطلاق صريح في معناه
متفق عليه لادم حكمه والخلع فيه قولان فعلى القول بانه نسخ لم يقع بالطلاق لم يات
بما سالت وبذلت لا بما سالت الصريح واجابها بالكنايه وعلى القول بانه صريح لم يجبا
بما سالت لانها سالت الصريح فاجابها بسئله اجتها دية مختلف فيها فلا يقع الخلع اما النووي
بالخلع الطلاق ففي وقوعه اشكال وهذا انما يتأني على القول بوقوع الخلع لمجردة من غير
ان تتبع بالطلاق وعلى هذا لو خالعهما ونقض به الطلاق محتمل وقوعه لانه او وقع
بشرائطه ومحتمل عدم وقوعه لا خلعاً ولا طلاقاً اما الطلاق فلعدم لفظه واما الخلع
فلعدم فصله **قوله** ولا يلزم البذل **قوله** لانه على القول بان الخلع نسخ لم يجبا ما بذلت
في مقابله سبطل العوض فنفع الطلاق رجعياً ولم يلزم العوض وان قلنا انه طلاق
وقع الطلاق بعوض فكان له العوض لانها سالت بينونه بكنايه فاجابها بصريح وعلى
القول بان الخلع مقتضى الطلاق واتي بالطلاق يكون له العوض لان القابل لهذا جعله
كناية عن الطلاق والكنايه لا يقع بها الطلاق وانما يقع بالطلاق الذي يتحققه فلا اعتبار
حينئذ بالخلع وفيه نظر لا سيما خلو ما شوعه الشارع عن الغايه وانه لا يوثق **قوله**
ويصح من ولي الطفل **قوله** صحه خلع ولي الطفل عنه موقوف على مقتضى اربع **قوله** انه
نسخ **قوله** انه لا يحتاج الي ان يتبع بالطلاق **قوله** ان يكون بمهر المثل او باقل مع مصلحة الطفل
قوله ان الولي يملك نسخ النكاح وعلى القول بان الخلع طلاق او موقوف على اتباعه بالطلاق
لا يقع من الولي **قوله** وبالمجمله شروطها شرائط المطلقة **قوله** قال سائر شروط الخلع
والمباراه شروط الطلاق الا انها يقعان بكل زوجة قال ابن ادريس معناه انه باين لا
رجعه فيه مع واحد منهما سواء كان الخلع والمباراه مصاحبا للمطلقة الاولى او الثانية
لانه لما عده البواين ذكر ذلك قال وقال الراوندي اراد المتبع بها وهو خلع لان المباراه
لا بد فيها من طلاق والمتبع بها لا يقع بها طلاق وكلام ابن ادريس لا يعطي معنى قول ابن
الراوندي مشكل ولو صح حمله على ما ذكره صارت المسأله خلافه **قوله** والامة فان اطلق
الولي الاذن لزوجته مهر المثل ولو رادت تبعت به الى احرار **قوله** قال في القواعد لو خالعت
الامة فبذلت باذن مولاه صح وان لم تكن مادوناً لها في التجارة تعلق بكتمانها ولو لم تكن
ذات كسب تعلق بذمتها اذا اعتقت واليسوف ثم قال ولو قيل يغلون بالسب مع الاذن
مطلقاً كان حسناً والمد كودها قول الشيخ في البسوط فانه قال فيه اذا اختلعت الامة
نفسها بعوض لم يخل اما ان يكون باذن سيدها او بغير اذنه فان كان باذنه صح لانه وكلمها

منه فيمنعني ان يخلع نفسه بغير مثلها فان فعلت بذلك او اقل منه فان كانت ماذون لها في
التجارة اعطت مما في يدها وان لم تكن تاجر اعطت من كسبها وان لم يكن لها كسب ثبت في ذمتها
يستوفي منها اذا اعتقت والمصنف استضعفت ذلك واستحسن ان العوض على سيد هالانه
الخالع على الحقيقة وهي وكيله **قوله** هل للعبد الخلع بغير اذن المولي الا قرب له ذلك
ان جعلنا الخلع طلاقاً او منجاً على اشكال لان على بقدر يكون طلاقاً يكون بيده ووجه
الاشكال على بقدر يكون منجاً من حيث ان للعبد ولا يه في دفع النكاح لان له ان يطلق
فكان له ان يرفعه كيف كان بل هذا اولى لانه يتضمن ادخال مال في ملك السيد ومن حيث
ان العبد ممنوع من المقتربات كلها الا باذن مولاه خرج منه الطلاق لتبني الدليل عليه
خاصة **قوله** ولا يجب لو قالت لا دخلت عليك من نكحه بل يجب **اقول** وقال الشيخ في
النهاية يجب الخلع لو قالت لزوجها اني لا اطيعك كذا ولا اغتسل لك من جنبه
ولا وطن من واشك من نكحه ان لم تطلقني فنف سعي من هذا القول او علم من حالها عيبانه
في شيء من ذلك وان لم يطق به وجب عليه خلعها ونكحه ابو الصلاح وابو البراج وابن زهره
والاصح المنع لان الاصل برأته من وجوب الخلع استحج البع بانه الهني عن المنكر واجب
والنا يتم هذا الخلع فيجب والجواب المنع من المقدمة الثابتة والظاهر ان مراده منه
الاستصحاب واعلم ان الاختلاف اما جوام كان يكونها لتعالوه وسفط حقتها فلا يصح حينئذ
لذلك لا ينفذ حقتها ويقع الطلاق رجعيًا ان اتبع به والابطال وكذا الومنعها حقتها من
الفقه وما يتحقق حتى جازعته على اشكال يشأ من انه بسبب منع حقوقها فكان كالأكراه
فلا ينفذ حقتها وكان حكمها كالاول ومن انه ليس بأكراه لا تعد ولها عن المطالبة بحقوقها
الى المبدل بدل على اختيارها فكان المبدل صحيحاً والخلع وانما وان كان قد فعل حراماً منع
الحقوق واما استحج كما قلنا واما واجب كما قال الشيخ **قوله** لو بذلت في مرض الموت صح
ما قابل وهو المثل والزائد من الثلث **اقول** واذا فعلت ذلك لم ترثه ولم يرثها ما لم ترجع
في المبدل ويرجع في البضع اما اذا خالع المربعين رجعت لم ترث الزوج في العدة سواء قلنا انه طلاق
اوانه يقتضي اليه لانها التهمة قال ابن ادريس واليه ذهب في استصحابه قال ولنا فيه نظر
وهو يدل على تزده ونزده ضعيف لا تناسب التوارث وهي التهمة وما رواه محمد بن القاسم
الهاشمي قال سمعت الصادق يقول لا يرث المختلعة والمباراة والمستأمر في طلاقها من الزوج
شيئاً اذا كان ذلك منهن في مرضه الزوج وان مات من مرضه لان العصمة قد انقطعت منهن
ومنه **قوله** والاقراب المنع من المتبرع **اقول** لان هذه عقد معاوضة ويحال ان ينتقل

العوض

العوض عنه الى واحد والعوض لازم لعرض كالباع وقواه في المبسوط مقال ان احتلها اجنبي
من زوجها بعوض بغير اذنها فعدله كالتبرع وقال شاذهم لا يبيع وهو الاقوي كما لو اشترى
ثمن على مال غيره والقبيل بالعصمة قال انها ليست معاوضة ماله بحضه بل هي نكاح لبضع وامتناع
وجوز النكاح ولا فتد آمن المتبرع **قوله** نعم لو قال طلقها على الف من مالها وعلي ضمانها
او على عبدها وعيضاها صح وان لم يرث من المتبرع **اقول** اي وان لم يرث من يرفع البذل
صح الخلع وضمن المتبرع واستشكل في التواعد من حيث اقتضا عقد الخلع ذلك ومن انه
ضمان مالم يجب **قوله** قوله متى ثبت لم يبيع **اقول** لتعلقه على الشرط **المطلب الثاني**
في الاجكام **قوله** ولو رجعت ولم يعلم حتى انقضت العدة والوجه صحيح رجوعها **اقول**
يظهر من كلام اصحاب اشتراط صح رجوعها بايمان رجوعه والمصنف قال والوجه
صح رجوعها وان لم يعلم لا ينعى رجعت في زمان يبيع رجوعها فيه وعدم علمه ليس مانعاً
للمحكم بصحة الرجوع في الحال وان لم يعلم فلو كان شرطاً للمصنف لم يصح في الحال الا بعد اعلمه
وهذا باطل قطعاً **قوله** وانما يبيع له الرجوع في مرضه يبيع له الرجوع في البضع **اقول**
ان جوزنا له ان يتزوج باخت المخالعة وبالرابعة قبل رجوعها في المبدل على اشكال فتزوج
في العدة والاقراب جواز رجوعها لانه حق ثبت لها والاصل بقاؤه وعلى هذا الرجوع
في المبدل ليس له حينئذ ان يرجع في بضعها قطعاً والا كان جامعاً بين الاثنين وبين
الحبس وهو حرام بالبضع والاجماع واعلم انه اذا كانت الطلقة بالثالث او تاسعه للعداء حل
يكون للزوج الرجوع في مبدلها قال المصنف في القواعد الاقرب انه لا يجوز لان رجوعها
في المبدل مصير للطلقة كالرجعي الذي يجوز للزوج الرجوع فيه وهو هنا ممنوع واذا امتنع
رجوع الزوج امتنع كون الطلقة كالرجعي يمنع ملزومه اعني صح رجوعها في المبدل لان
الزوج ملك الفدية بمجرد المبدل وايقاع ملكها والاصل بقاؤها ملكه حتى ثبت المزيل وكون
هذا الرجوع مزيلاً مع عدم امكان رجوعه صريح عليه وهو مني بالحدث **قوله** ولو
الرجوع على الفدية لم يبيع **اقول** لقوله نعم فان طين الآية شرط في حل الفدية لاختيار
وطيب نفوسهن وهو متفق وقوله ولا يحل لكورات تاخذن واما ان يتوهن شيئاً **قوله** ولو
مالت طلعتي بلاء ثابعت وفقدت الثلث ولا يبيع الي اخره **اقول** معني بلاء انت طالق
انت طالق انت طالق والموسل هو ان يقول انت طالق بلاء ثابعت فقول اولاً لو قالت طلعتي بلاء ثا
على ان يكون لك على الف قال في المبسوط لا يبيع لانه طلاق بشرط وقال المصنف في القواعد
الوجه انه طلاق في مفا بلاء عوض فلا يعد شرطاً وان فقدت الثلث ولا يبيع المبدل

وان طلعتا ثلثا مرسلا لانه لم يفعل ما سألته وقال الشيخ له تلك الالف لو وقع الواحد وفيه
اشكال نشأ من ان البذل على الثلث من غير رجوع فاسد ولان جعل مجموع الالف في مقابل مجموع
الثلث لا يستلزم نفسية الاعراض على الاعراض ومن افادته ان الالف في مقابل الثلث
فاد اطلعتا واحده فكل حصل ثلث ما طلبت ووجب عليها ثلث ما بذلت وبالمجمله ان يقصد
الثلث ولا يوفقها ولا يوفقها مرسلا وفيها خلافة فيقول بطل البذل ولا ينبغي في
الثلثين له ثلث الالف والا فوي انه ليس له شيء لانه الطلاق في نفسه غير مقسوم ولا عوض له
الا ما بذل عنه وقبول بايقاعه على الوجه الذي طلبت جامعاً للشرائط ولم يحصل منها البذل
الا على المجموع من حيث هو مجموع فله يكون له شيء على الواحد **قوله** فله بالاولي الالف الى اخره
اقول هذا قول الشيخ في البسوط لانه جعل الالف في مقابل الكل فيكون في مقابل كل واحد
ثلث الالف قال المصنف في قواعد احواله ولو قيل له الالف كان وحدها حيث اوقع ما طلبته لانها
جعلت الالف في مقابل طلقه واحده ففعل ما جعل له عليه شيئاً وكلما فعل ما جعل له عليه
شيئاً استحق ذلك الشيء ينتج ان هذا استحق الالف والصغرى ظاهره لانه التقيد بزمان الكبري
فلان عندنا لا يقع الثلث وانما يقع واحده فتلغوا الضمة وانما فيك بقوله ولا احتراز
من ان يطلعتا ثلثاً برجعيتين فانه حينئذ ليس له شيء قطعاً لان المول الطلقة الثانية
لان كل طلق في مقابل عزم فهو باين وانما سألته طلقه في مقابل عزمه والباين في ثلثه
ولم يفت السوال بل باخوت فله عوض عليها **قوله** فان بذل اربك فسد الخلع والبذل
اقول فساد الخلع ان الزوج لم يرض الا بالزيادة وادفعها لا يقبضها لان الطلاق يقتضي
بذل مهر المثل فالزيادة لا يلزمها لعدم اذنها فيها والخلع لا يقع موقوفاً فله يلزمها فيبطل
البذل فيبطل الخلع ببطلات البذل ويحتمل الصيم ويحتمل ثبوت مهر المثل لفساد عوض الجماله
ويحتمل انه ان اصاب اليها بطل الخلع وان اصاب اليه فاما بالضمات عنها فيترب على مسله
الضمان او لا بان يقول على ان مالي فيترب على مسله الا حجبني بقول بالصيم منه ثم يصح
هنا وان لم يصف اليه ولا اليها احتمال الزامه لانه جعله او افتد او عده فبطل الخلع
لانه معاوضه ولا فوي بطلان الخلع فان ابتغى بالطله وقع رجعيّاً والا فله **قوله**
ولو اختلفا في جنس ما اتفقا على قبله او بالعكس **اقول** اي لو اتفقا على ذكر القدر واما
الجنس واختلفا في الارادة قال الشيخ في البسوط يبطل فانه قال فيه اذا لم يذكروا جنساً واختلفا
في الارادة قيل لا يصح التناكر فيه لانها اذا اختلفا فيه صار البذل مجعولاً ووجب مهر المثل
وتبليصه وتخالفاً في القولين يجب مهر المثل وقد قلنا ان على من جعلا لا يصح الخلع اصلاً

والا فله

والا فله عند المصنف ان القول قول المرأة لانه اختلفا في ارادتها وهي اعرف بقصدها
فيقدم قولها **قوله** او قلت خلعتني بالث في دمه زيد خلعت ولا رجوع على زيد **اقول** قال
في البسوط اذا قال خلعتك بالث في دمتك فقالت بل علي الف في دمه زيد كان عليه البينة
وعليها العين وهي كالمسألة المقدمه وقال ابن البراج عليها البينة وعليه العين والوجه
ما ذكره المصنف لانه مدع وهي منكرو فكانت البينة عليه والعين عليها لغيرها من الدعاوي
ولانه اختلفا في ارادتها ولا مطلع عليه من البتة الا هي فكان قولها مقدم **قوله**
والمباراه كالخلع الى اخره **اقول** قال شيخنا رحمه الدين ابو الفهم في مختصره وسرر انما عاها
بالطلاق على قول الاكثر وهذا الكلام يشعر بوجود خلافة وقال في شرايعه ونقطة الفرقه
في المباراه على التلغظ بالطلاق انما قاسنا وفي الخلع على الخلاف اقول الشيخ نقل الاجماع
في ذلك ونقله حجة فانه قال في التهذيب والاستبصار الذي اعمل عليه في المباراه انه
لا يقع بها فرق ما لم يتبعها بطلاق وهو من جميع اصحابنا المحصلين وقال في البسوط
فوق اصحابنا بين الخلع والمباراه فلم يختلفوا في المباراه لا يقع الا بلفظ الطلاق
ولان الاصل بقا النكاح وقد روي الشيخ حديثين عن الباقر والصادق انها تقع من غير
طلاق وحملها على يقينه **قوله** ولا يجعل له الزايد على ما اعطاها **اقول** وقال علي ابن
بابويه وله ان ياخذ منها دون الصداق ولا يجعل له ان ياخذ الكل وقال ابنه ولا ينبغي
له ان ياخذ منها اكثر من مهرها لكن دونه وهو الظاهر من كلام الشيخ في النهاية وابن
ابي عمير وابن جرير وسوغ الميعة وسائر وابن ادريس والمصنف اخذ المهر كالمعوم
قوله فله جناح عليها بما افتدت به ولو رويته اي بصير عن الصادق عم لا يجعل لزوجها
ان ياخذ منها الا المهر فادونه **المقصد الثالث في الظهار** **قوله** ولو شبهها بغير الظاهر
كقوله كبد اي وكعورها او بطنها لم يقع **اقول** قال في البسوط لو شبهه عضو من اعضائها
بعض من اعضائها فقال رجلك على كرجل اي وبطنك على كبطن اي او فرجك على كفرج
اي او ما شبه ذلك ونوي الظهار كان محجج ذلك مظاهراً وقال ابن الجيند ان قال لها
فرجك او جزء منها على كظهر اي لم يكن مظاهراً لانه انما ظاهره من بعضه كالمطلق
بعض امراته لا يلزمه الطلاق واحتج الشيخ بالاشتراك مع الظهار في العلة والجواب النع
قوله قيل يقع **اقول** القابل الشيخ في البسوط قال انه كناية لا يقع المحكم بجرها الا ببيته
بلا خلافة وتبعه ابن البراج **قوله** ولو قال يدك او رجلك او ثلثك او نصفك على كظهر
اي لم يقع **اقول** لو شبهه عضو من امراته بظهر امراته او شبه امراته بعض من امره كما تقدم فانه

عدم الوقوع وهو قول السيد المرتضى فإنه قال في الاختصار مما انفردت به الإمامية القول بأن
الظهار لا يقع إلا بلفظ الظهور ولا يقوم عليها مقلتها بعلقة بجزء من اجزاء الام او عضواي عضو
كان واختاره ابن ادریس وابن زهره وقال الشيخ في البسوط اذا شبه اعضاء الام عن الظهور
مثل ان تقول انت كظن ابي او كراس ابي او كفرج ابي او شبهه عن من اعضاء زوجته بظهوره
مثل ان تقول انت كظن ابي فزجك او راسك او رجليك وما اشبه ذلك وكذلك وجلك علي
كوجل ابي او بطنك علي كظن ابي وبوي الظهور كان مظاهرا وتبعه علي ذلك ابن حزم وابن
البراج ووجه عدم الوقوع اصله الحل ولا ان الظهور مشتق من الظهور وصدق المشتق يستدعي
صدق المشتق منه والظهور مشتق من ان لا يكون المشتق صادقا فينبغي الحكم المعلق علي الظهور
لاستقام الظهار **قوله** وفي وقوعه في الاضرار قول بالمنع **قوله** قال الشيخ في النهاية ان
الظهار لا يقع في اضرار واطلق المفيد وابن الجيند وابن الصلاح وابن ادریس القول بالوقوع
عند حصول شوايطه ولم يذكر فيها انه لا يكون في اضرار وتودد بجم الدين فيه حيث قال
وهل يقع في اضرار قيل لا وفيه اشكال يشتمل من التمسك بالعموم **قوله** والاوي وقوعه مع
الشرط **قوله** وجه فوته عموم الآية وهو من جهة في النهاية والبسوط والخلاف ومذهب
الصدوق وابن حزم خلافا للسيد في الانتصار وابن البراج وابي الصلاح وابن زهره فانهم
قالوا لا يقع وتبعهم ابن ادریس ونقله عن المفيد واعلم ان الشيخ لم يفرق بين الظهار
المشروط والمعلق علي دخول الشرع فانه قال نقول اذا دخلت الدار واذا جالس الشجر
والمصنف فرق في القواعد وقال لو علقه بانقضاء الشرع او بدخوله لم يقع ثم قال وهل يقع
موقوف علي الشرط الا قرب ذلك فلو قال انت علي كظهر ابي ان دخلت الدار وان شارب
فدخلت او شارب وقع في العرف بينهما نظرا **قوله** ولو علقه بمشيئة الله لم يقع **قوله**
قال في القواعد لو قال انت علي كظهر ابي ان لم يشأ الله فان كان عدليا وقع ان عرف
التجريم وان كان اشعريا فاشكال اما وقوع الظهار لو كان عدليا فلان العدلي يعتقد
انه تع لا يريد المعاصي وقد عرف المظاهر التجريم فقد عرف وقوع الظهار يقع واما
وجه الاشكال في الاشعري فانه ان قصد الظهار ما لم يوجد المشية والاصل عدمها فكون
واقعا ومن حيث ان الظهار انما يصدق علي تقدير استئذان المشية واستناده غير معلوم ومع
الشك في الشرط يحقق الشك في المشروط فيكون وقوع الظهار مستوكفا به بغير المظاهر علي
اصاله بقا الاباحه الزوجه عمدا بالاستصحاب واعلم ان الاشاعره يلزمهم المناقضة لمذهبهم
وذلك لانه نوع ان لم يشأ فقد حصل شرط وقوع الظهار فنعى لكن من مذهبهم ان كلاما لم يشأ

الله وقوعه لا يقع فيلزم ان يكون واقعا وان لا يكون واقعا وهو جمع بين المقتضين وان شأ الوقوع
لم يحصل شرط الوقوع ولا يقع لعدم شرطه ويقع لان الله قد شأ وقوعه فيجوز القيقان **قوله**
قال الشيخ رحمه الله لا يقع موقرا بالملك **قوله** قال في البسوط والخلاف اذا ظاهر من زوجته
ملك مثل ان يقول انت علي كظهر ابي يوما او سهرا او سنة لم يكن ظهارا وتبعه ابن البراج
وابن ادریس وقال ابن الجيند يلزم الظهار احق الشيخ بارواه سعيك الا عرج في العجم
عن الكاظم عم في رجل طاهر من امراته يوما قال ليس عليه شيء واحق ابن الجيند بالعموم
قال المصنف في المختلف ويحتمل القول بالصحة ان زاد عن ملك الترتيب والافك **قوله** ولو
قال انت طالق كظهر ابي وقع الطلاق خاصة ان قصد التاكيد وان قصد الظهار وقع
ان كان رجعي **قوله** قال في قواعد لو قال انت طالق كظهر ابي وقع الطلاق ولو قال
وان قصد طهارتها فان قصد طهارتها رجعي ونعا كانه قال انت طالق انت كظهر ابي
وفيما نظر وان البينة غير كافية من دون الصيغة والقبيل بوقوعه مع قصد طهارتها هو
الشيخ في البسوط وقال ابن البراج لا يقع الظهار نواه او لم ينوع وتوقف المصنف هنا وفي
المختلف ومشارك ما ذكره الشيخ والمصنف اما لو قال انت كظهر ابي طالق ونعا معا على اشكال
يتشاما تقدم في وجه النظري عكسها ولكن الفرق بان الاوي طاهر منها بعد الخرج عن
الزوجية بالطلاق والثابت لم يخرج عن الزوجية بالظهار **قوله** ولو قال انت حرام
كظهر ابي وقع الظهار ان قصد **قوله** وقال في الخلاف والبسوط لا يقع وتبعه ابن البراج
واختار المصنف في المختلف وقوعه واستشكله في القواعد من حيث ان هذه الصيغة
غير الصيغة المنقولة عليها ومن حيث ان قوله حرام باكيه لغرضه فلو بناه فيه لانه لا بد ان
ينوي التحريم فاذا انفق به كان اولي ولرواية زرارة في الصحيح عن الباقر انه سئل عنه كيف هو
قال نقول انت علي حرام كظهر ابي **قوله** ولو طاهرها ان طاهر فلا نه الا حبيته واحبيته
وقصد الطلق وقع عنده وان قصد الشرعي لم يقع **قوله** مثاله ان يقول لزوجته انت
علي كظهر ابي ان طهرت زينب الا حبيته واحبيته ما من كانت فان قصد بالا حبيته
الطلاق اي انه ينطق بها لا غير وقع الظهار بزوجته لانه واجبهما به مع الترابط وان قصد
انه طاهر فلا نه الا حبيته زينب او احبيته كائنا من كانت طاهرا شرعا لم يقع الظهار
بزوجته لان الظهار الشرعي بالا حبيته لا يصح ولا يصح الا بالزوجه والا حبيته ليست بزوجه
قوله ولو قال فلا نه من غير وصف وتزوجها وظاهرها وقع الظهار ان مع **قوله** ويصح
ظهار الذي **قوله** قال في البسوط والخلاف لا يصح الظهار من الكافر ولا التكفير وهو الظاهر

فان كان الزوج حراما لم يقع الظهار
فان كان الزوج حراما لم يقع الظهار
فان كان الزوج حراما لم يقع الظهار

من كلام ابن الجبيل فانه قال وكل مسلم والفقيه يشتر باختصاصه وقال ابن ادريس يعم
منه واختاره في المختلف لعموم الآية ولان المعنى وجود وهو عبارة الصادق من اهل بيته في محله
والمعارض وهو عدم المكنة من التكفير لا يصلح للمنافية لانه يمكن بان يسلم ولا يصح طلاقه
فيصح ظهوره كالمسلم اخرج الشيخ بان الكفار لا يصح منه لانها عبادة تفقير الي بيته فلا يصح
منه كباي العبادات واذا لم يصح منه التكفير الواقع للنجس لم يصح التحريم واحجب بالبلغ من
المقد متين معاول لم يصح منه العبادات لم يصح تكليفه بها نعم الصحيح لانه حيث هو كافر
بل من حيث هو مكلف كالغرض **قوله** والمجرب ان حرمنا غير الوط مثل الملاثة **قوله**
الاتوب تحريم ضروري جميع الاستماع على الظاهر في ذلك جوازنا مظاهر المجرب
وهو اختيار الشيخ في البسوط والخلاف قاله اذ ثبت ان الوط لعدم عليه فهل يحرم عليه
مادون الوط من القبلة واللبس فيه فولات احدها لا يحرم والاخر يحرم وهو الاقوي لقوله
من قبل ان يتاوتا وكل ذلك مما شبه وقال ابن ادريس لا يحرم عليه تقبيلها ولا عنفها
والاول اقرب لعموم الآية قاله في القواعد وقال في المختلف وقول ابن ادريس لا يجزئ
من فروع **قوله** وسنوط ان يكون منكوحه بالعقد الي اخره **قوله** مثاله ان يقول اذا
نزوجت ربة الاحنية فهي علي كظهورها لانه لا يقع الظهار بها اذ اتوجهوا والخلاف مع
الجمهور **قوله** وفي اشتراط الدخول قولان **قوله** اختلف الشيخان في كون الدخول
شروطا في الظهار وام لا فتية المنيك وهو من سلا و ابن زهر وابن ادريس ونقله
عن المرتضى وجعله الشيخ شرطاً فنع من ظهار غير الدخول بها في النهاية والبسوط والخلاف
وهو من سلا و ابن ادريس وابن الجبيل وابن البراج والمصنف في المختلف وقال في القواعد
وهل شرط الدخول المروي اشتراطه وقيل لا للعموم يعني قوله والذين يظاهرون من نساءهم
المتناول للدخول بها وغيرها يعني ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم لا يقع بالمرأة
التي لم يدخل بها زوجها ابلاً ولا ظهار وفي الصحيح عن الفضل بن يسار قال سألت
الصادق ع عن رجل عملك ظهار امرأته قال لا يلزمه وقال لا يكون ظهار ولا ابلاً حتى
يدخل بها وروي ذلك بعينه محمد بن يعقوب **قوله** والاتوب وفروعه بالمشترع
بها **قوله** اختلف علماء ونامع أنه هل بشرط في وقوع الظهار بالمرأة المعقود عليها
كون عقد هاد اياماً لا مذنب ابن ادريس الي انه شرط وهو الظاهر من كلام ابي
جعفر بن بابويه وابي علي بن الجبيل حيث قال لا يقع الظهار الا على موضع الطلاق
ودذهب ابن ابي عقيل الي وفروعه بالمشترع بها وهو اختيار المرتضى وابي الصلاح وابن
زهر

زهر وهو اقوي عند شيخنا المصنف وابنه لعموم والذين يظاهرون من نساءهم وهذه من النساء
لعموم تقسيم البت الى المقطع والباطم ومورد التقيم متشكك وكان الامانة تصدق بادي ملائكة
قوله وللوط بالملك **قوله** اختلف الشيخان في صحة الموطوع بملك الرهن فقال الشيخ في النهاية
والخلاف انه يقع سواء كانت امه مملوكة او مدبراً او ام ولد ونقله عن علي ع وقال المنيك بعد
وفروعه واختار الاول ابن ابي عقيل والثاني ابو الصلاح وسلا و ابن البراج والصدوق وابن
الجبيل وابن ادريس ونقله عن السيد المرتضى قال في المختلف وهو المنيك لعموم الآية
والامه بعيدة عن غيرها من نساءه ولو واثق بن عمار في المرتضى عن الكاظم ع قال سألت
عن الرجل يظاهر من جاريته قال عي مثل ظهار الحرم وعن محمد بن مسلم عن احدهما قال سألت
عن الظهار يصح على الحره والامة فقال نعم ولا فوج يحل له فصح منه ظهار كالمزوجه قال
ابن ابي عقيل زعم قوم من العامة ان الظهار لا يقع بالامة وقد جعل الله امه الرجل من
نساياه فقال وامهات تشابه وام امته كام امراته لانها من امهات النسا كما حرم الله الحرم
المنكوحه وقد قال والذين يظاهرون من نساءهم فلم يكن احديهن اولي بالحاق حكم الظهار
بها من الاخرى الا التحريم في دين الله والخروج عن حكم كتابه لم قال وقد اعتل قوم منهم في
ذلك وزعموا ان الظهار كان طلاق في الجاهلية والطلاق يقع على المراه دون الامه واجاب
بان الذين اوجبوا حكم الظهار في الامه هم سادات العرب وقضاة واعلم الناس بطلاق
الجاهلية والاسلام وسواي الدين ولقد اقرت عامة وخاصه وحكام واباحته وحكمه ومثله
وقاسمه ومنسوخه ونديه وفروعه الا ان يزعموا ان علياً واولاده عليهم السلام لم يعمروا ذلك
لم يكن ما كثر من بعضكم لعموم وتكثيركم لشيعتهم وقد عاينهم الا على امته وكانوا يوضعون الظهار
على الحرم والامة وفي تحريم البت على بقة مارية دليل على انهم كانوا يوقعون الظهار على
الامة **قوله** وفي غيرها من المهرات بالنسب او الرضاع قولان **قوله** في المشبه بها
اقوال الاول انها الام خاصة وهو اختيار ابن ادريس الثاني انها كل محرمة على التام بالنسب
وهو اختيار ابن البراج لان التحريم لازم لوجودها ولم تختلف عنها بخلاف الرضاع فان تحريمه
مسبق بالاجابة بالعقد في بعض ازمته وجودها فالتحريم عرضي الثالث كل محرمة بنسب
او رضاع وهو اختيار الجبيل وابن الجبيل وابن حمزة وقال المصنف في القواعد اقرب الوفوع
اذا حاق به لفظ الظاهر كما اذا قال انت علي كظهر امي حتى اوتى مثلاً وقع الظهار لما تقدم
من روايه زرارة الرابع كل محرمة حال انقضاء نسب او رضاع او مصاهرة لا يشترك في العلة
اعني كونه منكوحاً من القول وزرارة وذلك لنعني الاشتراك في الحكم واعلم ان الظهار حرام لانقضاء

بالمذكور وقيل لا عقاب فيه لعنفه بالعقوبات ونقله المصنف وابن سعيدي ولم يذكر في كتب الصحابة فكانه اشار الى قول بعض المفسرين **قوله** وقيل يخدم القيد والملازمة **اقول** هذا قول الشيخ في المبسوط والخلاف وقال ابن ادريس لا يخدم ومث الخلاف فقيل للمسيبين وقال ابن ادريس المراد به الوطء وقال الشيخ انه عبارة عن تلا في الحبد ان لغة والاصل عدم النقل قال في الايضاح والاصح اختيار الشيخ واعلم ان الاقرب انه لا يخدم على الزوجة الاستماع بالزوج لان الاباح حاصله من الجانبين وظاهر الآية تقتضي تحريمها عليه حتى يكفر لان الطالب بالفسخ او التكفير هو الزوج فنفى الاباح التي كانت للزوجة عملاً بالاستصحاب **قوله** فان وطئ قبل الكفارة لزمه كفارتان **اقول** الوطء قبل التكفير عن الظهار موجب لكفارة اخري غير كفارة الظهار مطلقا ذهب الشيخ الثلاثة وقال ابن الجبند ان كان من تكفير العترة والصيام لقد رتب على احد هما لا بالطعام فخرج عن الاولين فانه لا يجب عليه كفارة اخري في الاخير والفرق القبيح في الآية قبل التماس في الاولين والاخير والحق لا ولا لانه انما يطلق بالطعام لان المطلق يحمل على الجبند عند ايجاد الواقعة واليه اوجي المصنف بقوله سواء كان بالطعام او غير **قوله** فان تكررت لكل وطء كفارة **اقول** قال في المبسوط والخلاف فان كان مطلقا لزمته الكفارة قبل الوطء فان وطئ قبل ان يكفر لزمته كفارتان وكلما وطئ لزمته كفارة اخري وتبع ابن البراج وقال ابن جرير فان طاهر مطلقا وعزم على الرجوع لزمه كفارة فان وطئها عمدا قبل ان يكفر لزمته كفارتان وان وطئها ناسيا لم يلزمه غير واحدة وان تكررت الوطئ قبل التكفير عن الاول لم يلزمه غير واحدة وان كفر عن الاول لزمته الكفارة عن الثانية وعلى هذا الوجه الاول للحديث الدالة على تعدد الكفارة قبل الوطء **قوله** ولو وطئها خلال الصوم استأنف **اقول** اجمع العلماء على وجوب الشاي في الصيام في كفارة الظهار لورود لفظ الشاي في الكتاب والسنة ومعنى الشاي المولاه في صيام ايامها واجمعوا على ان من افطر قبل منى شهر يوم يعطى صومه الذي تقدم ووجب عليه استيناف الشهرين واما الخلاف في موضعين الاول انه اذا وطئ عمدا خلال الشهرين لم يله قال في المبسوط والخلاف يبطل الشاي فيبطل ما تقدم من الصوم ويبطل الشهرين وقال ابن ادريس لا يبطل الشاي لانه عبارة عن اتباع يوم لاحق لصوم يوم سابق من غير فرق وهذا متحقق فلا تناف الصوم لانه لم يبطل من الصوم شي فلا يجب الاستيناف بل يتم صومه وعليه كفارة اخري للوطء قال في الايضاح والاصح الاستيناف مطلقا وهو احتياط والذي لقوله فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يمسأ فامرهما خالين عن وطء ولم يات بما على ما مره فلم يكن لان تحريم الوطء لا يختص بالظهار بل يشترك فيه فاستويا فيه كالاغتصاب

الثاني

الثاني اذا وطئ بغير اذن ان يعني من الشهر السابق شي عامدا كان او ناسيا يبطل الشاي عند المصنف وابنه لله به وقال الشيخ في المبسوط اد انعقد الوطئ يبطل الشاي وان كان ساهيا معنى في صومه ولم يلزمه شي لقوله رفع عن امي الجسد يث وهو قولي **قوله** وفي المشروط لا يحرم الوطئ الا بوضع الشرط وان كان هو الوطء **اقول** لو كان الظهار مشروطا بان الوطئ لم يحصل الشرط ولا كفارة قبله ولو كان هو الشرط لابت الظهار بعد فعله ولا يستقر الكفارة حتى يعود وقال الشيخ في النهاية يجب بنفس الوطئ ولم يرعه المصنف وقال انه ليس بحيد لان الظهار اذا كان مشروطا بشرط ففقط حصول الشرط يكون الوطئ مباحا فلا يجب به الكفارة **قوله** ولو عجز استغفر الله فع ريثا **اقول** اذا عجز عن حصة الكفارة الثلث فهل لها بدل يقوم مقامها في حال الوطء ام لا قال ابن الجبند والمعين لا يدل بل يحرم عليه وطئها الى ان تؤدي الواجب لان نص القرآن انا جاعل على هذه الحصص الثلاث فلا يجري غيرها وهو قول الشيخ قال ويعرف بينهما الجاهك وقال قوم لها بدل واحتلوا فقال الشيخ في النهاية اذا عجز عن إطعام صام ثمانية عشر يوما فان عجز عن ذلك فحرم عليه وطئها الى ان يكفر وقال ابن بابويه فان لم يجد الاطعام تصدق بما يعطى وكذلك قال ابنه ثم قال ويروي انه اذا لم يعط الاطعام صام ثمانية عشر يوما وقال ابن البراج يصوم ثمانية عشر يوما وقال ابن جرير اذا عجز عن الثمانية عشر تصدق عن كل يوم بمدة من طعام المائت اذا عجز عن كل ما ذكر فقال السجاني وابن بابويه لا يحل له وطئها ولا يقوم الاستغفار مقام الكفارة وقال ابن جرير وابن ادريس بكفيه الاستغفار في حال الوطء فلا يجب عليه قضاء الكفارة واحتماره المصنف هنا وفي القواعد والمختلف قال في القواعد وان عجز عن الكفارة او ما يقوم مقامها كفارة الاستغفار وحل الوطئ وقال ولده في الايضاح الا قوي تحريمها الى ان يكفر بما ذكر في القرآن **قوله** ولا يجب الكفارة الا بالعود وهو اراده الوطء **اقول** ذهب اكثر اصحاب الى ان المراد من قوله تع لم تعودون لما قالوا هو اراده الوطء وقال ابن الجبند اراده العود هو امساكها بالعقد الاول وقال الحسن والزهري العود هو الوطئ وذهب داود الى انه اعاده لفظه الظهار وهو وان ^{كفر} من حيث اللفظ الا ان الاجماع منعقد على خلافه وقال السيد الموقفي ليس لنا نص صريح في تعيين ما به العود في الظهار والذي نفوي في نفسي ان العود هو اراده استباحة ما حرمه الظهار من الوطئ فاذا كانت الظهار يقتضي تحريما واراد المظاهر رفعه فقد عاد ونقل عن احمد وما لك ان العود هو العزم على الوطئ وبطله باب موجب الظهار فهو تحريم الوطئ لا تحريم العزم يجب ان يكون العود هو الاستباحة لا العزم على ان العزم لا تأثير لها في سائر الاصول ولا تنافي بها الاحكام ولا وجوب الكفارات ولا ان

الشيخ قال ان الله عني لا يفتي عن ما حدثت به انفسها ما لم يتكلموا به او يعلموا به والعلل مذهب
الشافعي وابن المجيب وهوان العود استأجر وجه بعد الظهار مع قدرته على الطلاق بان الظهار
لا يوجب تحريم العقد والفرقة وبوك اساك المراه يكون العود اميا كما على النكاح لان العود الما
تقتضي الرجوع الي امر مخالف موجب الظهار فدل ذلك على ان العود استباح الوطى ورفع ما حرم
الظهار منه وايضا فان لفظ تم يقتضي التراخي فمن جعل العود هو البقاء على النكاح فقد جعله
عابدا لعقيب القول بل لا تراخ وذلك بخلاف مقتضى الآية **قوله** ولا يستقر بل يحرم الوطى بدونها
قوله اي ولا يستقر وجوب الكفارة بمجرد الارادة بل يحرم الوطى بدون الكفارة وقد ذهب
مجاهد والثوري الى الاول وابو حنيفة الى الثاني والواجب غير المستقر هو الذي يكن
اسقاطه بفعل غير ما وجب وبغير بدل واجب ويعني بالبدل الواجب هنا ما يوجب عليه التوب
واستزوايته البينة كخصال الكفارة المحترمة وقولنا يمكن اسقاطه بالآخر كالطلاق للمظاهر منها
فانه اذا اطلقها سقطت الكفارة **قوله** فان طلقها رجعا ثم راجعها حرمت عليه حتى
تكفروا ونزوحها بعد العدة او كان باينا ونزوحها فيها فله كفارة **قوله** لو طلقها وراجع
في العدة لم يحل حتى تكفروا ولو خرجت العدة فاستلقت او نزوحها في العدة اذا كان الطلاق باينا
ففيه روايتان اشهرهما انه لا كفارة فاحدهما رواه ابن ابي الكناشي عن الباقر ع انه لا كفارة
وبعضها روي الصدوق عن بريد بن معوية العجلي عن الباقر ع بهما على البيع في النهاية وابن
البراق وابن زهر وابن ابي عتيق وابن ادریس والاخري رواها عيا بن جعفر عن ابيه ع ان
عليه الكفارة وعمل بها ابو الصلاح وسلا رجلا البيع على البينة وقال المنيد فان طلقها
سقطت عنه الكفارة فان راجعها وجبت عليه فان نكحت زوجها عتقها وطلقتها وقضت
العدة وعادت الي زوجها الاول بنكاح مستقبلي حلت له ولم يلزمه كفارة وكذا قال ابن بابويه
وابن البراق والظاهر انهم لم يقصدوا اشتراط الزوج بالاخر في اسقاط الكفارة بل خروج
العدة لا غير مع احتمال الاول وقال ابن زهر اذا خرجت من العدة واستأنف العقد عليها
حازله الوطى من غير تكفير ثم قال ومن اصحابنا من قال لا يجوز له الوطى حتى تكفر على كل حال
وطاهر القرائن معه لانه اوجب الكفارة بالعود من غير تفصيل والوجه ما قاله الشيخ لا صالة
البراء والخروج عن العهد بالطلاق وصيرورة كالا جني واستباحه الوطى مستند الى العقد
الثاني الاول وللرواية **قوله** او اشتراها ان كانت امه او اشتراها غيره ونسخ العقد سقطت
قوله وقال ابن ابي عتيق وان طلق المظاهر امراته او اخرج حاريتها من ملكه فليس عليه
كفارة الظهار الا ان يراجع امراته ويورد مملوكة يومئذ الى ملكه بشرأ او غيره فانه اذا كان لم يقر بها
حتى

حتى يكفر كفارة الظهار **قوله** ولا يطلق عنه **قوله** يوي الى خلاف العامة **قوله** ولو كسر
الظهار يكرهت الكفارة وان تابعه **قوله** لو كسر الظهار من واحد وجب عليه بكل مرة كفارة
سواء كسر الظهار او تابعه اي ولاء وهو قول ابن ابي عتيق فانه قال لو تكلم بالظهار مرتين او
ثلاثا او اكثر في وقت واحد او اوقات مختلفة كان عليه لكل مرة كفارة وهو مذهب الشيخ في
النهاية وقال في البسوط ان والي وفقد التاكيد لزمه كفارة واحدة وان اراد الظهار كانت
الجميع ظهارا لان فرق كان الجميع ظهارا وتبعه ابن حزم ولا بن المجيب قول ثالث وهو ان ظاهر
بامه لم يظهر باحدة لزمه كفارة واحدة عن ظهار الام والاخرى عن ظهار الاخت لا ينفما
خوضان اسمهما وان كور ظهاره بامه قبل التكفير لزمه كفارة واحدة والخلاف الاول لرواية
محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق ع قال سالت عن رجل طاهر من امراته خمس مرات
او اكثر قال قال ع على عم مكان كل مرة كفارة وعن الحلبي عن الصادق ع قال سالت عن رجل
ظاهر ثلاث مرات قال للكفر ثلاث مرات **قوله** ولو قال تبارع انني على كل طهر ابي فبي كل واحدة
كفارة **قوله** لو كان له اربع نسوة او ثلاث فظاهر منهن بلفظ واحدة تغلظ الظهار قاله الشيخان
وابو الصلاح وابن البراق وابن ادریس وقال ابن الحنبل عليه كفارة واحدة ورواه ابن البراق
لما ان كل واحدة منهن قد تغلق بها حكم الظهار من التحريم ووجوب البراق لوراد عنه
يتبع حكم الكفارة لوجوب السب التام ولما رواه جعفر بن النعمان عن الصادق ع والكاتب
في رجل كان له عشر جوار فظاهر منهن كلهن جميعا بكلام واحد فقال عليه عشر كفارات
المقصد الرابع في الاية الاية لغة الجلف وشرعا الجلف على ترك وطى الزوجة اكثر من
اربع اشهر لانه ضرار والاصل فيه قوله نع للذين يولون من نسايمه بربيع اربعة اشهر
وكان الاية ملالة في الجاهلية نفخ حكمه وفي محله **قوله** او محبوا **قوله** المحبوب اما
ان سقى من ذكره شي يمكن الوطى به او لا فان كانت الاول صح ايلة و اجاعا وان كان الثاني
اختلف للاصحاب فيه فقال في البسوط يصح لعدم الاية وقال غيره لا يصح لا يباين على
ممنوع بل لا يقع محال وحلف ليعودن الي التمساق ونزاه في المختلف وابنه في الايضاح **قوله** فقد
خرج من المحققين **قوله** اي الاية والظهار لانه طاهر ثم الا فاذا اطلق خرج من المحققين
معنا الظهار والاية **قوله** والالزم الكفارة والوطى ثم يكفر بعد الاية **قوله** اذا وجب الشيء
في شئين واحد هما مقدم على الاخر مقدم ذلك الشيء الواجب هو عبارة عن فعله بعد السب
الاول وقبل السب الثاني وله صورتان **أ** ما وجب نقد م **ب** ما جاز نقد م والا
كالبلية وان الكفارة يجب بانقاع الاية والوطى لكن الشارع اوجب نقدها على الوطى

وباجبها عند الابله وجعل مبدأ وقتها عقد البينه وهو العزم على الوطى والساني كالوكاه عند من
يجوز بقدرهما بعد انعقاد الحول واجتماع الشرايط ونيل انتهايه **قوله** اما الجماع والوطى والمباشر
والمباشر فان فرق بينهما بنبته وقع والافله **انزل** قاله في الخلاف اذا قال والد لا جاه معتك لا صبتك
لاوطيتك وفصيد به الايله كان ابلا وان لم يقصد لم يكن موليا وهي حقيقة في العرف عن الكناية
عن الجماع ولو قال والد لا شرتك لا صبتك لا جاه معتك وفصيد الايله كان موليا واختاره في
التواضع والمختلف لانها الفاظ تستعمل عرفا فيما قصد ونواه فتعمل عليه كغير من الالفاظ
ولو رايه يزيد بن معوية ونيل لا يقع للاصل ولو رايه اي بصير **قوله** ولو قال لاجع راسي ورسك
مخلة ولا صفتك ولا طبلين غيبني او يودي فالاقرب عدم وقوعه مع البينه **قوله** قال
في الخلاف هذا لا ينفذ به ابلا وقاله في المبسوط كل هذه كنيات فان كان له بيه فهو على ما
نواه والاسقف قوله ولم ينفذ به حكمه وقال ابن ابي عقيل الايله ان يقول الرجل امرأته والله
لا عبطتك ولا سوتك ثم يغتزل عنها فرائسها وزاد الصدوق ولا جاه معتك اي كذا او كذا او قال
ابن ادریس اذا قال والد لا جاه معتك ولا صبتك ولاوطيتك كان موليا اذا قصد به الايله
وان لم يقصد لم يكن موليا وكذا اذا قال والد لا شرتك لا صبتك لا جاه معتك وفصيد الايله
كان موليا والافله ولو قال والد لاجع راسي وراسك شي ولا ساقف راسي وراسك شي ولا جع
راسي وراسك مخلة كل هذا لا ينفذ به الايله ولا جهر له **قوله** او علقه على شرط على راجب
انزل شرط الشيخ في الخلاف بجريده عند الشرط في انعقاده ونفيه ابن زهرم وابن جرير وابن
لعمرو القران السالم عن الخلاف وقال في المبسوط تنع معلقا على الصفة والشرط واختاره في المختلف
قاله في جميع الفتاوى قاله في التواضع ولو قال والد لاوطيتك ان صبتك فقلت سبت انعقد
ان قلنا بالمسوط وهل يخص المشبه المجلس اشكال وجه الاشكال من حيث انه علق الايله مشيئتها
وهي يتناول المشبه في المجلس وغيره ومن يعلقه على مشيئتها عند مخاطبتها بفهم منه اختصاصه
بالمجلس وقواه في المبسوط **قوله** دون المتع بها عيا راي **انزل** الاوي ان الايله لا يقع بالمتع
بها لقوله تع فان عزموا الطلاق فان الضير في عزموا راجع الى الذين يولون من نسيانهم فدل
ذلك على ان ذلك يخص بن يبع طلاقها والطلاق لا يقع بالمتع بها وان الاصل الاباحه
ولا تنال ازمه وهو مستحق الزوجه المطالبة بالوطى وضرب المدة والكل متفق في المنع بها
وكذا يقول في الامه وقال شاذنبا بوقوعه والاية نوده **قوله** وينظر حرا كان او عبدا اربعة
اشهر حره كانت او امه من حين الترافع عيا راي **انزل** قال السجاني مدة التريض وهي اربعة اشهر
من حين الترافع واختاره ابو الصلاح وابن العوام وابن جرير وابن ادریس وقال ابن ابي عمير

واجره

الحبيبه من حين الابله واختاره في المختلف لقوله تع للذين يولون من نسيانهم تريض اربعة اشهر
جعل لهم المدة اربعة اشهر من حين الابله وما رواه يزيد بن معوية اذا مضت اربعة اشهر وقت فاما
ان يقع وامان يعزم على الطلاق ونحو رواه الحلبي وابن بكير وابو بصير لكن لا شهر من الاصحاح
قوله الشيخ **قوله** ولو وطى في مدة التريض وصبت الكفار **انزل** وان وطى بعد ما طلق ثم تزوجت
قاله في الخلاف انه يجب عليه الكفار واستدل باجماع الفقيه وقوله ذلك كفارة ايمانكم اذا جلفتم
ولم يقصد وقاله في المبسوط اذا اذنتها لم وطىها عندنا عليه الكفار سواء كان في المدة او بعد ما
وقال قوم ان وطىها بعد المدة فذلك كفارة عليه وهو الاوي وهذا يدل على رجوعه والمعتد الاول
لانه اذا اكل الرجوع والطلاق حبيبه الحاكم وانما يكون بعد مدة التريض **قوله** وليس لها
المطالبة بعد الاقتصار مع مانع الحيض والوضوء بقبلة القادر **انزل** لو انقضت مدة التريض
وهناك مانع من الوطى كالحيض والوضوء لم يكن لها المطالبة بقبلة القادر قاله في المبسوط اذا انقضت
المدة وهناك عند بعض من الجماع مثل الحيض او الصوم الواجب او الاحرام او الاعساف الواجب
او المرض او الجنون وان كانت هذه الاعذار من جهة ما لم توجه عليه المطالبة لتعد والقبلة
وقال في التواضع تحت الزامه بقبلة العاجز فان هذه الاعذار لا يمنع منها وكان لها المطالبة
بها وهو المعتد **قوله** ويتقطع الاستدانة بتجدد اعدارها في المدة دون اعدارها **انزل**
لو تجددت اعدارها في السنة المدة قبل يقطع الاستدانة بعد الحيض قاله الشيخ قال في المبسوط
ان كانت الاعذار من جهة ما مع اول المدة حين تحقيقه لم تقرب المدة مادامت قايمة لان
المدة انما تقرب اذا امتنع من جماعها بعد طهره وهذا قد حصل المنع بغيره من هذا في جميع
الاعذار بعد الحيض فاما ان وجدت الاعذار في ابتداء المدة وطوت الاستدانة ايضا
كما سعت الاشد او العرف بين الحيض وغيره ان الحيض لو منع الايله او قطع الاستدانة
ادى الى ان لا تم تريض واحدا في غالب العرف فان العرف ان الحيض المراه كل شهر حيضه
ينتهي الى ان يقع التريض بكل حال **قوله** ومدة ردة **انزل** لو ارتد احتب زمان الرده
عليه لكنه من الوطى بالرجوع الى الاسلام ان كان عن غير قطع وقاله في الخلاف ان الزيادة
مهما ومن احدها يقطع الاستدانة **قوله** ولو قال لارج والد لاوطيتك حازله وطى ثلاث
سنتين الايله في الرواية اي اخر **انزل** معنى هذا ان يكون المحلوف عليه ترك وطى المحرم
بلا يكون موليا في الحال من احدهما لان الايله يقتضي تحريم وطى المولي منها وهذا ان يطأ
اي واحده شأ بل وطء ثنتين وثلاثا اذا وطى ثلثا على الايله بالرواية لان الايله حينئذ تحقق
بوطيها لانه يكون قد وطى الجميع ولو مات واحد منهن قبل ان يطأها ايجل الايله لغد وطى الجميع

ولو طلق واحده منهن لم يخل الابلاء وان كان ثلثا منها وجعتان لانها مادامت باقية لمكن وطبها
ولو بالشبهة فاذا انفق ذلك حتى وطئ اثنتين من الثلث الباقيات معين الابلاء في الرابع لان الحث
يختص بالان بها ولو وطئ المطلقة وطبها محرما حل ثلث الابلاء في البواقي بمعنى انه ان وطئ اثنتين
منهن تكون حكم الابلاء ثابتا في الواجبة الا قرب ذلك لانه يوطئها بصدق وطئ الجميع لان مسمى
الوطء صادقا على المجلد والمجود اما لو قال والله لا وطئت واحده منك وهذا على ثلثة اوجه احدها
ان قصد بذلك تحريم اي واحده كانت وفيه مباحث الاول ان الابلاء يتلفق بالجميع فلا يخل له
وطئ واحده منهن الثاني ان تصوب لمن الماء عاجلا لان الابلاء متحقق في الحال المآلث متى
وطئ واحد منهن وحبس الكفار واختلف المأين لحصول الحث بذلك الرابع لو طلق بعضهن لم
يطل حكم الابلاء في البواقي الثاني اذا قال قصدت واحدة بعينها قبل قوله وثبت في حنفها دون
غيرها لان الرجعية قصده اليه الثالث اذا قال قصده واحد بهمه قبل قوله وهل يكون موليا
من واحده لا بعينها فيه اشكال واذا قبلنا قوله فاذا عين واحده ثبت حكم الابلاء منها خاصة
ولو قال قصدت ابتغاء الابلاء بهذه العبارة وعلى اي اختلاف حمل اعلى احتمال اي واحده كانت
او واحده بهمة فيه اشكال العشر الثالث اذا قال والله لا وطئت كل واحدة منكن فهذا
لكون موليا في كل واحدة بالافرادها محال لو خاطب به كل واحدة منهن بالافرادها وثبت لكل
واحدة حكم الوطئ منها **المفصل الخامس في اللعان قوله** وهو امران **القول**
وقال الصدوق في المقنع لا يكون الا بنى ذلك فلو ان رجلا قد ف امراته ولم ينكر ولدها
لم يله عنها لكن يضرب ذلك الفاظ ثمانين جلدة والمعتدل قول المصنف وهو المشهور
لقوله نعم والذين يرون افواجم الابه وهو صريح في الباب وبسبب نزولها ان رجلا من
المسلمين اتا رسول الله ص فقال يا رسول الله ارأيت لو ان رجلا دخل منزله فوجد مع امراته
رجلة بجامعهما ما كان يصنع فاعرض عنه فانصرف الرجل وكان الرجل هو الذي استل بذلك
فنزول الوحي بالحكم فيها فامرسل رسول الله اليه فذعه وقال انطلق فاني بهما انك الحديث
واخرج الصدوق ببارواه ابو بصير عن الصادق لا يكون اللعان الا بنى الولد ومثله عن محمد
بن مسلم الجواب الطعن في السند فان في الطعن عبد الكريم بن عيسى وهو واقفي وفي الباقية
عياض حديد وهو ضعيف جدا **قوله** وليس له العود الى اللعان عن امينه علي راي
القول قال الشيخ في الخلاف اذا كان مع الرجل بيته كان له ان يلد عن ايضا ويعيدل عن
البيته وبه قال كافة اهل العلم وقال بعضهم لا يجوز ان يلد عن مع قد رثه عا البيته قال في
المسوط وهذا قوي لقوله والذين يرون الابه شرط في ان يلد عن ان لا يكون له شاهد
الا

الانفقه والوجه الاول للعموم المستفاد من الاخبار والابه لاند على الاشتراط بل على الاعلى
اذ الظاهر ان المدعي ليشل هذه الحاجة لا يعدل الي اللعان ونحوي قصد بقه مع حضور البيته
والقريب اذ اخرج مخرج الاعلى لاند على في الحكم عما عداه **قوله** ولو قد سابق على النكاح
لا عن علي راي **القول** قال في الخلاف اذا تزوج امرأة وقد ف بها برنا اضافته الي ما قبل الزوجية
وجب عليه الخلع وليك له ان يلد عن لاسقاطه وقال في المسوط مثله وقال بعضهم له ذلك
قال في الايضاح وهو لا قوي لقوله نعم الذين يرون المحصنات الآية فان عارضوا بقوله
والذين يرون ازواجهن وحضوا به ايتنا قلنا لا نعلم انها تتناول هذه فانها وارده فيمن
مذن زوجته وهذا لا يقال انه قد ف زوجته كالاتقال لمن قد ف زوجته مسلمة بركا
اضافه الي حال كونه قبل اسلامها انه قد ف مسلمة واجاب المصنف انه بصدق انه قد ف
زوجته **قوله** وكذا الوطئ ينكح حصونهم ونكته على اشكال **القول** لو كان الزوج حائضا
ومت الولادة فسكت عن النكاح المقدور قال الشيخ لم يكن له انكاره بعد الا ان يوطئها
خبرت العادة به كالمسي الى الحاكم وان شطط الصبي والاكل والصلاة واحراز ماله ونقل عن
المتقما قوله لا منها حوازلها خيرا يوما او يومين او ثلثه ومنها جوارزه اربعين يوما وقال شاذ
له فيه ابد وقال في القواعد ويحمل انكاره ما لم يعرف به وقوله على اشكال من حيث
انه اعم من الاقرار لادلاله للعام على الخاص يكون شبهة والحد لا ثبت مع الشبهة ومن
حيث ان الشارع بالغ في حفظ العرض وانه قوله هذا الكوت مع امكان الانكار ومنزلة الاقرار
ستفاده العرف بانه اثر اظاهر **قوله** ولو طلق فادعت الدخول والحمل منه لم قامت
بينه بابطال التزويج لاللعان ولا مهر ولا جنة **القول** اذا طلق رجل زوجته وزعم انه لم
يدخل بها فادعت الدخول والحمل منه قال الشيخ ان اقامت بيته انه ارخي التزويج عنها
وحرمت عليه وكان عليه المهر وان لم يقر بيته كان عليه نصف المهر واللعان وعليها
ما به مسوط بعد ان يحلف بالله انه ما دخل بها فقد اثبت على نقد برأخا التزويج
اشياء اللعان والتحريم وجوب المهر لرايه عياض بن جعفر في الصحيح عن اخيه عن لاد لهما
عياضهما نصير مواشا بالخلو لان الظاهر حصول الوطئ عندها وعلى نقد برعدم ارجا التزويج
اوجب ثلثة احكام الاول وجوب نصف المهر لاصل عدم الدخول الثاني انه لا لعان لعدم
بوت الوطئ بالخلو فلا يلزم الحاق الولد فلا يحتاج الي اللعان في نفقه المآلث وجوب
الحد عليها ولم يرد به رواية قال سحنان بن سعيد ولم يظهر لي مستند ووجه
ما ذكره المصنف اما اتفاق اللعان فلا نفاذ في الزوج اما بنى ولد حكم بالموت به شرعا

وهو موثوق على بثوث الوطى لم يصير موثقا ولم يحصل فله تكون فرائضه تثبت اللعان واما النفي
حد القذف عنه ولم يثبت واما لا ثبات حد على المراه وهو هنا مستقيم بالشبهة كان قولها شبهه
واما نفي المهر فلها تقدم من عدم احباب الخلع المهر محله قال في المختلف ولو قتل هذا الزانية كانت
وجها لصحتها واعتقادها بالظاهر من وطى الصحيح مع الخلع وصحة تصرف المسلم بخلوه ما لو خلت
عن الحمل **قوله** والدخول بها على راي **قوله** شرط في النهاية الدخول وشرط في الخلاف ان كان
الوطى بالنكاح منه وابن البزاح وافق الشيخ في النهاية ولكن ابن حزم وابن رهم وابن الجبيني وقال
ابن ادريس ان كان اللعان للقذف بالزنا لم ينعى عنه الحد لم يشترط الدخول لعدم الابه وان
كان لم ينعى النسب استلزامه الدخول لانه لم ينعى عنه فقل الدخول لمجرد النفي فعلى هذا من قال
لا يصح اللعان الا بعد الدخول يريد بنفي الولد ومن قال يصح فقل الدخول يريد بالقذف وادع
المشاهد وهذا الفصل حسن وقال في القواعد والا فرب عدم استلزام الدخول ووجه القرب
قوله والذين يرون ازواجهن المساول للمدخل بها ويعتبرها وقال وقيل بشرط نفي نفي الولد
دون القذف اشار الى تفصيل ابن ادريس **قوله** ويصح بين الحر والمملوك على راي ولعان
الامة **قوله** واختاره في النهاية والخلاف والبسوط وابن الجبيني والصدوق وفقيه المعين
مطلقا ومفضل ابن ادريس فقال ثبت نفي الولد لا لاثبات الزنا واحتج المصنف بعم الخبيه
وبرواية الحسن بن جميل عن داود عن الصادق ع قال سألته هل بين الحر والمملوك لعان قال نعم
وبين المملوك والحر وبين العبد والامة وبين المسلم واليهودي والضرابيه ولا يوارثان ولا
يوارث الحر والمملوك واحتج المعين بما رواه ابن سنان عن الصادق ع قال لا يلعن الحر
الامة ولا المسلم الذميه ولا التي تتزوج بها ولا اللعان شهاده لقوله ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم ولان
يقتضي لفظ الشهاده فشرط بينه والحرية والاسلام ولهذا قال ابن الجبيني اذا كان الصادق
محمد ود ائبق فله بالزنا لم يكن بينه وبين زوجته لعان لان الله شهاه كاذبا والكاذب لا يقبل
شهادته فلا يلعن والجواب عن الاول انه يجوز على المنكوح ملك المهرين وكذا الذميه
اذا كانت جارية مملوكه ويبدل على روايه محمد بن مسلم عن الصادق قال سألته عن الحر
يلعن المملوكه قال نعم وعن الباقي بالمتنع من كونها شهادات بل البيان لانه يعقروا في اسم الله
وانه استثنى من غير الخبيس اوسى شهادات مجازا لانه يصح من السابق ولا شيء من الشهاده
يصح من الفاسق واللعان الحامل اى ويصح لعان الحامل وخالف المعين وسبعه سله روى ابو الصلاح
وقال الشيخ يجوز لعانها ان اعترفت او تكلمت عن الشهادات لم ينعى عليها الحر حتى تضع
وهو المعين لعدم الخبيه والمعارض وهو الحمل صحيح لما عرفت اذ لا مدخل له وايحاب الحد لا

يستلزم

يستلزم اقامته كما لو اقرت بالزنا فاما نفي فخر وكذا هنا وكما ان نفي لا لعان لو نفي الحمل حتى يضع
لا حلالا سبناه الحمل يعزى وحسينك يصح كلام الشيخ المعين رحمه الله **قوله** ولا يصير الامة فرائضا
بالملك ولا بالوطى **قوله** قال في المبسوط ولا يصير الامة فرائضا بالملك وفي بعض الاخبار لا يصير
مواثا بالوطى ومثله قال صاحب الشرايع والمراد بانها يصير فرائضا اذا جأت بولد بعد الوطى
في ملك الحمل الحقبة ولزومه الاقارب والمراد انها لا تكون فرائضا بمجرد الوطى هو انه اذا جأت بولد
في ملك الحمل يلزمه الاقارب روي سعيد بن يسار قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل
وقع على جارية له له ذهاب وبقي وقد عول عنها ما نقول في الولد قال اري ان لا يباع وفي
معناه ما رواه الصدوق عن ابي الحسن ع وروي عبد الله بن سنان عن الصادق
ع ان رجلا قال له انكيت بامر عظيم ان لي جارية اطأها فوجدت غلاي على بطنها
فعدت لها من بوي ذلك نسعه اشهر فولدت جارية فقال لا ينبغي لك ان تقر بها ولا تبنيها
ولكن انقي عليها مادمت حيا ثم اوصي عند موتك ان تنفق عليها من مالك حتى يجعل
الله لها **قوله** وان كان يلحقه ظاهر **قوله** لانه نفي ولدا يلحقه لظواهر وكلمة نفي
ولدا يلحقه ظاهر لم يثبت عنه الا باللعان **قوله** الا باللعان **قوله** لانه يلحقه
ظاهرا فلم يثبت الا باللعان **قوله** استشهد بالله **قوله** انه بشرط ذكر لفظ الحمل فلو قال
استشهد بالرحمن او بالعاد ولانته او خالف الشر والاقرب عدم الوقوع لانه عدول عن صريح
اللعان المذكور في القرآن فله يكون واقعا **قوله** ويجب اللفظ بالشهادة ولا يكفي العلم والخلف
قوله قال في الخلاف والبسوط الاخرين اذا كانت له اشارة معقولة او كناية مفهومة صح
لذنه ولعانه واستدل بهم والذين يرون ازواجهن رباجا مع الفوقه واخيارهم قال ابن ادريس
لا يصح لعانه لان احدا من اصحابنا لم يورده في كتابه ولا وقعت على خبر بذلك ولا اجماع عليه
والتمسك بالاية بعيد لانه لا خلاف انه غير قاذف ولا رام على الحقيقة والنظر منه منع ثم قال
ولو قلنا يصح منه اللعان كان قويا لانه يصح منه الاقرار والامان واذا الشهاده وهذا يدل
على اضطرابه ونوده ولوانه التزم بالتوقف كما حكم به او لا كان اجود فان الفرق بين الاقرار
واذا الشهاده وبين اللعان ظاهر لا بشرط خصوصية اللفظ هناك دون الاقرار واذا الشهاده
اذا قصد فيها المعنى باي عبارة كان **قوله** وقيام الرجل والمرء عند **قوله** يجب قيام
كل واحد منهما عند لفظه وقال في النهاية يجب قيامهما معا فان نفي الحاكم وهو قول ابن ابي
عقيل والمعين وابي الصلاح وابن حزم وسله روى ابن رهم وقال في المبسوط يكون المراه قاعده
عند اللعان واخاره ابن ادريس **قوله** وقوعه عند الحاكم او من نصبه ولو ناضبا عما ي

ولا عن جاز **قوله** قال في الموطأ لا يصح اللعان الا عند الحاكم او من يقوم مقامه من خلفائه
وقال ابن الجبلة لا يكون اللعان الا بحضور الامام او خلفائه وقال ابن حزم اللعان يصح عند الحاكم
وحليفته ومن يرضى به الزوجان وهو قول الشيخ في موضع اخر من الموطأ قال في المختلف والوجه
الاول انه حكم شرعي يتعلق به كنيات واحكام وهيئات فنباط بالامام او حليفته لانه المنسوب
لذلك ولو برأيه الواحد من العامة حاز ونشئت حكم اللعان بنفس حكمه وهل يقتضي رضاهما
بعد الحكم لانهما قولان للشيخ في الموطأ قوي انفار لزوم الحكم الي رضاهما بعد الحكم
وفي الخلاف احتار للزوم بنفس الحكم واختاره المصنف في الخلاف **قوله** ولو اكدب نفسه
بعد اللعان ورث الولد ولا يرث هو ولا من تقرب به الولد ولم يعده الفرائض ولا يزول التحريم
والاقترب سقوط الحد **قوله** لو اكدب نفسه بعد اللعان لحق الولد ولا يرثه الاب
ورثه الولد ويرثه الام ومن تقرب بها ولم يعده الفرائض فلم يزول التحريم والولد وفي ثبوت
الحد عليه روايات قال في القواعد اقربها الثبوت لما فيه من زيادة حتمتها وتكرار قدرتها
وظهر كذب لعانه فاحدى الروايتين انه لا حد عليه هي رواية الحلبي عن الصادق
والاخرى انه يجحد رواها الشيخ عند الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضل عن ابي الحسن
قال اذا اكدب نفسه جلد الحد ورد عليه ابنه ولا يرجع اليه امراته اذ قال الشيخ في
التهذيب قوله جلد الحد المراد به اذا اكدب نفسه قبل ان يعنى اللعان فاما بعد عقوبته
فليس عليه شيء والرواية الاخرى دالة على الصريح بالحد وبغير ما ذكر في القواعد ان
القتل بانفراد ممتنع لوجوب الحد عليه فاذا اعلمنا اشتمل اللعان على زيادة حتمتها
ومضيحتها بين يدي الحاكم وعيونه وتكرار قدرتها في كل واحد من الشهادات فيكون ابلغ
من القذف من غير تكرار لا يقال اللعان سقط الحد فلا يعود بالحد ببل لا نقول
انما يكون سقوط الحد لو كان الامر مشتبها ولم يعلم صدقه من كذبه اما مع ظهور كذبه
في لعانه ممتنع كونه سقوط الحد وهذا هو مذهب المصنف وابن ابي عمير وقال الشيخ في
النهاية لا حد عليه واختاره المصنف هنا وفي المختلف **قوله** ولو اعترف بعد اللعان
بما جحد عليها الا ان تتوارى بها على راي **قوله** اذا اذنت الرجل زوجته وبلا عنان اعترفت
المراه مرة فلا حد فلما اعترفت اربع مرات بالزنا في وجوب الحد اشكال بشأنها انما
اعترت بربا سقط حده باللعان فلا يجب عليها الحد عملا باصالة براه الذمة وعمله بعم قوله
وبدأ عنها العذاب الابيه ومن اعترفت اربع مرات بالزنا فتمت لعموم الأدلة الدالة على وجوب
الحد على كل من اقترافا بالزنا مكلفا محتارا وجب عليه الحد لان اقتراف العقل على انفسهم جاز

قوله وان كانت الزوج احدا الاربعه في القبول نظر **قوله** لو شهد اربعة احدهم الزوج حيد الجميع
وسقط الحد الزوج باللعات قاله الصدوق وابوالصلاح وقال ابن حزم ان كان زوجها احدا
الاربعه واختل بعض الشرايط او كانت قد سبق الزوج بالقدف حيد واسقط الزوج الحد باللعان
واختاره ابن ادريس وقال ابن الجبلة ان كانت المراه مدخولا بها قبل وصحت الشهادة ووجب الحد
وان كان قد دخل بها بطلت الشهادة وكان عليه اللعان وعليه البتة الحد ورجح المظن من
حيث انه شاهد ومن حيث انه عليم منهم واحتج الاولون بان للزوج حقا في ابيات الزنا لما
فيه من الضر في حقه وهتك شرفه وعرضه فهو المدعي فله لقبيل منه نفسه واحتج الاخرين
بانه حق لله ولقبيل شهاده الزوج على زوجته والاول اجد **قوله** يعين عليه الحد **قوله** اما
لو لم يتكررها سقط الحد عنه فان لم يلا عنه او اعترفت وجب الحد عليها **قوله** ولو اعترفت
قبل اللعان سقط الحد الزوج بالمراه ولم يثبت عليها الا بربع مرات **قوله** لو مدتها فاعترفت قيل
اللعان سقط الحد عنه بالمراه الواحد لتصدق بقا اياه ولا يجب الحد عليها الا بالاقتراف اربع
مرات لان ذلك هو المقبول في حد المقربا **قوله** ولا يكفي تضاد الزوجين في نفي الولد بل يشتر
الي اللعان عيا اشكال **قوله** من حيث ان اللعان مبني على تكذيب المراه الزوج في القذف وتكذيبه
اباها في تكاذه ودعوى صدقه فاللعان ابيات او شهادات من الرجل على صدقه ومن المراه
عيا كذبه فاذا صدقته المراه على الزنا لم تخفى اللعان لا متنا شرطه ومن حيث انه يمكن انتفاع
في نفس الامور فلا بد ان يجعل الشارع طريقا لتفيده ولم يجعل غير اللعان ولا تغفل تضاد فقها في نفي
الولد لانه اقرب في حق الولد والاقتراف في حق الغير لا يمنع وتعين اللعان هنا للضرورة وايضا
من حيث ان تضاد الزوجين على الزنا لا يوجب نفي الولد لثبوته بالفرائض ومن صدق المراه
عيا الزنا لم يملكها كذبته في اللعان **قوله** وفي الاكفان شاهدان على الاقرار فنظر **قوله**
ولو قد اعترفت لم انكرت فاقام شاهدين على اعترافهما في القبول بهما اربعة اشكال
مشابه من انه شهادة في الزنا فلا تغفل باقل من اربعة طلبا للثبوت ولهذا اشترط اربع مرات
في الاقرار وسقط تحت الترجع وحفظ عرض المسلم من العتق يحتاج الي شهادة اربع وهو العتق
ومن ان الشهادة في الحقيقة باقرارها وهو ليس بربا مدخل تحت عموم النفي بقول شاهدين والاول
مذهب الشيخ في الموطأ والاقترب عند سجننا انه تغفل بالنسبة الي سقوط الحد لا في ثبوته عليها لان
المقتضي لسقوط الحد ليس هو المقتضي لثبوت الحد عليها لان الاول يكتفي فيه المراه بخلاف الثاني
والشاهد ان يبين ان الاقرار في سقطا اما ثبوت الزنا يحتاج الي اربعة ولم يحصل **قوله** ولو
مات قبل اللعان سقط وزنها الزوج وجد للوارث فان قام بعض اهله فلا عنه فلا حد وفي

الميراث نظرا **أقول** لو قد نفاذت قبل اللعان سقط اللعان وورث وعليه الجحد وله دفعه
باللعان قال في النهاية ان تام بعض اهلها فلا عنه فلا جحد ولا ميراث ونفعه ابن البراج وابن حزم قال
في التواعد والاقترب ثبوت الميراث لانه حتى ثبت له بالموت قبل اللعان فلا سقط باللعان الميراث
وهنا قال فيه نظر واعلم انه اذا لاعنها لعان حكام دفع الجحد عنه ووجب الجحد عليها
ولما نها حكم واحد وهو سقوط الجحد عنها ولما نها احكام ثلثة الفرقه الدالية لقوله مع الملاءمة
لا اجتماع وانما النسب ونفي الارث بينهما اذا مات المراء امتنع لعانها وحكمه وبقي عليه الجحد
فاذا طالب وارثا كان له دفع الجحد عنه بلعانه وحده من غير احتياج الي لعان الوارث اما لعانه
فلعموم الابيه ولاها شهادات والشهادة لا شرط فيها حياه المتهود عليه واما باقي احكام اللعان
فلا تثبت واحتج الشيخ بما رواه ابو بصير عن الصادق ع قال ان قلم رجل من اهلها فلا عنه فلا
ميراث له وان ابا احد من اوليائها ان يقوم مقامها اخذ وجهها الميراث وما روي عمرو بن
خالد عن علي ع واحباب المصنف ان الوايه الاولى مقلوبه السند والثانيه ضعيفه الرجال لانهم
زبديهم والاقوي وجوب الجحد عليه وثبوت الميراث لحصول مقتضاها وهو نفي الزوجيه
والقذف **قوله** ولو جحد بالقذف لم يثبت به الاقترب وجوب الجحد اما لو كثر القذف
بعد اللعان فالوجه سقوطه **أقول** هنا مسئلتان الاولى لو قذف ولم يلد عنه جحد ثم قذفها
بذلك القذف الذي قذفها به الثانيه اذا اذنا ثم قذفها بلك القذف مرة اخرى ذكر الشيخ
في المسئلتين قولين قال في المبسوط سقط الجحد فيها وقال في الخلاف سبب الجحد في الاولى وسقط في
الثانيه اما يثبت في الاولى ولو جحد مقتضاه وهو القذف واما سقوطه في الثانيه فلا لان اللعان مساو
للبينه والاقرار والتكول في اسقاط الجحد واذا وجد احدهما لم يثبت جحد باعاده فكذا اللعان ويحتمل
في الاولى عدم الجحد لان الجحد ظهر كذب وعدم حتمها ويحتمل في الثانيه بثبوت لان اللعان انما سقط
الجحد الذي وجب عليه بلعانه ولم يثبت زناها ولا اقرب به ولا مكنت مع هذا القذف الثاني وجد
موجب الجحد لعدم الابيه واللعان المتقدم لا يصلح لاستقاط لان اللعان انما يسقط جحد انما يثبت به
اللعان وهذا القذف لا يقتضي ثبوت اللعان المتقدم لاستحالة تقديم السبب على المسبب والمشهور
الاول **قوله** الا ان تقرب **أقول** اي لو اقرب بالزنا لم يحد فاذنها به لا زنا رهايه **كتاب العتق**
في اوجه العتق اراده الملك عن انسان مملوك او من شانه ذلك تبعه ليدخل المحل وتل مع بنيه
القرية واعلم ان فيه فضله كثيرا وثوابا جزيله فقد قال رسول الله ص من اعترق مؤمنا اعتق الله
العزير الجبار بكل عضو منه عضو من النار رواه ابو جهم بن اي البلاد ومثله رواه زرارة عن الباقر
ع ورواه من طريق العامة واسله ابن الاصمغ والروايات في ذلك كثيره جمل **قوله** ولو قال يا حرة

منه
المراد
العتق
بغير
فكالة

عتقت

عتقت **أقول** لو قال يا حرة عتقت في التحريم اشكال لانه من عدم القطع لكونه امسا
ومن وجود العبارة الموضوعه لاراده الملك عن الرقيق وهو لفظ التحريم والاعتاق مع الفصل اليه وروح
الشرايع عدم الوقوع وقال لوفال لانه يا حرة وقصد العتق في تحريمها نرد ولا تشبه عدم
التحريم لعدا عن شبه الانشاء **أقول** ولا يقع بشرط **أقول** قال في القواعد ولو علقه باليقينين
قالا اقرب الوقوع ان اخذ الكلام وجه القرب ان قوله انت حرة دخلت الدار وان لم يدخل
بحري بحري التحريم مكانه قال انت حرة على كل حال اما بعد الكلام كما اذا قال انت حرة ان دخلت
الدار ثم قال انت حرة ان لم تدخل الدار فلهذا انشأ ان كل واحد منهما عتق على شرط والعتق
المشروط باطل يكون كل منهما باطلا **قوله** وفي بلدك او جحدك جو نظرا **أقول** هذا مبني
على ان حقيقه الانسان ما هي فان قلنا انه هذا الهيكل المحوش مع العتق لانه هو المشار اليه
اما عند من قال انه جو هو جحد غير محشوس او اجزا اصلية او غير ذلك فيمكن ان يقال لا يقع
ومن حيث ان الصيغة الشيعية وهو انت ولم يأت بها والاقترب الوقوع مطلقا لان اللفظ عند
المسئله اما على المتعارف بين الناس وذلك هو هذا الهيكل المحشوس **قوله** وعتق الحامل
لا يقتضي عتق الحمل **أقول** قال في النهاية اذا عتق الرجل جارية حبل من جرح صار ما في بطنها
كهيئتها وان استثناءه من التحريم لم يثبت رقة مع نفوذ التحريم في امه وتبعها ابن البراج وابن حزم
وهو ظاهر كلام ابن الحينك وقال ابن ادريس عنه الراية اورد حاشيتنا في نهايته ولا دليل
على صحتها والاصل بوث العبودية في جملها واما يصح على مذهب الشافعي لانه يجري المحل بموجب
بعض اعضائها وهذا يقول لوابعها واستثنى المحل لم يصح استثناءه وتحمل الراية على البقية قال
في المختلف والوجه ما ذكره ابن ادريس والشيخ عول على روايه الشوكي وفي مسندها ضعف فلا
يعول على مثلها **قوله** والاقترب صدم اشتراط التقين **أقول** هذه مسله ذكرها الاصوليون
واختلفوا فيها واختلف فيها الفقهاء تبعها لهم وقال الشيخ في المبسوط وجماعة لا يشترط التقين
ويصح العتق من غير تعين لعدم قوله فخريرقنه مؤمنه وعموم ادله العتق وقال جماعة
تشترط واحتجوا بان العتق امر معين فلا بد له من محال معين وتوقف في الايضاح **قوله** ولو
عين المطلق ثم عدل لم يصح **أقول** لان المطلق سبب نافي فاذ اعينه صار ما اذا وجد
السبب التام وجد السبب فلا يصح العدول الي غيره وقيله بالمطلق احتراز عن العين فانه
اذا عينته في نيته لم عينه في الخارج وذكر بعد التقين انه عزم وعين العتق مقاما اما الاول فلا لانه
اعتقته اولا واما الثاني فلا لانه اي بالصيغة ونوي عتقه وعينه **قوله** ولو اعترق ثلث الست
استحق بالعتق ومعدل بالقيمة دون العتق بان نقض راجح على الحويه حتى يستوفي الثلث

وان كان بحرم من آخر **اقول** لو اعققت عبدا وكانوا ستة او اعفهم وهو مريض ومات واحتيج الى الفرقة قال الشيخ انما حاشته الاول ان يكونوا على صفه لم يكن تعد بغير الله تعالى بالقيمة والعدد بان يكونوا ستة فيه كل واحد الف الثاني ان يختلفوا قيمه ويكون التعديل بالقيمة دون العدد وبالعكس بان يكونوا ستة فيه عبدا الف وفيه عبيد الف وفيه بلكه الف فان اعتبرت القيمة كانت التركة اثلا ثالثا لكن العدد يختلف ومتى اعتبرت العدد جعلت كل عبيد بن ستمائة لكن اختلفت القيمة فقال قوم بغير القيمة ويتوكل العود وهو اصح عندنا وقال اخرون بغير العدد والوجه عندي انه كتب الوفاق بعد العبيد وخرج اما على الخوي والرتبة او على الاشياء لانها حوطا ببلوغ **اقول** قد تقدم الخلاف فيه **قوله** والاسلام على راي **اقول** اختلف في صحة صدور العتق من الكافر فقال ابن ادریس وجماعة لا يصح لانه قربة وكل قربة مشروطة بالنية وكلها مشروطة بالنية لا يصح من الكافر وقال قوم يصح لانه ازاله ملك وفكه وملك الكافر اضعف من ملك المسلم فهو اولى بتسول الزوال وسنوعا كونه قربة مطلقا بل هو فك تارة وتارة قربة **قوله** وفي العبد المسلم على راي **اقول** فيه اربعة اقوال الاول انه لا يقع وهو من عب السيد المرتضى قال وعلمنا فزت به الامامية ان من اعتق عبدا كافر لم يقع وحالف باقي الفقهاء واستدل عليه بالاجماع وان العتق حكم شرعي لا ثبت الا بدليل شرعي وقال الميمني ولا يعتق عبدا كافر اذ لا يتلوا بل يريه على اهل الدين وهو يري بذلك على معاصي الله وقال ابن الجبني لا يجوز للمسلم ان يعتق مشركا وكذا قال ابو الصلاح وسلام و ابن حزم وابن ادریس واختاروا الشيخ في كتابه الا خيارا لما في انه يقع مطلقا واختاره في المبسوط والخلاف الثالث انه يقع مع الذل لا بد منه وهو اختيار في النهاية قال فيها واذا اذ ان يعتق مملوكا بعينه لم يجز ان يعتق غيره وان كان لولا الذل لم كان يجوز عتقه له او يكون مكرها مثل ان يكون كافرا او مخالفا الرابع التوقف وهو اختيار المصنف في المختلف والعتق اختيار المرتضى لقوله ولا يقيم الحديث منه نفقون وقوله عليهم السلام لا يعتق الا ما اراد به وجه الله **قوله** وعدم الجنابة عملا لا خطا **اقول** اختلف في صحة عتق الجاني فقال في المبسوط الذي يقتضيه من عتبه انه اذا كانت عملا نفقه العتق لان الفود لا يبطل بكونه حرا وان كانت خطا لا نفقه لانه يعتق بربوبته وقال في النهاية اذا قتل عبدا خطأ فاعتقه مولا جاز عتقه ولو لم يدر به المقتول لانه عاقلته وفي ابن ادریس كلامه في المبسوط والمصنف قال في المختلف العتق ان يقول ان كانت الجنابة عملا لم يصح عتقه الا ان يحيا وليا المقتول لعنه عليه وان كانت خطا وكان مورثا حيا والا فلا وفي القواعد هو عتقه في الخطا باحد شرطين اما ان يودي المال او لا ويعتقه على نفسه

نفسه ويرضي وفي الدم بلكه وما عدا ذلك لم يصح وهو الاقرب لانه قد زال المانع اعني بعلق الجنابة بربوبته لانه مع الاداء استوفى الولي حقه ومع الضمان انقل الارش من رضى الجاني الي ذمه المولي وعند ايضا المانع من العتق يكون صحيحا **قوله** لا طهاره المولد على راي **اقول** متى سمع السبع عن ولد الزنا فعتقه ابن حزم وقال ابن الجبني لا يجوز للمسلم ان يعتق ولد الزنا واختاره ابن ادریس واختار ابن باب ولد الزنا كافر وكل كافر لا يصح عتقه اما الصغرى فلا لانه لا ينبغي لقوله عم ولد الزنا لا يجب وكل مومن يجب لقوله قد افلح المومنون واحبيب منع الصغرى وكليه الكبري واتجاه الوسط **قوله** ولو اجاز للمالك عتق الفضولي لم يقع **قوله** لانه لا عتق الا في ملكك والفضولي ماله ملك وقيل اذا اجاز للمالك مع وهو ضعيف **قوله** ولو فوم عبد ولده الصغرى وعتقه صح **اقول** قال في النهاية اذا اعنى الرجل مملوك ابنه كان العتق ماضيا قال ابن ادریس هذه الرواية لا يصح العمل بها الا ان يكون الاب صغيرا ويكون الاب قد فوم العبد عتقه والالا يصح والطاهر ان مراد الشيخ والاب هذا الصغرى لم يعلم من القطاع بصرفات الاب عن مال ولده الكبير واما المقوم فليس شرط لعينه لانه لو كان عتقه مصلح للصغير جاز للاب عتقه عنه حكمه لولايته وان لم يفرقه على نفسه فالشرط اما الصغرى والمصلحة والشيخ عول على رواية الحسين بن علوان عن زيد بن علي عن ابيه عن علي بن عمار قال اني رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل فقال ان ابي عبد الله مملوك لي فاعتقه كهيته المضروبي فقال انت وما لك من هبة الله لا يبيك جازت عتاقه ابيك تتناول والدك من مالك وبدنك وليس لك ان تتناول من ماله ولا من بدنه شيئا الا ابادته ولجواب لعل ابا عبد الله كان صبي وسماه رجلا بالجوار ولانه يؤول اليه او يقول ان الولد اضاف المملوك اليه من حيث انه وارث والله تعالى له **قوله** فان شرط عوده مع المخالفه بطل العتق على راي **اقول** فيه اقوال الاول قول الشيخ في النهاية انه يصح العتق والشرط الثاني قول المصنف وابوالفتح بن سعيد رحمه الله انه يبطل العتق والشرط الثالث قول ابن ادریس انه يبطل الشرط ويصح العتق والشيخ رحمه الله اعتمد على رواية السخري بن عمار وعنه عن الصادق عم قال سألته عن الرجل يعتق مملوكه ويزوج ابنته بشرط عليه ان هو اعانها رها ان يرد في العتق لو قال له شرطه وفي السخري قول **قوله** ولو ابق المدة المشروطة للمدة لم يعد رقا وعليه الاجرة **اقول** على الاجرم ثبت للمالك لا غيرا وله وللورثة ايضا فيه قولان قال في النهاية ليس للورثة عليه سبيل وهو اختيار ابن الجبني وقال ابن ادریس وابن سعيد والمصنف لهم اجرم المثل عن تلك المدة لانها مستحقة لهم عليه وقد قامت اوقافها ترجع عليه باجرم مثلها قال ابن ادریس فاما نفس المخرم فلا سبيل لهم عليه قال المصنف وهذا تاويل حسن

وأيضا قول الصدوق ليس له ان يتخذوها مند على روايه الشيخ في الصحيح عن يوسف بن
شعيب قال سألت ابا عبد الله عن رجل اعنى جاريه وشروط عليها ان تحل منه حتى يمتنع فاعت
ومات الرجل فوجدها الورثه العمدان يتخذونها قال لا ونفي الاستلام لا يستلزم في الاجماع الثاني
عليها عن الخدمه المستحقه لهم قوله ومن يعجز عن الكسب قال الشيخ يترى اعنى صبييا او من
يعجز عن النهوض بما يحتاج اليه فلا فضل له ان يجعل له شيئا يعينه به على معيشته وليس ذلك
بقرض وبه قال ابن ادریس وهو المشهور وقال ابن الجنييد من اعنى طفله او من لا قدر له
على الكسب كان عليه ان يهوله حتى يكبر ويصبحي وقال الصدوق مثله **قوله** لو نذر عن
امته ان وطئها فوطئها عتقت وان اخرجها عن ملكه انجحت المهر وان ملكها بعد **قوله**
هذا قول الشيخ في النكاح لو رايه رواها الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد بن فارس انه
عن الرجل يكون له الامه فيقول يوم بابتها مني جرح ثم يبيعها من رجل ثم يترها قال لا بأس
ان يابتنها قد خرجت من ملكه ووجه ان يقال السوط شرط النذر وهو مستتب الملك فادخلت
عن ملكه فقلت انجحت النذر لزال الشوط الذي باعتباره يحقق النذر فان اعاد الملك
لم يبعد النذر بعد زواله قال المصنف في المختلف قوله يوم بابتها مني جرح ليست صبيغه
تقتضي احباب العتق فلهذا ساع له الوط بعد رد الملك اليه وبالجملة فالمشكك في ذلك
الصدوق اذا كان للرجل امه فيقول يوم بابتها مني جرح ثم يبيعها من رجل فلا بأس ان
يابتنها قد خرجت من ملكه وقال ابن ادریس فلهذا المشكك ان صحت انه اذا اخرجها عن
ملكه انجل نذره لانه نذر في ملكه فاذا زال ملكه انجل نذره ولا يبيع في ملك الغير **قوله**
ولو نذر عن كل عبيد قد اعنى من معنى له في ملكه ستة اشهر فصاعدا **قوله** يريد بذلك
ان ابا سعيد التماري دخل على الرضا ع فقال رجل قال عند موته كل مملوك لي فله في جرح
لوجه الله فقال نعم ان الله يقول حتى عماد كالعوج من القدم فاما كان من مالك ابي لوسته
اشهر فهو قد تم حجه جرحه وهل استغاله في هذا المعنى حقيقة او مجازي فاعتل الاول لتناوله
له باطله فله من غير قرينه او سند ولهذا جملة الاصحاب عليه ثم الاستدلال بالاستعمال
في الايه من غير قرينه يدل على ان الاستعمال حقيقة وتخلل الباقي لانه حقيقة لغويه فيما قدم
زمانه مطلقا وعرفيه فيما لم يسبقه الغي والعدم او الذي لا اول لوجوده والساني غير
مراد اجماعا والاصل عدم الغفل ونشأ الاحتمالين هنا لعرض المحار والمقتل وتفرع على ذلك
اطراده ان جعل حقيقة لانه من خواصها وعدم اطراده ان جعل مجازا يحتاج على التقدير الثاني
في تعدد الحكم الى بعض ثم تفرع على هذا الفرع مسائل هل تغدي الى الامه ب **قوله** في الصدوق
بكل

بكل مال قد ج **قوله** لو اقرعتين بكل مال في يده قد ج **قوله** فان قلنا باطراده النكاح الحكم والافلا ولو قصر
مده المبيع عن ستة اشهر فان يوتوا اي تلكهم على الترتيب والاقرع عن الاول خاصة لان كلامه
انما جعل على القدم في ملكه وان ملكهم دفعه عن الجميع قال المصنف في القواعد وتخلل مولا العلم
فيها اي في صريح الترتيب يرتفع وجوبه لان القديم من معنى له ستة اشهر فصاعدا وهو متفق في
كل واحد من الصورتين **قوله** ولو نذر عن اول مملوك ملكه او اول داخل فملك جماعة دفعه او دخلا
على راعي **قوله** قال في القواعد ولو نذر عن اول مملوك ملكه او اول داخل فملك جماعة دفعه او دخلا
كذلك فيل بطل وتيل تغير وقيل يفرع وتخلل حرية الجميع لان الاولويه وجدت في الجميع كما لو قال
من سبق فله عشرة وبنيه ضعف لعدم العموم هناك فالقائل الاول بالطلاق ابن ادریس
لان الاول افضل المفضل فان اصيب الى العام افاد العموم وان اصيب الى الخاص افاد الخصوص
وملوك نكرة لانهم كانوا اذا ملكك واحدا هو اول واذا ملكك جماعة فله يوجد الشوط فله يفرع احد
منهم فيقبل والقائل الثاني هو الشيخ والصدوق وابن البراج لانه مثل يفرع الفرعة النذر لا يمتنع
لا باجتنابه والقائل الثالث ابن الجنييد فانه قال صانعتا رايهم شايعة فانه مات او منع من
بيان ارادته افرع بينهم والمصنف اورد احتمالا اخر وهو عن الجميع لوجود شرط النذر في الكل
وهو الاولويه كما لو قال من سبق فله كذا فقتلوا وايقنه فانهم سيقوت العوض فله انما واستغفنه
بالفرق بين اول مملوك وبين من سبق فان من سبق للعموم بخلاف اول مملوك **قوله** ولو نذر
عن اول ماله فولدت توأمين عتقا **قوله** هذا قول الشيخ في النكاح وابن البراج الا انه قال
اول ولد قلده يكون حرا وقال ابن ادریس ان اراد اول حمل كان على ما ذكر وان اراد اول ماله
ولد قلده كان الاول حرا والذي يخرج بابا مملوكا واعلم ان الشيخ قال في السوط اذا قال اول
من دخل جاري من عبيدي جرح فدخل اسنان لم يعتق احدهما لانه لا اول منهما قال وقد روي
ان الابن لعنتان لا يفهم رواه انه اذا قال اول ماله جاري جرح فولدت توأمين انهما
معتقتان والشيخ روي هذه الرواية عن عبد الله بن الفضل الهاشمي روي قال رضي عن علي ع واعلم
انه فرق بين اول مملوك وبين اول ماله لان اول ماله انما يفرع من بعض ما عتقت اليه فاذا اعتقت
الى النكاح لم يقع واذا اعتقت الى ما عتق للعموم عتقت قال المصنف وبالجملة قول ابن ادریس هنا
حسن **قوله** ولو اجاب معنى البعض بنوع عن سوال اعتقت ماله ملك لم يفرع الى غير من
اعتقته **قوله** هذا جمع عليه لكن هل يشرط في ذلك البعض الذي انفذ فيه العتق ان يكونوا جماعة
قال في التواضع الاقرب نعم لو كان العتق واحدا حكم عليه بعين من صدق عليه الجمع لان الجمع
لا صدق على الواحد وبه نظر لان العتق في نفس الامر انما جعل فيه عتق وان كان واحدا

وان اخبر بلفظ الجمع لكن يحكم عليه بما يصدق على الجمع فتقتضي اعترافه فاسببه لو قيل هل
اصقت عما قلنا فقال نعم وفضل الامتناع في الوقوع نظر من حيث ان نعم بضم ن تعاد المسؤال وكانه
قال من شئت اعصت عما قلنا ومن اشتراط احدي العبارتين التحريم والاعتناق **قوله** ولو كان للعبد
مال فهو لولاه وان علمه **قوله** البحث هنا في ثلث مقامات الاول ملك العبد وفيه ثلثه
احكام الاول ملك رقبه المال الثاني ملك تصرف المال في الجملة لكل بصرف المالك اماه التصرف
مطلقا ولا شك في حصول الثالث للعبد اجماعا وبصرف ملك المولي به بانه الي هذا المعنى
المالك عند المالين منع الاولين والاختلاف في الاول والثاني فالشيخ في النهاية منع الحكم الاول
وابتدأ بالسبب فانه قال العبد لا يملك شيئا فان ملكه مولا شيئا ملك التصرف فيه بجميع ما يورثه
وكذلك اذا فرض على ضربه بوجهه اليه وما يفضل بعد ذلك يكون له واذا ادي ضربته كان
له التصرف في الباقي من المال وكذلك اذا اصاب العبد في نفسه ما يستحق به العرش كان له
ذلك وحل له التصرف فيه وليس له رقبه المال على وجه من الوجوه فان نزوح من هذا المال
او يتوهم كان جايزا وكذلك ان استوري مملوكا فاعنته كان العتق مباحا الا انه يكون سايبه
ولا يكون ولاؤه له ونفعه ابن البراج ومنعه المصنف وابنه ونجم الدين وابن ادریس لقوله
صوب الله مثله عتق مملوكا لا نقد وعلى شي وقال ضرب لكم مثلا من انفق ماله وهو تفرغ
وتفرغ في صبيغة الاستفهام وما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله في الصحيح **قوله** لو ملك
له حل المال في ملكه بالاسباب الموجبة للدخول من غير اختياره كاليراث وشبهه والمالي باطل
اجماعا فكذلك المقدم ولانه لو ملك لما حازله اخذه منه فقرا والسبب باطل اجماعا واحتجاج
الشيخ بالاحاديث الدالة على اصفافه الملك اليه ضعيف لان الاصناف تصدق بادني ملكه
وقال الصدوق وابن الجبيل بثبوت الحكم الاول اعني انه يملك الرقبه واحتجاج بقول الصادق
اذا ادي العبد الي سبيله ما كان فرض عليه فاكتب بعد الرقبه ماله ولا نه يصح عتقه
من فاضل الضربيه وكل من صح عتقه من فاضل الضربيه فهو مالك ينتج العبد مالك واعلم
ان القابل بملكه الوقته يصح منه القول بصحة عتقه واما البيع ففي قوله يصح عتقه وان العتق
لا يصح الا من ملك الرقبه وان هذا الملك الوقته تناقض ما المتقام الثاني في بيعه المال
للعبد عند عتقه مفقود كل من منع ملك العبد للمالك قال لان بيعه ماله ولا يحتاج الي استثناء
بل يكون للمولي ولا يستقل الي العبد عند عتقه علمه به او يعلم وهو اختيار المصنف وابن
ادريس وكل من قال ملك الرقبه او التصرف مطلقا فانه قال اذا علمه به مولا حال العتق
ولم يستثنيه فهو للملوك والا فهو للمولي ونص عليه الصدوق وابن الجبيل وابو الصلاح

داود

واحقوا ما رواه زرارة في الصحيح عن الباقر قال سالت عن رجل اعنى عبد او للعبد مال لمن المال
قال ان كان يعلم ان له مال بغيره ماله والا فهو له وقراء المصنف في المختلف وقال قوله توجب باعتبار
الاحاديث الصحيحة مشكل من حيث النظر ونحن في هذه المسائل من المتوفين المصنف الثالث في
كيفية الاستثناء بقول علي بن ابي طالب ماله له مع العلم وانه لا يكون للمولي الا بالاستثناء هل يتقدم
الاستثناء على الحرية قال الشيخ نعم والمصنف لا يطلق الصدوق وابن الجبيل وابو الصلاح واحص
الشيخ ما رواه زرارة في الصحيح عن ابي الحسن قال سالت عن رجل اعنى عبد او قالات حر وطى ملك
قال لا يبدى الحرية قبل المال بل يقول في مالك وانت حر برضا المالك قال المصنف الكلام لا يتم الا باذن
ملك من بين القديم والتأخير قال في الايضاح الا توجب قول الشيخ فان قوله انت حر موجب للتحريم
تتبع الزايد لغو **قوله** وان اعنى عن غيره باذنه انقل الي الامر بالعتق **قوله** عند سبيل
قوله اذا اعنى عتقه عن غيره باذنه هل يصح عتقه عن الامور ام لا قال ابن ادریس لا يصح لا تنقلا
شرط وقوع العتق وهو الملك لقوله على عتق الا في ملكك وذلك الغير لا يملك لانه لم يحصل له سبب
ياقل اذ ليس بالعتق وهو ملك لا نقل قال ويصح عن الباقر والعتق الصحيح عن الامور **قوله** ان الامر
ينقل اليه الملك قبل العتق **قوله** هي تلك الامور قبل بالامر وتكفي عن ذلك عتقه فالتسبب الامر
والعتق كاشت عن قبله بالامر وسبب في عتقه عنه بالاذن فانه بالامر موكل في العتق ونقل
بالعتق وقد الاول بانه لا يعقل بملك انسان ملك غيره لمجرد لفظ صدق ومنه والسبب بانه لا يصح
المتأنيات عند واحد وان العتق كراهه الملك لا نقله قال في الايضاح والامع اختيار المصنف
في القواعد بانه باول العتق جزء من اللفظ الوجه للعنى ينقل الملك الي الامر ثم بكل اللفظ يتحرر
العبد وكان الجزء على شرط العتق وهو ملك الامر والكل سبب لرواى ملكه عنه بالاعتناق والفتن
في آثار العتق وعينه فانه يملكه بالمضغ فاول جزء من الملك كالمضغ هنا واما ان يكون الواو فقال
في المسوط اذا اعنى عبد نفسه عن الغير فاما ان يكون في حياته باذن العتق عنه فيقع الواو عنه له
سواء كان لغوا او لا وان كان غير اذنه فالعتق عن الباشر دون العتق عنه ونقل عن العتق عنه
وهو توكيد والاول اقوى وان كان بعد وفاته وان كان باذنه وقع عن الاول وان كان بغير
اذنه فان كان لغوا وقع عن العتق وان كان عن كفارة فعندنا يكون سايبه وعند ينع عن
العتق عنه وقال في الخلاف اذا اعنى عن غيره عبد اذنه وقع العتق عن الامر دون العتق والولا
للعنى **قوله** ولو عني العبد او حذم او اقر عتق **قوله** قال في النهاية المملوك اذا اعني ارجز او
اقول او نكل به صاحبه او مثل بعت العتق في الحال ونفعه ابن البراج وقال ابو الصلاح اذا عجز الخوف
عن الخوف مع ابرص او مومن سقطت منها عنه وقال الصدوق اذا اعني ارجز او حذم فلا رق عليه

وقال ابن الجيند في جديت اهل البيت علمهم ان الرسول عمه فاذ اعلم المملوك او حذم فلا رفق عليه
ومن امير المؤمنين اذا اصابه زمانة او نكل فملوكه فهو حرم وقال ابن حزم اذا ملك مملوكا فاما ان يعق
عليه في الحال ومع نسفه الوالد ان وان علوا والاولاد وان يزلوا وجميع المحرمات نسبا ورضا عما ومن نكل
به او يرض او عي او حذم او افقد فزاد البرص وليس له نور وقال ابن ادریس المملوك اذا عي من قبل
الله او حذم او افقد فزاد الله العتق في الحال ولا سبيل لصاحبه عليه او رد هذه الزمانة
السبع في جهات ايراد او هذا بدل عما ضعف هذا القول عنده والوجه ما قاله الشيخ لو اصابه بحد
عن الصادق كل عبد مثله فهو حرم وروي الصدوق عن عياض عن نكل بعبد فهو حرم
قوله ولو مات وليس له وارث جواز شري وارثه واعتق **قوله** هذا اذا كانت التركة وافته بقتله
كلها فان لم تكن وافته بقتله لم يجب شراؤه عند الشيخ وجماع وقال ابن ادریس عيقت شري
بحساب ذلك وصاحبه فيه بالخيار ان شاء استسعى فمات من يمينه وان شاء اخذ منه بحساب ما
يقى **المطلب الثاني في خواصه** الخاصنا ما مطلق ثبت للشيء يستعني عن غيره دايما كالصحة لله
او اصابته ثبت لشيئين ويستعني عن ثالث وفي خاصه لكل منهما بالنسبة الي ثالث والي لا حرمكون
عرض عام بقوله قد سأل الله روحه في خواصه يريد مطلق الخاصه يوم المظلة والاخره وانما
نقدم السراريه لانها عند محاصره مطلق العتق لا تشاركه في بيعه وعي السراريه ان الصيغة سبب
موجب لعق الجواز الواقع عليه ثم عتق الجوز سبب لعق الباقي بعد اعتقها بملكه ومن لم يقوم
عليه وبست له ولا ع في ثبوته فالصيغة سبب السبب وتدل بالصيغة يقع عتق الكل اذ باول حرمونها
تلك ملك الشريك وبكلها اعتق الكل وفيه نوع وعي هذا ان ركة فيها الظهار عي قول من يقول
اذا قال بعتك عي كظهار عي يقع الظهار فيها التحق الروايه وباني الخواص اصابته وبالنسبة الى المطلق
مطلقه من جعل من القفا هذه الخواص مطلقه بالنسبة اليه وهو مراد الفقهاء في اطلاق خواصه
لانها حقيقه في المطلقه وفي الاصابه بحازم الروايه بانته بالنسبة بالنسبة عي حصة الشريك وبالاول
ولو تبة في نصيبه قال عم من اعنى شريكاه من عبد وله مال قوم عليه الباقي فاذا اكل من الباقي
لعنه ولان يكمل الباقي له اولى واورد ان رجلا اسقط عتق شقصله في مملوك فلم يضمنه النبي
واجب انه يجوز عي العتق جازا بين الاطراف خبر **قوله** اليسار **قوله** ليس المقصود من الوتر
ان يبعد من الاعيان عي ابل المراد من يملك نقد ريمه نصيب الشريك او بعضها فمقوم عليه ما
يقوم بقتله وان لم يملك عي عي لعوم الخبر وبيع فيه ما يبيع في الدين ويصرف ما فضل عن قوت
يوم وليله ومن يلزمه بقتله ودست ثوب وهل يبيع مسكنه استشكله في القواعد لعوم الخبر ان ابل
لد ادالكبي وغيرها ولو كان لا يبيع في الدين واذا قلنا يبيع داهم بعلي اجرة مكن يوم وليله **قوله**
وقد

ولو كان معروا استسعى العبد في حصة الشريك فان امتنع حايه الشريك **قوله** نال في القواعد اذا
كان المعق معروا عتق نصيبه خاصة وسعى العبد في فك بافته جميع السعي وليس لولاه نصيب
المرتبه شي عي اشكال هنا بحثان الاول لا يستحق العتق لان نظرا الشارع الي كيد الحر ولعل عداه
الي ملك الغير فلهذا ولما يراه الحلي عن الصادق عم ولا استسعى في النصيب وصيغه استسعى داهم عي القهر
الثاني انه هل يملك كل الكيب ان احتجها وباقابل ما عتق لان ملكه تصرف في فك رقتة بحتمل
الاول لروايه القسم ليس للبقي ان يتخذ منه وياخذ اجرة منه ويحتمل ثوبا الثاني لان الما هو يملك
بالسعي العبد فيكون في ماله الحاصل بقدر الحرية ولا نه لو كان نكل السعي لزم عتق بعض حصه
الشريك عليه فكانا غير عوض لان كسب العبد لولاه اجماعا فاذا ادني عوضا من ماله كان
بالحقيقه فلا عوض وكان قد فك ماله بماله فاستشكله ضعيف ولو قال فيه قولان كان
اجود وقال في النهاية ان قصد الاضرار فكه ان كان موسرا وبطل عتقه ان كان معروا وان قصد
القرنه لم يقوم عليه وان كان موسرا بل سعي العبد في ثوبه الباقي ولم تكن له ان يتخذ منه فان امتنع
من السعي كان له من نفسه قد رما عتق منه ونفع ابن البراء عي ذلك وقال ايضا في البوطاع اعناه
تستقر الرق في الباقي وقال العبد اذا اعتق احد الشركاء حصته العتق ملكه خاصة والزم استيعا حصه
الشريك فاذا ابتاعها العتق العبد كله بذلك ولم يبق فيه رق وان كان معروا استسعى العبد في باقي
قيمته ونفعه سائر والسيد المرتضى في الانتصار وقال ابن ادریس اذا اعتق احد الشركاء حصته
للاضرار بالشركاء اعتق نصيبه خاصة الا انه ان كان موسرا العتق الباقي واجبي عي قيمه شريكه
وان كان معروا استسعى العبد في ثوبه بافته فاذا اداها عتق جميعه وان يجوز فكه سلطان الاسلام
من سهم الرقاب من الزكاه ولا حدم مولا ما فيه من الرقيه وقال ابو الصلاح اذا اعتق احد الشركاء
لوجه الله يجوز منه بقتله حصته واستسعى في العتق ولم يفضل بين العتق والوسر وقال ابن الجيند
اذا اعتق المالك الشريك نصيبا من عبد وطلب ثوب الله غير مضار عتق نصيبه وكان شركاؤه
عي ملكهم والشريك عي يمين الزام العتق قيمه حصته بحايته عليه ان كان موسرا او يمين ان يعق
او سعي العبد في ثوبه حقه فان الزام العتق حصته كان للعق ان يرجع عي العبد بنسبته
مما عتق منه من حصه شريكه ان لم يقصد بذلك العتق البتة **قوله** ان يعق باختياره ولو ورث
نصف ابيه لم يسو عي اري **قوله** من سوا يدر سراريه العتق ان يكون قد اعتق بعض باختياره
سوا كان قد باشر عتق حصته او استوي بعض من يعق عليه او اتمه اما لو ملكه بغير اختياره
كما لو ورث بعض من يعق عليه فان حصته بعتق عليه ولا يقوم عليه حصه شركاؤه عند
المصنف وابن ادریس والمشيخ قولان احدهما كذا ذكر في البوطاع وقال في الخلافت يقوم عليه باقي

ان كان موصرا ولا بن الحبيد مذهب غريب وهو انه اذا اسكه بغير اختياره كالارث فانه يقوم عليه
الساق مع البأر وان كان باختياره او انهبه لم يقوم عليه **قوله** والتدبير على راي **اقول** قال في
القواعد والاقرب الراية في الرهن والكتابة والاستيلاء والتدبير وزياد لواعق احدى الشريكتين
حصته وكانت حصه الشريك رهنا او مكانتها ومستولاه او مدبره فالاقرب الراية في الباقي ووجه
القرب عموم الخبر الدال على وجوب المقوم مع البأر والعنف وقوله عم ليس له شريك والتدبير
ضعيف كالوصية فلا يمنع عن الراية واختار في الابضاع الراية لعموم الاحتياط المقدم وقوله
عم ليس له شريك **قوله** فلو اعتق نصيب شريكه او لا لم يقع **اقول** لان الراية نافية للباشرة
كلما صحت صحت فاذا وقعت الباشرة على نصيبه او اوقعت بشرايعها فلو تمته الراية لان الباشرة
عليه في الراية والمعلول تابع للعله واما ان اوقع الاحتياط الدال على المباشرة على نصيب الشريك
لم يقع المباشرة فلا تتبعها الراية لان بطلان العلة يستلزم بطلان المعلول **قوله** وهل يعتق
بالاداء او بالاعتاق قولان وقيل ان ادب تبين العتق بالاعتاق **قوله** ومع الشرايط هل يعتق
اجمع باللفظ او الاداء او يكون مراعى فان ادب بان العتق من وقت ابتاعه وان لم يرد بان استقر
الملك في نصيبه لما لك استشكله في القواعد وقد ذهب الى كل واحد من هذه الوجوه التي تورد
المصنف فيها بعض الاصحاب فالاول منها اعني لادامه مذهب الحبيد والثاني اعني بلفظ الاعتاق
ابن ادریس والمالک وهو انه يراعي مذهب البيع في السوط واستشكله في القواعد من حيث وجوه
الخلاف بينه وبين الاصحاب ومعارض الرديات والاحسن هناك نقله فيه **قوله** وقيل
قوله العادم في القيمة على راي **اقول** نقله قول العادم وهو العتق باختيار ابن الحبيد ونسب
الشريك لانه يتزوج منه فهو امرأته الى ما يلزم قول البيع في السوط والحقن ان من هذه المسئلة
ان الراية هل تجعل بنفس الاعناق او تنجز الى الاداء فان قلنا بالاول فالعتق مثل حصه شريكه
فهو المصدق لانه عادم وان قلنا بالثاني فالمصدق الشريك لانه ملكه باق وما لم يعصوم
قله يتزوج منه **قوله** ولو ادعى كل من الشريكتين عتق صاحبه حلما واستقر الملك بحاكم كان
اقول لو كانا موصرين عدلين او احدهما عدل فهل للعبد ان يجلف مع كل واحد منهما ويصير حرا
او يلف مع احدهما ويصير حرا او مع العدل ويصير حرا قال في القواعد نعم وفيه نظرون فان ذلك مبني
على بوث العتق بالشاهد واليمين ولم يخالف احدا من الاصحاب في انه لم يثبت لذلك والمصنف
صرح بذلك في القواعد فقال ولا يثبت الخلع والطلاق والرجع والعتق بذلك **قوله** ولو ردت لم
يسر **قوله** لان السبب الفاعل ليس من فعله وهو السبب والعلة وهو الملك ليس باختيار
فله يكون فاعلا للعتق حقيقة **قوله** الولا **اقول** الاصل فيه قوله عم انما الولا لمن اعتق **قوله**

الولا

الولا لمح كل السبب اي قوله وامتناع كامن في الوارث والعصوية خاصة عند تاوروي
بفتح لام طه ومنها وجه الماتعة ان الوتر كالمعتود لنفسه الموجود لسيده الا توري انه لا يستعمل
ولا يملك ولا يتصرف لنفسه وانما تصرف لسيده فاذا اعتقه صا لنفسه وملك كل ذلك نصا ويوجد
لنفسه فالعتق صار سببا لوجود الحكمي كما ان الاب سبب لوجود الحقيق في كل ما يصدر عن العتق
عتق المولي سبب السبب فيه فله انعام على العتق الآخر وكذا كل من اكلت النعم العتق عليه به وبغيرها
فالولي فيها سبب ولا يكون العتق سببا لما فيه **قوله** الا ان يورث من ضمان جديته ونفت
العتق **قوله** التوري من جديرة العبد لا يصح الا مع العتق ولو قدم التوري على العتق واخره
عنه لم يصح وهل يشترط الاستناد في التوري ليقط عنه جريم العتق ولا يحرم ام لا قال الشيخ
باشترطه ولكن الصدوق وجماعة ومنعه ابن الحبيد والمصنف وابنه لان المراد بالاشهاد
الاثبات عند الحاكم لا الثبوت واحتج الشيخ برواية بن سنان عن الصادق عم من اعتق
رجلة سايبة بليس عليه من جديرة توري وليس له من الميراث شي ولا يشهد على ذلك والجواب
بمنع الدلالة فان الامر لا يدل على الاشتراط **قوله** ولا بالاستيلاء **اقول** قال في
السوط المدبوشة عليه الولا فلا خلاف وكذلك ام الولد ونسبه ابن ادریس حمزة وقال
ابن ادریس ام الولد لا ولا عليها احده من جهة مولاها وهو المعتق لانها معتق من نصيب
ولدها عند فاقا لثبت لم يعقها ولا ان الشارع حكم بعقها بليس يعقها بغير عا وكن استقط
مثلا العبد نفسه والعتق يعوض وعن القواعد على الشهور ولو اشترى عبدا بشرط العتق فله
ولا تعتقه لوجوبه على اشكال **قوله** والولا جهة الى اخ **اقول** تقدم البحث فيه **قوله** فان
فقد النعم الى اخ **اقول** اختلفوا على اقوال الاول ان الولا لا ولاد العتق سرا كانا ذكورا
او انثا وسوا كان العتق رجلا او امرأة وهو اختيار الصدوق لقوله الولا لمح كلهما السبب
الساق انه ان كان رجلا فبواؤه لا ولده ذكورا كانا او انثا وكان كانت امرأة فبواؤها عصبتها
دون اولادها واختار في الخلف الثالث انه لا ولا ذكورا خاصة سوا كان العتق رجلا او
امراة وهو اختيار المفيد للذائع ان كان العتق رجلا فالولا لا ولده الذكور وان كانت امرأة
لعصبتها وهو اختيار الشيخ في النهاية ومستند كل منهم الروايات والاخير هو المعتد لرواية يزيد
بن معوية ومحمد بن مسلم وعاصم بن حميد ويعقوب بن سعيب **قوله** وهل يرث الاخ من
الاب مع اخ من الاولين اشكال **اقول** مشاوع من حيث الرواية الدالة على ان الولا لمن نصب
والاخ من الام لا اعتبار بها فماتت وابان في الاخوة من الاب ومن حيث النص النعم على ان
الاخ من الاولين منع الاخ من الاب من الميراث وهذا ميراث لقوله الولا لمح كلهما السبب **قوله**

وفي استحقاق الاناث منهن اشكال **اقول** مشاوع اختلاف الروايات واقوال الاصحاب **قوله**
ولو مات المهر ولا وارث له لم يورثه المقتول بالامام **اقول** المشهور ان العتق لا يورث المهر وادعي
عليه الشيخ الاجماع من الفرقه واستدل بقوله الولد لا يورث المهر وهذا لم يثبت فيقال الصدوق اذا ترك
الرجل مولي منق عليه ولم يترك وارثا غير ماله له فان ترك مولي معين او منق عليه رجلا واثرا
فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وقال ابن الحنفية المولي لا يورث المهر الذي اغتفاه اذا لم يخلع
الذي اعتقه وارثا غير ماله ما قاله الشيخ **قوله** ان قلنا الولد لا يورث **اقول** في عبارة
بعض الاصحاب ان الولد يورث كالمال ونفس ابن الحنفية على خلافه وكذا الشيخ في الاجماع فانه
قال الولد لا يورث مولا من يورثه في حرجه مثل ان يكون المقتول ولدا ان ذكرا فادامه جدين
كانت الولد لهما فان مات احدهما وخلف اولاد اكانت الميراث للمباقي من الولدين دون ولد
الولد لانه لا يورث مع الولد للصلب ولد الولد قال في المختلف والاخرى عندي ان الولد لا يورث
بل يحصل الارث له وانه لا يستقل كالنسيب لقوله عم الولد له كعمه النسب وبما لا يستقل بالنسب ولا يورث
بل يورث به فلكل الولد ويظهر الغالب ان من قال الولد لا يورث كان الميراث للابن دون ابن
الابن ومن قال يورث كان الميراث بينهما نصين لان المهر مات وله اثنان نورثا الولد بالزوج
فاذا مات احدهما وخلف ابنا استقل ما استحقه ابوهم من الولد الي ابنته واخيه الاولون انه جوف
تركه الميت فيدخل في عموم آية الميراث كتاب الميراث ككتاب الميراث واستدل في القواعد
لهذا الاحتجاج ولقوله عم الولد له كعمه النسب فان ذلك يقتضي ان يكون بوزن النسب فكما ان
النسب المأثور به ولا يورثه ولكن الولد المأثور به له **قوله** ويخرج الولد **اقول** وعلى شرط
في الجزع الخاف النسب اشكال يشأ من ان قولنا يخرج من مولي الام الي مولي الاب فرع على
ثبوت ابوة واموية ويؤتى بما اذا لم يكن النسب لاحقا لم ينص الى ان يورث ومن ان حقوق المولي
في الميراث من المالك ليس مانعا للنسب ولهذا الوتر في الميراث كان الولد للمولي وان لم
يصدق انه ابن لعمه ولا جارية بل من حيث انه لما ماله وكذا الزوج العبد بغير اذن
سببه يجوز وكانت عالة كان الولد للمولي وان كان العبد عالما بالحرية مع انه ليس ولدا
للعبد شرعا **قوله** ولو كان ولد العتقة رقا فولاؤه لعتقه وان كان حرة **اقول** كما لو كان من
زنا او شرط مولي العبد وقيه الولد على قول من يجوز ذلك وابن ادریس لم يجوز **قوله**
ولو اغتفر ولد العتقة من مملوك عبدا فاستري بالانتمى واعتقه بكل من الولد والعبد مولي لصاحبه
اقول اذا استري ابن العتقة وعليه ولا لمولي ابته عبدا فاعتقه بوعا كان ولاؤه لعتقه
وهو ولد العتقة ثم استري هذا العتق اب مقننه وهو ابو ولد العتقة واعتقه بوعا كان

ولا هذا الاب المعنوي وانجور ولا ولد من مولي الام الي مولي الاب وهو هذا العتق فدار الولد منهما
وصار لكل واحد منهما الولد الاخر فكل منهما مولي صاحبه من اعلى ومن اسفل وكل من مات منهما
ولا وارث له ومرة الاحرفان ما ناولا وارث لهما قال الشيخ في المبسوط يكون الميراث لمولي الام يعود اليه
الولد لان الولد له كعمه النسب فعلى الخراج صيرورته اولى لان النسب لا يزول بوجود اولى منه
وقال المصنف في نواعه فيه نظر لانهم حكموا بزوال ولا مولي الام فله وجه لعمه اليه قال ويكون ميراثه
للامام واحتاره في الابيض لانه وارث من لا وارث له **قوله** فان ماتا لا يورث ان مولي يورثهما
لا يجوز الولد اليهما **اقول** ويقتل بعنق الاب انجور الولد اليهما لا يعني ثبوت ميراثه بل يعني زوال ولاؤه
مولي الام وثبوت ولاؤه الاب ويقتل انجور ولاهما اليها يعني ان الميراث لا يقتل بالنسب ولا يورث الولد
اليها بل يقتل مباشرة العتق فلهما لم يحصل اكتف بالنسب وحل يقتل مباشرة القتل قال الشيخ ثم تبعه
ابن ادریس فعلى القولين يزول ولا مولي الام عنهما بياش رخصا عنق الاب ولا وجه لعمه الي مولي
الام تكون ميراثهما للامام **المفصل الثاني في التمييز** التمييز عتق المملوك بوفاء
سيده او بوفاء من جعل سببه له ذلك عيا الامم فان الوفاء بوليها لانه اعتاق في ذلها
ويخرج بعد الموت من الثلث باجماع المسلمين **قوله** وصريحه انت حر بعد وفائي الي اخر **اقول**
قال الشحات في النهاية والمقتضى التمييز يقول الرجل لعمه او لامنه انت مديون في حياتي
وحر بعد وفائي وقال ابن الحنفية يقول اني قد اعنت فلانا وحررتة عن ديوني او هو حر
اذا مت او عند موت او متى مات او اذا حدث في حدث الموت ليكون مصرا بعتاقه وذلك
احوط من ان يقول قد حررت عبدي او هو مملوك لانه يحمل غير العتق وقال في المبسوط والمقتضى
التمييز ان عتق عبده بوفائه موقوف متى مات او اذا مت فانت حر وكذا قال ابو الصلاح
وابن حزم وقال ابن ادریس لا حاجة الي ان يقول رق في حياتي لانه لو لم يقل ذلك وقال
انت حر بعد وفائي كان كافيا والشيخ لم يقصد استراط ذلك كما توهم ابن ادریس ويؤيد ما
ذكر في المبسوط والخلاف **قوله** ولا يقع بالكتابة مثل انت بحري مدبر او برك **اقول** قال في
الخلاف اذا قلنا انت مدبر او مكاتب لا يتعلق به تدبير ولا كتابة وان بوي ذلك بل لا بد ان يقول
في التدبير واذا مت وانت حر او انت حر اذا مت وفي الكتابة اذا ادبت الي مالي فانت حر فيقول
لم نقل ذلك لم يكن سببا وقال في المبسوط صريح التدبير ان يقول اذا مت فانت حر او محرر وعين
او عتق عن امه كالمدين اليه عندنا فاما ما اذا قال انت مدبر فقال بعضهم هو مكاتب والاخر
اولى وان كان عندنا فاحتاج الي منه وطاهر كلام ابن الحنفية العقاده لقوله انت مدبر مع ابنته
وقال ابن البراج صفتة ان يقول انت رق في حياتي وحر لوجه الله بعد وفائي وكذا انت حر

لوجه الله اذا كانت اوقات محروما وعسوقا ومعنى او مدبر ويريد بذلك عتقه بعد موته كان جازيا
 مجري الاول قال في المختلف وهذا يدل على ان قوله انت مدبر صريح في المدبر وكذا احاطت بك وهو
 العتق لانه اللفظ الموضوع له العتق به فكان صرحا فيه ولا يستعمل الا فيه عند الخلقة فعمل
 عليه لانا لا نعني بالصرح الا ذلك وقول الشيخ في الخلاف ليس بجيد **قوله** والمعتد كالمطلق
 مثل اذا انت في موضع هذا الى اخره **اقول** قال ابن البراء اذا قال له انت حرا اذا حياك منه كذا
 او شهر كذا او يوم كذا المحض الوقت كان حرا ولما ان يرجع في ذلك بيع او هبة وضع المصنف من ذلك
 في المختلف للاجماع للمعتد على عدم وقوع العتق المعاقب على شرط والبيع في البسوط فعمل المدبر المطلق
 ومعتد كالمطلق ان لعلقه موت مطلق والمعتد ان يعتد بالموت شي يخرج به فنقول ان متبر في موهبي
 هذا اوفي عامي هذا اوفي سفرى هذا فانت حرا والتدبيرين صحيح لم قال ايضا ما يوهى وهو
 المعتد فان قال قائل فان مات في موضع هذا او سفرى هذا اوقات وانما بكه فانت حرا فان
 وجدت الهبة عتق بوفاته وان مات في غير ذلك المرض او غير ذلك لم يعتق بوفاته ثم قال وقد
 بينا ان هذه المسائل تليق على ما معنى **قوله** والوجه قوله لو دبر بعد وفاته عن **اقول**
 حرم في الزهابة وتبعه ابن حزم وابن البراء وابن الجنييد ومنعه ابن ادریس لان التدبير في
 عرف الشريعة عتق العبد بعد موت مولاه والمجبول له العتق مثله غير مولاه وايضا لو كان
 التدبير صحيحا لكان اذا ابق بطل التدبير لان عندنا ايات العبد المدبر بطل التدبير وليس
 والمعتد قول الشيخ لما رواه في الصحيح عن يعقوب بن شبيب فان قيل التدبير وصية وكل وصية
 لا يصح بعينها فغير موت الموصي قلنا منع الاولي بل هو تعليق العتق فان قيل بطل قلنا لانها بالضم
قوله وث شرط تجزئ **اقول** قد تقدم خلاف ابن البراء وان المشهور بطله انه اذا علق بشرط
قوله فلا يصح تدبير الصبي وان بلغ عتقا على ما **قوله** خلا في الشيخ حيث جوز وصيته
 وعقته اذا بلغ عتقا **قوله** والا توجب عدم اشتراط بنيه القربة **اقول** هذه المسئلة مبنيها
 على مسلمين احدهما ان التدبير هل هو حقيقة يعتق او عتق متعلق بالموت فعلى الاول لا يحتاج اليه
 البنية وعلى الثاني ان قلنا ان العتق بشرط بنيه القربة شرطاه ههنا والا فلا قيل لو كان
 وصيته لا يحتاج بعد الموت الى انقاع صبقته وليس وقيل لو كان عتقا معلقا لما صح الرجوع بنيه
 والثاني باطلا اجماعا بالمقدم مثله فان شرطنا بنيه القربة لم يقع تدبير الكافر وان كان ذميا
 او مرتدا وان كان عن غير فطر واستشكل في القواعد واجازة مطلقا في المختلف وضع ابن
 ادریس من تدبير بنما على اشتراط بنيه القربة **قوله** وان كان عن فطر على المشكال **اقول**
 قال في الخلاف اذا ارتد المسلم ثم دبر مملوكا فان كان من بيتنا لم يزل ملكه عن الموضع

كما يظهر من كلام
 ابن ادریس في
 البراء

تدبير

تدبير وان كان من بيتنا وحسب قوله وقال في البسوط اذا ارتد او لم تدبر عبده فالكلام في
 ملكه ثم في بصفه ونها ثلاثة اقوال احدها باطل والثاني صحيح والثالث مراد قال ويقوي
 في بعض ان ملكه باق وبصفه باطل لانه محجور عنه بالرد على هذا التدبير باطل واختلاف
 هذه الاقوال مشأ استشكل المصنف رحمه الله **قوله** ولو دبر لصبي من عبد مشترك لم
 يبرأ الى الباقي **قوله** لانه التدبير ليس بعقوبة حتى يبرأ اما لو دبر الشريك ان لم يعتق احدهما
 قال الشيخ لم يقوم عليه حصه شريكه وقال المصنف الوجه المقدم وكذا لو كان بين شريكين
 قد برأ احدهما نصيبه واعتق الاخر **قوله** وان كان عن فطر على المشكال **اقول** مشأ
 من حيث اشتراط العتق بالتدبير بالوفاء وقد حصل استقلال الملك عنه قبل الوفاء فبطل التدبير
 ومن حيث ان الرده بطل من قبل الوفاء ولهذا اقتضينا تركته فنحن العتق حينئذ ولا يوجب نقا
 الى حين وفاته ويعتق بعد وفاته لعاقب حواله اليه واستقال الملك عن المدبر لا يبطل التدبير
 عند التبع فمنا ذلك **قوله** ويصح عنها **اقول** هنا مسائل الاولي هل يصح مطلقا تدبير الكافر
 فيه اقوال ثلاثة يصح وهو قول الشيخ وايضا لا يصح مطلقا وهو قول ابن ادریس وثالثها يصح تدبير
 الذي دون الحرفي الثانية تدبير المرتد عن فطر لا ملك له فلا يصح تدبيره الثالثة تدبير المرتد
 عن غير فطر قال في الخلاف يصح وفي البسوط فيه المسئلة الاقوال التي ذكرناها **المسئلة الاولى**
قوله ويبطل بازاله ملكه كالهبة والبيع على ما **قوله** قال في الهبة متى اراد المدبر بيع مدبر
 من غير ان ينقص تدبيره لم يجز له الا ان يعلم المتنازع انه يبيعه خذ منه فانه متى مات هو كان
 حرا لا سبيل له عليه وقال ابن ابي عقيل وليس للمدبر ان يبيع المدبر الا ان يشترط على المتولي
 عتقه فاذا اعتقه المتولي فالاولان اعتق وله ان يبيع خذ منه فاذا مات المدبر فالمدبر حر
 وقال ابن الجنييد اما باع من المدبر خذ منه مده حياه سبيله وقال المعتمد وما لكل العبد
 ان يبيعه بعد التدبير غير انه متى مات البائع صار حرا وكذا قال ابن البراء وابو الصلاح
 وقال ابن حزم وليس التصرف فيه بالبيع والهبة وغير ذلك رجوعا واذا اراد ذلك رجوع ثم
 باع ولتصح قول اخري في الخلاف والبسوط ان يبيع العتق وصيته ووقفه باقض لتدبيره ولو
 هبه كانت الهبة رجوعا في تدبيره سواء اقتضه او لا وكذا الواوحي يع في قوله في الخلاف ان ذلك
 لم ينقص تدبيره ويجوز له بيع خذ منه مده حياه قال ابن ادریس حقيقة البيع في حكم الشرع
 فنقتضي بيع الوقف على بيع المنافع عدول باللفظ عن حقيقة بلا دليل شرعي يبيعه يقتضي الرجوع
 وهو قول السيد في الناصريات والمعتد جواز بيعه وانه مع البيع يبطل التدبير لانه وصية بالعتق والحقيقة
 وكل وصية يجوز الرجوع فيها ولو رايه محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر ع **قوله** ولو استوعب الدين

التزك بطل **قوله** قال في النهاية اذا ادبر عبده وعليه دين فورا اياه من الدين ثم مات كان
التدبير باطلا وبيع العبد في الدين واذا ادبر في حال السلامة ثم حصل عليه دين ومات لم يكن
للدان على المدبر سبيل وتبعه ابن البراء وقال ابن ادریس هذا غير واضح لان التدبير يترده
الوصية يخرج من المثل ولا يصح الا بعد قضاء الدين وعلى هذا يباع العبد في الدين وبطل التدبير
على كل حال قال شيخنا في الدين قدس الله روحه والعلم ان التدبير ان كان واجبا بنذر
وشبه لم يكن للدان عليه سبيل وان كان تبرعا بطل مع استغراف الدين التزك والشيخ اعتمد
على ما رواه ابو بصير في الصحيح عن الصادق ع رجل ادبر عبده وعليه دين فورا من
الدين قال لا تدبر له فان دبر في وجه منه وسلكه سبيل للدان عليه والجواب انه واجب
بنذر وشبه **قوله** ولو كان له مال غائب فالوجه تيجر من ثلثه الى اخيه **قوله** مثال
ذلك شخص ادبر عبده ثم مات وما خلف شي من المال الحاضر سري العبد المدبر وله مثل قيمه
العبد المدبر موقوفين لكنه مال غائب عن البلد الذي مات فيه فممن من قال لا يبعث من
العبد المدبر شي حتى يحل المال فان جاء المال كله عتق وان لم ياتي وتلف بعد ذلك ثلث العبد
ولا يبعث ثلثه بمنزلة الخزان ثلثه ينفق من حيث مات المولى المدبر وليس للورثة فيه تعرض
لانه ربما تكرب فضل شي ولو تلف المال الغائب لم يكن تد فضل شي يشتري نفسه به والحق انه تلف
المال بقي ثلثه وف وان لم يتلف ينفق ثلثه بالعاجل وكلما حصل من المال شي عتق منه بقدر ثلث
ما حصل من المال ولو كسب كان له وكسبه بقدر ما بقي فيه من الحرية اما على قول من يقول انه
لا يعتق منه شي حتى يحصل المال كله فينفق كله او يتلف سبعين حشيشه ثلثه وعلى هذا القول لو كسب
شيئا لم يكن له في كسبه شي وكان للورثة لانه بعد في حكم المملوك **قوله** ولو جعلت بعد التدبير عقد
او شبهه او ناسوي التدبير الى الاولاد وله الرجوع في تدبيرهم كالحكم **قوله** اي يكون الاولاد مدبرين
كأبائهم فان رجع المولى في تدبير الام قال الشيخ في النهاية والخلاف لم يكن له الرجوع في تدبير الولد
وتبعه ابن البراء وابن حمزة ومنع ابن ادریس من ذلك واحاره المصنف لان التدبير وصية جواز
الرجوع فيها واذا رجع في تدبير الام لا يكون رجوعا في تدبير الاولاد وبالعكس لان كل واحد حكم نفسه
قوله ولود بر الحامل لم يسر وان علم بالحمل **قوله** اذا ادبر الحامل لم يكن تدبير الحامل وان علم بالحمل
وهو احد ثلثي الثلث في الخلاف والمبسوط قال في القواعد لمسوط اذا ادبرها وهي حامل بولد مملوك
فهي يدبر وحملها مدبرها عند المخالف وروى اصحابنا ان الولد لا يكون مدبرا وفي موضع اخر
سنة ادبر بر حمله جاريته صح ويكون مدبرا دون امه ولود برها كانت مدبرة هي ولدها عند
المخالف وقد بينا انها عند ثلثي الطرفين على حد واحد لا يبيعها ولا يبيعه وقال في الخلاف اذا

دبرها

دبرها وهي حامل مملوك لم يدخل الولد في التدبير والقول الاخرون بدخل فانه قال في النهاية اذا ادبرها
وهي حرة فان علم بذلك كان ما في بطنها يتزك بها كوت مدبرا وان لم يعلم كان الولد رقا والاول اختيار
ابن ادریس والاخوة اختيار ابن البراء **قوله** واباق المدبر ابطال للتدبير الى اخيه **قوله** هذا اختيار
الشيخ في النهاية وتبعه ابن البراء وابن حمزة وابن الحنفية لم يرويه يعقوب بن شعيب العمري عن الصادق
ع وقال ابن ادریس لا دليل على هذه الرواية ومنها لا يخالفه اصول مذهبه لان التدبير في
عرف الشرع عتق العبد بعد مولاه والمجرب له الخدمه غير مولاه وايضا لو كان التدبير صحيحا لكان
اذا ابتع بطل التدبير لان اباق المدبر بطل التدبير والمعتد ما احتاره الشيخ لثان العتق قابل
للتأخير كما هو قابل للتخيير ومعلوم انه لا يتناوت بينهما لا سيما في ذلك فان العتق اذا قبل
العقب حيا العتق الصادق عنه كان قابلا لذلك العقب اذا صدق عن غيره وعدم المناوئ
معلوم قطعا والخدمه اذا جعلت للدين لم تكن فاقبل النعم بالكرام والاباق نقول بقبض ذلك
كالقائل في الورثة منع التوريث بخلاف ما اذا جعلت للخدمه للغير **قوله** ولا يار تداد العبد **قوله**
قال في المبسوط اذا ارتد المدبر فالتدبير بحاله وان لم يرد الحق بد ار الحرف بطل التدبير وفي الخلاف
اذا ارتد المدبر براداد استتاب لم يبطل التدبير بل خلاف فان لم يرد الحق بد ار الحرف بطل التدبير وهذا
مما يرويه عا ارتداده يبطل التدبير بنفس الاباق وكلام ابن الحنفية موقوف بان يجوز الاراداد
يبطل التدبير وليس بحيد فانه قال لو ارتد المدبر والحق بد ار الحرف واستمر المسلمون بطل التدبير
وهو مما استقر الا سوره مخرج فان الاباق مستقل بالطلان **قوله** فان اقاما بينه حكم
للورثه **قوله** اي فان كل واحد بينه حكم للورثه لان البينه بينه المدعي وتحكم بينه الحاج على هذا
القول قال في المبسوط لو ادعى الورثه ان اباه كان رجوع في التدبير قبيل الوفاة والقول قول المدبر
وان اقام الورثه بينه على الرجوع لم يقبل الا ذكيت وفيه اشكال والافقوى رجل وامرأته لانه
للمدعي بال **قوله** فان فله مولاه لم يبطل التدبير **قوله** وما يقيد به قبل يقيد به بارس الخبايه
مهما كانت ومثل يقيد به بقيته لا غير وقيل باقل الامر من من القيمه وارس الخبايه واختار الشيخ
قوله ولو كانت المدبر بطل التدبير **قوله** هذا قول الشيخ في الخلاف قال ذلك افعي فيه قولان
اذا قال انه وصية قال ثل ما قلنا واذا قال عتق بصفه لم يبطل وقال في المبسوط اذا ادبر ثم كاتبه
من قال التدبير وصية قال يكون رجوعا لانه وصية ومن قال هو عتق بصفه قال يصير مكاتبا مدبرا
وقال ابن الحنفية لا بأس بكتابه المدبر واي الامر من سبق عتقه وقال ابن البراء لا يبطل التدبير بالكتابة
والمعتد ما قاله الشيخ والمصنف لان الكتابة والتدبير مضافان والوصية بطل بفعل ابائنا **المفتد**
الثاني في الكتابة قوله ولا يفتقر الى قوله في الاحباب فاذا ادبت فانت حرة فصد على اي

اقول لان عقد الكتابة مشروع بالنسبة والاجماع ومقتضاها حق العبد عند ادائها شرط عليه من
المالك ولفظ الكتابة صريح في معناها لا تقتصر الى لفظ التخيير لا ماله بقا الملك ما لم يحصل بغير ما
لغته في زواله ولا ينعى بدونه انضمام لفظ التخيير واختاره الشيخ وان المصنف لا بد من بينه ذلك ان
لم ينعى لفظ فان ادعى العتق وان لم ينعى لفظ بالصيغة وهو لفظ التخيير وهو قول الشيخ في المبسوط فانه
قال لا بد من بينه ولا يحتاج الى القول وقال في الخلاف لا بد من البينة والقول معناه انه يقول فاذا
ادبت فانت حر ونوبي بذلك العتق انفق وان عد ما او احدهما لم ينعى وظاهر كلام ابن ادریس
يدل على الصيغة **قول** فان عجز وجهه تاخير النجم عن محله على راي **اقول** هذا قول المصنف وابن
ادریس لانه اخلل بالشرط ولما رايه معويه بن وهب في الصحيح عن الصادق ع وقال في النهاية
ان لو خرجت الى النجم او علمت من حاله انه يخرج عن فك ومنه وقال الصدوق نظروا له النجم فان عجز
ورقاه هل يشترط اتصال النجم بالعقد قال في المبسوط نعم واستشكل في القواعد وقال الا في
المنع **قول** وسحب للمولى الصبر **اقول** لما روي عن امير المؤمنين ع اذا عجز المالك ان يبرده
مكاتبه في الرق ولكن ينتظر عما او عاين وحل ذلك على الاستحباب **قول** وعلى نفيها لا زمة
اقول اختلف الفقهاء في لزوم اكسابه وجوازها على افعال الاول انما لا زمة من الطرفين مطلقة
في المطلقة ومع قدره الاداء في المشروط وهو اختيار المحققين المصنف وصاحب الترتيب رحمهما الله
الماني قال الشيخ في المبسوط والخلاف الكتاب لا زمة من جهة السيد جازيه من جهة العبد واطلق مكانه
يريد الكتاب المشروطه الثالث قول ابن حمزة ان المشروط جازيه من الطرفين والمطلقة عقد لازم
من جهة السيد جازيه من جهة المالك كاتب الرقاب المطلقة لا زمة من الطرفين والمشروطه لا زمة من
جهة السيد جازيه من جهة العبد واختاره ابن ادریس وسحقنا في الايضاح لقوله واوفوا بالعقود
والجمع المحلي بلام الجنس للعموم واعلم ان معنى كونها لازمة من الطرفين انه ليس لواحد منهما ان يراه
نسخها ولو تقابلها معاً انسخت ومعنى جوازها من الطرفين عكسه ومعنى جوازها من طرف
العبد ليس انه ملك الفسخ كما في عامل القراض وقد اختلفوا في بغيره فقال الشيخ في الخيارات ان
للعبد الاستمتاع من ادائها عليه وتخيير نفسه وحسينه سبيله بالخيار بين البقاء على العقد والفسخ
وقال في المبسوط له استمتاع من ادائها عليه مع القدر فاذا امتنع بحريته وقال في المبسوط ايضا ان
الذي يفتقنه من ممتلكات العبد اذا عجز لم يحبر على الاكساب وان لم يعجز وكان نعه احبر عليه
لمن عليه دين وهو موثر في الحقوق العبد وحسب على المالك اليه فان امتنع احبر عليه لانه فيضاد دين
وحسب فان عجز عن الاكساب كان للمولى الفسخ مجرد العجز وهو قول المصنف وابنه ونجم الدين
رحمهم الله **قول** وليست عتقا ولا بيعا **اقول** خلافا لما يقول هي عتق بعوض وصح العتق بعوض

وبيع السيد عبده من نفسه كافي الصلاح فانه جعل الكتابه بيعا للعبد من نفسه ونفعه ابن ادریس
والشيخ وان حوز بيع العبد من نفسه الا انه جعل الكتابه عقد استقلال بنفسه ليس بيعا للعبد من
نفسه لانها لا بد منها من اجل وان البائع بشرط لنفسه الخيار والسيد لا يشترط في عقد الكتابه
قول ولو باع نفسه ثمن جالس او موطن لم يبيع **اقول** لان ما في يد العبد لنفسه وان كان يكتنيه
له ولا يبيع شرا نفسه ولا يبيع سببه نفسه له وجود الشيخ في المبسوط صحيح ان يبيع السيد عبده من نفسه
فان اطلق كان الثمن باطلا وعن العبد ولا وله الامام الا ان يشترط ذلك كالكاتبه وان كان الثمن
الي اجل كان على ما وقع عليه العقد واستشكل في التخيير والقواعد قال فيه نظروا لان الملك نفسه
ليس المالك والمملوك لا يبيع من نفسه والمالك **قول** وتقتضي الاجل على راي **اقول** قال
في المبسوط متى كاتب بغير اجل كانت باطلة وقال ابن ادریس الكتابه بغير حاله وموجله وليس
الاجل بشرط في صحتها وقيل في القواعد الاثوب حوازل الحلول وجه القوب عموم مكانتهم ان
علمهم خيرا وان اشترط فيها على خلاف الاصل فان الاصل الجواز واختاره شيخنا في المبسوط
لانه لم ينقل من عهد النبي ع ولا زمن الصحابة مع انه كانوا يبيعوا عتقا **قول** ولو كانت
ولي الطفل صح مع الغيبة **اقول** للشيخ هنا قولان احدهما الجواز مع الغيبة لان الولي موضوع لعمل
المصالح وهو اختياره في الخلاف والآخر المنع لان الكتابه شبيهة بالبيع لا يعامل على ماله بآله
قاله في المبسوط والاصح الاول لرأيه معويه بن وهب قال ابي كاشنك جازيه لا يتام لنا واشترطت
عليه ان يخرج فيمضي في الوف وانا في جمل ما اخذت منها قال كاشنك **قول** ولو كانت
الكافرة الى اخره **اقول** هنا مسائل الاول لو كانت الذي عبده الذي بغيره خلاف مني على
الخلاف في عتقه فكل من قال بغيره صفة قال بغيره كتابته بل هو اولى والماليون يطلون العتق
اختلافه فقال بعضهم بطلان كتابته لانه عتق بعوض والاكثر على الصحيح واختاره المصنف
لانه معاملة بين السيد وعبده على عوض معلوم وهي نوع معاوضة فيصح من الكافر الثاني
على القول بالصحح هل يبيع منه كتابه عبده المسلم او يحبر على بيعه ولا يبيع كتابته اختاره المصنف الاول
وهو الصحيح لان المانع انما هو سبيل للمالك على المسلم وهو يبيع بالكتابته كما تنقي بالبيع لا بقطع
سلطنته عنه بالكتابته وانما بقي لم يبق منه مال ودين والمالك قد ثبت له المال والدين في دمه
المسلم الثاني لو حوّل اخراج المسلم عن ملك الكافر على الفور والكتابته ليس فيها اخراج الملك على
الفور قالوا الغاية قطع السلطنة وبالكاتبه يحصل فلما منع الثانية لان المالك مملوك ولا سبيل اعظم
من ملك الرقبة المني عنه الثالث اذا كاتب الذي عبده فاسلم العبد هل يقطع الكتابه اي ترفع
ام لا استشكل في القواعد وهنا متنازع احتمالان لان مرتبان على الخلاف والفوق بين هذه المسئلة

وبين ما اذا ابتد الكتاب في السلم فروع الدوام وضعفت الابتداء او بالعكس على اختلاف الراي
قوله ولو كانت المحرمية مع فان فهو السيد عاد ملكه قبل العتق وبعد **قوله** هذه المسئلة
مبينه على ان الخبر المذكور في الفرائد في قوله كما يتوهم ان علمهم فيهم خبرا هل المراد به الدبانه والامانه
خاصة كما قال المصنف والشيخ في المبسوط فانه لا يسمى الكتاب المريد ان كانا موسرين فان فيهما
خبر او يسمى ذوالا بنات خبرا وان لم يكن موسرا او المال والكتب اوها كما قال الشيخ فان كان الاول
فلا يصح كتابه العبد الكتاب وان كان الثاني صح واختاره المصنف هنا وقال في القواعد
الاولى البطلاق وعلى الثالث لا يصح ايضا وهو اختيار من جوز استنوال اللفظ المتروك في
كل معنيته واعلم ان الخبر ورد في القوان بمعنى العمل الصالح وهو مناسب الدين لقوله ومن
يعمل مثقال ذره خيرا يربح وبمعنى المال كقوله ان ترك خيرا وانه لم يحب الخير لشدة يده وبمعنى الثواب
لقوله والبدن جعلناها لكم من شعاب الله لكم فيها خير فاما ان يجعل مشترك او للمقدد المشترك
او جميعه في احدى محاز في الاخر وليس في الفرائد ما يدل على احدى المسئلة **قوله** ويصح كتابه
المريد لامن فظم للكتاب في الاسلام **قوله** لو كانت المريد عبدا لم يصح كتابته ان كان عن
ظنم لوزال ملكه عنه وعن كل ملك كان له اجماعا منا وكل من يصح كتابته ماله بالفعل فله
يصح كتابته المريد عن ظنم ولانه محجور عليه شرعا فلا يصح كتابته وان كان عن غير ظنم
فهل يزول ملكه عما كان ملكه بالارتداد او بالقول او بالموت او بكونه موقوفا او موعا وهل
يكون محجورا عليه بنفس الرده او بحج الحاكم منه او بال على الاول لا يصح كتابته مطلقا وعلى
الثاني يصح كتابته لغير المسلم قتل محجورا وان قلنا محجور عليه بنفس الرده بطلت وعلى الثالث
يكون موقوفه فان اسم السيد تبيين صح الكتابه وصحة الدفع والعتق وان قتل او مات بيننا
المطلقة او مراعاة كناية بصرفاته فان مات او قتل تيمنا بطله بها وان اسم تيمنا صحتها واما
اذا كان العبد مسلما فان قلنا بعدم الاكتنا في الذي نهى اولى فلا يصح لوجوب بيعه عليه
وان قلنا بالاكتنا كتمل هنا الاكتنا ايضا لانه متعمد بالاسلام وكنز عبدا على فكره اضعفت
وعمل عدله لانه لا يقر عبادينه والذي يقر المريد اذا قتل يخرج املاكه عنه والذي لا يخرج املاكه
عنه اجماعا **قوله** وشروط التكليف والاسلام على راي **قوله** ذكر المصنف انه لو كانت
الحريه مع وهنا قال بشرط اسلام العبد على راي لان في المسئلة حله فاشترط من تقييد
الخبر في الايه والاقرب البطلاق للآيه لان فيه تقييدا على العمل الدين والاماني والمصنف
جوز في المختلف كتابه الكتاب **قوله** ويجوز ان يكتب بعضه الى احره **قوله** منع البيع في
المبسوط وقال اذا كانت بعض عبده فان كانت باقية حرا جحت الكتابه وان كان لو كان له

فالسيرة

فالسيرة ان الكتاب باطل لان المقصود بالكتابه وقرع العتق بالاداء وهو مفقود هنا لانه لا يمنع ان يصر
لان السيد ينفقه من المصروف لما فيه من الوقت ولا يأخذ من الصدقات واذا اخذ اقتضى ان قائمه
السيد عليها وقال بعضهم يصح محالوكات المصنف لغيره وكانه باذنه والاول اقوي وان كان
الثاني قويا وقال في الخلف يصح واختاره المصنف لعدم قوله عم الناس مسلطون على امرهم
وبانه يصح بيع نصيبه وعتقه والكتابه لا تنكح عتقا ويندفع ما ذكره في المبسوط بالمهايا ومنع
مشاركة في سهم المكاتبين من الزكاة لانه لما دفع الى جز المكاتب **قوله** ولو كانت لغيره اذن
شريكه مع **قوله** انه قال في الخلف وقال في المبسوط لا يصح وعلى ما علق به في المسئلة المقدمه
وقال بعضهم اذا اذن الشريك صح لانه اسقط حقه ورضي بالضرر وصانعت ما بل وهذه المسئلة
والماينة اذا جحت كتابه الشريك على القول به مطلقا او بشرط اذن الشريك فاذن لم تسر
الكتابه الى نصيب الاخر لان اليواه من خواص العتق ولم يحصل قبل الاداء اذن اذا ادبى مال
الكتابه وانفق على يري العتق قال الشيخ نعم لعدم الخبر فان المكاتب يعتق وقيل لا لانه عقد
معروضه او جوب ملك كل من السيد والعبد ملك ما حصل له من العوض فالعتق ليس الى
السيد ولان الكتابه بيع العبد من نفسه فعتق على العبد ففي الحقيقة العتق حصل منه فلم
يسر على السيد وهذا الدليل لما تقييد على مذهب ابي الصلاح وابن ادريس حيث قال بالمقدمه
الصغرى ويحتمل قول من يقول انه عتق لغيره يري على السيد تحصيله بحسب القبول والثالثه
لو كان باقي العبد للشريك المكاتب على القول بالصحة قال الشيخ يري الي بانه لانه المعنوي فاعل
السبب فاعل السبب **قوله** ولو كانت له الى احره **قوله** هذا ظاهر وابن الجيبي يراي قال
اذا كانت انسان عبدا لم يملكه واحده وغاب احدها وقدم الاخر العبد الى الحاكم وقد تجز
لم يرد في الوقت حق جميع السيد ان وليس يجب ذلك منه فان للشرط والوجه ان له رخصته
في الوقت **قوله** وليس له الدفع الى احدهما بدون اذن الاخر فان دفع كان لهما **قوله**
هذا قول الشيخ لانه يعطى الى ان يبيع احدهما مال شريكه مدة بغير حق وقال ابن الجيبي اذا المر
بشرط عليه ان يكون اذا الكتابه لهما جميعا كان جائزا له دفع حق كل على الاخراد ولا يشترط
الاخر به قال ابن البراج والوجه ان يقول ان كتابه يعقد واحدا فالقول ما قاله الشيخ **قوله**
دينا بغيره على راي **قوله** واختاره المصنف في القواعد حوان حاله لعدم الايه وبيانه الشرط
حلان الاصل **قوله** تولد بطل ذلك للجهالة فان لم يبين الاجل بشرط **قوله** ولو كانت على
ان يودي ما يه في عشرين سنين افقر الى تعيين محل كل نجم الى احره **قوله** قال في المبسوط
واما اذا قال كاتبك الي عشرين سنين فانه يصح عندنا وان كان اجل واحد او عند من

اعتبر الزيادة لا يصح فاما ان قال تودي الي في هذه العشر سنين قالوا لا يصح لانه اجل واحد
ولا نه مجهول لانه لا يعرف وقت الاد او هذا غير صحيح عندنا ايضا من حيث كان مجهولا لان
حيث كان اجلا واحدا وقال في الخلف اذا كانت الكفاية موجبة تحت باجل واحد وباجلين
بان نقول كاستنك الى عشر سنين تودي ذلك في هذه المدد كان جابزا وقال السافعي كل ذلك
باطل ونقولهم ان وقت الاد مجهول ليس كذلك لانه اذا اجل هذه المدد مدة لا كانت معلومة
فاي وقت ادخل هذه المدد فهو وقت الاد او قال ابن الجنيب لو قال كانك على ما به توديهما
في عشر سنين جاز والوجه ما قاله في المبسوط لحصول الجماله في وقت الاد **قوله** ولا يشترط
انصال الاجل بالعقد **قوله** وقال في المبسوط بشرط والاصح عدم الاشتراط لوجود شرائط
الصحة وضبط الاجل وارتفاع الصيغة المتكثرة **قوله** ولو جبه لزمه اجماع الممثل للمد **قوله**
اقول وقتل يجب باجل مثلها ورجح في المبسوط وموي فيه ايضا الاول وهو المعتمد لانه اذا
حبس المكاتب صحت منافعه والمنافع المناهضة بالقبضه ووجه ما في انه يجب اهلان ذلك
المدد ولا فيه له نصه مثله وهو حسن **قوله** ولو صحتها مع بيع واحارها مع ونسب العوض
على قدر قيمتها وقت العقد **قوله** مثال ذلك ان يقول له كانتك وعتك هذا الثوب
واجزتك هذا السنت مئة يقول مثله احاره البيت وثمن الثوب عزم سفي مال الكتابه معا
قوله ولو دفع قتل الاجل لم يجب القبول **قوله** لو دفع المكاتب مال الكتابه قبل حلول النجوم
لم يجب على المولي قبوله على قول اكثر علمائنا وقال ابن الجنيب لو كان المكاتب مريضا فام سبكه
اخذ ما في كتابته ووصاؤه حتى او فريديون عليه لم يكن للسيد الامتناع من اخذ لان في
امتناعه بطلان اقراره بدين غرمائه وما تقرب به من وصيته عند بعض المسلمين والوجه
الاول لاصاله عدم الوجوب **قوله** وكفى بالصوم ولو اذن مولا في عزم فالوجه الجواز **قوله**
المكاتب اذا الزمته كفاره ظهار او جماع في زمان او قتل او غير ذلك لم يكن له التكفير بالمال لوجوب
انه عبد الثاني انه في حكم العبد لانه لا يلزمه زكاه ولا نفقة قريبا له اخذ الزكاه عند حاجته
وكفاره العبد والعسر الصيام ولو اذن له سيده بالتكفير بالمال كالعتق والاطعام قبل لا يصح
ايضا واختاره ابن ادريس ومال اليه الشيخ لانه كقولنا لا يجب عليه وقال المصنف الوجه الجواز
لانه بمنزلة المبيع وصح البيع باذن المولي لان المنع لحقه وقد اذن فيه واعلم انه لو ايسر السيد
لا يلزمه التكفير بالمال لانه عليه ضرر منه لانه قد يقضي الي نفوت جوفته لعجزه بسببه ولانه
اذا اذن السيد فيه صارت الكفارة الموثبة بحرمه بالنسبة اليه وسبب الاشتباه على المانع
الاشتراك اللفظي فان قوله كقرى بالم يجب على ان اراد الوجوب المعين سلمنا وان اراد الوجوب

الغير

المعبر عنه والمالم فيمنع من الوجوبين منع **قوله** ولو ظهر العوض معا ورده المولي بطل العتق **قوله**
لان العتق انما يستقر باستقرار الاد او قد الرفع ويرفع العتق وعلا اختاره في المبسوط لان هذا ليس
سليم من العيب ومال الكتابه سليم من العيب ينتج من الشكل الثاني هذا ليس بمال الكتابه وليس مراده
ابطال العتق بعد وقوعه بل مراده ظهور ان المكاتب لم يرد مال الكتابه فظهر ان العتق لم يحصل **قوله**
ولو ابرأ الوارث من نصيبه عتق ولا تقوم عليه **قوله** هنا مسئلتان الاولى لو مات السيد
عن ولدين وارثين فابرا احد المكاتب من حصته بربي وهل يعتق حصته من المكاتب قال نعمنا
وفي القواعد نعم لانها شريكات في نصيب كل واحد مكاتب على قدر قطعه من مال الكتابه وكل
منهما منفرد بحقه لا يتعلق عتق نصيبه بادمال الكتابه في غيره والحاصل ان الكتابه يموت
السيد بموت منزله مكاتبين والشيخ يقول انه لا يعتق الثانيه اذا ابرأ العتق نصيبه بالادرا هل
يسري العتق الي باقيه ويقوم عليه قال المصنف هنا وفي القواعد لا لان العتق في الحقيقة الميت
وان الامير اسب بعد ثبات عقد الكتابه الذي فيه العتق وهو اختيار الشيخ في المبسوط **قوله**
ويجب الاعانة ان وجبت الزكاه منها **قوله** اختلف الناس في وجوب اعانة المكاتب على السيد
على اقوال الاول الوجوب مطلقا هو اختيار الشيخ في المبسوط الثاني اعانته من الزكاه والوجه
عليه فان لم يجب استغنى الماعان واختاره في الخلاف والمصنف هنا وفي القواعد الثالث
سحب سيده اعانته من سهم الرقاب وهو قول ابن البراج وان جرح السماع قال ابن ادريس
يجب على السيد ان وجبت عليه الزكاه اعانة المكاتب المطلق بشرط عجزه لا بالشرط ويجوز في
الفد وقلة وكثره فان لم يجب فله الامام من سهم الرقاب الخامس يجب الاعانة مطلقا
المطلق والمشروط من الزكاه وغيرها وهو اختيار المصنف في المختلف وماخذ الاقوال قوله نعم
واقوله من مال الله الذي اناكره هنا فوائد الاولى اختلف الفقهاء في قوله ان يظهر على صيغة
الامر هنا الوجوب او لا يستجاب السائيه قوله مال الله هل هو اشاره الي الزكاه او المال مطلقا
لان الكل مال الله الثالث اطلاق العتق يقتضي العتق في الفقه والكثرة مذهب المصنف في المختلف
الي ان الامر هنا للاستجاب وان مال الله المال مطلقا وذهب الشيخ في المبسوط ان الاستا واجب
وهو ان يحيط السيد عن مكانه سببا من مال الكتابه يستعين به على الاداء وقال في الخلاف
يجب ان يعطيه سببا من زكاته وان لم يجب عليه الزكاه كان ذلك مستحبا واوجب الثاني
ولم يفصل واستحب ابو حنيفة ولم يفصل بخور ان يكون قوله وان يظهر من مال الله متروكا الى غير
السيد المكاتب اما الي الناس مطلقا او الي الحكام معجب ان يعطوا من بيت المال من سهم
المكاتبين **قوله** ولو اشبه المودي من المكاتبين صبر للمد كواحي اجماع **قوله** هنا مسئلتان

الاول هل يقع في حياة المولي او يصير لمتذكو احضار المصنف السابق لان الانسان قد يدرك ما ينبغي
 وشيئ له ما استنبه عليه وهو اقرب من الفرع ويحتمل الفرع لانه امر مشكل الباب اذا ما تبين
 استعمال الفرع فظنوا في كل منهما على حلف على ما في العلم ولو مات حلف الورثة على ما في العلم ايضا
 ولو اقام احد العبد بين يديه بالاداء فبطلت سوا كل قبل الفرع او بعد ما يظهر ان الفرع لا
 يبينه انوي ويحتمل عنقهما معاً لان الذي اخرجه الفرع حكمه بعتة شرعية في الفرع
 المأمور بان ينفقها لهما شرعاً والحد لا يعود رقاً والاخر حكمه بالعتق لانه لا يملكه بعتة شرعية في الفرع
 فهو حكمه بعتة معاً **قوله** ويجوز بيع مال الكتابه وان اداه عتق لا الاسترقاق وان كان
 مستروطاً ببيع المشروط بعد العجز والفسخ **قوله** والا لا يبيع في الميسر ولا يبيع مع مال الكتابه وقال
 المصنف يبيع واحده الشيخ بانه لم يقبض ونفي عن بيع مالم يقبض وتبعه ابن البراج وقال ابن
 المنجد لا يبيع مع مال الكتابه في المطلق والمشروط وعلى بانه نظير بيع لفتح النحل قال في الايضاح
 والاصح صحته ببيع مطلقاً لان السيد ملكه في ذمه المكاتب يبيع بعه كسائر الديون قالوا هو
 غير مستقلاً لانه معرض للسقوط بعجز المكاتب وكلما هو غير مستقر لا يبيع بعه قلنا المقدتان
 بمنزلة **قوله** وليس له ان يقبض من عبد موله لوجبي عليه الا باذن المولي **قوله**
 اذا احتج على المكاتب عبد المولي عهداً اذا اراد المولي الفضايل فغل للمولي مع ما استشكل المصنف
 في القواعد ومشاورة من انه تصرف بغير المولي ليس بالكتاب ولا معين على الاكتاب فليولي
 منعه منه ومن انه حق له لعموم الابه وليس للمولي منعه من حقه وقوى الوجه الاول
 في الميسر ومنعه المصنف هنا **احكام في الوصية قوله** لو قال ضعوا اكثر ما عليه فهو وصية
 بازيد من النصف **قوله** اي من نصف ما عليه من النجوم لان الفعل التفصيل يقتضي الزيادة
 قال في القواعد لو قال ضعوا عنه اكثر نجومه احتمل الزايد على النصف منها واحده هو اكثرها
 قد ذكر وجه الاول ان النجوم هو محل القدر المعين فيه من المال واكثر الشيء هو ما حاور نصفه
 موضع عنه ما حاور نصف النجوم يعني اسقاط ما منها من مال الكتابه ووجه الثاني انه هو
 للمال لا للنجوم واكثرها هو المال الذي يزيد على كل واحد كالثلاثة بالنسبة الى الواحد والاثني
 اما لو ساوت صرف الى الاول فظنوا لانه ليس فيها اكثر قال فيها ولو قال ضعوا عنه اكثر نجومه
 وضعوا عنه اكثرها اي ضعوا عنه نجماً واحداً اكثر نجومه مالا واحداً **قوله** ولو قال ومثله
 فهو وصية بالجميع وبطلت في الزايد **قوله** لان الزايد لا يستحق الوصي ولا نفع وصيته من قبل
قوله ولو قال ما شاءت التي شيئا وان نكح والافله على رأي **قوله** لو قال ضعوا عنه
 ما شاءت التي شيئا صح لا يقتضي العرف ذلك وان شاء الكل قبل عمل بقوله ان وسع الثلث او اجازت
 الورثة

الورثة لان قوله ما شاءت عام في الكل وفي البعض واختار شافعي ما لو قال ضعوا ما عليه شيئاً فذلك
 لان في يمينه لان من هذا للبعث **قوله** ولو قال ضعوا او سط نجومه ومنها وسطاً قد راو عدداً
 تعين ولو اجتمع النوع ولو قلنا جمع بين جين فيوجد الثاني والثالث من الاربعة **قوله** اذا قال
 ضعوا عنه او سط نجومه وكان منها او سط واحد تعين مثل ان يشاوي قد راو واحداً وعددها مفرج
 كالثلاثة والخمسة والسبع مائة والثالث والرابع او سطاً ولو كانت ازواجاً واختلف المقدار كما في
 والمائة والثلاثمائة فالمائة او سطاً ولو تساوي القدر واختلف الاجل بان يكون اثنتان كل واحد
 الى شهر واحد الى شهرين وواحد الى بلدين شهرين ما هو الى شهرين ولو اختلفت لهما السنة في
 واحد تعين ولو كان لهما او سطاً قد راو واحداً وعددها مختلفة فيه فالاختيار الى الورثة في البصير فان
 الوارث تخير فيدفع اليه ما شاء وسواء كان بحسب مفهومين او بملكه كما سيف في كتاب
 الوصايا ان الوصية اذا كانت لفظاً يقع على اشياء وتوهماتاً وياً فان الوارث تخير ما
 شاء من الحصول الا تشال بكل واحد منها وتقل وان قلنا استعمال الفرع هنا كان قوياً وان كان
 ابن البراج يستعمل الفرع حتماً والوجه الاول لانه لا فرق بين النصف والضايف ان اذا كان
 العدد وتزافاً او سطاً واحد والآخر كان شفعاً كالاربعة او الستة او السطة اثنتان وبالجملة اما
 ان يكون في النجوم وسطاً بحسب العدد لا غير او بحسب الاجل لا غير او بحسب المقدار لا غير
 او يكون منها او سطاً بحسب مفهومين منها او تله او لا يكون فالاقسام ستة والنجوم هنا زمان
 يحل بانتهائه او ابتداءه قد روي عن من مال الكتابه او مال الكتابه كله والوضع يعني الاجل
قوله ولو عجز المباح **قوله** لو قال ان عجزت وشئت كتابته فقد اوصيت لك برقبته
 سواء كانت الوصية لواحد او اثنين وكل الوارثين ما عليه وكذا الوجه ما اي اوصي برقبته
 وباعليه جميعاً **قوله** وبالعكس لو كانت فاسية **قوله** اي اذا كانت الكتابه فاسية
 واوصي برقبته صحت الوصية ولو اوصي بمال الكتابه لم يصح لانه لم يستحق في ذمه المكاتب مال
 لشاد الكتابه التي بها سخر الملك **الفصل الرابع في الاستبلاك** **قوله** ظهر عليه حلقه
 ادعي على تطب الدين الشراي في شرح الكليات ان امره ولدت ولذا وجه وجه السنات
 وبدنه بشكل حية وكان سبب ذلك ان زوجها كان يجامعها بحال ما انزلت حية في السقف
 فوثقها فماتت لان الولد حي على شكل من لونه المظهر عند الانزال على رأي الاطباء وكان
 هذا الولد اداري به في الماسح فافني القضاة بقتله وكان ذلك في تبرير **قوله** قال
 الشيخ وكذا المظنة وفيه نظر **قوله** مشاورة اختلفت الاقوال والاقر بعدم الاعتداد بها
 لانه ليس بولد حقيقة وحكم الولد على خلاف الاصل فان الاصل نقائصات المولي في ملكه

وحتمل ذلك لان مع صبر ورتها ولذا او علقه بحكم كونها ام ولد من حين الوطى لطلان التصرف
من حين ظهور الصور او التخليط اما كاسفه او شرط او سيب والسافى والمالت محال
الشرط والسبب عن الشرط والمسيب متعين الاول والسبب هو النطفة وهو ضعيف لان
قد تفقد ولا نه لخرج النطفة لا يحصل بغير الاستئذان واعلم ان هنا ما حث الاول ان الام
احتمت عيا اباها وطى الامه بملك اليامين لقوله او ما ملكك اباها فمفعول النبي تبارك وتعالى
ابراهيم وكان في الملل الثلاثة ايضا حكمة ابراهيم عم فان ما جوام اسجبل كانت جاريه سريه لا يبرهم
الثاني كل ما لو كمل علقته من مالك يترجم ملكه بحكم الحق به شرعا فهو اولى بالحقيقة شرعية
المالت يظهر ثبوت الاستئذان واحكامه بالوطى بوضعه علقته او ما بعدتها اجماعا وفيما قبله
فولان اقواها المنع الرابع يستخرج حكم الاستئذان ما دام الولد حيا لاني حكم الملت قطعاً الى
موت الاب او حكمه منعت شرطا وقولنا لا في حكم الميت اشارة الى المرتد وقولنا قطعاً اشارة
الى المرتد عن فطره اخرج المرتد عن فطره الخامس الاستئذان ينزل منزلة الاستئذان في
المرتد في مرض الموت كاستئذان الصحيح ولقد مر على سائر الديون والوصايا **قوله**
وفائدة غير الجي العتق **قوله** ليس القابله ان اذا جلت به ميتة فانه ليس له قابله
بل القابله انها تعتد اذ ماتت سيدها او اراد السيد ان يزوجها ولو كانت قد باعها او وهبها
وظهر انها كانت حاملة بطل بصفه **قوله** وكذا الواولادها حواجر ارجى **قوله** كانت
بطانة غيبه فانه الولد يكون حراً قال الشيخ في المبوط ونصيرام ولد وحزم به في
الخلاف واحتج بان طريقه الاشتقاق يقتضيه والصواب عندنا ان يجمع نسب الولد منه وحرمه
وملكاً فاذ اختلفت الثلاثة حكم بانها ام ولد وعمل بعضهم ان الولد الحاصل من وطى امه
الغير للشبهه ينعقد رثام ينعقد عليه ويتقوم والاستئذان انما ثبت بانفقاد الولد حراً
قوله ولو وطى الموهونه فحلت فهي ام ولد **قوله** اذا وطى الواهن الحباريه الموهونه فاحلها
فلا شك في ثبوت حكم الاستئذان بالنسبة الى بولها مع ان نوسقط الدين نقضاً او ارجح
بأنه لم يحل بيعها ولا نقلها عن ملكه قطعاً اما بالنسبة الى الموهن فهل ثبت لها حكم الاستئذان
بحسب يلزم المرتفن عتق جعل ندبها وهذا او توفي المرتفن دينه بالكلية او لا يلزم اجدد
قال المصنف في القواعد الاقرب التفصيل وهو انه لا يثبت لها حكم الاستئذان اذا لم يكره غيرها
وان كان غيرها الزم جعل غيرها وهذا او فكها وهو قريب من قول الشيخ في ما يبل الخلاف
ووجهه انه غير نقدي بل ابي ربه عن بيع امهات الاولاد وحق المرتفن سابق على الاستئذان
فله يجوز ابطاله لاصاله المقتا فاجمع بين الحقيقت الزامه بنكها او رهن عوضها وعمل نقدي لا عتقاً

حق المرتفن سابق ولا سبيل الى استئذان حقه الامهات الموطى به فكون الوهن باقياً على
البقاء واعلم ان المصنف قال في كتاب الوهن لراجلها الرابع لم يطل الوهن وفي جواز بيعها
سالم يرجع عن القولين فقال وكذا يجوز بيعها لو كانت رهناء ولم يتزوج ووهنا قال في ام ولد
قال الشيخ في المبوط لا يطل الوهن سواء كان موهناً او معتقاً وتبعه ابن ادريس رحمه الله
قوله ولا يتحرام الولد بالاستئذان وان كان الولد حياً **قوله** وقال الجمهور لا يتحريم بنفس
العلوق **قوله** ولا يوت الولد بل من نصيب ولدها بعد موت مولاه فان قُصر نعت **قوله**
اذا ماتت السيد عتقت من نصيب ولدها واستتعت في الباقي ان قصر النصيب عنه
واختار السجنان وابن ادريس وروي انه ان كان لولدها مال ادي بغيره منها منه
ولا دليل على هذه الرواية وقال في المبوط وان كان لولدها مال ادي بغيره منها منه فان
لم يكن ولدها ما قيل حاز للورثه بيعها وقال ابن الجنيك والمنايعون عندنا اذا كان لها ولد
لمات سيدها وخلفت ما ستحق ولدها نصيب من ميراث ولدها واستحق بعض ما يورث
نكاحاً والوجه ما قاله الشياخات فانه لا يجب على القريب شراء قريبه اذ املك بعضه بغير اعتبار
علمانه لو كان ولد ولدها حياً احتمل الحاقه بالولد وان كانت وارثاً مطلقاً بان لا يكون له
يد للصلب بمعنى انه ليس لسيدها معها واحتمل ان يكون حكم ولد الولد حكم الولد سواء
كان وارثاً او لا صدق اسم الولد عليه ومقتل عدم الاحاق مطلقاً لان الاصل عدم ثبوت
احكام الاستئذان جرح منه ما اذا كان ولدها لصلبها حياً بالاجماع مستقي ما عداه ولو روي
الروايات الدالة على انه اذ مات ولدها رجعت الى محض الورق **قوله** ولا يجوز بيعها
وعين المويثن وقسمتها متباع فيه اذا لم يكن سواها **قوله** نص ابن الحنفى وابن ادريس
على عدم اشتراط موت الموطى في اشتراط جواز بيع ام الولد في ثبوت رقتها اذا لم يكن مولاه سواها
ولا فرق ان يكون السيد حياً او ميتاً والحق ان اطلق القول في جواز بيعها في ثبوت رقتها مع
اعتبار الموطى وقال ابن حزم فان مات سيدها ولم يكن له مال سواها وكان ثمنها في حتمه عادت
لولدها قال وليس بحيد لانه ولد حراً قال سجنا ووقف والذي في هذه المسئلة قال ولا قوي عندي
انه لا يباع ام الولد **قوله** ولو اسلمت ام ولد الذي بيعت عليه عيا راي **قوله** هذا قوله
في المبوط واختاره ابن ادريس للذهب **قوله** ووضعت عيا يد امراه ثمة عيا راي **قوله**
هذا قوله في الخلاف وقال المصنف في المختلف والوجه عندي انها تستعي في بيعها فاذا ادت
القيمة عتقت للمري عن بيع امهات الاولاد ما دام الولد حياً وانما وها في يد الموطى لا يجوز عتقها
وعتقها بجائز اصراً بالموطى وكذا الجبلولة بينه وبينها متعين ما اختارناه واختاره ولله **قوله**

ولو جئت دفعها المولى ان شأ وتكلم بالاكل من الارش والفتنة عيا راجب **قوله** الخلاف فيها اذا
قد اهاهل بقدرها ما قل الامرين او بارش الحنايه والخلاف هنا كما في حنايه ساير الما ليك
والقولان للشيخ **كتاب الايمان** وتوابعها **قوله** المين عبارة عن تحقيق ما احتل خلافة
بذلك الله وزيل في معرض اللغو والمناسدة وليس بحيد لقوله نعم لاواخذكم الله باللغو
في آياتكم اثبت المين مع اللغو ولغو المين اللغوانه ذلك كذا الله في آيات المجاور من غير قصد التحقيق
وقتل ان سبق لسانه الى صيغة المين من غير قصد انما يمين والايات تثبت بالكتاب والسنة
والاجماع للادب ولقوله عم والتد لا غزوت قريشا لثا واجماع المسلمين عليها والمين اما ان يتعلق
بالماضي او المستقبل والاول الغوس لا ما نفوس الخلف في الآثم او في النار وهي من الكياس لا يتعلق
بها الكفارة عندنا لا ما لا كفوف بل تحقوا العذاب والعقاب **قوله** ولا منعقد الا بالله الى اخره
اقول قال المقيد لا يمين عند آل محمد الا بالله وباسمائه الحسنى ومن حلف بغير اسم من اسماء
الله نعم فقد خالف السنة وبينه باطله لاوجب حشا ولا كفارة ثم قال ويجوز اليمين بالله من
الله ومن رسوله ومن احدا لا يمين متى حلف بشي من ذلك لم حنت فان عليه كفارة طهار وقال
الشيخ في النهاية المين المعقده هي ان تحلف الانسان بالله او بشي من اسمائه اي اسم كان وكل
مين بغير الله او بغير اسم من اسمائه فلا حكم له ولا يجوز ان تحلف احدا بالله من الله ولا مكره
ولا من نبيه ولا من شريعته نبيه ولا من احده من احدا لا يمين ثم قال في باب الكفارات ومن
حلف بالله من الله او من رسوله او من احدا لا يمين كان عليه كفارة طهار فان لم يقدر
لكفارة يمين وبه ان البراء وسلك وقال ابو الصلاح اذا حلف بالبراه كان ما يؤمنا يجب
عليه كفارة طهار وقال ابن حجر اذا حلف بالبراه لم يكن يمين فان كذب اثم ولو كذبه الله الذي
وقال ابن ادريس رجع سجننا ذكرك في نهائيه في مسروده وقال اذا قلنا انا يهودي او نصراني
او مجوسي او بريت من الله او من القرآن او من الاسلام لا فعلت كذا اثم يفعل لم يكن يمين
ولا حنت بخلافه ولا يلزم كفارة وبه خلاف ورجع الصافي في ما قبل خلافة قال المصنف
والمعتمد لا يجوز الحلف لذلك فان فعل اثم وان حنت وجب عليه اطعام عشرين مساكين
لكل مسكين مد ويستغفر الله لروايه الصافي عن ابي محمد العسكري **قوله** ولا بحق الله **اقول**
اد اقال وحول الله لا فعلت هل منعقد يمين ام لا مالي الخلاف لا وفي المسوط نعم واحتل المصنف
وبحج الدين وابن ادريس وعم الثلاثة المحققين ما احتار في الخلاف لا لأنه حلف بحقه لا أنه
احتج من قال نعم بانها يمين عرفا فان حق صفة عامه فاذا اضيق الى الله احتضنت به
لان الاضافه تقيد الاختصاص فكانت يميننا قال شيخنا في الايضاح والحق اختيار المصنف في
المختلف

المختلف وهو ان قصد الحالف بالله كانت يميناً والافله قال الشيخ ومعقود من الكفا
في المختلف اد اقال الله بالجر من غير حلف فسم لا يكون يميناً وبه ابن ادريس وقال في
المسوط اذا قال الله لا فعلت فان اطلق او لم يؤد يميناً لم يكن يميناً عندنا وان المين يحتاج الي
نيه وعندنا لان حلف الغنم ليس فيه وهذا يدل بمفهومه على انه لو قصد المين كان يميناً
وهو المعتمد **قوله** وينعقد من الكافر **اقول** قال الشيخ في المسوط الكافر ينعقد بيمينه بالله
في حال كفره فان حنت فعليه الكفارة وقال بعضهم لا منعقد بيمينه بالله ولا يجب عليه الكفارة
ولا يصح منه التكفير والافوي عندي الاول الا انه لا يصح منه الكفارة في حال كفره لانها
تحتاج الى نية القربة وهي لا تقع من كافر لانه غير عارف بالله وقال في الخلاف لا ينعقد
بيمين الكافر بالله ولا يجب عليه الكفارة بالحنث ولا يصح منه التكفير بوجه وبه قال ابو حنيفة
وقال السفي ينعقد بيمينه ويلزمه الكفارة كحنثه وقال ابن البراء يمينه ولا يقع منه
الكفارة وقال ابن ادريس لا منعقد بيمين الكافر ولا يجب عليه الكفارة بالحنث ولا يصح
منه التكفير قال في المختلف والمعتمد ان تقول ان كان الكافر باعتراف حمله بالله اما بان
يخجل الرب او يشبهه بغيره كالمجوس فهذا لا منعقد بيمينه لانه حلف بغير الله وان كان
باعتراف محمد بنوم او بغيره معلومه الثبوت من دين الاسلام انعقدت بيمينه
بالله لوجود المقتضي لبعثها وهو الحلف بالله من عارف به عاقل لا ولاية لاحد عليه
واذا انسلم بعد الحنت سقطت الكفارة عنه **قوله** ولو حلف ليدخلن ان شارب فقط
علق على المشية فان شأ انعقدت الى اخره **اقول** قال المصنف في القواعد وهو قول الشيخ
في المسوط لوقال والله لا اشرب الا ان يشاء زيد فقد منع نفسه الشرب الا ان توجد مشية
زيد فان شأ قلته الشرب وان لم يشأ الشرب ولو جهلت مشيته لغيبه او موت او جتو لم يبر
وان شرب حنت لانه منع نفسه الا ان توجد المشية وليس له الشرب قبل وجودها ولو قال والله
لا شرب الا ان يشاء زيد فقد ألزم نفسه الشرب الا ان يشاء زيد ان لا شرب فان شرب
قبل مشية زيد وان قال زيد قد شيت ان لا شرب انحلت المين لانها معلقة لعدم مشية
لترك الشرب ولم تقدم فلم يوجد شرطها وان قال زيد قد شيت ان شرب او ما شيت ان
تشر لم يحل لان هذه المشية غير المشية فان خفيت مشيته لزومه الشرب لانه على الشرب
بعد المشية وهي يعد ومه بحكم الاصل والشيخ قال لو حلف ليدخلن الدار الى اخره كما في الارشاد
وبالحمد اذا حلف لا يدخل الدار الا ان شارب ان انعقد المين على الدخول وثبت التخص
عنها بطريقين بالدخول وهو يروى بان يشاء زيد ان لا يدخل وهو يقتضي صند المين وبطلانها

ان وقعت المشقة قبل فعل المحلوف عليه وان وقعت بعده لم يكن للشيء حكمه لانه ليس بيمين
لطلان اليمين بمجرد مشية زيد ان لا يدخل وان جهل الايمان بشئ اليمين منعقد فحل اليمين
قوله الا ان يشار زيد على مشية زيد عدم الدخول لان الاستثناء المستثنى منه مشايات
في الاثبات واليمين فليكن كان زيد هنا متعلق اليمين في الاثبات كان متعلق بالاستثناء
قال في القواعد والمحقق انه ان اراد بقوله الا ان يشار زيد ان لا يدخل فله ادخل فالحكم
بما ذكره الشيخ فان قصد الا ان يشار زيد ان ادخل فله ادخل فالحكم بصحة ما تقدم اي
ان يشار زيد دخوله ابطال اليمين وان شاء عدمه او جهل الايمان بقيت اليمين منعقدة بغير
الدخول وحث تركه **قوله** ولا منعقد على الماضي ثبوتاً او اثباتاً **قوله** مثل ان يقول
والله ما فعلت يوم الخميس ويكون يوم فعل او فعلته ويكون ما فعل هذه اليمين لا يجب بها
كفار وتسمى الغفوس وقد تقدم ذكرها **المصباح الثاني** فيما يقع به الحنث **قوله** ولو حلف
لا نبيت فاستأجر النساء او امرى حنث عياري للعرف الي اخره **قوله** اطلاق الفعل على
المباشر هنا حقيقة لغوية وقيل بحجاز لغوي لكن المجاز اكثر استعمالاً عرفاً فصار ارجح واغلب
وتبادر الى ذهن السامع وقد اختلف الاصوليون والفقه في هذه المسئلة وكذا لو حلف لا
يشوي او لا يتزوج فوكل وعقد الوكيل والاضرب وهو سلطان فامره في الحنث اشكال
نشأ من معارضة العرف والوضع ولعل الاقرب هنا متابعة العرف لان الوضع اللغوي في
الشر والزوج والبناء والضرب وان كان حقيقة في المباشرة ومجازاً في الامر الا ان المجاز
قد صار بالنسبة الى العرف ارجح واغلب وينتد راجي فهم النامع العارف بذلك العرف
فجعل مطلق اللفظ عليه حله فاليمين في الخلعة فانه قال اذ قال الحليفة او الملك والله لا
صوبت عدي ثم امر بضربه بضرب لم يحث ولكن الوكال والله لا تزوجت ولا بعثت فوكل فيهما
لم يحث وتبعه ابن ادریس فانه قال لا حث قال في القواعد ولو اطلق لفظاً وله وضع ع في
ولغوي ولم يقصد احدهما بعينه في حمله على العربي او اللغوي اشكال اقرب الاول ووجه
الاشكال معارضة المحققين بخلافهما والاقرب ان العرف طائر فهو كالناسخ للوضع للوضع
الاول وحط اللفظ على الناسخ اولى من حكمه حمله على المنسوخ **قوله** ولو حلف لا باع جزائياً
حيث ان قصد الصورة والا فلا **قوله** كلما يقع عليه عقد فاذا حلف عي ذلك العقد والطلاق
انساناً او نفساً فانا نحمله على العقد الصحيح لانه حقيقة فيه واللفظ انما حمل على الحقيقة وكما
لا يقع عقد عليه كالجزء والخبر فلا يقع عليه في الاثبات كقوله والله لا يبيع الجرفانة لا
يعقد لانه حلف على المحال كالجوع بين المتنافين او النفي كقوله والله لا يبيع جزاء يبيع في

من الاجابة النور وفصل في البيع

الي الصورة فان الشارع نهي عن بيعه وحمله على الصحيح هي عن المحال وصدوره من الشارع محال
وكذا اليمين على ترك البيع حذر بفعل هنا على الصورة **قوله** ولو حلف له ان يبيع بالوقت
والصدق والهدية والنجدة والعرب **قوله** قال الشيخ في الخلعة اذا حلف لا وعت له
فان الهبة عبارة عن كل عين يملكه اياها متبوعاً بغير عوض فان وقت او اهدى له او نجده
او اعمر او اصدق عليه صدقة فطرح حث قال ابن البرقي وروى قوله الهبة عبارة عن كل
عين يملكه اياها متبوعاً بغير عوض غير واضح لان الوقت كذلك ولا سيما هبة بلا خلعة وصدقة التطوع
عندنا لا تمنى هبة لان صدقة التطوع بعد المضى لا يجوز الرجوع فيها والهبة يجوز الرجوع فيها
فله حنث في صدقة التطوع لانه ما روي وقال المصنف في المختلف والعقد ما قاله الشيخ لان
الوقت على تقدير بطلان العقد الى الموقوف عليه والصدقة التطوع بما يندرج تحت اسم الهبة
وحدتها فكونان نوعين منها وادعاء الاجماع على خلعه غلط ووجه بان الصدقة لا زمة واليمين
غير لازمة ستقص به ذي الرحم فانها لازمة والهبة غير لازمة فلا يكون هبة ذي الرحم هبة **قوله**
ولو حلف على ما اشتراه زيد لم يحث على ملكه هبة او صدق او شفعة او رجع اليه باقائه او رجع
او شتمه **قوله** لان هذه الصور كلها ليست ببيع ولا شريك وحنث بالبيع سلماً ونسيئة **قوله**
ولو حلف ما اشتراه زيد بغيره حث باكل ما يعلم دخوله اشتراه زيد فيه **قوله** لو اشترى
زيد طعاماً في صفة باقراده واستري ع طعاماً اخر باقراده لم يحتلط فاكل منه الخالف
قال في الخلاف فيها مثله قد اوجبه قال الاصطفي ان اكل النصف فاد منه لم يحث وان
زاد على النصف حث لانه لا يقطع على انه اكل من طعام انفراد زيد بشرائه حتى يزيد على
النصف وقال ابن ابي هريرة لا يحث وان اكله كله وقال ابو اسحق اكل حبة او حنتين
وغرمها لم يحث وان اكل ثقله حث والاقوي الاول لاصالة البراءة واستبدال الميسر
على الثاني منها بانه اذا احتلط فليس هناك حبة يشار اليها انما يشار الى زيد او عمرو فهو
كما لو اشتراه معا على الثالث انهما اذا احتلطا تعلم قطعا انه اكل منهما فقد اكل من طعام انفراد
زيد بشرائه لم قال الاول اقوي قال في المختلف الوجه ان نقول ان كان الطعام ما يباع
كاللبن والعسل او ما يشبه المتبخ كالدقيق ما ي شي اكل منه تعلم ان منه اجزائاً اشتراه زيد
وان كان من غير كالتمر والوطب والخبر لم يحث حتى ياكل ازيد مما اشتراه عمرو ولا دخول الاحتمال
في الخبر واستقايه عن المتبخ **قوله** ولا يحث ما اشتراه زيد وعمرو وان اقتسماه **قوله** هنا
مسئلتان **أ** اذا حلف لا ياكل طعاماً اشتراه زيد فاكل ما اشتراه زيد وعمرو معاً دفعه واحداً
لم يحث لان اطلاق الفعل في العرف يقتضي الانفراد به وليس وهو قول ابن ادریس في

الحلقات وتزد في البسوط والاول قوي لان جز الفاعل لا يكون فاعلا **ب** اذا اقتصم فاكل ما حصل
لزيد هل بحث ام لا استكله في القواعد ومنشأه من ان القسمه يميز ما اشتراه زيد عما اشتراه عمرو
يصدق على ما حصل لكل واحد انه اشتراه ومن حيث ان الذي اشتراه غير معين وما حصل له القسمة
معين فكل نس هو الذي اشتراه بعينه فان القدر الحاصل بالقسمه لم يميزه زيد بانفراذه فلا
يصدق مسي ما حلف عليه واخاره في الحلف ونقله في الخلاف عن الشافعي نقل والحديث عن
ابي حنيفة ولم يبرح احد القولين وهو يدل على نزوده ايضا **قوله** ولو توكل حيث **اقول**
لا البيع والشرا والعروج حقيقة في العقود شرعا والمباشر للقول فاعل حقيقة فيلزم الحنث
لو توكل ويحتمل عدمه لعدم نفيه عنه عرفا فانه يصح قوله ما اشترت ولا يروى بل اشترى زيد
وانا وكلته وهو ضعيف لانه لا يصح عرفا ان يقول ما اشترت انا بل ويكفي الثاني **قوله** ولو
حلف لا شربت ما الكوز الى اخره **اقول** لان ما الكوز يمكن ان يشرب وما الكوز لا يمكن شربه
كله لكثرة ولتجده واختلاط المتجدد بعينه وبالعكس في المسألة الثانية **قوله** ولو حلف لا اكل
الراس لم يحنث برأس الطير والسمك الى اخره **اقول** قال الشيخ لا يحنث الا بربو وس النعم دون
غيرها اذ ثبت عرف تقضي اطلاق الراس عليه حقيقة ولو خص في بلد عمر في الكل بشرط
علم الخالف بالعرف ولا يحنث من لم يعرف الفرق وقال في الخلاف بحث باكل وروى
الابل والبقر الغنم دون الطيور والعصافير والجراد والحيتان واختار ابن ادریس وقال
في المختلف ان نوي الخالف معني صرف اليه والان كان هناك عرف خاص بهذه الجاهف
وبصرف اطلاق لفظه اليه حمل عليه والاجل على الحقيقة اللغوية **قوله** ولا يحنث في
البين بين السمك والعصفور وحنث بين النعام **اقول** قال ابن ادریس الذي
يقتضيه مذمونا انه بحث باكل جميع ما يطلق عليه اسم البين لان اسم البين يقع حقيقة
على جميع ذلك والاميات عندنا تنعاق بحقائق الاسماء ونحارج الاسماء والانفعال ولا يرجع الى المعاني
واما هذا يخرج جات المخالفين فيها سائرهم ما اذا كان البين يطلق على بين السمك حقيقة وجب
ان يتعلق به الاميات ويطلق عليه والاحتياط ايضا يقتضيه وقال المصنف في المختلف
والمتقدم في ذلك ان يقول ان كان عرف الخالف يقتضي صرف اطلاق البين الى جميع
الضرب اليه جميعا ان الحقيقة اللغوية والعرفية وان كان لا يطلق الا على نوع خاص الضرب
اليه عملا بالحقيقة العرفية عند العارض بينهما والفضل حسن **قوله** ولا يحنث في اللحم
بالشحم بل بالسمن **اقول** لان السمن لحم وزباده وعند الاطباء يخل السمن في اللحم وكذا القود
ايضا ولا يحنث في الشحم باللحم **قوله** وفي الالبية والانسام اشكال **اقول** لو حلف لا ياكل لحمنا

فهل يحنث بالالالبية والانسام استكله المصنف من حيث ان الالبية والانسام غير اللحم لوث
وبها وقواما واسما حقيقة وطعنا ومن حيث انه يصدق عليها انها لحم والامور المذكورة عوارض
فان الحرم والبياض والطعم مثلا عوارض ولا يلزم من اختلاف بالا عوارض الاختلاف بالحقيقة
نعم يمكن ان يقال انه يحنث وان استركا بالحقيقة واذا حلف لا ياكل لحمنا هل يحنث باكل شحم الطير
ام لا قال في البسوط والخلاف لا يحنث قال لان اسم الشحم يخص ما يكون في الجوف وقال ابن ادریس
حنث لان الشحم غير اللحم من اى موكا وضع كان سواء كان شحم الالبية او الطير او البطن وغير ذلك
بين اهل اللغات واستكله في القواعد من حيث تعارض ما استدل به الشيخ وابن ادریس
وروي في المختلف قول ابن ادریس وهو المقتضى قال الشيخ في البسوط اذا حلف لا ياكل لحمنا لا
يحنث باكل لحم الحيتان وقال بعضهم يحنث والاول اقوي وقال في الخلاف بحث لان اسم اللحم
يطلق عليه قال في كلوا منه لحما طريا وقال من قل باكل لحمنا طريا وقال ابن ادریس ما ذكره
في البسوط قوي وفي الخلاف اقوي لانه لان عرف الشرع اذا طرأ على عرف العادة كان الحكم
لعرف الشرع والمقتضى البناء على عرف **قوله** ولا يحنث بالانساء والكبد والكوش بل بالقلب
بحيث اشكال **اقول** قال الاطباء الكبد ككبد جازم وانما قالوا اللحم ولم يقولوا انه لحم لان لونه
وموامه مثل اللحم لان اللحم لا يد من مد اخذه شفايا الاعصاب فيه والكبد ليست كذلك
واما القلب فانه عند الاطباء لحم لا خلاف واستكله المصنف ومن اشكال اختلاف
الاصحاب فيه ومن حيث ان العرف والعادة لا يطلق على القلب انه لحم ومن حيث انه في
الحقيقة لحم فبحث قال في البسوط والخلاف اذا حلف لا ياكل لحمنا فاكل قلبا لا يحنث لان اسم
اللحم يقع عليه وقال ابن ادریس الذي انه يحنث لان اسم اللحم يطلق عليه حقيقة وقال
المصنف ان كان اسم اللحم يطلق عليه حقيقة او عرفا حمل عليه والا فلا **قوله** وفي العكس
اشكال **اقول** هو انه اذا حلف ان لا ياكل سمنا فاكل زيدا او شاة الاشكال انه ما يطلق
عليه انه اذا اكل زيدا انه اكل سمنا ومن حيث ان الزيد هو اصل السمات بل هو هو لا يتغير
صمه فيه قوله بل بالعكس اي لو حلف على السم فانه لو اكل غير السم من جميع الادهاات لم
يحنث اما لو حلف انه لا ياكل سمنا فاكل سمنا حنث لانه يحنث باكل جميع الادهاات ومن جعلها
السم **قوله** وبالطبع على اشكال **اقول** مشاوع اختلاف الاصحاب وسفي هذه المسألة
ان بالطبع هل يسمى فاكهة حقيقة ام لا قال في البسوط نعم لان له نفعيا كنفج الرطب ويحلوا اذا
نفع كالعنب والرطب ولانه يصدق اسم الفاكهة عليه عرفا وقيل هو من الخضروات فلا يكون
فاكهة ولانه ورد في التنزيل بمعنى وجوده قوله انك طعاما كآبة بالطبع فلم يسمى فاكهة وقد

نقل عن الحسن بن علي عليه السلام انه قال سمعت جدي يقول انه شجر الارض وانه لا غايه في
وانه طعام وادام وفاكهه وشوم وغول فسماء تاره طعاما واخرى فاكهه وانه في الدن
عدا دولق والحق انه يرجع الى اهل اللغة والعرف فان صدق عليه اسم الفاكهه
في اللغة او العرف حث باكله والا فلا **قوله** ولو حلف لما كنه عدا فاكهه الموهبه
لزمه الكفار معجزة **اقول** لا شك ان اكله في الغد يتروان باجتماع الى بعد الغد
والكلام في اكله او اكله قبل الغد اجتنابا مخزوم صاحب الشرايع رحمه الله بنه بوجوب
الكفار لتحقيق المخالفه ويلزمه التكفير معجزة والمصنف قال في القواعد فيه اشكال
من المين هل يقتضي تحريم الاكل في قبل مجي الغد واخراج عن ملكه او لا فان ولد بالبول
نقل فعل سببا حرمته المين ولا يعني بالحث الا ذلك فتجب الكفارة وان قلنا لا
لم يحث لانه انما يجب على الفعل عدا ولم يحث فله يتحقق الحث اليوم لجواز موهبه قبل
وجه الاول عموم الابان الداله على وجوب الوفاء بالمين ولا يمكن الا بالايضا وما لا يتم الواجب
الابه فهو واجب لان فيه اخترازا من الضرر المعلنون فتجب وجه الثاني ان الاصل عدم الوجوب
ولان المين جعلت للغد سبب الوجوب ولم يتحقق بعد فلم يتحقق المسبب قال في الاية
والحق عدم وجوب الكفارة ان مات قبل مجي الغد وان بقي فادرا على اكله لو كان موجودا
الكفارة ولا اشكال فيه **قوله** ولو قال لا شربت لك ماء من عطش في صرفة الى العرف
والحقيقة اشكال **اقول** قال في المبسوط اذا قال والله لا شربت لك ماء من عطش عقيب عدا
انما عليه بقوله احسنت اليك او وهنتك كذا او اعطيتك كذا العاقبة الحكم شرب ما به من
عطش فان انتفع بغير الماء من ماله فاكل طعامه ولبس ثيابه وركب درابه لم يحث لانه ان
الي صريح المين وحث صاحبها ويترتب على مجزئها دونها سببا ما قال بعضهم حث بكل حال
والاول اقوي لان الاصل براه الدنم والثاني قوي لغوي الخطاب وهذا يدل على تردده
الوجهين استشكله المصنف والوجه الصبر الى العرف **قوله** ولو حلف عليه لم يحث بصرف
السطح **اقول** قوي السج في المبسوط عدم الحث بكل حال ونقل قولين احدهما حث بكل حال
والاخران كان محجورا عليه حث والا فلا واحتج بان المين تتبع العرف ولا يصدق على كل
الدار ولان موضع السطح وهو نهاية الجسم منكون خارجا عنه وهذه المسئلة مبنية على مقتضى
الاولي ان السطح هل هو جزء من الدار ولا قيل لانه نهاية الدار وخارجها وقيل هو جزء لانه
يحقق مفهوم اسمها الابه والجزء ما يكون الماهية به هي هي على الاول لا يحث وعلى الثاني يثبت
على معنى الدخول فمثل انه يدخل في جزء من الدار كيف كان فعلى هذا يحث على كل حال

ومثل ان يدخل في جزء محيط به حبل الدار ومنه فشا المفصل وقيل الدخول هو ان يحيط به
السطح الماطن من السور المحيط بالدار فعلى هذا لا يحث قال في القواعد على هذا لا يجوز الا عند
السطح المحيط ولا يتعلق الحرم به على اشكال ومثا الاشكال الشك في كونه من المسجد اولا والقبيل
بعضه لا يلزم من عدم صدق اسم الدخول عليه عدم كون السطح من المسجد لان المين
في العرف لا يستلزم في العرف اذا كانت في جوف الدار فلا يلزم مثله اذا كانت في
بعضه جزائيا **قوله** يحث بالدخول **اقول** قال في المبسوط اذا حلف لا يدخل بيتا لم يحث
بالدخول لانه بني للدخول منه الى الدار والاستقلال لا الا بوجه او السكنى وذلك ينافي صدق
الدار وقال بعضهم حث والاول اقوي قال في المختلف والوجه الجواز على العرف **قوله** ولو
جاء على الخروج لم يتر بالصعود **اقول** لو حلف لخروج من موضع السطح استشكله في القواعد
ومثا من حيث انه لا يبعد خارجا حتى يعارف السطح عرفا وممكن ان لا يبعد داخله وخارجا
لان بينهما واسطة كما ان من دخل بعض بدنه وخرج بعضه لا يحث وهو في بين الدخول والخروج
ومن انه يصدق انه ليس في الدار وهذه المسئلة كما تقدم في الدخول **قوله** يحث على عدم
دخول البيت بيت الشعر والخيمة وشبهه ان كان بدريا او معنوا ساكنه **اقول** قال في المختلف
يحث لقوله وجعل لكم من جلود الانعام بيوتا وقال في المبسوط قال قوم يحث بذلك على كل
حال موثقا فمزم ان كان بدريا لا يعرف بيوت الحاضر فدخلها لم يحث وان كان ترديا كما
يعرف بيوت البادية فدخلها لم يحث والذي يغرب في نفي انه يرجع الى العادة فان كان
بدريا حث سواء دخل بيت البادية او الحاضر وبالعكس وقيل ابن البراج وقال ابن البراج يحث
وطابق وقال في المختلف بين الابان على المقاصد والعرف العامي او اللغوي فان كانت
للخائف قصد بيتا من هذه البيوت انصرفت المين اليه لانه المجلوف عليه دون غيره وان
يقصد بيتا في غيره انطلق الى عرفة مهما سمي بيتا في عرفة انصرف اليه وان قصد ما يسمى بيتا
بغير التسمية **قوله** ولا يحث بالكعبة والحمام **اقول** قال في المبسوط اذا حلف لا يدخل بيتا
فان دخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحث عند قوم لان البيت اذا اطلق تنناول
ما بين البيوت والسكنى وهذه بينت للعبادة والصلاة وعلى هذا اذا دخل الحمام لا يحث لانه
بني للاغتسال والتنظيف ونقله ابن ادريس قوله للشيخ في المبسوط وقال انه يحث لان الله
سماه بيتا فيعرف التبرع يسمى بيتا وان كان عرف الاستعمال والعادة لا يسمى بيتا فاذا اطرا عرف
التبرع على عرف اللغة والاستعمال كان الحكم والمرجع اليه دون العرفين **قوله** وكذا ان
اخرج اهل البيت وتبرأ من دارهم **اقول** قال في الخلاف اذا كان في الدار فحلفت

لا سكنت هذه الدار وانقل نفسه توفي بينه وان لم ينقل الماله والعيال وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة السكني بنفسه وبالعيال وبالمال نقاد ليلنا انه اضاف السكني الي نفسه ولما خرج منها خرج من ان يكون ساكنا فيها ومن ادعى ان يكون ماله وعياله سكني فعليه الدلالة والاصل بوجه الدية وايضا قوله نعم ليس عليكم ضاح ان تدخلوا بيوتنا غير مشكوة فيها مناع لكم فاحيوان من ترك المناع وخرج منها فقال غير مشكوة وقال نعم ايضا ان سكنت من ذريتي بواج غير ذي ذرية دليلا ان احدهما انما سكن زوجته وولد وفي المكاتب فقال اسكنتم وان لم يكن ساكنا معهم والماني قال اسكنت ولم يسكن هو معهم ثبت انه ساكن في مكان اخر وان ولده وعباله في غير الاول اوضح وقال في البسوط ان اقام عقيب بيته لا للسكني بل لنقل الرجل والعيال والماله قال بعضهم بحث وقال اخرون لا بحث وبناء على اصله ان السكني ما كان بالبدن والماله والعيال معا فاذا اقام للنقل لم يكن ساكنا وهو الذي نقوي في نفسي لم قال فيه السكني بالبدن دون الماله والعيال فن سكن ببدنه بحث وان نقل العيال والماله وان اسفل بنفسه توفي بينه وان لم ينقل العيال والماله وقال اخرون ببدنه وبالعيال والماله قال ولا موي الاول وهذا يدل على تردده والوجه ان الاعتبار في السكني بالبدن لا غير **قوله** ولو استهض لنقل المناع كالمعتاد فاشكال **قوله** مشاوه من حيث ان السكني هل ينفذ او بنفسه وعباله وماله وقد تقدم البحث فيه والاقرب في الطب المفاير **قوله** لان قول القابل يطب حقيقته في الابتداء محبان في الاستدانة واللفظ عند اطلاقه الما محل على الحقيقة دون المجاز فاذا قال والله لا يطيب لم بحث باستدانة الطيب وهو احتيازي لا في البسوط لان قوله انقلب فغل مضاع لا يصدق على الاستدانة وقتل ان امكنه نزع ونزع واجبا وان لم يكن عليه بغيره لا استدانة **قوله** ولا يمكنه الذي غصية على اشكال **قوله** مشاوه من حيث ان الاضافه تصدق بادي ملائمة وان المسكن هو موضع السكني ولا شرط في اطلاقه عليه حقيقة كونه بحث لان هذا حكم يتعلق به التحليل والتجزيم والضمات وعدمه واليمين الما يتعلق بالاسم لا بالجوهر ومن حيث ان اليمين تابعة للحقيقة العربية والاضافة هنا اما اضافة الملك او الاستحقاق عرفا وكلها مستقبليات وكذا **قوله** وكذا دخلت دار زيد هذه على اشكال **قوله** قال في الخلاف اذا حلفت لا دخلت دار زيد هذه او كلت عبد زيد هذا او كلت زوجته لم يتعلق اليمين بغير ما علق اليمين به فان دخلها وملكها لزيد حنت اجماعا وان زال ملكه عنها قد خلت بعد ذلك لم بحث اجماعا عند اتصاله البراءة ايضا لانقال دخل دار زيد واليمين متعلقة بالاسم وقال في البسوط بحث عند بعضهم وقال بعضهم لم بحث وهذا الذي يبدى عليه

أخبرنا

أخبرنا والاول ائوي وتوفي في موضع اخر منه الماني وقال ابن البراج بحث مطلقا واعلم ان اليمين المتعلقة على صفة في موضع كلي يمتد باستقرارها ونزول بزوالها كما اذا حلفت لا يدخل دارا لزيد ولا يكلمه مملوكا له نفاع زيد الدار او زوجها او عبدا او عفة لم بحث بالدخول والكلام ولو حلفت على العين كما لو قال لا دخلت هذه الدار معي لزيد ولم يذكرا ضامه الي زيد حنت بدخولها سواء نصت على ملك زيد حرجت عن ملكه ولو جمع بين العين والاضافة كقوله لا دخلت دار زيد هذه قيل تغلب الاشارة ولا تعتبر الاضافة لانها للتقريب وقيل لما علق على مجموع امرين الوصف والاشارة والمجموع يبقى بانقضاء احد اجزائه فنقول اذا دخل الدار معي ملك زيد حنت باجماع المسلمين وان حرجت الدار عنه فدخل فيها نفية الخلاف فعلى الاول حنت وعلى الثاني لا بحث ومن الوجهين وضع الاشكال والاول ائوي **قوله** ولو اشار الي سحله وقال لا اكلت لحم هذه النقرة حنت بالجماع غلبت للاشارة **قوله** لو اصبغت الاشارة والوصف ثم زال الوصف كقوله والله لا اكلت لحم العبد ثم زال وصف العبودية عنه بالعين او لا اكلت لحم هذه السحله ثم زال وصفها عن كونها سحله باب كبريت وصارت نقرة فالألف تغلب الاشارة عند موضعه نظر من حيث انه لم يلفظ بالسحله فلا بحث لانها نقرة ومن حيث انه اشار اليها فبحث قيل كل صغرة تسمى سحله سواء كانت بنت نقرة او نافذة او ضان او ماعز واما الذي كلفه يسي سحله **قوله** ولو حلفت لا دخلت دارا نصارت برأجا لم بحث **قوله** لو قال والله لا دخلت دارا نافذة من وصارت برأجا لم بحث لوزال الوصف اما لو قال والله لا دخلت هذه الدار فانفذت وصارت برأجا فانه يحتمل البحث بدخولها وعدمه للتردد بين الرجوع الي الاشارة او الوصف **قوله** ولو قال لا دخلت الدار حنت **قوله** واستشكل في القواعد لتعارض الوصف والاشارة فبعضهم غلب الوصف لان اليمين تعلقت بالمجموع وهو يزول بزوال جزءه لانه لو لم يكن له مدخل لكان ذكره هذا وبعضهم غلب الاشارة ولهذا اذا قال لا اكلت هذه الحنطة فبلغت او خبزت بحث باكلها والشيخ قال لا بحث وصاحب الشوايح استشكل من حيث علق اليمين بالعين فلا اعتبار بالوصف وقال داريني فلان لصحاري ليس بها عمارة واذا بقي الاسم المتعلق عليه حقيقته حنت بدخولها ويحتمل عدمه لان التعيين في الدار بوجه الي شيئين حقيقا حقيقته الاسم واطلاق اسم الدار على عضو العروصة بعد خرواجها مجاز واللفظ الما محل على الحقيقة دون المجاز **قوله** ولا بحث على الدخول بنزول السطح **قوله** قال الشيخ في البسوط اذا حلفت لا دخلت هذه الدار فان دخلها او شيئا منها وعرفه حنت سواء دخل من الباب او نزل من السطح لانه يطلق عليه انه دخلها ومنه نظر لان الدخول عرفا لما يكون

خطه
هذه السحله
قارعة الوعاء

من الباب لا من السطح **قول** ولو حلف لا ركبته دابة العبد لم يحث الا ان قلنا انه يملك بالتدليك
اقول اما عي قول من يقول العبد يملك مطلقا كذا دينا وما لك ثانه حث حقا وكذا عي قول من
يقول انه يملك بالتدليك كالتدليك في التهاميه وعي قول من يقول لا يملك مطلقا لم يحث وهو ظاهر لانه
عنه قد علق العبد عي الجاهل وقال المصنف في القواعد انما يحث بما يملكه بعد العتق يعني اذا
اعتق العبد فذلك دابة تركها الجاهل حث وفيه نظر لانه لم يتحقق متعلق العبد لانا
ركب دابة حر حث لا عبيد **قول** ولو حلف لا ركبته سرج دابة حث **اقول** مثل
البردعه والرجل والحمل والفتب الا ان يكون في موضع يتصلون بسروج الخيل على البهايم
فيحث والا فلا بخلاف العبد لان العبد لو نسب اليه شيء لانه لا يحث مثل القاءه والخام
بما هو مشوب البهايم بخلاف العبد **قول** ويحث في لبس الثوب لو انزله بغيره وارادني
به **اقول** لانه في العرف يصدق عليه انه لبسه لانه تلبس به في الجملة ولهذا لو ارتدى
المحرم ثوبي الا حرام او انزله يصدق انه لبس ثوبي الاحرام **قول** ولو حلف لا لبس
فهيما فارتدى بغيره لم يحث **اقول** واستشكل في القواعد ومثله ان اللبس
عي الارتد حقيقة ولهذا يقال يجب لبس الود او ما قلنا ومن ان لبس القميص حقيقة
عرفيه وعي من زيفه متقوما به وهو ان يدخل برأسه فيه واضافة اللبس الي القميص
دليل على لبس المحترمة قيل كونه حقيقة عرفية موقوف على النقل وهو خلاف الاصل قلنا
خواص الحقيقة بوجوده فيه وخواص الجاهل بوجوده في صفة ولو سلم فغير غالب وحقيقة
مغلوبة ومن هنا نشأ الاشكال **قول** ولو حلف على لم صفة السخلة فكبرت اولئك هذه
العبد فعتق او اكل هذه الجنطة فخرت فاشكال يشاء من تعاقب الاشعار والوصف **اقول**
هذه المسئلة بعضها مكررة وقد تقدم الكلام فيها ومنها الاشكال اجتماع الاشعار والوصف
وان الاقوي غلب الاشعار اما لو حلف لا ياكل من لحم شاة ولا يشرب من لبنها لزم
الامح الحاحم وهل سوي العجرام الي النسل قال الشيخ نعم ونعم ابن البراج وقال ابن ادريس
لا يبري وقال ابن الجنييد لو حلف لا ياكل لحم عذرة لا يشرب من لبنها لم ياكل لحم ما تحت
ولا يشرب من لبنه ولا يصح قول ابن ادريس لان العبد تعلقت عبيد الشاة دون اولادها
والاصل اباها لحوم الاولاد واباها لبهن لعدم تعلق العبد بهن وعدم تناول اطفالهن
لهن بالذلالا التثا واهي الشيخ برواية عيسى بن عطية والجواب الطريق ضعيف
فان في الطريق عبد الله بن الحكم وهو ضعيف وسهل بن الحسن ويعقوب ابن اسحق وابن
عطية ولم يعرف جاهر المصنف **قول** ولو حلف لا يخرج الاباذنه باذن ولم يسمع المادون
فاشكال

فاشكال **اقول** ولو حلف لا يخرج بغير اذنه فاذا كان حث لا يسمع المادون في الحث اشكال يشاء
من وجود الاذن قبل الخروج ومن انه لما خرج من غير سماع اذنه فقد اقدم على انتهاك حرمة العبد
لا عقاده انه لم ياذن فكان كما اذا خرج بغير اذنه واعلم ان الشيخ قال في الخلاف اذا حلف لا
فارقتك حتى استوفي حقي فان استوفي بنفس حقه بكران استوفي بدل حقه مثل ان كان حقه
دنانير فاحذر واهم تركه لئنه وقال في البسوط ان استوفي بدل حقه حث سواء كان البدل
وقا حقه او اقل لانه ما استوفي حقه بل بدله وهو لا توي لان بدل الحق مغاير له فان ثبت
عرف طار فاقبل عن الحقيقة الى المجاز وجب العبد ول اليه والا فلا وقال ايضا في البسوط لو
حلف لا فارقتك حتى استوفي حقي منك فالبين تعلق بفعل العزم وحده فان تصاه الحق قبل
المعارضة بغير ان تصرف العزم باختيار نفسه حث الجاهل وفيه اشكال يشاء ان العبد انما
يعلق بفعل الجاهل نفسه لا بفعل العزم عند تاحله فالجمهور وقال في البسوط لو حلف
العزم لا فارقتك حتى افصل حقل فابراه من الحق عن قال لا يبرأ احتجاج الجاهل فقل حث
ومن قال انه يبرأ من غير قبول فهل يحث ام لا على قولين اتواها انه يحث والوجه
انه لا يحث لانه بعد رعيه فعل المحلوف عليه وعجز عنه فحفظ اعتبار العبد وانما ذكرنا
هذه المسائل لانها مناسبة للمسئلة المذكورة **قول** ولوقال والله لا كلنك فتج عاني
اقول لان العبد بدونه حث الكوت عليها ويفيد فائدة ثالثة فلا يكون تحتها
بل هي تمام ويحتمل عدمه لانه ثقة العبد والكلام لا يتم الا باحرام احتمالا ضعيفا قال في القواعد
ولو قال لا نك حاسد او مفند فاشكال معناه لوقال لعزم والله لا كلنك حاسد
او مفند فهل يحث بقوله لا نك حاسد او مفند فيه اشكال يشاء من كونه نكته او لا نكته
فما دلنا **قول** ويحث على المهاجرة بالكتابة **اقول** لو حلف على المهاجرة في الحث
بالكتابة اشكال قيل فشقاه ان المهاجرة هل هي عبارة عن ترك المصاحبة خاصة ام لا وقيل
بشأن ان المهاجرة المومنين لا يقتضي شي عي حرام قال ص لا يحل للمومن ان يهاجراه فوق
ذلك وهو يرتفع الاثم بالكتابة ام لا ففيه قولان وعلى الاول يحث وعلى الثاني لا يحث
والمراد بالكتابة معناه الواقعة للآثم والوحشة بينهما لا الواقعة في الابل والوحشة بالشم
وعبر لان نهان زيادة تأكيد العجزان على هذا لا يحث بالكتابة اذا حلف عي المهاجرة وفي
الفتاوى نظر **قول** ولا يحث عي الكلام بقراءة القرآن **اقول** استشكل في القواعد
من احتمال عدم الحث بما ذكره الشيخ في الخلاف فانه قال اذا حلف لا يكم فقرأ القرآن لم
يحث سواء كانت الصلاة او غيرها لانه لا يملك عي من قرا القرآن انه يكم والا كانت

قاعدة للصلاة ومن احتمال الحث بما ذكره ابن ادریس حيث قال كراهه غير واضح والذي ينبغي
اصولاً من صحتها ولغة العرب انه اذا قرأ القرات فقد تكلم وان القرات كلام غير حلف فيحتمل ولما
استدل به المصنف في المختلف بما انه يحتمل بان الكلام هو المنظم من الحروف المسبوحة بالله بالوضع
اذا صدرت من فاديه واحد وهذا المعنى موجود في القرآن ولقوله حتى يسمع كلام الله **قوله** وفي
التفصيل اشكال **اقول** من حيث انه يحتمل عدم الحث لقوله تع ايئك ان لا تكلم الناس بلينه
ايام الارض واذا كورك كثير اوسم بالعني والابكار فامر بالتبجيل والذكر مع قطع الكلام عنه
ومن حيث انه يحتمل الحث لقوله افضل الكلام اربع سمحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
اكبر قال في الايضاح والحق عندي انه يحتمل اذا قرأ خارج الصلاة ان انعقدت بينه **قوله**
وحث بتوذيده الشروع نفسه **اقول** لانه كلام وقيل لا يحتمل لانه لا يصدق عليه انه
تكلم بصيغة سليمة عنه لانه لا يصدق عليه انه لم يتكلم بل قال شعراً واستشكل في القواعد
لما قلنا **قوله** ولو حلف لا دخلت على زيد قد دخل على جماعة وهو منهم حث ولو استثنى
ولو لم يعلم لم يحث **اقول** لو حلف لا دخلت على زيد بيتاً قد دخل على جماعة منهم زيد عالماً ولم
يكنه حث وكذا الاستثناء بان نوي الدخول على غيره خاصة على راي الشيخ في الخلاف
فانه قال حث ولا اعتبار بالنية وهو احتياط المحققين المصنف وابن سعيد وابن ادریس وقال
الشيخ في المبسوط الاقوي انه لا يحتمل وقال ابن البراء يحتمل ولم يفصل واختار في الايضاح
لانه يصدق الدخول عليه مع الاستثناء اما لو حلف انه لا يسلم على زيد مثلاً فلم يحث على
صوتهم فان استثناءه بالنية ونوي بالسلام غير محتمل على الاقوي والفرق ان الدخول
حقيقه واحده لا تختلف باختلاف المقاصد والدواعي بخلاف السلام المنفرد في حق كونه حطاً
الى قصد توجيهه الى المخاطب ولا يصح تغلقه بالغير بدون قصد لان السلام لفظ عام ويحتمل
ان يخصه بقلبه والدخول فعل واحد لا يصح تخصيصه بحث بالدخول ولا حث بالسلام **قوله**
لو حلف برفعه المنكر الى القاضي احتمل المجرى والجنس **اقول** ان قصد احد جهات اليقين
ولا اشكال لانه عمل على ما قصد وان لم يقصد شيئاً فففيه احتمالان من ان كان اللام على
للمعهم للمجنس عند الاطلاق وهذا يرجع بنية الفقيه الى علم الاصطلاح بالعرف العامي **قوله**
ولو عين فقول في الرفع اليه اشكال **اقول** لو قال والله لا ريت منك الا رفعته الى القاضي
فلا فقول فهل يحجب الرفع اليه بعد عزله بنية اشكال سي على ما تقدم من اجتماع الاحتمالين
والوصف ثم زال الوصف **قوله** ولو راي المنكر بعد اطلاق القاضي ففي الرفع اشكال **قوله**
لو راي القاضي ذلك المنكر ثم رآه المحالف فهل يحجب الرفع اليه بنية اشكال من دخول ذلك

الواقع

الواقع تحت عموم ما حلف عليه ومن عموم وجوب التبرع وتحريم الحث ومن كون الرفع اليه اعلانه
ليعاقب عليه وذلك لما تحقق عند عدم علم القاضي بذلك لاستحالة تحصيل الحاصل لانه قد
علم ذلك فابده بنية وبذلك ان كان القاضي يقضي في حق الله بعلمه لم يحجب الرفع والادب والفضيل
حس **قوله** ولو حلف لا يفارق عوبه فمأثرة الغريم لم يتبعه لم يحث وكذا الوصية لم تفت
ومشي الغريم الا ان يقول لا يفترق **اقول** قال في القواعد لو حلف لا يفارق عوبه فمأثرة الغريم
لم يتبعه لم يحث على اشكال وكذا الوصية في الشيء لشيء الغريم ووقف لان المفارق هو الغريم
ومن اشكال ان المحالف لما حلف ان لا يفارق ولم يفارق بل الذي فارق في الصورتين
هو الغريم ولم يحث ومن كونه ترك البقية له كان كانه مفارق اما لو قال لا يفترق حث
عندنا والاصل فيه ان الاكوان هل هي باقية ام لا فان كان الاول لم يكن هو المفارق وان
كان الثاني وان كان الباقي مستقيماً عن الموت فذلك وان كان الباقي محتاجاً الى الموت
فالاقوي انه حث لانه فعل بفعله لا اثر في المفارقة **قوله** ولو حلف ليضرب عبداً ما به
سوط اضرب الى الله المعتاد وان خاف الضرر احرأه الضرب الى اخر **اقول** لو حلف
ليضرب عبداً ما به سوط قال الشيخ في المبسوط يحزي ضربه واحده بصعته منه العدد او شد
ما به سوط مضربه بها ضربه واحده سواء الله او لم يؤلمه بعد ان يفعل ما يقع عليه اسم الضرب
وقال بعضهم الضرب ما الله فاما اذا لم يؤلمه ليس بضرب والاول اقوي والا قرب المبرع
ثم لو تضمنت المصلحة ذلك فعل كالربيع وسوط وصول كل شرع الى جده قال الشيخ
اذا ضربه ضربة واحدة فلم يعلم هل وصل الى يده لكنه غلب على ظنه ان الكل قد اصابه
توفي ميمته وقال بعضهم لا يتوفي ميمته لانه ما قطع بان الكل وصل اليه والاول اقوي للاخبار
والا به والمعتمد عند المصنف في القواعد والمختلف وصول كل شرع الى جده يحصل العدد
المعروف عليه هذا في الجلد او التعزير اما المصالح الدينية فالاولى العترة ولا كفارة لان
الحدود التعزيرات امور واجبة تنفذ في مخالفة المصالح الدينية فانها امور مباحة
وتنسخ تنفذ الميم به ما لم يكن الاولي ترك ما حلف عليه لقوله وان تعفوا قريب للقول
ولم يلزم كفارة لغير اعتقاد الميم قال في القواعد اما لو حلف لضربه ما به سوط فالاقرب
احد الصفتين ولا يتو بسوط الواحد ما به سوط الفرف بين ما به سوط وما به سوط ان الاول
مستبعد بالنظر الى الفعل والساني التعذر بالنسبة الى الله **قوله** ولو حلف لمضربه حقه غل
وابره انحلت الميم ولا كفارة ولو مات المستحق انحلت اما لو قال لا تضرب حقه فانه يدفع الى
الموت **قوله** قال في القواعد لو قال لا تضرب حقه غل فانه صاحبه في وجوب التسليم

الى الوارث في غير اشكال من الاشكال من ان الميراث انقضت فصاحبه وقد خرج بالمرث عن كونه
حقه فاجلت الميراث ومن ان الميراث ينقض ما صدق على انه حق وقت الميراث وهو صادق هنا لم يخص
القضا بصاحب الحق لانه لم يقل الا بصينتك حتى بل قال لا فحين حقه فكان عليه قضاء الوارثه
قوله والتسري وطأ الامه المحذرة **قوله** في جعل التخيير بشرط نظرت مما ذكره بقول دفع الشيخ
في الخلاف الى ان التسري اسم لوط الحايه مع التخيير يقال لا ولي ان يقال انه الوط والتخيير بولان الحايه
ضربان تسريه واحد منه ما اذا خد رها ووطي تسري وترك الاستحرام او قال قوم اذا جامع وانزل
فقد تسري سوا حصتها اولا قال وقال اخرون التسري مجرد الوط حصتها اولا وهذا هو الاقوي
قال المصنف في المختلف والعقد العرف وهو يختلف بحسب اختلاف الاركان والاصناف **قوله**
ويحقق الحث بالمخالفة اختيارا وان كان بفعل الغير كما لو دخلت السبيله وهو فيها او ركب دابة
فدخلت بيتا حلفت على عدم دخوله ولا يحقق الاكراه ولا بالاشياء ولا بالجهل **قوله** بتحقيق الحث
بالمخالفة اختيارا سوا كان بفعله او بفعل غيره كما لو حلفت لا تدخل فركب دابة او فقه في سبيله
او حمله انسان ودخلت الدابة او السبيله او الحامل باذنه ولو سكنت مع القدر فكذلك علي
اشكال من شاء الله لم يدخل بنفسه ولا امر بالبدخول فله حث ومن ان سكوتك عن نفى الجاهل
له عن الدخول وعدم منع الدابة او السبيله مع قدرته على ذلك يجري مجرى صدى ومنه
فكان مقتضى الحث ولا يحقق الحث في المكروه والناسي والجاهل والسهل لا سترط الفصل الثاني في النذر قال تعالى
في فعل المحلوف عليه وتعد المخالفة للميراث **المقصود** الثاني في النذر قال تعالى
يوفون بالنذر وقال وليوفونهم **قوله** وان اجاز المالك فاشكال **قوله** يتامان ان
الاجازة هل هي بشرط في صحة النذر او بشرط في لزومه بيه خلاف فعلى الاول لم يكن للاجازة
بعد ذلك باثر لان النذر لم ينفذ من الاصل لعقد الشرط وهو الاجازة واذا اتى الشرط انتهى
المشروط وعلى الثاني ينفذ النذر متى يوفوا على الاجازة وان اجاز المالك لزوم الاقله وكذلك
الحث في الزوج والولد البضا يظهر الفايد لو مات الولد قبل الاجازة او العتق العبد او طلقت
الزوجه فعلى الاول يطل النذر وعلى الثاني لم يطل ولم يذكري القواعد الولد قال وشترط في
نذر المرأة بالطوعات اذن الزوج وفي نذر المملوك اذن المولي فلو بادرا لم ينفذ وان نحو
لوفوعه فاسد او لو اجاز المالك لزوم والا فرب عندي ما تقدم في الميراث وقد تقدم في الميراث
نرجح اعتقاد الميراث وان للمولي حل ميراث العبد مع بقا الوقت وجه القرب هنا عدم الدليل الدال
على وجوب الوفاء بالنذر وكون المولي له ان منع العبد من الفعل لا ينافي وجوبه على العبد وكذا
القول في الولد والزوج **قوله** ولا يقع نذر الكافر **قوله** الكلام هنا كالكلام في ميمه وقيل
يقع

فان كان النذر في غير اشكال من الاشكال من ان الميراث انقضت فصاحبه وقد خرج بالمرث عن كونه

يقع لقوله او فوا بالعقد والكا فرب مخاطب بفروع الشريعة **قوله** ولو قال لله علي ان اصوم انتا بقوله
قوله احتلف علماء في النذر المطلق الذي لم يعلق على شرط هل يقع ام لا قال اكثر على وقوعه وصحته
قال شيخ وابن ادریس وقال الواقفي لا ينفذ والعقد الاول لانه يصدق عليه انه نذر وبكسر السين
الى المشروط وغيره ومنه في التقييم يكون مشركا بين الاتقان بحسب الوفاء للاديه ولو وايه الي الصياح
الكتاني واجبة بالاجماع لان معنى النذر ان يكون متعلقا بشرط والجواب المنع من الاجماع
ومن ان معنى النذر ان يكون متعلقا بشرط فانه المتنازع فيه **قوله** ولو انعم المباحات كالاكل
والنوم لم يقع **قوله** الفعل المباح هو ما للقاء در عليه ان يفعله ولا يترج فعله على تركه وبالعكس
شرعا فكل فعل مباح يكن ان يقع على قصد الطاعة ويصير فعله واجبا اذا قصد به الطاعة والتوكيد
على العباد او منع النفس من الحرام اذا انقضى عنه فمقوله اذا نذر المباح فان قصد الطاعة صح
اجامعا وان لم يقصد ذلك ففي اعتقاده اشكال من شاء من عموم الاديه الداله على وجوب الوفاء بالنذر
ومن انه عداوي رحله قايما في الشمس قال عنه فقالوا لانه نذر ولا يقع ولا يستقل ولا
تكملة وصوم فقال عموده فليتركه ولا يستقل ولا يقع ولا يترج صومه ما سقط نذر من غير علة
الطاعة من المباحات ولا صاله براه الذمه فيما عدا الطاعات واشتد في القواعد
المطلوب الثاني في الاحكام **قوله** ولو نذر صوم شهر مفترقا لم يلزمه المفترق **قوله**
لان السماع افضل والعرف مرجح ويحتمل لزوم المفترق لانه حفر للمذ وزياده وهو يوم غير المباح
لان التالي غير مفترق بل المفترق نفس هذا الوصف قال المصنف في القواعد ولا يجب فيه
المفترق لو فنده على اشكال **قوله** ولو شرط السماع في شهر لم يجب في قضائه **قوله** لانه لا يجب
ذلك في رمضان بل في غيره لانه اكد وجوبا ولا نذر السماع في الايام الاصل عدم الوجوب
في القضاء ويحتمل وجوب السماع لان القضاء هو الاداء بعينه وانما اختلاف في الوقت ولان السماع
طاعة ولا يخرج عن العهد الا بها فذلك القضاء قال في القواعد وفيه نظر وجه ما قلناه
ولان الصوم نعمت وصف السماع فاذا اوجب القضاء وجب ان ياتي به على الوصف الذي نذر
اعني السماع **قوله** ولو نذر صوم سنة معينة لم يلزمه قضاء العيدين ورمضان **قوله** قال
في القواعد وهل يدخل رمضان في النذر الاقرب ذلك فيجب باظهاره كقاربان وقضا واحدا
فاذا نذر هذه السنة على قول الشيخ وابن ادریس بعدم صحة نذر الواجب لا يدخل رمضان في النذر
كما احتار المصنف هنا والا فرب عنده في القواعد دخوله فيه لان هذه السنة اسم لجمع الشهور
التي من حملها شهر رمضان فكان المقضي لدخوله وهو تناول لفظ النذر له موجود وكونه واجبا
لا يمنع من صحة نذره فلي هذا لوافطر في يوم منه عامد اوجب عليه كما وان احداهما لا يظان

ن

يوم رمضان والآخرى خلف المذبح واما القضاء فاما يجب عليه فضا واحدا لانه المانع الغاي
 كحالات وهو من كل يوم يوم واما العبد ان فلا بد خلل في السنة لان صومها محرم اجماعا فان
 استثناهما فلا يجب وان ادخلهما لفظا او بنية فلا يخلو لانه لا يصح صومهما معصية والمذبح طاعة
قوله ويجب قضا ايام الحيض والمرض على الاشكال **قوله** يشام من انهما لا يصح صومهما وكل صوم لا
 يصح لا يصح نذر والمقدسات ظاهرتان ومن ان سقوط التكليف بالمرض والحيض لما منع المحل لا ينافي
 وجوب القضاء واختار في الإيضاح الاول **قوله** ولو شرط استئناف وقتل ان لم يتجاوز النصف
قوله السنة المتابعة اما يصدق حقيقة مع عدم الاقطار ولو يوميا في خلاها اصله فلا يجري
 مع افطار يوم واحد وخرج عنه ما هو متعذر للخص فيبقى الباقي على الاصل وقياسه على الشهرين
 باطل لان كل ما هو خلاف الاصل يقتضيه على موضع النص والعيان عندنا باطل والقول
 المحكي حكاية في المبسوط ولكن الشيخ فرضها في سنة معينة وكذا استجناج الدين في الشرايع
 وقال وبعض اصحاب قال ان تجاوز النصف جاز النسيان وهو تحريمه وعليه ما فرضناه لا يجب
 الكفار لان السنة معينة وهذا لا يجب عليه الكفار لان ذلك الزمان لم يتعين للصوم
قوله ولا يخط ايام رمضان ولا العبد من غيره **قوله** لانه نذر هذه السنة وهي حقيقة في
 ابي عثر شهر او رمضان يصح نذر فلا مانع وهذا قول من يقول يصح نذر الواجب ولا يصح على
 قول من سعه كما فرضناه **قوله** ولو نذر صوم قدوم زيد لم ينعقد **قوله** سوا قدوم ليلة او فطار
 وهو الذي فواه الشيخ في المبسوط والخلاف وقال في موضع اخر من المبسوط فان قدوم قبل الوردك
 ولم تكن تشاؤلا شيئا مطلقا جدد البنية وصام ذلك اليوم وذهب ابن الجني إلى الاعتقاد فانه
 ويجزيه صوم ذلك اليوم وان لم يكن يثبت الصيام من الليل وقال المصنف في المختلف انه ان قدم
 قبل الوصال ولم يوجد منه ما ينافي حكم الصوم وجب والا فلا واستشكل في القواعد ومثله
 من عموم ادلة الوجوب مع ثبوت القدر عليه والقدر عليه محققه اذا لم يفت حمل البنية
 وقد صح الشارع مثله فيمن اراد قضا يوم ومن انه يلزم اما بتعيين الصوم او بخلافه وجوب صوم
 رمضان بعد مضيته **قوله** ولو نذر بعض يوم لم ينعقد **قوله** وقال في القواعد عجز العلماء
 ولزم يوم كامل اما لو قال بعض يوم لا يزيد بطل لانه لا يجب صوم بعض يوم وباقية غير منه ويحمل
 الصبي لان حكم البعض ملزومه لصحة الكل وقد نذر الملزوم بئذ لم يلزم الله زم قال في الايضاح والحق
 عندي انه لا يصح لان النذر لا يصح الا بالتصريح ولم يصح **قوله** ولا يجب قضا الاثنتين الواقعه في
 رمضان **قوله** لا يستثنى في الاصل وقال ابن حزم بغير ما في رمضان من المذبح وربيه رمضان
 وبعض النذر وان صام سنه المذبح واجزا عن رمضان وبعض صوم النذر والاول المعتمد **قوله**
 ولا

ولا في العبد **قوله** اذا نذر صوم كل اثنين او كل خميس فاتفق يوم العبد الاثنتين او الخميس افطار اجماعا
 وفي وجوب قضا يوم بدله تولات قال المصنف هنا وفي القواعد لا يجب وهو اختيار ابن البراج
 وابن ادرين وقال في المبسوط والتهامية يجب عليه القضاء لو رايه علي بن مهران وعمل علي الاستحباب
 لقول الكاظم ع ويصوم يوما بدل يوم ان شالانه لو كان واجبا لما علقه بالشيء قال المصنف
 شرط صحة المذبح قبول الزمان للصوم فكل ما لا يصح صومه سزا لا يدخل تحت النذر وهو
 العتق **قوله** ولا في الحيض والمرض **قوله** قال في القواعد وفي الحيض والمرض اشكال
 وجه الاشكال من حيث انها لا يصح صومها فلا يدخل في النذر كيوم العبد فلا يجب قضا وهما
 ومن حيث ان ذلك الزمان قابل للصوم وانما سقط التكليف به عنهما حاله المرض والحيض
 بخلاف يوم العبد فان ذلك الزمان لا يقبل الصوم **قوله** ولو وجب صوم شهرين متتابعين
 صامهما عن نذر ولا يقطع المتابع لانه عند **قوله** قال في المبسوط لصومهما عن كفارة دون
 نذر لانه اذا صامهما عن كفارة صحت الكفارة وقضى ما فيها من الاثنتين ولو صامهما عن نذر
 بطل المتابع وكان عليهما الاستيناف ولم يمكنه الكفارة بالصيام ابدأ والذي يقتضي مذهبا
 ان في الشهر الاول فعل هذا الذي بيناه وفي الشهر الثاني يصح ان يصومهما عن الكفارة او عن
 النذر لان الافطار يبيح لا يبطل المتابع وان صام الكل عن الكفارة بقي كل اثنين كان في الشهرين
 هذا اذا سبق النذر والكفارة فاما ان سبقت الكفارة والنذر وهو ان وجب عليه صوم شهرين
 متتابعين عن كفارة لم يكن ان يصوم كل اثنين كان عندنا مثل الاول وكذا عند بعضهم فقال
 بعضهم لا يفتي ما فيها من الاثنتين لان كل اثنين في الشهرين سبقت الكفارة وهو عن نذر لهذا
 لم ينعقد نذرهما كاثنتين رمضان والا فوي ما قلناه وقال ابن ادرين الا فوي عندي
 ان يوم النذر لا يجوز صيامه عن الكفارة لا في الشهر الاول ولا في الثاني وقول الشيخ ولو صامها
 عن نذر بطل متابعه الي اخره تسك غير واضح وقال المصنف في المختلف والعبد انه يصوم يوم
 الاثنين عن نذر دايما الا في رمضان والعبد بين ايام التشريق اذا كان بمكة ولا يقطع المتابع
 لذلك لانه عند كل مرض والحيض والسفر والعزومي ولا فرق بين ان يقدم النذر على اجاب
 الشهرين او يتأخر ولا بين اثنتين الشهر الاول والثاني **قوله** ولا قضا **قوله** لانه ليس هناك
 ريب يقع فيه القضا يكفر ولا يفتي **قوله** ولو نذر صوما مكرها لزمه **قوله** فيه اشكال
 صحتها من علم انعقاد نذر المكروه من كون الصوم بنفسه طاعة والمكروه اما هو انقاعه في تلك
 الاوقات وذلك وصف خارج عن ذات النذر فينعقد **قوله** قال في القواعد علم لو نذر صوم شهرين قبل
 ما بعد قبله رمضان فهو شوال ويحل شعبان ويحل رجب **قوله** ولو نذر صوم في بلد لم يتعين

اقول هذا قوله في السوط ويرد فيه صاحب الشرايع والعقد انه لم ينعين لانه لا يحصل للصوم بكونه
 2 هذا المكان صفه رايد على صفاته ونفسه ولا وجه في ابقاعه في البلد المذكور فان قيل انه لم يأت
 بالمشك ورعي في عهده التكليف قلنا الشرط كون النذر في نفسه طاعة لا صفاته المستزعة كلها
 واعلم ان البحث توجه في مكان ليس للصوم فيه مزية نفس شرعي اما اذا كانت للصوم فيه
 مزية كصوم ليلة يوم بالمد بينه للحاجه فلا شك في تعيينه بالنذر وهو اجماع **قوله** ومنها الصلوات
 وحسب وان نذرها في الاوقات المذكورة **اقول** قال في الفواعل اذا نذر الصلوات في الاوقات
 المذكورة لزم على اشكال وجه الاشكال من عدم انعقاد نذر المكروه ومن كون الصلوات
 بنفسها طاعة والمكروه انما هو ابقاعها في تلك الاوقات وذلك وصف خارج عما دلت
 النذر وينتقد **قوله** ومنها الحج لو نذر ما شيا لعين من بلد النذر وقيل من المقامات ابي اخوه
اقول هناك لثان الاول اذ ان الحج ما شيا انعقد اجماعا وهل يلزم المبدأ مع القدوم فيه
 قولان مبنيان على ان المشي افضل من الركوب او بالعكس قيل بالاول لفعل الحن والرسن
 العاديين علمه لم ولذا الكفاية ومواظبتهم على ذلك مع استصحابهم الرواجل والمجاهل والبعال
 ولقوله عم اجرك على قد نصيبك واختاره المصنف في التخيير بشرط المكنه وروي ما تقرب
 اليه بشي افضل من المشي الى بيت الله الحرام على القدمين وان الحج الواحد تغد سبعين
 حجه وقيل بالثاني لانه مع البدل وصرف المال في الطاعة فكان افضل ولانه عم حج راكبا وفعل
 اخرون فقالوا المستطيع ان لم يضعف عن القيام بالفرائض كان المشي افضل والا كان الركوب
 افضل واختاره الشيخ في السوط وحضر صاحب الشرايع هذا التفصيل لمن وجب عليه الحج وله
 نفوس لغرض وهو العقد الثانيه تنفرد على الاعتقاد انه يجب المشي من البلد او من
 المقامات قال المصنف بالاول وقال الشيخ الظاهر من موضع النذر وقال قوم من المقات لان
 ما شيا منصرف على الحال والعامل فيه حج مثلا وانما يصدق حقيقة حاله الفعل كقولك ضرب
 زيد راكبا فانه انما يصدق حقيقة حاله الفعل لا قبله ولا بعده واحج اخرون بالعرف واللفظ
 محل عليه **قوله** ولو ركب البعض في المطلق اعاد ما شيا للجمع على راي **اقول** هذا هو المشهور
 وقال المعين ستانف الحج وشمس ما ركب وركب ما شى وتبعه الشيخ في النهاية وابن البراء واختاره
 المصنف وولده وجهما الله الاستيناف ما شيا **قوله** ولو عجز ركب وفي وجوب سياق البدنة
 قولان **اقول** اذ ان الحج ما شيا فحج فان كان النذر معيها بشئ ركب ونسحب ان يسوق بدنة
 واختاره المصنف ونجم الدين في الشرايع وقال الشيخ في الخلاف يجب ومنه الخلاف ما رواه الحلبي
 عن الصادق عم قال انما رجل نذر ان يشي الى بيت الله لم عجز ان يشي بركوب وليس بقوله اذا
 عرف

عرف الله الحجه منه فقوله وليس بقوله هذا الامر للاستحباب لان العاجز لا كفارة عليه
 وقيل للوجوب لانه على صيغة الامر وهذا البحث انما هو اذا نذر الحج في سنة معينة اما لو كان النذر
 مطلقا يجب علمه بالاستيناف في المستقبل ما شيا **قوله** ولو نذر الركوب فشمس **اقول**
 لا نه طاعة منذ وتر يصح نذرها لانيان بغيرها اثبات لغير الواجب فشمس في عهده التكليف
 وعمل ان يقال لا نعين بل لا فضل بحري عنه ان قلنا ان التي افضل لان الفصل من النذر
 الفصلية والمفضلون بالنسبة الى الافضل كفاية الفصلية **قوله** ولو نذر المشي الى بيت الله فهو
 مكه **اقول** قال في السوط يلزمه المشي وينعقد نذره لان اطلاق قوله بيت الله يضاف الى
 البيت المحرم وقال قوم بسحب المشي ولا يجب الا ان يكون له المكاحد بوقت الله والاول
 احوط وقال في الخلاف اذا قل بيت الله ولم يقل المحرم وان كانت بيته بيت الله المحرم لزم
 الوفاء والام يلزمه شي **قوله** ولو عجز الناذر في حج عن حج لم يجز عنه **اقول** قال في النهاية
 بحري عنها وقال ابن البراء بحري عن المنوب خاصة واذا تمكن الناذر من الحج وجب عليه
 قال في الانصاع هذا هو الصحيح لانه وجد سببان مستقلان في وجوب حجتهن بعبادته لا سببا
 باخر المسبب عن السبب قال في الفواعل ولو نذر الحج ولم يكن له مال في حج غير وفي اجزائه
 عنها اشكال من ان النذر يقتضي ان يبأسوا بفعل الحج وباني بها وقد فعل ومن ان يباي
 السبب يقتضي بغير السبب فان الذي فعله بسبب النسيان والاخر وجب عليه بسبب النذر
 ولا بحري احدهما عن الآخر **قوله** ولو نذر الحج او نذر في وجوب لقا البيت اشكال **اقول** اذا نذر
 ان حج في سنة معينة لم فانه الحج قبل الاحرام فحل عليه لقا البيت بالنذر دام لا اشكال
 ثامن ان نذر الحج يستلزم نذرا لقا البيت فاذا انعقد لاحد الواجبين وقد رعى الاحرام فقط
 الميسر بالمعصية وهذا مبني على ان لقا البيت عبادة براسه وهو الاصح لم رواه ابن عباس فان
 يلحق بالاحرام ومنه تحتان الاول ان يقول الحج فيجب المعنى الى البيت لعدم التحلل ان
 يمكن فان قلنا بوجوب لقا البيت بالنذر وجب من حيث النذر ومن حيث عمر التحلل
 فان اهل كثر وان قلنا بعدم وجوبه بالنذر لم يكني وتقريب الوجهين كما تقدم الثاني
 ان نفقد الاحرام فيجب لقا البيت لانام الناسك فان قلنا بوجوبه بالنذر وجب بهما
 والعايد في الكفارة وان قلنا بعدم وجوبه بالنذر وجب لانام الناسك **قوله** ولو نذر
 اتيان اي مسجد كان وجب ولا يجب اضافته عبادة كصلاته او اعتكاف **اقول** هذا هو المشهور
 وقال الشيخ في السوط يلزمه المشي باذ اوصل اليه يلزمه ان يصلي ركعتين لان المقصود التقرب
 ولا يتم الا بالصلاة فيه قال المصنف الفصل الى المسجد نفسه طاعة وكل طاعة يصح نذرها

اما الصغري فنقلوه عن من مثنى الي مستحب لم يضع رجله على رطب او يابس الا سجد له الارضين
التابعة ولانه ان كان طاعة بغيره صح نذر ولم يتوقف على الصلاة والالم بيقول فلا يجب
الصلوة **قوله** ولونذر عن كافر مطلق لم يصح وفي المعين خلاف **قوله** اذا نذر عن كافر غير
معين لم ينعقد وفي المعين قولان وقد ذكرناهما في كتاب العتق وقال في البسوط اذا نذر عن
رقبه فانه يحرم اي رقبته كانت صغيرة كانت او كبيرة معيبة او سليمة مرسنة كانت او كافر لان
الاسم يقع عليها وقال بعضهم لا يجري الا المومنة السليمة والاول من ههنا وكذا قال في الخلافة
وقال ابن البراق اذا كانت معيبة اعتق اي رقبته ناسوا كانت مومنة او كافر وان كانت
غير معيبة اعتق اي رقبته ناسا الا ان يكون كافر وهو قول الشيخ في النهاية ومنع ابن ادریس
من عن الكافر مطلقا لقوله ولا يثبت بحديث **قوله** ولونذر في البيع مملوكة وجب الابعاض والضرر
قوله حالف الشيخ في ذلك قال في النهاية من نذر ان لا يبيع مملوكا لم يملكه الا بحول ربيعه وان
احتاج الي رقبته وتبعه ابن البراق وقال ابن ادریس بالجواز فقال لا خلاف بين اصحابنا في ان
النادر اذا كان في خلاف نذر صلاح له ديني او دنيوي فيفعل ما هو اصلح ولا كفارة عليه
ولا شك ان هذه الصور تندرج تحتها والشيخ اعتمد على روايه وقال المصنف في المختلف والمعهذ
ان يقول ان كان الاصلح له البيع جازسا احتاج الي ثمنها او لا وان كان الاصلح ترك البيع لم
يجز البيع مطلقا سواء احتاج الي ثمن ولا لما نقرر من اعتبار الاصلح في الايمان والنذر والتفصيل
حسن **قوله** او مكان **قوله** ولونذر ان تصدق بمالك في مكان او بلد وصرفه الي اهل ذلك
المكان في غير تلك النعمه في الاجزاء الشكالية مشا من كون النادر لم يأت بما نذر لانه نذر
ان تصدق بذلك المال في مكان المعين ولم يفعل من حيث ان العرض بالصدقة في المكان
صرفه الي اهلها وقد صرفه اليهم معجز عن العمل **قوله** ولوقال مالك كثير فهو مائون درهما
قوله هذا قول الشيخين وابن البراق وسله وقال الصدوق وابو الكثر مائون ولم يقبل الله
وقال ابن ادریس وجب ان تصدق ثمانين درهما ان كانت الدراهم يتعاملون بها وكانت
عدهم في بلد درهم وان كانت الدراهم التي يتعاملون بها وفي عرفهم في بلد درهم وجب عليه
ان يتصدق ثمانين دينارا وروايتهما موثقة عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن بعض اصحابه
قال لما سمع المتوكل نذر وقيل نذرت امه ان عوفي ان تصدق بمالك كثير فلما عوفي سال الفقهاء
عن حد الكثر فاجتروا فيه فقال بعضهم مائة الف وقال بعضهم عشرين الف والواحدة اقل
مختلفة فقال له رجل من ثمانية مائة فقال له صفعان لا تنبعث الي هذا الاسود فقال عنه فقال
المتوكل من يعني بك فقال ابن الرضا فقال له هل يحسن من هذا شيئا فقال يا امير المؤمنين
ان

ان اخبرك هذا الرجل من هذا انني عليك كذا او كذا او الا فاضربني مائة مفرقه فقال قد رخصت
يا جعفر من اليه واسله فقال جعفر بن محمد الي اي الحن علي ابن محمد عمه قاله عن حد الكثر
وقال له ثمانون فقال جعفر بن محمد ان سألني عن العله فيه فقال ان الله سبحانه يقول ولقد نصركم
الله في مواطن كثير فعمله ذلك المواطن فكانت ثمانين موطن والشيخان عولا على رواية ابي بكر
الخصري والمعهذ ان يقول الكثير ثمانون فان اصبحت الي الله درهم او الدينارين **قوله** ولونذر
الصدقة جميع ماله وخاف الضرر فونه وتصدق شيئا حتى يتوفيه **قوله** هذا ظاهر منصوص
عليه ولكن هل يجب عليه ان يتصدق بجميع ماله لا ينصرفه ويقوم الباقي ليتصدق بقدره شيئا
وشيئا اوله ان يقوم بجميع وتصدق شيئا مطلقا فيه اشكال مشا من ان المصنف لجواز
ترك الصدقة بالجميع هو التضرر وهو متلف في القصد الذي لا ضرر في الصدقة به مستفي لجواز
لاستقاعلته ومن ورود النقل بان اذا احتاج الضرر جاز ان يقوم بجميع ماله ويتصدق به شيئا
شيئا من غير تفصيل ولا تقدير **قوله** ولونذر الهدى واطلق وجب اقل عدي من النعم
قوله هذا قول الشيخ في الخلافة وابن الجيند وقال في البسوط يجري ولو بفضله لو فقهه عليه لغة
فقال اهدي بغيره ونذر شرعا قال تع حكمه ذوا عدل منك مائة بالغ الكعبة فكلما حكمه
بشيء مما قد حكمك بغيره عصفورا او جراد وقال عم من راح في ليله الخامسة فكلما
اهدي بغيره قال في الايضاح والا توي الاول **قوله** ولونذر الهدى الي بيت الله غير النعم بطل
علي راي **قوله** كما تقدم في الخلافة ونصحه بما ذكر في البسوط وبني علي القولين لونذر اهدا اظهي
الي البيت اما لونذر اهدا اظهي الي مكانه لزم التبليغ واستشكل في القواعد ووجه الاشكال من
وجوب الوفاء بالنذر ومن كون التبليغ له ليس ثوبه فلا ينعقد نذره وهو ايضا مبني على ما
تقدم **قوله** ويبيع لمصالح البيت علي راي **قوله** الذي قال بالبيع قال باع وصرف منه الي
مطبخ البيت وصرف الي الحاج **قوله** قوله او المشهد **قوله** ان كان قد عين المشهد
لوقائه وان لم يكن عينه ولا عين البيت الله لم يصرف الا الي مصاح بيت الله او الي الحاج
وان كان عين المشهد صرف الي المشهد خاصة **قوله** ولونذر بحرم بغير صفا فوجه النذر
قوله هنا مسلتان الاولى انه اذا نذر بحرم الهدى بمكة او بمكة لزم لان البحر والذبح بهما عباد
معهوده ويلزم تقريظ بهما لان اطلاق الهدى يقتضي ذلك ولا نه لولم يلزم الفرقه لم يصح النذر
اخر الا ان في جعل الحرم مجزئة فلا ينعقد به وحده وهو احتجاره في البسوط الثانية اذا نذر
بحرم الهدى او بحرم بغيرهما واطلق اي لم يذكرا الفرق في الخلافة يصح ويلزمه ان يفرق
بذلك الموضع وقال في البسوط ان ذكر انه يفرق الحرم بها صح نذره ولا فلا لان الاصل براءة

الذمة احيى الاولون على صحة النذر بقوله يوفون بالنذر لا يوفون بالعقد واما المرفوع بها على
المساكين ولانه مفهوم الهدى ولا نه لولا له يصح ادنى الذبح والقرابين بقرينة واحدا لا يجوز
ان يحمل الهدى مكة لقوله يحملها الي البيت العتيق وعجز ليس بشرع فلا يصح لذمه واستلزامه
في القواعد للوجهين **قوله** وهل يجب الذبح بها استكمال **قوله** بنشأ ان مكان الذبح اما هو مكة او
مكة ومن حيث عتيقه بعد ادنيجب فيها **قوله** ولا يجب به كفارة **قوله** يروي في قول الجمهور
بانه يجب هناك لثبته ابراهيم واسماعيل عليه السلام **قوله** وروي الصدوق عن كل يوم نذر صوم
وعجز **قوله** رواه الحسن بن عمار عن الصادق ع في رجل جعل عليه صياما في نذر ولا يقوي
قال يعطي من الصوم عنه في كل يوم مدين وقال في النهاية من كان عليه صيام يوم نذر صومه
يعجز عن صيامه نطق مكينا مدين وقد اجزا وقال المقيد عليه القضاء وكفارة قال ابراهيم
قوله في النهاية ليس على ظاهر بل ان كان يحرم لكبار مرض لا يرجي بروع فعليه الكفارة وان
كان يرجي بروع مثل الحلي والواجب عليه الا نطار والقضاء من غير طعام مدين وكفارة قال في
المختلف الوجه ما قاله المقيد لاصالة البراءة **قوله** ولا سعة السنة الا بالنطق دون البينة وان
كانت شرطا **قوله** السنة الميت والنذر والعهد قال المقيد اذا اعتقد انه متى كان كذا منذر
على كذا اوجب عليه الوفاء عند حصول ذلك الشيء وجوي ذلك مجري ان يقول لله علي كذا واخترت
ان البراءة وابن حزم وكذا الكلام في العهد والميثان وقال ابن سبويه والمصنف في القواعد لا ينفذ
الا بالتلفظ به ولا يفي قولان قال في النهاية ينفذ بالنية وقال في السوط لا ينفذ بالنية واما
ينفذ باللفظ وهو المشهور لانه استقر الشرع على تعلق الاحكام الشرعية بالانفاظ دون الاعتقاد
وكذا القول في العهد والميثان وقال ابن الجوزي لا ينفذ الا ان تلفظ به وينطق به النية ايضا
وتبعه ابن ادریس واحتج الشيخ على قوله في النهاية بقوله اما الاعمال بالنيات واما لا يفي ما يروي
واما الجهر والباللبيبة وذلك يدل على حصر البيبة في النية وله توقف على غيرها ولا ان الاصل
في العبادات اللفظية الاعتقاد والضمير وهو محقق هنا واما اللفظ بمعانيه اعلام الغيب والله عالم بالسرائر
فيحقق عقد النذر بعقده الضمير عليه واحاراه سحر رجه الله وقال والده في المختلف وعجز في هذه
المسئلة من الترميزين **قوله** وكفارة انطار وقضائ رمضان بعد الزوال الي اخره **قوله** ذهب اكثر علمائنا
الى وجوب الكفارة لو انطار بعد الزوال ماله في النهاية وروي ان عليه كفارة من انطار يوميات
شهر رمضان قال وتجل على من انطار استخفافا بالفرض وتجاوزا به مثل من الكفارة عقوبة وتغليظا
وقد روي رواية اخرى انه ليس عليه شيء فيكون ان يكون الوجه فيها من لم تكن من الاطعام
والصيام وقال ابن ابي عمير باثم وليس عليه كفارة ولم يفصل بين ان يقع الانطار قبل الزوال او بعده
وقال

وقال بعضهم يجب كفارة دين وفيل اطعام عشرة مساكين فان لم يجد نصيام بلثة ايام ولكن اقال المقيد
في كتاب الصيام وقال في باب الكفارات عليه كفارة دين او اطعام عشرة مساكين فان لم يجد نصيام
بلثة ايام منه بعات وقال سله ر عليه كفارة دين وقال في النهاية عليه كفارة دين فان لم يجد
فعليه صيام بلثة ايام وقال ابن ابي يويه عليه كفارة من انطار يوميات شهر رمضان قال وقال
روي ان عليه اطعام عشرة مساكين وهو اختيار ابن البراء والمشهور انه لا ينفل الى صوم بلثة ايام
الا بعد العجز عن الاطعام قال ابو الصلاح وان كان بعد الزوال تغلظ وزعم ولو منته الكفارة
صيام بلثة ايام او اطعام عشرة مساكين **قوله** والمخيرة افطار رمضان **قوله** هذا هو المشهور
ذهب اليه السجستاني وسلا ر ابن البراء وقال في السوط الكفارة على صومين بخير ومرويه
قال في كفارة الجماع والطهار والغسل بل خلاه وفي اصحابنا من قال كفارة الجماع بخير وقول
ابن ابي عمير يوم الترتيب وقول صريح فيه بالترتيب وقال ابن ادریس في مجيزه على الصحيح من
المذهب واحتج ابن ابي عمير لما رواه الصدوق ان رجلا من الانصار قال يا رسول الله
هل كنت واهلكت انت امرأتك في رمضان وانا صائم قال لا احب قال سمعته من شهرين متتابعين
قال لا اطيع قال تصدق على ستين مكينا قال لا احب قال فاني اني صم بغرور ثمانية عشر
صاعا من ثوبك خذ ما تصدق بها فقال والذي بعثك بالحق ما بين لابتيها اخرج مائة
اليها فقال خذ وكله واطعم عيالك فانه كفارة لك والجواب لا دلالة قاطعة فيه على الترتيب
قوله وفي اصل الخبر بطلانه كيف يجوز ان ياخذ ما وجب ان تصدق به على غيره لنفسه
ولعله **قوله** والا فرب ان خلف نذر الصوم كرمضان **قوله** مثل ابن ادریس هذا عن الربيعي
وعن الصدوق واختاره المصنف هنا وقال في القواعد والبيع وابو الصلاح وابن حزم وابن البراء
يجب كفارة رمضان سواء كان النذر صوما او غيره واختار في المصنف في القواعد ان الكفارة
في افطار صوم يوم معين لغرضه نذر وخلف النذر والعهد كفارة بخير واختاره في الاختصاص وقال
المقيد يجب عليه كفارة مثل الخطا وقال سله وكفارة خلف النذر كفارة طهار وقال الصدوق
كفارة دين واجره صيام شهرين متتابعين ومستند الكل للروايات **قوله** وكذا العهد **قوله**
اي حكمه حكم النذر في ان خلف عهد الصوم كرمضان وخلف نذر غير الصوم يكون كالبيمين
وقد تقدم القول في ذلك وان منعه في القواعد ان الكفارة في افطار صوم يوم معين لغرضه
عذر وخلف النذر والعهد كفارة بخير من الحصل الثلث العتق والاطعام والصيام **قوله**
وكفارة الجمع في مثل اليوم عدا ظنا وفي افطار نذر رمضان بالمحرم **قوله** وهذا مذهب الصدوق
وابن حزم والشيخ في كتابي لا اخبار رواية سماعة الموقفة قال سألته عن رجل اتى اهله في رمضان

في اجزاء عتقه ولم يبلغ من كافر من اى ابرع وامه وان اسلم الولد فانه لو اعنته لم يحرم الا بعد
بلوغه واسلامه وقال في التناهي ومضى اراد ان يعتق وليقتن من ظاهر الاسلام او يحكم الاسلام
ذكرا كان او انثى صغيرا او كبيرا وقال في الخلاف اذا وحيث عليه الكفار عتق رقبته في كفاره
فله ان يقتل او يبيع او يدين او يكون نذ رقبته فانه يجزي في جميع ذلك الا يكون موته الا في القتل
خاصة وبه قال عطاء النجعي والثوري والوحيني واصحابه الا انه اجازوا ان يكون كافرا وعندنا ان
ذلك مكروه وان اجزا وقال الشافعي لا يجوز في جميع ذلك الا المومن وبه قال مالك والاوزاعي
واحمد واسحق واستدل بان الله ذكر هذه الكفارات ولم يشرط فيها الايمان بل اطلق الرقبة
والناحية بالايان في قتل الخطا خاصة فحل غيرها عليها احتج الى دليل ولا دليل واختاره في
المسوط ما اختاره في الخلاف وقال في الخلاف انما الموضع الذي يعتق فيه الايمان في الرقبة
فانه يجزي اذا كان محكوما باليدان وان كان صغيرا لانه يطلق عيا المومن لانه محكوم باليدان وقال
ابن الحبيب واذا اراد المكفر بالعتق الذي يحل له ان يعتق رقبته بالغه موته سليه من العيوب
في البدن واي كفارة القتل فانه لا يجوز له عير المومن المقتول للمص وأما عير القتل مجرى الرضخ والمولود
اذا قام به المعتق الى ان يسفي نفقه وقال في باب الكفارات ولا يجزي الذي وقال ابن البراء
ينبغي ان يعتق من يكون على ظاهر الاسلام او من يكون محكم ذلك ذكرا كان او انثى صغيرا كان
او كبيرا قال ابن ادریس والثوري وباقي اصحابنا باعتبار الايمان في جميعها وهو الذي اجمعه
لقوله ولا يقيم الحبيث منه يفتون والكفار حبيث ولان دليل الاحتياط يقتضي ذلك قال في المختلف
والعتق ما اختاره السيد الرضي لنا ما تقدم من منع عتق الكافر من الكفارة اولى ولان الذمة
مشغولة بالعتق وبدون المومن لا يخرج عن عهد التكليف بيقين ولا نه ثغ في كفارة القتل
بالايمان فتقيد في باقي الكفارات عند بعض الامويين وساروا به من يحيى وعن سيف بن
عمر عن الصادق ع قال سالت الجوزي للمسلم ان يعتق مملوكا قال لا وهل يعتبر الايمان في
العتق عن الكفارة مع الاسلام الايمان قال المصنف في التواعد الاموي ذلك هو وجه القوم ان
الذمة مشغولة بالكفارة مطلقا ولا يبين بالبراه يعتق عير المومن وسفي في عهد التكليف عملا
باصاله بقا ما كان عيا ما كان لانه احوط **قوله** وولد الزنا **قوله** وقال السيد لا يجزي لانه
كان عنده ولقوله نه ولا يقيم الحبيث وولد الزنا يطلق عليه هذا الاسم ودر راعى النبي
ع انه قال وولد الزنا لا خير فيه ولا في لحمه ولا في دمه ولا في جلده ولا في عظمه ولا في شعره
ولا في بشره ولا في شيء منه واجزاه في الكفارة هو اسقاط الحكم به عن الجاني ضرر عظيم من الخير
وقد نفاه وتبعه ابن ادریس وابن الحبيب في المنع من عتقه والمشهور الاجزاء واختاره الشيخ والمصنف
هنا

هنا وفي باقي كنبه **قوله** والمكاتب الشروط **قوله** المكاتب وان كان مشروطا او مطلقا لم يؤد
والاقترب منها الاجزاء وان لم ينقص تدبير علي راي ما اقرب عنده اجزائها واجزاء المذنب
ايضا في الكفار وان لم ينقص تدبير قبل عتقه وهو قول ابن ادریس ووجه قرب الاجزاء
ان كلا من رقب لم يخرج عن ملك ما ملكه منه شيء ومنع الشيخ في الخلاف فقال لا يجزي عتق
المكاتب مطلقا وقال في النهاية والمدبرة يجوز ان يعتق في كفاره ما لم ينقص تدبير رقبته
ابن البراء والمصنف وافق الشيخ في المختلف في عدم اجزاء عتق المكاتب فقط **قوله** وشققت من
عبد **قوله** اذا عتق شققت من عبد مشترك مع لسانه اذ انوي المكفرون قلنا انه يعتق
بالاعتاق وان قلنا بالاداء بقي اجزائه عنده اشكال يشا من عتق الحصة بالاداء بالاعتاق من
حصول مجموع الرقبة بفعله المستند الى عتق لك البعض **قوله** والمأمور بعتقه عن الامر
قوله وقيل لا يجزي عنه لانه لا عتق الا في ملك وقيل لا يجزي عنه لانه لم يقصد العتق
عن نفسه ولم يصح عن غيره **قوله** ولو اعتق الوارث عن الميت لامن مال الميت وقع على الميت
الى اخره **قوله** هذا قول الشيخ في المسوط والفرق بين الوارث والاجنبي ان الوارث قائم مقام
المورث في كثير من الاحكام فانه يقتل قوله بها كانت لقبول قول المورث فيه كالانفراد بالمجمل
وتعيين المطلقة والعتق وعليه فضا ما عليه من صيام وصلاة ولان الوارث ان ادرك
من مال التركة يهر من ماله بالحقيقة لانه يملكها بالموت وادعى من احد ماله صح من
الاخر **قوله** فلو قال انت حر وعليك كذا لم تجز عن الكفارة **قوله** فحينئذ هل يعتق المملوك
فيه اشكال يشا من انه انما يعتق عن الكفار ولم يحصل ويجز لم يقصد فله يصح لان المقامات
تابعة للفصل والارادة ومن انه عتق صدر من اهله في مجله وهو مني على الغيب وايضا
ينفق بقوله انت حر وسفي الباقي لغو **قوله** وكذا لو قال له احترق عبدك عن كفارتك وعلى
كنا عتقه وفي عتقه اشكال **قوله** يشا من وجود الصنعة المعبر شرعا للعتق عن مباشر
المالك وقيل المجمل لان العتق مني على الغيب ليرائيه حال كونه محبها فلا يبطل بضميه باطله
ولا نفي فاسد وبوقوعه قال في المسوط ولزم العوض لاشترط الاجزاء عن الكفار واذالم
نقع عن الاول صح عن الثاني ومن حيث عدم الفصل والارادة الى الساني ولا يقع لقوله
ع انما الاعمال بالنيات وانما انوي عن الكفار ولم يحصل ولم ينوعها ولان الاصل بقا الوفاء
والشيخ في المسوط حكم بوقوع العتق لاعتق الكفار ولزوم العوض **قوله** ولو قلنا به لزم الضامن
البديل **قوله** لو يد لو قلنا بانه لا يقع عن الكفار وقع عن العتق بانه يجب البديل ابي
العوض عن الامور لا التقدير بانه فعل ما امر به فوجب عليه دفع العوض المجعول في مقامه

ذلك العقل لان العتق لم ينبع بالعق وانما جعله في معاقبه عوض بوضاه وبذلك يبيّن
ويقع عن الامور ويحمل العدم لانه لم يامر بعقده عن الامور بل عن نفسه بعوض عليه وهذا
يصح وقال في المختلف للحكم بعدم الاجزاء عن الكفار مع وجوب العوض لا يجتمعان **قوله**
والنهيين مع كثرة السبب وان تجانس الكفالات خلافا للشيخ المأخوذ **قوله** قال في الخلاف
اذا كانت عليه كفالات من جنس واحد فاعتق عنها او صام بنيه المكفرون والنهيين
اجزاء له خلافا واذا كانت من اجناس مختلفة مثل كفارة الظهار وكفارة القتل فلا بد فيها
من بنيه النهيين عن كل كفارة فان لم يعين لم يجز لقوله الاعمال بالنيات فوجب ما لم يحل
فيه البنية الا بحري ولان الاصل شغل الذمة ولا خلاف انه اذا عين البنية انه بحري
ولم يدل دليل على اجزائه اذ لم يعين ولا احتياط لغتضي ما قلناه وقال في البسوط ان كانت
من جنس واحد فان اظهر ولم يعين بل نوي كفارة مطلقه اجزاء وان كانت اجناسا مختلفة
كالجنث والقتل والظهار والوطي في رمضان والحكم فيها كلها بما لو كان الجنس واحدا وانه
لا ينفرد في تعيين البنية وقال بعضهم النهيين شرط والا اول اقوي عندنا واحتمل ان يكون
قوله في الخلافة قال في المختلف والعقد التفصيل فنقول اما ان تكون الكفارات من جنس
واحد كالجنث في البهائم اذا تكوّر منه واختار العتق عن الكفارة اجزاء ولا ينفرد في تعيين
البهائم التي جنث فيها وان كانت من اجناس مختلفة وان استفتى في الحكم كقتل الخطاء والظهار
بانهما وان بعدت لكن حكمها واحد وهو وجوب العتق عينا فان عجز بالصوم وحكم هذا
كالاول وكذا كفارة افطار رمضان وخلف النذران او جينا بنيه الكبرى فان حكمها استفق
وهو التحبير بين العتق والصيام والاطعام وان اختلف الحكم مثل كفارة الظهار والافطار فلا
بد من تعيين السبب لانه اذا عتق ونوي مطلق التكفير لم يكن صرفه الى احدهما اولى من
صرفه الى الاخر لكن لو صرف الى الظهار بقي التحبير بين العتق والصوم والاطعام في كفارة الا فطار
وان صرف الى الا فطار تعين العتق ثانيا ونسب احدهما اولى من الاخر اما ان تصرف اليهما معا
اولا الى واحد منهما والكل باطل لانما يتنقض بما لو تعدد الجنس وانفق الحكم لا نأقول انه لما
وجب عليه كفاراتات فقد وجب عليه كفارة واحدة فاذا نوي التكفير المطلق ارتفعت
واحدة مطلقة وتعين العتق في الاخرى اما مع اختلاف الحكم فانه لا يدرى حينئذ الواجب عليه
قال شيخنا في الدين اذا تعددت الكفارات على شخص فاما ان يتعد السبب جنسا والمواد بالما فيه
النوعيه او لان كان الاول فعل بحري في بنيه فعل الخطية الواحدة الاطلاق ام لا قال في الخلاف
نعم بله خلافا وهو الحق عندي وعند والدي وحدي وقبل لا وان كان الثاني قال في الخلاف

لا بحري الاطلاق ويجب النهيين واحتمل ان ادريس وقال في البسوط بحري مطلقا وقال
المنصف بحري اذا اتحد الحكم كقتل الخطاء والظهار والافطار وهذا هو الحق ويقع على ذلك لو اعتق عبدا
عن احدي كفارة بنيه صح على القول بعدم النهيين ولم يمس على القول باشتراطه **قوله** ولو استري
اباه ونوي العتق عن الكفارة لم يجز على رأي **قوله** لان البنية تكون بعد الملك بحال كونه قابلا
اشرى لم يكن ما كان بل هو ملك للغير فلا يصح بنيه العتق فيه وان كانت البنية بعد ملكه
قاله سابقه على البنية لان العتق بالسرية سبه نفس الملك فمليه بالذات وكونه عن الكفارة
له بالغير وما بالذات سابق على ما بالغير فيكون العتق سابقا على بنيه الكفارة فلا يصح وقبل
يصح وبحري لانه واحد لفظا بوجوب العتق وهو قول اشرى ونوي له الكفارة وكان بدله
البنية عند قوله انت حري بحري **قوله** ولو وجد ارض لم يجب بيعه **قوله** لو كان له
خادم كثير اثنان يثنى شرا خادمين ثمنه بخدمة احدهما وعتق الاخر عن الكفارة احتل
بنيه وجهات احدهما عدم لزوم البيع لعموم النهي عن بيع الخادم مطلقا واحتل وجوب بيعه
وشرا البنية للخدمة والعتق والنهي عن بيع الخادم اما ان كان للتصرف بغيره من خدمه وهذا
العتق منصف هنا سبق الحكم العمل به وكذا القول في الشيا والمكّن ولو وجد الرقبة بكثرين
ثنى المثل ولا ضرر فالأقرب وجوب الشرا لان الواجب عليه في المرتبة العتق ولا يجوز له
الانتقال الى الصوم الا مع العجز عن العتق وهذا واحد ولا ضرر عليه في الشرا فيتعين عليه
ويحمل عدم الشرا لان المال محترم فلا يجب عليه تضييعه بحال فرضنا ان البيع طلب امتناع
ثمن الملوكة **قوله** ولو انظر الحامل والرضع الى اخره **قوله** للشيخ هنا قولان احدهما
كهذا والاخر في البسوط انها ان افطرتا خوفا على انفسهما فكل من وان خافتا على ولديهما
انقطع السابع وهو ظاهر قول ابن ادريس **قوله** وكذا الواكع على الاطلاق **قوله** وقيل ان
ما شرا الا فطار بنفسه افطروا وان خرج جلقه لم يفطر وقال في البسوط ان صب المائي جلقه
غير احتياجه لم يفطروا وان ضرب حتى اكل او شرب قال يوم يفطر وقال يوم لا يفطر والاول
اوي فن قال الفطر لا يقطع السابع وان افطرافه من اقوي الاعداد **قوله** ونسيان
البنيه يقطع السابع على اشكال **قوله** يشا من قوله عم رفع عن امتي الخطا والنسيان ورفع
المأهية الكلبية يستلزم رفع جميع جزئياتها وليس المراد رفع نفس النسيان لوقوعه بل يكفي
حكم جميع انواع النسيان مرفوعة الحكم فيكون عذرا وكل عذر لا يقطع السابع ومن انه قادر
على التكرار الوجوب للتكرار فيكون قادرا على ملزوم فبنيه يكون مقدورا وفي حكم المقدور
ولا يكون عذرا واعلم ان هذه المسئلة كلامية لا نهائية على ان النسيان هل هو مقدور

كفارة خلف الذنوب والعهد كفارة من افطر يوماً من شهر رمضان وقال المصنف ومن نكث
عهده الله وحش وجب عليه كفارة مثل الخطأ **قوله** والعهد في المرتبة بجال الاداء الى اخره
اقول فلو اعتق العبد ثم ابرق قبل الصوم فالقرب وجوب العتق لان الاعتقاد في المكفر حال
اداء الكفارة لا بجال وجوبها وهو ان كان عبداً عند وجوبها الا انه عند المكفر حر مبرور
فكان العتق عليه في المرتبة متعيناً كالوكان معترفاً عند الوجوب مبروراً عند العتق
ولو وجب عليه كفارة مثل الظهار بفرصة ان يصوم شهراً ولو اعتق قبل الاداء وقبل التمسك
بالصوم كان حكمه حكم الحر في وجوب شهرين متتابعين اما لو اعتق بعد التمسك في صوم
الشهر ففي وجوب تمام شهرين كالحر او جواز الانقضاء على الشهر الواحد اشكال يشأ من انه
الآن حر حكمه حكمهم ومن انه عند الوجوب والشروع كان عبداً بفرصة صوم شهر
قوله ولا يجوز في المحجور التمسك في الاحناس **اقول** مثل ان يصوم شهراً وينصدق على يدين
مسيكيناً وكأنه يوفي ابي خلاف للمجهول ولو قد روي ان يصوم ما تفرقه هل يجب ام لا اشكال
وان نذر على سبعه عشر يوماً متتابعه او دون ذلك هل يجب اشكال ايضا ولو صام من الشهر
السابق ولو يوماً لم ينقطع المتتابع لكت هل يجوز تفرق الباقي اولاً فيه قولان احدهما ان يكون
ما توفى بالفرق وان كان مجزئاً وهو قول ابي الصلاح وابن ادریس وقال السيد المرتضى والمصنف
يكون محطاً وهو شرعاً لا ثم وقال ابن الجبيل لا يكون ما توفى وهو ظاهر كلام الشيخ واختاره
المصنف معناه في المختلف **قوله** ولو كفرت الحنث لم تجزه **اقول** قال في القواعد لو جرح فكفر
بقتل الموت لم يجز ولو اراد حلق راسه لا يفي او اللبس للضرورة في جواز التقدير ام اشكال
كفارة القتل لا تجز الا بعد تحقق القتل بل وجب غيره فكفر الجراح بقتل الموت المجرم لم يجز لانه
فعل قبل الوجوب اما لو كان بالمجرم ادبي من راسه فانه اذ حلقه او اراد اللبس للضرورة
في جواز تقديم الكفارة اشكال يشأ من انه كفرت قبل الوجوب ومن انه للاستباحة فهو
جزء العلة او المبيع المباح او اللبس بجميع الادبي او الضرر مع الكفارة وجزء السبب مقدم والحال
ان الفرق بينهما ان الكفارة في القتل عن المحرم وفي هذين الكفارة للاستباحة للفعل وكذا
الاشكال في الجاهل المقرب والرضع القليله اللب اد اعزمتا على الفطر فقد متا الفطر على الفطر
بشأ من انهما اخرجتا قبل الوجوب فلا يكون مجزئاً ومن انه ليس كفارة بل هو عرض عن
الواجب فكان كحسم الكفارة المحجور فكان الشارع خبرها بين الصوم والفطر مع النص
فكان لها احراز قبل الافطار **كتاب الصيد وتواليه قوله** يقتل الكلب المعلم **قوله**
اطلق علمها واباحه اكل ما يقتله الكلب المعلم وقال ابن الجبيل سوا كانت سلوكه او غيرها

الكلب المعلم
هو الذي علمه
الربيع او غيره
فلا يقتل
الا اذا اطلق
علمها

اذ

اذ كانت ما علمها المليون مالم يكن اسود بهما فان الرواية عن امير المؤمنين عمه انه لا يترك
صيده وقال ابن رسول الله صم امر يقتله وهو قول النخعي والرواية التي نقلها لم يثبت عندنا
قوله والتمسك عند الاضال **اقول** فلو ارسل ثم سعى او سعى عند عض الكلب بعد ارساله
بيل لكان له في صيدها جمل **قوله** وعده ابن البراء في اقسام المكور ولم يكن كوالث في كواهه ذلك
وهو ان يمسك به وان لا يغيب الصيد وحياته مستقر **اقول** قال في المبسوط مستقر الحبيب
هو ما يكون له بعش يوماً او نصف يوم وقال ابن حزم ادناه ان تقرب عينه او يتحرك ذنبه
قال في المختلف والمفتي الاول وقال في القواعد وكل آلات الصيد يجب فيها يد كيه الصيد
ان كانت حيانه مستقر وكذا الكلب واليه فلو ارسله فخرم وجب الاسراع اليه فان ادركه
مستقر الحياه لم يجل الا باليد كيه ان اتى الزمان لها والاحل اذا لم يمسك وان كانت حيانه
مستقر مالم يتوان في كانه او يتوكل عمداً وهو قار رعي ذكاته ولو كانت حيانه مستقر جمل
من غير يد كيه فيهادون باقي الآلات وروي ان ادبي ما يترك به ذكاته ان يجده يترك
رجله او يترك عينه او يتحرك ذنبه وقيل ان لم يكن معه ما يد به يترك الكلب يقتله ثم يأكله
وبه نظر الهايل السج في النهاية وهو ذهب ابن الجبيل والصدوق وفتح ابن ادریس
من ذلك وقال الا وفي الله يجب ان يد كيه فان لم يكن معه ما يد كيه لم يجل له اكله اذا قتله
الكلب بعد ذلك والمصنف ندد من قول الشيخ بجواز اكله اذا قتله الصيد لئلا يذبحه
او اكله حياً ومن حيث انه صيد غير مجتمع فلا يجل غير الذكاه ومن دلاله الرواية الصحيحة
على الجمل روي رايه جميل بن دراج وعن عبد الرحمن عن الصادق عم قال في كتاب علي عم
اذ اطرفت العين او ركضت الرجل او تحرك الذنب فكل منه فقد ادركت ذكاته وعن ابيان بن
تغلب مثله **قوله** ولوربي الملم فاعانته البرج جمل **قوله** ولوربي يسره ما قطع الوتر
لمكنه اصاب الصيد قبل لا يجل والوجه الجمل لان ذلك مستند الى الواي ولا صاله الا باجه
قوله اما لو رماه فتروى جمل او وقع في المائات جرم **اقول** قال في النهاية قال لانه
لا يامن ان يكون قد مات في الماء او من وقوعه من الجبل قال ابن ادریس ان صيد السم
وحكمه المذبوح بان قطع الحلقوم **قوله** والودج بين اوجيه الوقبه ما خلا عنقها وابات
السم جسد وما اشبه ذلك فلا بأس باكله وهذا مراد الشيخ هنا **قوله** يشبه في المبسوط
فقال هذا اذا كان الجرح غير جرح فاما ان كان الجرح موحياً فاما مثل ان وقع السلاح
على حلقه او قلبه او كبد مقتله حل اكله لانه صار مذكاه فلا يذبح فيه ما ورا ذلك كالحال
ذبح الشاة فتوقعت في الماء وماتت وكذا اصرح ابن الجبيل ولهذا قال المصنف الا ان يقع

الكلب المعلم
هو الذي علمه
الربيع او غيره
فلا يقتل
الا اذا اطلق
علمها

بعد صبره وحياته عموماً **قول** فليحل لو ارسله المسلم وان كان العبد كافراً لا بالعكس
قول هذا اختيار الشيخ في الخلاف واستدل باجماع الفقيه واحبارهم وقال بعضهم لا يحل لنا
ان الكلب آله فلا تختلف المجال في كونها للمسلم او المجوسي او الكافر كالفارس والسم لروايه
سليمان بن خالد عن الصادق قال سألته عن كلب المجوسي اخذه المسلم فبيع حين يرسله
ابا كل مما امسك عليه قال نعم **قول** ولو تقاطعت الكلاب الصيد جلي **قول** قال في النهاية
اد اوجده الصيد جماعة فمناهم ومنهم من يوزعهم فقلعه جاز اكله وفصل ابن ادریس فقال
بحوزا كذا بشرط انهم جميعاً صبروا في حكم المذبوح او اولهم فان كان الاول منهم لم يصبره في
حكم المذبوح بل يوزعهم من قتل ذكاته ولا يجوز اكله وهذا التفصيل حسن وهو المذهب
قول ويجب غسل موضع العضه من الكلب **قول** هذا اختيار الشيخ في البسوط وقال في
المخلاف لم يغسل ولم يجب غسله واستدل بقوله نكلوا مما امسكت ولم يأمروا بغسله ولا خيار
كلها والله اعلم في ذلك انه لم يأمروا بغسل الموضع وقال ابن ادریس موضع العضه نجس لان
سور الكلب ولعابه نجس ومما سبه نجس بخلاف هنا قال في المختلف والمعتد قول
ابن ادریس لان الكلب نجس وقد لا في الصيد بوطونه فتعدت نجاسته اليه كغيره
وعدم الامر بالغسل لانه في وجوبه بدليل خارجي **قول** ولو لم يكن معه ما يدكبه بترك
الكلب يقتله **قول** تقدم البحث فيها **قول** ولا ينعش في دار ولا يوثب السمك اليه
سفينته **قول** اما لو قصد بينا الدار بعيش الطير او بالسنه وثوب السمك استشكل
المصنف في الفواعل بناء على ان القصد هل هو معتبر ام لا والظاهر اعتباره لما تقدم في
باب القفله في ملك المباحات ومنشأ الاشكال من انها تصلح للآلية لانها قد وصلت
الي ذلك ويقصد بها ذلك وجب ان يحصل الملك ومن حيث انها ليست بالآلة في العاده
والاصح الاول لان الدار في يده والصيد فيها مكنون الصيد في يده واذا حصلت اليد
والقصد للتمليك في المباحات ملكت ولو جرد معنى الآله فيها واللفظ تابع للمعنى **قول**
وفي ملكه باغلاق باب وتصيير في مضيق لا ينفذ رقبته او يتوصله في أرض اتخذها لذلك
اشكال **قول** لو اعلق على الصيد باباً ولا يخرج له او الحياه الي مضيق وامكنه قبضه ففي
قلقه بذلك اشكال يشأ من حيث انه لم تثبت يده عليه ولا ثبت في الآله فكان باقياً على
اصل الاباحه ومن انه تغلق الباب عليه وبالحياه الي المضيق الذي يمكنه معه قبضه
ولا يمكن الصيد التخلص منه جري مجري ثورته في الآله واما اذا اتخذ موجه للصيد
فوقع فيها الصيد بحيث لا يمكنه التخلص من ملكه ام لا اشكال يشأ من انها ليست آله في العاده
ومن

ومن كونه قد صبره عن منع ما يشبه الآله فكان كما لو نشئ في الآله ونقوي في نفسي انه ملكه اما
توجيه في رصده فانه لا ملكه لانها ليست كآله عاده **قول** ولو اطلق الصيد من يده قاطعاً
لنيه التملك لم يخرج عن ملكه **قول** هذا مثل قول صاحب الشرايع قال وقيل يخرج كالورق
منه شيء غير ناهله فانه يكون كالمبيع له ولعل من الخالفين موقفاً من البيع في البسوط لم يعرف لما
ادخله بنيه الملك عنه دابة كان او طيراً او اسواً الحق بالبراري ولم يلحق عندنا وعند جماعة وقال
بعضهم ان كان يطير في البلد فهو ملكه وان لحق بالبراري وعاد الى اصل الترحش زال ملكه
والا لزمه المخرج لانه لا يمكنه الاحتراز عنه الا بترك الصيد بالكلية قال وهذا هو الصحيح وظل
ابن ادریس اذا ملك صيداً انما غفلت منه لم يزل ملكه عنه مطلقاً **قول** فهو للثاني على
رأي **قول** اذا رتب السببان وحصل الارضان لم يجمعهما وكل واحد منهما لو انفرد لم يحصل
الارضان فلان يكون الصيد نقل البيع فيه فويل في البسوط ورجح استراجهما ايضاً لانه
سبب التملك الاثبات وقد حصل منهما واحداً المصنف السابقي التحق الاثبات بفعله ولو رتب
المرجحان وحصل الارضان بالجمع فهو بينهما وقال الشيخ في البسوط فهو للثاني **قول** ولو جهل
المثبت من الخارجين انزع **قول** اذا ربي انسان صيداً او علم ان احدهما ابنته ولم يعلم عينه
احتمل الاشتراك لاتحاد نسبهما اليه واستحالة تزويج احدهما من غير مرجح واحتمل الفرعه
لانا تعلم ان احدهما ابنته دون الاخر فلا اشتراك بوجوب ملك من ليس بالآلة قطعاً واثبات
اثره مع استغناء التور وهو محال فدخل تحت قوله عليهم السلام كل امرئ مثل فبيعه الفرعه وهذا هو
الاصح عند سبختا في الدين رحمه الله اما لو اشبه انه بفعله كان الاشتراك اولى **قول** ولو كان
ملوكاً لغيرهما الى اخره **قول** هذه مسئلة يحتمل ستة اوجه ذكرها المصنف في الفواعل وذكرها هنا
اربعه الاول ان يدخل ارش جنايه كل منهما في بدل النفس ويصرف كل واحد منهما كانه فرد بنته
وتوجب عليه كمال قيمته يوم جني عليه ونظم احدي القميين الى اخري ونظم ما اضعه عشرة
نقطه تسعة عشر على عشرة فيكون على الاول عشرة من تسعة عشر وعلى الثاني تسعة من تسعة عشر
من عشرة السابقي ان تدخل جنايه كل منهما في بدل النفس وعلى كل منهما نصف قيمته يوم جنايته
فعلى الاول نصف قيمته يوم الجنايه خمسة عشر وعلى السابقي اربعة ونصف ونصف درهم
على المال كوجه هذا الاحتمال ان ارش الجنايه لدخول في ضمان النفس لان الجاني اذا اكل
واحد ادخل ارش جنايته في بدل النفس وضمت النفس لا غير فاذا اورد لم يتغير الحكم السعي
فدخل ارشها جميعاً في بدل النفس لم يزل النفس من كل منهما نصف نصف النفس وثبت جنايته كما تقدم الثالث
ان يدخل نصف ارش جنايه كل منهما في بدل النفس وعلى كل منهما نصف قيمته يوم جنايته

عليه ولم يرجع الاول بشي لانه لا يثبت اجمع على الاول حسنه ونصف وعلى الثاني حسنه بتخط
الشرع عليها فلي الاول حسنه ونصف من عشره ونصف وعلى الثاني حسنه من عشره ونصف
من عشره وطريقه ان يضرب ما كان منها في القيمة فما اجمع تسبته على عشره ونصف فما اخذ
من كل عشره ونصف درهمًا مضرب حسنه ونصف في عشره يصير حسنه وخمسين ناخذ من كل
عشره ونصف واحد فيكون ما يخصها حسنه درهم وسبع دراهم وثلثي سبع درهم يضرب ما
على الاخر وهو حسنه في عشره فيقسمها على عشره ونصف يكون اربعة وحسنه اسباع وثلث سبع
والرابع قريب مما تقدم **المفصل الثاني في الذبح قوله** وشروط الاسلام واحكمه
اقول ولا شرط ان يكون الذابح مؤمنًا خلافا لابي الصلاح حيث قال لا يجوز ذبايح جاهل
النفس وابن حزم حيث قال الذابح يجب ان يكون مؤمنًا وفي حكمه وابن البراء حيث قال
لا يجوز ان يتولي الذبح الا من كان مسلمًا من اهل الحق فان نكاه غير من ذكرناه من المخالفين
لدين الاسلام او من كفار اهل الملّة عيّا اختلا فمهر في جهات كفرهم لم يقض دكاته ولم تؤكل
ذبيحته وهو طاهر كلام ابن ادریس فانه قال الذابح لا يجوز ان يتولاهما غير معتقدي الحق
كان اصل او كان فصلة شئ عيّا ذبيحته او لم يسم لا يجوز اكل ذبيحته عند المصلين من اصحابنا
ولا بائس باكل ذبيحة المتضعت وقال الصدوق ولا تأكل من ذبيحة من ليس على دينك
في الاسلام ولا تأكل ذبيحة اليهود والنصارى والمجوس الا ان يسمعهم يذكرون الله عليها
ما اذا ذكروا اسم الله عليها فلا بائس باكلها لانيه ولا بائس ان يذبح بسمهم اذا ذكروا اسم
الله واذا لم توجد ذبايح المسلمين جاز ان يؤكل ذبايح اهل الكتاب اذا ذكروا اسم الله عليها وقال
ابن ابي عمير لا بائس بصيد اليهود والنصارى وذبايحهم لنا ان الكافر لا يعرف الله فلا يجوز
اكل ذبيحته **قوله** وفي الميوخ والحشرات والسباع **اقول** في الميوخ كالقرد والذئب
والعيل قولان فكل من قال نجاستها فلا يقع عليها الذكاه واختاره المصنف والشيخ في الحلة
وابن حزم وسلا ومن قال يطهرونها فلا يقع عليها الذكاه واحتماه صاحب الشرايع
وقال الموصفي يقع عليها الذكاه قال في الابصاح والاصح الطهارة لرواية الفضل بن العباس
عن الصادق ع واما الحشرات كالقار والضب وابن عرس فقد قال المصنف في القواعد
الا قرب عدم وقوع الذكاه عليها ووجه القرب انه لم يرد فيها نص والذكاه نافع للعلم
بالنفس لانها من الاسباب الشرعية وقال شاذيقي واما السباع كالاسد والثعلب فقال
بعض نجاستها منتنة لذكيتها وقال ابن ادریس وصاحب الشرايع والمصنف وجماعه يطهرونها
السباع ثم اختلفوا في وقوع الذكاه عليها فقال بعضهم تقع الا قرب عند المصنف في القواعد
وابنه

وابنه والاشبه عند نجم الدين لروايه سماعه **قوله** ويظهر بخرج الذكاه وان لم يدع على راي
اقول اختلف الاصحاب في جلود ما لا يؤكل لحمها من الحيوان الطاهر الذي يقع عليه الذكاه
هل يجوز استعماله قبل ذباحه قال نجم الدين والمصنف نعم وقال الشيخ والموصفي وابن ادریس
لا يجوز استعماله قبل الذباحة والاول اصح فان الذباحة غير مطهرة والا لزم تحصيل الحاصل **قوله**
وفي الطفر والبن قولان **اقول** القليل يجوز الذكاه بالظفر والسن مع نقذ في غيرهما وان اردت
والقائل بالبيع هو الشيخ في الخلاف سوا كان الطفر مفصلا او متصلا وقال في الميوخ كل يحد بتالي الذبح
به متفرقة فان كان من حديد او صخر او خشب او لينة او مرقع في الحجارة الجادة جلت الذكاه بكل
هذا الا ما كان من سن او ظفروا لا تحل الذكاه بواحد منهما فان فعل لم يحل اكلهما سواء كان متصلا
او مفصلا وقال بعضهم في الطفر والسن المفصلين فان حاله ونقل حل اكله وان كان متصلا
لم يحل **قوله** ولا يحري قطع بعضها **اقول** يجب متابع الذبح حتى يستوفي الاعضاء الاربعة ولو قطع
البعض راسه لم استأنف قطع الباقي فان كان بعد الاول حياء مستقر حل والا حرم وان شكك
في التواحد لاستناد اوصاف الروح الى الذبح ولصبر ورقة غير مستقر الحياء لقطع ما لا يفي في
الذباحة وقطع الاربعة مغنير في حل الذبيحة ولم يحصل باقيا الا وهو في حكم الميت **قوله** وان
ظنت حركه مستقر الحياء حل الي اخره **اقول** اكتفي هنا بحركه مستقر الحياء او خروج الدم المغنل
وهو اختيار الشيخ في النهاية وابن ادریس واغني المصنف هما معا وكذا ابن المجيب وابن البراء
وسلا واعتبر الصدوق الحركه وحدها والشيخ اختلف والمعتبر اعتبار الحركه لروايه محمد الجلي
عن الصادق قال سالت عن الذبيحة فقال اذا تحرك الذئب او الطوف او الادن فهو ذكي وشبهه
عن رفاعه **قوله** ولو قطع بعض الاعضاء **اقول** قد تقدم تقريرها **قوله** الثالث التسمية
الي اخره **اقول** التسمية شرط في اباحة الذبيحة لقوله ولا تأكلوا الاياه وهذا عام خرج منه الناسي
العقيد اجماعا ولو تعذر الترك حرم وقال ابو حنيفة اذا لم يسم وتعد الترك واستحضرها نقلية
لصدق عليه انه ذكر لان الذكوة لسلي وقلي واحيب انه يلزم منه استعمال اللفظ
في حقيقته وبجاءه او اللفظ المتكبر في كل عينه من عزيرينه وهو باطل لان الغالبية العظمى
انما هو الذكوة باللفظ قال في القواعد لو قال الله وسكنت او قال اللهم اغفر لي فاشكال في مشاء
ان ذلك ليس تسمية عرفا ومن عموم قوله نعم فكلوا ما ذكوا اسم الله عليه وقاب فيها ولو بي
الجنب والحايض بيته العزيم فاشكال **اقول** مشاء من ان الشروط حصول التسمية
وقد حصلت ومن كون هذه التسمية منها لا يكون معتلا بها شرعا **قوله** الخامس
الحركة **اقول** قد مر الكلام فيه **المطلب الثاني في الاحكام قوله** والغنغ وقلب السليكين

اقول

لذبح الى فوق **قوله** نفع الذبيحة قطع نخاعها من قبل الذبح بان لا تعلمها سكون السنة والنخاع
جسم كالكبد ليس يشاء من الدماغ وينزل من خزانة العنق والظهر واختلف اصحابنا عن
نقله في النهاية انه لا يجوز نفع الذبيحة ومتى نفعه لم يجر اكله وقال في الخلقة انه مكروه
واخاره ابن ادریس فقال بكونه ان نفع الذبيحة الا بعد ان يبرد بالموت وهو ان يقطع النخاع
وهو الحيط الابيض الذي في الخنجر منقوصه فيه واكله حرام فان سبقت السكين وادان الرأس
حار اكله ولم تكن الفعل مكروها فان المكروه نفع ذلك وقال ابن جرير يحرم الفعل عمدا مطلقا
يحرم اكله بشرط عدم خروج الدم وقال الشيخ يحرم الاكل مع التمدد مطلقا ان لم يخرج الدم ونحوه
في تحريم اكل ابن زهرم وقال في المختلف المتقدم تحريم الفعل لا المذبح لو رآه الحنفي وما قبل
السكين وهو ان يذبح من داخل الخلق الى ظاهره فالنهي النهاية لا يجوز وتبعه ابن البراء وحريز
ابن ادریس وحمل الرواية على الكراهية وكان اليونانيون يحرمون الذبيحة اذا كان في السكين
ثلم صغيرا وكانت السكين غير حادة ويقولون ان الله حلل لنا الذبح ولم يحلل لنا التعذيب
قوله وان يذبح واخر نظرا اليه **قوله** وقال في النهاية لا يجوز ذلك وحمل ابن ادریس والمصنف
الرواية على الكراهية **قوله** وتكون اياته الا ان **قوله** هذا مذهب ابن ادریس ومذهب الشيخ
في الخلقة وقال في النهاية لا يجوز **قوله** وسلمها قبل الموت عيازي **قوله** عدم البيع سلخ الذبيحة
تبل بردها فان سلخت قبل ان يبرد او سلخ شي منها لم يجل اكله وتبعه ابن البراء وابن جرير
ومعه ابن ادریس وكذا قطع شي من اعضائها **قوله** ولا يشترط في تحريم الاسلام **قوله** قال في
النهاية صيد السمك اخراجه من الماء جبا سرا كان من اخراجه مسلما او كافرا الا ان ما يصيده
غير المسلم لا يجوز اكله الا اذا شوهه اخراجه من الماء جبا وكذا قال في البسوط وروي عيسى عن
الصادق ع قال سألته عن صيد الجوز فقال لا بأس به اذا اعطوكاه جبا وقد نوه عن ابن ادریس
السائي ونوه عنه شروط اخذ منهم حيا دون الاكل بالمشاهدة وليس كما نوهه وقال السيد ابن
زهرم ذكاه السمك والجواد صيد المسلم لهما فقط ومن اصحابنا من جوز صيد الكافر لهما لانه
ليس من شرط ذلك التسمية وان كانت اولى لا انه لا يجل اكل شي من ذلك اذا لم يشاهد المسلم
اخذ الكافر له جبا والقول الاول احوط وقال ابن ادریس فانما من ترك وذهب الى تحريم اكل
السمك والجواد اذا صادهما الذي والمسلم غير المحقق فيقول علي ان صيدهما هو ذكاه فلو ان
غير المحقق لا ذكاه له فافترس ان اخذ السمك واخرجه من الماء جبا ليس بذكاه على الحقيقة
والما جري مجري الذكاه في الحكم الا في وقوع الاسم وايضا لو كان صيد السمك ذكاه حقيقة
لما قال عليه السلم الجبل ميتته فلو كان صيده ذكاه حقيقة لما اطلق عليه اسم الميتة لان الجوز

الميت

الميت في لاسي ميتته واجماع اصحابنا على تحريم اربعة عشر شيئا من الشاة المذكاه وعلي ان السمك لا يحرم
ميتته شي فلو كان صيده ذكاه حقيقة لحرم منه ما حرم من الشاة المذكاه وهذا نظير بله طابيل
ولو انه عول في البر على الاجماع فان اجد لم يمنع من اكل السمك الذي صاده الكافر لو اشتد حيا
في يده وميتته في غير الماء والاخذ بالله عياذ لك كان اوجب والمفيد وان قال لا يוכל ما صاده الجوز
واصحابنا في الكفا والظاهر انه يريد ما قلناه **قوله** ولو مات البعض في الشكة المنصورة قال في
الخرقة في الجمع مع الاشتباه **قوله** قال في النهاية اذا نصب الانسان شبكة في الماء ومات فيه او ما
زاد عياذ لك لم يلعها وقد اجمع فيها سمك كثير جازله اكل جميعه وان كان ظنه يغلب عياذ بعض مات
في الماء لا طريق له الى ميتته من عجم فان كان له طريق الى ميتته لم يجره اكل مامات فيه وكذلك ما
يصاد في الحظيرة وتبعه ابن البراء وقال ابن ابي عقيل لو ان رجلا عمل حظيرة نصب ليعطد بها السمك
فدخلها السمك ومات فيها او جرز عنها المامات كان حلالا اكله لان تلك يكون صيد السمك وكذلك
ما شيد الحظيرة اذا عمل لصياد به السمك وقال ابن جرير وابن ادریس ونعم ما قال انه يحرم الجمع لانه
مات في الماء وكان حراما ولو ماراه عبد المومن عن الصادق واحتج الشيخ بدارواه ابن مسلم
في الصحيح عن الباقر ع وعن الحلبي عن محمد بن صدقة ضعيف اذا لاله فيها على انه مات
في الماء خازان موت في الشكة او الحظيرة بعد اخراجه من الماء جبا او حمل اذا مامات ولو لم يولد
فلم يبرئه بل شاهد اكثر حيا ولم يترك من مشاهد الباقي فانه يكون حلالا لانه عياذ استحياب
الحياة واصلا له بالقاء الاباحية ولهذا احكم عليه ان ما يبرئ منه الميت يكون حراما **قوله** واباح
اكله جبا **قوله** قال الشيخ في البسوط ان يذبح السمك الصغير حيا لا يجل عندنا وقال بعضهم يجل
وهذا لا يجوز ان يطبخ في زيت وهو يجل على النار لانه تعذيب له وقد نفي عمن تعذيب
الحيوان وما الهراق الذي يقلى ولا يلقي ما في جوفه من الرجيع فعندنا يجوز اكله لان رجيع ما
يؤكل ليس نجس وقال بعضهم لا يجل اكل جميعه **قوله** ولو كل ما نطق منه بعد اخراجه وان
وقع في التمسك لجبا **قوله** لان اخراجه من الماء حيا هو ذكاه فاذا قطع منه شي يكون
المقطع طاهرا حلالا لانه في حكم الميت لان اخراجه ذكاه فلا يترحم ان ما بين من حي فهو
ميت **قوله** ولا يشترط في الاخذ الاسلام **قوله** خلا فالابن ادریس وقد تقدم **قوله**
وذكاه الجيت ذكاه اسم ان تت خلفته **قوله** هذا الحكم مستفاد من الخبر النبوي نقله ابو
سعيد الخدري قال سالت النبي ان يذبح الناقة والفرس والشاة وفي بعضها الجيت ان يذبحه ام تاكله
قال كلهم ان شئتم فان ذكاه الجيت ذكاه اسم فروي ذكاه السائبة بالرفع وعمل المصنف عليه
فعلي هذا الاحتجاج الي ذكاه بل ذكاه اسم ثبته وذلك بشرطين الاول ان يتم خلفته وهو اجماع

طائفة
الزكوة
باصولها
بالتقوى

بان يشترط ان يكون له ذوات لم يتم خلقه فهو حرام بانقاف الكل الشاخي فيه قولان الاول ان يخرج ميتا
والثاني اريد ان يكون ميتا او حيا زمانا لا يسع لتذكيته والاول احتياري في الخلاف والثاني
في البسوط **المصدر الثاني** في الاطعمه والاشربة **قوله** وتكره الجمل واشد منها كراهه الجمل
واشد منها البغال **قوله** هذا مذهب الشيخ لا اجتماع الكواهييين في البغل قال ابن ادریس قال بعض
اصحابنا لحم المرار اشد كراهه وكانه لا يلقى في النظر عندي لان التولد من نوي الكراهه ومبغضها
اختلف كراهه من التولد من النوي الكراهه وقال ابو الصلاح ان لحم البغل محرم ولا يشبه انه حلال
لنا الاصل وما رواه محمد بن مسلم عن الباقر ع قال سألته عن لحم الجمل والبغال والجمل قال حلال
ولكن الناس يباعونها واحتج ابو الصلاح بما رواه ابن مسكان واحبب الجمل على الكراهه **قوله**
والكراهه **قوله** هي حيوان يعوض في الولد يسج فيه سباحه السمك في الماء **قوله** قوله والغراب لا يقع
والكبيير ساكن الجبل دون غراب الزرع عماري **قوله** ذهب الشيخ في النهاية الى كراهه الغرابين
وقال لكره اكل الغراب واطلق وهذا يدل على كراهه الزراع والغلاب بالضمين وقال في الخلاف
الغراب كله حرام على الظاهر في الروايات وقد روي في بعضها اباحه الزراع وهو غراب الزرع والغلاب
وهو اصغر منه اغبر اللون كالرماد وقال ابن ادریس تخيرم الجميع الا الزراع فانه مكروه وقال
المصنف في المختلف المتحد تخيرم الجميع وقال في الايضاح وهو الامح وقال في المختصر وفي الغراب روايتان
وتناك الكراهيه في الانقع وكأنه الاقرب لان الاصل الاباحه ولان ذبيحه اكثر من صفيقه **قوله**
والخفاف **قوله** وهو الظاهر من قول المعين حيث قال يحرم من الطيور ما يصف ويحل ما يدف
فان كان نصف ويدف اعتبر فان كان ذبيحه اكثر اكل ولا يشك ان الخفاف يدف اكثر من ثلثها لا يصف
اصلا ولم يفرق من الحوزيات الطيور وقال الشيخ في النهاية لا يجوز اكل الخفاف وعد ما من البواجم في
المحرم وكذا ابن ادریس وادعي الاجماع والعقيد الاباحه لقوله خلق لكم ما في الارض جميعا ولرواه
وزاره عن ابي جعفر ع قال سألته عن ما ياكل من الطير قال كل ما دف ولا ياكل ما صفت ولا ذقه
ليس بنجس وكلها ذقه ليس بنجس وهو حلال واحتج الشيخ بما رواه الرقي وليس فيها ما يدل
عليه وقلنا الكراهيه جميعا بين الادله والاحاديث **قوله** والبول كله الا بول الابل للاستشفاء **قوله**
هذا قول الشيخ في النهاية وقال المرتضى ومما ظن افراد الامامية به التولد بتجليل شرب ابوال ابل
وكما اكل لحمه اما للتد اوي او غير وسعه ابن ادریس واستدل بالاجماع وباصاله اباحه كل بول
او يشرب وقال ابن الجيند لا بأس بشرب بول ما ياكل لحمه وذكر الشيخ والمصنف الابل ليس دبلدا
على ان غيرهما لا يجوز الاستشفاء به ولا يجوز شربه وقال ابن حزم لا يجوز شرب دماء الحيوانات ولا
ابوالها محتارا الا ابوال ابل فانه يجوز شربه للاستشفاء قال المصنف في المختلف وهو المعتمد لانها

منجسة

استحبة فلا يجوز تناولها الا للاستشفاء وطهارتها لا يدل على جواز شربها **قوله** الا الميتة ولبنها
قوله وهو ما جلب بعد موتها بغيل انه مباح واحتمل في النهاية والمعين وابن حزم والصدوق وقال
ابن البراء هو مكروه وقال ابن ادریس هو نجس حرام وقال سلا زكوى كل البان الميتة التي توجد في
صورتها بعد الموت والعقيد النجاسة والتحريم لانه ما يعل لاقى محل نجسا بنجس وكل نجس حرام ولرواه
وعب بن وهب واحتج الشيخ بروايه وزاره عن الصادق ع قال سألته عن الا ينجس تخرج من
الجدي البت قال لا بأس به قلت الذين يكون في صنوع الشاة وقد ماتت قال لا بأس بشربه واجاب
المصنف عنه بالجمل ع ما اذا قارب الشاة الموت جميعا بين الادلة واستضعفت الشيخ وعب بن وهب
قوله والطير الا قدر الحقة **قوله** اقول وقد رده الشيخ في النهاية باليبر وهو حسن واحتمل ابن
ادریس لان الشاة تحصل به ولما كان البيبر امرا اضافت ذكراه المصنف هنا ونحوه الدين بن سعيد
ورحمهما الله بقدر الحقة لينضبط رجل يجوز الاكثار منه او التناول للاستشفاء جوزم الشيخ في
المصباح وقال يجوز الاقطار به يوم العيد والاحوط تركه لعموم النهي عن اكله اما اذا اضطر المرء
الي التدوي بالطير الارضي فالسنة التواعد الوجه الجواز لان اكل الطير مطلقا حرام بدون الاستشفاء
واما ساع البيبر من التربة للاستشفاء اذا كانت المنعني للباحه من اكل الطير المحرم اكله للاستشفاء
وهو من الحصول هناك جازي الوجود المنعني للباحه وقوله وكذا احكم الطير المحترم لان المنعني
للباحه موجود فيه ايضا بل هو المبلغ من الارضي **قوله** ويجوز من الذبيحة الطحال الى اخره **قوله**
قال الشيخ في النهاية يحرم من الابل والبقر والغنم وغيرها ما يجل اكله وان كانت مذكاه الدم والقر
والطحال والمرارة والمثانة والفج ظاهر وباطنه والعقيد والانشيان والنخاع والعلبا والعقد وذات
الاشاجع والمخدق والخوزم يكون في الدماغ ونحوه ابن حزم وزاد ابن ادریس المثانة واسقط ابن
البواجم الدم المظهور والعقيد قال لا ياكل من الانعام والوحوش الطحال لانه يجمع الدم الناسد ولا ياكل
العقيد والانشيان ولم يفرق بينهما ونحوه سلا زكوى وقال الصدوق في الشاة عشرة اشياء لا تؤكل العرش
والدم والنخاع والطحال والعقد والعقيد والانشيان والرحم والحجاب والوداج وروي العروق وروي
مكاناتها الجمل وقال المرتضى ع انفراد به الامامية تخيرم اكل الطحال والعقيد والحضبين والرحم
والثانة وقال ابن الجيند لكره من الشاة اكل الطحال والثانة والعقد والنخاع والرحم والعقيد والانشيان
ولم يفرق بين التحريم وان كان لفظه يكون تستعمل في التحريم احيانا قال الشيخ في الخلاف الطحال والعقيد
والحصىتان والرحم والثانة والعقد والعلبا والخزيم في الدماغ عندنا محرم وجعل ابو الصلاح النخاع
والعروق والمرارة وجبه المخدق وخزيم الدماغ مكروها قال في المختلف والمشهور ما قلناه في النهاية
لاستحبابها فتكون محرمة ولرواه ابن ابي عمير والاقوي الاقتصار في التحريم على شبعه على الدم والطحال

بفتوح

والغضب والغرث والاشين والفرج والمثانه والمواضع المشبه والكراهه في الباقي عمداً باماله الاباحه
 ونعم قل لا احد فاحلت له رعيه الانعام فكلوا مما ذكر اسم الله عليه **قوله** ولا يحرم اللحم المشوي
 مع الطحال ان كان فوقه او لم يكن الطحال مشقوباً **قوله** قاله في النهايه وبقعه ابن البراء وابن
 ادريس وقال ابن ابويه اذا كان اللحم مع الطحال في سفود اكل اللحم اذا كان فوق الطحال واذا كان
 اسفل لم يؤكل جوازاً لان الطحال يحجب ولا ينزل الا ان تثقت فان ثقت سال منه ولم يؤكل ما
 تحت الجوزاب وقال ابن حزم واذا جعل سمكه ما يؤكل مع سمكه مما لا يؤكل في سفود وما يؤكل فوقه مما
 يؤكل حل وان كان تحته لم يحل وحكم اللحم والطحال كذلك وان جعل تحت الطحال مشقوباً جوازاً بحرم
 وغير مشقوب لم يحرم وروي ان حكم اللحم والطحال كذلك والمعتد اختيار المصنف والجوزاب الحنز
 وروي ابن ابويه عن عمار بن موسى عن الصادق ع قال سئل عن الجري يكون في السفود مع
 السمك قال يؤكل ما كان فوق الجري وروي ما سأل عليه الجري وهذه الروايه صحيحه السند
 والوجه الاباحه مطلقاً فان الجري لا نفس له سايله فليس يحس **قوله** اكل الخشن **قوله**
 قال المصنف ويؤكل من بيض السمك ما كان خشناً ويحسب منه الامش والماعز وكذا اكل سلا ومن
 حرم وقال ابن ادريس لا دليل على صحة هذا القول من كتاب ولا سنه ولا اجماع ولا خلاف ان جميع
 ما في بطن السمك طاهر ولو كان صحيحاً لما حلت الصغناء قال المصنف في المختلف والمعتد الاباحه
 لعدم اهل كرم صيد البحر وطعامه ولم يبلغنا من الاحاديث العمول عليها ما ينافي العموم **قوله** واذا
 اعتدى الحيوان بعد ذبح الانسان الى احره **قوله** هنا بحثان الاول ان الجلال هو الذي يفتدي به
 بعد ذبح الانسان لا غير وهو المشهور وقال الشيخ في الميسر والخلاف ان الجلال له حي حتى يكون اكثر علفها
 العذرة وقال شيخنا ابو القاسم ونعم ما قال وهذا التغيير صواب ان قلنا يكواه الجلال وليس بصواب
 ان قلنا بالتجريم والثاني اكل الجلال حرام في المشهور وقال ابن الجنييد مكروه اكله وكذلك شرب البياض
 والكوب عليه ما **قوله** والبقع بعشرين **قوله** هذا قول الشيخ في النهايه والخلاف وابن حزم والبي
 القاسم بن سعيد وقال الصدوق سليمان بن داود ذكر ابن الجنييد روايه وقال في الميسر باربعين كالثاقه
 وبقعه ابو الصلاح والصاحب في الاستبصار عطف عن العذرة ويضم علفاً طاهراً فكلما لم يرد على نقد
 نص شرعي الى ان يزول عنه اسم الجليل عرفاً وكما ورد على نقد نص يعتمد عليه ومع التعارض
 نقدم الاحول وهو الاثر **قوله** قوله والسمك بيوم وليله **قوله** ويضم علفاً طاهراً لا يصلح على الاشكال
 يشأ من اطلاق الاصحاب بان يضم علفاً طاهراً فيحصل ان يكون طاهراً في الاصل ولم تعرض له الجائزه
 من خارج ويحتمل ان يكون طاهراً في الاصل لا غير **قوله** ولو شرب خمر غسل لجمه الى احره **قوله** هذا
 قول الشيخ في النهايه للروايه وحملها ابن ادريس على الكراهه دون التجريم والوجه ما قلناه الشيخ لا ي
 حرم

خير تناول الخمر عام في قليله وكثيره فاذا شرب تفرغ منه اجزاء الملقفه ولا يؤكل راتبا عنها بالنخل
 فالأقدام على تناوله اقسام عيا ما لا يجعله اباحه بل يظن تحريمه فيكون حراماً ولو اياه ويد الشحام
 عن الصادق ع قال في شاة شربت خمر لا يؤكل ما في بطنها واصاله البراء معارضه بالاحتياط
قوله وعدم موطر الانسان وسنله وتفرغ لواء شبيه حتى لا يبقى الا واحده **قوله** الا قرب
 اختصار هذا الحكم لذوات الاربع دون الطيور لان الاصل البقاء على الاباحه جرح منه ذوات
 الاربع للعلم بتناول الفرس لها ينبغي ما عداها على الاصل **قوله** كل ما لا تحله الحياه **قوله** يرد
 بالحياه هنا الجرح وان جميع ما ذكره الله فيها حياه لكن ليس فيها حيا ولهذا اذا احلقت
 الشعر والصوف لا يوج ولا يحل **قوله** ويحرم المشبه بالبيت فان بيع على سقليه فسد المذكي **قوله**
 لو استخرج الذي بالبيت احتسب قال الشيخ في النهايه يباع على سقيل الميتة وبقعه ابن حزم ومنعه ابن
 ادريس فقال لا يجوز بيعه ولا الاتقاع به وتدرى انه يباع على سقيل الميتة والاوي اطلع هذه
 الروايه وبرك العمل بها لانها مخالفه لاصول مذهبنا وقال رسول الله ص ان الله اذا حرم شيئاً
 حرم مثله والمصنف حمل كلام الشيخ على ان الفصد انه يباع على سقيل الميتة ونقصد البياض بيع الذي
 خاصه لا غير وهذا ليس بيقيناً حقيقة لانه فاسد لان الذي منه لا يعلم مقداره ولا عينه ولا وصفه
 لا يترجحه ما يشابهه من الميتة ولو كان بيعاً كان باطلاً وانما يكون نوصلاً الى انزع مال الكافر
 الذي هو في المسلمين يباع لهم واستنقاذ لا يستفاد مال الكافر بعوض فهو شاة البيع من حيث
 العوضات والبيع عول عيار وابه الحلبي في الصحيح عن الصادق ع **قوله** ولا يظهر للرق الوانع
 فيه يورد بالغليان **قوله** هذا اختيار ابن ادريس والي القتم وابن ادريس وقال الشيخ
 في النهايه ان كان الدم قليلاً لم ينجس على جازا كل ما فيها لان النار تحيل الدم وان كان كثيراً لم يحرق فاعتبر
 قلة الدم والغليان وعدم ظهوره وقال المصنف يجوز اكل ما فيها بعد زوال عين الدم وبقعه بالناس
 وان لم يزل عين الدم منها حرم ما خالطه الدم وحل منها ما لم يخالطه بالما ولم يعتبر القلة وبقعه سلا
 وقال ابو الصلاح يحرم كل طعام يشبه بشي من المحرمات او نجاسات وقال ابن البراء ان كان الدم قليلاً
 ونجس جازا كل ما فيها بعد غسله وان كان كثيراً لم ينجس على جازا كل ما فيها لان النار تحيل الدم
 قول عجيب هب ان النار احاطت به قد خفي وقت وقوعه فيه والنار ما اذنت جميع الحرق وما
 ذهب احد الى ان المذبح نجس بالغليان يظهر الاما حيز بالدم بل من العسير اذا ذهب بالنار نشأ نقد
 طهر رجل الثلث الباقى قال في المختلف والمعتد ان لا ينجس اللحم والنوازل حتى يغسل لانه نجس بقله نجاسته
 فلا يظهر له ون الغسل كغيره من الاغيا النجسه بالمجاورة واحتج الشيخ بارواه سعيد الاعرج عن الصادق
 وذكر ابن ادم عن الرضا والجواب **قوله** جل الدم على ما ليس نجس كدم السمك ومنعه صحيح السند فان

فان سعيد الاعرج لا يعرف حاله وفي طريق الثاني محمد بن موسى فان كان السمان فقد طعن القنوت
فيه بالغلو وقال الشيخ اذا كانت القدر تغلي على النار فوقع فيها شي من الخمر اهريق ما فيها من الخمر
وعلى المهر وكل وقال ابن البراء ان كان الخمر قليل فانه يهراق ما فيها ويجوز غسل الخمر واكله وان كان
كثيرا فلا يجوز شي من الكل والمعتد على ما قال الشيخ **قوله** ويجوز الاستنجاء بالدهن الغسغس تحت السما
لا تحت الظلال وهو معتد فان دخان الخمر طاهر **قوله** هنا مسكتان الاولى هل يجوز
الاستنجاء به تحت الظلال ام لا قال الشيخ وابن البراء لا يجوز وجوز ابن الحبيب مطلقا وقوي
الشيخ في البسوط الكواهي واختاره في الايضاح لروايه معويه بن وهب وزرارم والثاني في نجاسة
دخان الاعيان النجس قيل انه نجس وقواه في البسوط وقال في الخلافة انه طاهر واختاره ابن
ادريس والمصنف ويجوز الاستنجاء به فبعد شرب لانه جسم قد احالته النار ولم يعلم استعماله
شيئا من اجزائه فيحكم بانه طاهر **قوله** ولا يطهر الخمر النجس الا بالاحالة لا مع الخمر **قوله**
حلالا للبيح في النهاية وهو طاهر النجاسة **قوله** وسئل الدواب السكر **قوله** قاله الشيخ وابن ادريس
وقال ابن البراء لا يجوز ان تستقي شي من الهيام والاطفال شي من الخمر والسكر والمعتد قول الشيخ لان
الاصل عدم الخمر اذ لا تكليف والمأكوه لروايه اي يصير عن الصادق ع **قوله** ولا سلف في
العصير **قوله** قال الشيخ نكوه الاسلاف في العصير وانه لا بد من ان يطهر صاحبه ويكون قد
تغير اي حال الخمر بل ينبغي ان يبيع يد ايدي قال ابن ادريس فيه نظر لان السلف لا يكون الا في
الذم كما في العين فلا يصح تغير العين الخارجية التي عنده قال في المختلف يكن ان يربد الشيخ بتليم
البيع وشروط التليم بعد مده قال ابنه والاجود كلام ابن ادريس **قوله** واستينان من سفل
شربة قبل دهاب للثبته على طهره **قوله** وهو اختيار صاحب الشوايع وقال الشيخ في النهاية وبعده
ابن ادريس وقال في التواعد وقيل بالنع وهو اجود لان تحريمه قد ثبت قطعا فلا يحل حتي ثبت
دهاب للثبته وهو غير معلوم ولا مقلون لوجود التهمة في اخبار مستقلة قبل حصول الشرط ولما رواه
معويه بن عمار عن الصادق ع قال سألته عن الرجل من اهل المعرفة بالخمر بايعني بالبيع ويقول
فخذ طبع علي الثلث ولا يستعمله علي النصف يجبر فان عنده خمر فاعطى الثلث شربة منه قال نعم **قوله**
فان لو نزع الخمر بالخل فاستهلكه الخمر لم يحل **قوله** اعلم انه فرق بين الاستهلاك والاستعمال الباقي
في نقله فان الاول لا يتبدل فيه الصور النوعية والباقي يتبدل فان لم يطهر الخمر اذا وقع
الخل فاستهلكه ويطهر بالاستنجاء **قوله** وقيل يحكم بالتذكية مع انتباذه في النار **قوله** هذا ما رواه
ابي قول الشيخ في النهاية واورده عليه بانه حكم في النهاية بانه اذا اختلط الذي بالبينه وجب اجتنابها
وهو البيع مما يستعمل البينة وهذا جعل الانتباذ والابتاط علامة صالحا للتبويب الذي والبيت
فلي

في قوله لا يستعمله علي النصف يجبر فان عنده خمر فاعطى الثلث شربة منه قال نعم

فان فرق بينهما والجواب انه في الاختلاط بعين ان احدهما ميت فقد اختبه المحرم بالجليل فوجب
اجتنابها معا كما في الاثبات المعلوم نجاسة احدهما واما هنا فلم يعلم انه ميت واما جواز البيع فانه لا يعلم
وجود ذكي ولقد بيحه قال في الايضاح والاصح التحريم ولا اعتبار بالنار لان الاصل الموت خفف الله
وهو يعني التحريم بسبب الاباحة الذكاه ومع جهل السبب لا يمكن الحكم بوجود السبب مع جهل الذكاه
لا يمكن الحكم بالجليل **قوله** ويجوز الاستنجاء بجلود الميتة لغير الصلاة وتركه افضل **قوله** هذا قول الشيخ
في النهاية وجعله ابن ادريس وروايه وقال ابن جرير وابن البراء لا يجوز استعماله عيا وجهه من الرجوع
وقد ذكر جواز استعماله فيما عدا الشرب والطهارة والاحوط ترك استعماله في ذلك وفي غير ذلك وهو الاقرب
لقوله حرمت عليكم الميتة وبحرم الاعيان غير مكن واقرب بحارها جميع النافع والنضر فان
يقول عليه ولا اخبار الدالة على المنع من استعمال جلد الميتة وقال الصدوق لا بأس بان يجعل جلد
الميتة يرد في سقي به الماء وهو مشكل لانه ميتة لعدم وقوع الذكاه عليه فيندرج تحت النهي **قوله**
ويجوز استعمال شعر الميتة في اكله **قوله** قاله النهاية شعر الميتة لا يجوز استعماله مع الاحتياط
فان اضطرر الي استعماله ما لا دسم فيه ويقبل بيده ويتبعه ابن البراء وقال ابن ادريس شعر
الميتة لا يجوز استعماله مع الاحتياط على الصحيح وان كان قد ذهب قوم الى جواز استعماله وتكثرت بانه لا
يجوز الجلاء الا ان الاخبار بوانت عن امة الهدي تحريم استعماله فاذا اضطرر الي استعماله فليستعمل
منه ما لم يكن فيه دسم بان يتذكر في خمار ويجعله في النار فاذا ذهب دسمه استعماله عند الحاجم الضرير
وعلى بيده وهو موافق للبحر قال في المختلف والمعتد جواز استعماله مطلقا ونجاسته لا تعارض الانتفاع
به لما بيده من المنفعة العاجلة وقد روي الشيخ عن بود الاسكاف عن الصادق ع قال قلت له
اي رجل خراز لا يستقيم علمنا الا شعر الميتة نحو ذبته قال خذ منه ذبرة فاجعلها في خمار ثم اوقد تحتها
حتى يذهب دسمه ثم اعمل به وعن سليمان الاسكاف عن الصادق قال سألته عن شعر الميتة ان يحترق
به قال لا بأس به ولكن يغسل يديك فاما القول بطهارته فذهب اليه السيد المرتضى لانه لا تحل الجلاء وهو
ضعيف لانه نجس العين فجميع اجزائه نجسة **قوله** ويجوز الاكل من بيت غير من نصنته الآية لا بالادب
قوله قال في النهاية لا بأس باكل الانسان من بيت من ذكره الله في قوله ليس عليكم جناح
ان تأكلوا الاية فيؤادنه ولا يجوز ان تأكل منه شي ولا افاده وقال ابن ادريس لا بأس بذلك اذا دخل
بانه سالم يفرغ عن الاكل وذهب بعض اصحابنا الى انه لا بأس باكل الاما حتى عليه الفساد والمعتد قول الشيخ
لا طلاق الاية والرايات الدالة على جواز الاكل من غير اشتراط الاذن في الدحول ثم يكفي البتة
على الظاهر من حسن ظنه ولا شرط الاذن مطلقا حينئذ واما تخصيص ما يجنب عليه الفساد
بالجواز فلا دليل عليه **قوله** ومن الثمر والزرع ما يتر به علي راي **قوله** قال في الخلاف اذا مر

الرجل يجايط غيره ويثمة جازله ان ياكل منها ولا يتخذ منها شيئا يحمله معه لاجماع الفرقة وقال في المبسوط
اذا امر الرجل بجايط غيره حل له الاكل من غير ضرر ولا يجوز له جله وعند المخالف لا يجوز من غير ضرر
وقال بعض اصحاب الحديث سادى ثلث ثانات اجابوع والادخل واكل ولم يتخذ جنبه وهذا قريب
ما قلناه وفي النهاية اذا امر الانسان بشئ من الفواكه جازله ان ياكل منها مقدرا كفايته من غير
ان ياد ولا يجوز له ان ياكل منها شيئا معه الا بان صاحبه وقال الصدوق واذا امرت بشئ من ثمر
باسر ان ياكل من ثمرها ولا يحل معك منها شيئا وقال ابن الجبند واذا اجتاز الانسان بالبستان والمناش
ينادي بلسا صاحبها وشتا دنة فان احابه والا فليجي ولياكل وليشرب ولا يحل ولا يفعل ذلك
الا عند الضرورة فانه احوط فان امكنه ودقته ما اكله على صاحب الثمر واللبن كان احوط ايضا هذا
اذا كانت الثمار في شجرها وعلى شوقها واللبن في الضرع فان جتاها وجلبها فله ينقي تناول شي منها
الا بان ما لكها وقال ابن البراء واذا اجتاز الانسان بشجر الفواكه جازله ان ياكل من غير ان ياد
ولا يحل وقال ابن ادریس اذا امر الانسان بجايط غيره يعني ثمرته وثمرته جازله ان ياكل منها سوا
كان في حال ضرر او حال اختيار ولا ياكل منها شيئا يحمله معه مالم يهده صاحبه عن الدخول ولا اكل
واستدل الشيخ بحد ثمن مرسلين وروى المنع من ذلك الحسن بن علي بن يقطين عن الكاظم
عم قال سألته عن الرجل يمر بالثمر من الزرع والتخل والكرم والشجر والمباح وغير ذلك من الثمر
يجل له ان يتناول منه شيئا قال لا قال الشيخ هذا يحتمل اراده الكراهة بالهني لان الاولي والا فحصل
تجنب ذلك لو تحل على ما يحل معه فانه لا يجوز على جاله وقال المصنف في المختلف وبالجملة فنحن في
هذه المسئلة من التوقيف وحرم ذلك في كثير من كتيبه وهو المعتمد **الباب الثاني**
في الاضطرار **قوله** وبيع للمضطر الى اخره **قوله** اجمع الكل على ابايه الميتة للمضطر والخلاف في تغيير
المضطر قال في النهاية لا يجوز ان ياكل الميتة الا اذا خاف تلف النفس فاذا خاف ذلك اكل منها ما
يسلكه ومفقه ولا يتخل منه وهو اختيار ابن البراء وابن ادریس والمصنف في المختلف وقال في المبسوط
انما حلال للمضطر ومن كان في نعتاه وهو من مخاف المرض ان ترك اكلها او كان ما شئ في سفره
لم ياكل بمصنف ونقطع عن الوفقة او مصنف عن الركوب ونقطع بحفل من يخاف في حكم المضطر الى ابايه
والمصنف هنا وفي الفتاوى جعله مضطرا وكذا ابن مخاف المرض او عسر علاجه واختاره في الايضاح
لان مسغه حرج ولتوله ولا تلغوا بايد يكره الي التهلكة اي ما يتوقع التهلكة عليه والمرح كذلك **قوله**
الا الباغي الى اخره **قوله** اختلف في تغيير الباغي والعادي في النهاية الباغي هو الذي خرج الى
الصيد لهوا وبطرا وتبعه ابن ادریس وقال في النهاية العادي هو الذي خرج لقطع الطريق وتبعه ابن
البراء وابن ادریس وصاحب الشرايع وتيل هو الذي يعد وانتبعه ويدل عليه سياق الآية وقال في

التواضع

التواضع ولا يتزحف للباغي وهو الخارج على الامام وهو مذنب بن سعيد ونزل الذي بيع الميتة وهمل
يتزحف للعادي يسفهم كالابق والظالم وطالب الصيد لهوا وبطرا اشكال بيت آمن مثاله العادي الباغي
في تحريم سفرهما المستفي لعدم التوخص وهو موجب للاشتراك في الحكم ومن وجوب حفظ النفس عقلا
وشرعا ومن عموم القران الدال على ابايه من علا الباغي والعادي وهل للمضطر التزود من الميتة
الا قرب نعم لان المستفي لجواز الاكل منها خوفا من التلف المتوقع لولا وهو موجود في حق المتزود ونص
ابن الجبند على جواز **قوله** واذا اجاز الاكل وجب **قوله** كلما جازت المحرمات لا تستدرك واجب
وجب كاكل الميتة في الخصة فانه واجب لحفظ النفس **قوله** فعمل الجوز لزاله العطش الى اخره
قوله قال في الخلاف اذا اضطر الى شرب الخمر للعطش او الجوع او التداوي والظاهر انه لا
يسمى اصله وقد روي انه يجوز عند الاضطرار الى الشرب ان يشرب فاما الاكل والتداوي
فلو بهذا التفصيل قال اصحاب الشافعي وقال الثوري واوجبته تحلل للمضطر الى الطعام
والشراب وتحلل للتداوي وقال في المبسوط ان وجب المضطر بولا وحذا شرب البول دون
المزلات المحمولا بذكر واحد في شربه فان لم يجد الا الخمر فالمضطر لا يصح ان ياكله لا سبيلا الى
شربها ولا يجد سوا كان مضطرا الى الاكل والشرب والتداوي او لم يكن وبه قال جماعة وقال
بعضهم ان كان الضرور العطش جازله شربها وقال بعضهم يحل للمضطر الى الطعام والشراب
ويحل للتداوي بها ويجوز على ما روي في اخبارنا عند الضرور التداوي بها للعين دون الشرب
وقال ابن البراء ومن خاف على نفسه من العطش جازله ان يشرب من الخمر او المسكوم مقدرا
ما يسلك ومفقه واذا كان في الدواشي من المسكوم جزا للتداوي به الا ان يكون له عنه سند وجو
ولا حوط نوكة وقال ابن ادریس اذا اضطر الى شرب الخمر للعطش فله شربه فلو اضطر اليه
شربه للتداوي او الجوع فله جوزه لتناوله بشئ يحال لما روي انه ما جعل شفا في محرم ولا يجوز
التداوي به للعين البضا ونحوه في نفس التداوي به للعين ولا دفع جواز للمضطر الى كل
ما يكون فيه خوفا من تلف نفسه او اساعه لغيره بخلاف مرضها الموت لتوله ولا تلغوا بايدكم
الي التهلكة وادله العقل نوجبه وهذا يدل على اضطراره قال في المختلف والعقد جواز شربه عند
خوف التلف من العطش والمرض اذا اندفع به ما اختاره ابن البراء قال لسان جواز شربه
ابايه الميتة ولم يخويز للمضطر يستلزم ابايه كل ما حرم تناوله لان تحريمها الخش فابا حنه يستلزم
ابايه لا دون ولا اخبار التي وردت بالمنع عنها على طلب العلم لا طلب السلامة ونحن المناشوخ
شربه في طلب السلامة حيث لو لم يشربه او تداوي به حصل التلف اما في طلب العافية فله ودوي
عن الصادق من اكل بيل من مسكر كجده الله بيل من نار فجاينا عنه ايضا وجل استي عنبه نعت

له كل بعد بالخروج من مال هو خبيث منزله المبتدئ فان كان معظما فيكفيل به واستكمل المصنف في
التواجد جواز التداوي به عند الخوف من التلف وتعلم دفعه التلف عند التداوي بجواب
العاده بانه يحصل الصلاح باستعماله ومنه الاشكال من وجوب حفظ النفس الذي لا يندفع الا
بالتداوي به ومن عموم لا شقاق محرم **قوله** ويجل مثل الجور في احره **اقول** وكذا يجوز مثل
من عليه قصاص ومن اباح الشرع فتد **قوله** دون الذي والمعاهد والعبد والولد **قوله**
تالي في التواجد ولو اضطر الي الذي والمعاهد فاشكال **اقول** يشأ من انهما كافرين فيحفظ بالذي
يكل منهما المسلم لان حفظه اولى ومن كون مثل كل منهما مهيئا عنه وعلى تقدير جواز قتلهما او مثل احدهما
قتل اولى من الاخر فيقتل التاوي لان كلاهما كافر مستجير والاوي مثل المعاهد لان الذي
تقرب واجب والمعاهد تبرع ولا الذي تقربا دينه علة في المعاهد فاما قوله والعبد
والولد فهو لا زاله وهو من يتوهم ان له اكلهما ولا نه مذموم بعض المخالفين **قوله** ولو لم يجد
سوي نفسه قتل باكل من المواضع التي لا يجوز ان لم يكن الخوف فيه كالخوف في الخرج **اقول**
تالي في التواجد فبما انكالك نشأ من انه دفع الضرر منه بخلاف قطع الاكل لانه قطع سريانه
وهذا احداث سريانه فالي السوط ليس له ان ياكل من نفسه شيئا وقال قوم انه يقطع من يديه
من المواضع التي لا يجوز ان ياكل من الخوف فيه كالمخوف في الخرج **اقول**
لو كان به اكله او خبيثه فقطعها قال والصحح عندنا انه لا يفعل ذلك لانه ايا ياكل خوفا على نفسه
وفي القطع منه خوفا على نفسه فلا يرد الخوف بالخوف وسارت الخبيثه لان في قطعها قطع سريانه
لذلك قطع موضع من بدنه لان في قطعها احداث سريانه وتابعه المصنف في المنع ومن الخلفه في التقييل
وذكر الخوف والسداد بين وابن سعيد ولما قيل ان يقول قطع الاكله وان كان قطع سريانه الا ان ضرره
اقل من ضرره انما فان الموت يقطعها فانه يتفق مخاوف متفق بالاكله لكن السلام في قطعها اغلب
وكذلك منادان مع ترك الاكل يحصل الجرم بالموت وعند قطع شيء من لحمه فقل بعد اللامه فكان
اوى من تركه المستلزم لتلف نفسه قطعا وقوي من جوارح الدين في الايضاح الاكل من نفسه **قوله**
ولو وجد طعام الغير الى احره **اقول** فبما مسلمان الاوي هل يجب على المالك دفعه اليه ام لا قال في
الخلاص وابن اداد ليس لا يجب لاصاله براه الذي هو قال المصنف في المبروط يجب لانه ينفقه معين
على مثل مسلم وكلما تعارفا على مثل المسلم حرام دفعه حرام لقوله من اعان على مثل مسلم
ولو شرط له حيا يوم الغنيمة مكتوب بين عينيه ايس من رحمة الله فدفعه واجب وقواه المصنف
في المختلف الثاني هل يجب عليه العرض للمالك ام لا فنقول اما ان يكون المضطرب موصرا او مورا
فان كان الاول قيل لا يجب ونقله ابو القاسم لوجوبه على المالك ولا عوض على الواجب والحق
عند

في سخط الوجوب لعصه مال الغير ودينه جمع بين الحقوق وهو قوي وان كان الباقي يجب
عليه دفع الثمن الى المالك اجابا وانما الخلاف اد اطلب زياده على الغنيمة السوفيه قال في
المسوط لا يجب دفعها وقال المصنف يجب واحتماره في الايضاح لقوله عن تواضع منكم **قوله**
معين ولا يجزي **قوله** قال في المسوط لو لم يكن المضطرب من دفع صاحب الطعام لضعفه اكله
وصفيه ولا يجل له المنة قال في الايضاح والاصح عندي المنع مع منع المالك ويجوز اكل المنة
وهو قوي **قوله** ويجوز الاكل على ما يده يشرب عليها شيء من المكورات والفتاح **قوله** سواء
كان السارب مشها بالغا سبه او لم يشها وسواء قبل الشرب حضرت المايده او في اثنايه او بعده
للنفس **كتاب الميراث** **قوله** وللأبوين مع البنت السدسان الى احره **قوله**
اصل الفريضة من ستة لان اصل عدد يخرج منه النصف والسادس ستة فلبنت النصف
وللأبوين السدسان يبقى سدس فبني ان يقسم عليهم اجاسا مقرب اصل الفريضة على عدد
السهم وهو ستة في خمسة يحصل ثلثون للبنت خمسة عشر وللأبوين عشرة يبقى خمسة للبنت
ثلثه وللأبوين سهمان هذا مع عدم الاخوة اما مع وجودهم فتجب الأم عمارا وعن السدس
بقسم الزايد عن السهم اربعا بين الاب والبنت فتقرب عدد السهم في اصل الفريضة
وهي ستة في اربعة تبلغ اربعة وعشرين للبنت النصف وهو اثنا عشر وللأبوين السدسان
وهو ثمانية يبقى اربعة للبنت ثلثه وللأب واحد **قوله** وللبنات الثلثان والباقي يرد
اجاسا **قوله** اصل الفريضة هناك من ستة فيكون لاحد الأبوين السدس وللبنات الثلثان
الثلثان يبقى سدس فبني عليهم اجاسا وطوبق ان يقرب عدد السهم في اصل الفريضة
وهو خمسة في ستة يبلغ ثلثين للبنات او البنات اربعة عشر فيكون لكل من البنات اثنا
عشر وان كن ثلثا فلكل منهن ثمانية وعلم هذا القياس **قوله** وللزوج مع الأبوين
والبنت حصته الدنيا **قوله** اصل الفريضة من اثني عشر لان للأبوين السدسان
وللزوج الربع فبين خرجهما وفوق ثلث النصف فيقرب نصف احد المخرجين في
الاخر اما الثلث في اربعة او اثنتين في ستة يحصل اثنا عشر فيكون للزوج الربع وهو ثلثه
وللأبوين السدسان وهو اربعة صار سبعة والباقي وهو خمسة للبنت **قوله** وان كانت
روحة فالثمن من السهم يرد على البنت والأبوين اجاسا **قوله** للزوج الفريضة
السدسان فبين خرجهما وقف بالنصف فيقرب نصف احد المخرجين في الاخر اما الثلث في
ثمانية او اربعة في ستة يحصل اربعة وعشرون للبنت نصفها وللأبوين السدسان
والزوج الثمن ثلثه يبقى واحد يقسم على البنت والأبوين اجاسا وهو يكثر عليهم فيقرب عدد

السهم وهو خمسة في أصل الفريضة وهو أربعة وعشرين مبلغ مائة وعشرين للبنت نصفها
وللابوين السدان وهو أربعون وللزوجة الثمن وهو خمسة عشر في خمسة ثلثة للبنت وللأبوين
سهمان هذا مع عدم الأخوة ومع وجودهم يقسم السهم الفاضل على البنت والأب ارباعاً مضرب
حينئذ عدد السهام وهو أربعة في أصل الفريضة وهو أربعة وعشرون تبلغ ستة وسبعين
ملبنت مائة واربعون وللأبوين السدان اثنتان وثلثون وللزوجة الثمن اثني عشر في أربعة
للاب سهم وللبنت ثلثه **قوله** ولا حدهما مع أحد الأبوين والبنت حصته الدنيا إلى أخوة **أقول**
على تقدير أن أحدهما الزوج وأحد الأبوين والبنت ففيه السدان والرابع وبين أخويهما توافق
بالنصف فيحصل من ضرب نصف أحدهما في الآخر يكون ٢٢ آه للزوج ثلثة ولا أحد الأبوين
اثنتان وللبنت ستة إذا كان أحد الأبوين أباً وأما مع عدم الأخوة يبقى واحد يقسم على البنت
وأحد الأبوين ارباعاً مضرب عدد السهام في أصل الفريضة يحصل ٨ عه للبنت أربعة
وعشرون وللزوج اثني عشر ولا أحد الأبوين ثمانية ففي أربعة للبنت ثلثة ولا أحد الأبوين ٣٨
وإن كان أحدهما زوجة ففيه الثمن والسدان فيحصل من ضرب نصف وفق يخرج أحدهما
في الآخر ٤١ ويكسر على البنت وأحد الأبوين لأن الباقي خمسة وعدد السهام أربعة نصيب
عدد السهام في أصل الفريضة يحصل ٤١ للبنت ٨ عه ولا أحد الأبوين ١٩ وللزوجة ١٢
يبقى ٣ لا أحد الأبوين آه وللبنت آه وهذا أيضاً إذا كان أحد الأبوين أباً وأما مع
عدم الأخوة وأما مع الأخوة يكون الفاضل من ٤ بعد السهام للبنت **قوله** ولا حدهما
مع الأبوين والبنين حصته الدنيا **أقول** إذا كان أحدهما راجعاً مع الأبوين وبنين كان أصل
الفريضة من اثني عشر كما تقدم للزوج ثلثة وللأبوين أربعة والباقي للبنت وإن كان أحدهما زوجة
كان أصل الفريضة من أربعة وعشرين للزوج ثلثة وللأبوين ثمانية والباقي للبنين ويدخل
البقيس عليهم **قوله** ومع فقد الأولاد يقوم أولادهم مقامهم **أقول** قال الشيخان أولاد
الأولاد يقومون مقام آبائهم وتقسيم فرائضهم كقسمة فرائض آبائهم على الألفاظ في فصل السبع في
الزها به فقال فان خلف الميت ابن بنت وبنت ابن كان لبنت الابن المثلث والأب البنت
الثلث ولو خلف أولاد ابن وأولاد بنت ذكراً وإنا ثا كان أولاد الابن المثلث بينهم للذكر
مثل حظ الأنثيين وأولاد البنت الثلث الذكور والباقي منه سواء عند بعض أصحابنا قال وعزري
أن المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ولو خلف بنت ابن ولو خلف غيرها كان المال لها كله
وكذلك إن خلف أكثر من كان المال كله لهم فان خلف بنت بنت كان لها النصف نصيباً منها
والباقي رد عليها بأية أولى الأرحام فان خلف بنت بنت كان لها النصف أيضاً بالنسبة التي
تناول

أما والباقي بالرد عليها فان خلف بنت بنتين كان لهما الثلثان نصيباً من الباقي رد عليها
وعلى هذا يجري موارث ولد الولد قلوا أم كثروا فان كل واحد منهم يأخذ نصيب من تنقب به ويحرم
قال في الخلاف والبطون به قال الصدوق وابن أبي عمير وابن الصلاح وابن البراء وابن حمزة إلا أن
ابن البراء قال إن أولاد البنات يقتسمون بالسوية للذكر مثل الأنثى وقال ابن ادریس بعض
أصحابنا ذهب إلى أن ابن البنت يعطى نصيب البنت وبنت الابن يعطى نصيب الابن وذهب
آخرون إلى خلاف ذلك وقالوا ابن البنت ولد ذكر حقيقة فنعطيه نصيب الولد الذكر دون
نصيب أمه وبنت الابن بنت حقيقة فنعطيهما نصيب البنت دون نصيب الابن الذي هو أبوها
واختاره السيد المرتضى واستدل على صحة ما لا يمكن للمنفقة دفعه من الأدلة وقال بلزمتهم
مسائل سبع لا تلحق بهم منها من ذلك أنه بلزمتهم أن يكون حال البنت أحسن من حال الابن
بل من أحسن من حال جماعة كثير من البنين ومنها أن يكون نصيب البنت يساوي
نصيب الابن حتى لو كان مكانها ابن لورث ما ورثه هي بعينه ومنها أن البنت لها النصف
إذا انفردت وللبنين الثلثان وهم يعطون بنت الابن الجميع وكذلك في بنتي الابن فان لها جميع
المال من غير رد ثم طول هذا الكلام جداً وقال ابن ادریس وهو الذي يعزى في نصبي
وافتي به إلى ما اختاره السيد ذهب الحسن بن أبي عمير العمالي في كتاب المتك وهذا
الرجل من جهة أصحابنا وكان المنيب يكثر الشا عليه فالحج المختلف والعهد الذهب المشهور
وقال ابن ساد واه عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن الصادق ع قال بنات البنات يقن
مقام البنت إذا لم يكن للبنت بنات ولا وارث غيرهن ونسب الابن يقن مقام الابن إذا لم يكن
للميت ولد جوارث غيرهن وفي الصحيح عن سعد بن أبي خلف عن الكاظم مثله والجواب
عما ذكره السيد فإنه مع طوله يرجع إلى شيء واحد وهو أن ولد الولد هل هو ولد حقيقة أم لا نحن ننع
كونه ولد حقيقة والشيعة التي ذكرها لازمة له في أولاد الأخوة والأخوات والأعمام والعمات
وكل ما لا اعتبار به هنا فلكل هناك وأي استبعاد في أن يأخذ بنت الابن بثلثي المال والباقي لبنت
الثلث فان المال لم ينتقل إليهم بالأصل بل بالبيعة لا بأبائهم كأولاد الأخوة وغيرهم والشيخ معين
الدين المصري يروي مذهب المرتضى **قوله** ويحیی الولد للصليب الذكور الومن الأكبر غير الشقيقة
يشاب بدين أبيه وخاتمه وشقيقه ومعه أنه خلف الميت غيرها وعليه ما فات الأب
من صلاه وصيام ولو كان الأكبر أنثى حصل الأكبر الذكر **أقول** قال الشيخان إذا خلف الميت
ولدين ذكراً واحداً أكبر من الآخر أعطى الأكبر منها بيباب بدنه وخاتمه الذي كان يليه
وسيفه ومعه وعلم الأكبر أن نقضي عنه ما فات من صيام وصلاه وتبعهما ابن البراء وابن

حرم وهذا الكلام لا اشعار منه بالوجوب بصرحها وقال ابن الجيند سخط ان يورث الولد الاكبر الذكر
بالسيف والدرع والصحف والحاتم وثياب الاب التي كانت لجده بعينه وليس ذلك عندي واجب
وروي الصدوق عن ربعي عن الصادق ع قال اذا مات الرجل تيممه وصحفه وخاتمه وكتبه
ورجله وكونه لا كبر ولده فان كان الاكبر انثى فلا كبر من الذكور وقال السيد مما انفردت به الامامية
ان الولد الذكر الاكبر يفضل دون سائر الورثة بسيف ابيه وخاتمه وصحفه وباقي النفقة
تخالفت في ذلك والذي نقوي في نقضه ان التفصيل لما ذكره تحت بعينه عليه وهذا ايضا
انفراد من غير دون الفقهاء لا يوجبون ذلك ولا يفتخرونه وان كانت البقية محسوبة عليه
وقال ابو الصلاح من السنة ان يجزي الاكبر من ولد المورث سيفه وخاتمه وصحفه وثياب
مصلاه وقال ابن ادریس عن الولد الاكبر من الذكور ان لم يكن سيفه فاسد الوای بسيف
ابيه وصحفه وخاتمه وثياب جلده اذا كان هناك تركه سوى ذلك فان لم يكن تركه عنم سقط
هذا الحكم ونسب ابن الجيند فان كان له جماعة من هذه الاجناس حصص بالذي كان يورثها لده
وبله به دون ما سواه من غير احتساب به عليه وذهب بعض محابنا الى انه يحتسب عليه
بقية من سهم الجميع من طواهر القرات وما اجمعت عليه الطائفة وهو يخرج السيد وذهب
بعض محابنا الى ذلك سخط خصمه به واختاره ابو الصلاح والاول هو الظاهر المجمع عليه
وطواهره في عصرنا هذا وهو سنة ثمان وثلاثين وحسن ما به عليه لغاير خلاف بينهم واقول انا
وطواهر الاول وهو سنة ثمان وسبعين وسبع مائة عليه لا يختلفون في ذلك والبحث هنا
نقع في مواضع الاول بما يقع به التخصيص والمتمم وما ذكر في النهاية وهو ثياب بدنه وخاتمه
وسيفه وصحفه وفي بعض الروايات السيف والدرع والحاتم والصحف وفي بعضها اذا ترك
سيفا وسلاحا فهو لا يورث الاكبر وفي بعضها اذا مات الرجل تيممه وخاتمه وصحفه ورجله وراجلته
وكونه لا كبر ولده الذكور الثاني هل هذا التخصيص على سبيل الوجوب او الاستحباب نعم
السيد وابن الجيند وهو ظاهر كلام ابو الصلاح على الاستحباب وكلام الشيخين بوجوب الوجوب
ونص ابن ادریس على الوجوب والمغلا الاخبار بحمله والا قوي الاستحباب للاصل الثالث هل
التخصيص بالقيمة او بما ناطا هو كلام الشيخين الثاني وعليه نص ابن ادریس وقال السيد وابن
الجبيند بالقيمة والشيخ المختلف وكلام السيد لا يأس به السراج قول الشيخين وعلى الاكبر ان
لنقضي منه ما فاته من ماله وصيام لا يعطى استراطة التخصيص بالقضا وقال ابن حجر يعطى ذلك
خمسة شهور وثياب العتق وسلاح الوای فقد اخرج في حقه وحصول تركه له سري ما كونه وقيامه
بقضا ما فاته من ماله وصيام وبه اشكال فان ثبت قالا قوي دفعه اليه مجانا قال الشيخ التوا

لو كان الاكبر مقدر فالا قوي القيمة لان وجوده من هو في سببه لا يوجب المنع بل يقتضي الاشتراك
بينهما لوجود الوصف المتقضي للاختصاص قال فيها ولو تعدت هذه الاحناس اعطى تحت
الثياب اي اعطى الثياب المتعددة لعموم الروايات المتناولة لها وفي الباقي اشكال انزبه اعطا
واحدة وحسب بغير الوارث ويحمل العموم من ان كل واحد يصدق عليه انه مصحف فيصير به
وكذا الباقي بالرد في العمامة نظرا فيحتمل ان يكون النظر يرجع الى تعدد العمامة لمحميد فيحتمل
اعطوا واحدا منها ويحتمل اعطا الجميع لصديق اسم الثياب على كل واحد منها ويحتمل ان يكون
النظر راجعا الى دخول العمامة في الجبا من حيث انها من الثياب وعدمها لا يثبت من ثياب
البدن عرفا **الفصل الثاني** في ميراث الاخوة والاحلاد **قوله** الا ان الاخوت
من الاب مع الواحد من الام النصف وللواحد السدس والسابق رد عليهما على راي **اقول** اذا
خلف احدا للاب وواحد للام سوا كان احدا او اختا كان للواحد من الام السدس اجماعا وللأخت
من الاب النصف اجماعا والسابق هل يخص بالاخت من الاب او يورث عليها عياض النصفيين
فيكون ارباعا مية خلاف نقل بالاول وهو قول الشيخ في النهاية وابن بابويه ومحمد وابن البراء
راي الصلاح والمعيند وقوي المصنف كلام السيد في بعض كتبه ولم يختر في القواعد شيئا من
القولين ونقل بالتالي وهو اختيار ابن ادریس وابن ابي عمير وابن الجيند واصلح الشيخ
برواية محمد بن مسلم والمصنف استضعفها لان طوقها عياض فضاك واحتج ابن ادریس
بان الورثة بآية واولوا الارحام حسب الورث او لولا الارحام وهو واحد فيهما الا انها في درجة واحدة
واجب انهما يفرقان باعتبار اخلاف النفس يدخل عليهما مكان الفاضل لهما خلاف الاخرين
قوله ولها مع الاكبر النصف الا يخرج **اقول** اي للثبوت النصف مع الاكبر من بنين من ولد الام
والذي من قبل الام الثلث والخلاف فيها خلاف في الذي تقدم في الورث على من تقرب بالام مع
من تقرب بالاب والصحيح انه يورث عليهم **قوله** ولو اخرج الاحلاد والاخوة فالجد للام كالاخ لها
الا يخرج **اقول** اي اذا اخرج الاخوة من قبل الام والاحلاد من قبل الاب والاخوة من قبل الابوين
او من قبل الاب مع عدم الاخوة من قبل الابوين كان سهم الجد من قبل الام كسهم الاخ من قبلها
نعم كل شيء يحصل لهما يكون بينهما نصيبين وسهم الجد من قبلها كسهم الاخ من قبلها وسهم الجد من
قبل الاب كسهم الاخ من قبل الابوين وسهم الجد من قبل الاب كسهم الاخ من قبلها **قوله**
ومع الاخوت من الاب اشكال **اقول** اذا اجمع جد او جده من قبل الام مع اخوت واحد من قبل
الاب خاصة كان للجد والجد الثلث وللأخت من قبل الاب النصف تسمية في السدس نقل
يورد على الاخوت او يشرك بينهما وبين الجد او الجدة واستشكك المصنف في مشاوعة وبها في

درجه اولي الارحام التي هي سبب في الورد ميتا وبيان في مطلق الورد لكن على نسبة المنفذين
ومن ان النص على الاشتراك هو روايه محمد بن مسلم وهي مختصه بالاختصاص في الحكم لا قياس
عندنا **قوله** ولت اصل الاحد ادم الاربعه بالسويه ويصح من مائه ومائيه **قوله** مخرج
المسئله ان ابن شحاص توفي وترك جدين من قبل امه وجدين من قبل امه وكذلك من جانب
الاب فاصل الفريضة من ثلثه سهم للاجداد من قبل الام وسهام للاجداد من قبل الاب
ينبغي ان تقسم الواحد على الاحد ادم من قبل الام ينقسم عليهم في مخرج الربع فنصيب اربعة في
ثلثه تبلغ اربع عشرين اربعة للاجداد من قبل الام لكل واحد سهم ومائيه للاجداد من قبل الام
يفضلهما اثلاثا تنقسم عليهم في مخرج الثلث فنصيب ثلثه في اربع عشرين سنة وثلثين للاجداد
من قبل الام اساعتر كل واحد ثلثه ثلثه للاجداد من قبل الاب اربعة وعشرون
للجد من قبل الاب ١٢ نفسه اثلاثا ينقسم عليهم في مخرج الثلث فنصيب ثلثه في سنة وثلثين
يحصل مائه ومائيه للاجداد من قبل الام ٢٢ لكل واحد منهم ٩ والباقي وهو ١١ للاجداد
من قبل الاب فيقسم ١١ على الجدين من قبل الاب والجدين من قبل ام الاب اثلاثا
تكان للجدين من قبل الاب ٧ وللجد ٢٢ وللجد ١٢ وكان للجدين من قبل ام
الاب ٢٢ وللجد ٢٢ وللجد ٧ وفيه طريق اخر وهو ان يحصل اقل عدد يخرج منه سهام
احد ادم وهي اثناعشر واقل عدد يخرج منه سهام اجداد الاب وهي تسعة لم يصوب
احدهما في الاخر برغم ان مائه ومائيه وهو احسن واحصر واقر **قوله** فان كان المقرب
بالاب انشئ رده على المقرب بالام والمقرب بالاب على النسبة على راي **قوله** وجعل لا يرد عليهم
شيء بل يكون كله لمن تقرب بالاب خاصة ولا يرد عليهم الا مع من تقرب بالابوين البهيم لا يرد
اقرب والذي تقرب بالاب خاصة بعد والحق انه يرد عليهم على النسبة **قوله** ومع عدم
يؤد على المقرب بالام وعلى المقرب بالاب بالنسبة على راي **قوله** وقيل يرد على اولاد الاخوة
من قبل الام مع اولاد الاخوة من قبل الاب خاصة وقيل لا يرد عليهم شي الا مع اولاد الاخوة
من قبل الابوين لانهم اقرب في النسب والذي تقرب بالاب خاصة بعد فله يرد عليه شي
والمتقدم انه يرد عليهم **الفصل الثالث في ميراث الاعمام والاخوان** **قوله** ابن
العمر من الابوين مع العمر من الاب **قوله** اجعت الاماميه على هذه المسئلة ما دامت هذه
الصورة وهي ما انفردت به ولو كان عوض العم او خاله او خاله فللمال للعمه او الخال او
الخاله وسقط ابن العمر وهو احتيا و ابن ادريس وقال الشيخ في الاستبصار في ما يدل خبره من ان رجل
مات ولم يخلف الا نبي عمر وبنات عمر وعمه لاب وعمهتين لمن الميراث نكبت اهل العصبه وبنو العمر

عمر

عمر الوارثون قال الشيخ والوجه في هذا الخبر الحمل على العقبه لان الاجماع من الطائفة على ان الاعم
اولي بالميراث والعمان اولي اوان هذا الحكم مختص اذا كان بنو العم لاب وام والعم والعمه للاب
خاصه قال ابن ادريس قوله والعمه غير صحيح لان الاجماع منعقد على العم دون العمه وقيل
رجع عنه في المسائل الجلبية وقال معين الدين المصري واعلم ان هذه المسئلة قد اختلفت في بعض
نظريها فاضل صاحبنا والمسئلة متوفي ترك عمه لابيه وخاله وابن عمه لابيه وامه قال قطب الدين
الراوندي المال للخال وابن العمر وقال عماد الدين القمي يعرف بالطوسي المال للعم والخال لان ابن العمر
محبوب بالخال وقال الشيخ محمد القمي المال للخال لان العم محبوب بابن العم وابن العمر محبوب
بالخال وقال الشيخ ما ذكره قطب الدين الراوندي لان المال لنا يحب ابن العمر مع عدم
كل من هو في درجته من ناحية العمه قال في المختلف بعد ما نقل كلام معين الدين وكان قد
طول وهذا الكلام مع طولاه غير معتد القطع ونحن في هذه المسئلة من المتوفيق فان كل واحد من
هذه الأقوال ينقلح فيه النجاشي وهذه الاختلافات المثلثة بمعناها متشابهة من اصل التحقيق
الشيخ الأعظم العجل نصر الدين محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه الزكية وانا
على ترتيبه المراجع الوابيه واما قول الشيخ في الاستبصار فليس يبعد عن الصواب اذ لا
فرق بين العم والعمه وقوله في المسائل الجلبية قوي ايضا قال شيخنا في الايضاح والاصح هو ان
ابن العم ومقامه الخال والعم وهو من صلب عماد الدين الطوسي ^{الطوسي} انه امتصار على محل النص
المختص بعموم القران في قوله واوولوا الارحام بعضهم اولى ببعض واستدل الكل بهذه الآية
عما ان الاقرب يمنع الا بعد خرج عنه الصورة الاجماعيه فيبقى الباقي على حكم العموم **قوله** ولو
اختلف الاحوال والاعمام فالثلث للخال او الخاله او لهما بالنسبه والثلثان للعم او للعمه او لهما
قوله اذا اجمع الخال والعم كان للخال الثلث وللعم الثلثان ذهب اليه الشيخ في النهاية وبه
قال ابن الجيند وابنا بنويه واسن البراج والي الصلاح وابن حمزة وابن ادريس وقال ابن ابي
عقيل للخال الثلثان وقد روي ان له الثلث والباقي للعم وقال قبل ذلك فرض العمه النصف
وفرض الخال والخاله الثلث بينهم بالنسبه واذا حضر احد هه كان له السدس وقد قيل ان الواجد
منهم له الثلث يجعل للخال مع العم السدس وهو ظاهر كلام المعيند ومسله وقال قطب الدين
الكبيدي يجرى الاحوال والخالات مجرى الاخوة والاخوان من قبل الام لواحد من اذا اجمع
مع الاعمام والعمات السدس ولين زاد عليه الثلث للذكر مثل حظ الانثى والباقي للاعمام وكذا
قال ابن دهم وقال معين الدين المصري الثلث الواحد او الخاله الواحد السدس والباقي للعم
او للعمه او للعمه والعمات باجمعهم وفي اصحابنا من قال الثلث للخال الواحد او الخاله الواحد



ومنه خلف والمعتد على ما قاله الشيخ لروايه ابي بصير في الصحيح عن الصادق قال في كتاب
على عم رجل مات وترك عمه وخاله قال للعلم الثلثان وللحال الثلث وعن ابي هريم عن الباقر
عليه السلام وخاله قال الثلث والثلثان وعن محمد بن مسلم عن الصادق ع اذا اصبحت العمد
والخاله للعلم الثلثان وللحال الثلث **قوله** ولو اضع الاحوال المتفرقة مع الاعمال المتفرقة
الي اخر **قوله** مخرج هذه المسئلة ان شخصاً له اب ولا يبي اخ واخت من قبل الابوين واخ
واخت من قبل الاب خاصة واخ واخت من قبل الام خاصة وله ام ولا يبي اخ واخت من
قبل الابوين واخ واخت من قبل الاب خاصة واخ واخت من قبل الام خاصة فالذي يتقرب
بالاب خاصة مع وجود من يقرب بالابوين من الاعمال والاحوال لم يكن له شيء فيقول
اصل التقرب منه من لثته واحد للحوال واثنان للاعمال والواحد الذي للحوال ينقسم
اثنان تأنيك في مخرج الثلث مضروب لثته في لثته يحصل ثلثه لثته للحوال وستة
للاعمال ومن الثلث واحد للحوال من قبل الام ينقسم لثته في مخرج المصنف مضروب
اثنين في ثلثه تبلغ ثمانية عشر ستة للحوال لثتها وهو اثنان للحوال من قبل الام لكل
واحد واحد والرابعة الباقية من الثلث للحوال من قبل الابوين لكل واحد اثنان
والاثنا عشر للاعمال تقسم اثنان اربعة للاعمال من قبل الام لكل واحد اثنان والثمانية
تقسم اثنان اربعين للاعمال من قبل الابوين ينقسم لثته في مخرج الثلث مضروب لثته في
ثمانية عشر تبلغ اربعة وخمسين للحوال ثمانية عشر منها للحوال من قبل الام ستة لكل
واحد لثته وللحوال من قبل الابوين اثنا عشر لكل واحد ستة والباقي وهو ستة وثلاثون
تقسم على الاعمال اثناناً الثلث وهو اثنا عشر للاعمال من قبل الام بالسوية لكل واحد
ستة والرابعة عشرون للاعمال من قبل الابوين للعلم ستة عشر وللعلم ثمانية ولو كان
الحال من قبل الام واحداً وكل لك العلم من قبلها فالعلم من مائة وثمانية **قوله**
واولاد العمومة والعمة والحوال والخالات باخذ كل نصيب من تقرب به فلا ولا العلم
لهم السدس بالسوية الي اخر **قوله** قال في النهاية العمومة والعمات والحوال
والخالات كايابهم فعلى هذا لبيت الحال مع بنت العم الثلث والباقي لبيت العم وقال ابن ابي
عقيل لبيت العم النصف ولبيت الحال السدس والباقي رد عليها على قدر سهمها وبناه
على اصله والمعتد المشهور قول الشيخ **قوله** وعمومة الميت وعماته وخوولته وخالاته
واولادهم ينعون وان تزولوا وعمومة الاب وعماته وخوولته وخالاته وعمومة الام وخالاتها
قوله قال في النهاية اولاد العمومة والعمات وان تزولوا واولاد الحوالة والخالات وان تزولوا
ابوين

اروي من عمومة الاب وعماته وخوولته وخالاته ومن عمومة الام وعماتهما وخوولتهما
وخالاتهما وقال ابن ابي عقيل لو ترك عمه ابنة خالته فمال بينهما نصفان لانهما قد
استويا في الطول وقول الشيخ اروي لانهم اقرب بيطن **قوله** ولو اجمع عم الاب وعمته
وخاله وخالته الي اخر **قوله** اصل المسئلة من سم واحد للحال والخاله والعم والعمه من
قبل الام بالسوية ينقسم عليهم في مخرج الربع مضروب اربعة في سم تبلغ ٢٠ اه للتقرب
بالام سم وللتقرب بالاب ٨ ينقسم بين حال الاب وخالته وعمته وعمته اثنان
ينقسم عليهم في مخرج الثلث مضروب سم في ٢٠ تبلغ ٢٠ سم للتقرب بالام ٣٠ بالسوية
وللتقرب بالاب ٢٠ لحاله ومخرج حالته ٨ يبي ١٤ ينقسم بين عم الاب وعمته
ينقسم عليهم في مخرج الثلث مضروب سم في ٢٠ تبلغ ٨ للحال والخاله والعم والعمه للام
٢٠ لكل واحد ٢٠ في ٨ عم عم الاب ٢٠ ولونه ١٤ وذكر المصنف في الفروع
في قوله ويحتمل ان يكون لعم الام وعمتها لثا الثلث بالسوية ولثته لحالها وخالاتها بالسوية
وروجه الاول عموم النص بان مراتب الام تباين في الثلث وهو المشهور بين اصحاب
الاحوال الثاني ذكر افضل المحققين بصير المسئلة والحق والدين الطوبى في فوائده ووجهه
ان الاحوال مطلقاً لهم وللاعمال ضعفهم فيتحقق ذلك في اعمال الام واحوالها **قوله** ولو
اجتمع سببان متباينان في واحد ورث بهما **قوله** مثلاً رجل اسمه زيد وله اخ لاب اسمه
عمر وفاخت لام اسمها زينب فتزوج عمر وزينب وجاها ولدا اسمه خالد وجاها زينب ابنا ولد
اسمه بكر فبكر ابن عم خالد لابييه وابن خاله لامي **قوله** وعمه لاب هي خاله لام
مثاله امراه اسمها زينب وله اخ لاب اسمه زيد واخت لام اسمها هند فتزوج زيد بهند
وجاها ولد اسمه عمر فتزوج عمر ولا يبي وخالته لامي **قوله** في
ميراث الزوج **قوله** رد عليه على راي وعلى الامام على راي المشهورين
الاصحاب الاول نصفه بالتسمية ونصفه الاخر بالرد واختاره المعتمد والسيد والصدوق
وابن العراج وابن عرفة وابن ادریس وكل الزوجين وميراث الزوج لها والباقي للامام
وقيل ان كان الامام قاضياً والاقلها الكل فلو لم يحجب كل من الزوجين سوي صاحبه
قال الشيخ في النهاية يرد على الزوج النصف الباقي بالصحيح من الاخبار واما الزوجية
لها الربع والباقي للامام وقد روي ان الباقي رد عليها وقال بعض اصحابنا في الجمع
بين الخبرين ان هذا الحكم مخصوص بحال غيبة الامام ونقص ورثه فاما اذا كان ظاهراً
فليس للام اكثر من الربع والباقي له وهذا وجه قريب من الصواب واختاره على ابن

بابونه ورواه عن ابيان بن حنبل عن ابي بصير عن الصادق ع في امره هانت وبكرت زوجها قال الملال له
قلت فاجعل موتك ويترك زوجته قال الملال لها انك لا تدري ان المال لها اذا الفوت ولا يقول علي هذه
الرواية واستضعف سلازل في حق الزوجين معا وقال ابن ادرس ما قرأه الشيخ في الجواز بعد ما بين المشرق
والغرب وسخنا رجوعهما فوته في الجواز ونوي في الايضاح المذكور قال الشيخ رضى الله عنه ليس هذا رد الا ان
الرد انما يكون لذوي السهام بل هذا يكون باجماع الطائفة المحقة **قوله** الا في عقد الوصية **قوله** لان
نكاحه مشروط بالدخول اما ان ارثها منه مشروط بالدخول فبالمن واما ارثها منه فبحزم المصنف فثبت
بالتواتر واستكله في قواعد ومشاورة من انه عقد صحيح لازم بالنسبة اليها والعصم الله ذم بالنسبة الي
ستخص بتوابع اثره عليه بالنسبة اليه والام لا يكون صحيحا ولا نه يبع له النكاح وهو انما يختص به وبثوت
الاثر مستلزم بموت المورثت الاثنا لاحد وهو التوارث ومنع ارثها منه لما منع نفس الشارع عليه
وبثوت المانع بالنسبة الي احد الامرين لا يستلزم بثوته بالنسبة الي الآخر **قوله** ولو اشبهت المطلقة
من الاربع بعد تزوج الحائضه الي اخره **قوله** لو طلق ذوات الاربع احد يمين وزوج غيرها
ثم اشبهت المطلقة فللاختلاف ربع الثمن او الربع والباقي بين الاربع بالسوية وهل ينسحب الحكم المذكور
على غير المطلقة من الاربع لتغيرت المسألة بان يكون قد اشبهت بالحائضه التي تزوجها اخيرا ايضا
كما اشبهت المطلقة ونعني الجميع من الحائضه والاربع والاربع والاربع بالثمن بالسوية ام لا وكذا لكان اشبهت
المطلقة بواحدة لا غير او باثنين او ثلثة فهل يعطى من عدة الشبهات حقه من الثمن على تقدير الولد
ومن الربع على تقدير عدمه ونعني الباقي بالسوية او يكون الحكم مقصورا على ذلك المسألة لمكان النص
عليها فيه اشكال يشاهد وجود المعنى للقسم من الشبهات وهو استنباط المطلقة بالزوج ويقسم
بينهن ما عدا نصيب المتيقن زوجيتها ومن النجاة وعن النص فيكون ممنوعا منه **قوله** وذات
الولد من زوجها الي اخره **قوله** قال في النهاية المراه لا توث من زوجها من الارضين والقرى
والرباع من الدور والمنار بل تقوم الطوب والخشب وغير ذلك من الآلات وتعطى حصتها منه ولا
يعطى من نفس الارض شيئا وميل هذا الحكم مخصوص بالدار والمنار دون الارضين والبساتين
وهذا الحكم اذا لم يكن للمراه ولد من الميت فان كان ورثت من كل ما يترك وتبعه ابن البراع وابو
الصالح وابن جرم وقال المصنف لا توث من الرباع وتعطى ثمنه الخشب والعلوب والبساتين والآلات منه
والرباع هي الدور والمسالك والبساتين والصباغ وتبعه ابن ادرس وقال المرتضى مما انفردت
به الامامية ان الزوجه لا توث من ربايع التوفي شيئا بل يعطى ثمنه حقه من البساتين والآلات دون ثمنه
البقراص وحالفت باقي الفقهاء في ذلك والذي نفوي في نفسي ان هذه المسألة تجري مجرى المسألة المقدمه
في تخصيص الاكبر من الذكور والصحيح والسيف وان الرباع وان لم يترك في الزوجات قيمتها محسونه
لها

لها ثم قال ويكن ان يكون الوجه في حيز الرباع انما ربا تزوجت فاستكت هذه الرباع
من كان بين التوفي او بقطعة او بحجره مستقل ذلك على اهله وعشيرته فعدل بها عن ذلك الي
اجل الزوج وقال ابن الجبند واذا دخل الزوج او الزوجه على الاوين كان للزوج الوجه وللزوجه الثمن
من جمع ما ترك الميت هنادا واما ثا وغير ذلك واجتج الشيخ على من حبه ما رواه زراره ويكبر وفضيل
وبريد ومحمد بن مسلم قال في المختلف وقول السيد حنن لما فيه من الجمع بين عموم الفرائد
وخصوص الاخبار قول المصنف جيد ايضا لما فيه من تفصيل التخصيص وبعد هذا كله فالتوفي
على ما قاله الشيخ فاخترنا هنا قول السيد المرتضى **الفصل الخامس** في الوصية **قوله** الاول
بوت او نوت به اسكال كما تقدم ان فيه الشاخي لقوله اما الوصية لن اعتق وقوله الوصية كلجه
السب والسب بوث به ولا بوث ولا ان الوصية يحصل بالغام السيد على عبده بالعتق وهو غير
مستقل فله يستقل معلوله **الفصل الثاني** في موانع الارث **قوله** ولو خلف مع الولد الكافر
زوج مسلمة فلها الثمن والباقي للولد **قوله** اذا خلف الميت الكافر زوج مسلمة وولد كافر فانه
مبي على مسلمة ان الزوج مع عدم الولد هل يترج عليها ام لا وفيه ثلاثة احوال الرد مطلقا وعدم الرد
مطلقا والرد مع عيبه الامام وعدمه مع وجوده كما تقدم فان قلنا بالرد عليها مطلقا كان الجميع
لها كما تقدم وعلى الساني فهل يكون لها نصيب الادون ام لا على محتمل الاول لان الكافر يورث
من الكافر مع عدم مسلم غير الامام فان الامام منع الكافر من ميراث الكافر والكافر يورث الكل
على تقدير انفراذه والزوج على تقدير انفراذه لا يورث الكل ولا ان الزوج هنا غير وارثه لمساعد
تخصيصا لتكون بالنسبة اليه كالعدوم وله منع الولد واما بوث الزوجه مع الولد الثمن بعموم الآية
وهو اختيار المصنف ويحتمل الشاخي لان السب سبب للارث ومانع لارث غيره او حاجبه بشرط
اسلامه فالكفر مانع فتورثت الزوجه الكل على تقدير انفراذه فانعت الولد فالمسلم يمنع الكافر
من كل ما يورثه المسلم على تقدير عدم سبب الكافر والزوجه مع عدم الولد يورث الزوج كذلك ام مع
وجوده كما في الاول الكافر كالمعدوم فيكون لها الربع وهذا هو الاصح عند سجننا في الايضاح
والباقي بعد الربع ليس لها على القول بعدم الرد مطلق بل يكون للولد لان الامام لا يمنع الكافر من
ارثه من الكافر ويحتمل ان يكون للامام لان الكافر لا يشارك المسلم في ارث وعلى الثالث يكون الكل
لها مع العيبه واعلم ان قول المصنف ان للزوج الثمن والباقي للوارث يشيرون الي فايده وعلى ان
القول بان لها الثمن يستلزم القول بكون الباقي له لانه انما يقصور ذلك على تقدير بكونه وارثا
حاجبا فلا يمكن القول بان الباقي بعد الثمن للامام **قوله** والمسلمون يتوارثون الي اخره **قوله**
قال في النهاية والمسلمون يتوارثون وان اختلفوا في الاراء والد بانات لان الذي ثبت به الوارثه

هو اظهر الشهادتين والافراز باركان الشريعة دون فعل الابواب الذي يحجب التواب ويتبعه
ابن البراء وابن جعفر وابن ادريس وقال الميراث من ثلث اهل الباع من العترة والميراث والخوارج
المستوية ولا يورث هذه الفرق احد من اهل الابواب كما توارث المسلمون الكفار ولا يورث الكفار اهل الاسلام
ويوجد في بعض نسخ المصنف هكذا وتوارث المسلمون وان اختلفوا في الاحوال منع تبانيهم في الارواح
توارثهم وان كان بالاسلام ومطهر حكمة توارث وتعل المناجحة دون الامان الذي يحجب
التواب ويترك العقاب وهذه النسخة موافقة للشيخ وقال ابو الصلاح يورث المسلم الكافر وان بعد
نفيه كائن حال مسلم والميراث مسلم او كافر وله ولد كافر يهوديه او نصرانية او حيرانية او سبي
او مجيد بنوع او اسامة ميرة لابن خاله دون ولده والمعتد ما قاله الشيخ لان سبب التوارث
الاسلام **قوله** ولو اسلم الكافر على ميراث قبل القسمة شاركه ان كان ما رواه ابن ابي ارحم **قوله**
لو خلف الميت ما لم يكن قسمة كالحامات فالأقرب عنده انه يورث منها المصدق انه اسلم
على ميراث قبل قسمة وفيه اشكال متضمن الذي ذكرناه ومن ان قوله ميراث قبل قسمة المقصود
منه اختصاصه كمن لا يمكن قسمة حتى تقال قبل قسمة او بعد اما ما استنع فيه القسمة فله بقدر
فيه ذلك لا يمنع فرضها فيه وقد استدل ابن ابي عمير من الورثة قبل اسلامه يكون كذلك بعده
عملة بالاستصحاب وايضا لو باع بعض الورثة المسلمين حصته او وهبها لم اسلم الكافر بالاقرب
انه منع من الارث لانها اموال من القسمة لا تنقسم كل من البيع والهبة ذوال الملك عن الورثة
الي الغير بخلاف القسمة وفيه اشكال ايضا ما ذكرناه ومن صدق انه اسلم على ميراث قبل قسمة
يبدل تحت عموم من اسلم على ميراث قبل قسمة شارك او اختص وايضا هل يشارك في الميراث
بين الموت والاسلام وان كان قد بقي على ملك الورثة كما شارك في اصل التركة الاقرب المشاركة لان
النائب لا يصل وان اسلامه كاشف **قوله** ولو كان الوارث الامام فهو اولى وان لم يستقل الي
بيت المال **قوله** اذا لم يكن وارث سوى الامام فاسلم قال نجم الدين بن سعيد يكون اولى
من الامام لو رآه الي بصير وبطل هو الامام مطلقا لان الامام كالوارث الواحد وهذا في نقله
بغير الدين ايضا وقال الشيخ في الميراث ان اسلم قبل النقل الي بيت مال الامام فهو اولى والا فلا
والا فابي الاول ولو اسلم الكافر بعد قسمة بعض التركة احتل التركة او الاختصاص في الجميع وخب
الباني يمنع على بعد ثلث احتمالات احدها المشاركة لغير الجميع اعني القسمة وعزم ان كان
مشاويها واختصاصه بالجميع ان كان اولى منهم لان التركة لم تقسم لان التركة اسم لجمعية ما تركة الميت
الثاني انه شارك او اختص ما عدا القسمة ومنع من القسمة لان الباقي يصدق عليه انه لم يقسم
الثالث المنع مطلقا وهو بعد لان المنع يمنع التوارث في الميراث بالقسمة وقد حصل
ووجه

ودرج التوبة ان ما عدا القسمة ما لم يورث تدا اسم عليه الكافر قبل قسمة ولا منع منه **قوله**
والزوج كالوارث على راي والزوج كالمتعة على راي **قوله** هذه المسئلة على ما هل يورث
عليها اذا لم يكن للميت وارث غيرهما او لا يورث على الزوج خاصة وقد تقدم البحث فيها **قوله**
وكذا البحث لو كان الميت كافرا والورثة كفارا لكن هذا لو اسلم قبل القسمة احضر وان كان مساويا
قوله قيل انه ان اسلم قبل القسمة يكون له وقيل اذا اسلم وقبل لم يكن له وقيل ان يتم ولم يقبل يكون
له **قوله** والطفل باع لاحد ابويه الى اخره **قوله** كما كان احد ابويه مسلما عند العولف به فانه ان
ارتد يكون عن نظره لان حكم الكفر لم يلحقه البتة وكل من لم يكن احد ابويه مسلما حال العولف به
لم يلقه حكم الكفر فاذا اسلم احد ابويه لم يلقه حكم الاسلام بعد حكم الكفر فاذا ارتد صار ميراثا عن
غير نظره والصواب انه كما ارتد عن اسلامه يورث حكم الكفر عليه يكون عن غير نظره ولا كان
عن نظره **قوله** ولا اتفاق على راي **قوله** قال الشيخ النهاية ينفق على الاولاد بنسب حقيقتهما
ماذا بلغ الاولاد مسلمين فهو احق بالتزكية على رواية مالك بن اعين وان احتار والكفر استقر ملك
الوارثين على ما ورثاه ومنع الاولاد ونفعه ابن البراء ورواه الصدوق وهو قول الميراث وفيه
اشكال متضمن اجزا الطفل يحوي ابيه في الكفر وسبق القسمة على الاسلام منع الاستحقاق وابن
دهم عموم الحكم يقال اذا كان للكافر اولاد صغار وفراجه مسلمة انفق عليهم من التركة حتى يبلغوا
وان اسلموا فالميراث لهم وان لم يسلموا كان لقواته المسلمة ربه قال ابو الصلاح قال ابن ادريس
الذي يتبعه من هذه ان الميراث يكون بين الاخوة من الاب والاعوان من الامم للذين من
قبل الاب والذين من قبل الام الثلث مقرون فيه بصرف المالكة في املاكهم
لانه لا وارث مسلم لهذا الميت الكافر سواهم لانهم استحقوا الميراث دون سوا الناس ولو لم
يكن كذلك لما جوز لهم الشارع قسمة الميراث بينهم الثلثا ثلثين وثلثا ولا يجب الا اتفاق عليهم قبل
البوع فالسنة المختلعة والوجه ما قاله ابن ادريس وتحمل الرواية على الاستصحاب دون الوجوب
واعلم ان الحق بصحة الرواية وما احتار به المجتهد والمصنف ولا شك في ضعفه لان المنع
من الارث هو الكفر والاولاد الصغار غير محكوم عليهم بالكفر ولا بالاسلام الى ان يبلغوا وحديث
لاستحق ابن البراء وابن ابي ارحم الميراث لا بعد تحقق كتمه الاولاد ولا تحقق الاعداء البوع وكوت
الصغار في حكم الكفار لا يتم كل شيء **قوله** ولو ارتد احد الورثة فنصيبه لورثته **قوله** اي لورثة
الموتد لانه عند موت مورثه كان ملكا مستحقا للارث منه وارثا اده بعد ذلك وان لم يقسم
التركة لا يطل نصيبه بل نصيبه لورثته ان كان عن نظره وان كان عن غير نظره وقيل كذلك لا
لورثة الميت وكأنه يوي الى خلاف الجمهور **قوله** شارك في الجميع **قوله** اي فيما يقيم وفيما لم يقيم

ان كان شاركهم في الميراث واحقر ان كان اولى منهم لان التركة اسم لجميع المال المتروك ولم يقسم
الجميع مصدق انه اسلم على تركة قبل قسمتها وكل من اسلم على تركة قبل قسمتها يورث ويحل ان يورث
بنام نفسه وان كان اولى احقر ولا يشارك ولا يورث فيما قسم لان القسم مانع منه وعمل منه
مطلقا لانه يصدق وجود القسم في التركة وبالجملة قد تقدم الكلام في مثل ذلك اذا كان ذلك
كافيا **قوله** ولو لم يكن وارثا سوى العبد اشترى من التركة واعنى الى اخره **قوله** قال
في المنايا اذ لم يخلف الميت وارثا حيا وخلف وارثا مملوكا ولذا كان او والد او اخا او واحدا
من ذوي ارحامه وجب ان يورث من تركته واعنى اعطى بغيره المال ولم يكن مالكة لا يمنع
من بيعه بل يقهر عليه هذا اذا كان قد رما خلفه بغيره المملوك او اكثر منه فان كانت التركة
اقل من قيمته لم يجب شراء الوارث على حال وكان المال ليت مال المسلمين وحكم الزوج والزوج
حكم ذوي الارحام في انه اذا لم يخلف عنها اشترى واعنى وارثا على ما بيناه وقال بعض اصحابنا
اذا كانت التركة اقل من ثلث المملوك استعفى في باقيته وثلث اعرف بذلك نصا وسنفي ان يكون
العمل على ما قد مناه والعصم **قوله** هنا تقع في مقامين الاول فيجب شراء الوارث
وكلام الشيخ هنا عام في كل وورث قريب او بعد حتى الزوج وهو ظاهر كلام ابن زهر مائة قال
وسنفي ان يورث الميت الا وورث مملوك استعفى من التركة وعقر وورث الباقي وكذا قال قطب الدين الكلبكي
وكلام ابن الحبيب يعني اعتبار القرابة مطلقا ويصح حكم الزوجان وهو قول ابن البراق والي الصلاح
وقال المعتمد اذا مات الميراث وخلف ما لا يورث اياه وهو مملوك اشترى ابوه من تركته واعنى وورث
ما بقي وكذا ان ترك امه او ولده له عليه وليس حكم الجد والجد وولد الولد حكم الوالدان لا ذنبت
والولد للمصلي فيما ذكرناه ولا يباع احد من ذوي ارحامه سوى الابوين والولد الا ان يبيع الوالي
يعتق غيره وان اعتقه ورثا وهو قول ابن حزم وقواه ابن ادريس ونقله عن السيد المرتضى
والذي ذكر المرتضى انه قال مما انفردت به الامامية ان من مات وخلف ما لا يورثه مملوك او امرا
مملوكه مات الواجب ان يورث ابوه او امه من تركته ويعتق عليه ويرث باقي التركة وهذا القول لا
يصح فيه منع من عدم ولا ذكوفيه للولد ايضا وقال الصدوق اذا مات رجل حرة وترك امه مملوكه
او ابنا فان عليا الميراث يورثي الام من مال ابنتها معتق يورثها وكذا اذا مات ابوه وسلك رخص
هذا الحكم بالاوين دون غيرهما وسبب الاختلاف اختلاف الروايات **المقام الثاني**
لوقضت التركة من القيمة نقل الشيخ الشراواه يستعفى المملوك في ثلث باقيته وكذا نقل ابن الكواجر وابن
الحسين والمعتمد قال التركة ليست المال وكذا سلك وهذا هو المشهور لانه حاله عدم وجوب الشراوخ
ما اذا وفت التركة من باقي الميراث على ان القول لا خير ليس بعينه **قوله** ولو فرض نصيب

احدهما

احدهما اشترى الآخر واعنى واخذ المال **قوله** استشكله المصنف في القواعد ومنه قوله من حيث
ان الوارث هو الجميع ولم تق التركة بعينه وكلما لم تق التركة بعينه لم تفك بعضه ولا يملك احدهما
ولانه لو تفك فاما ان تفك بعض كل واحد او واحد لا بعينه او بعينه فاما ان يكون من وفي نصيبه
او غير والكل باطل لان هذه المثلثة فرع على ان التركة اذا لم تق تفك قيمته الوارث لا تفك بعضه
بل يكون للامام والباقي باطل لانه ليس بوجود وكيف يباع ويملك الميراث والرجوع بلا مرجع محال
وكذا الثالث لان الوارث لا نصيب له حتى يرجع به والواجب باطل بالاجماع فلا يعتق ثمنه ومن حيث
وجود قريب يرث بتقيد بغيره وما ورثه بغيره نجس شراره لعدم القسم قال في الايضاح وهذا
هو الصحيح عندي والمناوجب شراره هنا لم يجب شراء الوارث الواحد لان الواحد لم يحصل
تحرير وشئت الضرر على المالك بالثبوت وهو هنا متفق **قوله** ولو فرض الوارث وقت التركة في الشرا
نقل **قوله** من النظر رواه سليمان بن خالد عن الصادق عم قال كان علي عم ادمات رجل
وله ابواه مملوكه استراه من ماله وعقها ثم ورثها قال الشيخ الوجه فيه ان كان سفل ذلك على طريق
البيع لا ناقد في ان الزوجه اذا كانت حرة ولم يكن هناك وارث لم يكن لها اكثر من الربع
والساق يورث للامام واذا كانت هو المستحق للمال جاز ان يورث الزوجه ويعتقها لم يعطها بغيره
المال بترعا قال في المختلف الذي ذكره الشيخ محتمل لثبوت نكاحها لان كون الزوجه لها
الربع لا يخلو في ما نصته الرواية لاحتمال ان يكون منها اقل من الربع مشروط في ثبوت نكاحها لان
احتمال النكاح ظاهر فالعمل بذلك في حق الزوجان مشكل ومع احتمال النكاح لا ينعى على جرح من
الابيه **قوله** وفي الخطا فان اتز بها المنع من الديه لا التركة **قوله** وقع الاجماع على منع القاتل
علا من الارث مطلقا وانما الخلاف في القاتل خطأ فان ابى عييل منع من ارثه مطلقا والمعتمد
وسلك لم يمنع مطلقا والشيخ والروضي وابن الحبيب وابو الصلاح وابن البراق وابن حزم وابن ادريس
منع من الديه دون التركة واما العمل بشيئه العود فان ابن الحبيب الحق بالعمل في المنع وسلك الحق
بالخطا والمعتد ما قاله الشيخ في الخطا واما المنع من الديه فلا نه يجب عليه دفعها كلها الى الوارث
ولو ورث منها لم يجب دفع الجميع ولما رواه فضيل بن يسار عن الصادق عم قال لا يورث الرجل الرجل
او انكته وان كان خطأ وانما حملناه على الديه جمع بين الادله واما التوارث في الخطا فلما رواه عبد
الله بن سنان في الصحيح عن الصادق عم قال سألته عن رجل قتل امه ارثها قال ان كان خطأ
ورثها وان كان عدا لم يرثها ومثله عن محمد بن بشير واما شيئه العود والا في الحاقه بالخطا لان
المستعفى للمنع في العود هو الواخذ له بيقين مقصوده متفق هنا كالحط في الحاقه وادخل المانقول
في الخطا بما رواه هشام بن سالم في الصحيح عن الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ميراث لقائل وهذا

عام وبالحديث الاول الذي رواه فضيل بن يسار فانه عام في تركه والديه والجواب عن الاول
بالجمل على العهد جعلا بين الاول له وعن الثاني بالجل على المنع من الدية كذلك مع انه خبر مرسل
مقطوع الاستناد **قوله** ويوث الدية كل مناسب ويصايب وفي المقرب بالام تولاك **اقول** فيها ثلاثة
اقوال احدها برثها كل مناسب ومناسب عدل من تقرب بالام خاصته وهو قول الشيخ في النهاية واختيار
المصنف في القواعد الثاني برثها جميع الورثة وهو قول الشيخ في الخلاف قال وفيه فله جميع العتق ومثله
قال في المبسوط والسالك ذكر في الخلاف ايضا فقال الدية برثها الاولاد ذكرنا كانوا او اناثا الذكر
مثل حفظ الانثيين وكذلك الاولاد ولا يرث الاخوة والاحواز من قبل الام منها شيئا ولا الاخوة
والاحواز من قبل الاب ولما برثها بعد الوالدين ولا ولاد الاخوة من قبل الابوين او العومة فان
لم يكن واحد منهم كان هناك مولي كانت الدية له وان لم يكن مولي كان ميراثه للامام والزوج والزوج
برثان من الدية واعلم ان الماركبي القتل كالقاتل ولما تناظر والمسك فيها اشكال بيننا وبينهم
غير قاتلين ومن اعانهم القاتل على القتل فانه لولاها ما ملك من القتل فكانا كالمشاركين في القتل
قوله وهل يرث المقرب بابيه مولى ومينه نظر **اقول** استدل في القواعد ومنشأه من حيث
ان اقارب الاب تابعون للاب وذلك انه قبل انكار الاب كان ميراثه مضمنا ثابتا وعند النكاح ولعانه
زالت الموارثة فاذا اعترف به الاب عاد ميراث الولد منه فيعود ميراثه من اقاربه التابعين له ومن
زوال الموارثة باللعان عن الاب ومن يتقرب به وانما يرجع ميراث الولد من ابية خاصة بحكم اقاربه لا باعتبار
ثبوت النسب في نفس الامر فانما يرث الاب لا ينفك عما عزم من اقاربه ولا يتقرب اليه عزم من اقاربه
ولا يرقم وقال ابو الصلاح وابن ادریس ولد الملاحنة يرث المقرب بابيه بعد اقاربه بالاب منه
لانه يرث الاب فان كان له ولد كان العلة في ارث الاب بوث النسب بالاب لا بوث النسب بالاب
الاقارب لا تصاله وتل برثهم ان اعترفوا به وكذلك بوالاب في اللعان وبرثوته واستحقاق هذا في
القواعد وقواه ولده في الوضاح لان كلاهما مقر بالنسب واتصاله واقارب العاقل على نفسه جابن
لا على عزم **قوله** واما ولد الزنا فلا يرثه ابواه **اقول** هذا اجماع لكن هل يرثه امه قولان
قال ابو الصلاح وابن الجبند يرث منه امه وقال الشيخ والمصنف ونحو الحديث وابن البراج وابن
حزم وابن ادریس لا يرثه وهو المقيّد لا ينفك النسب الشرعي فانه ليس بولد شرعا فلا يدخل في
العموم لروايه ابن سنان **قوله** ومن تبرأ عند السلطان من جريح ولده وميراثه لم يبع على رأي
اقول من تبرأ عند السلطان من جريح ولده وميراثه لم يثبات الولد قال في النهاية ليرثه
عصبة الاب دون الاب ونسبه ابن البراج قال في القواعد وليس بحفيد ولكن اقال ابن ادریس
قال هذا خلاف اجماع اصحاب واجماع المسلمين لان الولد يفرق من جريح ابية ويعقل عنه فله يبع النوب
من

من التوريث وهذه رواية شاذة من اصنف اخبار الاجاد اوردناها سبعا ايرادا الاعتقاد او قد
رجع عنها في الجوابات قال لا يصح النوب لان الشرع اذا حكم به امتنع التبري وثبت حكمه واستدل
المصنف بعموم القرآن الدال على ثبوت التوارث **قوله** الاشتباه في العتق والتاخر في العتق والهدم
اقول كل ذي مبدل لا يعلم بوثته الامن مبدل آية فالحكم بوجوده مع جهل بمبدل او محال اذا انقروا
تفقوا الارث انتقال حتم على او متعلق به من تنحصر الى اقرب السبب الوفاء والسبب الشرعي
او السبب الشرعي بالميراث ذو مبدل لا يعلم الاية فالحكم بالميراث من دون مبدل محال فان لم يبرأ
مع اشتباه المقدم والتاخر في الموت لان مبدل الميراث وفاء الميت المورث وحياء الوارث بعده
فاذا لم يعلم لم يحكم بالميراث ولما حكمنا بالفرق والهدم لانه تخصيص الشارع وتخصيص عليه فكانه
قد حصل وفات كل واحد منهما المحمول سببا لميراث الاخر منه ولا يمكن فرضا باعتبار واحد كان
يرث ما ورث منه لانه يستلزم ما فرض الحياء بعد الوفاء او اجتماع التخصيص وما احتاره المصنف
هنا هو قول المفيد ونص ابن حزم على عموم الحكمة في كل اسباب كالحرق والقتل وغيرهما الامن
ما تضافت اليه واشتبه احدهما بالآخر وطاهر قول الشيخ في النهاية والبريد يدل على ذلك وكذا
قول ابو الصلاح وابن الجبند قال في المختلف قول ابن حزم لا يخلو امن قوم **قوله** لا عاودته من
الاخر **قوله** هذا قول الشيخ وابن ابراهيم والى الصلاح وابن حزم وابن البراج وابن الجبند وقال
المفيد وسلا ويرث ما ورث منه والعهد الاول لان ثبوت ذلك مستلزم المحال لان توريثه مما
ورث منه يستلزم فرض الميت حي في حاله واحده وهو اجتماع العقبين ولما كانت العتمة لا تنقطع
ابدا ولم يره خزان مرفوع الى امير المؤمنين ع في قوم عرفوا جميعا قال يرث هؤلاء هؤلاء من
هؤلاء ولا يرث هؤلاء وتواشيا واحداً المفيد بانه قد ورد تقديم الاكثر نصيبا في الموت فيرث
الاخر منه فلو لم يكن للتوارث ما ورث من صاحبه لم تكن للتقديم فابده والجواب لا يلزم
من عدم العلم بالغايد عدمها فان اكثر على الشرع والمصالح المعينة في نظام خفيته عنا العجز
عن تولدنا عن ادراكها فوجب اتباع النص من غير اعتبار عليه اخرج **قوله** وتقديم الاصنف في
التوريث يفيك لا وجوب **اقول** قال في النهاية بحسب ذلك ولا يورث في هذا التقديم على قول المصنف
ولما ظهر ما بينه على قول من يقول بانه يرث ما ورث الاخر منه **قوله** ولا يرث لورثه ذي المال
اقول لما رواه عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن الصادق ع في اخوين كان لاحدهما مائة
الف درهم والاخر ليس له شيء ركب في السفينة فغرقا فلم يجد رايهما مات اولاً قال الميراث لورثه
الذي ليس له شيء ولم يكن لورثه الذي له مال شيء **قوله** حاتم المفقود في اخرج **قوله**
اختلفت الاصحاب في ميراث المفقود ونسبه امواله على خمسة اقوال الاول انه لا يقسم امواله حتى

مطلقا يورث بالتزويج ومع السنت مع الود يورث بالفرض ما فرض له وهو الدس وبالفرازة ما
يسير اليه بالرد **قوله** كالأب **قوله** اما بالفرض خاصة كما لو مات الأب مع الاولاد او بالفرازة
خاصة كما لو كانت معه الام او بالفرض والفرازة كما لو كان مع الأب البنت خاصة فان لها النصف
وللأب الدس والساقى يورثها ارباعا **قوله** والسنت والبنات **قوله** اما يورث البنت او
السنت بالفرض كما لو كانت الوارثت بنتين مع الوين ولما بالفرازة كما لو اجتمع الذكور والبنات او بالفرازة
والفرض كما لو كانت بنتان مع الابوين او بنتين مع احدى الوين والبنات مع جميع الفرض والفرازة
في كل موضع اجتمع النسب والرد **قوله** والاحت والاحوات **قوله** كما بالفرازة خاصة اذا اجتمع
الذكور والبنات والفرض خاصة كما اذا كانت الاحت مع الزوج وبالفرازة والفرض كما اذا كانت اختا
واختين مع الزوج **قوله** وكذا له الام **قوله** والما يورث كذا له الام بالفرض والفرازة كما لو خلف اختا
واحدة من قبل الام فلها الدس بالسنت والساقى رد عليها او بالفرض خاصة كما لو اجتمع المقرب
بالام مع المقرب بالاوين فان للمقرب بالام الدس ان كان واحدا والبنات ان كان اكثر ولمن
يقرب بالأب وبالفرازة خاصة ليس له مثال **قوله** او زياده في الوصلة **قوله** كالاخت من الابوين
مع اخت من الام وان الاخت من الام لها الدس والساقى للاخت من الابوين لها اخذت الزائد
على الفرض وهو النصف بسبب زياده اتصالها لهما من حيث الابوين بخلاف الاخت من الأب
خاصة فانها مع الاخت من الام لها الدس وللأخت من الأب النصف والباقي يرد ارباعا
المقصود الثالث في الواحق **قوله** الاول المختص الى اخره **قوله** المختص من له فيج
الرجال وينج النساء ويشته الاصل منهن بالزوايد فيسبى حينئذ بالمختص من له فزواج يورث على الفرض
الذي يقول منه دون الآخر وانما عليه كل من يحفظ عنه العلم وهذه اعم الامارات لوجوه
الصغير والكبير دون الباقي كالحسن وحرم المني فان بال منهما فلي الذي يسبق منه البول وهو زوج
عن التي هم فان بال منهما يورث عا من نطفة منه اجزأ فان تساويا اخلا وتزوا حصل الاستبراء فمما اذا
يعرف انه ذكر وانثى فعينه اقوال الاول الفرض واختاره في الخلافة الثاني بعد الاصلاح من المجابين
فان اختلفت عدده المجابين فذكر وانثى فالفرازة واما بعد الثاني وهو قول المرتضى والمفيد وبقعهما
ابن ادريس وابن الجبلة واعلوا جميع المشرحين من الأطباء انفق كلمتهم ان عدد اصلاص الذكور
والانثى والمختص من المجابين متساوية من كل جانب نفعه اصلاص لا يزيد ولا ينقص حتى قال المرتضى
في شرح الكليات وما يقال ان اصلاص الذكور ينقص عن اصلاص الانثى فهو من الخرافات ولا باطل
والنصف انه لو صح دلائله لما اشكل حاله ولما احتيج الى مراعاة غيره من العلومات الثالثة انه
يعطى نصف ميراث الذكور ونصف ميراث الانثى وهو القول المشهور لعلماء آباء ذكره في النهاية والبسوط

وهو

ويذهب من بابويه وابن البراج وابن حزم وعلم الدين بن سعيد والمصنف رحمهم الله لما رواه هشام
بن سالم **قوله** وان كان معه مثله **قوله** لان كل واحد يمكن ان يكون رجلا ويمكن ان يكون
امراة ونحو ذلك احدى الزوجين من غير مرجع بغير العرات علمها بالسوية **قوله** وان كان معه
ذكر الى اخره **قوله** على تقدير ان يكون المختص ذكر يكون اصل الفريضة من ابين وعلى تقدير ان
يكون انثى يكون من ثلثه ومن ضرب احدي الفريضة في الاخرى يحصل ستة وعلى تقدير ان يكون
رجله له نصف الثلثة تنكرفي يخرج النصف بضرب ابين في ستة يبلغ انثى عشر للمختص على تقدير
ان يكون ذكرا ستة وعلى تقدير ان يكون انثى اربعة ونصف الستة والادوية خمسة وتكون
للمختص خمسة وللذكر سبعة **قوله** وكذا لو كانت معه انثى **قوله** المختص بفرصة تارة بانه ذكور تكون
اصل الفريضة من ثلثه وتارة انثى تكون من ابين ومن ضرب احدي الفريضة في الاخرى
يحصل ستة م بضرب ابين في ستة لما ذكرنا يبلغ انثى عشر وعلى تقدير ذكوره ما بينه وعلى تقدير
انثى له ستة ونصف والجمع من السهين سبعة يكون للمختص سبعة وللانثى خمسة **قوله** او هما
معاً **قوله** اذا اجتمع المختص والانثى والذكر ففرض المختص تارة ذكرا ويكون اصل الفريضة من
خمسه واخرى انثى يكون من اربعة وبضرب احدي الفريضة في الاخرى يبلغ عشرون ثم
بضرب ابين في عشرين يبلغ اربعين والمختص على تقدير ان يكون ذكرا ستة عشر وعلى تقدير
انثى عشرة ويكون له نصفهما وهو ثلثه عشر وللانثى ثمانية عشر وللانثى تسعة **قوله** ولو
انفق الزوج او زوجة الى اخره **قوله** اذا اجتمع مع الذكور والانثى والمختص زوج فاصل الفريضة
لثلثة اربعة وبضرب الزوج ما يعين ربع ويخرج من اربعة بضرب اربعة في اربعين يبلغ
مايه وستين للزوج منها اربعون والمختص تسعة وللانثى ثلثه عشر وللانثى سبعة
وعشرون وان كان الذي معهم زوجة ضربت يخرج نصيبها وهو ما بينه في اصل الفريضة يبلغ
ببلغ ثمانية وعشرون للزوج اربعون والمختص احد وثلاثون وللانثى ثمانية وستة وعشرون
وللانثى ثلثه وستون **قوله** ولو كانت مع المختص ابوان الى اخره **قوله** اذا كان الوارث
حنثي وابوين على تقدير ان يكون المختص ذكرا كانت الفريضة من ستة وعلى تقدير ان يكون
انثى كانت الفريضة من خمسة على طريقة الشيخ بضرب احدي الفريضة في الاخرى مبلغ ثلثين
على تقدير ان يكون المختص ذكرا للابوين عشر وللانثى عشرون وعلى تقدير ان يكون انثى لهما
اسا عشرون للمختص ما بينه عشر يكون للمختص تسعة عشر وهو نصف النصيبين والابوين احدى عشر
فتنكسر علمها بضرب ابين في اصل الفريضة يبلغ ستين ومنها نصف ثلثها اثنا عشر
وله ثمانية وثلاثون **قوله** ولو كانت معها خنثيان الى اخره **قوله** على تقدير ان يكون

فالفريضة من سنه وعلى نقد يرميها اثنين فالفريضة من سنه على طريقه اليه ومن ضرب حنبل
في سنه يحصل ثلثون وعلى نقد يرميها ذكرين لاحد الابوين نصف الدس وسدسه حنبل والحنثي
نصف اربعة الاحماس واربعه الاحماس حنبل وعشرون وليس له نصفه صحاحا ولذلك
كأنه وعشرين فيكون في نكاح النصف من ضرب اثنين في أصل الفريضة تبلغ ستين لاحد الابوين
على نقد يرميها ثلثون ونصف الدس وهو حنبل والحنثي نفسه حنبل الدس وهو حنبل
وعشرون على نقد يرميها ثلثون لاحد الابوين نصف الحنث وهو سنه والحنثيين نصف اربعة
الاحماس وهو اربعة وعشرون واحدا لابوين احدى عشر والحنثيين ثلثه واربعين منكر عليها
في نكاح النصف من ضرب اثنين في ستين تبلغ مائة وعشرين ومنها نفع الفريضة **قوله** ولو كان
مع الحنثي والحنثي احد الابوين الى آخره **قوله** على نقد يرميها ثلثون الحنثي ذكره اهل الحديث لا يرميها الدس
وعلى نقد يرميها ثلثون التي تكون له الحنثي ضرب حنبل في سنه تبلغ ثلثين لاحد الابوين على نقد يرميها
ذكره حنبل وانتي سنه فالسنوات بين الصبيبين واحد وله نصف المفاوت وليس للواحد
نصف صحاح من ضرب اثنين في اثنين على نقد يرميها ذكره لاحد الابوين عشرة من حنبل في نفسها
بين الحنثي والحنثي اثلاثا وله نصفه من ضرب ثلثين في ستين تبلغ مائة وثلاثين وهو احد الابوين
على نقد يرميها ذكره ثلثون وانتي سنه وثلثون فله نصف الصبيبين وهو ثلثه وثلثون والحنثي على
نقد يرميها ذكره اربعة وعشرون على نقد يرميها اثني اثنان وسبعون فله نصف الصبيبين وهو واحد
رسول **قوله** ولو كان الاخر اوالع حنثي الى آخره **قوله** اذا كان الحنثي زوجا لرجل ثلثين
لم يكن ان يقال للحنثي نصف نصيب الزوج ونصف نصيب الزوجة لانه انما يكون له ذلك
لو احتل كونه زوجا لكن ذلك محال لان زوجها رجل ثلثين فاما ان يكون الحنثي في نفس الامر
انتي اولا على الاول يكون لها الثلث وعلى الثاني يكون النكاح باطلا والاختلاف من ابيات
عندنا وهما في نفس الامر نفسان الصدق والكذب ملاك ان يكون احدهما صادقا والاخر
كاذبا يكون احتمال صحة النكاح وبطلانه من ابيات وكل عقد كذلك حكمه ببطلانه فعلى تقدير
ذكر به الحنثي يكون الرجل له ورويه عورته ورويه الحنثي لعور الرجل محرمه واذا اجتمع التحريم
والتحليل غلب التحريم للحديث ولانه مثل العقد حرام قطعا واثبات العقد لمقتضى الاجماع غير معلوم
والمقتضى للتحريم بوجوده وهو اصل البناء والمنع منه غير معلوم البتة معكم والتحريم وكذا ان تزوج
الحنثي بامرأة فعلى تقدير بكونه رجلا تكون زوجا وعلى تقدير بكونه انثى لا يمكن ان يكون رجلا للحنثي
فيكون محرما فان اراد الشيخ لقوله فله نصف مبرأته لانه لو كان زوجا لكان له نصفه لانه لو كان زوجا لكان له نصفه
نصيب الزوج ونصف نصيب الزوجة فهو باطل قطعا لانه لا يمكن ان يكون زوجا وان اراد به انه

على نقد يرميها ثلثين يكون له سهم وعلى نقد يرميها لا يكون له شيء البتة فيكون منزلة بين ابين ان يكون
له نصيب او لا فيكون له نصف نصيب الزوجة لا غير وهو نصف الربع او نصف النصف يكون الكلام
محتملا ولا خلاف في ذلك العتبات كان زوجها امراه ولكن ان تعرف من ذلك في حنثي اذا تزوج حنثي
فهنا محتمل ان يقال يمكن ان يكون زوجا وان يكون زوجا وشكل باب الزوج عليه المهر والنفقة
فعلى من يكون منهما واعلم ان هذا البحث منفع على تقدير بانه يصح ان يتزوج حنثي امراة انثى او
يتزوج به ذكر او يتزوج حنثي حنثي قال سحنان والاولي النوع الكلي فعلى المنع لا يتأني من هذه الباحث
واما المهر والنفقة على تقدير بواجبها في كل عدم النص **قوله** وذو الراسين الى آخره **قوله** هذا
بالنسبة الى البرات والسهادة يعني انهما اذا استملا فاذا اتقيا جميعا باقيا واحدا فشهدا تمام بطلانه
سهادة شخص واحد وان اثبتة احدهما دون الاخر كانا منزلة شاهدين واماني المكلف فيحكما
حكمه لاثنين مطلقا لان كلاهما مخاطب وحكمهما في النكاح حكم الواحد مطلقا لان زوجهما واحد
لانه لو حكمه بالعدول لم يحز لهما النكاح ولو حنثي احدهما لم يقتض منهما مطلقا للتحريم وهو التوعد
الى الاخر وهو غير جائز وعلى حكمه ذلك في باقي الاحكام ام لا ينعى على نقد يرميها ثلثين فله نصفها معا
حكم بالبرات بانتهما واحد فلهن حدود الزوج بامرأة او لا في استحقاق الزكاة وفي ملك الضاب
هل بعد واحد وكذلك في الاقراء والعصام والجنابات والحدود والارتداد وغير ذلك من
الاحكام ام لا يحتمل ان يكون واحدا لثبوتها في البرات ويحتمل عدمه لعدم العلم وثبوتها في صوره لا يلزم
ثبوتها في باقي الامتناع الحكم بالقياس عندنا وعلى تقدير بوان يستيف احدهما دون الاخر حكم
بأشبهتهما مطلقا في البرات ويحتمل في غير البصام من الاحكام ويحتمل عدمه الا في استحقاق الفصام
على اثنين او اشتركا في قتلها مع عدم الود فانه مشكل اذا دللنا عليه على الاحتياط البتة فله
ثلث اثنان يقيتا ما يمكن ان يكون اثنتين ولو كان ظهرا احدهما الى ظهر الاخر هل يصليان صلاتين
او واحدة فيه اشكال والصابط انهما اثنان في العبادات في الصورتين ولا بعد ان بالواحد في
الزنا محتمل بفسخ الحجة عن كل واحد منهما بالاستنباط المحقق للشبهة بخلاف القذف فانه يجب
على من ضربه منه القذف ولو قذفنا واحدا بعدد الحجة قطعا واما باقي الاحكام فاشكال
الفصل الثاني في الجوس **قوله** واختلف فيهم الى آخره **قوله** اختلف علموا في
الجوس على احوال ثلثة الاول انه يورثون بالصحيح من الانساب ولا سبب كالمسلمين وهو
قول يونس واختاره ابو الصلاح وابن ادریس ونقله عن المصنف في كتابه في اعلام الثاني
انه يورثون بالانساب الصحيح والناسب ولا سبب الصحيح دون الناسب وهو قول
المصنفين متاذان واختاره المصنف في القواعد والجمع في التمهيد باب وابنه في الإيضاح قال

لان انساب الحاصلة من نكاح فاسد عندنا هو صحيح عندهم وقد افترقا على دينهم فلا اقل من
ان تكون شبيهة واما السبب القاسم فلا حكم به في شريعته السلام ولا موجب ان يوافقوا في
يرون بالانساب والاسباب الصحيحة والقاسم وهو قول الشيخ في النهاية واختاره ابن ابي
وابن حزم وسلكوا في تزوج امه فاولادها نسب الولد فاسد وسبب الام فاسد **قوله** ان لم
تكن بين نصيبهم وعدد هم وفق كابوين وجمهوريات **اقول** اصل الفريضة من ستة للابوين
سهمان وللبنات اربعة تنقسم عليهن في خروج الحنفى بضرب خمسة في ستة يبلغ للبنين للابوين
عشر وللبنات عشرون لكل واحد اربعة **قوله** وان كان هناك وفق الى اخوة **اقول**
اصل الفريضة من ستة للابوين السمان وللبنات اربعة وبين نصيبهم وعددهم يوافق
بالنصف بضرب الوفق من العدد وهو ثلثه في اصل الفريضة وهي ستة وبينها نصيب **قوله** وان
انكثرت على اكثر من فوقي الى اخوة **اقول** مثاله اذ مات انسان وخلف ولدين ومات احد
الولدين وتوكل زوجة وابنا وبنات الفريضة الاولى من البنين والثالثة من اربعة وعشرون
بضرب اربعة وعشرين في اثنان يبلغ مائة واربعين لكل ولد من الولدين اربعة وعشرون
تنقسم نصيب اربعة الولدين على اربعة عاشره للزوج ثلثه وللبنات سبعة وللبنات اربعة عشر
ثم مات الولد الاخر وتوكل اربع زوجات وستة اخوة من قبل الام ومباينة اخوة من قبل الاب
ونصيبهم اربعة وعشرون للزوجات ستة وعدد من اربع وبين نصيبهم وعددهم يوافق بالنصف
ونصيب الاخوة من قبل الام مائة وعدد هم ستة وبين نصيبهم وعددهم يوافق بالنصف ايضا
ونصيب الاخوة من قبل الاب عشر وعدد مباينة وبين نصيبهم وعددهم يوافق بالنصف ايضا
فيؤدد عدد الزوجات الى البنين وعدد الاخوة من قبل الام الى ثلثه وعدد الاخوة من قبل
الي اربعة تبقى بعد الرد اربع انسان وثلثه واربعه لكن الانسان يدخلان تحت الاربعه
فيطرحان يبقى اربعة وثلثه متباينان بضرب احدى في الاخر تبلغ اثني عشر في المجموع في اصل الفريضة
وهي اربعة وعشرون تبلغ مائتين ومباينة ومباينة للزوجات اربع انسان وسبعون لكل زوجة
مائة عشر وللأخوة من قبل الام الثلث ستة وتسعون لكل اخ ستة عشر وللأخوة من قبل الاب
المختلف وهو مائة وعشرون لكل اخ خمسة عشر **قوله** وان كان للبعث خاصة فوده الى حمز
الوفى وانك الاخرى بحالها **اقول** مثاله اذ مات رجل وخلف زوجتين وستة اخوة من قبل
الام وعشره من قبل الاب فنصيبهم من اثني عشر لان فيها زوجا وثلثا واولا فاعجل من اثني عشر
نصيب الزوجتين ثلثه وهما اثنتان بين نصيبهما وعددهما مائتين ونصيب الاخوة من قبل الام
اربعة وعدد هم ستة وبين نصيبهم وعددهم موافقة بالنصف وبقي المختلف خمسة وللأخوة من قبل الام

وهو عشرون وبين نصيبهم وعددهم موافقة بالنصف وبينها وفق على قول بعضهم يرد من لهم الوفق
الى جز الوفق واركة الاخوة بحاله كما ذكره في ترك الزوجات محالين وتزد الاخوة من قبل الام الى ثلثه
لان الوفق بينهما بالنصف ويؤدد الاخوة من قبل الاب الى اثنان حتى عدد هم لان الموافقة بينهما
بالحنس يبقى بعد ما من الاعلا دعوى الود انسان وانسان وثلثه لكن عدد الزوجات ساوي عدد
وفى الاخوة من قبل الاب فاطرح احدى كما ذكره في معنى انسان وثلثه فاضرب احدى في الاخر
تبلغ ستة ثم المجموع في اصل الفريضة وهو اثنان عشر يبلغ اثنان وسبعين ومنها نصيب للزوجتين مباينة
عشر لكل واحدة ثمانية وللأخوة من قبل الام الثلث اربعة وعشرون لكل اخ اربعة وللأخوة من قبل الام
ثلثون لكل اخ ثلثه **قوله** وان لم يكن شيء منها وفق وانك كل عدد بحاله **اقول** مثاله اربع زوجات
وثلثه اخوة من قبل الام وسبعة اخوة من قبل الاب فنصيبهم من اثني عشر للزوجات ثلثه وعدد
اربعة بين نصيبهم وعددهم ثمانية وللأخوة من قبل الام اربعة وعدد هم ثلثه وبينها مائة وللأخوة
من قبل الاب خمسة وعدد هم سبعة وبينها ثمانية بضرب اربعة اذ الا نصيبا بعضها في بعض فنصيب
اربعة في ثلثه يبلغ اثني عشر بضرب سبعة في اثني عشر يبلغ اربعة وثلاثين ثم المجموع في اصل الفريضة
وهو اثنان عشر تبلغ العاشر مباينة للزوجات اربع مائتين وخمسون لكل واحد ثلثه وستون وللأخوة
من قبل الام ثلث الاصل وهو ثلثا مائة وستة وثلثون لكل واحد مائة واثني عشر وللأخوة من قبل
الاب الباقي وهو اربع مائة وعشرون لكل واحد ستون **قوله** ان ماتت الاغلا في الاقسام
الثلثة انقرت على احدى وصريته في الفريضة **اقول** مثاله في صور اذ لم يكن شيء منها وفق
اذ مات انسان وخلف اربع زوجات واربع اخوة من قبل الاب وثلثه اخوة من قبل الام فنصيبهم
من اثني عشر لان فيها زوجا وثلثا وهما متباينان بضرب احدى في الاخر تبلغ عشر للزوجات
الاربعة ثلثه وعدد من اربعة بينهما مباينة وللأخوة من قبل الام الثلث اربعة وعدد هم ثلثه وهي
مباينة ايضا وللأخوة من قبل الاب خمسة وعدد هم اربعة مباينة ايضا فنضرب بعضها في
بعض فاقربنا لكن عدد الزوجات مائة ولعدد الاخوة من قبل الاب فاطرح احدى واضرب
الاخر في عدد الاخوة من قبل الام وهو ثلثه يبلغ اثني عشر ثم اضرب ذلك في اصل الفريضة وهو
اثنان عشر يبلغ مائة واربعه وعشرين ومنها نصيب للزوجات اربع ستة وثلثون لكل واحد ثلثه
والأخوة من قبل الام مائة واربعون ولكل اخ ستة عشر وللأخوة من قبل الاب ستون لكل اخ
خمسة عشر **قوله** والمجموع في الفريضة مائة زوجات وستة اخوة **اقول** اصل الفريضة من اربعة
وبين عدد الزوجات وعدد الاخوة يوافق بالنصف لانك اذا انقضت الاربعه من الستة بقي اثنان
فاذا انقضت الابن من الاربعه لم يبق ثلث الاربعه فحينئذ يضرب اربعة مائة وثلثه وهو

اشان في سنة او فوق السنة وهو الثلثة في اربعة وعيظه القديريين بلغ ابي عشرم اصوب ابي
عشر في اصل الفريضة وهو اربعة بلغ ما بينه واربعين للزوجات الزوج وهو اثنا عشر لكل واجله ثلثه
وللاخوة سنة وثلثون لكل واحد سنة **قوله** والجمع في الفريضة كما هو من ام وحده من اب
قوله اصل الفريضة من ثلثة وبين العديدين ثنائين لانك اذا سقطت الاشبين الذي هو عدا
الاخوين مدين بقى واحد منضرب احد العديدين في الاخر يبلغ عشر ثم العشر في اصل الفريضة
وهو ثلثة تبلغ ثلثين للاخوة من قبل الام عشر وللأخوة من الاب عشر **الفصل الرابع**
في المناجات النسخ لغة الابطال والنقل والتحويل ومنه نحت الشمس الظل اي ازالته ومنه
نحت الكتاب اي نقلته لم نقله الفقهاء في الميراث اي قسمه تركه ميت ونصيب احد ورثته منها
اذا مات قبل القسمة عا ورثته من اصل واحد لحاصله ثمة تركتين او اكثر احدهما خرم من الاخرى
من اصل واحد والمناسبة هو الانتقال من ثمة تركه الى ثمة اخرى والقيم الحاصران نقول
ورثة السامي بالنسبة الي ورثة الاول اما ان يتخذ ويختلص الاستحقاق او يختلفا جميعا او يتخذ الوارث
وتغير الاستحقاق او بالعكس فالانعام اربعة الاول ان تكون الوارث واحدا والاستحقاق
واحدا كاخوة يله ثمة واحوات ثلثة من جهة واحدة مات اخ ثم اخزم احت ثم اخري ونجى
اخ واحت تركه الاول ومن بعده بينهما اثنا او بالسوية السامي ان تغير الوارث والاستحقاق جميعا
كوحل مات عن زوج وابنت وبنت من غيرهما ثمة مات الزوج عن اخوة ثمة لا م نورثة الاول
غير ورثة الثاني لان ورثة الاول زوج واولة تنقسم الاولاد بينهم للذكور مثل صنعت الابن وورثة
الثاني الاخوة من الام حصن ما بينهم بالسوية **الثالث** اختلفت الوارث دون الاستحقاق كوحل
مات عن اولاد ذكور واناث ثم مات احدهم عن اولاد ذكور واناث نورثة الاول غير ورثة الثاني
الا ان استحقاقهم واحد **الرابع** العكس اختلفت الاستحقاق دون الوارث كما مره لها اولاد
ذكور واناث من غير احد ماتت ورثها اولادها ثم مات احدهم عن اخوة لأمه فوارث المراه
لا اولادها بالتقوى يستحقونه للذكور منهم صنعت الابن ووارث الثاني ثم اخوته الذين هم اولاد
الاول لكن بالاجرة للام الذكور والابن سوا **قوله** كزوج مع اخوين من ام الى اخره **قوله**
فالفريضة الاولى من سنة نكح عا الاخوين من قبل الاب في مخوج المصنف فنسب ابين في
سنة بلغ ابي عشر نصيب الزوج سنة لا تنقسم عا الاربعة ولكن توافق الفريضة الثانية بالنصف
منضرب جزا توافق من الفريضة الثانية وهو اثنا لان النصيب في الفريضة الاولى وهو اثنا عشر
تبلغ اربعة وعشرين للزوج ابي عشر وللأب سنة وكل واحد من البنين ثلثة وللأخوة من
الام ما بينه وللأخوة من الاب اربعة **قوله** كزوج واخوين من ام واخ من اب مات عن ابين
وبنت

قوله الفريضة الاولى من سنة نصيب الزوج ثلثة لا تنقسم عا حة ولا توافق بين الفريضة
السانية والنصيب فانضرب المنة في الفريضة الاولى وهو ستة تبلغ ثلثين للزوج حة عشر لكل ابن سنة
وللبنات ثلثة وللأخوين من الام عشر لكل واحد سنة وللأخوة من قبل الام عشر **كتاب القضاء**
القضاة من الناس من تمت نظام الزوج الاثنائي واصل الكتاب قال له فاحكم بين الناس بالحق
والسنة قوله وقد اختلفوا في القول فقد روي ابن عباس عن رسول الله ص انه قال اذا جلس القاضي
في مجلسه سقط عليه مكان يسهل دونه وتوشد انه ولو فانه اذا جاز نحو جان ونكرهه واما
الفعل فلان له ص بعت معاذ اناضيا الى الجين باجماع الامة وهو من ورض الكفاية وفيه فضل عظيم
وثواب جسيم لا يقال فقد قال عم من جعل قاضيا فقد ذبح نعيم سكين وقد امتنع السلف منه ونكره
لا يقول الحديث عجز عجز الذم واما المراد اشترا المصنف الشك والامتناع ان لا يظفر خطه **قوله**
والجدة عا راي **قوله** الاقرب عند المصنف استر هذا القضاة في ابعاد القضاة القاضي وهو
مذهب الشيخ في النهاية والسيوط وحوز صاحب الشرايع كونه عبد او وجه لا شرط لكونه من المناصب
الحليلة فلا يلزم به ولا يؤول عليه ولا يكون والبا كالمخير ولا يه ما مور ومعهول والقاضي امر قاهر
ولا لا سمع شهادة مطلقا عا راي فقهاء اوبي وميل لا شرط لان الاعتبار بالعلم والاجتهاد
قوله والبصر عا راي **قوله** واحصاء الشيخ لان الاعي لا يفتد شهادة في بعض القضاة والقاضي
مفتد شهادة مطلقا ولا يفتد الي مشاهد الغرض المحكم عا اعينهم ولا نه طريق الي العلم بالمحسوسات
بالبصر يحتاج الي القاضي اليه وميل لا شرط لان شعيا كان اعي وكان نبيا وابن عباس كان نقضي
وقد اصر والبصر يقوم مقامه شاهدان والجواب منع كون شقيب اعي بالكلية ولا نجباره بالوحي
وقله المومنين في زمانه ولا نسلم كون ابن عباس كان نقضي في عاه **قوله** والعلم بالكتابة
عا راي **قوله** واستكده في القواعد ومشاو من ان المبرور التي هي محل المناصب الدينية
واعلي المراتب الاثانية عزم شرطه بالكتابة لما ثبت عن سيد المرسلين ومن احتياهم القاضي
الى امور التي لا تيسر لغير النبي فان ما ذكر في حق النبي ص من جملة المعجزات والآيات ولا يها من
الات الضبط والقاضي يحتاج اليه واختاره في السيوط وبعضهم شرط فيه السلام من الحر واستقر
به في القواعد ومن القسم **قوله** وان اقتضت المصلحة توليته **قوله** عجز **قوله** ذلك لفقد الشرط
المستلزم لفقد المشورة ولا يحد لا يحون في النبي عا الحكم اوبي وقال في القواعد ولو اقتضت المصلحة
توليه من ابين نكل الشرايط في الجوار مراعاة للمصلحة نظرو وجه النظر من حيث وجود المصلحة
في نفسه ولا نه قد افترق لك بعض القضاة في زمن امير المؤمنين ع ومن اتفق الشرايط المنجزة
لنصبه سبقي الشرط وقع فوقع امير المؤمنين الى من اشير اليه وانه كان يشاركه في الواقع

فيكون هو الحاكم وانما وقوعه في زمانه عم ليس يحجبه وانما يكون محجبه ان نصيه منه او
باختياره وليس كذلك فيس **قول** ولو توجب دما من الانعقاد العزل كالجور والفسق **اقول**
قال في القواعد لو جاز ثم افاق في عود ولايته منعقت وجه الصنف ان القضاء مشروط بالفضل
وقد زال الشرط بعزل المشروط ولو زال الجور في عود ولايته احتمال لوزال المانع وهو ضعيف
لان القضاء لا يثبت الا بحكم الامام ويجوز له والت ولايته فيفتقر الى اذن جديد وانما لو توجب ذلك
المؤثر او جوزه العزل الناب عنه سوا عزاله الامام اذ لا وحكي المصنف وحكم الدين في الشرايع فولا
بانه لا يغزل لان الناب عنه كالناب عن الامام اذ لا استثناء بشرطه باذن الامام قال
في الشرايع والقول بان عزاله اشبه والمصنف قال فيه نظرا لنا لو قد رنا الاذن فاما اذن له ان
يستنيبه عن نفسه لا عن الامام كوكيل الوكيل يغزل موت الموكل وان كان مادونا له في
التوكيل والاحكام التفصيل وهو انه ان نصيه باذن الامام صرحا او تلمحا لم يغزل والا
العزل وقال في المبسوط لو مات ام الاصل ان عزلت القضاء **قول** ولل امام وبنايه عزل جميع
الشرايع لمصلحة ولا يحجنا **اقول** وهل يجوز للامام وبنايه ان يعزل القاضي اجماعا لشرائط القضاء
اقتراحا اي لا سبب مد منه ولا اجل مصلحة يقتضي ذلك قال في القواعد منه نظريته
من انه نايب عنه كالوكيل وكان له عزله متى يشاء ومن انه قد ثبت له الولاية شرعا فلا تزول الا
بمقتضى زوالها ولم يوجد فكانت ولايته دائمة واختاره في الشرايع قال لان ولايته ثبتت شرعا
فلا تزول بشيء ومث الاختلاف ان امير المؤمنين ص وفي باب الاسود الذي لم عزله فقال لم
عزلي وما جئت ولا خنت فقال الوالي انك لعلوا كلامك على الخصم قبل هذا ليس مني شرعا
فكون عزله افترا حيا وقبل علته بذلك فكون صليحا للعبية فلا يكون اقتراحا **قول** ويغزل
موت الامام والمؤثر **اقول** هنا مسئلتان الاولى اذ مات امام الاصل قال المصنف يغزلون
القضاء لان ولايتهم فرع ولايته ويغزلون لشد الضرر على المسلمين لخلو البلدان عن حكم
الشرع يستعمل الاحكام وحكي الشيخ في المبسوط القولين ثم رجح العزل الثانية اذ مات او عزل او
حد وجوز نايب الامام او فقه هل يغزل النايب بنية قولان حكاهما الشيخ بيل يغزل لان النايب
كالوكيل ويغزل لان النايب عنه كالنايب عن الامام وقد تقدم بحقيقة **قول** ويجوز
نصب قاضيين في بلد تركان في ولايته واحدة او محقق كل بطريق **قول** لان ذلك مما لا يتعد رده
فضل القضاء فلا مانع منه وهو شتم على الاحتياط محذور ومن لا يجوز وقال في القواعد الاقرب جواردة
قول ولو شرط انصافهما في كل حكم لم يحز **اقول** لانه قد عتلت اجتهادهما في المسئلة الواحدة
يستعمل الحكم فيها لا يبقا هذا مقتضى القاضي الواحد فانه يجوز ان لا يترجح عنه طريق المسئلة فتعازلا

او لعدم اجتهاده في تلك المسئلة لا تقبل اذ العارض من الاجتهاد ان يحوي الحكم بالهما شتا
وفي عدم الاجتهاد يجب الاجتهاد عليه ويقرين بان ظهر عليه له احد القاضيين حكمه وان
لعارضت الادلة بخبره لا تقبل بحكم المطلب الثاني في الادب **قول** والجلوس
بارئ استند برقبته **اقول** ليكون وجوه المحضوم اليها وهو قول المفيد والي الصلاح وسلا
وابن حزم وابن ادرين واحتيال الشيخ في النهاية وقال في المبسوط يكون منزها الى القبله لما روي
عنه عن خراسان ما استقبل به القبله ويتبعه ابن البراج وكذا القولين جاز **قول**
وبكر الحاجب **اقول** وهو الذي يكون وصول المنابر عين موقفا على اذنه وقيل حرام لانه
لم يعله الشيخ وصيه عليه السلام لما روي ابو يريم عن النبي ص من ولي من امور المسلمين شيئا
واحب من دون حاجتهم احب الله دون حاجته وفاته وقرم والا قرب ان اخذ دالبا
فهو حرام وان اخذ وقت الخلق جاز **قول** والحكم في المشاجد على راي دالبا **اقول** قال
الشيخان انه يخرج الى المشاجد لا عظم وحكمه فيه وبه قال ابو الصلاح وسلا وابن البراج وابن
ادرين ولم يذكر في التهذيب استحباب ذلك وقال في المبسوط واما الحكم في المشاجد فقد كرهه
ثم اذا قصد الجلوس فيه للحكم فان كان حاله وانفتحت حكمه جاز روي عنه عن جابر المشاجد
صبيانكم ومجاننكم وحضوماتكم والحكومة تثبت الخصومة وروي ان امير المؤمنين ع كان يقضي
في المشاجد وكذا القضا في جامع الكوفة معروفة بالاولي حرام وفيه خلاف وهذا يشترع عدم الاستحباب
وافول بالغزت بن المعصوم وعين **المقصد الثاني** في كيفية الحكم **قول**
والنظر **اقول** ذهب القصد وقت روي الي انه يجب على الحاكم الشورية بين الخصمين حتى بالنظر
الهما حتى لا يكون نظره الى احدهما اكثر من الاخر وجعله سلا والمصنف استحبابا وهو الاقرب لاصاله
البراء واحتمال روي عن امير المؤمنين ع قال من اتى بالقضا فليؤا بي بينهم بالاشارة والنظر والمجانن
واجب لمنع صحة السند فان طريقه الزوفي بالسكوني سلمنا انه لا يدل على الوجوب **قول**
فان الفتاوى الذي عن دين صاحبه **اقول** هذا الحكم وهو تقديم دعوي من عن دين
صاحبه وهو المعول عليه ذكر الشيخ في النهاية والمفيد والنا بابه وفيه شتم قال الرضا عا الفوت
به الاماميه وقال الشيخ في الخلف فيه خلاف بينهم فمن قال تقري بينهم وبه قال اصحاب
الافقي لا يفت بينهما ومن قال بخبر الحكم في تقديم من شتما ومنهم من قال بصرفهما حتى
يصطالحا ومنهم من قال يستخلف كل واحد لصاحبه لم قال ولو قيل بالفرع كما قال اصحاب
الشافعي كان فورا لانه مدعي في كل امر متكمل قال فافترع اولي والمختار والمختار الشيخ المصنف
لانه المشهور وقال ابن الجيند يري بذلك دين المديعي وقال الرضا عا غلط منه بل يري

بذلك ليس احدهما **قول** ولا يجب التفصيل وفي الجرح يجب التخيير على راي **اقول** هذا من ذهب
الشيخ في البسوط والخلاف واستدل بان الناس يختلفون في ما هو جرح وما ليس بجرح يجب ان يفكر
لجعل الحاكم فيه ما يقتضيه الشرع وينبغي ان يحرم وموقف البسوط بين الجرح والتكليف فان التوكيد انما
حقه على الاصل فلهذا قبلت من غير تفصيل تخيير والجرح اخبار عن عما حدث من عيوبه ويخبر
من معاصيه فان العرف بينهما وتبعه ابن ادریس ونقل ابن سعيد الحكم في الجرح فقال لا
سبب الجرح في المقتضى وفي قول سبب مطلقا وقال سحنا في الخلاف ونعم ما قاله والوجه التخيير
بين الجرح والتخيير لان المعنى لفصل الجرح ثابت فان الشيء قد لا يكون سببا للجرح عند الشاهد
وكون جاريا عند الحاكم ثم قال بل الاحوط ان يسمع الجرح مطلقا ونفصل عن سبب العلل لانه
افضل للتخيير **قول** لو اختلفت الشهود قدم الجرح **اقول** ذلك لان مستند علم الحاج الاجماع
وهو حكم ضروري والمعدل ليس على اصل العلم ومستند عدم الشهادة والاصل وهما ظنيان والعلم
الضروري اقوى وايضا التخيير يقتضي التخيير في الجرح يقتضي الاثبات ولا ثبات مقدم على التخيير
قول فان تعارضتا وقف **اقول** ولو تعارضتا البيّنات قال في الخلاف يثبت الحكم وذكر
في البسوط انه يجعل الجرح واحدا بين ابن ادریس وابن ابي عمير لان البيّنة الخارجة قد تشهد بما تخفى
على المركبة والى المختلف والحق التفصيل وهو ان يقول ان جاز الجمع بين الشهادتين حكم بالجرح
لخلافهما سببه عن المعدل وان لم يجوز وقف الحكم ولم يحكم بالشهادة بل يتناقض بينه التوكيد
والجرح وذلك مثل ان يشهد الخارج بسبب يمينه للمعدل بما لو شهد بانه في الوقت الفلاني في
المكان الفلاني في شرب حمزا وشهد المعدل بانه في ذلك الوقت بعينه كان في مكان اخر لعل
اولويه القول بخلاف الاول فان يقول الجرح اولى **قول** ومحرم الشهادة بالجرح اجمع المشاهدة
اقول سبب الشهادة بالجرح العلم وسبب العلم مناسبات الاول المشاهدة بالحق الثاني
التواضع المعتبرة للعلم لان التواترات من قبيل الضروريات وانما قلنا هذا لان في الجرح ودلا
محوزا فاما الشهادة مع استنادها الى العلم الحاصل بالتواتر بل بالشهادة لا غير ولا فرق بينهما
الا التخصيف في الجرح ودلا حينا ط الشام في حفظ الاموال والحقوق **قول** وكل حكم ظهر
بطله نه فانه يفتقنه **اقول** قال في القواعد والا تريب ان كل حكم ظهر له انه خطأ سوا كانت
هو الحاكم او السابق فانه يفتقنه وكان المصنف قد قدم ان حكم الحاكم اذ وقع خطأ فانت
كان مخالفا لبل قطعي مثل ان يكون مخالف للكتاب او السنة المتواترة او اجماع فانه يفتقر سوا
كان هو الحاكم به او غير من الحكم وان خالف دليله ظاهرا لم يفتقن وهذا راجع عن ذلك وقال
الا تريب انه متى ظهر له كون الحكم خطأ فانه يفتقنه ووجه ذلك انه نصب لقرار الحق محرم وهو لان

يعتقد ان ما حكم به ليس حقا يجب عليه تغيير الى الحق لان افتراء ما اعتقده لان خطأ
حكم بالخطأ وهو محرم لقوله ومن لم يحكم بما انزل الله الا ناته والخطأ لم ينزله الله **قول** ولو
ادعي استناد الحكم الى فاسقين وجب احضار **اقول** التخيير مرجع الى الحاكم الاول المعزول
وبعد المسئلة ان الخصم اذا ادعي على الحاكم المعزول انه حكم عليه حكما باطلا لانه حيث الشهادة
بل من حيث صحتها نظر الحاكم الثاني في ذلك وحكم باجتهاده واذا ادعي على المعزول انه حكم عليه
بشهادة فاسقين ومراوده مع علمه بغيرهما احضر الحاكم الباقي الحاكم الاول وسأله عن ذلك
فان اعترف الزمة الغرم وان انكر فان امام المدعي بذلك بينة الزمة ايضا ان لم يكن له دافع
وان لم يقر البيّنة فالقول قول الحاكم مع بينة صالحة للحكم الشرعي لان الاصل في حكم الحاكم
الصحة وقال الشيخ البيّنة على الحاكم المعزول لانه اعترف بنقل مال الغير محتاج الي ما يزيل
الصمان عنه وفيه نظر لان نفس الحكم بالفضل لا تلزم الضمان وانما استقر الحكم بالباطل
والظاهر استظهار الحاكم في الاحكام فالخصم يدعي خلافه والظاهر وقول الحاكم موافق للظاهر
وقال الشيخ ان كل من ابلغ على غير ما لا يضمنه الا بوجود سبب يبعثه والاصل عدمه والمعتمد
ان القول قول الحاكم مع بينة وقيل انه يصدق بغير بين لان كان امين الشرع ضمان منه فيه
عن التخليص ولا يبتدأ حكمه الشيخ وهو حسن **قول** ولو كان في غرض لا يثبت الحكم
عليه **قول** لانه ليس له الزامه بالخصم او بان لو كل حاضرا لانه ليس في ولا يثبت فاما
ان يكون رايه الحكم على الغائب اولا فان كان الاول است وجب عليه واستند على نفسه
بالحكم والعدالة الى قاضي تلك الولاية وان كان الباقي نصب عنه وكيفية بولائه الشرعية
لم حكم عليه في وجهه وتكبله **قول** وامن التزويب **اقول** لانه لا اعتبار بالكتابة مطلقا
وكانه نوي الى خلاف الجمهور **قول** ولو شهد شاهدا بقتضائه ولم يذكر الوجه القضا
قول لانه يجب على الحاكم بحكم غيره لو ثبت عدله بالبينه فيحكم بنفسه اولى لان كل ما
يتمثل من انواع الخطأ والسهو لا يفتقن في نفسه محتمل في غيره وهو مستف عنده فلهذا
حاز له السبق على الظاهر ولا غلب في حكم الحاكم غيره والسبق على القطع في نفسه اولى وحكم
الشاهدين واحدا في السليتين وقيل لا يحكم لانه لا يستند في حكم نفسه الا الى العبرة الحب
الشهادة كالشهادة على شهادة تة فانه لو شهد عنه شاهد بانك شهدت بانك المبحر لا اعتماد
عليه والمختار الا **قول** لو لم يكن المدعي من اصراع عبته ولو شهد فله ذلك **اقول** الدعوى
اما ان يكون بعين اود بين بان كان الاول كانت له الاستقلال باخذها منه ان امن الفتنة
والضرر على كل حال وكل يفتقر بها ماله والناس مسطرون على اموالهم وازالة يد الغاصب

بذلك

واجبه على كل من تكلم منها مع امن الضرر والفتنة لا ينافي باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
فالمالك اوتي وان كان الثاني فاما ان يكون العقيم مقرا باذلاله فان كان الاول لم يحوز استقلال
ناخذ هامة لان الواجب المأهول في دمه ودفع المال العيين كالمقاصه فيتوقف على رضا المانع وان
الواجب المبرك في المانع يخص به محوز غير اذنه وان كان الثاني فاما ان يكون مقرا مانعا
اولا وان كان الاول لم يحز الا باذات الحاكم لان الحاكم في الغياب وان كان الثاني وهو ان يكون
حاجدا فاما ان يكون مانعا او باذلا فان كان باذلا فان يقول لك عندي فان سببت خذ ما
سببت من الاستخاص فمنا له اخذ اجماعا لانه قد اذن له في الاخذ وان كان مانعا فاما
ان يكون له بينه والحاكم موجودا لان كان الاول يتل ليس له الاستقلال بالاخذ لا مكان اثبات
حقه عند الحاكم والحاكم في المنع وهو يمكن من اخذ ما عليه بعينه الكلي ويتل له الاخذ لا مكان
ان تطلع خصه في بينته متوقف الحاكم او يحتاج اليه في محذور مجاز له الاخذ وهو الاقرب
وان لم تكن له بينه او لم تكن الحاكم موجودا وله اخذ اجماعا وقد جعل له الشارع ولايه التعيين
قول ولو كان المال ودعيه كره الاخذ على راي **اقول** اي اذا كان مال للمانع في يده
صاحب الدين ودعيه عنده قيل لم يحز له الاستيفاء منه مع منع الدين وقد بينه او الحاكم
لتوله اذلا ماله الى من ائتمنك ولا تخن من خانك وقوله على اليد ما اخذت حتى تؤديه وتل
يكره لانه لمعه جعل له الشارع ولايه الاستيفاء والتعيين ويعوم الاية الله على الجواز وعلى النهي
على الكراهة جعلا بين الدينين **قول** فان تلفت العين قبل بيعها قال السح اصحاب **القول**
اذا وجد مثل ماله اخذ قصاصا وان وجد ماله اخذ بغيره بخير بين الاخذ بالقيمة العادلة قصاصا
بملكه بالاخذ ويدخل في ضمانه وان شأنا بعه فم اخذ ائتمن عن دينه فان احتار البيع هل يدخل
في ضمانه لمجرد الاخذ احتبار البيع السابق لان الشارع جعل له ولايه ذلك مضاركا لولي القوي
واحتار اموال القصر الضمان لانه نصبت شيئا لم ياذن فيه المالك والمعتد قول الشيخ لان القصر بولاه
شريعة على المالك لا يقتضي الضمان لان يده يد المالك وفعله نيابة عنه **قول** ولو انكرت سفينة نما
اخرج البحر فلا مله وما يخرج بالغوص فلم يخرج روي هذا عياض بقطلين عن ابيه عن الصادق قال
عليه السلام قال في المختصر وفي الرواية ضعفت وجهه ضعفتها جهالة السائل وحلت على ان ما اخرج
البحر وصاحبه حاضر فم قوله وما اخرج وصاحبه غائب واباحه وهو لم يخرج او بشرط اعراض المالك
عنه فاذا احتار الشرائك ملكه عنها بالاعراض في المملوكة كالقفا المحتقرات فعلى هذا الاسكال في
الرواية وعليها فتوي اصحاب وادعي ابا ادريس عليها اجماع **المقصد الثالث**
في الدعوي قال عم البينة على المدعي واليمين على النكر فتل سبب ان جانب المنكر اوتي بواقفته

هذا هو المقصد الثالث في الدعوي

الظاهر

الظاهر على اليمين لبرهانها عن التهمة لجلب النفع والدعوي لغة الغلب قال تع ولهم ما يدعون
وتشترعا قيل صانده الا ان كان اليه شبهة في يد جرم او دنته والمدعي عليه من نصاب اليه
استحقاق في عليه والمدعي هو الذي يترك لوبك الخصومة وقيل الذي يترك لذكر لراخفيا مخالف
الظاهر ويخالف الاصل والمدعي عليه يتايله **قول** وان كان محمولا لا ريبا **القول** لا خلاف
في قول دعوي الرصيه بالمجهول ولا في دعوي المجهول اذا اقر له به واما الخلاف في غير هاتين
الصورتين قال في البسوط لا يجمع لعدم فائدة ثبوتها وهو حكم الحاكم بها الواجب بغيره قال المصنف
سمع لان المدعي بما يعلم حقه بوجه ما كما يعلم ان له فريسا او ثوبا ولا يعلم شخصه ما ولا صفتها
فلو لم يجعل له الى الدعوي سبيلا لطل حقه **قول** ويحكم لوفال هذا القول من قطعه
او الدقيق من خطه **القول** لان القول والدقيق هو ذلك القطن والخطه بعينها واما اختلاف
في عوارض ولا يختلف بشيها الا شخص فاذا اقر ايها فقد اقرت لهما بهما خلاف الامم والولاء والنجع
والنعم ثباتهما بالاشتمال **قول** ولو ادعي علم الشهود له بثنى الشاهدين الى اخرج **القول**
الاشكال متاوع من حيث يطلان الحكم مع الاقرار ومن انه لا ادعي حقا لا زنا ولا يشب
بالنكول ولا باليمين المودودة ولا شتمه على فساد وهذا قوي لان يطلان الحكم بلا سبب محال
وثبوت الشك باليمين او بالنكول لا يمكن والحكم بالسبب من غير الحكم بالسبب محال هذا في
الاولين واما الثالث وهو اذا ادعي اقرار المدعي عليه كما نقول اقرت لي فتل هذا البكدا ونكر
المدعي عليه فهل توجه اليه على المدعي عليه بانه لم يقرام لا اشكال بثامنه انه لو اقر للمدعي
عليه بصدور الاقرار منه ثبت حق المدعي وبقي باقراره الاول وهو الاقرار عند المصنف
في القواعد ومن حيث ان الاقرار ليس حقا لا ريبا واما ما هو اجاز عن حق لازم فالمدعي لسم
يدع حقا لا ريبا بل ذلك لا سمع بالنسبة الى اليمين واما الرابع وهو انه قال حلفني من فتلحلف
على انه ما حلفني فهل تسع ام لا توجب فاذا ادعي انه ادعي فتل ذلك على المدعي عليه وانكر
معرض الحاكم اليه عليه ونكل لم حلف المدعي على صدق دعواه كحضور الحاكم وانكر المدعي
عليه ذلك فهل توجه اليه على المدعي عليه في العلم بذلك اشكال متاوع والله لو اعرف بانه حلفه
سقطت عنه الدعوي فاذا انكر وجهت عليه اليمين فكان منزلة قوله ابو ابي فانه في الصريح
دعوي باسقاط دعوي المدعي فكان له احلاله فلا تسع الدعوي ومن ان فتح هذا الباب
يؤدي الى التسلسل لا مكان ان نقول الاخر انه اهلقتني اني لم اهلقت فلحلف الله ما اهلقتني بانهما
حلف وهكذا ادبنا **قول** وهل يشترط الجزم ام يكفي القن اشكال **القول** بثنى من وجود
المضي لعدم الاشتراط لتوله فاحكم بينهم بالانزال الله حكمه بوجوب الحكم بحوزة السانغ وهو يشمل

عن نفثها وهود ورواها الجواسيب الممين التي مع الشاهد لا سلم انهما ساويه للشاهد بل هي مقام
البينه ويؤكد له ما وانما يلزم المحذور لو كانت اليمن مساويه للشاهد والجاحل ان الممين يؤكد الشاهد
ولا احتياج اليمن يؤكد الشاهد بين والممين **قوله** ولو قال ان البينه غايه خير بين الصبر والاحكام
ولا يحب الكفيل **قوله** ومن لم يحلف عليه ان يقيم من يكفله خوفا من هربه وهو ضعيف لا يده ما
وحب عليه حق على يقيم كفيله **قوله** وان سكت المنكوحه اذ احبس حتى يحجب وان سالت
لا فقه توصل الحاكم الي انهما هي التي **قوله** هذا قول الشيخ في النهايه والخلاف والمبند وابن جرم
ومن لم يحبس حتى يحجب ونقله المصنف في القواعد وبحم الدين ومن لم يحلف له ان احبس حتى يكفله
ويردت اليمن على خصمك قاله في الميسر **قوله** ولو اقر مجهول لم ينفذ في الحكومة **قوله** بل
يطالب بالتعدين ويحتمل ان ياتى به الحاكم الي ان يقوم بحجبه لذلك ولا يحتمل تسليمه الي المدي **قوله**
ولو انكوا المقر له حفظها الحاكم **قوله** لانها خرجت عن المقر ولم يدخل في ذلك المقر فهو
ملك مجهول ماله بحفظها الحاكم الي ان يظهر مستحقها ويحتمل دفعها الي المدي لعدم المنابع
وفيه نظر لانه ليس في يده وصاحب اليد لا يقبله **المطلب الثاني** في الاستخفاف
قوله ويحلف الاخرى بالاشارة **قوله** فان الشارع اقام الاشاره منه مقام الكلام
وقال في النهايه ووضع يده على اسم الله في المعصية ولو لم يحضره صحف وكتب اسم الله وضعت
يده عليه جازفله بل من وضع يده ومن الاشاره معا عنده ولا يلزم احدهما ومن لم يكتب في
اللوح صريح اليمن ونقل بالما ويومر بشره بعد اعلامه فان شربه يري وان امتنع نكل واختاره
ابن عمر وجعله في النهايه روايه وحملها ابن ادريس على اخوس ليس له كتابه ولا اشاره فهو
قوله ويحلف على نفي الاستحقاق **قوله** اذا توجهت اليمن على المنكر وقال الشيخ يحلف
بما احباب ان احباب نفي الاستحقاق يحلف على نفي الاستحقاق وان احباب على نفي الدعوى يحلف
على نفي الدعوى والعينه انه يحلف على نفي الاستحقاق ولا يحلف على نفي الدعوى وان
احباب نفي الدعوى **قوله** وللمدي ان يحلف على عشر الاشياء الى اخره **قوله** ليس انه يشي
في مبنه عشر الاشياء بل المراد ان يحلف على النقص من العشر التي ادعاها او يشي المعين
بشئ والله في عليك ما بينه او ينزل والله في عليك عشره او واحد او لا نقول عشر الاشياء
ويطلق **قوله** لم يكفه الحلف على الاقل **قوله** لان العنود مختلفه متغايره فاذا ادعى انه
باعه بخسين فقد نفي بيعه باقل ولم تنفع دعواه بعد ذلك بانه باع باقل لانه في الدعوى لا يري
مكذب لدعواه الشائيه **قوله** ولو اعرض المدي عن البينه والنفس اليمن او قال اسقطت
البينه وتنتع باليمن جاز وله الرجوع **قوله** تكون له الرجوع الي البينه والي اليمن ان
انام

انام شاهده واحدا ايضا وقال الشيخ ليس له الرجوع لانه اسقط حقه من الاستخفاف فلا يعود
اليه الا بدليل والا تريب الرجوع لاصاله بقا الحق **قوله** ولا يمين في حلف لو قد فقه ولا بينه فادعاه
عليه قال الشيخ له احكامه لبنت الحد وفيه نظر من حيث انه لا يمين في حلف ومن حيث ان
حلفه ينفذ حتى لا يدعي لانه حق للمقدوف فتصح الدعوى به وتسمع ولو انكر الخصم لزمه اليمن **قوله**
ويحلف بالاثبات بعلمه كالبات **قوله** هذه المسئله مبنيه على الاثبات هل هو عين البلوغ او
اماره عليه فان قلنا بالاول لم يسع كله منه والخلاف انما هو على الشايف فنقول اذا ادعى الصبي
البلوغ لم يحلف بالاثبات ولا لزم الدور ولو ادعى عدم البلوغ لم يحلف ولا لزم من صحه اليمن
ابطالها هذا في الصبي المسلم اما الاسير اذا ادعى عدم البلوغ فاعتبر بوجوب الشعر بخشن علي
العانه ناشئا فادعى انه لم يبلغ وانما استنبت الشعر بالبدن وقيل يحلف فان حلف ففي حلفه والا
قتل بقدر اقامتها اما و البلوغ مقام البلوغ لان الاماره تقتيد العقل وقيل الكا فوجبه والحديث
مبنيه على التحقير وقد ذكر ما يصح ان يحلف عليه فان لم يحلف قتل لان المقضي موجود
والا سوي قتل وضع الحرب او زلزالها والمانع مستقر وهو اليمن ولم يوجب قاله في القواعد ويحتمل
ان يحبس حتى يبلغ فان نكل حكما بلفظ وقيل وقاله في الميسر **قوله** فان حلف حكم
بانه لم يبلغ وان نكل جعل في المقتله والذي يقتضيه مذهبه انه حكم عليه بالبلوغ فلا يمكن
لان الاثبات بلوغ لم قال وما ذكره قولي وقال ابو القاسم الاقرب انه لا يقتل الا مع البينه ومنه
الاشكال هذا الاحتلاف **قوله** فيحلف في اربعة مواضع **قوله** ومنها اذ نكل فان الحاكم يريد
اليمن على المدي فاذا حلف ثبت حقه وعند قوم انه يقتضي عليه بالنكول ولا يحتاج ان يقر بوضع
اخر وهو اليمن لاثبات الدين على الميت مع الشاهد فلما انه اراد حلف المدي فتي عدم البينه
وايقضا الشاهدين بمنزله شاهد واحد لان المراد بالشاهد الواحد من لزم الحكم شهادته من
دون اليمن **قوله** ولو نكل المنكر اليمن الى اخره **قوله** قال الشيخ في الميسر واحق بانه لما راد اليمن
استحقاق المدي والاصل بقا الاستحقاق انه ينفذ عليه الا برضي صاحب الحق ونفعه ابن جرم وا
ستحلف في القواعد ومنه ان الرد هل هو اسقاط حقه من اليمن او يوجب وكلاهما محتمل
ولا دليل على احدهما بعينه وكذا قال شيخنا نجم الدين بن سعيد اما اذا ارد المنكر اليمن على المدي
فان حلف ثبتت دعواه وان نكل سقطت وظل له المطالبه بعد ذلك اشكال بشأن اصله بقا
الحق فكان له المطالبه ومن اذ ذلك الى الاصرار ونفخ باب
وقال الشيخ تسقط دعواه اجماعا **قوله** ولا ثبت باليمين **قوله** كل من لا ولا يه
له على مال الغير اما اختياريه او اجباريه ليس له الدعوى بل الغير اذا لم يتوقف بثبوت حقه

عليه فان توقف كصاحب الدين على الميت اذا ادعى مال الميت على الغير فله الدعوى به اجماعاً
وله اطلاق الغريم اجماعاً وهل له الجلف لورد الغريم اليدين عليه فولا قيل نعم لان له ابيات حقه
ولا يتم الا بها ويلزم من عدمه الحرج وقيل لا لان اثبات مال الغير تابع ولو اثبتت له اليدين صار حقه
مستوعباً وهو محال بل الخالف الوارث مع انه لا يجب عليه اجماعاً **قوله** حلف الوارث ان المفلس
قوله اي حلف المفلس وجوباً لانه لا يمكنه ادا ما عليه الا بالمدين فوجب عليه والدين بين
الوارث والمفلس ان الوارث لا يجب عليه ادا دين الميت من مال ليس في يده **المطلب**
الثالث في القضا على الغائب قوله يقضي على الغائب **قوله** اي مطلقاً وان كان
في البلد ولا سوا ملك احضاره او لا اذا كان غائباً ثواباً كانت مسافة او قريباً او لا لانه لا
منكر او مقر فان كان منكر فالبينة قد قامت عليه وان كان مقراً فالبينة موكدة لا قوام
فان في السوط اذا كان في البلد غير متفق من الحضور فهل له ان يقضي عليه وهو غائب عن
محلس الحكم الصحيح انه لا يقضي عليه لانه مقدور على احضاره والقضاء على الغائب انما
حاز لموضع الحاجة وقد راجع احضاره **قوله** ويقضي في الشقة بالغرم دون القطع **قوله**
لانه لو كان حاضراً ربما استحب البينة منه فلم يشهد عليه فن هنا حكمه عليه بالغرم دون
القطع لان الغرم حق للادعي وحقه مبني على اليقيني وحق الله مبني على التحقير **قوله**
بل يعلم المال بكيفيته **قوله** لان الوكيل ليس له ان يحلف على اثبات مال للغير فيسلم اليه
لكيفيته استظهاراً فاذا جاز الغائب فادعى شيئاً قام للكيل بجوابه **قوله** والادب الزامه **قوله**
اي الزام الحاضر بالمال المدعي فاذا جاز الغائب فادعى الحاضر عليه فان كان مقراً بذلك ثبت
ورجع بالمال الذي اخذه وكيله ويحتمل الوقوف في الحكم لاحتمال صدقه والمشهور الزامه بتسليم
المال ثم ثبت الادب **قوله** ففي الحكم اشكال اقربه القول **قوله** من ان حكم الحاكم
الساقي بتاعلي حكم الحاكم الاول مول في الشرع بغير علم وهو مبني عنه لقوله وان تقولوا على
الله ما لا يعلمون ولقوله ولا تقف ما ليس لك به علم خرج ما وقع الاتفاق عليه بالنسبة
وفي الباقي ومن ان حكم الحاكم لما كان مقبلاً وماضياً كان احضاره ما مضياً ولا نه حكمه بانقضاء
حجه ولا نه مما شتر الحاجة اليه فلو لم يشرع لزم حصول الضرر ويسري هذا عند القضاء بقول
الشهادة **قوله** ولو قال المقر شهدتك على ما في القباله وانا عالم به فالادب الاكتفاء **قوله**
وجه القرب صحة الادب بالجهول ولانه وجد المقتضي وانتفاء المانع فيجب القول وقد بين ان
الادب بالجهول يصح ويحتمل عدم الجواز لقوله تعالى لا من شهد بالحق وهم يعلمون والمراد به
العلم التفصيلي لقوله ولا تقف الاية ولقوله عم على مثل الشرف فاشهد والادب **قوله** وتؤثر احضار

لاورد

والترج **قوله** اي ومؤنة الرد وهل يصنع مؤنه منفعه العبد الذي تعطت بسبب الاحضار
فيه اشكال من ان الجبلولة العبد المستحقه سرعاً ومن كونها حكم الحاكم **قوله** فان اقامها
حسن المتخرج حق محض او يدعي التلغ فيحلف **قوله** اي فلما اراد المبري ان يجيب البائع
ادعى انه كان في يده وقد تلف قيل لا يقبل قوله لانه قد انكروا وقيل يقبل قوله لان العبد
كان قد تلف فلو ان ينكر ويحلف انه قد تلف من قبل **المقصد الرابع في متعلق الاختلاف**
قوله ويدونه يحلفان على البني **قوله** اي يحلف كل واحد منهما ان لا خولة لبقية ويحلفان
البني على الاثبات اي يحلف كل منهما ان هذا الي واستحققه فاذا حلفا بالنفي والاثبات يقسم
بينهما نصفين **قوله** وان حلف احدهما وبكل الاخر **قوله** فاذا اراد ان يحلفا فلا بد
ان يقرعا على من يبتدي بالحلف منهما من خرج اسمه يحلف او لا وقوله بينهما اي بين النفي
والاثبات لقول والده اني ما اعلم انك مستحقه وان الذي في يدي استحقه **قوله** فان
امكن التوطين وفق **قوله** مثل ان تشهد ببيته احد طرفي هذا ملكه ثم تشهد ببيته الاخر
ان هذا ملكه استتراه من هذا الذي يدعيه فحكم به للاخير **قوله** وفي الخارج على رأي
قوله القابل لتقديم الخارج المبيد وابنا بابويه وابن ادريس وقال الشيخ وجماعة تقدم
بيته الداخل **قوله** ولا اعلم زواله **قوله** لانه اثبت الملك السابق والاصل بقا ما كان
على ما كان ما لم يعلم زواله وقد ذكر انه لم يعلم زواله مقام انه ملكه لان **قوله** لم
يقبل **قوله** لانه في ادله اصل الفواعل ذلك لا يمكن الحكم بالثبوت لان كل حكم مستند الي
سبب فاذا زال زال **قوله** واسترعت من يد الخصم على اشكال **قوله** من اياه انه لم
يشهد له بالملكه بل بيد سابقه فله تعارض البين المتحققة المحسوسة لان تلك مظنة
وهذه معلومة ومن حيث قول الاصحاب انه يتزوج ولا ان الشهادة تقوم مقام الادب والادب
يلزم فذلك الشهادة **قوله** ولو سكت جازا باتباعه وان لم يقر على اشكال **قوله** من اياه من
قول الاصحاب وكونه في يده سكتاً ولا ان السكت يدل على الرضا عرفاً ومن حيث
ان البين الماتدل على خصوصية المالك فيما علم انه قابل للملك كالمباحات والاصل في
الادب الجريه وهي بنا في قبول الملك والسكت اهم من الادب فلا يحكم به وهو المعتمد
قوله وان اقام الذي كانت في يده اشهاداً لم يحكم به على رأي **قوله** هناك مسايل
الادب ان الدعوى المقدمة حال كون العين في يد احدهما اذا التزمها المدعي من يدي
البين بالبينة لم يحكم بالبينة على قول من يقول ان البينة بينه الخارج لان العين المتزعة
بالبينة من يد صاحب البين لا يصير عليها حكم البين الثاني الثانية ان يد صاحب البين قد

لكن خارجة بالنسبة الى دعوي معينه ودخله بالنسبة الى غيرها الثالثة ان اليد المزعومة
ليبينه ذي اليد اوليينه من ليست في يده اناهي احدى ثلثة ايد آ اليد التي هي سبب
للك كالحبارة والمباحات **ب** اليد الدالة على خصوصية المالك كالحكم بالملكية لصاحب
اليك لمجرد يده **ج** اليد المتزعم بالبينه بالنسبة الى غير ذلك الدعوي التي تزعمت بدعوي
اخرى في مقابلتها انا بالنسبة الى تلك الدعوي ولا توجب ترجيحاً وقيل بوجوب ترجيحاً واليه
اشار بقوله علي راي اما لو ادعي صاحب اليد الاولي ملكاً لاحقاً كان يقول استويت مثل
هذه العين مثله فانه يسمع لا مكان ذلك بحكمهما وقيل لا يسمع لانه ذكرا ولا ان هذه البينه
كاذبه وان العين في فلا تسمع منه لانها منافيه لاقراره **قوله** ولو تداعا الزوجان
متنع البيت حكم لذي البينه وان فقدت حلف كل منهما لصاحبه وحكم لهما الى اخره **قوله**
للبيع في هذه المسئلة اقوال ثلثة الاول قال في المبسوط ان كان مع احدهما بينه قضي له بهما
لان بينته اولى من يد الاخر وان لم يكن مع احدهما بينه فبذلك واحد منهما على نصفه
يحلف كل منهما لصاحبه ويكون بينهما نصفين وسواء كانت يداهما من حيث المتاع او
من حيث الحكم وسواء كان ما يصلح للرجال دون النساء كالعيان والعيال والصلاح او
يصلح للنساء دون الرجال كالخبي والمقانع وقص النساء او يصلح لكل واحد منهما كالغرض والاواني
وسواء كانت الدار لهما او لا حدهما او لغيرهما وسواء كانت الزوجية باقية بينهما او بعد
زوال الزوجية وسواء كان المتنازع بينهما اوبين ورثتهما اوبين احدهما ورثة الاخر وقد
روي احكاماً بان ما يصلح للرجال فالرجال وما يصلح للنساء فالنساء وما يصلح لهما يجعل بينهما
وفي بعض الروايات ان الكل للمراه وعلى الرجل البينه لان من المعلوم ان الجاهل يقتل من بيت
المراه الى بيت الرجل والاول احوط الثاني قال في الخلاف اذا اختلف الزوجان في
متنع البيت فقال كل واحد كانه في ولم يكن مع احدهما بينه نظريته ما يصلح للرجال القول
قوله مع بينه وما يصلح للنساء فالقول قولهما مع بينهما وما يصلح لهما كان بينهما وقد روي
ان القول في جميع ذلك قول المراجع بينهما والاول احوط الثالث قال في الاستنباط
القول قول المراه وقال ابن البراء اذا اطلقها وفي بينهما ما للرجال وما للنساء ولم يكن لاحدهما
بينه كان بينهما نصفين وان تداعيا حكم للرجال بما للرجال والمرأ بما للنساء وقال ابن
جرير اما ان يكون مع اختلافهما في ايديهما معاً او في يد احدهما فان كان في يدها وكان لكل
واحد بينه مخالفاً فتم بينهما وان لم يكن بينه ويصلح لاحدهما كان له وان صلح لهما معاً
كان بينهما وان كان لاحدهما بينه كان له وان كان في يدها كانت البينه على اليد الخارجة

واليمين

واليمين على المشقة وقال ابن ادريس الذي تقوي عندي ما ذهب اليه في مسائل خلافه
ان عليه الاجماع قال في الخلاف والمعتد ان نقول ان كان هناك فضا عوفي رجع اليه
وحكم له بعد اليمين والا كان الحكم بينه كالحكم بين من الدعاوي لان عاده الشرح
باب الدعوي راجعه الي ما ذكرناه **الفصل الثالث في العتود قول** حكم
بينه الموجه علي راي والقرعة علي راي **قوله** القول بانه يقرع بينهما هو قول الشيخ
في المبسوط والقول بانه يحكم بينهما الموجه هو ظاهر كلام ابن ادريس لان القول قول
المتنازع في يد الاجرم لانه يدعي عليه زيادة غير متفق عليها وعلى المدعي عليه الامان
وذلك يعطي ان البينه بينه المدعي **قوله** ولو ادعي كل منهما الشرا من التثبث الى اخره
قوله اذا ادعي كل منهما الشرا من ذي اليد وانفا التثبث ولا بينه فان كذبا حلف
لكل منهما وانك دفعاه وان صدق احدهما حلف للاخر وصفي الاول وللثاني اهلان
الاول ايضا فان عاد المدعي عليه واقر للثاني بعد ان حلف للاول اعزم للثاني القيمة
الا ان يصيد فله الاول ولو صدق كل واحد في النصف حكم لكل واحد بالنصف وحلف لهما
ولو اقام كل واحد بينه على الشرا فان تناوبا عددا وعدا وتناوبا حكم لمن تخرجه
القرعة مع بينه ولا تقبل قول البائع لاحدهما وعليه اعاده التثبث على الاخر اذ نقص ثبث
ملك فلا تعارض فيه ولو نكل الخارج بالقرعة احلف الاخر فان نكل ثبث العين بينهما ورجع
كل منهما بنصف التثبث ولكل منهما الفسخ لتبعض الصفقة ولو فسخ احدهما فله خرا حلف
لجميع والا قرب عند المصنف انه يلزم من لم يفسخ اخذ الجميع ووجه القرب وجود المقتضي
وانفا المانع والمعارض اما وجود المقتضي فلانه اقر بشراهما كلها منه واما انفا المعارض
فله لانه لا يعارض الا العزم الاخر الذي ادعي الشرا وقد ترك ولم يأخذ ولان المقتضي للغياب
تبعيض الصفقة وهو مستغنى لانه برهان الملك باجمعه له وان الاخر كاذب في دعواه
وان البائع تبعض ما يتحقق من التثبث وانما كان له الفسخ يتبعيض الصفقة لو شاركه
الاخر وهو مستغنى **قوله** ولو اقام العبد بينه بالعتق الى اخره **قوله** اذا ادعي
عبد ان مولاه اعتقه وادعي اخر انه باعه منه وانكر صاحب اليد ما ادعياه ولا بينه
حلف لهما بيمين فان اقر بالعتق حكم به له وهل للتقوي تخليفه لنا على القول
ان ائلاف البائع كالاتة السارية يفسخ البيع ويؤد التثبث لانه باقراره هنا متلف قتل
القبض يفسخ البيع وان قلنا ان ائلاف البائع كالاته كان للتقوي اهلان وان
اقر بالبائع قضي به قتل وليس للعبد اهلان لانه لو اعترف له بعد الاقرار بالبائع لم يفتق

ولم يعرف كانه عبد وليس يصح بل يعرف ولو كانا السبد ولا يبينه حلف المشتري وعندنا
يجلث للعبد ايضا ولو اقاما بينة فالواجب باجده وجوب الترجيح فان انقضت وجوب الترجيح
فالقوة مع البابين فان امتنعانتم بينهما يكون للمشتري النصف بنصف التمس ويتحقق نصف
العبد والمشتري الخياري لتعويض الصفقة فلو فسخ المشتري هل ينعقد النصف الا
فسخ منه البيع ام لا قال المصنف فيعتقد اجمع لوجود المقتضي وهو قيام البينة بعقد الكل
وزوال المعارض وانما لم يحكم بوجوبها لمعارضه مدعي الشراء وقد زال ولو لم يفسخ المشتري
بل اجاز الشراء هل يقوم على البايع ذلك النصف ويحكم بعقده اذا كان موسرا استلزمه هنا
وقال في الفواعل الاقرب ذلك لقيام البينة بانه اعنى محتارا ويحتمل صحتها لفظ
البينة بالنسبة الى النصف وهذا مبني على ان العتق القوي هل يحكم فيه بالسراية كالوفاة
بعض العبد او لا يحكم فان حكما بالسراية حكما هنا وان لم يحكم بفعل الحكم بها لان اصل الحكم
بالعتق هنا بثبوت ما شرع البايع العتق اختيارا ويحتمل عدمه لان البينة لها معارض مكذبة
قوله بالملكية له الى اخره **قوله** وان شهدت بالشأ خاصة لم يحكم لانه قد يكون
فيما ليس ملك ولا يدفع العلوية بالمظنونه وقبل يعني له لان الشراء دالة على التقرب الى ابق
الدال على الملك والقولان للشيخ الاول في البسوط واختاره في الشرايع والساني في الخلاف
قوله حكم المفسوب ولا ضمان **قوله** لانه انما يضمن لو اقر مدعي الغصب ثم اقر للاخر
فانه يعرف ولا اصل فيه ان كل عارضت البينة الاقرار ولم يكن مستند البينة اقرار المقر
او فله لم يعرف وكما عارضت الاقرار من واحد عزم **المقصد الثاني** في الميراث
قوله ولو ادعى ما في يد الغير انه له ولا حقه بالارث الى اخره **قوله** يلزم اليه النصف
في الحالين قال في البسوط ويكون النصف الباقي في يد من كانت العين في يده وقال الشيخ
في الخلافات يجعلها في يد امين حتى يحل الغائب واختاره صاحب الشرايع والمصنف في المختلف
لانها ملك الغائب والحاكم في الغائب واجب الاولون بانها يد مسلم ولا صل عدلته
وعدم تغذيه فيعرف يده وملك الغير لا ينافي اليد وصورة الشهادة ان يقول لا تعرف
اخصار ورثته في هذين وهما مستحقان لتركته ولا يقول ابتداء الارث له سواء هل يجوز
ان تقول ذلك بالتعبيه **قوله** ولو ادعت الامداد وادعى الولد الارث واقام بينته
حكم للزوج **قوله** اذا قال هذه الاميراث ابي وقالت المراه هذه اصدقتني اياها ابوك
م اقام كل منهما بينته فبني بينته المراه لانها تشهد بما يكت حقان عن الاخر **قوله** ولو
اقام كل من العبد بين الثلث بينته لعق المولى له افرع **قوله** اذا ثبت عتق عبد بين

بينتين

بينتين فبهم كل واحد ثلث مال المربع دفعة قال الشيخ في البسوط لفرع بينهما ويعتق من
خرج الفرع ويحمل ان يعتق من كل واحد نصفه ويستحق في ثمة نصفه الاخر **قوله** والوجه
الاول ويلي الثاني **قوله** ذهب الشيخ في البسوط ما معناه ان الوارثين ان كانا عدلين
فثبتت شهادتهما لا ينافي عا دله ولا يجوز نفاذ ولا يدفع ضررا فيحصل المقتضي لقوله وهو العا دله والمانع
وهو انه منفي بال المصنف في الفواعل وفي القول نظر ومشاو ما ذكره في البسوط من تحقق
التمه المانعة من قبول الشهادة وهي دعواهما فذلك من شهد الاحبيات بالوصية بعقده فاما
اذا كانا سابقين قال في البسوط يعتق من شهد الاحبيات بعقده لقيام البينة العا دله
ويحكم على الوارثين لعق بلي الاخر والمصنف جعل عتق بلي الاخر احتمالا مطلقا ولا توي
عدم القول مطلقا لانها اثبتت بشهادتهما ملكها على من قامت البينة بعقده يكونان
مدعين وعلى هو الهمه وقتل المدعي بين العبد بين لا يستلزم ثبوت دعوي كل منهما
بلي دعوي الاخر ومن بينهما يتوفاها بالعكس ولما تقررت انه لا يقبل شهادته الوارثين
يحمل عتق الاول خاصة ولا يعتق من الثاني شي لانه لا يكت اجتماع العتق فيها بالوصية
ولا يبينه هنا وقد ثبت في الاول شرعا يستحق في الثاني ويحمل عتق بلي الثاني باقرار الوارث
لانه اعترف بان الاول ليس بحرة والمناخج عنها ظاهرا كان كالتالف من التركة فلا يحسب
على الوارث ويعتق ثلث ما تكتو منه من التركة وهو ثلثا العبد الباقي وهو الوجه عند
المصنف هنا **الفصل الرابع** في ثلث منفردة **قوله** البينة المطلقة لا وجوب
يقيم زوال الملك على ما قبل البينة الى اخره **قوله** هنا قاعدة وهي ان بينه المدعي ليست
بعله موجه للكل بل هي مظهر له ودلالة عليه فيجب ان تكون الملك سابقا على اقامتها
بافل زمان ملك فيه وجود الملك وفزعوا على هذه القاعدة انه لو اقام البينة على ملك
دائه او شتم لم يثبت التنازع والتمتع الحاصلين قبل اقامه البينة والتمتع الظاهر عند اقامه البينة
بل يبقى للمدعي عليه اذا تقر هذا فنقول بقتضي هذا الاصل والفرع ان من استرعى شيئا
فادعاه مدعي واخذ منه حجة مطلقة لم يكت له ان يرجع على بايعه بالتمتع لانه اما ان يكون
البيع باطلا او صحيحا وان كان باطلا لم يكت التمتع المتخذه له بعله للمشتري وان كان صحيحا
فالاقتال الى المدعي منه امر ممكن فلم يكن للمشتري الرجوع على البايع بالتمتع فقد تلخص من
ذلك انه لا يكت اجتماع الحكم بكون التمتع المتخذه بعد البيع وقتل اقامه البينة للمشتري
والحكم بوجوب المشتري على البايع بالتمتع لكن كثيرا من المفتا اثبتوا الحكمين فحكموا بملك
المشتري التمتع المتخذه بعد البيع وقتل اقامه البينة والتمتع الموجوده وحكموا بالرجوع للمشتري

على البائع بالثمن ثم ذكر المصنف مسألة اشكل من ذلك وهو انه اذا باع المشتري السلعة ثم اخذت
من يد المشتري الثاني حجة مطلقة قالوا ايضا يرجع المشتري الثاني على الاول ويرجع الاول على
بائعه ولو كان بائعه قد اشترى من اخر رجوع عليه هكذا واجاب بعضهم عن هذه الاشكال
بمن رجوع المشتري على البائع الاول مع دعوى سبق الملك على البيع واسائه بالبينة المعينة به فعلى
هذا يرجع المشتري ولا نقول له عليه واستحسنه في القواعد وقال لو قيل له كان وجهها وبيع
بعضهم بقا الشئ والتمس للمشتري **قوله** قوله ولو ادعى ملكا مطلقا الى اخره **قوله** لانه لا يكون
متبرعا على الشهاده بالملك بل يد كوالسبب فلا تسع بالتسليم الى السبب ولو جاء من يعارضها ببينة
اخرى اخراج في الترجيح الى اعاده الدعوى بالسبب واعاده الشاهد الشهاده عند الحاكم
بالسبب **قوله** فلا تسع على اصل الملك **قوله** لانه قد اذنب شاهد في تعيين السبب
وان كان قوله امن الشاهد فهو كاذب والكاذب فاسق فلا تسع منه اذ قد كان
سائيا بهر غير حافظ لشهادته فلا تسع ايضا لكن لا يحكم الا بتكذيبه لان العاقل لا يحل
كلما لا على القصد **قوله** ولو اقام كل من يدعي الحجة والنصف بينة الى اخره **قوله**
اذا كانت في يد باعنين وادعاهما احدهما وادعى الاخر نصفها ولا يبينه فهي بينهما بالسوية وعلى
مدعى النصف المين لصاحبه ولا يبين على صاحبه ولو اقام كل بينة فالنصف للمستوعب لانه
لا يدعى الاخر منه شيئا وتعارضت الشهاده على النصف الذي في يد صاحب النصف فان حكمت
به الخارج فهو مدعى الكل ايضا ولو حكمتا به الذي اليد فهو لصاحب النصف ولو اقام احدهما
بينة حكم بها ولو كانت في يد ثالث لا يدعيها واقاما بينة للمستوعب النصف وتعارضت
البينتان في النصف الاخر فتحكم للاعدل فالأكثر وان تناوبا فترجع ونفقي للخارج مع بينة
فان امتنع حلف الاخر واحده وان نكله قسم بينهما للمستوعب ثلاثة ارباع وللآخر ربع ويحتمل
ان يكون لمدعى الكل ثلثان وتمدعي النصف الثلث لان المنازعة وقعت في الجزء الغير المعينه
ولا المثار بها تنقسم على طريق القول وهو اختيار ابن الحنفية **قوله** ولا شيء للثالث **قوله**
مقرير المسئلة انه ادعى اقدم الجميع والثاني النصف والثالث الثلث ويدم عليها فان لم تكن
بينة فلكل واحد الثلث مع بينة على الثاني والثالث للاول وبين الاول والثالث للثاني
فان اقام المستوعب بينة اخذ الجميع وان اقام الثاني اخذ النصف والساق بين الاول والثالث
نصفان للمستوعب السدس لغير باعنين وحلف على نصف نصف السدس وحلف الثالث على
الربع الذي باعله جميعه وان اقام الثالث بينة اخذ الثلث والباقي بين الاخرين للمستوعب
السدس لغير باعنين وحلف على السدس الاخر وحلف الباقي على جميع الثلث وباخذته وان

اقام

اقام كل واحد بينة فان بقي للاخر قسمت ان لا ثالث لان لكل واحد بينة ويد على الثلث وان
بقي للخارج قال في القواعد سقطت بينة الثالث لانها داخله وللثاني السدس لان بينه
خارج والمستوعب خمسة اسداس لان له السدس لغير بينه لانه لا منازعة له فيه فان احل
لا يدعيه وله الثلثان لكون بينه خارجا منها والذي ذكره هنا ذكره في القواعد احتمالا
فقوله حلف للمستوعب اربع لغير منازع الى اخره هذا مبني على ما تقدم بينه الخارج لان في
يد كل واحد الثلث اربعة من اثني عشر والمالك لا يدعي اكثر مما في يده فهو مدعى عليه غير مدعى
على غيره وتقدم بينة الخارج على بينه ميثاق الثلث من يده ولا شيء له ومدعى النصف يدعى
على المستوعب نصف سدس وعلى صاحب الثلث نصف سدس اخر تقدم على المستوعب
نصف السدس الذي يدعيه لانه خارج فيه والمستوعب داخل متوخذ من المستوعب وبقي
مدعى المستوعب ثلثة لغير منازع وفي مدعى النصف اربعة يدعيها المستوعب ويدعى النصف
والمستوعب خارج وهو مقدم فكون له باجمعها فيحصل له مما في يده ومما في يد مدعى النصف
سبعة وفي يد الثالث اربعة يدعيها المستوعب ومدعى النصف يدعى واحدا منها باخذ الثلث
ثلثة وصافته الى سبعة صارت عشرة وبقي واحد بين المستوعب والثاني يتفرع بينهما
ويكون للخارج مع بينه فان لكل حلف الاخر واحده وان نكله قسم بينهما فيحصل للمستوعب عشرة
ونصف والباقي احد ونصف **قوله** ولو ادعى واحد الاربعه الجميع الى اخره **قوله** اذا
ادعى اربعة على القسبيل المذكور عينا في يد خامس واقام كل واحد بينة با ادعاه فاصل
العزيمة من سنه اثنان للمستوعب لان احدا منهم لا يدعيها وبقي واحد بين مدعى الكل ومدعى
الثلثين يتفرع بينهما ويكون للخارج منها مع المين فان لكل الخارج حلف الاخر واحده فان
نكله قسم بينهما فتكون في خروج النصف مئزر البين في سنه تكون اثني عشر للمستوعب اربعة
ونفسي اثنان بين مدعى الكل ومدعى الثلث ثم السدس الاخر وهو اثنان يدعيه المستوعب
ومدعى الثلثين ومدعى النصف يتفرع بينهما فيه من خرج اسمه حلف واحده فان نكل يتفرع
بين الاخرين من خرج اسمه حلف واحده فان لكل حلف الاخر واحده فان نكلوا جميعا
قسم بينهم اربعة ثمانية عشر عليهم في مجموع الثلث فنصف سبعة في اثني عشر ثلثه للمستوعب
اثنان ونفسي ستة بين مدعى الكل والثلث لكل واحد ثلثة وتقسم سنه بين المستوعب ومدعى
الثلث ومدعى النصف لكل اثنان وبقي اثني عشر يدعيها الاربعه يتفرع بينهم من خرج اسمه اخذ
مع المين فان نكل اقرع بين الاخرين وحلف بالخارج واحده فان نكلوا جميعا قسم بينهم ارباعا وكان
لكل واحد بثلثة فيحصل للمستوعب عشرون ومدعى الثلثين ثمانية ومدعى النصف خمسة ومدعى

الثلث ثلاثة **قوله** ولو شئوا ولا يبينه الخ **قوله** اذا كانت العين في يد الزعيم وليس
لهم بينه يكون في يد كل واحد الربع فيجوز على مستحقة وباخذ وان اقاموا بينه فان قلنا نقول
بينه الداخل يكون لكل واحد منهم الربع ايضا لان لكل واحد بينة وبدوان قلنا سقيم بينه
الخارج سقط اعتبار بينه كل واحد منهم بالنظر الي ما في يده بل يفتقر بالنسبة الى ما في يد الآخر
ويجمع كل ثلثة منهم على ما في يد الرابع فحينئذ اصل الفرضية من حجب اليد من اربعة وحجب
الدعوى من ثلثة لان فيها ثلث واقل عدد فيه الثلث والربع اثنا عشر ونقول بحسب
اليدين من اربعة وحجب الدعوى من ستة لان فيها الثلث والنصف وبين العددين وفقر
بالنصف فنضرب اثنين في ستة نبلغ اثني عشر فيجمع مدعي الكل والنصف والثلث على ما في
يد مدعي الثلثين وفي يده ثلثة فمدعي النصف يدعي منها واحد الا ان له ستة من اثني عشر وفي
يده ثلثة في يده مدعي على كل واحد منهم بواحد ومدعي الثلث يدعي ثلثة ثم اسم وهكذا يعمل
في باقي المسئلة على ما بيناه **قوله** ولو خرج البيع مستحقا الى اخره **قوله** اذا استوي شيا
وقضيه فادعي خزانة ملكه واشت دعواه بالبينه انتزعه فاما ان لا يصير المشتري بانه ملك
للبيع ولا بانه ملك لي فله الرجوع بالثمن اجماعا وان صرح بانه ملك البيع في رجوعه بالثمن
على البيع وجهان احدهما لا يرجع لانه زعم ان المدعي ظالم وباتهما وهو المعتمد اوجوع لانه
ذكر ذلك على وجه الحضومة وثانته على الظاهر بان اليد تقتضي الملكية ظاهرا ولا يتأخر ذلك
ملكه الغير في نفس الامر ومن الوجهين المذكورين ثانيا لا شك **قوله** ولو اجعل جارية
قوله اي اذا اقام بيعة فانها حاربية وملكه ثم وطئها واجلها وبعد الحمل قال ان كذبت
وهذه الجارية ليست لي فلا يقبل اقراره في حق الولد ولا في حق امه لان العن حق الله وحق
للمعتق والا ستبطل حق الله وحق للولد وحق للمثولة وقيل يحتمل ان يقبل قوله اذا صدقته
الجارية ويلزم بغيره الولد لانه ما وطئها الا بشبهه وهي بنات البينة والعجاجة انه لا يقبل قوله وعليه
قيمة الولد وامه والمهر للمثولة ووجه الاول ان لا يستبطل حكمه فلا يرتفع بعد الحكم بوجوع
يحتمل ولا حكم بعين الخارجة للمثولة بل يثبت قيمتها ويحكم بالاستيلاء ووجه الاحتمال قوله
افوز العقلة على انفسهم جازين وايضا انهما قد اتفقا على بطلانه والاصح الاول لان الاستيلاء باليمين
العين مفوض قد يم وانما اطلق لفظ الحزم ليشمل ما اذا اخذها بالبينه واخذها باليمين **قوله**
ولو قال المدعي كذبت شهودي بطلت بينته لا دعواه **قوله** الاقرب عدم بطلان الدعوى
لان كذب الشاهدين اعم من كذب الدعوى وعدمه العام لا يستلزم الخاص بانه انه لو
ادعي انه ابتاع منه سلعة وكان في موضع منفرج بن عن غيرهما وشهد الشاهدين بانا نحن
حضرنا

حضرنا عند البيع فانه اذا قال المدعي حينئذ كذب الشاهدين في شهادتهما كان صادقا ولا
يلزم منه كذبهم في دعواه **المقصد الخامس في الشهادات قول**
شروط في الشاهد ستة امور الى اخره **قوله** قال في القواعد صفات الشاهد سبعة وزاد
المروء الاول البلوغ فلا يقبل منه انه الصبي وان كان ساهقا وقيل يقبل مطلقا اذا بلغ عشرين
واعلم ان شهادته الصبي اما ان يكون في القصاص والقتل والجراح او في غيرها كالأموال والحقوق
وعلى القديريين اما ان يبلغ عشرين او لا فلا قسام اربعة الاول شهادته في غير القصاص
والقتل والجراح قبل بلوغ القتل لا يقبل اجماعا الثاني شهادته في الجراح والسمم قبل العشر
ظاهر كلامه في النهاية انها لا تقبل وابن الجبيل قال يقبل شهادته الصبيان في الجراح وكذا
قال في الخلاف الثالث يقول شهادتهم اذا بلغوا عشرين في الجراح دون غيرها وهو قول
الشيخ في النهاية وصاحب الشرايع والمصنف الرابع القول مطلقا في الجراح وغيرها اذا
بلغ عشرين وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله وقيل يقبل مطلقا وكذا انقل صاحب
الشرايع ولم يعرف قايله والاصح انه لا يقبل شهادته مطلقا لقوله واستشهد واستشهد
من رجالكم ولا يصح الصبي لا يقبل قوله على نفسه بالاقرار فلا يقبل على غيره بالشهادة
وهو من باب البيعة بالا في على الاعلى **قوله** الثالث الايمان الى اخره **قوله** لا
يقبل شهادته الكافر اصليا كان او مرتدا الا على مسلم ولا على ادني الا الذي في الوصية عند
عدم عدول المسلمين وهذا مذهب الفقهاء وابن ابي عمير وابن ادريس والشيخ في المبسوط
وقال في النهاية يقبل شهادته اهل الذمة بعضهم على بعض واهل كل ملة على ملته خاصة ونقده
ابن البراق وقال ابن الجبيل يجوز شهادته العدول من اهل الذمة بعضهم على بعض والابن
احتجوا في الملوك واعلم ان الذي ان كان عدلا في مملته فلا شهادته يقول شهادته على المسلم في
الوصية مع عدم عدول المسلمين له روايه وشروط الشيخ وابن الجبيل ان يكون في السر والاطلاق
ابن البراق المنع **قوله** الرابع العلالة الى اخره **قوله** لقوله ان حاكم فاسق الا بيه ولقوله
واستشهد وادوي عدله منكروا وقال عن يرضون من الشبهة والفاسق ليس برضي وقوله ان
كان فاسقا الا بيه والعدالة كبقية تيمانه راسخة تبعث على ملازمة القوي والمروء والمروء
على احتساب ما يفظل المحل والبرغم من القلوب كالا في النوقات وكشف الراس بين جمهور
الناس والقوي بقل احتساب الكبار والصغار ومن المكلف الكامل وهو اختيار الجليلي والي
الصالح وابن البراق وابن ادريس وقيل احتساب الصغار بحيث تعد صغيرا بادره في وقت
ما يجر وهو مني واجيب بانه تنقي بالتوبة ومنه نظروا فيها سقطها معا وقيل لا صغار الا

بالإضافة **قوله** والقاذف إلى جرم **أقول** القاذف قبل توبته لا يقبل شهادته واشتدعت
في حد توبته على أقوال الأول أن الكذب نفسه فساد في اختياره في النهاية وإن بلبو به وإن
أبي عبيد الله الثاني أن نقول القاذف باطل حرام ولا أعود إلى ما قلت فإذا قال ذلك الكذب
نفسه لأنه وإن كان صادقا ما إذا أخبر عن الخبر الصادق أنه كاذب كان كذا في الحقيقة وهو قول
الشيخ في السبوط واختاره ابن أدريس الثالث أن كان صادقا قال الكذب حرام ولا أعود
إلى مثل ما قلت وإن كان كاذبا قال كذب فتأملت واختاره ابن عزم والمفيد ما قاله المصنف
وأعلم أنه لا يشترط في إصلاح العمل التزمين إلا استمارة على التوبة وقال الشيخ في الخلافة القاذف
إذا الكذب نفسه وإن كان لا يقبل شهادته حتى يظهر منه العمل الصالح **قوله** فتؤخذ شهادته ولد
الرواية ولو رايه أبي بصير ولا شهادته من المناصب الجليلة كالإمام وإن قلت **أقول** هذا
احتياط الشيخ في الخلافة والرفعي وابن أدريس وابن الجبيل لأنه شر الثلاثة ولا خلاف أن
الرايين لا يقبل شهادتهما فهاوي وقوله وإن قلت أشار إلى قول الشيخ في النهاية فإنه قال
أن كان عدلا صلت شهادته في الشيء المذكور **قوله** ولو شهد لمال لمورثة المخرج **أقول**
العزف بينهما وبين السابقة وهي فلا خارج مورثة أمكان الشراية في الأولى والديه شئت
في الشراية وشئت الحق الأعظم للوارث فلمن الشهادته بعد الموت وبعد الموت تكون الوارث
هو المفقود فكانت شهادته لنفسه وأما إذا شهد بمال لمورثة المخرج أو الميراث فإن أثر الشهادته
بيئت الأول وسقطت عنه فإن قتل هو محجور عليه قلنا المخرج حكم شرعي لا يتعلق بشخص المالك
بل بنوعه فإنه لو تصرف في ذلك المال بعينه وكان المثلث لزم ولا يتعين أن المخرج هو الوارث
خاصة بل لما يلزمه كالدبوت أو عاه بلفظه كالحنايه ولهذا الواجرا الوارث تصرفاته
لم يعتبر على الأصح **قوله** قال الشيخ يقبل لو قال ثبت لا قبل شهادتك **أقول** قال في السبوط
ومحور للإمام عندنا أن يقول ثبت قبل شهادتك وقال بعضهم لا أعرف هذا وأما ذلك لأن
النبي أمر بالتوبة قال في القواعد وقيل يجوز أن يقول للشهود يا ليتني ثبت قبل شهادتك وليس
يجب وإنما كان ليس يجب لأن التوبة واجبة والواجب يجب أن توقعه المكلف به لوجوبه
فإذا وقع التوبة لم يقبل شهادته لم يوقعها لوجوبها فتكون باطلة فلا يخرج عن الشكوف فلا يقبل
شهادته أما لو تاب فاعاد الشهادته المردودة نفسه في القول نظرا في شأنه بحق المتقضي ليقول
الشهادة لأن استأمانه ومن أنه ربما حمله على إقامة الشهادة المحصن على دفع العار برب شهادته
وذلك مانع من القول أيضا والمصنف تروى ههنا جزم بالقول فقال فلما قام حال المانع فتردت
فأعادها بعد زواله قبلت **قوله** كالسائل بكفة إلا نادى **أقول** قال في النهاية لا يقبل شهادته

السائل

السائل على أبواب الدوزخ في الأسواق وقال ابن أدريس هذا مختصر لمن يكون ذلك عادته
ومناعته ويختصامنا عروضا عنه فإما من أوجب ضرورة في بعض الأحوال فلا تؤخذ شهادته بحال
لأنه لا دليل على ذلك قال في المختلف والوجه المنع لما رواه محمد بن مسلم عن الباقر ع قال قال رسول
الله ص ما دعاك السائل الذي يسأل في كفة لا يقبل قال الباقر لأنه لا يوثق على الشهادة لأنه إن
أعطى يعني وإن منع سقط **قوله** وتؤخذ شهادته المبرع قبل السؤال للتمهيد في حقوته تعالى
أقول من حيث أنه لا يدعى إليها بل لم يقبل الشهادة استدأمن عن رد عوي مدع ليعلم حقوقه
تبع لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن حيث النهي العام أن شهادته المبرع لا يقبل
لقوله ولا ياتي الشهادته إلا به وفلا بأب لا امتناع عن إقامته مع سؤال المدعي بشرط الدعاء منع
البرع بأن يقول للحاكم معي شهادة فيما مر بأديها والاستكال بشأما ذكرناه **قوله** إلا الولد على
والد محاسبه **أقول** قال الشيخان وأما بابويه وابن جرم وابن البراج وسلا وابن أدريس
لا يقبل والظاهر وكلام المرتضى المقتول واحتج بقوله ولو علم أنكم أو الوالد بن وبراديه أو رد
من الحصين وأحب بأن الأمر بالإقامة لا يستلزم بقول الحاكم بل فائدة أنه كذا كالأب لو كان
بأبائا أو شتهما عليه وفيه نظر والاقوى المنع وصاحبهما في الدنيا معروفا وذلك ينافي
أظهار ذلك به في الملاء عند الحكم والترو عليه وذلك معصية ولا نوع عقوف ولأن أكثر علمائنا
على ذلك فيكون العمل به أجمع وأعلم أن في مساواة الأب المحب المحب للأب وإن علا استكال بشأ
من الخلاف لفظ الأب عليه فلا يقبل ومن كونه محجرا لا يقبل وعند المرتضى المطلقة عليه حقيقة
فلا يقبل والشيخ نقل الإجماع من أصحابنا على ذلك فتبقى صورة النزاع داخله تحت العموم فلو
شهد على أبيه واحتج بطل في حق الأب دون الأجنبي على استكال بشأن أن المانع هو الأجنبي
وعلى مفقوده في حق الأجنبي يقبل في حقه ومن استمال الشهادة على ما يوجب ردها فلا يقبل
حصر مناع الخليل باب الشهادة على الأب عقوف ومعصية فلا يقبل لعصيانه **قوله** والأجير
أقول وقال الشيخ لا يقبل شهادة الأجير وبه قال ابن بابويه وأبو الصلاح وابن البراج وابن
جرم وقال ابن جرير روى شهادة مقبولة سوا كان على من استأجره أوله وسوا فله أوله لأن
أصول المذهب تقتضي هذا ولقوله تع واستشهدوا شهود من رجالكم وقوله واستشهدوا وادري
أب ل منكم وهذا عدل منبج أن يقبل شهادته والوجه أن شهادته أن نصحت منهم أو جرت نفع
أودع منور لم يقبل ولا قبلت وعليه تحمل الروايات **الفصل الثاني في الشروط**
قوله الأول الحورية إلى جرم **أقول** لا صحابنا في قول شهادة المملوك أقوال الأول لا يقبل
شهادته مطلقا وهو قول ابن أبي عبيد الله الثاني القول مطلقا نقله في النزاع وقيل يقبل شهادته

لغير ساداتهم وعلى غير ساداتهم ولا يقبل عليهم وهو قول الشيخ وسيله رواه ابن حزم ويقبل بغير
شهادتهم على غير ساداتهم ولا يقبل على ساداتهم وهو قول ابي الصلاح وميل بالمنع من قبول شهادة العبيد
على المؤمنين الا حوار ويقبل على عبيده ومثله اوعلي ذي قاله ابن الحنفية في التذريب **قوله** قال
الشيخ يقبل بغيره ما يجوز **قوله** قال في القواعد وامام من اعقب بعضه فالأقرب انه كنك
ومثل يقبل شهادته فقد رما فيه من الحرية فالأقرب عنده هناك من العقب بعضه حكمه حكم
العبد الفتن يقبل شهادته فيما يقبل فيه شهادة فقط ووجه القرب ان المانع من قبول شهادته
على سببه هو التملك ولم يزل المانع بعقب البعض وقال الشيخ في النهاية ويقبل شهادة المكاتبين
مقدار ما أدوا وهو قول ابن الحنفية **قوله** وكذا للولد استرقاها **قوله** لا بما سبب
رجوع حقه من الإرث اليه ومن زوال الوفا عنه قال في النهاية ولا يحمل للولد ان يخلط
عبدًا اذا ادعى ان والده اعترفهما وحملة على الاستصحاب اشبه لان شهادتهما لا يقبل
لا تتبع **قوله** لو شهد بثلث رجال وامرأتان ثبت الزوج على المحض **قوله** كلام الشيخ في
النهاية يقتضي اختصاص هذه بالزنا والكره مخرج من اللواط والسحق فانه اوجب بقول اربعة
رجال ونصف في الخلعة ان حقوق الله لا تثبت كلها شهادة النساء الا الشهادة بالزنا وقال
ابن بابويه لا يقتضي الخصص بالزنا وظلم ابن الحنفية بعضي العجم وقال ابو الصلاح ثبت الزنا
واللواط والسحق بأربعة رجال عدول او بثلثة رجال وامرأتان في الزنا خاصة وقال ابن حزم
ثبت شهادة السامع الرجال في الزنا والسحق دون ما عدل ذلك والمعتد على ما اختاره في النهاية
قوله ولو شهد رجلان واربع نسوة ثبت الخلعة خاصة **قوله** هذا قوله في النهاية وقال في
الخلعة ثبت الزوج بذلك وقال ابن بابويه لا تثبت بذلك زوج ولا حليل وقال ابن البراء لم يقبل
ويحدون للزنا **قوله** وابن حزم وابن ادریس واقفا **قوله** لا يقبل لو شهد رجل
رست **قوله** قال في النهاية لا تثبت بذلك حليل ولا زوج بل بحد الشهود حيد الفرقة وهو
قول ابن ادریس وقال في الخلعة حب الخلعة دون الزوج قال في المختلف ولين معتد **قوله**
والأقرب قبول شاهد وامرأتين في الشك والعقب والقصاص **قوله** وجه القرب ما استدل
به في المختلف وهو ان الظن قد حصل بشهادتهما مع انضمام شهادته الرجل اليهما صحيح العمل
بالراجح لفتح العمل بالرجوع وترك الراجح لا يقال مطلق الظن غير كاف ولا موجب العمل وثبت
الحقوق لشهادة الواحد القاسق والصبيان مع حصول الظن لا نافي **قوله** لا يفي مطلق الظن
بالمستند الي سبب ثبت اعتباره في نظر الشيخ وقد ثبت اعتبار شهادة امرأتين مع رجل في أكثر
الحقوق بخلاف ما ذكرتم **قوله** واما اللدبون والاموال كالقرض والقراض الي اخره **قوله**

الأقرب

الأقرب عنده ثبوت هذه الاحكام شاهد وامرأتين وشاهد وامرأتين وشاهد وامرأتين وشاهد وامرأتين
نقول اليه واستشكل الوقف ووجه الاشكال انه هل هو حق لله او حق للموقوف عليه او حق
للموقف كما تقدم فتدبر فان قلنا انه حق لله فلا يقبل فيه الا شاهدان وان قلنا انه حق للموقف
عليه او الواقف ملكت الشهادة والحق انه حق للموقوف عليه يقبل فيه شاهد وامرأتان وكذا
في الشاهد واليمين اشد لانه حلف على اثبات مال الغير فلا يجوز ومن حيث انه يملكه الا ان
يجوز اليه فان قلنا انه يحلف فله للبطل الباطل ان يجزي بيمين الاول ام يحتاج الي يمين
اخرى له فان قلنا انه لا يحلف مع أن الاول حلف على اثبات مال الغير وبالحل فيه نظر
قوله والروايع على اشكال **قوله** منع الشيخ في الخلعة من قبول شهادة النساء في البضائع
مطلقا ولعمري المبسوط قولان القول مطلقا والمنع من قبول شهادتهن منفردات وقال الحنفية
بالقبول منفردات وتبعه سله رواه ابن حزم وتواه المصنف في القواعد واستدل عليه في المختلف
بانه من الامور الحقة عن الرجال واما يعاينه الشاغالبا فوجب قبول شهادتهن فيه
كغيره من الامور الحقة عن الرجال ولما رواه عبد الله بن بكير **قوله** ويقبل في اللدبون
والاموال شهادة امرأتين **قوله** سابق
وهل ثبتت شهادة امرأتين ويمين المدعي ضد في النهاية والخلعة
والمسوط على قوله وبه قال ابن الحنفية وقال سله وما لا يقبل فيه شهادة النساء الا اذا اظهر
الى الرجال فاللدبون والاموال يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين وابن البراء وابن حزم واقفا
الشيخ وقال ابن ادریس لا يقبل شهادة امرأتين مع اليمين قال في المختلف والوجه ما قاله في
النهاية لان شهادة المرأتين كشهادة الرجل وقد ثبت الحق بشهادة الواحد مع اليمين فكذلك
مساوية لتاوي حكم المتساويين فنقول ابن ادریس لا اعتبار به البتة **قوله** ويقبل شهادة
الواحدة في ربع ميراث المستهل وربع الوصية من غير يمين وشهادة امرأتين في النصف وهكذا
قوله قال المعتد يقبل شهادة امرأتين فيما لا تراه الرجال كالنكاح والعتق والوصية
والنكاح والعتق والوصية والولادة والاستنلال والوضائع واذا لم يوجد على ذلك الا شهادة امرأة
واحدة فامرونة ملكت شهادتها فيه ويقبل شهادة امرأة واحدة في ربع الوصية وتبعه سله
وقال ابن الحنفية لا يقتضي بذلك الا بارجع منها فان شهد بعضهم نجاب ذلك قال في القواعد
والأقرب ثبوت ذلك ايضا بوجع واحد لا ازيد من غير يمين وجه القرب ان الرجل اكل من
المرأة واذا ثبت ذلك بالاصحفت ثبوتة بالا قوي او بغير يمين ويقبل لا بد من يمين مع شهادته
المرأة والرجل **قوله** لا يقبل شهادة الواحد الا في طلال ووضائع على رأي **قوله** قال

في القواعد على رأي ضعيف وهو رأي سائر وصغره ان احدا من الفقهاء لم يعرف انه ذهب الي
ذلك غير وقد تقدم من الاجماع **قوله** اما الرضا واللو الطحاوي فقد ثبت له وان اربع **اقول**
اي اربع رجال اوله اربعة او رجلين واربع نسا فالا ربيع حاصلا لا محالة وقد تقدم ذلك
وهل ثبت الاقرار بالزنا بشهادة رجلين او لا بد من اربعة فيه نظر يشأ من ان الشارع شد
في اثبات الرضا لمرعاة شهادته اربعة رجال او ما يقوم مقامهم مراعاة لحفظ نفس المصلحة
وصياها لعرضه وهذا المعنى يتحقق هنا بساويه في الحكم ومن انه ليس بشهادة على الرضا
بل على الاقرار بثبت شاهدين كغيره من الاقرار والاول احتيارا للمصنف في المختلف والثاني
احتيارا للشيخ في البسوط والخلاف واختاره ابن ادریس **قوله** الرابع العلم بالاجماع **اقول**
يشترط توالي الاخبار من جماعة تغلب على الظن صدقهم وشهرتهم اتيان العلم على
اشكال يشأ من احتمال الحكم بالاستقاضة المفيدة للظن بخلافه اليه الشيخ قال لا نأخذ
بزوجيه النبي لزوجاته ولم نأخذهم ولا طريق اليه الا الاستقاضة واما الوقت فانه على التام
ونفا الشهود ايا محال والشهادة على الشهادة تنقطع لعدم سماع الثالث فلم يشرع الحكم
بالاستقاضة لادي الي بطلان الوقت ومن النبي بالقول بغير العلم بالآية ويقوله انوي
التمس الخبر والجواب بزوجات النبي انه متواتر وليس المجت فيه **قوله** قال الشيخ
اقول قال الشيخ لو شهد عدلان فصاعدا صار السماع محولا وشاهد اصل لا فرع على شهادتها
قال في القواعد والا توي انه لا بد من جماعة لا يحكموا ببطء التواطى وجه النوع انه لا يثبت بالسماع
سالم يكن من جماعة لا يحكموا ببطء التواطى وحديثه يكون معلوما بالتواتر وهو حق لان الشاهد
يكون عالما بما يشهد به واذا اري الاثان ملكا في يد غيره ولم يره تصرف فيه هل له ان يشهد
بملكته له قال في البسوط يجوز ان يشهد له باليد قال وروي اصحابنا انه يجوز ان يشهد له
بالملك وهذا يدل على بوقده وصاحب الشرائع استشكله والمصنف قوي جواز الشهادة له
بالملك المطلق قال الشيخ في البسوط لا يشترط في استقاضة الوقت والتكافؤ العلم بل يكفي عليه
الظن وتبعه ثم الدين **قوله** الخامس حصول الشرائط العامة في الشاهد وقت العمل في
الطلاق خاصة الى اخره **اقول** قال الشيخ في النهاية الفاسق اذا شهد على غيره في حال
فقه ثم اقام الشهادة وهو عدل بثلث شهادة واطلق قال ابن ادریس الفاسق اذا شهد
على غيره في امر من الامور ما خلا الطلاق ثم اقام الشهادة وهو عدل بثلث شهادة ولا ذلك
الكافر واستثنى الطلاق لان جميع ما شهد به الشاهد المرامي في العدة اله والقبول
الشهادة ومن ادون التعليل الطلاق فانه يحتاج الى العدة اله وقت التعليل وقت الادا
قال

في القواعد وهذا الاستثناء خطأ والحقيق يقتضي خلافه لانه لا فرق بين الطلاق وغيره
قال الطلاق لا يشترط فيه العدة اله وقت التعليل كغيره واما ما غلطه هذا من توهم ان
الطلاق من شروط صحته ابقاؤه محصورا عند ابن وهذا لا يقتضي تغيير حكمه عن حكم
امثاله من الاقبايات والعقود وغيرها لان العقد يراى الشاهد شهد بطلاق صحيح واما
بعض الطلاق اذا جمع شرايطه التي من جملتها سماع عدلين نقطة فلو كان الفاسق قد
سمع الطلاق مع الشاهد من العدلين ثم شهد به بعد التوبة بثلث شهادة وفي هذا
العدلين للشيخ نظر لان كلام ابن ادریس انه اذا كانت الفاسق اذا شاهد في الطلاق
لا يصح الطلاق وان شهد به الفاسق بعد توبته لانه لم يقع طلاق والعقد رافع في حال
العمل لم يكن احد شاهدي الطلاق وكلامه هنا بكون ما قاله ابن ادریس وقوله في غير
اي في غير الطلاق وقوله بعد موته سمعت لان شهادته حنبلي بغير علم مال لا على آية
لعينه **المطلب الثاني في مستند الشهادة قوله** شهادة الاحكم **اقول**
مريد ان كل ما يتوقف على المشاهدة كالاموال يكفي فيه المشاهدة وان كان الشاهد احم
اجتياحه الى السماع وهو اختيار ابي الصلاح وابن ادریس وقال الشيخ في النهاية انه
يؤخذ باول قوله واختاره صاحب البراج وابن حزم لروايه جميل عن الصادق عم قال يؤخذ باول
قوله لا الثاني واحاب المصنف عنها لصحة السند لان في طريقها سهل بن زياد وهو
ضعيف وايضا ان يقول بوجوبها فان القول الثاني ان كان ما بينا لم يقبل رجوع عما شهد
به اولا والا كان شهادة مستأنفة **قوله** قال الشيخ في قبيل شهادة في اخره **اقول** لا
يقتل شهادة الا في العقود اذا لم يعرف الصوف فقلنا وهذا حكم متفق عليه اجماعا
لانه شهد على شخص غير معين واما يتول شهادة مع العلم القطعي بانه صدق من شخص
معين قطعاً فقد اتفق عليه السبعة وباقي الاصحاب مثل ابن ادریس وابن سعيدي
والمصنف نقل عن بعض اصحاب المنع من يتول شهادة الا في مطلقا فانه قال لا يقبل
على رأي **قوله** ويجوز ان يشهد بالجلية **اقول** قد تقدم الكلام في ذلك **قوله** ولو
سمع رجلا يستحق صبيبا او كبيراً سألنا عن منكره يشهد بالثب **اقول** لو سمع يقول
هذا النبي عن صبي او كبير مع سكوته او هذا النبي مع سكوت النبي قال الشيخ في البسوط صار
موقولا لان سكوت في العادة سكوت راض بذلك معترف به وحكاية صاحب الشرائع عنه
وقال وهو بعيد عن الرضا وقال المصنف في القواعد ونقل صار موقولا لانه لم يحزم بذلك
قوله واذا اجمع في ملك البه والنقرب بالبناء والهدم الى اخره **اقول** هذا الكلام يقتض

سنتين احدهما اذا راي الانسان في يد غيره ملكا تصرف فيه بالهدم والبناء وتكره ذلك منه
فلا يشهد له بالملك المطلق ووجه القبول ان العادة المتعارضة بين الناس ان ذلك
لا يكون الا في الملك وجزم ابن ادریس بذلك فقال من راي في يد غيره ملكا شيئا وراه
تصرف فيه تصرف المالك حازه ان يشهد له بانه ملكه كما انه يجوز له ان يشترط
على انه ملكه وكذا ابن سعيدي جزم بذلك وحكي في البسوط خلاف الفقهاء في جزم
باجد القولين **المسألة الثانية** اذا راي الانسان ملكا في يد غيره ولم يره تصرفا فيه
هل له ان يشهد بالملكية قال في البسوط يجوز ان يشهد له باليد قال وروي بعض
اصحابنا انه يجوز ان يشهد له بالملك وهذا يدل على توقفه وابن سعيدي استشكل من
حيث ان اليد لو اوجبت الملك لم تسع دعوي من يقول الدار التي في يد هذا في محالو
قال ملك هذا في المصنف قوي هنا وفي القواعد جواز الشهادة له بالملك المطلق
واحباب عن وجه الاشكال الذي ذكره في الدين بالمعاصرة بالتصرف ويعتبر لو كان
التصرف موجبا للملك لم تسع الدعوي باب الدار التي في تصرف هذا في محال لا تسع الدار التي
في ملك هذا في رايه لا يقول به **المطلب الثالث** في الشاهد واليمين **قوله**
وفي النكاح والوقف اشكال **قوله** من حيث ان النكاح ليس مثالا ولا يقول اليمين
فلا ثبت الا بشاهدين ومن حيث انه قد يؤول الى مال لانه اذا ثبت الزوجية ثبت المهر
والكنس والعنف والمكس وحقوق الزوجية مثبتة شاهد ويمين قال المصنف في
القواعد اما النكاح فاشكال اقرب البتة ان كان المدعي الزوج لا يهاجمه ما يستلزم
المال وينبغي ان يقيد ذلك بقوله كالزوجه بعد الدخول والتمتع والوقف يقبل فيه
لانه عندنا يستقل الى الوقوف عليه وقال الشيخ في النهاية والحلاف والاستبصار و
المسوط وما لا يكون مالا ولا المقصود منه المال لا يثبت بالشاهد واليمين كالنكاح والتمتع
والطلاق والرجع والعنف والقصاص والمثل الموجب للمنفقة والمعتق والاولاد والتدبير والوكالة
والتركيب والوصية والوديعة عنه والرضاع والولادة والاستئذان والعيوب وقال في الخلاف
لا يثبت الوقف شاهد واحد مع يمين المدعي لان الوقف ليس مال للوقوف عليه بل له الانتفاع
به فقط دون رقبته وقال في المسوط اما الوقف فقلنا قد خرم ثبت بالشاهد واليمين وقال
اخرين لا يثبت بيمين من ينتقل الوقف اليه من قال ينتقل الى الله قال لا يثبت الا بشاهد
ومن قال ينتقل الى الوقف عليه قال يثبت شاهد ويمين وهو الذي يمتصه مذهبننا وقال
ابن البراء الوقف يصح بشاهد ويمين وبه قال ابن ادریس وهو المعتمد ومن هذا الخلاف

اشكال

اشكال قوله وجعلتم القضا بالشاهد او العين او هما اشكال يظهر فائدة في الرجوع
قوله قبل ثبت القضا بالشاهد وحده وليس لليمين هنا تأثير ويكون مقوية للشهادة
ويقبل بل يتم القضا باليمين وحده دون الشاهد ويكون مقوية للحق وقيل يكون القضا بهما معا
وهو الصحيح لا ينافي الاكثر عليه وجه الاشكال في اليمين لان اليمين لا يوجه على المدعي الا مع نكول
المدعي عليه او ردّها على المدعي ولو حلف قبل الشاهد لم يحرم ولا ينافي لم توجه عليه وحلف بعد اقامه
الشهادة واختلف في اليمين منهم من قال انها عوض شهادة ومنهم من قال انها تقوية الشهادة ونعني
قول من يقول انها تقوية الشهادة لو حلف قبل ان يشهد لا يبعد اعادة اليمين عليها على قول انما
تقوية الشهادة بعد شهادة الشاهد وليس الغاية في هذا بل الغاية هنا لوجوه الشاهد عن
شهادة وقال في شهادته شهادة زور او كذب وعلى قول من يقول انها عوض شهادة يرجع عليه
بالمصنف وعلى قول من يقول انها تقوية للشهادة يرجع عليه بالجميع وقيل ان قلنا ثبت بجميع الشها
واليمين عزم الشاهد المصنف وان قلنا باليمين المدعي عند الشهادة لم يعزم الشاهد **قوله**
وفي وجوب اعادة الشهادة اشكال **قوله** لو اقام المدعي يدعواه شاهدا واحدا على اذ ادان
بحلف معه فمات قبل الحلف وقبل النكول كان لوارثه ان يحلف لكن هل يجب اعادة الشهادة فيه
اشكال يتأثر الوارث مدعي وليس للمدعي ان يحلف الا بعد اقامه الشهادة ما ادعاه فلم يكن
له الحلف بل بعد اقامته اعادة الشهادة ومن حيث ان الوارث اقام مقام المورث وقد اقامها
مورثه كان كما لو اقامها هو فلا يلزمه اقامتها مرة اخرى **قوله** فلو حلف الاولاد الثلاثة الى
اخر **قوله** لو ادعى ثلاثة بين تشريك الوقف بينهم وبين البطون حلفوا ثم صار واحد
ولم يقف له الربع من حين تولد فان حلف بعد بلوغه احد وان امتنع قال الشيخ يرجع الربع
الى الثلاثة لا يفرق بينهم بحلفهم ولا مزاج اذا امتناعه جري مجرى المعدوم ويشكل باعتبار الاولاد
بعد استحقاقهم له تصرف الى الناكل ولا تصرف الى المدعي عليه او لا على ورثته **قوله** ولو
مات احدهم قبل بلوغه الى اخر **قوله** قال في المسوط ولومات احد الثلاثة قبل بلوغ الصغير
عزل له الثلث من حين وفاته البتة لصيرورته الوقف ملكا وقد كان له الربع الموجب الوفاة
فان حلف بعد حاله اخذ الجميع وان نكل كان له الربع الموجب الوفاة بيمين ورثة الميت والباقيين
الثلثة والثلث من حين الوفاة للماتين وفيه اشكال يثبت من اعترف الاخرين بانه غير متحقق
لهم ارجع يمينه يحتمل رجوعه الى الناكل لا غير اذ اقامها بانه مستحق له دون ورثته المدعي عليه لانه قد
انشرع منهم حكم شرعي فلا يعود اليهم **قوله** ولو ادعى بعض الورثة الوقف **قوله** لو ادعى
بعض الورثة الوقف مع مورثهم عليهم وعلى شملهم حلفوا مع الشاهد ونفي لهم وان امتنعوا حكم بالمدعي

ميراثا كذا حكم على الوقف بوقفه نصيبه في حقه لا في حق الديان ولو حلف بعضهم بتعصيت
المخالف الصبا وقصار كان السابق طلقا ونقص منه الدين والوصايا ولو كان العاقل ميراثا وما يحصل من
العاقل للدين لم يحلفوا ولو حلفوا بقروض الممنوع كان للدين الثاني الحلف مع التعصيت
ولا يبطل حقه بل يمنع الاول **قوله** ولو ادعى عبد ان له ميراثا من ميراثه في
ملكه وهو في يد غيره لم يحلف مع شاهده لانه ثبت الميراث **قوله** ولو اقام شاهدا بقتل العبد الى اخر
قوله يحلف مع دعوى قتل الخطا وشبهه الخطا مع الشاهد لا في الخطا لانه لم يكن شاهدا للشاهد
لوثاقت معه الدعوى بالقتال **قوله** ولو ادعى جارية **قوله** لو ادعى جارية ذات ولد
يد الغير وشب الولد وانها ام ولده حلف مع شاهده لثبت الرقبة دون الولد وثبت حكم
الاستيلاء بانواع **المطلب الرابع** في الشهادة على الشهادة **قوله** من عزم الشهادة على
الشهادة استشهد في ذلك الكتاب خطه امام خطي هذا على شهادته وعن شهادته انه يشهد بيمين
جميع ما تضمنه اعلاه الكتاب تشهدت على شهادته وعن شهادته انه يشهد بذلك وحلفني
الشهادة عنه بذلك وكلفني قتلها عند الحاجة اليها وكنت فلان **قوله** وفي حدة السيرة
والقذف خلاف **قوله** لا ثبت الشهادة على الشهادة في الحد ومطلقا اذا كانت محضة
لله كالزنا واللواط والسحر وهل يقبل اذا كانت مشتركة كالسيرة والقذف فيه قولان احدهما
عدم القبول وهو قول اكثر علمائنا والاخر القبول ذكر الشيخ في المبسوط **قوله** وهل يقبل شهادة
الشاهد على الشهادة الى اخر **قوله** كلما لا يقبل شهادة الساتية منفردة ولا مضاعفة لا يقبل
شهادته على الشهادة فيه واما غيره فكذلك فاما ان يقبل فيه شهادة منفردة او مشروطة
الانضمام فالكلام في مقامين الاول فيما يقبل شهادة منفردة هل يقبل شهادة منفردة
على الشهادة فيه او لا الاقرب عند المصنف في القواعد المنع ووجه القرب ان وجه الخصم
المجوز لشهادة الساتية منفردة عدم اطلاع الرجال عليه او عدم حضور الرجال في الوصية
ودعا ضرور الرضى الى الوصية وحصول الضرر بترك الوصية بخلاف شهادة منفردة
وهذا ان السببان معدومان هنا فبقى الرخصة وهو اختيار ابن ادریس وقال ابن الجبني
يقبل وهو اختيار الشيخ في الخلاف الثاني فيما يقبل فيه شهادة منفردة شرط الانضمام جواز ابن
الجبني والشيخ في المبسوط شهادة منفردة ومنه ابن ادریس من يقول شهادة منفردة على الشهادة
مطلقا ونزول في المبسوط ودفع الى ابن ادریس عدم القبول والى ان القبول اقوى والمصنف
اختار في المختلف اختيار الشيخ في الخلاف واجاز في القواعد المنع مطلقا **قوله** ولو اقر بالاصل
طرح على رأي **قوله** لو كذب الاصل الفرع قال في النهاية ونقله قال علي بن بابويه وابنه وابن
الجبني

الجبني عمل بشهادة اعداء ما فان تساوبا طرح الفرع قال في القواعد هذا محمول على قول الاصل لا
اعلم اما الوجهم فكذب شاهد الفرع وانما تطرح وفيه نظر فانه على نقد بر قول شاهد الاصل
لا اعلم يقبل شهادة الفرع وان كان الاصل عدل والحق ما قاله في المختلف انه محل على كذب شاهد
الاصل الفرع بعد الحكم فانه لا يقبل رجوعه وقال في المبسوط والخلاف ان سمع الحاكم من الفرع والاصل
مريض او غائب ثم يروي المريض وتقدم الغائب وان كان بعد حكم الحاكم لم يقدح ذلك في حكمه
لان حكمه قد نفذ قبل حضور الاصل وان كان قبله لم يحكم بشهادة الفرع وقال ابن حمزة ان لم
حكم الحاكم بشهادة الفرع سمع من الاصل وان كان حكمه بشهادة الفرع لم يعد الحكم كذا به الاصل
فان تساوبا في العمل له نقض الحكم وان تفاوتوا اخذ بالا عدل وان لم يحكم سمع من الاصل وقال
ابن ادریس مطلق شهادة الفرع **قوله** فان رجع قبل القضا الى اخر **قوله** اذا رجع الشاهد
في العقوبة قبل القضا منع من القضا ولو كانوا شركا وبالزنا حدة والقذف فان قالوا اعطيت
قال في القواعد والقارب سقوط الحد ووجه القرب من حيث انه شبهه بنقض الحد بها
المعبر وهو وجه احتمال السقوط ويحتمل الحجب لوجود القذف **قوله** ولو لم يصح بالرجوع **قوله**
لم يصح بالرجوع بل قال الحاكم بوقف عن الحكم قال احكم بالاقرب جواز الحكم ولم يحصل
للحكم ريبه وهل يجب الاعداد اشكال ووجه القرب ان الشاهد اذا كان بشرايط الشهادة على
على شهادته وانما بوقف الحاكم لقول الشاهد بوقف لحصول الريبة عند الحاكم حينئذ وعند
سؤال الحكم رأت الريبة اذ على نقد بر بقاها لا يحكم ومع انتفاء الريبة لم يبق مانع من قبول الشهادة
واما وجه الاشكال في وجوب اعادة الشهادة عند قوله احكم من حيث ان تلك الشهادة عند
سؤال الوقف لم يبق لها اعتبار فكان كانه لم يشهد ومن حيث ان الشهادة وقعت بشرايطها
وقد زال المانع من العمل بها فلا تنفذ اعادة **قوله** ولو رجع بعد القضا قبل استيفاء نقص
الحكم سواء الى اخر **قوله** لو رجع قبل استيفاء القصاص لم يستوف اجماعا وهل ينقل الى الريبة اشكال
اشكال من تعلية جواز الرجوع فاذا لم ينقض للشبهة والاحتياط في عدم التمسك على الدماء انتقل الى الريبة
ومن ان موجب العهد القصاص دون الدية وقد يفتقر القصاص والدية لا يجب في العهد الاصلح
ولم يحصل ولا صالة البراءة **قوله** فان رجع قبل بعد استيفاء القصاص الى اخر **قوله** لو رجع
بعد الحكم قال في القواعد الاقرب عدم الاستيفاء في حقه نه والاشكال اقوى في جدد لا دعي
لان حقوق الله نه سببه على التعصيت اما في جدد الاقرب فقوى الاشكال من حيث
تعلية جواز الرجوع وقد حكم الحاكم له به فلا يفتقر بوجع الشاهد كاي حقوق الاقرب ومن حيث
انه شبهه بنقض العموم الجبر **قوله** ولو رجع احد شهود الزنا بعد الراجح وقال نعمت ولم يوافق

الباقون اقتصر منه الى اربعة **قوله** اذا شهد الاربعه بجرم لم قال واحد منهم كذب فان صدقته
الباقون فلو في قتل جميع ويرد ثلثه اربعة باقهم بينهم بالسوية وله قتل ثلثه ويرد ديتين ويرد الى
ربع الدينه لورثه الثلثه بالسوية وله قتل اثنين ويرد ديه واحده عليها ويرد الاخران نصف ديه
عليها ايضا وله قتل واحد ويرد الثلثه الي ورثه المقتول ثلثه اربع الدينه وان لم يصدق الباقون
لم يقبل قوله عليهم لاختصاص حكم الاقرار بالقتل وقال الشيخ في النهاية يقتل الرابع ويرد الباقون
عليه ثلثه اربع الدينه قال في القواعد وليس هذا القول بحيد لان اقواله لا يكون نافذا
على غيره ولا يجوز الزام الغير بغيره بسبب اقواله غير عليه وايضا الرابع فابق لشهادته بالزنا
على المسلم كذا وقوله فعليه الفضايل خاصة ايج ون الشهود **قوله** ولو رجح المزي
فلا فضايل وعليه الدين **قوله** اي لم يرجح شاهد الاصل وجب على المزي الدين لانه سبب
والسبب بعينه الدين لا الفضايل اما لو زكي اثنان شهود الزنا لم يظفر بقتلهم او كرههم فان
كان حفي عن المزيكين فالأقرب انه لا يثبت احد وجب في بيت المال لانه من حفظ الحكم وحفظ
الحكام في بيت المال ووجه القرب ان كل واحد من شهود الاصل وان ظهر كونه كافرا او فاسقا
لاوجب القطع بكذبه فلا ضمان عليه والمزي شهد بما يعلمه من حال الشهود وظهر المانع من
قبول شهادته ولم يفرط ولا رجح **قوله** ولو قال الشاهد نعمت ولكن لم اعلم انه يقتل فولي
فالأقرب الدين **قوله** قال في القواعد ولو قال نعمت وما طنت فتول شهادتي في ذلك
في القضايل اشكال ولا قرب انه شبه على به الدين مغلظه من الاشكال من ان
هذه الشهادة سبب في قتله وقد قيل فيها يقتل فضايل ومن عدم الفصل الى القتل والاقر
عنده انه شبه على فيقتل الى الدين مغلظه لان معناه ان يكون عامدا في فعله مخطئا في
نفسه وهو هناك كان عملا موجبا للقصاص فاذا ترك القصاص للاحتياط في الدماء بقي دية
ولا يستغفرا لانه كان عملا موجبا للقصاص فاذا ترك القصاص للاحتياط في الدماء بقي دية
قوله اما المصنف المربع ضربا يقتل ثلثه دون الصحيح ولم يعلم بالمرص فالفضايل **قوله**
اشكله في القواعد ومثاقه انه قتل محض عدوان ويقتصر منه وانه ما قصد قتله وقد ضرب
باعتقاليات يكون كشيء عمد **قوله** ولو رجح شاهد الا حصان فالأقرب الشريك وهل
يجب الثلث او النصف اشكال **قوله** يشاهد استناد قتل الشهود عليه الى شهادة شهود
الزنا وشهود الا حصان ومن سنة فتوبع على الشهادة يكون على شهود الا حصان الثلث ومن
ان القتل يستند الى سجين الا حصان وشهادة الزنا فكون على شهود الا حصان النصف على
شهود الزنا النصف ولا اعتبار بزيادة الشهود بما لو رجح واحد جرحا واخر جرحا أو سري

فان

فان على كل واحد نصف الدين وقوله فالأقرب الشريك لان القتل يستند اليهما معا لان مجرد الزنا
من غير شريك لا حصان موجب للمجالد ومجرد الا حصان بدون الزنا لم يوجب القتل والقول
رجح يهما معا فصارا شريكين فيه وقيل القصاص على شاهد الا مثل لو رجح وهو شاهد الزنا لان
الوجب للقتل الزنا والا حصان شرط كان شهادته الزنا مباشرا وشهادته الا حصان سبب ولا
نصاص على السبب وجود المباشر وقال في القواعد ولو شهد اثنان بالا حصان فزج لم رجحا
لم يعرف شهود الزنا شيئا ولم ينقص منهم وينقص من شهود الا حصان وفي قد رجعهم نظروا في ولو
رجح الجميع صغروا في كفيته للضمان اشكال الاحتمالات يثبت شاهد الا حصان النصف وشهود
الزنا النصف او يزوج الجميع عديم بالسوية **قوله** ففي قد رجعوا اشكال **قوله** مشاوع من
احتمال ان يعين شاهد الا حصان النصف وشهود الزنا النصف او يزوج الجميع عديم بالسوية كما تقدم
قوله وعز ما نصف المسمى **قوله** لانه قد كان في بعض السقوط باراد هاشم او غيرها يجب
فيه ولو رجح احد على خاصة لزمه الربع ويحمل ايجاب مهر المثل لانها فتا عليه بقضا نصها به
المثل لانه ثبته ويشكل بعده صمان البضع كما لو قتلها او قتلت نفسها او حرمت نفسها بوضع محرور
فان او حباها مهر المثل فكذلك العبد الذخول **قوله** ولو رجح الرجل وعشر السوء الى اربعة **قوله**
هذا اربع على ما تقدم اذا حكم فيها لا شئت شهادة النساء مفردات بل شئت بانضمامهن مع الرجال
ورجح الكل بعد الحكم فان لم ترد النساء على العدد المعتبر كشهادة رجل وامرأتين فعلى الرجل النصف
وعلى كل واحد الربع ولو زاد عدد من على العدد المعتبر كما لو شهد رجل وعشر شيوخ مال ورجح الكل
يحمل ان الرجل يضمن السدس وكل امرأة نصف سدس لان الضمان على الكل لان الكل هو السبب المتلف
والرجل باثنا امرأتين ويحمل ان يضمن الرجل النصف لانه نصف البينة ومن النصف لانه نصف
البينة ولا اعتبار بزيادة عدد من قال في القواعد ولو شهد اربعة محرم لم رجحا فمنا على القول
ضمان البضع والا فذلك **قوله** لو كانت البينة ثمانية على رأي **قوله** اذا رجعت الشهود بعد الحكم
بامانة يكون قبل الاستيفاء او بعده فان كان قبل الاستيفاء فاما في حق الدين او الادبي فان كان
الاول فالأقرب عدم الاستيفاء لانها مسببة على المحقق ويحمل عدم السقوط للتحقق وجوبه
وحكم الحاكم به فلا يجوز اسقاطه لاحوله تحت التبرع عن افعال حدود الله وان كان الثاني
فاما ان يكون جذا او غير فان كان حلا كجد الهدف فاشكال من حيث انه جرح والرجوع شبهة
فقد حل تحت ادرا الحدود بالتشبهات ومن حيث تلفقه بحق الادبي وقد حكم الحاكم باستحقاقه
فلا يسقط حقه برجوع الشاهد كما يرحقون الادبيين وان كان غير جرح لم يعمل **قوله** ولو
رجح الرجل والمرأتان الى اربعة **قوله** بتقديم تغليله **قوله** ولو شهد ثلاثة ورجح واحد

فان على كل واحد نصف الدين وقوله فالأقرب الشريك لان القتل يستند اليهما معا لان مجرد الزنا من غير شريك لا حصان موجب للمجالد ومجرد الا حصان بدون الزنا لم يوجب القتل والقول رجح يهما معا فصارا شريكين فيه وقيل القصاص على شاهد الا مثل لو رجح وهو شاهد الزنا لان الوجب للقتل الزنا والا حصان شرط كان شهادته الزنا مباشرا وشهادته الا حصان سبب ولا نصاص على السبب وجود المباشر وقال في القواعد ولو شهد اثنان بالا حصان فزج لم رجحا لم يعرف شهود الزنا شيئا ولم ينقص منهم وينقص من شهود الا حصان وفي قد رجعهم نظروا في ولو رجح الجميع صغروا في كفيته للضمان اشكال الاحتمالات يثبت شاهد الا حصان النصف وشهود الزنا النصف او يزوج الجميع عديم بالسوية قوله ففي قد رجعوا اشكال قوله مشاوع من احتمال ان يعين شاهد الا حصان النصف وشهود الزنا النصف او يزوج الجميع عديم بالسوية كما تقدم قوله وعز ما نصف المسمى قوله لانه قد كان في بعض السقوط باراد هاشم او غيرها يجب فيه ولو رجح احد على خاصة لزمه الربع ويحمل ايجاب مهر المثل لانها فتا عليه بقضا نصها به المثل لانه ثبته ويشكل بعده صمان البضع كما لو قتلها او قتلت نفسها او حرمت نفسها بوضع محرور فان او حباها مهر المثل فكذلك العبد الذخول قوله ولو رجح الرجل وعشر السوء الى اربعة قوله هذا اربع على ما تقدم اذا حكم فيها لا شئت شهادة النساء مفردات بل شئت بانضمامهن مع الرجال ورجح الكل بعد الحكم فان لم ترد النساء على العدد المعتبر كشهادة رجل وامرأتين فعلى الرجل النصف وعلى كل واحد الربع ولو زاد عدد من على العدد المعتبر كما لو شهد رجل وعشر شيوخ مال ورجح الكل يحمل ان الرجل يضمن السدس وكل امرأة نصف سدس لان الضمان على الكل لان الكل هو السبب المتلف والرجل باثنا امرأتين ويحمل ان يضمن الرجل النصف لانه نصف البينة ومن النصف لانه نصف البينة ولا اعتبار بزيادة عدد من قال في القواعد ولو شهد اربعة محرم لم رجحا فمنا على القول ضمان البضع والا فذلك قوله لو كانت البينة ثمانية على رأي قوله اذا رجعت الشهود بعد الحكم بامانة يكون قبل الاستيفاء او بعده فان كان قبل الاستيفاء فاما في حق الدين او الادبي فان كان الاول فالأقرب عدم الاستيفاء لانها مسببة على المحقق ويحمل عدم السقوط للتحقق وجوبه وحكم الحاكم به فلا يجوز اسقاطه لاحوله تحت التبرع عن افعال حدود الله وان كان الثاني فاما ان يكون جذا او غير فان كان حلا كجد الهدف فاشكال من حيث انه جرح والرجوع شبهة فقد حل تحت ادرا الحدود بالتشبهات ومن حيث تلفقه بحق الادبي وقد حكم الحاكم باستحقاقه فلا يسقط حقه برجوع الشاهد كما يرحقون الادبيين وان كان غير جرح لم يعمل قوله ولو رجح الرجل والمرأتان الى اربعة قوله بتقديم تغليله قوله ولو شهد ثلاثة ورجح واحد

قال الوجه الوجه عليه بالثالث **قول** قال في القواعد ويجعل عدم الثبات الا ان يكون مرجحاً في
القارن وجه هذا الاحتمال ان الحق ثبت بالثابتين الذين لم يرجعوا لا ينفرد في شهادته الثالث فلم
يكن عليه شيء بوجوه كماله البراه الا ان يكون الثالث مرجحاً بان يشهد انسان لواحد ويشهد اثنان
مع الثالث لا حزم فيجوز عند الحاكم بينه المشهود له بالثلاثة بسبب كثرة الشهود فانه لغرض عند رجوعه
تعلقاً لان الحق لولا لما ثبت فكان عليه بقدر ما اختلفت شهادته ونفي على ذلك انه لو رجع بين النوع
ما زاد على اثبات لم يكن عليهم شيء **قول** سواء اتحدت العين او لا **قول** اي واختلفت مثل ان يقول
واحد سرق كسراً والاخر سرق ثوباً **قول** رافقانه بالشهادة واجبة على الكفاية **قول** اختلف
في وجوب تحمل الشهادة على من له اهل عليه الشهادة في حقوق الادمين اذ ادعى اليها من له الدعا
التي لا لا صور غير مستحق فلو لم منها عليه ولا على احد من المؤمنين ولا في الدين فيجب على الكفاية
مطلقاً وهو اختيار الشيخ في النهاية والوسط قال وقد تعين اذ لم يكن هناك غير وهذا اجاب
مرو عن الكفايات واختاره ابن الجبيل وقال المقيّد ليس لاحد ان يدعي الي شيء يشهد به
او عليه ينتفع من الاجابة الا ان يكون حضوره بضر بالدين او باحد المسلمين ضرراً لا بحقيقة وهذا
يبدل على الوجوب عبثاً وهو قول ابو الصلاح وابن البراج وابن بابويه وسائر وقال ابن ادریس
حب عبثاً ولا على الكفاية واختار المصنف وابنه قوله في النهاية لقوله ولا باب الشهاد اذا ما دعي
اي قبل الشهادة وقوله ومن يكتمها اي لعدها وهو صريح بحمل الآية على التخيّل وروي ابو الصلاح
في الصحيح عن الصادق لا ينبغي لاحد ان يدعي شهادة يشهد عليها ان يقول لا اشهد وايضا ان
لذلك نظام نوع الاستدلال ولا يتم بده وفيه يجب على الكفاية واليهما في باب الامور المعروفة والبراهين
عن المنكر يجب اما الاولي فله شتا لها منع غير المستحق من التجرى على ما لا يستحق وفيها ابيد
المستحق الي ما يستحقه **قول** الا في حق قوله تع اذا كان الحق لله تع لم يحكم لان حقوة
مبنيه على الخيف والتمهيل والاقرب في جد القذف والقصاص الحكم بخلاف القطع في السرقه
وقد تقدم بيانه **قول** ولو شهد وارثان انه رجع عن الوصيه لزيد بالوصيه لعرفوا الوجه
عدم القول **قول** لا يما يجوزان لغا وقال في النهاية اذا كان الوارثان عدلين قبلت شهادتهما
لان علانتهما يقتضي المنع من جواز النفع ودفع الضرر ويحصل المقتضى للقبول وهو العدم والمانع وهو
التمه مني **قول** احيانا وفيه نظر **قول** يشتمل قول الشيخ ومن حيث منع حق المولى في الاوطى
الثابت نفيها ليس بنحو شريعاً اذا الشهاده قبل التركة ليس بنحو وفي الثاني من حيث التمه
تجمل عقوبه لم ثبت شيها الحد لغا المنع وشروعاً عقوبه تتعلق بالدم البدن عين الشرع كغيرها
قول الاول في الزنا **قول** اجمع اهل المل على تحريم الزنا لانه من الاصول الخمسة التي يجب

نقد برهان في كل شريعته وهو من الكبائر لقوله ولا تقر بواحدة انه كان فاجتة **قول** ولا ينفذ الحد
المخرج **قول** يوي بذلك المصلحة الواجبة ويصنف المخالفين **قول** ولو ثبتت عليه جحدت
على ربه **قول** الشبهة ثمانية شبيهة لذلك وهي عندنا ما جهل معه اشتباه التحريم وعند
الوجيفه ما ذكرنا والسبب الذي يمنع النكاح لولا المانع او عدم الشوط كالنكاح على المحرمات او استيذان
وان علم التحريم وعلم بطلانه وشبهه الحاق الولد وهي شبهة النكاح او ميسر الملك **قول** ولو
الكرها واحداً مما فلا حد **قول** لان المكر لا يتعلق به فعمل ما اكره عليه ولا دم بكلفت مالا
لطاق ولا كراه على الزنا قد تحقق في طرف المراه فاذا اكرهها فلا حد عليها وعليه الملاحا جاعاً
ولها مهر المثل وبه قال ابن ادریس قال وقال ابو حنيفة لا مهر لها واختاره الشيخ في الخلاف
ورجع عنه في البوط وفي موضع اخر من الخلاف قال واستدل على سقوطه بقوله انه نفي عن
مهر النفي وهذا استدلال بوجوب عن ذكره واماً في الرجل فقيه خلاف مشاوم اختلاف المتكلمين
في ان الشهور مقدور ام لا مكل من قال انها مقدور قال انه يتحقق الاكراه والتاليوت بانها
ليست مقدور اختلفوا فمنهم من قال انها لا تحقق لان الخوف يمنع الاضا ط لانه يمنع ابغاث القوي
لانه ما يعطى الا اذا امتنع العنكب من الزوج والزوج والدم وقيل لا يمنع لان نفس الشهور توجب
الاقتضا ويكفي ان يقال هذه مسئلة اختلف فيها فتكون محل الشبهة وقد قال ادفعوا الحد وح
بالشبهات وايضا فيها اشكال يشا من عدم تحقق الاكراه في طرف الرجل ومن انما بحث على تحقق
الاكراه لان المحرم عنه سقوط الحد عن المكر فاذا لم يكن الاكراه لعدم حقيقة كيف كان لم يكن
محل النزاع **قول** ولورنا المجنون بعاقلة جحدت ووجهه في اخر **قول** قال في القواعد ولورنا
المجنون لم يجحد على الاصح وهو قول سائر وابن ادریس وقال المبيد والشيخ وابن بابويه يجحد المجنون
اذا رنا دون المجنون لان المجنون باقي والمجنونه توفى والمعتك الاول لانه عقوبه بشبهتها التحريم
وهو مستند لانه بكليف ولا شيء من المجنون بكليف واحاج الشيخ بروايه ابن بن تغلب عن الصادق
ع قال اذا رنا المجنون او المعتوم حلك فان كان محصناً رجم قلت ما لعرف بان المجنون والمجنونه
قال المراه لما توفى والرجل باقي وانما باقي اذا عقل كيف باقي للذه واما المراه فتكره على الفعل بها
وهي لا عقل ما به محل بها واحاب المصنف في المختلف بمنع الشك واختلفوا في حده فقال ابو الصلاح
حده الحلك وقال المبيد الحلك ان لم يكن محصناً وان كان محصناً والرجم وهو احد قولي الشيخ واشوط
في المبسوط كمال العقل في الاحصان قوله وبالعكس اي العاقل لورنا المجنونه حد ووجهه وقال في
النهاية الرجل اذا رنا المجنونه لم يكن عليه حد ويتبعه ابن البراج وجعله ابن ادریس رواية
وهو يدل على استضعافه ووجب ابو الصلاح الحد عليه مع الاحصان قال في المختلف والوجه

نقد برهان في كل شريعته وهو من الكبائر لقوله ولا تقر بواحدة انه كان فاجتة **قول** ولا ينفذ الحد
المخرج **قول** يوي بذلك المصلحة الواجبة ويصنف المخالفين **قول** ولو ثبتت عليه جحدت
على ربه **قول** الشبهة ثمانية شبيهة لذلك وهي عندنا ما جهل معه اشتباه التحريم وعند
الوجيفه ما ذكرنا والسبب الذي يمنع النكاح لولا المانع او عدم الشوط كالنكاح على المحرمات او استيذان
وان علم التحريم وعلم بطلانه وشبهه الحاق الولد وهي شبهة النكاح او ميسر الملك **قول** ولو
الكرها واحداً مما فلا حد **قول** لان المكر لا يتعلق به فعمل ما اكره عليه ولا دم بكلفت مالا
لطاق ولا كراه على الزنا قد تحقق في طرف المراه فاذا اكرهها فلا حد عليها وعليه الملاحا جاعاً
ولها مهر المثل وبه قال ابن ادریس قال وقال ابو حنيفة لا مهر لها واختاره الشيخ في الخلاف
ورجع عنه في البوط وفي موضع اخر من الخلاف قال واستدل على سقوطه بقوله انه نفي عن
مهر النفي وهذا استدلال بوجوب عن ذكره واماً في الرجل فقيه خلاف مشاوم اختلاف المتكلمين
في ان الشهور مقدور ام لا مكل من قال انها مقدور قال انه يتحقق الاكراه والتاليوت بانها
ليست مقدور اختلفوا فمنهم من قال انها لا تحقق لان الخوف يمنع الاضا ط لانه يمنع ابغاث القوي
لانه ما يعطى الا اذا امتنع العنكب من الزوج والزوج والدم وقيل لا يمنع لان نفس الشهور توجب
الاقتضا ويكفي ان يقال هذه مسئلة اختلف فيها فتكون محل الشبهة وقد قال ادفعوا الحد وح
بالشبهات وايضا فيها اشكال يشا من عدم تحقق الاكراه في طرف الرجل ومن انما بحث على تحقق
الاكراه لان المحرم عنه سقوط الحد عن المكر فاذا لم يكن الاكراه لعدم حقيقة كيف كان لم يكن
محل النزاع **قول** ولورنا المجنون بعاقلة جحدت ووجهه في اخر **قول** قال في القواعد ولورنا
المجنون لم يجحد على الاصح وهو قول سائر وابن ادریس وقال المبيد والشيخ وابن بابويه يجحد المجنون
اذا رنا دون المجنون لان المجنون باقي والمجنونه توفى والمعتك الاول لانه عقوبه بشبهتها التحريم
وهو مستند لانه بكليف ولا شيء من المجنون بكليف واحاج الشيخ بروايه ابن بن تغلب عن الصادق
ع قال اذا رنا المجنون او المعتوم حلك فان كان محصناً رجم قلت ما لعرف بان المجنون والمجنونه
قال المراه لما توفى والرجل باقي وانما باقي اذا عقل كيف باقي للذه واما المراه فتكره على الفعل بها
وهي لا عقل ما به محل بها واحاب المصنف في المختلف بمنع الشك واختلفوا في حده فقال ابو الصلاح
حده الحلك وقال المبيد الحلك ان لم يكن محصناً وان كان محصناً والرجم وهو احد قولي الشيخ واشوط
في المبسوط كمال العقل في الاحصان قوله وبالعكس اي العاقل لورنا المجنونه حد ووجهه وقال في
النهاية الرجل اذا رنا المجنونه لم يكن عليه حد ويتبعه ابن البراج وجعله ابن ادریس رواية
وهو يدل على استضعافه ووجب ابو الصلاح الحد عليه مع الاحصان قال في المختلف والوجه

منه
الزوج
منه
منه
منه

مقاله الشيخ نقض الزنا هنا فانك في الصبي لاصلة المرأة **قوله** ولا حلق التزويج العارض
والاحرام والصوم **قوله** قال في القواعد ولا حلق في رضى زوجته الحائض والصبي والمجرمة والمظنة
والزواني منها فالوطي حرام ولا حلق فيه ويشله بالوطي منها فيه نظرا لانها لو كان وطئها حراما لما كان
ما رواه على التخيير بينه وبين الطلاق وما اجبره الحاكم عليه ولا يلزم من وجوب الكفارة
تخريبه **الفضل الثاني في ثبوته قوله** وفي استراط ايقاع كل اقترار في مجلس لو كان
قال في القواعد وهل يشترط نقد المجلس في الاقترار لا قرب العدم ووجه القرب ان لا
عدم اشتراطه لان نقد المجلس لا يدخل له في ثبوت الاقترار وعدمه بل يقتضي على المقر بوجوب
مطلقا لعموم اقترار العقله على انفسهم جازين ولو رايه جميل ولا مانع كانت محالين اقتراره
الرسول متغايرة لا متحدة وقيل متحدة **قوله** ولو نسب لم يثبت في حقه الا بارج ويجد بل
للنقد في عايشه **قوله** لو نسب الزنا الى امرأه بان يقول ربيت بقدره ثبت الحد للنقد بان
مره على اشكال وليس الا شكالا واحدا الى قوله بول من بل في كونه قاذفا للمراه بذلك ام لا ووجه
الاشكال من حيث انه نسب زناه الى نفسه زنا بها وطأهم يقتضي قد نفاه وان لا صحاب نصوا
وجوب الحد عليه ومن انه لم يصح بكونها رايته وانما شبهه الى بقائه وهو غير من كونه
ام لا لا يمكن كونه مكرهه او ثابته ولا دلاله للعام على الخاص وبعض الاول ان حد القذف هو
للادي ولا ينفذ بالشبه ولا ينفذ النكاح البهيم ولا اصل عدم الاكراه ولا يباح في هتك عرض مسلمة
بعبث الاصل عدمه **قوله** او يبلغ ما به **قوله** قيل لا تجاوز به المايه ولا ينقص عن ثمانية
وربما كان صوابا في طرف اكثر لا نقصان **قوله** ولو انكر اقترار الزوج سقط الحد ولا يسقط
بغير **قوله** لو انكر ما اقربه من الحد ولم يثبت البهيم الا بما يوجب الزوج مائة سقط الحد
في القواعد وفي الحاشية القتل به اشكال بريد لو كان الزنا المقر به مما يوجب القتل كالزنا بالعمه
واحد من المحرمات البهيم انكره فله سقط القتل كما يسقط الزوج منه اشكال مشاورة المشرقة في المعنى
سب الحكم لاجله وهو استمال الحيد على هلاك النفس وهو خطر مع احتمال صدقه في الانكار ومن
اختصاصه الزوج بالنفس يقتضيه الحكم **قوله** ولو تاب خير الامام في الاقامة وعدمها جلد او رجما
قوله قال في النهاية ومن زنا وتاب قبل قيام البينة دأبت عنه الحد ومن تاب بعد قيام
عليه وجب عليه الحد ولم يجوز الامام العقوبة فان اقر على نفسه عند الامام ثم اظهر انه
كان للامام الخيار في العقوبة والعقوبة وتبعه ابن البراء وابن ادریس لكنه قال هذا اذا
لحد رجما بوجوب كذا فيه فاما ان كان الحد جلد او لا يجوز العقوبة ولا يكون للحاكم الخيار فيما
يعطى حلقا قال في المختلف والوجه ما قاله الشيخ لان المفتي لا يسقط الزوج اعترافه بالكذب ووجه

لذ لان التوبة فقط بحم اشك العقوبة فاسقاطها لله صعب اولى **قوله** ولا يقوم التماس
لاخر **قوله** اعاد اكان عليه حد وطلب من الحاكم تركه او حرب من الحيد او امتنع من قيام
حد عليه بمقام الرجوع **قوله** ولو كان الزوج احدهم فالا قرب حد هو للزنا **قوله** قال
النهاية فيتل مع اجتماع الشرايط وقال المصنف في القواعد ولو كان الزوج احدهم فالا قرب وجب الحد
ان لم سبق الزوج بالقدف ويرى ثبوته عليهم وهو محمول على سبق القذف واختلال شرط وهذا يتناسب
قول الشيخ فان سبق القذف منع بقوله شهادته فلم يحتج الشرايط وقال ابن الحيند ان كانت غير محمول
بما صححت الشهاده ووجب الحد وان كان دخل بها بطلت الشهاده وعليه اللعان وعلى المثلثه
الحيد وقال المصنف لا تمنع مطلقا وحيد المثلثه ولا عنها واختاره ابو الصلاح وابن البراء لان رجما
حكم الحضور واختار ابن حزم وابن ادریس اختياره في القواعد وهو الاقوى اما اذا لم سبق بالقذف
لمعوم قوله واللاى بانين الفاحشه من نساكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ولم يفرض بين ان يكون
عدم رجما او لا ولو رايه ابراهيم بن نعيم عن الصادق عم قال سألته عن اربعة شهد وعيا امرأه
زنا احدهم الزوج مال يجوز شهادتهم واحدهم البهيم بوايه زنا عن احدهما في اربعة شهد وعيا امرأه
زنا احدهم زوجها مال فلا عن ويجزى الاخر **قوله** ولو شهد اثنتان بالاكراه واثنتان بالمطامع
حد الشهود على راي والزاني على راي **قوله** وجوب حد الشهود قول الشيخ في الخلاف واختاره
في القواعد والمختلف لان الزنا يثبت الاكراه مغايرة بغيره بالمطامع كما ان الزنا في حدي الزوايا
ايوله في اربعة اخرى وبما لا يسمع في الثانية وان انقضى في مطلق الزنا فذلك الاولي للمطامع والقول
بانه يحيد الرجل لان الشهاده قد حكمت في حق الرجل على الزنا وهو قول الشيخ في البسوط وابن الحيند وابن
ابن ادریس **قوله** فشهد اربع نسا باليكره فله حيدوه على الشهود على راي **قوله**
الشيخ في النهاية اذا شهد اربعة رجال على امرأه بالزنا فادعت انها بكر امرأه انما ينظر اليها
ان كانت كما قالت وري عنها الحد والرجم وحدهم الا ربيعة حد القرية وكذا قال ابن ادریس
لكن قيد انفسهم شهدوا بالزنا قبله ولا يحيد الشهود وهو جلي وقال في البسوط فاما الشهود اربعة
فلا حد ومن حد القاذف والمعتد ما ذكره في البسوط واختاره ابن حزم لانه ليس تصديق شهادته
تا اولى من تصديق شهادته الرجال واقل ما حصل الشبه بين رايها الحد **قوله** وحكم الحاكم
قوله اختلف الاصحاب بعضهم قال يحكم بعبه مطلقا في حقوق الناس وحقوقه تعالى
م قال في حقوق الناس فقط لان حقوقه في مبيته على الحقيقة وقال الشيخ في النهاية اذا شهد
م من يرضى او يشرب حرقا كان عليه ان يعم عليه الحد ولا يشترط في شهادته قيام البينة
توارد ليس ذلك لعينه بل ذلك مخصوص به ويخرج وان شاهد حلقا الى مبيته او اقترار وقال ابن

ادريس حكمه السائب من قبل الامام حكمة في الحكم بعلمه وهو الا قوي وقد تقدم البحث فيه وسبب
الاختلاف اختلاف الروايات **قوله** وان ردت تخفى على لابي **قوله** قال الشيخ في الخلاف
اذا ردت شهاده بعض الادوية ما رخص في اقيم الحد على المردود الشهاده دون الثلثة الباقية وقال
في البسوط المردود الشهاده قال قوم لا حد عليه وهو الا قوي عندي بيل ان كان رد الشهاده لا يمر
بعونه السابقين حد والوجود المضي ولو كان لا رخص في عليهم فلا حد عليهم لانهم لم يزلوا والكليف
بعد الله الشهود في نفس الامر بكليف ما لا يطاق ولما وجدنا حد لم ندم اسقاط الحد وقال في المختلف
والعمل ما قاله في الخلاف قال لنا انه مردود الشهاده بحسب عليه الحد كما وردت ما رخص ارجح
الشيخ بانه قد لا يعلم بانه نود شهاده ما ردت به وكان كالثلثة والجواب الفرق فانه يعلم
انه على سبب نود به الشهاده لو علم به بخلاف الشهود **الفصل الثالث** في العقوبة
قوله الاول القتل الى اخره **قوله** وعدا الشيخ في النهاية من حمله من زنا بامرأه ابنه وبنوعه
ابن البراع وكذا قال ابن جرم واصاف اليه من زنا بحاربه ابنه التي يطها واصاف ابن ادريس الى ما
قاله الشيخ من زنا بامرأه ابنته ايضا وقال ابو الصلاح من زنا باحد الحرمان وجب عليه القتل
قوله واستوفى الشيخ في الجمع الشيوخ **قوله** هذا قوله في النهاية واطلق ابن ابي عقيل
ان المحسن والمحصنة بحسب علمهما الرجم واطلق المصنف وجوب الخلد والرجم عليهما من غير تفضيل
وهو قوله المنيذ والصدوق وابن الجبيل وسلا ووجوب الرجم اجماعي واذا الخلاف في الخلاف
للثاني واجتهد المصنف بقوله الرواية والزاني واخذ اولاد عليا حبله سواقه يوم الخميس
وفعلها يوم الجمعة فقل له انما تجد ما حدين قال حددتها لكتاب الله ورجمها بئس بئس ولو رايه
محمد بن مسلم **قوله** وكذا واجتمعت الحدود بدي بالايوت معهما **قوله** هذا ما شكك
مقرعه على ان الزاني المحسن بحسب علمه الخلد والرجم يجلد او لا يرحم فهل ينظر حبيبه بوجده
اولا بل يرحم عقبيه قال الشيخان وابو الصلاح بالاول وقال ابن ادريس بالثاني ومنشأ الاختلاف
ان الفرض الاثلاث او المبالغه في التعذيب فعلى الاول لا ينظر وعلى الثاني ينظر وروي انه لا يجرم
حتى يبدل جلده وحملها ابن ادريس على الاستحباب لان الفرض طرده وانما دفعه ومنع المصنف ان
كل الفرض هو الملائمة بل الاثلاث والعذيب **قوله** الى حقويه والمراه الى صدرها **قوله**
المشهور واطلاق القول بيه بالوجوب **قوله** هذا قوله في النهاية وفيه ان البدر
وابن ادريس وقال المنيذ حفره حفره الى صدره لم يجرم والمراه حفرها بئس الى صدرها لم يجرم
بئس الي وسطها ونجرم وان كانت مقرعه به شهود لم يدين وتولت كما نزل الرجل وقال الصدوق
والرجم ان حفره حفره يكون بطوله الى عنقه وقال سلا والرجل الى صدره والراه لا يسطها وقال

قروان فزاعيد الى اخره **قوله** اشار الى قول الشيخ في النهاية والاول احتياط والمصنف وسلا وابو
الصلاح ولا يستفاد منه قول الشيخ قال وتيلي الخلفاء من الوجوب **قوله** وهو المنيذ **قوله**
ويجب الا شعار الى اخره **قوله** استحباب الا حصار قول الشيخ في الخلاف واختار ابن ادريس
وجوب الا حصار والطلاق في الاستحباب ولا اصل قوله ولا يجرم عن ابا طائفة حمله بعضهم على الوجوب
وبعضهم على الاستحباب **قوله** واقلها واحد **قوله** قال في الخلاف عشرة ونقل عن الشافعي
اربعة ونقل عن ابن عباس انه واحد وروي عن عكرمة انه انسان وقال ابن ادريس اقله ثلثة
مخضرمهم لتزجروا عن موافقة مثله واقل من يحضر واحد والبحث هنا في مقامين احدهما وجوب
المخضرم وكلامه لا يشعور لان لفظه ينبع يستعملها الشيخ في النهاية تارة للوجوب واخرى للاستحباب
وقال في الخلاف يستحب وثله قال في البسوط وبعده ابن البراء وقال ابن جرم نعمين قبل اقله الحد
احصا طائفة من الناس وقال ابن ادريس المخضرم واجب لقوله نعم ويشهد عذابا طائفة
قال المصنف ولا يابس بكلامه واما المقام الثاني فقد تقدم واعلم ان اقل الطائفة واحد والامر
اذا ورد مطلقا المناجل على اقل جماعة لا اصل البراء من الزايد والمقيد في ذلك المصير الى العقوبة
لنهادل عليه لفظ الطائفة صوف اليه والافعال الموضع اللغوي لا متقا العرف الشرعي فيه **قوله**
ولا يرحم من عليه حد **قوله** ولا يرحم من قبله حد وفي الترخيم اشكال بتمامه ورود
المنهي ومن اصله الجواز واحتمال كون المنهي نفي كراهه **قوله** وهو واجب على البكر الجوار **قوله**
واختلف في نفي البكر قول الشيخ في النهاية هو من الملك ولم يدخل واوجب عليه حد ما به ونزيب
سنه وجرم شوم ان كان رجلا وقال في البسوط والخلاف هو غير المحسن سواء الملك او لا واختار
ابن ادريس واختار المصنف في المختلف الاول وقتل من لم يتزوج والثاني اعم **قوله** ويجلد مجرما
قوله قال في القواعد في الخلد ان كان رجلا يجلد مجرما او قتل على حاله الزنا لو يد قول الشيخ
في النهاية الرجل يجلد قايما على حاله التي وجد عليها ان وجد عاريا ضرب كذلك وان وجد عليه
ثيابه ضربه وعليه ثيابه **قوله** اشتد الضرب **قوله** لقوله ولا يخذلهم بانه الضعيف
رافه وروي بضرب بين الضربين اي متوسطا والمعد الاول والرواية موسلة **قوله** ونزق
على جملته ونزق وجهه وراسه ونزج **قوله** هذا قول الشيخ وكذا قال ابن البراء وقال في الخلاف
نزق حد الزاني على جميع البدن الى الوجه والفرج وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة الى الوجه والفرج
والراس وليننا اجماع الفرقه وقال في البسوط ونزق الوجه والفرج وقال ابن ابي بويه الضرب يكون
على جميع جسد بهما الوجه والفرج وقال ابن ابي عقيل ويجرم سائر جسد الا وجهه ولم يذكر حكم الخلد

وقال ابو الصلاح يضرب سائر ولد نه ما عدا راسه وفوجه والعنق الاول لان الرأس يقتل ويخاف
منه العي ورواك العقل والمقصود الردع دون الاتلاف **قوله** والراء تضرب جاك قد ربطت
شياها عليها **اقول** هكذا قال الاصحاب وقال الصدوق ويحذر ان يشيا بهما التي كانت
عليها حين زينا وان جلد مجرد من ضربا مجردا من العقوبة الاول لان المراء عورة فلا يجوز تجردها
كعورة الرجل بل يربط عليها شياها لئلا يندفع عورتها **قوله** وغير الملوك عاراي **اقول**
الروابي قيل عليه الجرح والجلد والعزيب مطلقا وقيل لا شيء عليه مطلقا عن الجلد وقيل ان كان ملكا
كان عليه الجرح وان لم يكن ملكا لم يكن عليه شيء غير الجلد والخلاف من اختلاف الروايات
قوله ولو تكرر من الجرح الزنا لثا من في الرابعة او السابعة **اقول** اذا زنا بالثا بعد الجلد
مرتين قال الصدوق وابن ادریس مثل في السابعة وقال الثلاثة وسلا رواه ابن البراج وابو الصلاح
وابن جرير مثل في الرابعة واختاره المصنف ورواه وهو احوط لما ثبت من صيانته النفس عن
الاتلاف وهو مطلوب الشارع لان الحد مبيح على الخفيف **قوله** ومن الملوك ثا قتل
في السابعة **اقول** هذا قول الشيخ في النهاية وتبعه ابن البراج وقال المعين والسيد واما بابويه
وابن جرير وسلا والشيخ في الخلاف وابن ادریس فمثل في السابعة قال في القواعد والاول
اوطى واستدل في المختلف بانه اصولي للنفس عن التلف ولما رواه زرارة وبريد العمري عن
الصادق ع اذا رت الامة ثا مرات يجب عليها الرجم واعلم ان من زنا وقد اعتق بعقوبته
تحت من حد الاحرار بنسبه ما اعتق ومن حد العبيد بنسبه ما يقع من الرق فلو كان قد اعتق
نصفه جلد حمله وسبعين جلده اما اذا كان قد نكر ومنه الزنا والحد عقيب كل فعل فانه لا
يكون حكمه حكم العبد على الشكال ثا من الاحتياط في الدماء فلا يفعل الا مع اليقين والمأجمل
في الثامنة والتاسعة ومن وجوب حده بنسبه حد الاحرار والعبيد **قوله** ولو كانت امه
فعتقتمها **اقول** هذا قول الشيخ في النهاية وقال ابن ادریس عليه الارش وجعل ما قاله الشيخ
رواه فانه قال روي انه يعزوم عتقتمها ويحذر من بلين الى تسعة وتسعين موطا عقوبته ثم
قال لا واطى انه يعزوم ما بين عتقتمها بكونا وثيا **الفصل الثاني في اللواط قوله**
ولو لا لوطي يحرق عاقل مثل العاقل وادب المجنون **اقول** قال البخاري وابن البراج وابن
جرير وابو الصلاح يحد المجنون حدا تاما وقال ابن ادریس والمصنف في القواعد لا حد عليه
وهو الاصح لان الحد تابع للتكليف والمجنون غير مكلف فله حد عليه ولان الحد عقوبة على
فعل محرم وهو متلف في حق المجنون لا متعلقا بكليفه **قوله** وان لم يوتب جلد ما به الى اخره
اقول اذا لم يكن اللواط بايقاب كالتمتد او بين الاثنين فانه يجلد ما به جلده وقال الشيخ

اذا كان الفاعل والفعل محصنا وجب عليه الرجم وان كان غير محصن وجب عليه الجلد
ما به جلده وسبعه ابن البراج وابن جرير وقال المعين يجلد ما به جلده ولا يراعي عدم الاحصان
ولا وجوده كما يراعي ذلك في الزنا ورواه السيد وابن ادریس وابو الصلاح وسلا وقال ابن بابويه
واما اللواط فهو ما بين الفحلين واما الذي ينفذ القوم بالده ومن لا يطغلام يعقوبته ان يحرق
بالنار او يهدم عليه حائط او يضرب بالسيف وهذا يدل على ان القتل يجب بالثخين وكلام ابن
الحسين يدل عليه القضا والمحققون المثنى ابن ادریس وابن سعيد والمصنف ورحم الله ذهابا
الى ما ذهب اليه المعين وهو الاقرب لرواية سليمان بن هلال عن الصادق ع واحتج المصنف وقفا
رواه حذيفة عن منصور عن الصادق قال سألته عن اللواط قال يحد اذا كان بين الفحلين
قال وسأله عن الذي يوتب قال ذاك الكفر بانزل الله والجواب انه محمول على المبالغة في الذنب
قوله ولو تكرر الحد مثل في الرابعة والسابعة على خلاف **اقول** يريد اذا تكرر اللواط دون الايقاف
وحد لا تام لا كذلك رابعه مثل في الرابعة وهو من هب الشيخ في النهاية وتبعه ابن البراج وابو الصلاح
وقال ابن ادریس مثل في الثالثة **قوله** وثبت بالاقرار اربع مرات الى اخره **اقول** هذا
هو المشهور وقال ابو الصلاح اذا تكرر يروي المراء واشهر بالثمن من نفسه وهو المحدث قتل
صراوان فقدت اليه والاقرار ليس به المشهود عليها **قوله** ويحكم الحياكم بعله **اقول**
قال في النهاية وليس ذلك كغيره وان شاهد وقال ابن ادریس حكم النايب من قبل الامام
حكمه في الحكم بعله **قوله** والمعتقات في ازار واحد مجردين ولا رجم لغير زنا من بلين الى تسعة
وتسعين فان فعل بهما ذلك مرتين حد في الثالثة **اقول** قال في النهاية ومتى وجد رجلان في
ازار واحد مجردين او رجل وعلام فلا رجم بينهما واما ما ذكره من انه او اقرافه ضرب
كل واحد تغريبا من بلين موطا الي تسعة وتسعين يجب ما يراه الامام وان عاذا الى ذلك ضربا
مثل ذلك فان عاد اقيم عليها الحد على الكمال ما به جلده وتبعه ابن البراج وابن ادریس وقال
المعين فان شهد الاربعة عاذا وتما في ازار واحد مجردين من السباب ولم يشهدوا برويه
الفعال كان على الاثنين الحد دون الحد لغير زنا وادب من عتق اسوا الي تسعة وتسعين
سوطا يجب ما يراه الحياكم من عقابهما في الحال ويحب المنة لهما او الفلن بهما وقال الصدوق
واذا وجد رجلان في نجاف واحد ضربا الحد ما به جلده وقال ابن الحسين فان عتق علي ابراهيم
قد فعلت ذلك جدت كل واحد منهما ما به جلده فان ادعى الجهل بذلك دعي عنهما الحد وعرفا
وهو به عليهما ان عاد تا حد تا فان عاد تا في الرابعة فقد روي عن ابو عبد الله ع انهما
معتدان وكذلك حكم الرجلين فان كان احدهم غير بالغ ادب وان كان كونه في النجاف بينهما

ادخل الرجل في الحرام

حاجز من ثوب او غيره لم يبلغ منه الحياء في الضرب وصوب الخمر والماء سوطا غير سوطا وسوطا
والعمد اختيار المصنف لاصالة البراء ولا نه دون الفعل فلا يجب فيه ما يجب في الفعل ولما رواه ابن
سنان عن الصادق عم في رجلين يوحدا في لحاف واحد قال يحللان جدا غير سوطا واحدا واجد
الصادق يباروا به عبد الله بن مسكان عن الصادق عم قال سألته سمعته يقول حد الحلاء في
الزنا ان يوحدا في لحاف واحد ولما رواه ابن الحجاج عن الصادق عم قال سمعته يقول كان علي عم اذا
وجد الرجلين في لحاف واحد ضربهما الحياء ولا نه في نظنه اللواط ثبت له حكمه والجواب
على الحياء على اقلها ان يغزى وهو ما به سوطا غير سوطا بين الاول **المقصد الثالث**
في السجق **قوله** محصنه او غيرها عايراي **اقول** هذا قول السيد والمفيد وابن ادریس
وقال الشيخ في النهاية وتبعه ابن البراء ان كانت محصنه رحت فاعده ومعه **قوله** فان تكرر
الحيد بلثا وثلت في الوعاء **اقول** هذا قول الشيخ في النهاية وبه قال ابو الصلاح وقال المفيد فان
قامت البينة عليها ما سجدت فان قامت البينة تنكر وهذا القول من ان كان لله مام
قتلها كآلة ذلك في حيد اللواط ولم يدكر حيد النكاح وقال ابن ادریس الصحيح انهما يقتلن
في الثالث **قوله** ولو القت ما الرجل في دهر البكر حيد نا وعزمت مهر مثل البكرها ولحق
الولد بالرجل **اقول** وقال في النهاية متى وطئ الرجل امراته فقامت نساحت بكرا والقنت
ما الرجل في دهرها وحلت الحايه وحب على المراه الرجم وعلى الحايه اذا وضعت الحبل ما به
والحق الولد بالرجل والتمت المراه المهر للمجاهريه لان الولد لا يخرج منها الا بعد ذهاب عذرهما
بذلك ففي الحسن عم وتبعه ابن البراء وقال ابن ادریس ان عصمت هذا الروايه دليل من
كتاب اوسنه متواتر فهو اجماع والا سلامه والتوقف فيها وترك العمل بها لان المساحقه
لا رجم والحاق الولد بالرجل فيه نظر لانه غير مولود عيا فرائشه ولا هو على شبهه بعدد تشبه والزام
المراه المهر ايضا فيه نظر لا بما تخاره غير مكرهه وقد بينا ان الراي اد اونا بالبكر الحريم البالغة
لا مهر لها عليه اذ كانت مطاوعه والبكر المساحقه صناعا مطاوعه قد اوجبنا عليها الحيد لا بما ينبغي
والتي عم من مهر البكر الجوايب اما الرجم الاقرب عدمه واما الحاق الولد فلا نه مخلوق
من نطفته وليست زنا واما المهر فلا المساحقه سبب في زوال العذره فلزمها عوضها وهو مهر
ناتما وتباسبها على الراي حقا لان الزانيه اخف في الاقتضاء وادها العذره فله عوض
لها تالي القواعد وفي الحاقه بالصبيه اشكال اقويه لعدم فله يتوارثان ولا يلحق بالبكر فقط ووجه
الاشكال من حيث انه لو كان في رجمها من غير زنا كان لا حقا لها ومن ان الحاق النسب انما ثبت
بالنكاح الصحيح او الشبه وليس هذا احد مما فلا يلحق بها قال وهو الاقرب لما ذكرناه ولا نه تولد عن

فعل محرم فكان كالزنا حتى ان ابن ادریس نفاه عن الرجل ايضا **قوله** ويحل القود الى اخره
اقول هذا قول الشيخ في النهاية وبه قال ابن البراء وابن ادریس وقال المفيد يحل في الزنا الاولي
ويحل في راسه ويشترط ان عاد باينه حيد ونفي وتبعه ابو الصلاح وسله والمسنون الاول لما رواه عبد
الله بن سنان عن الصادق عم **المقصد الرابع قوله** في حيد القذف **اقول**
الاصل تحريم القذف الكتاب والسنة والاجماع قال تع والذين يرمون المحصنات وقال عم
قذف محصنه يحط عمل ما به سنته ثم ان الله سبحانه غلظ تحريم القذف باشا الحيد والتبنيق
والنوع من يقول الشهاده والاجماع ظاهر **قوله** ولو قال زنت بك امك او ابنا ابن الزانيه فقد قذف
الام الى اخره **اقول** هذا قول الشيخ في النهاية وتبعه ابن البراء لكنه قال في قوله با ابن الزاني ان
الحق لانه والحق انه لا يبيد وقوله ولدت من الزنا ان الحق له قال ابن ادریس غير واضح لاحتمال
ان يكون الزانيه هي الام او الاب واذا كانت مشتركا لم تحتمل المطالبه بالام وهذا حسن وقال المفيد
قول الرجل يقر ببارك زنا مثل قوله زنت بك امك في القذف سواء هو يري ما قاله البع لان اصل
الولاده من الام فاحتمت بالاصافه ولهذا القول ولدتك امك من الزنا كان قد قالها وتكره
به ابن ادریس مع قيام الاحتمال المذكور وقال المفيد لو قال يا ابن الزانيه وكانت امه حيه كانت
لها المطالبه والعقوبات كانت مبتدئ كان لا ينجم المطالبه والعقوبات قال زنت بك امك كان
له الحق وحله سواء كانت حيه او ميتة والمعتد ما ذكره المصنف **قوله** ولدت من الزنا فقد
لها على اشكال **اقول** متاوع من حيث احتمال ان يكون المطالبه لها خاصه لان قد فيها محقق
ومن احتمال ان يكون القذف لهما **قوله** او يا ابن الزانيه او يا اخا الزانيه فقد قذف للمنسوب اليه
دون الواجه **اقول** قال الشيخ في النهاية لو قال بنتك زانيه او قد زنت كان عليه الحيد والمقذوف
المطالبه وكان اليه العقوبه وتبعه ابن البراء وقال المفيد فان قذف بنته كان الحق له سواء كانت
النت حيه او ميتة وقال ابن ادریس الذي يقتضيه المذهب انها اذا كانت حيه غير موطئ عليها
فلحق لها ولها المطالبه ولا يجوز لاحد العقوبه ولها العقوبه وهذا هو المعتد لوافقه الاصول
قوله ورنت سله ناولطت بقله قذف للواجه والمنسوب عيا اشكال **اقول** متاوع
احلاف الاصحاب فالسني النهاية يوجب حيد بن حد للواجه وحيد للمنسوب اليه الزنا او
اللواط وهو اختيار المفيد وابن البراء واي الصلاح وقال ابن ادریس ليس عليه الا حد واحد
للواجه واختار في المختلف قول الشيخ **قوله** ولو قال ماد يوث او يا كتحان او يا قزنان وفهم افاده
الري للاخت والام والزوج حيد والا عذر ان افادت الشتم والا فله **اقول** الدبوث هو الذي
يدخل الرجل على زوجته وقال تعلب الثروات الذي يعني ان يدخل الرجل على بناته وقال القزنان

والكساح لم ارجع في كلام العرب ومعناها عند العامة مثل معنى الدوش وقيل القزوات من له بنات والكساح
من له اخوات دخل عليهن الرجال للزنا وفي كلام شيخنا في نشر لكتنه غير مرتب **قوله** وفي الملوكة قولان
احدهما انه كالجزر والاخر ان عليه النصف **قوله** في سراط الحرية في حال الحد قولان احدهما ان سراطها
قوله في البسوط فالملوك اذا ذكروا في قوله سوطا والقول الاخر انه يحيد حيد الكامل ثمانون جلده
وهو المشهور واختاره في النهاية والمهذب وهو قول ابن نابويه والمعيد **قوله** فلو ادعيها صدف
مع الجهل وعلم مدعي الحرية اليه **قوله** لو ادعي القاذف انه مملوك صدق مع جهل شبهه لو ادعي
المقدوف جويته الهاذف كان عليه البينة وانما العادف بالوقية نفقه اذا حكم الحاكم عليه
نصف حيد الحر كما في التونا وما اذا حكم عليه بالحد التام كما هو المشهور فلا يابده في اقتراح بالوقية
اما لو قد ف حرمته وادعي المقدوف انه جوفنا نكوا القاذف فرتبة المقدوف تمنع من وجوب
الحد في نذنه ووجوب التعزيم بحسينك فعل بالبينة ومع عدمها يقتل بقدوم قول القاذف عمدا يحصل
الشبهة الدائرية للحد ويقتل القول قول المقدوف عمدا باصالة الحرية والنكول ذكرهما الشيخ قال في
الخلاف القول قول القاذف لا صالة البراء وقال في البسوط وان جهل بالقول قول القاذف وقال
اخر من القول قول المقدوف لا صالة الحرية وهما جميعا قوتان واختار المصنف في المختلف **قوله**
قوله ولو قال لم جريا ابن الزانية وكانت كافرا واسمه عز علي راي **قوله** وقال في النهاية
حب عليه الحد كحد الحرية ولدها المسلم وتبعه ابن البراء وابن الجيند وقال ابن ادریس يعز فان
الاصل مراعاة الكافي للقاذف او علم المقدوف واستحسنه في المختلف ولا نسلم ان اسلام الولد
يسفي ثباته الحد على القاذف وروي ان ابنها قد حصنها وهو قوي ايضا **المطلب الثاني**
في الاحكام **قوله** ثمانون جلده **قوله** الحد في الزنا ثمانون جلده حراما كان القاذف او
عبد او قال الشيخ حد العبد بشرط قد ف المحض ثمانون وقال في البسوط اذا كان عبد نقصت
الحد منه وقال ابن الجيند الحد ثمانون **قوله** ارعون على الحد وقال الصدوق
حد الحر ثمانون وحد العبد ارعون **قوله** او حلت بك امك في حبيتها **قوله** قال في النهاية
اذا قال انت ولد حرام او حلت بك امك في حبيتها لم يجب عليه حد القذف وكان عليه التعزير
وتبع ابن البراء والمعيد وقال ابن ادریس اذا قال انت ولد حرام فهو قوله انت ولد زنا لعدم الفرق
بينهما في العرف وعادة الناس والمعتد ما قاله البهتان لا صالة البراء ومنع عدم الفرق **قوله**
ولا يطالب الاب لو قد ف الولد البالغ الوشيك **قوله** حله فالشيخ والمعيد قال الشيخ في النهاية
لو قال له انتك زان اولاد او استك وانه كان عليه الحد والمقدوف المطالبة بالحد سواء كان ابنته
او بنته حيين او ميتين وكان له العفو وتبعه ابن البراء واما المعيد فانه قال فان ثبت استتبعه

كل من الحق له سواء كانت حية او ميتة الا ان استقر بالعمومته وعلى ما لك امرها بالبلوغ وكما للعقل
وسمع ابن ادریس لان الحق للمتب الى ان لا يمكن لعزم العفو والاستيفاء كعزم من الحقوق **قوله**
قتل في البراء **قوله** هو قول الشيخ في البسوط والخلاف وهو مذهب الصدوق ويقتل بقتل في الثالثة
وهو قول المعيد وابن ابي عقيل وابن جعفر وادب الصلاح وابن ادریس والشيخ في النهاية والمصنف في
المختلف **قوله** وسحب من ضرب عبده حد ابي عيم عقه **قوله** من ضرب عبده حدا
ولم يكن قد فعل العبد ما يوجب الحد فكذلك ان يعقه وهل يكون عقه واجبا او لا باق الشارح
بالوجوب وابن ادریس بالاستحباب واعلم ان عبدا له حيد حله من ضرب عبدا له فوق الحد كانت
كفارة ان يعقه وهذا لا يدل صريحا على وجوب التعزير لظاهره بل على ذلك وايضا يتناول من
فعل ما يوجب الحد ومن لم يفعل وايضا تعيده بكونه ضربه فوق الحد **قوله** ولا يسقط الحد بابا
القتل الى اخره **قوله** مثل ان يقول له اذا قتلني اسقط حقك عنك او قد احببتك ان نذني فقتل
اذا قتل فله يسقط حقه او لا يقتل نعم يسقط لانه قد اباحه عرضه فلا تسحق عليه شيء من الاشياء ويقتل لا
يسقط لانه اباحه في شيء لم يست له بعد وايضا من حيث انه حق لله وحق للادمي فلا يسقط لوعني
جمله لو اباحه اياه **المقصد الخامس** في حد الشرب **قوله** ولا على من اضطرم
العطش او اساعه اللقاة **قوله** يريد اذا اضطرم العطش ثلاث ان ابي شرب الخمر او قف في حلقه
لغة وحاشا للنفث بها ولم يكن عنده ما يبيقها سوى الخمر فلا حد عليه في بناؤها لما تضمن ذلك
من وجوب حفظ النفس وقال في القواعد الاقرب تجوز لهما **قوله** ولو غلب التذو والوسيب
ولم يسكن ذلك تخير **قوله** التزاد على لم يبلغ الى حد الا سكار في تحريمه نظر ولكن الوسيط اذا شرب
بالما تغلي من نفسه او بالما رواه الاقرب بقا على الجمل فوجه النظر انها بالغلط ان صار اكله صبيرا
فيكونان حراما بل ذهاب بلشيه ومن ورد بالنظر في العصير ومنهما وهو الاقرب لا صالة الاباحه
ولا دايه الى الجرح النفي بالايه **المطلب الثاني** في الاحكام **قوله** ويجب الحد ثمانون جلده
قوله يجب على المتناول ثمانون جلده حراما كان او عبدا وهو قول الشيخ وابن البراء وابن ادریس
ويقتل ثمانون جلده ان كان حرا وارعون ان كان عبدا وهو قول الصدوق وابن الجيند قول ثالث
وهو ان الحد ثمانون وان كان الصوف مشبها فارعون على الحر مسئ كان او ذميا اذا اظهر ذلك **قوله**
ولو حد لثمانون في البراءة **قوله** هذا قول المعيد وابن ابي عقيل وابن جعفر وادب الصلاح وابن ادریس
والشيخ في النهاية وقال في الخلاف والبسوط يقتل في البراءة وهو قول الصدوق وفي المقنع **قوله** ولو
شهد احد ما شرب والاخر بالقي حد **قوله** استكلم في القواعد ومثان من احتمال الاكراه
وعدم العلم بكونه مكررا عند تناول فلم يكل البينة عليه بالنسائل بخلاف راي هذا الاحتمال

ذهب في المختلف ومن احتال وجوب الحيد عليه لان التي تستلزم الترتيب والاصل الاحسان لقول الامام
ما قالها الا وقد شرحتها في هذا الاختلاف ذهب الشيخان **قوله** ولو لم منه الحيد لو شهد بالفي
قوله قال في القواعد ولو شهد بالفي حكم للمعيل على اشكال **قوله** يريد بقوله عدم ما قالها الا
وقد شرحتها هذه العلم بوجوده ولو شهد معا بالفي وفيه اشكال يشاعدا ذكرناه من المعيل ومن
ورود ذلك في صور مغايرة منقصر على مورد النفس **قوله** او ما شرب غمر فكذا **قوله**
اي يقول الشهود ان هذا الذي شرب منه شرب منه غمر فكذا **قوله** والافوي الحكيم
بارتد ادم من استعمل شرب من الخمر مقتل من غير توبه وان كان عن قهر **قوله** من شرب
الخمر مستحل فهو مرنك وقال في النهاية يستتاب فان تاب اقيم عليه الحيد وان امتنع قتل وقال
ابن ادريس الاظهر انه يكون مرتكب او يحكم عليه بحكم الموتين لانه قد استحل ما حرمه الله وقال
ابو الصلاح ان كان مستحلا فهو كافر يجب قتله وهذا قريب من مذهب ابن ادريس واخاره
المصنف وقال الفقيه يخرج من مله الاسلام وحمل دمه الا ان يتوب قبل ميام الحيد **قوله** ولا
مقتل مستحل غمر بل يحيد **قوله** قال ابو الصلاح حكم شارب الفخاخ محرم باله حكم شارب الخمر في الحيد
وان كان مستحلا فهو كافر يجب قتله والوجه انه لا يجب قتله لدخول الشهده في ذلك بسبب الاختلاف
وان كان مجعلا عليه عند الاماميه **قوله** قبل تحييد الامام وقبل يجب الحيد هنا **قوله**
الاول قول الشيخ في النهاية وانما فانه قال اذا تاب بعد الاقرار جاز للامام العفو عنه واما في
الحيد عليه والثاني قول ابن ادريس واختار المصنف في المختلف الاول فانه قال اذا اقر على
نفسه وتاب قبل ان يرفع اليه الحاكم دأبت التوبه عنه الحيد وان كان قد اقر عند الحاكم او الامام فتاب
بعد اقراره اقيم عليه الحيد ولا يجوز اسقاطه لان هذا الحيد لا يوجب القتل بل الجلب وقد ثبت
من اسقطه محتاج الى دليل وحمله على الاقرار بما يوجب القتل قياسا والشيخ يرجع عنه في مسائل
خلاله ومبسوطة وقال كل حيد لا يوجب القتل واقويه من جنابه فلا يجوز للامام العفو عنه ويجب
عليه اقامته قال في المختلف والعمد الاول لان التوبه تفسخ تجزئ اقوي الذنوب فاسقاطها الحكم
ادناها **قوله** ومن استحل الحرامات المجمع عليها كالمسئنه والخمر والخنزير والوثان ولد
على الفهم يقتل فان فعله نجس ما عثر **قوله** حرم المصنف رحمه الله هنا يقتل من يستحل الخمر وذكر
قتله انه لا قوي وقصده بالخمر هنا التنبيه على ان قوله لا قوي ليس لاحتمال اليقين علم بل هو
اشاره الى خلاف ما ذكرناه فانه فعله الضمير راجع الى غير الخمر ويحتمل ان يكون راجعا الى الكل
كأهل الظاهر والعزير بلفظ مشترك بين معينين الاول عقوبه بضرب لم يمان الشرع كمينه بل اشارة
اليه انه انقص من الحيد ونقض تقديره الى الحاكم الثاني عقوبه بضرب اوجها الشارع على فعل محرم
وهذا

وهذا يشتمل على الترتيب بالمعنى المحض فيكون المراد بقوله عز من المعنى الثاني الاول **المقصد**
السادس في السرقة قوله فالصبي يوجب **قوله** لو سرق الصبي نكاح قطع بل يوجب ولو
نكحت سرقة وقال الشيخ في النهاية يعقبا عنه اول مرتبة فان سرق ثانيا ادب فان عاد ثالثا حكت
انامه حتى تدي فان سرق رابعا قطع انامه فان سرق خامسا قطع كماله قطع الرجل وقال الفقيه
اذا سرق الصبي لم يقطع وعزيم الامام بحسب ما يراه واختاره المصنف هنا وفي القواعد وفي المختلف
ذهب الى قول الشيخ وقال ابو الصلاح يهدى في الاولى وتحك اصابعه بالرجل حتى تدي في الثانية
وتقطع اطراف انامه الرابع في الثالث ومن المعفل الباقي في الرابع ومن اصول الاصابع في
الخامس **قوله** او سرق المشترك ما يظنه نصيبه فزاد فلا قطع **قوله** يريد لو كان شريكا
بينهما مال سرق احدهما مقداره لم يكن سرقة بل قسمة فاشكال على اشكال من حيث انما يشبه
صدرت من احدهما دون الآخر ومن ان المأخوذ لم يقين له بل نصفه لشريكه وهو قد انصاف
مقطع والاخر ان ان قصد القسمة واحذ حقه كانت فاسده ولا قطع وان لم يقصد القسمة
قطع لانه اذا اخذ مقداره حقه مع قصد القسمة كانت شبهة والا كان سارقا **قوله** وكذا
العينه **قوله** قال في النهاية من سرق من مال العينة قبل ان تقسم ما يوجب على قسمة مقداره
كما يجب عليه القطع او زايلا عليه كان عليه القطع وبه قال ابن الجنيدي وابن البراء وقال الفقيه
لا يقطع المسلم اذا سرق من مال العينة لان له فيها قطعا واطلق ويقع سارا وقال ابن ادريس
الذي يقتضيه اصول المذهب انه لا يقطع عليه بحال اذا ادعى الاستنباه في ذلك وانه ظن ان
نصيبه يبلغ ما اخذه لان الشبهة حاصلة قال في المختلف وهذا القول غير صحيح لان البيع لم يوجب
القطع مع الشبهة بل على تقدير العلم بالخرق فان جعل نفس شريكه الغم شبهة وان كان السارق
عالم بالخرق لم يبت الخلف ولكنه يمنع وكذا البحث فيما لا سارق فيه حق كبيت المال ومال الزكاة
والخمس للمنفق والعلوي والاخرى عدم القطع في هذه المسئلة وجه القرب وجود الشبهة لا اعتقاد
الاخذ كونه مستحقا له بخلاف ما يجمع بخلافه المال المشترك لا يستقر ملك كل من
الشركين على قدر حصته منه **قوله** وحكم الخمر منقرا او مشركا **قوله** الخمر كل موضع
لم يكن له المنقر فيه الدخول اليه الا بانه او يكون مقتله عليه او مدفونا وقال في البسوط
معرفة الخمر مأخوذة من العرب فان كان حرز المشقة فيه القطع والا فلا قطع بخلاف القتل والخمر
في ذلكا كين وراشحيه لغات او ينفق عليها وحرز الذنوب والفضة والجواهر والاسباب في الاماكن المحرمة
في الدور المحرمة تحت العلاقات الوثيقة وكذلك الدكاكين والمخاضات المحرمة وقال قوم اذا كان
الموضع حرزا لشيء فهو حرز لساير الاشياء ولا يكون المكان حرزا لشيء وهو الذي يتوي في نفي

فلا بد ان كانت مقطوعه وكان سائبا لها ففي جوارحها ف وان كانت قابله لها ولا يكون في جوارحها الا الذي
زمامه بيده وبه قال ابو حنيفه وقال الساجي يكون في جوارحها بشرطين ان يكون بحيث اذا انفتحت اليها شاعرها
كلها وان يكون مع انفتحت اليها مراعيها وقال ابن الحبيب المدايع حوز وقال ابن ادريس المدايع
بالعين ليست حوز الذي يصيبه الذهب ان الحوز ما كان مغلقا او مقفلا او موقفا او موقفا دون مغللا ذلك
ولا تقطع في الجبل سوا كانت مقطوعه او غير مقطوعه واعاها بعينه وساقها او غير ذلك الا ان يكون في حوز
قال في المختلف وهو لا يورث ما رواه السكوني انه نفق حذ الشيخ بان دار الغير المنوحيه او التي لا باب
او لها ليس يعرف الدخول اليها فلا يحسب القطع بالسوق منها وهو حسن **قوله** كوضعها على ظهر ابيه
قوله لو وضعه على ظهر ابيه فخرجت بعد هنيهة فالتى القواعد في القطع اشكاله من ان لم يخرج
المال منه ولكن اخذ الدابة وانفسد منه وضع المتاع على ظهرها وفي الحوز ولما خرجت
بعد ذلك تصدحها حذنه وضعه في الماء الجاري ومن انه سبب في الاخراج اذ لو اوضع لهر
بحق الاخراج **قوله** ولو استوكا في البنت والاخرى قطعان يقع نصيب كل واحد نصيبا **قوله**
قال السيد لوسر قاضيا بقطعها ولو انفر كل منهما ببقعة لا يحسب القطع عليهما وبه قال ابن البراء وابن
الصلح وابن جرير وهو قول الشيخ في النجاشيه وقال السري البوط والخلف لا قطع وهو مذهب ابن الحبيب
ابن ادريس واختاره المصنف لان كل واحد منهما لم يقع الحوز والالزم استناد الفعل الواحد
الي العمل الكثير وهو محال فالصادر عن كل واحد بعينه وبعض الشيء ليس نفس ذلك الشيء اذا
اتى السبب اتى الحكم واحتمل الشيخ بان موجب الحد ثابت وهو سرقه النصاب وقد صدرت من
الجمع ثبتت عليهم القطع والحواش المنع من صدور عن كل واحد خصوصيته **قوله** ولو جعله
وسط الثقب واحده الاخرى الا قرب سقوط القطع عنهما اذ لم يخرج كل منهما عن كمال الحوز **قوله**
قال الشيخ في البوط اذا انقبأ معا ودخل احدهما موضع السرقه في بعض الثقب واحدهما الخارج قل قوم
لا قطع على واحد منهما وقال خرون عليهما القطع لانهما استوكا في الثقب ولا يخرج مقايضا فاما لو اخرج
ولا نالو قلنا لا قطع كان ذبيحة الي سقوط القطع بالسوق والاول اصح لان كل واحد منهما لم يخرج
من كمال الحوز فهو كما لو وضعه الداحل في بعض الثقب فاجتاز بجنازة حذنه من الثقب فانه لا
قطع على واحد منهما ونفعه ابن البراء وقال ابن ادريس الذي يقتضيه اصول مذهبه ان القطع على
الاحد الخارج لانه هناك الحوز واخرج المال بخلاف المختار فانه لم يفتك حوزا وايضا الداحل
اما ان يكون قد اخرج المال من الحوز ولا فان كان الاول وجب عليه القطع ولم يقل به احد ولم ين
الا انه لم يخرج عن الحوز واخرج الخارج من الحوز الهاك له فوجب عليه القطع لانه هناك واخرى المال
ولا ينبغي ان تغفل الحد ودرست العبادات ونزديقا فيها وهو قولهم ما اخرج من كمال الحوز اي شيء

قوله ولو استوكا في البنت والاخرى قطعان يقع نصيب كل واحد نصيبا

القطعة قال في المختلف هذا الطويل غير مفيد والتحقيق ان نقول ان المقدر والواحد ان اشبه وقدره
من القادرين بالقطع عليها وان سوغناه فالقطع على الخارج ولو اكل بالحوز او اشبع جوفه ولم يقصد
الانفصال عنه فلا قطع ولو قصد قطع بالخرج البوط ان دخل واخذ جوفه فاشبعها لم يخرج وهي
في حوزة وان لم يخرج منه وعليه ضما لها ولا قطع عليه لانه انما فيها في حوزة ما كوكا فاكله
خرج فانه لا قطع كذلك هنا وان خرجت للجوفه قال قوم عليه القطع لانه اخرجها في وعاء فهو كما لو
جعلها في جراب وقال خرون لا قطع عليه لانه قد ضمنها ببقعتها بانتهكها فهو كما لو انفتحت سببا في جوف
الحوز لانه قد اخرجها مكرها على اخرجها ليل انه ما كان يمكن تركها والخروج دونها كما لو نقب
واكرم على اخرج المتاع والاول اقول وان كان الماني ثوبا ايضا وهذا يدل على تزوده وقال ابن البراء
اذا دخل حوزا واخذ جوفه فاشبعها وخرج منه وهي في جوفه كان عليه القطع كما لو جعلها في
جراب وقال ابن ادريس الذي يعوي بن نفسي وجوب القطع عليه لعدم ابيه ولا نه ثقب واخرج
النصاب ولم يستهلكه في الحوز ولا خارجة فالتى المختلف والوجه ان نقول ان كان قادرا على اخراجها
وجب القطع كالوعاء والافله وان خرجت انما كانا كالمستهلكه **قوله** ولذا تقطع الام لو
سرت من مال ولدها **قوله** هذا هو المشهور وقال ابو الصلاح لا تقطع الموالات بالسرقه من
مال ولدها على كل حال وقال المصنف ولا بأس بهذا القول لانهما احدا الا بوجوب سقط الحد عنها
كما يقطع عن الاب كاستراكمه في حوز الاعظام اقول بل الام اولى بذلك لزياده وجوب
حقها على الولد ونقد ده ونقوله جلته امه وهذا على وجه ونفسا فيهما بين ومناساه اكل والعلق
والوضع ولا يها كتر محبة للولد من الاب واكثر شفقة عليه ويكون حقا اعظم من حق الاب جلد وهل
حكمه الاجلاد من الطرفين حكمه الاباء لانه فيه نظر **قوله** ويقع الاجير لو اخرج من دونه **قوله**
قال في القواعد وفي رواه لا يقطع ويحل على حال الاستئمان اقول الرواية رواه سليمان عن الصادق
قال سألته عن رجل استاجر اجيرا سرق منه هل يقطع بده قال هذا مؤمن ليس بأسف ومثله
روي سماعة عنه ومثله روي الحلبي عنه والمصنف ذهب الي وجوب القطع اذا اخرج من دونه
وجعل الروايات على الاستئمان ولفظ الروايات يدل عليه وابن ادريس ذهب الى عدم القطع وحمل
الروايات على ما اذا لم يخرج من دونه **قوله** والصيف كذلك **قوله** قال الشيخ الزهنايه لا قطع عليه
وبه قال ابن الحبيب والصدوق وقال ابن ادريس يقطع لم قال لا يقطع قال الشيخ في الخلف اذا سرق
الصيف من بيت ممل او غلق وجب قطعه وبه قال الشافعي وقلا ابو حنيفه لا قطع عليه دليلنا الاية
وقال ابو البوط اذا سرق الصيف شيئا من مال صاحب المنزل فان كان من البيت الذي فيه
فلا قطع وان كان من بيت غير من دون غلق وفعل وخروج فعليه القطع وقال قوم لا قطع ورواه

اصحابنا ولم يفصلوا وينبغي ان يفصلوا في المختلف والذي ينبغي تخصيصه في هذه المسئلة ولا عتاد
عليه هو ان الصنف لا قطع عليه سوا سرق من حوز وعجز من غير تفصيل لاجماع اصحابنا المتفق
من غير خلاف بينهم ولا تفصيل واحكامهم المتواترة والعامة في ان الصنف لا قطع عليه اذا سرق من
مال مضمونه **قوله** ولو ادعى السارق الهبة الى اخره **قوله** قال في النهاية اذ اخرج المال من
الحوز وادعى ان صاحب المال اعطاه ذكرى عنه القطع وكان عيما من ادعى عليه البيه بانه سارق
وقال ابن القتيبي لو ان رجلا دخل واخذ المتاع من بيت وقال صاحب البيت اعطانيه وقال
صاحب البيت لم اعطه بل سرقه لم يقطع لان هذا شبهه وقال الصدوق لو دخل السارق بيتا وجمع المتاع
فوجد في الدار ومعه المتاع فقال صاحب البيت دفعه الي لم يقطع عليه قطع اذا خرج بالمتاع من باب
البيت فعليه القطع او يجرى بالخروج منه وهذا الفرق مشكل من هذه الحجة نعم الفرق بينهما ان القطع يجب
اذا خرج بالتمسك لا بجمعه فيه فاذا ادعى ان صاحب الدار دفعه اليه او وهبه اليه سقط عنه القطع
قوله وشروطه ان يبلغ قيمة ربع دينار الى اخره **قوله** هذا هو المشهور ذهب اليه الملة وابو الصلاح
وان البراء وسلاور وان جرم وقال ابن القتيبي والسارق يقطع في كل شيء يسرق واذا بلغ فيه ما سرق
دينارا فصاعدا او قال الصدوق وروي انه يقطع في خمس دينارا في خمسة ذلك وروي انه يقطع في
درهمين ومثله قال ابن الحيند والعقد ما قاله المصنف لو يدهم من ماله وهو لا يقطع وهو من ذهب
الشافعي ومالك واحد وقال ابو حنيفة لا يقطع الا في عشرة دراهم ولم يعتبر دواوين عيالا وقال يقطع في
القبيل والكثير اذا سرقه **قوله** ويقطع في خاتم وزنه سدس وقيمته ربع **قوله** يقطع في خاتم سدس
دينار وقيمته ربع دينار على اشكال يشاء من صدق انه سرق ما قيمته ربع دينار ذهبيا خالصا وذلك
موجب للقطع ومن كونه المسروق لا يجوز بيعه بربع دينار للزوم الربا وانما يباع بوزنه اي بسدس دينار
لم يثبت لهذه القيمة اعتبار في نظر الشارع **قوله** ولو سرق قيسا قيمته اقل وبيعه نصاب لا يعله ففي
القطع اشكال **قوله** يشاء من صدق انه قد حصل في يده نصاب القطع بواسطة السرقة فكان عليه القطع
ومن عدم قصده الي سرقة النصاب وحصوله في يده من غير قصد لا يوجب القطع كما لو دخل دارا فخرج
وقد تعلق ثوبه بنصاب لا يعله ولا قصده **قوله** كالجمادات والساحل وان راعاه المالك **قوله**
المشهور هذا المذكور وقال ابن القتيبي يقطع السارق من اي موضع سرق من بيت كان او سوق او مسجد
او غير ذلك وقد سرق رد اصقوان نيا بيه من المسجد ثم وجد السارق ثوبه الى رسول الله ص فقال
اقطعوا يديه فقال صفوان من اجل رد اي فقال نعم قال فانما احبه فقال هلك كان هذا قبل ان توفقه الى
فان قصد ان يقطع السارق بالسرقة من الاسواق والساحل مع الاحراز والارعاء منع ولا كان في موضع
المنع وقال المصنف لا يقطع السارق من الجمادات والحانات والساحل لانها ليست احراز الا ان يكون الشيء محروقا

بمنها بشد او من ارض منقطع فانما اراد بالبد وضعه في كسار وسدده فيها مع الرعاها كان كقول
الشيخ من ان الرعاها بالعين حوز لكن لا حازه الى الشد وان عين بالشد منه وفي سطره او في بعض
اخصايه من دون الرعاها فلا قطع وبالجمله هذه اللفظه من كسار وقال ابن الحيند لا يقطع من الجمادات
والحانات الا ان يكون على الشباب حايط او يكون السروق قد احوزها في وعاء او جعلها حايط
منع على اخذها **قوله** ولا في سارق ستره الكعبه على راي **قوله** قال في البسيط
والخلاص انه يجب القطع على من سرق من ستره الكعبه ما قيمته ربع دينار اذا كانت محيطه
بها واستدل بعموم الآية ونحوه وقال ابن ادريس لا يجب القطع لان الحوز العقل والعقل والدفن ولا يجب
بقوله والايه والخبر مخصوصان بالحوز اجماعا **قوله** ولا في ثمر الشجر عليها **قوله** هذا اذا اطلق
كانت الشجر في موضع مجز كالدار فالاولي القطع مطلقا سواء كانت الثمر عليها او قطعت واخرت
لصدق انه سرق من حوز فيقطع وقوله لا يقطع على سارق الثمر على الشجر مني على الغالب من كون
الشجر في غير حوز كالسائين **قوله** مع اشراق المالك عليها **قوله** حله فالشيخ وقد تقدم
قوله ويقطع سارق الصغير المملوك جدا او المخرج ببيعة دفعا لثاذه **قوله** قال في النهاية
من سرق حرا بئاعه وجب عليه القطع لانه من المفسد ينزول الى ارض وقال في الخلاف اذا سرق
عبدا صغيرا لا يعقل انه لا يبيع ان يعقل الا من سبده وجب عليه القطع وان سرق حرا صغيرا
ولا يقطع عليه وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك عليه القطع وقد روي ذلك اصحابنا دليلنا
اجماع الفقيه ان السرقة لا يجب الا في ربع دينار فصاعدا والحولا قيمه له كمال وقال في البسيط
ان سرق حرا صغيرا روي اصحابنا ان عليه القطع وبه قال قوم وقال الكرمي لا يقطع والمشهور الاول
لان وجوب القطع في سرقة المملوك انما كان لصباته وحراسته وحراسه النفس اولى فوجوب
القطع فيه اولى لان حيث انه سارق مال بل من حيث انه من المفسدين **قوله** لا مال
الغاصب **قوله** قال في القواعد لا فرق بين ان الدار العضوية ليست حوزا من غير المالك ولا
شك في كونها غير حوز من المالك لان المالكها ان يدخلها ويملك حوزها وان كان فيها مال للغاصب
لما من عزمه فلا فرق بين حوزها وبين حوزها وجه القريب انها بالتعذر فيها صارت حوزا
اذا احوالها فيها من غير حوزها كان كوضع المتاع في غير حوزها لان منعها غير مملوكه **قوله** او باب
الحوز على راي **قوله** قال الشيخ في البسيط والخلاف من سرق باب دار فله واحد او
قطعت من حايطة اجماعا بل في قيمة نصابا كان عليه القطع لعموم الآية والخبر وكذا يقطع لوقوع جلفه الباب
المسرق منه لان حوزها ذلك وتبعه ابن البراء وقال ابن ادريس الذي مضيه اصوله عند صبا انه
لا يقطع على من اخذ ذلك لان الحوز العنق والعقل والدفن وليست هذه الاشياء في حوز ولا اصل براه الذمه

في الشيء العنق والدار

قال في القواعد وباب الحوز المنسوب فيه محوز سوا كان مغلقة او مفتوحة على الشك
سارقه ان كانت الدار محوزة بالعمارة والحفظ **قوله** والمال من الباب المفتوح مع حوز
على اشكال **قوله** متشاور من حيث انه حوز ومن حيث ان الحوز له فلم يصدق انه حوز
قالبه بسبب باب الدار مفتوح نصب ودار في مكانه فهو في حوز سوا كان مغلقة او مفتوحة واما ابواب
الخزائن التي فيها هي كالمشاع في الدار فان كانت هذه الابواب مغلقة فهي في حوز وان كانت
مغلقة فان كانت باب الدار مفتوحا فهي في غير حوز وان كان باب الدار مغلقة فهي في حوز وان كان
ان يقول نصب الباب ان كانا حوزا كانت ابواب الخزائن من المصوبه في حوز وان لم يكن شرط ان يكون الموقوف في يد مالكه
مغلقة ولا باب الدار مغلقة وان لم يكن احرازه لم يكن نصب الباب على الدار احراز **قوله** وسال ذلك فبقطع اجماعا المطلب الثالث **قوله** ولو ظهر ان المالك يملكه
الكفن وان لم يكن نصا على راي **قوله** لا خلاف في ان القبر حوز الكفن لانه محله وهو محوز باللفظ القطع **قوله** قال في القواعد لو ظهر ان المالك يملكه
واما الخلاف في انه هل يشترط في قطع النصاب بلوغ قيمه ما سرقه من الكفن نصا ايا ام لا فيه اقوال من الروايات المتضمنه لعدمه بعد قطع الشمال ومن عدم استيفاء الواجب والرواية رواية
احدها شرطه وهو ظاهر كلام المصنف وسلا رواي الصلاح وابن حزم السامي عدم الاستراط وهو من يس من السابق عن ابن ابي ابيرو المومنين عم في رجل امر به ان يقطع فقد تمت شماله فقطعها
ظاهرا طام السج في النهاية حيث قال ومن يشترط قبل ارسلي الميت كفته وجب عليه القطع كما
على السارق الثالث شرطه البلوغ في البراء الاولى وهو اختيار ابن ادريس والاولى ان لا تقطع
سوا كانت منه الكفن ربع دينار اقل من ذلك او اكثر في الدقة الاولى والثانية **قوله** ولو سرق
انسان نصا با قطعها على راي وسقط عنها على راي **قوله** قال الحنفية تقطعون معانات الفرد كل واحد لم يكت له بقى فقل بقطع السري وقيل الرجل **قوله** الاول قوله في النهاية والثاني هو احدى قول
منها بعضه لم يجب القطع عليها وبه قال السيد الموصفي وابن البراء وابن حزم والرواية الصلاح والشيخ في الخلاف البراء وقال ابن حزم ان تقطع مينة فضاها تقطع ببارك وان قطعت في السرة قطعت رجله
والمسوط قول اخر انه لا يجب القطع الا ان يبلغ نصب كل واحد نصا اياه قال ابن الجيند وابن ادريس **قوله** ولو لم يكن له بار قطعت مينة **قوله** قال ابن الجيند ان السارق لو سرق
والمصنف في المختلف وهو المقتل لان كل واحد لم يفعل الموجب **قوله** ولو اخرج النصاب في دقيقتين كانت ليد السري بقطوعه في قصاص او شاة لم يقطع مينة وحسن وقال الشيخ في المسوط والخلاف
وجب القطع **قوله** قال في القواعد وهل شرط اخراج النصاب دفعه اشكال اقويه ذلك الامع فصرح بيمينه واجتمع ابن الجيند بارواه المفضل عن بعض اصحابه عن الصادق عم قال اذا سرق
الزمان يريد لو اخرج بعض النصاب دخل واخرج ما بقى به النصاب في المزم الثانية فهل عليه القطع
ام لا فيه اشكاله يشاهد احتمال عدم القطع ذكره في الخلاف لانه اخرج اقل من النصاب فلم يعاد الثانية
لم يخرج من حوز لانه كان مفتوحا ولو قلنا يجب القطع لانه عم قال من سرق ربع دينار قطع كان قويا فانما مرسله وعن السابغة احتمال اطهار التوبة منه جمع بين الادلة **قوله** ولو رد المكره على
روى في المسوط وجوب القطع واختاره ابن البراء والا فرب عند المصنف وجوب القطع مع قصر الزمان الاقوال السرفه لم يقطع على راي **قوله** قال في النهاية يجب القطع وزججه في المختلف لان رد
الثاني لانه يصدق عليه انه سرق نصا بالعموم الاية امامه تباعد الزمان فلا قطع لان الحوز
صار مفتوحا عرض على غيره فلم يخرج من الحوز **قوله** ولو قال السارق هو ملك شريك في السرة لم يقطع وهو الاقرب لان السرة لم يثبت بالاقوال وجودها في يده لا يد على السرة **قوله** ولو
اخرج **قوله** لو سرق انسان ما دعي احدهما ان الموقوف ملك لشريك في السرة وانكر الشريك تلكه
فان الملاح لا قطع عليه لوجود الشبهة في حقه واما المنكر في قوله اشكال يشاهد انه سارق لل

قوله فكان عليه القطع وهو الاقرب ومن وجود الشبهة وهو عوي السربك لتلك لـ
صادق **قوله** ولو قال العبد هو ملك سيدي فلا قطع وان كان به السيد **قوله**
الشبهة الدارية للقطع اما الاقوال العبد بالسرة وصدقه سيده قال في القواعد الاقرب
الوجوب القطع لانه مع التصديق لم يبق ما يمنع من قبول اقوال العبد فانه انما لم يقبل اقواله لانه
مغلقة فان كان باب الدار مفتوحا فهي في غير حوز وان كان باب الدار مغلقة فهي في حوز وان كان
ان يقول نصب الباب ان كانا حوزا كانت ابواب الخزائن من المصوبه في حوز وان لم يكن شرط ان يكون الموقوف في يد مالكه
مغلقة ولا باب الدار مغلقة وان لم يكن احرازه لم يكن نصب الباب على الدار احراز **قوله** وسال ذلك فبقطع اجماعا المطلب الثالث **قوله** ولو ظهر ان المالك يملكه
الكفن وان لم يكن نصا على راي **قوله** لا خلاف في ان القبر حوز الكفن لانه محله وهو محوز باللفظ القطع **قوله** قال في القواعد لو ظهر ان المالك يملكه
واما الخلاف في انه هل يشترط في قطع النصاب بلوغ قيمه ما سرقه من الكفن نصا ايا ام لا فيه اقوال من الروايات المتضمنه لعدمه بعد قطع الشمال ومن عدم استيفاء الواجب والرواية رواية
احدها شرطه وهو ظاهر كلام المصنف وسلا رواي الصلاح وابن حزم السامي عدم الاستراط وهو من يس من السابق عن ابن ابي ابيرو المومنين عم في رجل امر به ان يقطع فقد تمت شماله فقطعها
ظاهرا طام السج في النهاية حيث قال ومن يشترط قبل ارسلي الميت كفته وجب عليه القطع كما
على السارق الثالث شرطه البلوغ في البراء الاولى وهو اختيار ابن ادريس والاولى ان لا تقطع
سوا كانت منه الكفن ربع دينار اقل من ذلك او اكثر في الدقة الاولى والثانية **قوله** ولو سرق
انسان نصا با قطعها على راي وسقط عنها على راي **قوله** قال الحنفية تقطعون معانات الفرد كل واحد لم يكت له بقى فقل بقطع السري وقيل الرجل **قوله** الاول قوله في النهاية والثاني هو احدى قول
منها بعضه لم يجب القطع عليها وبه قال السيد الموصفي وابن البراء وابن حزم والرواية الصلاح والشيخ في الخلاف البراء وقال ابن حزم ان تقطع مينة فضاها تقطع ببارك وان قطعت في السرة قطعت رجله
والمسوط قول اخر انه لا يجب القطع الا ان يبلغ نصب كل واحد نصا اياه قال ابن الجيند وابن ادريس **قوله** ولو لم يكن له بار قطعت مينة **قوله** قال ابن الجيند ان السارق لو سرق
والمصنف في المختلف وهو المقتل لان كل واحد لم يفعل الموجب **قوله** ولو اخرج النصاب في دقيقتين كانت ليد السري بقطوعه في قصاص او شاة لم يقطع مينة وحسن وقال الشيخ في المسوط والخلاف
وجب القطع **قوله** قال في القواعد وهل شرط اخراج النصاب دفعه اشكال اقويه ذلك الامع فصرح بيمينه واجتمع ابن الجيند بارواه المفضل عن بعض اصحابه عن الصادق عم قال اذا سرق
الزمان يريد لو اخرج بعض النصاب دخل واخرج ما بقى به النصاب في المزم الثانية فهل عليه القطع
ام لا فيه اشكاله يشاهد احتمال عدم القطع ذكره في الخلاف لانه اخرج اقل من النصاب فلم يعاد الثانية
لم يخرج من حوز لانه كان مفتوحا ولو قلنا يجب القطع لانه عم قال من سرق ربع دينار قطع كان قويا فانما مرسله وعن السابغة احتمال اطهار التوبة منه جمع بين الادلة **قوله** ولو رد المكره على
روى في المسوط وجوب القطع واختاره ابن البراء والا فرب عند المصنف وجوب القطع مع قصر الزمان الاقوال السرفه لم يقطع على راي **قوله** قال في النهاية يجب القطع وزججه في المختلف لان رد
الثاني لانه يصدق عليه انه سرق نصا بالعموم الاية امامه تباعد الزمان فلا قطع لان الحوز
صار مفتوحا عرض على غيره فلم يخرج من الحوز **قوله** ولو قال السارق هو ملك شريك في السرة لم يقطع وهو الاقرب لان السرة لم يثبت بالاقوال وجودها في يده لا يد على السرة **قوله** ولو
اخرج **قوله** لو سرق انسان ما دعي احدهما ان الموقوف ملك لشريك في السرة وانكر الشريك تلكه
فان الملاح لا قطع عليه لوجود الشبهة في حقه واما المنكر في قوله اشكال يشاهد انه سارق لل

سلم والحلي **قوله** ولو تاب قبل الثبوت سقط لا بعده **أقول** اذا اقرب بالبرقة مبرين ثم تارة
قال ابن ادریس لا يسقط الحد ولم يجز للامام العزومة بحال لانه تقطيل الحد والله وقال الشيخ
في النهاية يجوز للامام العزومة **قوله** وسقط في الشهادة الفصل **أقول** اي تشهدون
انه سرق ثوبه القلاه في عينه في البرم القلاه في الساعة القلاه فيه **قوله** ولو شهدت البيعة
تقطع لم شهدت بعده باخري تمل قطع رجله **أقول** لو مات البيعة بالبرقة ثم امسكت حتى
قطع لم شهدت بالبرقة الثانية في قطع الرجل قولان قال في النهاية لقطع وهو قول محمد بن باويه وابن
حزم وقال في السبوط لا يقطع واختاره ابن ادریس وابي الصلاح **قوله** ولو اعاده الى الحرز من لا يقطع
وتشكل من حيث توقفه على المرافعة **أقول** ولو اعاده الى الحرز قال الشيخ في السبوط لا يقطع لانه لا يحصل
السبب التام وفيه اشكال من ان القطع موقوف على المرافعة وكيف يحصل المطالبة مع رده **أقول**
لا منافاه بين رده وبين المطالبة لا مكان تلفه من الحرز بعد رده قبل حصوله في يد المالك ومن حصول
السبب التام وهو اخراج البالغ المختار صاب القطع من حرز **المقصد السابع في الجوارب**
قوله ذكوا وانتي **أقول** خلا فلا ابن الحبيد وابن ادریس فانها قال الا اني لا تفل واختاره
في المختلف **قوله** ولا تقرب عدم اشتراط كونه من اهل الزينة **أقول** قال الشيخ في النهاية المحارب
هو الذي يجر السلاح وتكون من اهل الزينة في مصر او غير مصر وتعه ابن البراء ويحرم في الخلاص
وقال في القواعد لا تترط كونه من اهل الزينة على اشكال ومثلا الاشكال من احتمال اشتراط لانه هو
المشهور من فتوى الاصحاب ومن احتمال عدم اشتراط لعدم الابه **قوله** وعدم اشتراط ثوبه
أقول هل ثبت قطع الطريق للجرم مع ضعفه عن الاخافة الا تقرب ذلك لعدم الابه وصدق اسم
المحارب عليه والاشكال يشأ من حيث كونه محاربا لانه كل من جرد السلاح للاخافة مطلقا ومع
الاخافة ومن كونه ضعيفا لمكان مقاومته وقوته والغلبة عليه قال الشيخ في السبوط والخلاف
احكام المحاربين تتعلق بالرجال والتاسرا على ما فصلناه في العقوبات للابه وعمم الاخبار وقاله
ابن الحبيد وكذلك كل النساء الا انهن لا يقتلن قال ابن ادریس هذا ان الكتابان معظمها من ذرية الخا
وهو قول بعضهم واختاره رحمه الله ولم اجد اصحابا قولان يقتلن النساء في الجوارب والذي يقتضيه
اصول المذهب ان لا يقتلن ونسكه بالابه ضعيفا لانه خطاب للذكور دون الاناث ومن قال
تدخل النساء في خطاب الرجال على طريق التسع فذلك محاربا والكلام في الحقيقة قال في المختلف والوجه
ما قاله لرواه محمد بن مسلم **قوله** السابق في الحد وفيه قولان **أقول** اخلف فيه
علمونا قال الشيخ المفيد وسلا رواه ابن ادریس في تحرير الاحكام بن القتل والصلب والقطع فخرها
والنجي وقال الشيخ ان قتل مثل قصاصا فان عفا الولي قتل حدا ولو قتل واخذ المال استبرح منه
ونظمت

نظمت يده اليمني ورجله اليسرى ثم قتل وصلب وان اخذ المال ولم يقتل قطع مخالفا وتوفي فان خرج ولهم
ياخذ المال انقص منه ونفي وان اشترى السلاح واخاف خاصه نفي لا غير واختاره ابن البراء **قوله** ولو قطع يده
مقبلة تله تصامر الخيرة **أقول** لو قطع يده مقبلة بعد رفي الحناية والسرايه فان قطع اخري مد براصتها
ومن سواها فان اذملت والقصاص في اليد فان اذملت الا وفي وسوت الثانية والقصاص في النفس
فان سواها ثبت القصاص في النفس بعد رد نصف الدية فان اقبل بعد ذلك قطع رجله سري الجميع قال
الشيخ في السبوط نصف الدية او نقص منه بعد ذلك يلقى الدية ولو قطع يده مقبلة لم رجله مد براسي
الجميع من نصف الدية او نقص منه بعد رد نصف الدية لتواي الجراحين هنا نصار كما يلح الواحد بخله
الا وفي قال في القواعد ولو قيل في الا وفي كذلك كان اقرب لسقوط اعتبار الطرف في السرايه كما لو قطع
واحد يده واخر رجله ثم الاول يد اخري وسري الجميع فانها مايت وبيان تصامو دية تقوله على راي هو
راي الشيخ **قوله** ولو ادب زوجته او ولده ضمن الحناية **أقول** لو ادبها على الوجه المشروع قال
الشيخ بعض لان التاديب مشروط بالسلامة ويشكل بانه من التعزير والسابع **المقصد الثامن**
في الارزاد **قوله** والسكران **أقول** في الحكم بارتداد السكران اشكال اقرب النعم مع زوال التمييز
وقال الشيخ حكم السكران حكم الصالح فلوارتداد سكران ثم مات كان ماله نيا فان قتله قاتل بعد الارزاد
فلا شيء ثم قال وما السكر سبي ان يقول حكمه عليه به والمصنف استشكل في القواعد ارتداد السكران
ثم حكمه بان الاقرب النعم مع زوال التمييز والشيخ يقول بارتداده واسلامه **قوله** ولو كذب الشاهد من
بالرودة لم يقبل **أقول** لو شهد برودة اثبات قال كذا با على لم يسمع منه ولو قال كتب مكوها فان ظهر منه
علمه الاكراه كالا سيور تمل والاف في القبول نظر ابويه العلم من حيث ان دعواه الاكراه امر محتمل
ومن ان الحكم بكفر من ثبت اسلامه متضمن خطا عظيما من اباية الدم وغيره فلا يجوز القطع مع
احتمال عدمه ومن ان الشارع جعل البيعة طوقا لحي بوث الاحكام وقد تحققت فوجب الحكم بها
وهو الاقرب عند المصنف في القواعد واختاره في المختلف لان المشهور عليه مصدق للبيعة
يصدق والارتداد ادمنته ودعواه الاكراه من غير حصول شاهد حال يدل على صدقه غير ملتفت
اليه شرعا ادفع دعوي مجردة عن ما يوجب نفي بيقه فيها فلم يكن مقبولة لان دعواه ايضا تضمنت
لكذب الشهود لان البيعة شهدت بالارتداد وهو يتضمن الاختيار فدعواه الاكراه كذب للشهود
فلا تسع ولو نقل الشاهد لفظه فصدقه وادعى الاكراه قبل اذ لا تكذب فيه بخلاف الشهادة بالرودة فان
الاكراه نفي الرجة دون اللفظ قال في القواعد لو شهدنا بالرودة لم يقبل دعوي الاكراه على اشكال وهذه
المسئلة مكررة وقد تقدم وجه الفرق فيها لكنه ذكرها ولا على الاحكام ثم ذكرها مفصلة **قوله** ولو صلي
بوعارته لم يحكم باسلامه **أقول** قال في القواعد ولو ارتد محتارا فبطلت صلاة المسلمين لم يحكم

بعده سوا صلي في دار المسلمين اود الحرب على اشكال يري ان المرتد لا يحكم بالسلامه الا بعد توبته
فله تكي صلاته من غير توبه سوا كانت صلواته في دار الاسلام او الكفر على اشكال من ان
صلواته في دار الكفر لا يحتمل الا بعد التوبه اذ لا يمكن حملها على العقبه ومن الحكم بارتداد وبقوله حكم
بسلامه الا بالتوبه ولم يحصل بكان حكما لا يرتد اذ باقيا قال في المبسوط وتروي في نفي انه لا يحكم بالسلامه
في الموضوعين **قول** عده الوفاء **قول** سين زوجته وتوبه بعد الوفاء في الحال وان لم يدخل بها
على المحرمي ومن لا عده مع عدم الدخول ووجه القوم ان حكم المرتد عن نظم حكم الميث اجماعا وقال
ابن حزم وان الميث لا عده مع علم الدخول **قول** فيستتاب ثلثه ايام فان قاب قبلت توبته
قول يستتاب فان قاب والامتل روي الشيخ عن سهل بن زياد عن ابن ميمون عن الصادق وعن
امير المؤمنين عم قال المرتد يستتاب ثلثه ايام فان قاب ولا قتل يوم الرابع وقال الشيخ القدر الذي
يكفي معه الرجوع قاله في المبسوط **قول** وفي استرقاقه اشكال **قول** متنازع احوال الشيخ في كتبه
قال في المبسوط نحو استرقاقه وكذا قال في الخلاف وقال في كتاب اهل الرده من المبسوط بانه لا يترق
وقال في كتاب الرده من كتاب الخلاف سترق في دار الحرب لا دار الاسلام ومثاوم من حيث
انه حال علقه كان ابواه كافرين ومن حيث ان ابواه لا يترقان فذلك هو **قول** وهو الحاكم
على سوال المرتد **قول** قال في القواعد هل يست اجر مجرد الرده او حكم الحاكم الاقرب الاول ووجه القرب
ان الارتداد عده للحيث ثبت عند وجوده فضا للعليه **قول** قتل في الرابع **قول** اوله وروي
عن الكافيه عم انه يقتل في الثالث **قول** وما سلفه المرتد على المسلم في الدارين بضته قبل انقض الحرب
وبعد عداة الحرب على اشكال **قول** متنازع اختلاف اصحاب وقال في القواعد اما الحربي فان
انلف في دار الاسلام منه ولا قرب في دار الحرب الضمان لانه انلف ما لا يعصوما فلهما ينضم
ولا ان الكفار ومخاطبون بزور الشرايع وقال في المبسوط المرتد اذا انلف نفقا او ما لا تقرب فان كان
وجده اوفي فية غير معتقه فعليه الضمان كالمسلم لانه التزم حكم الاسلام وشبه له حرمة والوفاء
ذلك وما راف الحربي انه ما التزم حكم الاسلام فلهذا لم يكن عليه الضمان **قول** ولو قتله من
لعمد بقاء بعد توبته في الضمان اشكال **قول** يشا من قول الشيخ في المبسوط يقتل المحرم قتل
المسلم فلهذا ومن احتيا عدم قتله لعدم القصد الي قتل المسلم **قول** ولو طلب له سرشاد احتمل عدم
الاحايه بل يكلف الاسلام ثم يتكشف **قول** لو قال قتلوا شبهة في جنس الا فقال الي ان نخل شبهة
لانه مما يحجب ان يستتاب بحسب جنس شبهة وهو مقدر ولنا مكان الا نظر ارجا بزاله عذر
وحيث الزامه بالتوبه في الحال لم يتكشف عنها لانه قد يعين عليه الزامه بالاسلام بعد مضي المدة
ايام او بعد مضي زمان ملكه فيه الرجوع فلا يجوز ترك الواجب المصنف والابقاء على الكفر ولا ينافي

ذلك

ذلك وجوب حل شبهة الامكان ان ياتي بالاسلام ثم يحل شبهة **قول** وليك ما يكتفي حال رده
عن غير نظم ونحو اشكال **قول** يري انه اذا كتب المرتد عن نظم باصطبا او احتطاب او غير
ذلك فله دخل في ملكه ام لا اشكال والا قرب عنده في المختلف والتواضع انه لا يدخل لانه في حكم الميث
ولم يدخل في ميث ذلك وفيك الميث كذا من هو حكمه لان ارتداده ينافي الملك ولذلك يزول كلما
يملك عن ملكه في الحال وان لم يمتل عداة المرتد عن غير نظم ويحتمل ان يدخل بما يصح ان يدخل في ملك
الكافر ما يصح له ملكه **المفصل التاسع في رعي الهياكل والموت** **قول** كالجنين والبعك والبحر
قول حيث لا امر من اظهره لم يدع بل يخرج من البلد ويتابع في غيره ليدع يعبرها فاعلمنا قال في
القواعد والا قرب بحكم لحمها ووجه القرب ان هذا الفعل موجب التحريم الاكل من لم الموطر المحمله
من غير كراهية تحرم لحمها ما كان لحمها مكرها او حيوانا احوط **قول** ويتصدق بما يتابع به
على راي ودفع اليه على راي **قول** اذا كانت للواطي دفع الثمن اليه على راي ابن ادريس واختاره
المصنف في المختلف ويصدق به على راي المقييد ولو كانت لعز ومي غير ما كوله المحرم اعزم قيمتها
لما كرها ولو بيعت في غير بلد الفعل باكثر من القيمة التي عزمها ان ثلثا يصدق بانفك فلا بحث
وان قلنا برد الثمن على المعزوم احتمل في الرداء ثلثه اوجه ان يرد على باعها الا فاهم يخرج عن
ملكه برعي الغير وان نرد الرداءه على الغارم لا فاهم دخلت في ملكه بدفع القيمة ولعموم قوله يعزوم
بينها ويرد ثمنها على الغارم وان يصدق بالرداءه لان المالك باخذ عوضها والغارم يرد عليه
ما عزم ثمنه من الصدقة قال في القواعد ويحرم استئصال جلدها بعد الذبح فيما يستعمل بنيه جلد غير
ما كوله المحرم على اشكال متنازع من حيث جواز استئصاله الاستئصال وكذا صارت غير ما كوله المحرم لانه
جواز استئصال جلدها فيما يجوز استئصاله في غير الصلوة ومن وجوب اهرتها عقيب الذبح وذلك ينافي
جواز ابقائها جلدها فغلت عن استئصاله وهو لا توجب **قول** وثبت بعد لبن وبالا قرار من **قول**
لا حلف في ثبوت وطى البهيمة بشهادة رجلين عدلين واما ثبوته بالاقرار فالمستور انه مثبت بالاقرار
ولو مرة واحدة خلا فالابن ادريس حيث قال ثبت بالاقرار مرتين قال صاحب الشرايع وبطل لا
ثبت بالاقرار مرتين وهو غلط وقوله ليس نصريجا بانه لا يثبت الا بالاقرار مرتين وانما يعيد
ذلك بمفهوم اللفظ لا بنظره واختار في القواعد ثبوته بالمره مطلقا وفيه هنا بقوله ان كانت
ملكه ولا يثبت التغير **قول** وطى الميتة كالحية بل يغلط في العقوبة في غير المحصن ولو كانت زوجته
عزرو ثبت ما ثبت به الزنا على راي وبعد لبن او بالاقرار مرتين على راي **قول** قال ابن ادريس
ثبت شهادة اربعة رجال لانه زنا وقال الشيخ في النهاية ثبت بشهادة رجلين واختاره المصنف في
المختلف وهل يثبت فيه شهادة النكاح لونا بالحية اشكال متنازع بالمره من يقول بشهادة النكاح

وان عمده عمل وقال الصدوق والمفيد اذ بلغ العلم حصة اشباراقتض منه وقال ابن ابي عمير
قوله حده عشرين سنين روايه شاذة لا يثبت اليها الا انها مخالفة لاصول المذهب وبما في القرائن
والسنة لقوله في القلم الخبير **قوله** فالأقرب القصاص على الأبرار **قوله** ويجعل ان يكون القصاص
على المباشرة لا أمر ما عين له احد هما والأقرب انه على الأبرار لا الكراهة تحقق فيما دون النفس
وايضاً لا بد له بسبب الكراهة من قطع يد من فعل ما لا بد له منه **قوله** ولو قال اني متاعك
في البحر تسلم السقيفة وعي ضمانه ضمن الى جرح **قوله** ذلك للرواية وشروط في القواعد الخوف
ولو لم يكن خوف فالأقرب عدم ضمانه لأنه ضمان مال محرم ولا اصل فيه العطلات والمناجات
في صور الخوف للنفس والمراد انه خلا من الخوف ولم يخل من الفائدة اي بل فيه فائدة وهي
حقيقة السقيفة **قوله** ولو قال للكبير اني قتلته فله شيء على المذموم والأقرب **قوله** والأقرب
التقديرات الصبي غير مجزئ والزمه على قتل نفسه فقتل نفسه كان على المذموم التقود **قوله** ولو
أكره العاقل على قتل نفسه فلا ضمان عليه **قوله** قال في القواعد وهل يحقق كراهه العاقل اشكال
نشا من تصور الاشكال هذا إذا لم يكن ما اكرم عليه خوفاً من القتل ولا يتصور فعل
القتل خوفاً من القتل ومن تفاوتت اسباب القتل من السهولة والصعوبة فربما عدل الى سبب اسهل
خوفاً من الصعب واعلم انه إذا أكره الإنسان غيره على قتل واحد فقتله فالدفع على القاتل وليس
على المكرم قصاصاً ولا كفارةً وهل يخفى من شركة المقتول فيه اشكال يشا من مشاركة لقاتل في
تعجيل قتله كتعجيل الميراث فيعامل بقيقين مطلوبه كالقاتل ولا قاتل مستند الى المكرم
حكم بعضهم على التقود على المكرم ومن وجود المتعدي للبراءت وهو السبب وعدم ما شرع القتل
فان اسم القاتل يتناول المباشرة حقيقة **قوله** ولو علم الوالي الزور وباشرا القصاص والتقود عليه
دون التقود **قوله** فاذا لم باشرا القصاص فالقصاص على المذموم خاصة وفيه اشكال
يتناس اخيراً ان عليه النصف لان القتل استند الى سبب شهادة الزور والطلب وهو مقتضى
النيكوت على الوالي نصف الدية ومن وجوب مقدار نسبة الطلب الى عدد الشهود من الدية
فان شهادة الزور وان كانت سبباً واحداً الا ان حكم السبب الواحد يتعدد بتعدد دفاعه
قوله فالأقرب ان يقتل بعد رد دية الجرح والاول جابج **قوله** لأنه لا يؤخذ الكامل بالتأنيص
وقد اخذ دية عضو فرد دية العضو وفيه نظر لان الدية للنفس وحدها ولا يلزم انه اذا قتل
يقطع الدين والرجلين والأدنين مثلاً انه لا يكون لولي الدم قتل العبد ان يورث ديات متعدده
ولهذا استشكل في القواعد فقال لو قطع واحد يديه واخر رجله فانه ملأ أحد الجاهل بالآخر
من الدية جرحه فعليه ضمان ما فعل والاخر قاتل عليه القصاص في النفس والدية لكن يقتل

فجاء

رد دية الجرح المندمل **قوله** ولا يجب الدية الا صحت **قوله** المشهور ان الواجب بلا صالته في بطل
العقد القود والدية انما ثبت صحتها وان احتار وفي المقتول القود كان له ذلك وان احتار الدية
لم تكن له ذلك الا برضا القاتل فان دفع نفسه للتقود لم تكن للولي غيره احتاره الثلثة والاکثر وقال
ابن الحنفية لولي المقتول على الخيارات ان يستقيد او ياخذ الدية او يعينوا عن الجنابة ولو شأ
الولي اخذ الدية وامنع القاتل من ذلك وبطل نفسه للتقود كان الخيار للولي ولو هرب القاتل اخذ
الولي الدية من ماله وكذلك القول في جراح العمد وليس عفو الوالي والحفي عليه من القود مسقط
حقه من الدية وقال ابن ابي عمير بان عفا الاوليا عن القود لم يقتل وكانت عليه الدية لهم
جميعاً لستأقوله النفس بالنفس وقوله والجرح قصاص وعموم قوله فاعند واعليه مثل ما عتد
عليكم وقوله كتب عليكم القصاص الآية وما رواه جميل بن دراج عن احمد بن محمد بن عبد الله بن
به الضرب ففيه التقود وشهد عن الحلبي احتجوا بان اسقاط بعض الحق فله يكتلن عليه الحق الاستماع
بكل الدين وما رواه الفضيل عن الصادق ع قال والعهد هو القود او رضاً وولي المقتول والجواب
بأن اسقاط بعض بل هو نوع معاوضة فاتفقت الى رضاً العزمين كباقي المعاوضات ونقول بالجواب
في الحد ثبوت **قوله** ولو هلك قاتل العمد فالدية على ابي **قوله** وبطل سقط الدية لان الدية
لا يكون الا مع رضاً الجاني بها وقد مات وما يذ لها وليس عليه القصاص وقد فات مجله ولا ريب
انما يكون في مال ان كان له مال وان لم يكن ماله سقطت **قوله** فالوجه المقتضى **قوله** اذا قتل
المراء مكانها طمأناً عداً فادعي كونها حاملاً فان اباست اربعاً من القوايل فثبت بالمثل
ثبت الحمل ووجب التاجر الى ان تضع وان لم يكن لها شهود فالأقرب وجوب التاجر الى التحقيق
حاله اما يعلم خلوها من الحمل او بالوضع ويحتمل ان يقتض منها لان الجنابة متيقنة والحمل غير متيقن
قوله ويرث القصاص والدية وارث المال الى جرح **قوله** هذا قول الشيخ في النهاية وقال ابو
الصلح اوليا المقتول ما عدا ذلك له الام من الاخوة والاخوات والادهر وقال في الخلاف الدية
نزلها الا ولا ذكوات كانوا اوانا ثاللاً كذا في ثلثاً لا نشين وكذلك الوالدان ولا يرث الا حرم ولا خوا
من قبل الام من سبباً ولا الاخوة والاخوات من قبل الاب وانما يرثها عبد الوالدين والا ولا الاخوة
من قبل الام والاب او العمومة فان لم يكن واحد منهم وكان هناك مولي كانت الدية له فان لم يكن
مولي ميراثه للامام والزوج والزوجة يرثان من الدية وكل من يرث الدية يرث القصاص الا
الزوج والزوجة وقال في السبوح ما في الكلام في القصاص فانه كالدية في الميراث يرثها من يرثها
فالدية يرثها من يرث المال والتقود يرثه من يرث الدية والمال معاً هذا مذهب الاكثر وقال

ثم نوره العصبان من الرجال دون النساء والافقوى الاول وان كان الثاني قد ذهب اليه جميعا
من اصحابنا وذكرناه نحن في النهاية فاما الزوج والزوج فلا حظ لهما في الفضا ومنهما يصيبهما
من الميراث من الدية وقال ابن ادريس الذي اعول عليه والتي به القول الذي تواف في البسوط
دون النهاية لقوله واولى بالرجام قال في المختلف والمعتك ما قاله في البسوط لعموم الآية **قوله**
وليس واجبا علي ابي **قوله** قال الشيخ في البسوط بالتوقف لا بفاسد احتياط به مبنيه علي
الاحتياط التام فيكون منزله نظرا لامام وقال في موضع اخر منه عدم التوقف وقال في الخلاف
انه يتوقف علي اذن الامام وان خالف لم يعزله وقال في البسوط بعزله واختار المصنف هنا الاذن
وقال في القواعد التوقف علي اذن الامام في الطرف اولي منه في النفس واختار في المختلف عدم
التوقف علي الاذن لقوله فقد جعلنا لوليه سلطانا **قوله** ولا يجوز لاحد المبادره علي ابي
قوله قال الشيخ له المبادره لان له حقا واذا كان له حق وهو قاتل رعي استيفائه استوفاه
اي وقت شأ والاقرب انه ليس له المبادره الا باذن الحاكم واذن جميع الذرية فان بادر فعمل حراما
ومن حصر المبادرين **قوله** قوله للولي استيفاء حقه علي ابي **قوله** وبطل ليس له ذلك
حتى يبلغ الصغير لان الفضا ومنع للتسبيح لا يتحقق في حق الصغير ولا لغيب المعنى لا يمكن فلا ينفذ
وكل يصرف هذا استانه باطل لا يملكه الولي كالعفو عن الفضا والطلاق والعنف وهذا قول الشيخ
في البسوط والخلاف واختار المصنف هنا وفي القواعد ان للولي استيفاء حقه لانه قائم مقامه
مستبث له ما ثبت للولي عليه من استيفاء الحقوق لانه معي الولاية **قوله** ولو انصرف مدعي العفو
الجرح **قوله** نقد بر المسئلة اذا اقر احد الولتين ان شريكه عني علي مال لم يقبل افرازه علي شريكه
ولا بسقط الفود في حق احدهما وللمقران يقبل لك بعد ان يرد نصيب شريكه فان صدق فالورد
له والا كان للجاني والشريك علي حاله في شركه الفضا **قوله** قتل بعد رد دية اليد علي اشكال
قوله يشأ من سقوط حق الفضا في اليد بالعفو ولا يجوز قتل الكامل بالناقص ومن ان
فضا الطرف منقذ في فضا النفس وهذا الاخير مذهب الشيخ في البسوط وان فضا النفس
لا ينتقص للولي نفس كاملة **قوله** فان صر به الولي بالمنع انتقص بعد الفضا منه الي
احرم **قوله** قال في القواعد ولو ضرب ولي الدم الجاني فضا وشاؤ تركه قتل القتل وعالج نفسه
وبطل بكن للولي الفضا في النفس حتى تقتصر منه في الجراح علي رايه صعيقه والوجه ان له
قتله ولا فضا عليه اذ صر به بالة لا فضا كالوطن انه ابا عنقه ثم ظهر خلافه فله قتله
ولا تقتصر من الولي والاقرب التفصيل وهو انه ان كان قد صر به بماله صر به كان له قتله من
غير فضا عليه في الجرح لانه استحق ان يقاتل نفسه وما فعله من الجرح مباح له ولا جرحه بماله

فله كما لو ضرب عنه فظن انه مات والمباح لا يستغيب الفضا وان صر به بماله المنوع في الشرع
كما لو ضربه بقتل رعيه ماله الفضا به هو منوع منه انتقص من القاتل بعد فضا ما جفي عليه
قوله ويدخل فضا الطرف في فضا النفس والطلاق وقال في القواعد وهل يدخل فضا
الطرف في فضا النفس قتل ثم ان احدث الضربه وان لم يعرف لم يدخل **قوله** ولو قتل رجل
باصره فقتلهما الولي رد دية المراه علي الرجل **قوله** وقال المصنف اذا اجتمع رجل وامراه في قتل رجل
عدا كان لاوليا المقتول فقتلهما جميعا ويؤدون اليه شتا حصة الاف درهم فيقسمونها علي بنته السهم
لموته الرجل ثلثا ولورثة المراه ثلث واصغف المصنف هذا القول واختار المصنف ان ورد بوريته
الرجل واستند لعلبه في المختلف بان المراه الماتت علي نصف نفس الرجل فكان عليها حصة ثلثه فاذا
قتلها الولي كان الفاضل للرجل لان ديتها بقدر جنايتها والشرف من الرجل نصف جنايته فورد عليه
لا عليها وهذا هو مذهب الشيخ في النهاية وابن البراج **قوله** ولو قتل جرحا وعبد فقتلهما الولي ربح
نصف قيمه الجرح عليه والواحد من قيمه العبد عن المصنف ما لم يجاوز به الجرحي مولا **قوله** وقال
النهايه يودي الي سيد العبد شتمه وهو قول المصنف وابن البراج وهذا ليس بجديد لان اوليا المقتول
قد استحقوا علي رتبة العبد نصف النفس فلا يصحون ما دخل تحت ستمهم لم لو كانت قيمه العبد
زائده علي النصف دفع الاوليا الي سيد الوفاة ما لم يجاوز دية الجرحي بورد اليها **قوله** فان كملت
الدية والاخذ الولي التام **قوله** كما لو كانت منه العبد الناكات القيمة اريد من نصف الدية
عشره دينار كان علي المورث ان علي نصف الدية وهو خمس مائة وبكل الدية بها ولو كانت الزايد اقل
كما لو كانت قيمه العبد ثمان مائة دينار وقتله الولي كان علي الجرحان يرد علي مولي العبد الزايد
عن نصف الدية ما زاد الجرح علي مولي العبد الثلث به لم بكل الدية تكون المنازات بين ثمان مائة
وكل الدية لولي الدم وهو ما ينادي به **قوله** وفي الكل اشكال **قوله** بئس من نص اصحاب
علي انه ليس له اخذ الدية الا بعد اسقاط دية الطرف ودية الطرف هنا استوعب اما الفضا
ثبت بالنفس لقوله النفس بالنفس الاية ولا ان الحناية قد حل في البرايه والطرف لا يدخل في
النفس ومن حيث ان للنفس دية غير دية الاطراف لانها جنايه مستقلة فلا تندد بقوله عم
لا يظلم امرء مسلم ولا نوره لم يثبت للفرس في الزم دخول النفس في الطرف وهو باطل احما **قوله**
واخذ الولي نصف الدية علي اشكال **قوله** بئس من ان للولي اخذ الدية وقطع يد الجاني
اسقط نصفها ما اخذ نصفها الباقي ومن ان ليس له اخذ شي لان القطع في مقابلة القطع والنفس
في مقابلة النفس وقيل عليه دية كاملة اما الذي قال عليه نصف دية لانه ما مات الا وهو مقطوع
العبد واليد نصف الدية والذي قال الدية كاملة لان اليد باليد وقد سرت الي النفس نصرت

هذا هو الصحيح
في القواعد
في القواعد
في القواعد

عليه فتلحقه ونرى سجننا ان عليه دية كاملة او القصاص في النفس والصنايط انه ان سرت
جنايته المحي عليه منها الحاي وان سرت جنايته الحاي كانت هدر **قوله** وعلى العايب شتر كان
ان لم يحكم له الاول **قوله** هذا اختيار السج في الاستنباط وابن ادريس وابن الجنييد وقال
في النهاية العبد لا وليا الاخير لانه اذا قتل واحد اصاب اوليا ية فاذا قتل الثاني اسفل منهم الى وليا الثاني
م هكذا بالعامية ومضى فتكلم بصريح واحد او حيايه واحده كان بين اولياهم بالسوية وليس
على مولا اكثر منه والاول رواية زرارة والساني رواية علي بن عبيدة عن الصادق **قوله**
ولو قطع يد نالت قبل الدية وقيل الرجل **قوله** الاول قول ابن ادريس واختاره في الشرح والثاني
قول الشيخ وابن البراء واي الصلاح وابن الجنييد **قوله** وان استرقه اشتراك **قوله** مراده
ان الاول استرقه بعد جنايته على الثاني واختار المولي الثاني اسرقته ايضا فاشتركا لان
الاول لم يسترقة قبل جنايته الثاني بل استرقه بعد ها واسترقاق الاول بعد الجنايه على الثاني لا
يدفع حق الثاني فان اختار الثاني القتل فله وسقط حق الاول وان اختار الاول استرقاق استرقا
لان اسرقاق الثاني لا يدفع حق الاول ايضا **قوله** وبين فله بالاقول على راي وبالاربع على
راي **قوله** الاول راي ابن ادريس والساني راي الشيخ **المطلب الخامس** في الشرايط
قوله وقيل البالغ بالصبي **قوله** هذا قول الشيخ وابن ادريس وقال ابو الصلاح لا يجب به القصاص
بل الدية وقول الشيخ اصح لعموم قوله النفس بالنفس وقوله ولكم في القصاص حياه وقوله فقد جعلنا
لولييه سلطانا احب باب عقله نافق فاشبه المجنون والجواسم بالغ من المشاوه والفرق
ظاهر **قوله** وفي الكون اشكال **قوله** مشاوع ان الشارع لم يعد ذلك كون في انقائه بل
نزهة الشرح منزلة الصافي ومن حيث ان العبد يقترب منه القصد الى القتل **قوله** ولا على كالبصر
على راي **قوله** قال الشيخ في النهاية عد الامم وخطاوع سواجب فيه الدية على عاقلة وتبعه ابن
البراء وهو قول ابن الجنييد ورواه الصدوق وقال ابن ادريس الذي يقتضيه اصول بل عينا
ان عد الامم عد يجب عليه فيه القود لموله النفس بالنفس ولكم في القصاص حياه والوجه
ذلك لان مناط القصاص هو القتل العمد وان ثبت هنا مثبت الحكيم عملا بالعدله وعموم الايات
واحج الشيخ ببارواه الوعيدية عن الباقر عم عد الامم مثل الخطاويه الدية من ماله فان لم يكن مال
فان دية ذلك على الامم وبارواه محمد الحلبي عن الصادق عم الامم جنايته خطا لعم عاقلة
والجواسم بالغ من حكمة ما والجل على ما اذا لم يقصد القتل بل الدفع ومثلها كيف يعارض بض القرآن
قوله والام تولد لها **قوله** وقال ابو الصلاح لا يقتل الام تولد لها وقد تقدم الكلام في **قوله**
دميه نظر **قوله** وجه النظر من حيث ان الولد بالشبه ومن الاله يتقي بغير لجان بل يجوز ان لا تكون

تأويل

فاذا رجع عن دعواه فانه يقتل به الذي نوح ومن حيث ان دعوى الفرائض غير دعوى مجردة عن
الفرائض فتمثل انه لا يقتل به ويكون عليه الدية وايضا مجرد التي تحت نفقة لان الفرائض لا ينفك الا بالنسبة
بل يكون احدهما يحكم الفرائض ومثل هذا يتفق ظاهر مجرد التي وحكمه نفقة كالمدة عين فلا فرق بينهما
ومن ان الدعوى بصرف من الفرائض فلا سوية ولو كفي نفقة بينهما لياوي الصعيف القوي وهو
لعل والسنة مثله **قوله** ولا يورث الولد القصاص **قوله** اي من الاب كما لو قتل الاب ام ولده
وان الولد لا يقتل اباه قصاصا بل باخذ الدية وكذا لا يورث الولد الجد على ابيه **قوله** وان اعتاد قتل
الذي قبل يقتل بعد رد فاصل دية المسلم **قوله** اذا اعتاد المسلم قتل اهل الذمة عمدا فقتل نفقة امواله
ثلثة قال في النهاية انه يقتل قصاصا لعبدان بوجه اوليا القتل فاصل دية المسلم عن دية فان لم يرد وا
اولم يكن معتادا لم يحرق مثله ويحرق قال العيني وقال ابن الجنييد انه يقتل حد الانقضاء وقال ابن ادريس
سئل مطلقا واحداه سحنا نحو الدين محمد في الايضاح واختار في المختلف الجمع بين قول الشيخ وابن الجنييد
قوله وسئل الذي يملئ بالمرتد وبالعكس على شكل **قوله** من اشكال حجوم المرتد بالاسلام ولا يوجب
انه يقتل لثرت ربي في الكفر كما يقتل الضرافي باليهودي لان الكفر كالملة الواحدة اما لوجه الى الاسلام
فلا تورده عليه الدية **قوله** وولد الرشدة بالزنية **قوله** ولد الزنا اذا اظهر الاسلام مسلم
في الشهرور وقال ابن ادريس ولد الزنا كما هو الظاهر من كلام السيد حيث قال مما انفرد به الامامية
القول بان دية ولد الزنا مائة مائة درهم وعلى هذا لا يقتل ولد الرشدة بالزنية **قوله** ولو قتل الذي
سئل عمدا دفع هو وماله الي ورثة المسلم ويخبرون بين قتله واسترقاقه الى اخره **قوله** انفق الثلثة
على ذلك وان ماله لا وليا القتل كما يكون مال العبد لسيده وان السلطان يتولى قتله وقال العيني
ايضا الذي اذا قتل مسل خطا فله عاقلة قتله وان قتل عمدا سلم ماله ولده الصغار الي ورثته
وكذا قال الشيخ وزاد فان اسلم لعبد القتل فليس له عليه سبيل القود او الدية ولم يتعوض
الصدوق ولا ولاد الصغار كالسجين وقال ابو الصلاح اذا قتل الذي والذميته حر امسلا او عمدا او
حر امة مسلمة منفرح بين ذلك او مشركين فيه قتل الذي يخرج عن الذمة والرجوع على تركته
بل ياتهم ولو كانوا جماعة والمقول من المسلمين واحد قتلوا جميعا ورجع على مورثهم ولو لم ياتهم به المسلم
وقال ابن حزم وان قتل كافرا وكان حرا مسلما واسلوا كان حكمهم حكم المسلمين وان لم يسلوا دفعوا بموتهم
مع الاكادهم جميع ما يكونه الي ولي الدم والسيد بن زهر باع ابو الصلاح وقال ابن ادريس ذهب
بعض اصحابنا الي انه يدفع جميع ماله ولده الصغار الي اوليا القتل والذي يقتضيه الا انه ان لا ولاد
الصغار لا يدفع اليهم لان ماله اذا اختاروا استرقاقه فهو مال عبد هو مال العبد لسيده واذا ولاد
تباه القتل فكيف سترقون قال في المختلف والمثبور ما قاله الشيخ ودلت عليه رواية ضويبي وهذا قال

فيه نظر ووجه النظر هذه **القول** فلا تؤد ولا تقصص بل ديه النفس **القول** الاعتبار
في ضمان الجنابة في أصله وكيفيته بحال الجنابة وكيفيته بحال السراية ولو كان المحقق عليه حال الجنابة
حرماً والحال في أصله لم يسلّم قبل السراية ثم سرت ومات لم يضمن لأن حال الجنابة لم يكن مضموناً فله
يضمن السراية هذا في أصل القصاص حيث لم يكن ثابتاً بحال الجنابة لا يكون ثابتاً بحال السراية ولما لم يكن
لنكاحه إذا قطع ديه حرماً لم أعق وسرت بعد الوضوء فانه لا قصاص على الحالف إذا حال الجنابة له
لكن القصاص ثابتاً فلا يثبت حال السراية بل يضمن الحالف ديه الجولات الدية كانت ثابتة حال الجنابة
وحال السراية في المختار في كمية ضمانه يكون عليهم ديه الحر وكذلك لو حلف على الذي ثم سرت بعد
الاسلام ومات **قول** وقيل السراية لا قصاص فيها **القول** هذا قوله في البسوط واستشكل في
التواعد وقد ذكر الشيخ أحد وجهي الاشكال حيث قال ان الطرف يدخل قصاصاً في قصاص النفس
وكذلك دية نفس غير مضمونة فلا دية ولا قصاص وذكر في القواعد الوجه الآخر حيث
قال على أنه لا يلزم من الاصول السقوط لما ثبت من المانع من القصاص في النفس **قول** وكذا
بعد على رأي **القول** قال في القواعد ان ترتيب القصاص اذا العبر بالمضمونة حال الاستقرار
وقال في البسوط ان اقام على الودع منه سري عنها الحق لم يعاد اليه الاسلام فلا تؤد ولا قصاص
وانما يجب في القطع وكل السراية بدليل انه لو قطع مسلم لم يمسك فارتد المقتول ومات عايداً
فلا تؤد فيه ولو قطع بد مرنك فاسلم ومات مسلماً فلا تؤد فيه فاذا كان وجوده بالقطع وكل
السراية وبعض السراية هنا حد ولا هنا حال الودع وقد مات بابرين مضمون وغير مضمون
فقطا فتؤد فيه لأنه لا يمتنع **قول** وكذا العبد على رأي **القول** لو حلف عليه وهو مسلم
لم ارتد ثم سرت لم يعاد اليه الاسلام ومات المحمي عليه بعد اسلامه بالسراية قبل لا يكون له شيء
غير ديه جنابته دون ديه النفس لأن جنابه النفس وقت غير مضمونة وقبل يكون عليه
القصاص لأنه ما تلف الا وهو مسلم وقبل يكون عليه الدية دون القصاص لأنه قد مات من قبلين
احد على اسباب والاخر مضمون والمضمون وقت مرنك والذي غير مضمون لأنه قد سري وهو مضمون
مرنك منكون له الدية والعقدان عليه القصاص **قول** فان اعتاد قبل يقتل مع رد القاضل
القول اشار الى قول الشيخ في كتابي الاحبار وهل يرد القاضل استشكل في القواعد وبتارة من
حيث ان القاضل لا يوحّد بالنقض ولا منافاة بين جواز قتله ورد القاضل كالرجل الحر اذا قتل
حرم ومن حيث انه يقتل حداً لفساده كالحارب والتاوي والتفاوت انما يعتبر في القصاص
او الدية او الارش لا الحدود **قول** على رأي يؤد **القول** يؤد عليه نصف الدية والمشتوب
انها تقتل به ولا رد لغوله النفس بالنفس **قول** ولو استري المكاتب اياه ثم قتله امس منه

القول لأنه لا يملكه مستقراً بخلاف غيره من العبيد وان لم يتحرر من المكاتب شيء لأنه يملك في ذلك
الحاله ولا يقتل اذا قتل من ملكه **قول** ولو قتل المولى عبده عذراً وكذا **القول** وقال الشيخ في النهاية
ويصدق لقبه **قول** على الخلاف **القول** اذا حلف العبد بالجنابة اما موجهه للقصاص بتخيير
المولى بين الاسواق والقصاص واما الا فتد آتيني على التواخي من الجانبين او ابل موجهه للمالك
فمالك العبد بتخيير بين الدفع للستراف وتب الا فتد آتيني للمولى خياراً ولما القدر الواجب
ففيه قوله قتل بعد ديه باقل الامرين من القيمة والدية وقيل بل بالارش سواء كان اقل او اكثر
والمراد هنا بالدية والارش شيء واحد وهو مال عوض الجنابة والاصطلاح عرفاً ان الدية
اذا اطلقت اشارت الى ديه النفس والارش عبارة عن ارش الجراحات والاعضاء وما ذكر
المصنف القولين من غير ان يذكر ترجيح احدهما على الاخر لأنه متردد في المسئلة وكذا اني جمع المراج
الى ذكر اكثر من قول واحد ولم يوج شيئاً **القول** وسئل الواسعة لستراف في الخط **القول** الخلاف
في هذه المسئلة في موضعين الاول هل يقتل تدبير المذبذبات للقتل ليعتد غير مولا او لغيره اذا استوفى
مولى المحمي عليه او لغيره ام لا قال الشيخ في النهاية وان كان قتله خطأ استوفى وليس له مرنك
فان مات الذي كان دبره استوفى في ديه المقتول وصار حراً وقال ابن ادريس يقتل تدبيره لان
سيد المملوك او مولى المحمي عليه قد ملكه الثاني اذا قتلنا لا يقتل تدبيره هل سري في ديه المقتول
ان كان حراً او مملوكاً ان كان عبداً او مولى في نفسه على التقدير قال الشيخ والصدوق بالاول
وقال قوم بالثاني **قول** ويخبر المولى بين تلك الوقعة بتصميمها من الجنابة **القول** قال في النهاية
وان كان غير مشروط عليه وقد ادي شيئاً كان على مولا من الدية نقد وما بقي من كونه رقاً
وعلى ايام المسلمين من سب المال نقد او ما حترسته وقيل المكاتب اذا ادي بعض ما عليه كان
كالحر لم يره على بن جعفر عن اخيه عم **قول** فلو قتل ثلث الدية بعد النصف **القول** اذا قطع المير
احدي لادي العبد يعني ثم قطع اخر الاخرى ثم قطع اخر احدي رجله ثم سري الجميع فمات من
الكل فلا قصاص على الاول لاني النفس ولا في العرق وعلى الاخرين القصاص واما الدية فتجب
مورثه على جنابه التلته على كل واحد ثلثها ولا حق للسيد فيما يجب على الاخيرين بل يجب حقه
على الاول وفيما استحقه اقوال الاول على الاول ثلث الدية وعلى الاخيرين الثلثان وهو قول الشيخ في
الخلاف الثاني عليه اقل الامرين من ثلث الدية وثلث القيمة وهو مثل نسبه من القيمة وهو قول
الشيخ في البسوط ووقف المصنف في المختلف الثالث اقل الامرين من ثلث الدية وارش الجنابة
بملكه وهو نصف القيمة **قول** ولو قطع ديه ثم سرت بعد الحرب **القول** اذا قطع حر يد عبد ثم اغتصه
المولى وبعد عتقه سرت الجنابة فلا تؤد عليه في النفس ولا في الطرف ان كانت الجنابة عداً لان المحامي

عليه كان وقت الجنابة عبداً لا سخر القصاص والواجب فيه الحر لانه مات حرّاً وفي البحث بين
السيد من الدية وما للورثة وقد ذكر المصنف في القواعد اختلافاً بين اهل الامرين من كل الدية
وكل القيمة لان السرايم حصلت بجنابه مصونه للسيد وقد اعتبرنا السرايم حيث اوجبنا دية النفس
نقد رسته حرّاً وموته رقاً ووجب للسيد اقل العومين فان كانت الدية اقل فليس على الجاني
غيرها واعتاق السيد بسبب النقضات وان كانت القيمة اقل فالزيادة وحسب سبب الحرية
الساكن وهو الاصح ان للسيد اقل الامرين من الدية ومن نصف القيمة وهو ارش الطرف المقطوع
في ملكه لو انكملت الجراحة لان السرايم لم تحصل في الرق حتى يعتبر في حق السيد فان كان كل الدية
اقل فلا واجب غيره وان كان نصف القيمة اقل فهو ارش الجنابة الواقعة في ملكه وهو يعني كلام المصنف
في هذا الكتاب **قوله** ويقضي للرجل من المراء وبالعكس ولا رد ما لم يتجاوز ثلث الدية فنصف
المراء وكذا ابتواب في الدية ما لم يبلغ الثلث فنصف المراء **قوله** قال في القواعد وتساوي
المراء والرجل دية وقصاصاً في الاعضاء والجراح حتى يبلغ الثلث لم يقصر المراء على النصف سواء كان
الجاني جلد او امرأة على اشكال في المراء ولا شك في ثبوت القصاص بين المراتين لاني الدية
تساوي الثلث وان المراتين متساويتان فيه فظننا كما لو قطعت امراء يد امراء سبيه عد فان بينهما
ما بين وجهين دينار وفي حشمت صابع من المراء كذلك لذلك قطعاً واما الاشكال فيما اذا كانت
حمايه المراء على المراء لما يقضي من الثلث كما لو قطعت المراء اصبع امراء اخري احملاً ان يكون بينهما
ما بين دينار كالرجل العموم فكلهم يتساوى المراء والرجل دية وقصاصاً ما لم يبلغ الثلث وهذه داخله
حت العموم ومن ان في مجموع اصابع المراء ما بين وجهين دينار وهو يقضي بوزعها على الجاني
فيكون في كل واحد حمان خرج منه اذا كانت الجاني رجلاً للنفس تنسب المراء على الاصل مع ان
الاصل براه الذمه من وجوب الزيادة **قوله** وذكر الخضر النخعي والصبي **قوله** المراء يذكر
الحضي والنج اذا كانا بفضان نعوضاً ما ولو سيرافا ما اذا لم ينفصاً اصلاً كانا كالاشكال
ولو نفع الا عور خلفه عين صحيح قلعت عينه وان عم وبالعكس له واحد وفي استرجاع النفل
قوله **قوله** اذا قلعت دوسعين نظرتين عن العور العجيج خلقه او الذاهبه بروض
مراحي فله ان يقلع عيناً واحده منه وهل له مع ذلك ان يتردد نصف الدية فالشيخ في الخلاف
لا واختار ما بين ادرين وقال في النهاية والوسط ثم وهو اختيار ابن الجيند والمفيد والصدوق
وان حرم واي الصلح لان عينه منزلة العينين ولما رواه محمد بن تيس وعبد الله بن الحكم
عن الصادق عم واجته الاخرون نقوله العين بالعين فلو وجب معها شيء لم يتحقق ذلك واجيب
باب اللام للجنس **قوله** فالوجه الارش **قوله** الارش قد يشتمل في دية الاطراف والحكومات والحكومات

في

هي التفاوت ما بين القيمتين في العبد اذا مروض الحر عبد **قوله** خلافت الاذن **قوله** لان
الاذن اذا الصفا تاماً ان تعود الحياة اليها او امان كان الثاني كانت نجاة حب على الحاكم
او انهار وجوز للمجني عليه ان يلجأ الى سبيل الجنبه وان كان الاول حب ايضاً او انهما قضاة لا يها
ليست بهمة محبده من الله بل على الاذن التي كانت ولان عدم الاذن في المجني عليه شين عليه
مستحق ان لا تخلي الجاني ايضاً لوجوب التساوي بينهما **قوله** وليس له القصاص في الجص **قوله**
لانه اما ان يقع التراضي على ذلك او لا وفيه فلا بحث في صحته وان لم يقع يكون قد اخذ الدية
في العمد يكون قد جمع بين القصاص والدية في العمد ولا مكان القصاص بينهما **قوله** واخذ حكمه
الزائد **قوله** لان العظام ليس فيها نقاص الا من المفاسل فاذا انقطع بعض الذراع واما ان ينقص
من المرفق يكون قد اعتدى واما من الكوع فمطلوبنا واخذ ارش الزائد واما من موضع القطع
فيلزم ثبوت القصاص في العظام بقطعها او كسرها وهو باطل اجماعاً ولانه يخاف من السرايم الهلاك
قوله وفي الجاحيين وشعر الرأس والجمجمة القصاص **قوله** قال في القواعد وثبت القصاص في
الاعصاب والاحقان وشعر الرأس والجمجمة على اشكال يشا من انه ان لم ينفذ الميت فليس يعود
وان انكره بالجنابة على الشعر والشرايع فله ثبوت القصاص ومن حيث قوله ومن اعتدى الاية
قوله ولو بدل يسهه ففقطها المقتض جاهدك والوجه نقض القصاص **قوله** لانه استحق قطع العين
وايسري اما قطعها حيث ان الجاني غيره فهو مطلق ليسواه فلا يسقط حق المجني عليه لذلك وقيل
في البسوط والذي يقتضيه ملائمتنا انه يسقط عنه العود لا فاقه سنان السيار بقطع باليمين
قوله ولو قطعها مع العلم في القصاص اشكال والا قرب الدية **قوله** متاوم من ان المقتض
منه قد بذلها واما جرح في قطعها فله قصاص بل الدية ومن حيث علمها لا تجري والادما معصومه
ولانه اقدم على قطع لا يملكه نجس القصاص ووجه الاقربيه ان القصاص يعتبر فيه الظاهر المحض
وبذلك يده لم يتحقق الظاهر وحمل سقوط الدية ايضاً من حيث معاومته فاسده والفاسد لا
يترتب اثره عليه **قوله** ولو انكر دعوى بذلها مع العلم لا بد **قوله** لو ادعى المقتض ان الجاني
بذل يده السوي لا على سبيل البدل بل على سبيل اباحه القطع لا عوضاً عن ضيائه مع علمه بانها
لا تجري فانكر وقال بل بذلها لا بد لا علمها لا تجري قدم قوله لانه اعرف ببيئته فياخذ الدية
فاذا دفع الدية اليه استقر المجني عليه منه وفائده قوله لا بد لا يخذل عن يده الفدية لان كل
من بذل عضواً من اعضائه ليخرج وقال اقطع له بحسب الدية ولا القصاص **قوله** ولو سبق
المجني فامتنع من غير بدل لم يسقط قضاة **قوله** وقال في البسوط الاقوي ان لا يكون ما فعله
استيفاً لحقه بخلاف ولا يكون قضاة لان المجنون لا يصح منه استيفاً لحقه **قوله** ولو كان

لا يصح اربع اقسام متاوية تقطع صاحبها المله معتد له قطعت واحده وهل يطالب بباقيها
الربع والثلث اشكال **اول** مشاوع انه استوفى اقل من حقه ومن قوله عم لا يحق الجاني على اكثر
من نفسه قال شيخنا والمختار ان له اخذ التفاوت اعتبارا لكمية القطع بالنسبة الى اصح المجني
عليه وهو ثلث اصبعه **ثاني** بعد رد دية العليا **ثالث** استكماله في القواعد ومشاوع
ان انقصا منه يودي الى الجنابة في غير حقه لانه ثلث عليه الملبين وله واحد وهذا لا يجوز
ومن حيث ان القصاص اذا توقف على زايك في النفس اجازته الشارع مع رد دية الزايك
على الجاني كما لو عفي احد الوليين او كان المشارك في القتل من لا يقصر منه واذا كان جانيا
في النفس عفي الطرف اوجب **رابع** سواء ادعى زوالها طاريا او بقي السلامه اصلا على اشكال
مشاوع تقارض الاصلين لان الاصل براه الذمه والسلامه فاصل السلامه يقتضي الكمال واصل
البراءه يقتضي عدمه وقد تعارض **خامس** ولو احتلفا في المده قدم قول الولي على اشكال **سادس**
تساوي ان الاصل عدم الاند مال وعدم تقدم الجنابه على المده التي يدعيها الولي فتكون
القول قول الولي في المده ومن حيث اصله براه الذمه من الزايك على الجنابه والا صل عدم
البراهه **سابع** ولو قطع اصبع رجل ويد اخو ابي اخر **ثاني** لعقب للدول مقطوع اصبعه
لم يديه للاخو ويرجع عليه بديه الاصبع لصاحب اليد ولو قطع اليد او لا الاصبع قطع يديه
او لا ويرجع صاحب الاصبع عليه بديه الاصبع لغوات محلها فتقوله ويرجع بديه الاصبع للمتأخر
دي اليد والاصبع لتساوي الصورتين اي لو كان المتأخر ذا الاصبع كانت اليديه له وان كان
صاحب الاصبع كانت اليديه لصاحب الاصبع **ثالث** وهل له المطالبة قبل الاند مال الوجه
لا **اول** لان المطالبة انما تكون بعد ثبوت الحق وقيل الاند مال لم يثبت حقه حتى يطالب
به ويحتمل المطالبة لانه يؤول الى الاند مال فطالب بحقه **ثاني** فلوليه القصاص بعد رد
ديه الاصبع **ثالث** استكماله في القواعد **رابع** ولو تراكعت عن سوابها قال الشيخ صاحب
من الثلث لانه كالوصيه **اول** ولا نسب البراهه موجود وجود السبب كوجود المسبب والحقه
قبل وجود الجنابه لقول امير المؤمنين عم من تطيب او تيطر فليأخذ عليه البراهه من وليه والا
فهو له ضامن واذا صح تثل الجنابه والبراهه بينهما اولى ولا صاله الصحة لانه من باب العفو
المرغب فيه شرعا فهو من باب العبادات قال الحنف الايضاح والاصح عندي انه لا يصح ولا
البراءه الا ما ثبت في الذمه فلا يصح قبل الثبوت فيها لان السبب لا يسبق على السبب لان
البراهه لم يحصل حال العفو فلا يجب مقتضاها وانما يصح في خبر على عم للصبر وهو خلاف الاصل
والقاعده الكلية يقتضيه على موضع النص وهذا وجه معني قول المصنف ولو قيل انه لا يصح

لانه

لانه امر بالمعروف كان وجهه ارفاق ابن الجيند عموا المسؤول خطا عن جنائته لوصيه يصح فيها
ما يصح من وصاياه واما عفو عن القاتل عملا باطل لا يصح لانه عفي عما لا يليك ولانه وصيه لقاتل
عملا يصح لا يصح عندنا **اول** ولو ابدى العبد الجاني ما يتعلق به بوقبته لم يصح **ثاني** استكمال ذلك
في القواعد ومشاوع من تعلق الجنابه بعين العبد فيصح ان يبرئه ومن انه متعلق بماله السيد
فلا يصح الا بئله العبد لان حكم الجنابه متعلق بالسيد وهو لا يبرئ **ثالث** الثالث تعلق بالدعوى
بشخص معين الي اخره **اول** ذلك لاستقنا الصنور احلا فهدر وحصوله بالبيع ولا نه توصلي الى تحصيل
الحق ويحتمل العلم لعدم الجزم في الدعوى ويؤيده انه قبل دعوى النعمه في الاقوال لا شفع فكيف
لشفع في القتل فلا توي الاول **ثاني** اما في المعاملات فاشكال **ثالث** مشاوع من حيث
ان السبب هل هو عقد ورام لا دعوى الاول لا شفع ولا توجه الاحلاف حصرا على قول من
يقول لعدم سماع دعوى النعمه وعدم الاحلاف عليها وعلى الثاني شفع دعواه وله الاحلاف
وجه القربان السبب عند لقوله عم رفع عن استي الخطا والسيان ولعدم سقوط الحق
بغير صاحبه **ثاني** وفي سماع الدعوى المطلقة نظرا لقرينه السماع **ثالث** وجه النظر
من قول الشيخ في البسوط لو ادعى غير رجل انه قتل وليا له ولم نقل عملا او خطا واقام شاهدا واحدا
فلا تقوم لا يكون لولا انه لو حلف مع شاهده لم يكن الحكم بعينه لانا لا نعلم صفة القتل فتتوفي
بوجهه فخطت الشهاده وهذا القول مطابق لما ذكره في الكتاب فانه قال والدعوى بغير شلته
استان ببال عن القتل ونوع القتل وصفته الي ان قال واما اعتبارنا هذا التفصيل لانه لم ان
بفضل لم يكن الحكم لانه لا بد ري بماذا يحكم ومن امكان علم الولي بصدره القتل من شخص
وجهه وصفته ولو لم شفع دعواه لزم ضياع حقه **ثاني**
ثم ادعي على غيره التوكيد شفع السابيه وكذا الوادعي على الثاني الانفراد **ثالث** قال في القواعد
لو ادعي على شخص بخره بالقتل لم ادعي على غيره من شفع الدعوى السابيه سواء الاول او شره
لانه اكد ب نفسه في السابيه بالدعوى او لا فلو صدقه المدعي عليه باينا فالانزب جواز الواحد
وجه القرب انه ادعي عليه بخره صدقه المدعي عليه بخره **ثاني** وفتر كذب الدعوى او القاتل
استرد **ثالث** مثل ان يقول انا ما استحق هذه اليديه اخذ نفاطلها وانا كاذب في دعواي
عليه وانا حلفنا كاذبين صرحنا بالمال منه ويرده على صاحبه **ثاني** ولو فتر بخره حتى يري
المقتله لم يعرض **ثالث** لان الحنف وهو الذي يعتقد مذهب ابي حنيفة لا يري القسامه
اي لا يعقد ها ولا يراه حقا فان المال لا يوجد منه لانه على المذهب الحقه يتحققه **ثاني** الاول
الانفراد بغير المره على راي **ثالث** وقيل لا بد من الاتزان مرتين وان لم يكن مرتين لم يصح والبيع

انه تنفع الموه الواحد لان اقوال العقله السالعين لا حوار الذين لا يجمع عليهم على انفسهم جازين
ولو صدق المولي عليه ثبت **اقول** وقيل لا يقبل اقوال العبد بالجناية وان صدق المولي
نقول هل عدم القبول بسبب اهليه الاقوال كالضيق والمجون كحل ذلك لان العبوديه
منه مانعه من اهليه الاقوال ويحتمل ان عدم القبول لوجود مانع وهو تعلق حق العبوديه لان
الاقوال في الحقيقه في حق السيد فعلى الاول لا تنفع ولو صدقته مولا لان العبد ليس له اهليه
الاقوال والمولي ليس له تعلق بنفس دم العبد وليس له جرحه ولا قطع شيء من اعضائه فلا يقبل
اقواله وعلى الثاني تنفع لان المولي قد صدقته قال في القواعد الاقوال القبول وهذا جزم ثبوت
اقوال العبد مع تصديق المولي له لان المقضي بوجوده وهو اقوال العقله على انفسهم جازين والمانع
حق السيد فاذا وافق قبل ومن ثم ظهر انه لو اتى بجنايه نوجب ما لا يصدق المولي من قطع **اقول**
ولو اتى بقتله عمدا فاقوا بقتله خطأ الى اخره **اقول** لو اتى واحد بالقتل عمدا والاخر بالقتل
خطأ بخير المولي في تصديق احدهما ولو اتى بقتله عمدا فاقوا حازه هو الذي قتله ورجع الاول
دوي عنهما القصاص والديه وودي من ست المال وهو مضاف الحسن عم وانه روي على ابن
ابراهيم بسنده الى الصادق ع قال اتى رجل ويده سكين ملطخه بالدم كان قائما على رجل مذبوح
فقالوا له ما تقول قال انا قتلته قال اقتلوه فلما ذهبوا به لم يقتل اقبل رجل بسرع وقال انا قتلته
فوقوا الى امير المؤمنين فقال للاول ما حملك على الاقوال بقتله فقال يا امير المؤمنين ونجفت
حسب هذه الحربه شاه واخذني البول فدخلت الحربه فرايت الرجل شحطاً قد دخل على هاولاي
فحفت الضرب والسكين فافترت فقال عم ادعيا بهما الى الحسن فلما حضروا عنده قال
تولوا الامر المؤمنين ان كان هذا اذبح ذاك فقد اذبح هذا اذبح هذا فقال تعالى ومن احبها فكمنا
احبا الناس جميعا فحلي عنها واخذ الدية من ست المال وهذه حكومه في واقعه فالاولي
ان تعدي وما اعرف فيها محالاً قال في القواعد لو شهد انسان على زيد بانه قتل واخران
على عمرو بانه القاتل سقط القصاص وعليهما الدية نصفين وان كان خطأ فعلى العادليتين
لشبهه بصادم البيهقيين ويحتمل بخير المولي في تصديق ايها شاه كالاقرار ووجه الاحتكاك
ان الاعتبار بالبيته المطلقة لدعوي المدعي فاذا طاعت دعواه احدي البيهقيين فقد صرف
عليه انه ادعي حقاً واقام عليه بينه فثبت دعواه ويحتمل قويا سقوط البيهقيين لانهما كاذبان
والبيته المنازع اذا خلعت عن القصاص وقال اذا شهد انه قتل زيد عمداً فاقوا حازه القاتل
ويروي المشهور عليه بخير المولي في قتل ايها شاه ولا سبيل له على الاخر وفي الروايه المشهور بخير
المولي في قتل المشهود عليه فيرد المقتضف دية ولو قتل المقتول فلا رد لتفرقه وله قتلها بعد

ان

ان يرد على المشهور عليه نصف الدية دون المقتول لو اراد الدية كانت عليه ما في الشريك
في القصاص والديه اشكال اقوال الروايه رواها زهير في الصحيح عن الباقر ع وعلى السج عليها
ونفع ابن البراء وحالفه ابن ادريس وقال ولي في قتلها جميعاً نظروا احتار الخبير كما احتار
المصنف والمصنف اشكال الشريك في القصاص او الدية لما ذكره ابن ادريس من ان
البيته في الاقوال نصفنا الا فزاد من ورود الروايه بذلك **قوله** لم يثبت الهشمه **اقول** فاعلم
الهشمه يقبل منها شاهد السامع والحوال وشاهد وامرأتين ولا يقبل في الايضاح شهاده
النساء والعرق بينهما ان الهشمه بسبب الدية لا القصاص ولو شهد رجل وامرأتان بهاشمه
اماناً يشهدان بانها غير مشبوهة فوضعه منه فتسمع كما لو اوضحه زيد وهشمه عمرو اما ان يشهدا
بانها مشبوهة فوضعه منه فلا تسمع الشهاده بالهشمه لانها لا تسمع بالموضحه التي هي موقوفه
عليها واذا اردت ان توضحه التي هي الاصل في الهشمه ردت في الهشمه **قوله** الساتل بالتحاد
فلو اختلفا في الزمان او المكان او الآله لم يثبت وفي كونه لو كانت اشكال **اقول** مثلاً وان
قد ادعى ما يطابق شهاده احد الشاهدين ووافق دعواه شهاده الشاهد واطلق الاحباب
ان شهاده الواحد لو ثبت ومن حيث انه قد حصل لهما ما يعارضها وبذلك بها والشهاده التي
هي لو ثبت انما هي خاليه من المعارض **قوله** في ثبوت اصل القتل اشكال **قوله** يثبت من
الثلاثهما على الكلي واختلافهما في الشخصات فلم يسمع فيما اختلف وتسمع في المقت وسبب
ان الكلي لا يثبت الا في حجت احد جزئياته ولم يثبت شيء منها فلم يثبت اصل القتل لعدم ثبوت
شرطه لان شرط وجود الكلي هو وجود شخص من اشخاصه ولم يثبت شيء منها فلم يثبت الكلي
لعدم وجوده بدون جزئياته ومن حيث تكاد بهما فان شهاده العود تضاد شهاده الحفظ
فلا يثبت مع وجود التعارض **قوله** ولو شهد انا بالقتل على واحد واخران به على احوالي
قوله اشكال **قوله** قد تقدم الكلام فيه وان السج حكم في النهايه بسقوط القود في
العمد وبوجوب الدية عليهما نصفين وكذا في شبهه العمد ونوجوبها على العادليتين في الخطأ
المحض وهو مذهب المعين وان ابن ادريس قال بخير المولي في تصديق احدي البيهقيين
وبكذب الاخرين ولا سقط القود لعدم قوله فقد جعلنا لوليه سلطاناً واختار في القواعد
واختار في المختلف اختيار الشيعين اما سقوط القود فلتعارض البيهقيين مع استحالة العمل
بهما او باحدهما للترجيح من غير مرجع تعيين اسقطتهما واما احباب الدية فلا نه لولم
يجب عليها الزم احد امور بدله اما طرد المسم واما الترجيح من غير مرجع واما احباب شيء
على شخص غير سبب واللوازم باطله باللزومات مثلها **قوله** ونفي على عم في سته علمان

عرق احد هرفي القرائت شهد انك على الله بالتفريق والمنة على الابن به نعمة الله انما
على الله خمس ان والمنة على الابن **اول** هذا رواه محمد بن قيس عن الباقر الكوفي عن الصادق
عن علي بن ابي حمزة **قول** ولو قال الشاهد قتل احد هذين لم يكن لوثا بخلاف قتل احد هذين
قول ابهام الشاهد المقول كقولته قتل احد هذين ليس بلوث ولو قال قتل احد هذين فهو لوث
لان تعيين العائل ليس قال في القواعد ومحمل عدم اللوث في الموضوع لان الشاهد الواحد انما يعيد
ظن الحاكم بصدق المدعي اذا جزم بالشهادة لمستحق الحق بالمحق عليه واحدا مستف في كل من
الصورتين فكانت متساويتين في عدم افاده الظن بصدق المدعي اعني اللوث **قول** ولو ظهر اللوث
في اصل القتل دون كونه عملا او خطا لم يسقط القسامه **قول** استشكل في القواعد ومثا الاستكال
من جهاته الغريم من العائله والمجاني ومن احتمال تعيين ولي الدم كما لو قال الشاهد قتل
احد هذين **قول** والا فرب ان يكتسب احد الورثة بسبب لوث **قول** وجه القرب ان كل
واحد من الوارث له حق لا يسقطه بكتسب الاخر كما في ما يروى لاداعي ولا ان الكذب دلاله تقبل بين
الطرف المدعي بكتسب احد الوارثين لانع الاخر من الميراث كما لو ادعى احد الوارثين دين الميراث
واقام عليه شاهدا واحدا وكذا لا ينفعه بكتسب الاخر من الميراث مع شاهده ولا انه لو كان احد
الوارثين صغيرا او كسيرا عايبا كان له تلف او الحاضر ان يحلف مع احتمال الكذب من الاخر عند بلوغه
او حضوره ومن حيث ان اللوث ظن والظن ضعف بالكذب والتمس الاول قال في القواعد بكتسب
الورثة هل يبطل اللوث اشكاله من ان المدعي ظهر معه الترجيح فلا يضر فيه بكتسب الاخر
ومن ضعف الظن بالكذب والاول ائوي **قول** الباقي في الكيفية وحلف المدعي مع اللوث
حين يثبت في العهد والخطا على ابي **قول** اختلف الشبان في عدة القسامه في قتل الخطا فقال الشيخ
في النهاية والبسوط والخلاف ان كان خطا فخم وعشرون رجلا يقيمون مثل ذلك وادعي اجماع الصافي
ونفعه ابن البراق وابن جرير وقال المفيد ثبت حين يمينه بربعة سلا واربعة ادرين وابن الجيّد قال
في المختلف والوجه ما قاله الشيخ لا ينادون من قتل العهد مناسب بحيف القسامه ولان التهم على
الدم بالقرود اصغف من التهم على اخذ الدية وكان الشد يد في ابيات الاول ائوي وما رواه عبد
الله بن سنان عن الصادق عم قال القسامه خمسون رجلا في العموي والخطا فخم وعشرون رجلا
وعن الرضا عم مثله والاحوط الاول **قول** وما بلغ الدية من الاعضاء على ابي هذا
مذهب سله واربعة ادرين والمفيد واختاره المصنف في المختلف وقال الشيخ في النهاية من اعضاء
الانسان دية الدية كاملة مثل العينين والسمع فيه القسامه ستة رجال وان لم يكن للمدعي قسامه كورت
عليه ستة ايمان فان لم يكن له من يحلف ولا يحلف هو طول المدعي عليه بقسامه ستة نفر يحلفون

عنه

عنه انه يروي من ذلك على قدر ذلك ان كان سدس العصور فحل واحد حلف فان لم يكن له من
يحلف حلف هو ستة مرات انه يروي مما ادعى عليه وفيما يقرر من الاعضاء القسامه فيها على قدر ذلك
ان كان سدس العصور فحل واحد يحلف هو ذلك وان كان ثلثه فاشان وان كان النصف فثلاثة
ثم على هذا الحساب وكذا اقال في الجمل ف والبسوط ونفعه ابن البراق وابن جرير **قول** ولا يجب ان اليمينه
بينه المدعي **قول** الا فرب انه لا يجب ان يعول في اليمين ان السيه بينه المدعي لان الحكم بوجود
ذلك على الخالف حكم شرعي يتوقف على دليل شرعي ولم يثبت ولا صاله البراه توله فان ثلثه عليه
النصف **قول** اي فان ثلثه
ولا يسم الكافر على المسلم **قول** قال في البسوط واذا كان المقتول مسلما والمدعي عليه كافرا اشهر
وفي المسلم على ذلك واستحق بلا خلاف فيه لان قصبة لا يضر كانت مع اليهود وان كان بالصد
قال قوم مثل ذلك يقيم عليه ويثبت القتل على المسلم وقال قوم لا قسامه لشركه على مسلم ولا ائوي
عندنا لعدم الاخبار بعينه لا ثبت به القود وانما ثبت به المال وقال في الايض والاقرب انه
لا قسامه لان اصحقات القسامه سبيل ولا شيء من السبيل يثبت للكافر على المسلم **قول** والموطع مع
اللوث اثبات القسامه في عبده **قول** العبد له حثيتان احدهما كونه مالا والاخرى كونه نفعا
مومنه فن حيث انه مال يصف ضمان الاموال لان الضمان هنا تابع للمال ولا قصاص لانه
يشترط فيه الحر فبما جاعنا منا واما الكفار اعني كباره القتل والامم وكون الذنب من الكبائر
والقسام واللوث تابع للنفس المومنه فن لم تحت القسامه واللوث في العبد **قول** ولو ارادك
الولي منع القسامه فان حلف قبل صلح **قول** اذا اراد الولي بعد ان حلف بعض القسامه قال
قوم ينهاه من ان يات حق مالي يحلف لاثباته كالذي يحلف لاثبات الخطا ويحتمل عدم لان
الموتد كافر لا يقر ولا يجري عليه احكام المقرين وهذا هو الفرق بين الموتد والذي والا فرب انه
لا اعتبار بعين الموتد لان المواد الوارث لا ولي المال كالأب والجد والموتد ليس توارث وليس
ولي فاذا سلم يتم قتل الامان السابقة فوقعها موقعا وقتل لا يتم لقوله مع ليس استوتك ليعطين عملك
وهذا هو الاصح قال المصنف في القواعد ولو اراد الولي منع من القسامه ولو حلف وقتت موقعا
لانه الكتاب وهو غير موع منه في دية الامهال وفي ثلثة ايام ويحايض بين الذي في حقه على
المسلم تلكه انما فاذا رجح الى الاسلام استوفى ثام حلفه في الرده وتشكل منع الارثاد الوارث
وانما يحلف الولي وقد خرج عن الوكالة هذا قول الشيخ في البسوط والمصنف استشكل ذلك لما ذكره
قول ولو قتل عبده فاصح بيمينته مستولده ومات فلو ورثه ان يقتلوا وان كانت القيمة
للمستولده لان لهم حظا في مقيده الوصيه فان نكلوا فمستولده القسامه على اشكال **قول**

وجهه شكاه من ان الدية ثبت للورثة او لا ثم تنتقل منهم الى الوصي له او يستلزم الوصي ابتداءً
فعلى الباقي لها الحلف قطعاً وعلى الاول بحمل ان يقال ليس لها الحلف لاثبات ملك الغير وحمل
ان يكون لها الحلف لانه لا يكتسبها الا به فلم يملك من الميراث لزم عليها الضرر ولا ضرر ولا
اضرار والمحمول ان يقال اذا مات وخلف دية مستوعبه للتركه وشهد شاهدان او شاهد هل
للدبيان الحلف او لا فان قلنا ان لها الحلف كان للميت ولد الحلف وان قلنا ليس لها الحلف قلنا
ميت لها الميراث من الدية تنتقل بالورث والميت بخلاف الدين فانها لا تنتقل الا بولي
اسمائها الى الورثة وان ليس للورثة سوى الوصي به واما الدين فلهه بقيد يده فلك الورثة في الوصية
اصغت وحمل ان يقال لا حلف كاحباب الدين قال في القواعد ولو اوصى بتمية الميت حلف الوارث
القاسم وان امتنع في جلافة الوصي له اشكال وجهه لا شكاه من حيث ان الدعي به لو ثبت
لكان للوصي له مخار ان يحلف عليه ومن حيث انه انما يكون وصيه لو دخل في ملك الوصي له
ولو حلف الوصي له كان قد اثبت حقا للغير بهينه وهو غير جابر وهذا الاحتمال الاخير نواه الشيخ
في السبوط **قوله** وكذا الاشكال في قسامة الغرماء **قوله** متاوع من حيث انه يمين لا ثبات حق
الغرماء فلا يصح ومن حيث ثبت حقه لا يثبت حقه **قوله** ولو غاب احد الوكيلين حلف الخاص
حين واثبت حقه ولم يرتقب فان حضر الغائب حلف حشاً وعشرين وكذا لو كان احدهما صغيراً
قوله قال في القواعد ولو كان فيهم صغيراً وغائب او مجنون قتل كان للمحاضر الاستيفاء وكذا
الكبير والعاقل لكن بشرط ان يضمنوا نصيب الغائب والصبي والمجنون من الدية ويحتمل حبس
القائل الى ان يقدم الغائب ويبلغ الصبي ويعفى المجنون **قوله** لان الفل غير محض بالمحاضر الكبير
والعاقل والفل لا يتبعه نصيب فاحذر الى ان يزول اعدا الشركاء حذر من تضيق حقوق باقي
الشركاء فعليه الحاكم لحفظ حق الورث عليهم والغائب او على الحاكم ان يتولي حفظ حقوقهم وحقه
هنا حبس المستحق عليه **قوله** واذا استوفى القسامة فاقوا حوله بقتله متفرغ الم يكن للورثة الزام
قوله لانه قد استوفى حقه ولم يتولى على احد حتى في ذلك وقال الشيخ في الجلافة بخير الوكيلين
في السبوط قال في القواعد وهو الاقرب لانه انما انضم مع العلم فهو مكاتب للقرار **قوله** ولو انتم
الولي حبس المتهمة قبل بحباب الدية **قوله** هذا اشارة قول الشيخ في النهاية وابن البراق وابن جرير
لكن اختلفوا في تقديم فقال الشيخ وابن البراق حبس ستة ايام وقال ابن جرير ثلثة ايام ومنع ابن
ادريس من حبس المجرم المتهمة واخاره بيت مظهر كلامه وقال ابن الجليل اذا شهدت الشهود
عند الحاكم بالقتل حبس الدعي عليه القتل الى ان تبين حال الشهود ولو ادعى الورثة الميمنة حبس فان
اقلها والاخفى بسبيله والوجه انه لا يحبس لانه يعجز عقوبه فتدبر سببها **قوله** رجب على العامل

وقيل في **قوله** قاتل العمد اذا اخذت منه الدية صلياً وحبس الكفار اجماعاً فان قيل قاتل
المجنون في الناس من قال قاتل العمد لما يجب عليه الكفار اذا اخذت منه الدية فانما اذا قاتل قوداً
فلا كف عن عليه وهذا الذي نصيبه مذنباً وتبعه ابن البراق وابن ادريس وابن سعيد لما حي ذلك
قال منه اشكاله نشأ من كون القتل سبباً واختار المصنف هنا وفي المختلف وجوب الكفار وهو
المعمل اما لو قتل صبي او مجنون سلمنا في احباب الكفار بغير الدية والعدم وقال في المسمى على علمها
الكفارة والا فرب وجوبها على الذي لو حرم المقتضي هو القتل وانما لان الكافر مخاطب بغير
العادات **كتاب الديات** ومقاصده ستة **قوله** من على ابي **قوله** وقيل
لا يضمن لانه قد اذن له والا قرب الضمان في ماله لانه شبيه العمد بيل يضمن لانه ابراهم بحب وانما يصح
اذا كان ابراهم سبباً في الذمة وهذا بعد ما ثبت وقيل لا يضمن والصحيح انه اذا ابراه او ابراه الوكيل
فانه يبر القتل على عم من تطلب او تبيطر فليأخذ البراه منه او من ولده ولا لزم الحج المبيح بالدية
قوله ويضمن العاقلة ما يملكه النائم بالقتل به وان كانت ظيماً **قوله** للاصحاب هنا ثلثة اقوال
احدها قول المعين وهو ان الدية عليها في مالها وكذا اكل من انقلب في نيامه على غيره **قوله**
الشيخ في النهاية وهو المفضل المذكور هنا واختاره ابن جرير ورواه الصدوق الثالث قول المصنف
في القواعد ان جميع ذلك على العاقلة واجبة الشيخ يارواه الصدوق برفعه الى الباقر ع قال في
المختلف ان صح طريق هذه الرواية لعين العمل بها وان لم يصح بالدية على العاقلة في الطير وغيرها
فان النائم لا يقصد له وطلب النحر لا يخرج الفعل عن كونه حفاً او سبباً عند قال في الايضاح والا قرب
ان الدية على العاقلة وابن ادريس اضطرب هنا فقال الدية على العاقلة وقال ايضا الدية على النائم
نفس **قوله** ويضمن العنف بزوجته جماعة قبله اوردوا ويضمنه في ماله وكذا الزوج **قوله** قال في
النهاية اذا اعنف الرجل على امراته او المراه على زوجها فقتل احدهما صاحبه فان كانا متهمين
الزنا لدية وان كانا مامونين لم يكن عليهما شيء قال المعين الرجل اذا اعنف على امراته فاست
من ذلك كان عليه ديةتها بخلافه ولم يبق بها وان اعنف على زوجها فقتلها فقتلها بخلاف ذلك
من الفعل الذي لا يقصد به فاعله الى بلاد النفس فان الزوج من ذلك كان عليها دية مغلظة
وليس عليها العمد والطلاق ولم يفضل الى التهمة وعبر وقال سلا راذ اعنف الرجل المراه فانت وعليه
ديةتها وكذا الوضوء هي يقتلته كان عليها الدية وقال ابن ادريس لا وولي وجوب الدية على العنف
منها كيف ما دارت القضية الا ان الحكم اذا كانا متهمين فقد حصل لولي المقتول نفقه وهو النورث
فله ان يقتل ويقتل العمد ان ادعى ان القتل عمد فاما اذا كانا مامونين فالتحق الدية على العنف
نجيب ولا سخط لولي القود بكمال قال في المختلف وهذا هو الوجه لان القتل مستند اليه تكون

مضمونا وعدم التمسك بالقتل لصدم حقيقته منه كذا في العهد **قوله** والصالح بالبرهان المجنون
او الطفل والعاقلة مع عقلته او المفاجاه بالصبي مع التلف في ماله **قوله** وجعل البيع في البسوط البنية
على العاقلة والكفار في ماله والمعتد ما احتاره المصنف لان نصن الغير جبايه لان خلاف
الاصل فلا يكون الا في موضع يتحقق في القواعد ولو كان مريضاً او مجنوناً او معتقداً او فاجاه بالشيء
وان كان بالغاً كاملاً فانت لو زال عقله ضمن الدية في ماله وصل على العاقلة وبنه نظراً لانه نفس
الاخافه فهو سبب عدم العيال البيع في البسوط والديه على عاقلة والكفار في ماله وقال في
القواعد ولو صاح بصبي فارعد وسقط من سطح صحن الدية في القصاص نظراً لوجه النظر من حيث
انه بالنسبة الى الصغير كالحال في الوقوع وقد نقله عدم ان يكون كذا في العهد ومن حيث ان التمسك على
الدماء يحترق عنه فلا يحكم به مع عدم البينة ما يوجبها وقال في القواعد لو صاح بالغ فانت فلا دية
على اشكال وجه الاشكال من حيث انه سبب الا تلف وكان مضموناً لا بالعدم يفتن
سبب وحصول السبب فكان عليه الدية ومن اصابه البراء وحصول الموت عند الصبي
انفاقاً لهما والاصح وجوب الدية لان في القصاص من هو جبان موت بالصبي **قوله** قال
الشيخ لا ضمان **قوله** ويحتمل الضمان ثوباً لانه سبب في الهلاك والمصنف لا يستبعد ما في قول الشيخ
نسبة اليه **قوله** ولو كان اعني ضمن **قوله** اختلف في عده فقتل الاعي كالمصر بحيث يجب به القصاص
وهو قول ابن ادريس وقال الشيخ في النهاية وابن الحيند وابن البراق وابن جرير ان عده حط
لروايه محمد بن الحلي عن الصادق **قوله** بان لقتل في المصنوع على اشكال **قوله** بشان حيث وثقه
في المصنوع والطريق يصلح للاستطراف لا للوقوف ومن حيث ان الطريق حق للمالك فله الوقوف
فيه وقال في البسوط اذا كان لوقوف في طريق المسلمين فصدمة انسان وماتاً معانديه الصادق
مضمونه لانه تلف بسبب ترويض الواقف لانه وقت في موضع ليس له ان يقف فيه **قوله** ولو
تغير الجالس في الطريق ضمن الجالس الى اخره **قوله** قال في القواعد ويحتمل ما واه القعود
وجه الاشكال ان الطريق ومع للاستطراف فله يكن له الوقوف كما ليس له القعود وقال
الشيخ في البسوط ولو كان في الطريق صديق والمصنوع واقف ضمن المصنوع لانه شرط بوقوفه
فكان **قوله** اي يحاططاً ونفاصاً وان كانت العمدين متساويين وان كانت احدهما اريد رد
التاخير على الزايد **قوله** ولو قرب البالغ صبيّاً فالضمان عليه لا على الراي على اشكال **قوله**
لو كان معه صبي يقره من طريق السهم اتفاقاً لا قصد افعي الحواله على الضمان على الموقوف او الراي
اشكال بشان من حيث انه عروضة للتلف ومن حيث ان الراي هو الثاني واعلم انه ليس المراد
انه اذا كان على الراي يكون في ماله بل يكون على عاقلة لان الراي ان قصد به الراي كان

قائل

قائل على موجب القود وان لم يقصد بكون الضمان على عاقلة بسبب الراي **قوله** ويضمن
الضمان حشفة الغلام لوقوعها **قوله** روي الكوفي عن جعفر عن ابيه ان علياً جفن خنثان
قطع حشفة غلام وهو حنثان اذ لم يزد هذه الرواية لكان الحكم كذلك اذ الطبيب يضمن ما
يجنيه في ماله لانه شبيه العهد **قوله** ولو قصصت الموكبه بنحس ثالثة الى اخره **قوله** ففي امير
المؤمنين عم في جاريه وكبت اخري فقتلها ثالثة بقتصت الموكبه فصرعت المراكبه ان دية المراكبه
لصنان بين المراكبه والمخوسه روي ذلك الا صبح ابن سنان وفي طريقها انا جليله وهو ضعيف
والشيخ في النهاية وجماعه من الاصحاب علواً على هذه الرواية وقال المصنف وسقط التمسك بكونها
عشراً بحسب المثلثان على الناحية والمخوسه وقال ابن ادريس ان الحيات الناحية القاصه
فالديه على الناحية ولا في القاصه وقال في المختلف وقول المصنف ليس بعهد لان الوقوع مستند
الى فعل المثلثة واختار ابن البراق رواية الا صبح **قوله** ويضمن الخنثى لبله حتى يرجع فان عدم
فالديه وان وجد فقتلها بالقصاص ولو ادعاه على غيره بالبينة يري ولو وجد ميثاق الضمان
اشكال **قوله** يضمن من اخبر غيره ببله من منزله الى ان يعود فان لم يعد فالديه وفي
المنع من الارث نظر من وجود المصنوع للارث وعدم البينة بحصول المانع منه ومن اجراً حكم
المانع عليه بالزام الدية ولو وجد مقتولا وادعي بقتله على غيره فان اقام شاهدين يري ويضمن
القاتل وان لم يقر ببينه والا قرب سقوط القود وخوب الدية عليه من حيث انه لم يثبت كونه
قائلاً فلا يستلجرح الاحتمال وقال في النهاية عليه القود او الدية بلهما الى اهله ان رضوا بها
قال وروي انه اذا ادعي انه يري من قتله ولم يقر ببينه بالقتل كان عليه الدية دون القود
لم قال وهذا هو المعتد ولو وجد ميثاق الزامه بالديه اشكال بشان اصابه البراء ومن
انه ضامن الى ان يعود وهذا مذهبه في النهاية وقال ابن ادريس اذا اخرج من البيت
لم وجد ميثاق ادعي انه مات حقت اذفه روي ان عليه الدية او البينة على ما ادعاه والى
نقضيه الاول انه ان كان غير متم عليه ولا يعلم منهما عد او فلا دية عليه فان علمت العلان
بينهما فلا وليا له الفاسد بما يدعونه فان ادعوا قتله علم كان لهما القود ولا كان لهما الدية لان
قوله وعن الصادق في قصص الثياب الى اخره **قوله** روي عبد الله بن طلحه عن الصادق
هذه الرواية مقال يضمن موالي اللص دية العلام ويضمن السارق مما ترك اذ يدبر لمكايدها
عن نفعها انه وهو في ماله عروية وليس عليه في قتله شيء لانه سارق والمصنف ذكرنا واصل
الاحكام في القواعد **قوله** وعنه عم في امواه ادخلت ليله البيت الى اخره **قوله** علان الرواية
والرواية رواها علي بن ابراهيم وسندها ضعيف لان في طريقها عبد الله بن طلحه وهو يروي واختار

قائل على موجب القود وان لم يقصد بكون الضمان على عاقلة بسبب الراي

اولي بالبراث الحاي **قوله** قال في النهاية رديه الخطا يلزم العاقلة الذين يروون رديه القائل
لو قتل ولا يلزم من لا يوثق من دينه شيئا وقال في المبسوط العاقلة كل عصبه خرجت عن والدين
والمولودين وهم الاخوة وابناء وهم والمواشي وتبعه ابن البراج وقال المفيد هو عصبته الوهاب
دون النسا ولا تؤخذ من اخوته لانه من اخواله لانه لو قتل واخذت دينه ما استحق
اخرته لانه واخواله منها شيئا وكذلك لم يكن عليهم شيء وقال ابن الحنفية العاقلة هم المستحقون
لميراث القاتل من الرجال العقله سواء كانوا من قبل امه او من قبل ابيه فان تساوت القرابتان كالاخوة
للأب والاخوة للام كان على الاخوة للأب الثلثان وعلى الاخوة للام الثلث ولا يلزم ولد الأب
سواء كان بعد الولد والأب ولا يلزم ولد الجد بن سبأ الا بعد عدم الولد والابوين فان
عدمت مائة النسب كانت على الولي عتاقه فان عدم مو كان على المواشي علامه وقال ابن
ادريس رديه الخطا يلزم العاقلة وعلى يلزم العصباء من الرجال سواء كان وارثا او
غير وارث الاقرب فالأقرب لم يقل كلام الشيخ في النهاية والخلاف ونسب ما اختار الشيخ
فيه الى انه قول الشافعي وما ذكره في النهاية هو اخبارنا وروايتنا وقال ابو الصلاح عاقلة
الحرة عصبته وعاقلة الرقيق مالكه والمشهور بين اصحاب جرح المفيد وابن الحنفية اجمع
الشيخ بن روايه ابن كهيل عن امير المؤمنين قال في المختلف وفي سلمه بن كهيل ضعف والمفيد
في المشهور وقال في القواعد وقبل العصبه من ثوث الدية وليس بحبيد لان الزوجين
والمتقرب بالام على الاصح يروون الدية وليسوا عصبته وكذا المقرب بالاب اذا كان
ابن في القول الثاني لا يقول المفيد رحمه الله **قوله** وتخل العاقلة رديه الموصيه فاراد ولتبع قوله ان
فيما دونها **قوله** قال الشيخ في النهاية لا يخل العاقلة في الخراج الا الموصيه فصاعدا
فاما ما كان دون ذلك فانه على الخارج نفسه وبه قال ابن الحنفية وابو الصلاح وقال في
الخلاف الفد والذي يخله العاقلة عند الجاني هو قدر حبايته فليد كان او كثيرا وروي انما
لا يخل الا نصف عشر ارش الموصيه فما فوقها وما يقصر عنه في مال الجاني وقال في المبسوط روي اصحابنا
انه لا يخل على العاقلة الا الارش الموصيه فصاعدا فاما دونها ففي مال الجاني وفي الناس من
قال يخل عليهم فليد وكثير ومنه من ذهب ذكرناها في الخلاف وقال ابن ادريس ما ذهب اليه
الشيخ في خلافه هو الحق والجمع متفق عليه وقال في المختلف والمفيد ما قاله الشيخ في النهاية
كان في اجاب القاص من رديه الموصيه على العاقلة صاعدا بالخصومه وتسلط على الجانيات ومشفة
على العاقلة لكثرة الجراحات القاص من رديه الموصيه وتوحيات بين الناس ولما رواه الشيخ عن
الفاخر عن قال قضى امير المؤمنين عم ان لا يخل على العاقلة الا الموصيه فصاعدا **قوله** الثاني في

كيفية

كيفية التوزيع ويقط على الغني نصف دينار وعلى الفقير ربع دينار وقيل بحسب ما يراه الامام **قوله**
قال في المبسوط الذي يقتضيه مذهبنا ان لا يقد ذلك بل يقتسم الامام على ما يراه من حاله من الغني
والفقير وان يعزق على القريب والبعيد وان فلتا يقدم الاولى قالوا في كان قويا لقوله واو لولا رحام
بعضهم اولى ببعض وقالوا اكثر ما يحمله كل رجل من العاقلة نصف دينار كان موسرا وربع دينار
ان كان مسكنا لان هذا القدر لا خلاف فيه وما زاد عليه ليس عليه دليل والاصل بوجه الذي
وقال في الخلاف من سلك قال الشافعي لا يخل كل واحد من العاقلة الا ثمن نصف دينار ان كان موسرا
وربع دينار ان كان معسرا او مؤخر الاقرب فالأقرب وكل اخذ من الاقرب وفضل من الدية
شيء اخذ من الذين يلزمهم على ترتيب الميراث واذ لم يتق احد اخذت من العاقلة وما بقي من الدية
كانت في بيت المال وعندنا انها تؤخذ جميعها منهم ويؤخذ منهم على قدر احوالهم لا بحسب بعضهم
ويترك القريب والبعيد وقال فيه مسلك الموسر عليه نصف دينار والموسر ربع دينار ونوع على
الاقرب فالأقرب حتى يستنفذ العاقلة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة على كل واحد من ثلثة الى
اربعه والغني والموسر سواء يقتسم الواجب على العاقلة فلا يبدى الا الاقرب فالأقرب وقال ابن ادريس
الذي يقتضيه مذهبنا انه لا يقد بوجه ولا يوظف على احد منهم بل يؤخذ منهم على قدر احوالهم حتى
يستوفي النعم الذي هو ثلثها وسجنا رجع في مسبوته عما ذكره في خلافه والوجه ما قاله في المبسوط
لانه دين عليهم بحسب ما ادرع بحسب ما وطعت ادرع من اجل كفاية من الديون **قوله** فقت
الامام وقيل من القاتل **قوله** قال في الخلاف القاتل لا يدخل في القاتل بحال مع وجود من يعقل
عنه من العصباء وقتت المال وهو شعر بانه يفتن الدية مع عدمه وقال في المبسوط قال قوم
حب على القاتل اذا قتل الدية بحسب ما لا يتبدى عليه وانما العاقلة تحتها عنه فاذ لم يكن هناك
من يبرر عنه عدا القوم عليه ومن قال بحسب على العاقلة ابتداء فلو غرم عليه لانه ما وجب
عليه بالقتل عزم وعلى هذا انما حذر الدية حتى تحدث من مجملها من بيت المال وقال في النهاية
ومن كان للقاتل مال ولم يكن للعاقلة شيء الزم في ماله خاصة الدية وبه قال ابو الصلاح وسلا وقال
ابن الحنفية لا يدخل الجاني في ضمان رديه من قتله خطأ مع عاقلة فان عدمت عاقلة وكان ذا
مال قام مقامهم وقال ابن ادريس قول الشيخ في النهاية غير مستقيم لانه خلاف اجماع المسلمين لان
القاتل لا يدخل في العقل ولا يعقل عن نفسه وهذا جهل منه وخطا وكيف يجوز ان ينسب الشيخ الى
خلاف اجماع المسلمين وقال في النهاية ومن لم يكن للقاتل خطأ عاقلة ولا من يضمن حوزته ولا مال له
وجبت الدية من بيت مال المسلمين وقال سلا روي بها عنه السلطان من بيت المال وهو قول
المفيد وابن البراج وقال ابن ادريس وهذا ايضا غير مستقيم لانه خلاف اجماع اصحابنا بل بحسب

الذي على مولاه الذي ورثه وهو امام المسلمين في ماله وبيت ماله لأنه من حور بركة وحده وورث
تركته ورثه سلة بن كهل يدل على ما قاله ابن ادريس **قوله** ولو هرب قاتل العمد وشبهه او مات
اخذت من الاقرب اليه من ورث دينه فان فقروا من بيت المال **قوله** قال في النهاية واما دية
مثل الخطا سببه العمد فالحال ان يقاتل نفسه في ماله خاصة فان لم يكن له مال استسحب فيها او
تكون في دينه الى ان يوسع الله عليه فان مات او هرب اخذ اولى الناس اليه بها فان لم يكن
له احد اخذت من بيت المال ونفعه ابن البراج وقال ابن ادريس هذا غير واضح لأنه خلاف
الاجماع وعند ما يقتضيه اصول مذهبنا والاجماع حاصل على ان الاوليات بيت المال لا يعقل الا
مثل الخطا المحض فان قال موته او هربه يصير على غيره نحتاج الى دليل قال السيد الموفق والشيخ وابن
البراج وابن رستم واي الصلاح اذ مات قاتل العمد او قتل اخذت الدية من عاقلته فان هرب
اخذت من عاقلته وقيل من الاقرب اليه من ورث الدية فان لم يكن من بيت المال **قوله**
واجود القولين سبعة من الارث فيها **قوله** قد تقدم القول في ذلك **قوله** ولو روي طائر مسلما
ثم ارتد لم يصاب مسلما لم يعقل عصيته المسلمون على اشكاله الكفا **قوله** يشأ من انه حال
الحناية مرتد والموت لا يعقل ومن حيث انه حال الذي لم يرد الا لان الارث فلا يقع العقل
هنا سبق السب عليه وهو المعتد **قوله** والشركا في عرق عبد واحد كالواحد يلزم نصف
دينار فان مات احد لم يلزم عصيته الاثرين حصته **قوله** الشركا في عرق عبد يتخلون حبايته
الخطا كمثل الشخص الواحد لو كان معتق لان الولا ثبت لجميعه لا لكل واحد منهم وهو العلة الموجبة
للتخل فتكون جميعهم كشخص واحد فان كانوا غنيا فلا يضرب على جميعهم نصف دينار وان كانوا
متوسطين فربح دينار وان كان بعضهم غنيا وبعضهم متوسطين ففي حصته من النصف لو كان
الكل غنيا وعلى المتوسط حصته من الربع لو كان الكل متوسطين واذا كان العرق واحد او قدمات
وله عصبات كالاحقر مثلا فضرر على كل واحد منهم حصته على استقصيه حاله فعلى الفقهاء نصف
دينار وعلى المتوسط ربع دينار ولا يقال يوزع عليهم لوزعيه على الشركا لا يوزعون الولا من المعتق
الما يورثون بالولا والسبب الموجب لهما انما هو انهما يورثان لهما في حقه من الولا في حقه من الولا
ومن يتخل في النسب نصف دينار يتخل كل واحد من المتبنيين مثل ذلك كالاخ مع بنته واما الشركا
في عرق العبد فلكل واحد منهم بعض الولا وورثة الما يورثون بذلك الجور لو كانوا ثلاثة فلكل واحد ثلث
الولا وورثة لا يورثون الا ذلك الثلث مثل ما كان ياخذ واما المعتق الواحد اذا خلف ورثته فان الكل
يورثون بالولا كالنسب وحكم النسب يباوي الكل فيه بحيث يكون كل واحد مستحقا للكل لو انفرد واما
الشركا لو ماتوا وفي واحد منهم لم يكن له كل الولا بل يكون حصه المورث لو رثته فان لم يكن فلا امام فلا

نوم

ملا ستم كل واحد من الشركا بقلم الكل اذا بقى وحده بخلاف ما اذا كان العرق واحد وخلف عصبه
كثير ولذلك لا يضمن عصبه كل واحد من الشركا الا بقدر ما يورثه المقصد **المثال الثالث**
في دية النفس **قوله** الا ان يكون يهوديا او نصرانيا او مجوسيا وروي ان دية الذي كذب به المسلم
وروي اربعة مائات درهم في الذكورا والاولى مائة ابان من تغلب عن الصادق عن وعن
نزار وعن الصادق عن مثله واما الرواية الثانية مائة الشيخ عن ابي بصير عن الصادق
عن قال دية اليهودي والنصراني اربعة مائات درهم والمجوسي ثمان مائة درهم والمجوسي له كتاب
فقال له حاماس قال الصادق الوجه في هذه الاخبار ان يحملها على من نفوذ قتل اهل الذمة **قوله**
وفي المسلم عبد الذي اشكال **قوله** يشأ من حيث انه عبد الذي يكون حكمه حكم عبيدهم
ومن حيث انه مسلم يكون حكمه حكم العبيد المسلمين وكان الاختيار اقرب **قوله** ودية الخطا
المحصن جلد خمسة الى احره **قوله** روي العلاء عن الصادق عن انه قال في مثل الخطا مائة من ابل
او الف من الغنم او عشرة الف درهم او الف دينار واعلم ان دية الخطا المحض يجب على العاقل
ابتداء ولا يرجع بها على القاتل سواء كان موسرا او معسرا واختاره الشيخ في كتبه وابن البراج وابو الصلاح
وقال الشيخ في الخلاف ودية مثل الخطا يجب ابتداء على العاقله وفي اصحابنا من قال يرجع العاقله
على القاتل بها ولا يعرف به نصا ودية قال ابن الجبيل وابن ادريس قال لو ذهب العبد الى ابن
العاقله يرجع بها على القاتل قال وهذا خلاف اجماع الامة قال في المختلف وهذا جهل من ابن
ادريس ومخطبه لشيخنا الاعظم مع انه الاصل في انك المذهب وتقرير العارف بذهاب الناس
والجمع عليه والمختلف فيه القيم بالاصول المذهب لهما المباحث مع الخصوم العالم بما يجوز له
فيه المخالفة والموافقة مع ان هذا القائل انما يقتد باجماع الطائفة ويعتقد رياسة شيخنا العبد
وانه راس هذه الطائفة واول من اظهر علم الامامية ونقده الحمد بعد السلف وسلا رذهب
الى ما ذهب اليه شيخنا المفيد ولا يؤيد فيه بل ينفذ الجمع بين المعقول والمنقول فان الاجماع دل
على ثبوت العاقله والعقل لما دل على ان العقوبة انما يجب على الجاني جمع لذهمة الثابت
ونكح الصائب من الدليلين وعدم معرفته شيخنا الوعظ الطوسي بالنسب لا يستلزم عدم النص
فعل المفيد وقف عليه او عول على دليل فاده العقل اليه ولا خلاف انه يجب بالقتل حفظ الدية
ومن اصنافها الا بل وهي مائة اجماعا واما الخلاف في الامة ان قال الشيخان وابن الجبيل والعلاء
انما عشرون منها ست مائة وعشرون منها ابن بون ذكر وثلاثون بنت بون وثلاثون منها حقه
قال في النهاية وقد روي ان ثمانا وعشرين جلد عمو يقول الشيخ قال ابو الصلاح وسلا روي ابن
البراج وابن رستم وقال ابن جرير يجب اربعة مائات الجلع والحاقق وبنات اللبون وبنات مخاض وقال

الصبيد سوا كان سلوقيا او غير سلوقيا اذا كان معلما للصبيد اربعون درهما وسحقنا اطلق فيه الكلب
السلوقي الاول في تعبيده فكلب الصبيد والسلوقي منسوب الي سلوق قويه باليمن وكلاهما شدة العود
والمراد بالحايطة السنك والظعام في العود يرجع الي الخطه قال في المختلف وقول ابن الجيند عتدي
حن وعليه قلت روايه الكوفي عن الصادق قال قال امير المؤمنين من مثل كلب الصبيد
قال فيومه ولكن لك الباري ولكن لك كلب النعم والحايطة وفي رواية ابي بصير عن احمد بن محمد الكلب
السلوقي اربعون درهما جعل له ذلك رسول الله ص ورويه كلب النعم كثر ورويه كلب الزرع فنبوا
من تجرد به كلب الاهل فيؤمن من ثواب **قوله** وقيل يعني ليل لا ينام **قوله** رواه الشيخ في التهذيب
عن الكوفي عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي طالب قال كان لا يفتن ما افدت الماشيه فحاشا
وسئل عن صاحب الزرع حفظه وكان يعني ما افدت الماشيه ليله وقال في القواعد ان
كان صاحب النعم فوطي حفظها صحت ما افدت سوا كان ليله او فقا او الراد في طريقتها
السلوقي وهو عامي بالذهب **قوله** وفي شعرا الرازي او العجبه الدبه **قوله** في شعر العجبه
ان لم تثبت الدبه وان ثبت فالارض وقال الشيخ في النهاية والخلف في العجبه اذا جعلت فلم
ثبت الدبه كامله فان ثبتت كان فيها ثلث الدبه قال في القواعد ولو كانت العجبه للده
فراحت فتمها فافترس القرب ووجه القرب انه غير مستقيم ولا فان بسببه شي من القرب فلم يكن
عليه شي سوا القرب **قوله** وفي الاهداب الارش **قوله** اوجب ابن ادریس
في الاهداب الارش اذا قلعت سقر اقال لان الضم لم يرد الا في شعر الرازي والعجبه وشعر الحاجين
وحمل غيره عليه قياسا ولو قل مع الاحقان كان في الجميع ديه الاحقان لان الاهداب تنبع الاحقان
فكان كما لو قطع اليد وعليها شعر واختار في المختلف ومنها وقال الشيخ في البسوط والخلاف عليه كمال
الدبه ونسجه ابن جعفر واختاره في القواعد السابق منها نصف الدبه وهو قول ابن البراء **قوله** ومع
الاحقان الذين ان **قوله** اذا قلعت الاهداب بالاحقان فثبت ان قال في القواعد ولو قيل بالارش
حاله لا يفرج والسقوط حاله الاجتماع يمكن هذا قول ابن ادریس وقد جعله المصنف احتمالا كما
نقدم واذا قل مع الاحقان كان في الجميع ديه الاحقان فثبت لان الاهداب تنبع الاحقان **قوله**
وفي الاحقان الدبه **قوله** قال في القواعد وفي الاحقان الدبه وفي كل جفن الزرع وقيل في
الاعلى ثلث الدبه وفي الاسفل الثلث وقيل في الاعلى الثلث وفي الاسفل الثلثان لنصف فانقول
الاول للشيخ في الخلاف والساجي لابن الجيند والمعين والشيخ في النهاية ونسجه ابن جعفر وروى الصلح
قوله ولا تدخل مع العين **قوله** بل اذا قلعت العين مع العينين يكون للعين نصف الدبه
وللعينين نصف الدبه فلو خذ ديه كامله **قوله** وفي صحيحه الا عور خلقه او باؤه من الله ان الله

480
هذا قول الشيخ في النهاية **قوله** هذا قول الشيخ في النهاية والمعين وقال الصدوق فضاير جعفر
في عين الا عور اذا اصيبت عينه الصبيد فثبت نفعا عين الذي فقا عينه ويقفل له نصف الدبه
وان شأ أحد الدبه كامله وهو ما توالت في ان فيه الدبه اذا ذهبت خلقه والنصف ان ذهبت
بجانبه جان ونحوه قال ابو الصلاح وابن جعفر وسلا وقال ابن الجيند والا عور ولاده اذا فقت عينه
كانت له الدبه كامله لان الحايض ذهب جميع بصم وقال ابن ادریس في العين العور الدبه كامله
اذا كانت خلقه او ذهبت باؤه من جهة الدخ فان كانت قد ذهبت واحدا منها او استحق الدبه
ولم يجلها كان فيها ثلث الدبه وهو اختيار سبغاني بسوطه وسلا خلافة وذهب في نهايته
ان فيها نصف الدبه والاول اظهره في بعد ذهاب صوحا فان فيه ثلث ديه العين وقال الشيخ
في النهاية الا عور اذا فقت عين صحيح فثبت عينه وان عي فان الحق اعماه فان فقت عينه كان بخيرا
بين ان يخل الدبه كامله او يخل احدي عينيه وباحد نصف الدبه وكذا قال في البسوط وفي
الحدود لم يفرص للاخذ مع القصاص الذي رواه الصدوق وقال المصنف ليس له شي مع قلعهما
قال ابن ادریس ان الله قال العين بالعين ولم يقل العين بالعين ونصف الدبه قال في المختلف وقول
الشيخ لا بأس به لان ديه عين الا عور خلقه الف دينار ولا يوجد فتمها عومها ما بينهما النصف
الا بعد رد الثقات وحفظه من الظلم عليه ولو رواه محمد بن نيس عن الباقر **قوله** وفي
الورثه وهي الجاهل نصف الدبه **قوله** الورثه في نفيها قول ابن ادریس ما ذكره وهي الجاهل بين
المخرب وبه قال سبغاني الذين بن سعيك وثابتها قول ابن ادریس في جميع المارت والافق وقال
صاحب الصحاح هي طرف الارض وفي نقد يردتها قولان قال في النهاية والبسوط نصف الدبه ويقفل
المصنف قولانه الثلث وحمله الا قرب لا شتم المارتين على ثلث اجزا المخرب والورثه متقصر
الدبه عليها لاصاله البراء عن الزايد واعلم انه لو ادين الا ثلث بالجنابه فزده المحقق عليه عوارته
حتى انهم مكافئه اجتمعت الحكومه لان العصور باب في مجله وعليه الارش واحتمل وجوب الدبه لصديق
انه انما لا ثلث فاستحق الدبه بذلك **قوله** وقيل الثلث في العليا **قوله** في الشفتين الدبه اجماعا
واختلف في الشفتين فثبت في العليا الثلث وفي السفلى الثلثان لا يفرع الجمل زايده المفقده بامساك
الطعام والشرب وهو اختيار المعين والشيخ في البسوط وقول سلا والصلح وقال في النهاية والحد
وكذا في الاخبار والصدوق وابن جعفر وفي العليا ثلث الدبه وفي السفلى ثلثه اقسامها وقال ابن الجيند
في العليا النصف وفي السفلى الثلثان قال المصنف وفيه زياده لم يثبت ونقل صاحب الشرايع هذا
القول عن ابن بابويه وهو مستول عن طوبى بن ناصح قال صاحب الشرايع وهو ناد ورويه مع نقد
زياده لا معنى لها وقال الحسن بن ابي عمير بالسويه بينهما واستحسنه في القواعد واختاره هنا **قوله**

خلق

قوله فان تخلصت فالحكومة وقيل ديتها **اول** قال في القواعد ولو تخلصت الشئ مثل الدية وحمل الحكومة **قوله** والقابل للرجوع في البسوط ووجه الحكومة اصله براه الذمه مع عدم قيام ما يدل على الرجوع عن الحكومة فلا يستلزم على الغير لا يثبت **قوله** وفي الثاني الدية **اول** لانه مع كل مخرج ما هو مخرج فيه الدية **قوله** ولو اسقط نصفها نصف الدية وان قطع ربعه وبالعكس **قوله** لا اشكال لو ذهب من الحروف بنسبه ما قطع من اللسان كما لو قطع النصف بذهب نصف الحروف لكن الاشكال مع الاختلاف كما لو قطع نصف لسانه ونقص ربع الحروف او بالعكس فانقص ولا يثبت عنده في القواعد اعتبارا لاكثر بل بوزن النصف في الحالين اي كل واحد من المتقدمين ووجه القرب ان في كل واحد من اللسان واللسان الدية لانه لسان صحيح ففيه الدية كاملة وفي كل واحد من الجاهل حنايه وكذا في اللسان الدية كاملة ويقطع الحروف ولا يجمع بينهما مشتبلا لاكثر **قوله** ويصدق الصحيح في ذهاب نقطة عند الحنايه مع القامه بلا شاع **اول** لادعي الصحيح ذهاب نقطة عند الحنايه صدق مع القامه لتعود البينه وحصول الظن المستند الي السبب لصدقه وروي بصرفه بالابح فان خرج الدم اسود صدق وان خرج احمر كذب وروي الصحيح باسناده الي الاصح ابن نملة قال السابري المومنين عن رجل ضرب رجلا على هامته فادعي انه لا يضر شيئا ولا يضر الواجبه وانه ذهب لسانه فقال ان صدق فله ثلث ديات فلت كيف يعلم انه صادق قال اما ما ادعاه في حقيقته انه لا يضر الواجبه فانه يدعي نامنه الحرق فان كان كما يقول والا يجازا لاسمه ودمعت عيناه واما ما ادعاه في غيبه فانه تقابل عينه عين الشمس فان كان كاذبا لم يبالك حتى يفتقر عينه وان كان صادقا يفتقر مئتين واما ما ادعاه في لسانه فانه يضرب بالابح فان خرج الدم احمر فقد كذب وان خرج اسود فقد صدق **قوله** ولو ذهب اللسان ثم عاد تليح ثولان في استقاده الدية **اول** لو ذهب الكلام تقطع البعض ثم عاد قال في البسوط يستعاد لانه لا يطق بولان لم يطق علما ان كلامه ما كان ذهب اذ لو ذهب ما عاد وقال في الخفاء لا يستعاد وبطل في القواعد فقال لا قرب الاستقاده ان علم ان الذاهب او ليس بذي لم ولا فلا يعني لو علم اهل الخبر ان الذاهب لعرض غير ذاهب بل يعود استعيدت الدية ولا فلا لانه حبه محبذ من الله تعالى بحقوق المحي عليه لها فله بوزن بالهبة المجزئه **قوله** وفي التوازيه منقذه المثلث **اول** وقال المصنف فيها الحكومة فان قطع منقذ فله شي ثنيه **قوله** فان سب سن الصغير فلا رش ولا الدية **اول** لو قطع سن الصغير غير المتفاوت بقرنه سنة فان ثبت فلا رش وان لم يثبت فذيه الثور كاملة وقيل فيها بغيره مطلقا اما لو اضطرب السن لكبر او مرض ففي الدرام الحافى بحال ديتها اشكال من حيث تناول اسم السن لها وكان فيها الدية وتواه في البسوط ومن حيث

48
لشئ انما تخلصت في النافع تتلزمه الحكومة **قوله** وكذا في الجصدين **قوله** قال في القواعد حمل الحكومة ووجه الاول ان في البدن منه انسان ففيه الدية ومن حيث ان الدية فيها ما هو في الذرايين في الذرايع لم ينفذ لهما النافع دية بانفراده فكانت فيه الحكومة ولا نه عضو ناقص فاقد منقذه **قوله** وفي كل اصبع المخرج **اول** قال ابو الصلاح وان جرح بوجوب ثلث دية الا صلبه في ابعام وفي الاربع المائيه الثلثات وحمله في النهايه والبسوط رايه فقال وروي ان في الاربع ثلث دية اليد وفي الاربع اصابع ثلث ديتها بينهما بالسويه **قوله** وفي الظهر اذا كسر او اجد ودب زعن والفقر والدية وان صلح فالثلث ولو كسر الصلب وجبر على غير عيب فايه فان عمم قاله **اول** وجعله في النهايه ورايه وجع ما رواه في التهذيب عن محمد بن الوليد **قوله** ولو قطع بعض الخشعة نسب المقتول الي نائيه خاصة **اول** اي الي باقي الخشعة لا باقي الذكوة محيين ان كان المقتول نصف الخشعة نصف الدية وان كان ثلثها ثلث الدية وعي هذا اذا لم يحرم مجري البول فان فرم قال في القواعد حمل الحرام المقتطع والحكومة معا واحتمل اكثرهما كما قلنا في اللسان والكلام ووجه الاول انه اذهب جزا من الخشعة بعلية نقد الذاهب بالنافه من الدية اذ نسب الي اصل الخشعة فيها الحكومة لعدم التبدل بالشرعي ووجه الثاني انه جنايه واحده ارجعت نفعا وكان عليه اكثر الامرين من القدر والحكومة ولا نه الميقن والتوازيه مني بالاصل **قوله** ويصل في البسوي ثلثان **اول** مثل لا يجمع المني الذي يتولد منه الولد وروي ان الولد من البيضة اليسرى **قوله** وفي افضايتها ديتها الا من الزوج للبالغة فان كان قبله ضمن الزوج المهر والدية انفق حتى يموت احداهما **اول** وهل ينسخ نكاحها لذلك او يتوقف تزويجها بغيره على طلاقها لا قرب بانه يتوقف لان الاصل بقا العقد الصحيح ولا يلزم من عروضا التحريم البيوتة ومع تزويجها فخرج هل سقط نفقتها عن الاول اشكال نشأ من ان النفقة سبب الزوجيه وعدم صلاحها فخرج من الارواح وقد زال المستقي ببول الحكم اعني وجوب الانفاق ومن ورد النص بوجوب الانفاق عليها الى ان يموت احداهما وهل يلحق الحقيقة الي غلب الظن الا فضا بوطيها بالصغير لا قرب المنع الا الدية فان الاقرب ثبوتها ووجه وجوبها انها جنايه حصلت بفعله فكانت مضمونه عليه في ناله **قوله** ولو اكوها غير الزوج الي اخره **قوله** لو كانت المكروه بكرا في وجوب ارش البكر مع المهر بقرنه ذلك ووجه المقر من انها فعل واحد فوجب مهر المثل ولا يصل براه الذم بما زاد عليه منه ومن حصول حنايه اخرى وهي اذ غاب البكر والمهر عوض الوطي بالاكواه لا ارش للبكر وهو الاقرب لان تدخل الحنايه على خلاف الاصل وقد اختلفت في شي الا فضا قال في البسوط وان يزيل الحاجر بين القبل والذبر وقتل بين مخج البول والجيش حكما في البسوط حيث

قال في القواعد والمختلف الاقرب وحوب الدية لكل واحد منهما المصدق اسم الاضمار علم اوله من واحد
الاضمار لو فعله بغير الوصل كما لو قطع الحاجر سكين من حوب الاقارب والتعريف المولد والمهرق في احوال
الاقرب عدم تعلق ما عدا الدية ولو انزل وصل في ذال التخرم نظرا لان المحرم انما كان سبب كونها
مقتضا لا يصلح للوطي وقد زال فتزول التخرم لو زال سببه ومن حكم الشارع ما عدا محرم عليه الدية
الاضمار وذلك ينافي الحكم بصيرورها حلالا **قوله** ولو اقر بكونها باصبعه فحرق مثاتها بحيث لا يملك
بولها فالدية مكرهة **قوله** والشيخ في التذنب في اخروا حكاية من كتاب طريق وفيه امير المؤمنين
في رجل اقص حاربه باصبعه فحرق مثاتها فلم يملك بولها فجعل لها ثلث نصف الدية ما به وست
وستين دينار وثلث دينار وفيه علمه لها نصف افعالم قال وفي رواية هام بن ابراهيم الدية كاه
وفي الاوطى لانه اصف منفعه واحده **قوله** وفي الخليلين ديتها
واستشكله في القواعد ومثاق عموم كل مافي الانسان منه اثبات وفيه الدية ومن اصل البراء
ولان العموم انما يستدل به حال عدم النص بما خلا فيه في الخاصه والخصومات او رد الشرع لهما
مقدرا لكن اختلفوا فيه فلذلك حصل الشك في المراه والميقن الحكومه **قوله** وفي كل ضلع جالض
القلب اذا كثر حسنه وعشرون دينار **قوله** الضلع الذي يلي القلب لها طرفان طرف يلي القلب
وطرف يلي الظهر والذي يلي القلب منه خمسة وعشرون دينار والذي يلي الظهر منه عشرة دنانير
والباقي من الضلع التي لا يلي القلب في كل ضلع عشرة دنانير **قوله** ومن داس بطن انسان
حتى احدث اقص منه او فدي نفيه ثلث الدية **قوله** قال في القواعد ولو قتل بالحكمه كان
وجها وعليه ان يديه تقريرا او خطرا في النفس ولا وفق بحصول المائله في الاضمار
الخامس في دية المنافع **قوله** وروي لوصريه علي راسه فذهب عقله انظر سنه
فان مات فالديه في النفس وان بقي ولم يرجع فالديه للعقل **قوله** هذه رواها ابو عبيد
الجدا عن ابي جعفر عم ولورج في انشامده لا تظار والارش ولومات فالاقرب الدية
روي في الخلع فلا يجلف لانه نجاب في الجواب **قوله** حتى يطعم عليه في الخلع وان كان في
الخلع كما ذكر يكون له الدية وان لم يكن كذلك لا يعطى لانه ربما اذا اكلناه وطلبنا منه الجواب
نجاب علينا فلا يعطى حتى يعلم صدقه او كذبه **قوله** فان انقضت ولم يعد استوف
ولورج في انشامده لا تظار والارش ولومات في فده انظار عوده فالاقرب وحوب الدية لانه يصدق
عليه انه اذهب سمعه ولم يعد **قوله** ويستوي الاعشى والاغشى وذو البياض عيون الماع من اصل
النظر **قوله** قال في القواعد لا يبصر وفي فده الدية وان كان من الاعشى والذي في عينيه
ساقن تملك معه من النظر على اشكال ووجه الاشكال من صدق انه اذا ذهب نظره ومن انه يبصر
ناقص

هنا وحيث الدية المبرر التام **قوله** ولو كان لا يحسن بعض الحرف في الحاقه بضعيف
ويجوز ان يديه ولو كان حجابيه جان نقص **قوله** قال في القواعد وان كان لا يحسن بعض
من يمل نقص الدية او يكون كضعيف القوي اشكال وذلك ان في احوال هاب النطق الدية وهذا ان
من يطقه ويجري ضعيف القوي فانه لا نقص منه شيء بسبب ضعفه فكذا احنا ومن ورد النقل
الحجابيه على اللسان نوزع على مجموع الحروف فله يلزمه ما لا يذهب بحجابيه وهو الاقرب عند
سبب ان لو كان حجابيه جان نقص بالنسبة اجماعا **قوله** وفي سلس البول الدية وقيل ان
الماء اليسير الدية والى الظاهر نصف الدية والى ارتفاع النهار الثلث **قوله** الدليل الشيخ في النهاية
ان قيل انه ان دام الى الظهر كان فيه النصف والشيخ قال ان اصابه سلس البول الى الليل فزاد
فيه كان فيه الدية فالدليل الى الظاهر بلث الدية والى صحوح ثلث الدية وعلى هذا الحساب وكذا
حرف وان ادريس وكذا النقل يحم الدين بن سعيد انه في الزوال يلقى الدية والمراد في كل يوم
والى التخرم في سائر البول الدية وسلان دام الى الليل ففيه الدية وان كان الى الظهر ثلث
الدية والى ارتفاع النهار ثلث الدية وروي هذا التفصيل استحق بن عمار عن الصادق عم وفي
لوقته صلح بن عقبة وهو كذا بغال وهذا قول في النهاية **قوله** في السجاج
في الخارصة **قوله** هل الخارصة هل هي الداميه قال الشيخ في النهاية والخلاف والنسب
ثم قال في القواعد والاقرب الغايير وهو قول المنيك وسلا واليد ووجه القرب ما رواه الشيخ
في التهذيب بوفه لاصدا قنع في الخارصة شبه اتخذ شيعي روى الداميه بغير ان **قوله** وفي
المازله الى اخره **قوله** قال في القواعد لو فقدت نانه في شيء من اطراف الرجل ففيه ما به دينار
كما قول المثار اليه قول طريف في كتابه **قوله** ولو اوضح اثنين فدينان فان اوضحهما الحائي او صرنا
فان اوضحه **قوله** فان كان في البدن فانصف **قوله** المراد بالبدن ما عدا الرأس
ويجوز ان يبين فدينان فان اوضحهما الحائي او صرنا واوضحه **قوله**
ويجوز ان يبين فدينان فان اوضحهما الحائي او صرنا واوضحه **قوله** ولو وصل الحائي بينهما فاشكال ان صرنا
الحاجر بينهما صرنا ما وصح واحده ووجه الاشكال في وصل الحائي بينهما من حيث انه جاني
ففي ذلك بقطر ما في دنته ووجه عليه حجابيه خصوصا اذا كانت متعده بابه من حيث
انما صرنا ما وصح واحده فلا يلزم ان يدين من ديتها كما لو صرنا وصارنا واحده لاصاله براه الدية
قوله ولو اوضح الروح من ظهر الحائتين على راي **قوله** وقيل جانيه واحده لانه صرنا صرنا
واحده فلا يكون عليه الا دية جانيه واحده وقيل على جانيه كما لو صرنا صرنا واحده شيئا اثنين
فدينان وهو الاقرب **قوله** ونسوي المراه والوجه في ذوات الاعضاء الجراح حتى يمل ثلث دية

والاصل في بطلان الدليل قالوا الوعدان امارتان فاما ان يعيد بهما او با
تبعاً او تخيراً او لا يعمل بهما والكل بطل اما الاول وهو العمل بهما فبطل لان اجتماع
التحليل والتحريم وهو تناقض واما الثاني وهو العمل باحدهما معناه فلا منع لتساويهما
حكم وهو بطل واما الثالث وهو العمل باحدهما تخيراً فلا منع يجوز ان يقتضي ان يد بالحل
ولعمرو بالحرمة فيكون العقد الواحد حلالا لان حرما لعمر ومن مجتهد واحد وان منع
بالتحريم وهو العمل بهما فلا منع قول ابنه ليس حلالا ولا حراما مع انه اما حرام ولما
جل ضرورة ان ما يكون كاذبا الجواب ولا اختيار الاول وهو ان يعيد بهما
فذلك يلزم اجتماع التقيضين قلنا انما يلزم ان لو انقضى كل عند الاجتماع العمل بمقتضاه
عند افتراء وليس كذلك بل مقتضاهما عند الاجتماع الوقف ولا تناقض فيه وثانيا
اناختار العمل باحدهما تخيراً ونفع استحالة الحمل الزيد والحرمة لعمر ومن مجتهد واحد
فانه ليس ضروريا ولم يقر عليه دليل وثالثا اناختار الرابع وهو انه لا يعمل بهما كالمولم يكن
دليل ولا تناقض في عدم العمل بهما ولا كذب انما التناقض في اعتقاد نفي الامر من
ان العمل بهما فلا بعد للدليلين ان يفتقد وقوع احدهما وانه لا يعلم بعينه كان
سواء الدليلين فما اوجبه الدليل ليس بجمع والجمع يفتاس الدليل ولم يستلزمه الدليل
مسئلة لا يستقيم لا يجوز ان يكون المجتهد في مسألة
ولان متناقضان في وقت واحد بالنسبة الى شخص واحد لان دليلهما ان تعادلا
توقف وان ترجح احدهما فوقه ويتعين واما في وقتين فجاز يجوز تغيير الاجتهاد

وفي الرجل لم يقصر على النصف سوا كان المجاني رجلاً أو امرأة **قوله** قال في التواعد على اشتداد
 في الواو ولا شك في ثبوت القصر بين الواوين كما في اللديه فيما راد على المثلث فان الواوين متساويان
 بنية قطعاً كما لو قطعت امرأة يد امرأة سبية عمد فان فيها ما بينت وحسين دينار وفي حنجر أصابع
 من المرأة كذلك قطعوا ما لا شك فيما اذا كانت جنابيه الواو على المرأة لما نقص من المثلث كما لو ركب
 الواو أصبع امرأة أخرى فيجوز ان يكون بينهما ما يد دينار كل الرجل لعموم قوله تعالى والواو والواو
 ونقصاً مما لم يبلغ المثلث وهذه داخل تحت العموم ومن ان في مجموع أصابع المرأة ما بين وحسين
 وهي متساوية تورعها على الحنجر فتكون في كل واحد خمسة دينار أخرجه منه اذا كان المجاني رجلاً أو امرأة
 متساوية الواو على الأصل مع ان الأصل براءة الذمة من وجوب الواو **قوله** وليس له العموم
قوله لا يثبت انه ليس له العتوي الخطأ والعول لانه هو المشهور ذهب اليه الشيخ وابن الخياط
 وابن البزيع فانه منعتوا من العتوي البعد والعيد منع من العتوي البعد والخطأ يدل على
 براءة الشيخ عن أبي ولا بد عن الصادق ع وان ادري جوزه العتوي عن القصاص في العمل
 وعن أخذ اللديه في الخطأ **قوله** انتهى كلام شيخنا الرقي لا عظمه شيء متابع خلاصة
 نوع بني آدم قدس الله سره **وهذا** ما اردنا كتابته على كتاب ارشاد الأدهان إلى أحكام
 لايات على سبيل الاختصار فهو شبه حاشية على الكتاب مع تصور باع ونقد رافع
 تله البضاعة في هذه الصناعة عراقية كتبه لفتي استغوبه علي تدركي وجمعة لا رجوع اليه
 منذ الحاجة اليه والحمد لله الموفق للصواب الهادي للدباب واليه المرجع والمآب
 مع العزاع من تشريده صباح يوم الاربعاء التاسع من شهر شوال المبارك لسنة عشر وثمان
 وكتب عبد علي بن ناصر عبد علي بن فضل بن بطحان بن عبد الكريم السهرستاني القائل جليل الله واجده
 الوجود وبغيف الكرم والوجود على كل موجود

الوجود ونفيض الفكر والجود على كل موجود
صلوته على أشرف خلقه وسيد رسله
محمد المصطفى وعلي عترة الطاهرين
الآية المعصومين وعلمهم الأنبياء
والرسلين وملايكه الله المقربين
والمطوعة اجواب

...

واما في وقت واحد بالنسبة الى شخصين فيجوز على القول بالتخير عند تعادل الامارين
ولا يجوز على القول بالوقف فاذا كان المجتهد قولان مرتبان اي في وقت بعد وقت
فالظاهر ان الاخير رجوع عن الاول اوجبه بغير اجتهاده وكذلك اذا كان القولان
في مسئلتين متناظرتين اذ لم يظهر بينهما فرق وان ظهر فرق حار عليه ولم ينقل
الحكم منها الى نظيرها مثاله اذ قال في اشتباه طعنين احدهما مستحسن يجتهد وفي
ثوبين لا يجتهد ولا فارق بينهما فيجوز على
والفارق ظاهر وهو كون البول نجس الاصل
الطهارة الاجتهاد وفي خلافه خلافة واذا اقرر هذا فقد قال الشافعي في سبع
عشر مسئله فما قولان وقد علمت انه لا يجوز ان يكون قولين فيحمل على احد وجه
للعلماء فيه قولان فقال بعضهم بهذا وبعضهم بكذا فيجوز قولهم بيجوز قولين فان
ما يقتضي ان يكون للعلماء قولان وذلك لتعادل الدليلين عند حرج في قولان و
ذلك على القول بالتخير عند تعادل الدليلين و عدم لي فيها قولان فيجوز قولني
لا ينقض الحكم لا يجوز للمجتهد نقض الحكم في المسائل الاجتهادية
لاحكم نفسه ولا حكم غيره اذا خالف اجتهاده اجتهاده بالاتفاق لانه لو دس
نقض النقص من مجتهد آخر يخالفه ويتسلل ويفوت مصلحة نصب الحكم
فصل الخصومات هذا ما لم يكن مخالفا لقاطع واذا خالف قاطعا فنقضه اتفاق
ولو حكم مجتهد بخلاف اجتهاده كان حكمه باطلا وان قلده فيه مجتهد آخر وذلك لانه

بحر المحرر

على العمل بظنه ولا يجوز التقليد مع اجتهاده اجماعا انما النزاع عند عدم الاجتهاد
فروع لوتزوج امرأة بغير ولي عند ظنه صحة ثم تغير اجتهاده فراه غير جائز
قد اختلف فيه والمختار تحريمه مطلقا لانه مستديم لما يقدره حرما وقيل انما يحرم
اذا لم يتصل به حكم حاكم فاذا اتصل به لم يحرم والا لم ينقل الحكم بالاجتهاد فان علمنا
خلد ثم علم تغير اجتهاده بمقلده فالمختار انه كذلك وذلك كالتغير اجتهاد المجتهد
انما صلواته بالنسبة اليه والى مقلده فان حكم مقلده بخلاف مذهب امامه فيبقى
على جواز تقليد غيره امر وسجي المجتهد قبل ان يجتهد
المجتهد اذا اجتهد فاذا اجتهاده الى حكم فهو مزمع عن تقليد مجتهد آخر اتفاقا واما
بمجتهد قبل هو مزمع عن التقليد المختار انه مزمع وقيل مزمع فيما لا يخصه من الحكم بل يقتضيه
غير مزمع فيما يخصه وقيل هذا في الموت وقته باشتغاله بالاجتهاد والنظر واما
بالايقونة فانه لا يقلده اصلا وقيل مزمع الا ان يكون صحابيا فان كان كان ارجح
من الصحابة قلده وان استنوا وتخير فيقلدوا ثم شاء وقيل الا ان يكون صحابيا
واقبوا وقيل غيرهم لنا جواز تقليده لغيره حكم شرعي فلا بد من دليل والاصل
في هذا معارض بعدم الجواز لان الاستفاء يكفي فيه عدم دليل الثبوت وقد يقال
ان تخير الشرع في الجواز الثابت بالاصل ولنا ايضا ان التقليد بدل الاجتهاد
بوزن ضرورة لمن لا يمكنه الاجتهاد ولا يجوز الاستدلال به مع التمكن من المبدل
بالوضوء والتميم وكالقبلة مع حبه الاجتهاد وقد لقى ثم انه بدل بل تخير في عندنا

قال المحرر
نه لا
به
او

نعم

واستدل اوجاز التقليد قبل الاجتهاد مجاز بعد الاجتهاد لان المانع هو كونه مجتهدا
وانه لا يعتبر الجواب لان انحصار المانع في كونه مجتهدا بل هو انه اذا اجتهد حصله من
الحكم باجتهاده وظن خلافه بفتوى الغير والحاصل الاجتهاد اقوى الظنين فيكون العمل
علما بالارح فيجب دليل المجوز مطلقا قالوا او لا قال نعم فاستدلوا اهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون وهو قبل الاجتهاد لا يعلم والاخر من اهل الكتاب المذكور فوجب عليه سؤال الله
وهو المظهر الجواب الخطاب مع التقليدين بدليل قولهم كنتم لا تعلمون وهو صيغة
فيهم من سياقه ان من علم لا يجب عليه السؤال وان السؤال انما يكون لو لم يقدر
على العلم بنفسه والمجتهد ليس كذلك ولان المجتهد من اهل الذكر والامر ان العمل
رجوع غير اهل الذكر الى اهل الذكر وفي دلالة على مراده تحمل لا يخفى قالوا ثانيا قالوا السلام
اصحابي كالنجوم ما يتم اقتديتم اهتديتم والجواب ما سبق انه للمفقد قالوا ثالثا المعبر
الظن وهو حاصل بفتوى الغير فيجب العمل به الجواب ان ظنه باجتهاده اقوى من ظنه
بفتوى الغير فيجب العمل بالاقوى المختار هذه تعرفه
فمسئلة التفويض وهو ان يفوض الحكم الى المجتهد فقال له احكم بما شئت فانصروا
وفي جوازه خلاف واختار جوازه وتردد الشافعي فيه والمجوزون اختلفوا في
والمتخذ ان لم يقع لنا في الجواز ليس مستثنا لذاته فطعا فلو كان مستثنا لكان مستثنا
واللازم منتفيا اذا اصل عدم المانع قالوا ولا التفويض الى العبد مع جملته بما
الاحكم من المصالح يؤدي الى انتفاء المصالح الجوازان يختار ما للمصلحة في خلافه

وجوه ضم

ما مره

فيكون باطلا

فيكون باطلا الجواب الكلام في الجواز لا في الوقوع وغايته انه يؤدي الى جواز انتفاء المصالح
لا الى انتفاءها وذلك من ههنا الذي نقول به ولئن سلم فلا تم ان جعله بالمصالح مستلزما
لا انتفاء المصالح وذلك لانه انما امر بذلك حيث علم انه يختار ما فيه المصلحة فيكون المصلحة
لازمة لما يختاره وان جعل المصلحة القايلون بالوقوع قالوا ولا قال نعم فاعلم ان الطعام كان
حلالا لى اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه ولا يتصور تحريمه على نفسه الا بالفتوى
بل قد يحرم على نفسه بدليله فظن قالوا ثانيا قال الله عليه وآله في مكة عظمها الله لا يجتلي
خلافها ولا يقيض شجرها هاهنا للعباس الا الاذخر فقال صلى الله عليه وآله الا الاذخر
حل على تفويض الحكم الى رايه حتى يطلق ابتداء وليستثنى التماس العباس مع ظهوره انه
لم ينزل الوحي في تلك اللحظة الخفيفة اذ لم يظهر علاماته الجواب يا حذر سور ثلاثة اما
بان الاذخر ليس من الخلا فيكون دليل العباس او دليل جواز الاختلاف هو الاستصحاب
فيكون الاستثناء منقطعاً وهو سابق شائع ولو جاز ان المعنى لكن الاذخر يختل وانما
لكن الاذخر من الخلا لكن لم يرد بالعموم تخصيصاً وصرفاً عن ظاهره وفهم السائل
انه لم يرد تفويض بالمراد تحقيق الماخذه بانضمام التقرير اليه فبعد ذلك تقرير الماخذه
السائل فان قيل اذا لم يرد فكيف يصح استثناءه من القول الاول مع عدم دخوله فيه
وقد علمت بطلان ذلك في تقرير الاستثناء قلنا ليس استثناء منه بل يقدر
تكريره لقوله لا يجتلي خلاها كما قيل لا يجتلي خلاها الا الاذخر وسوغ له ذلك
اتخاذ معناها واما ثبوت من الخلا واريد بالاول ونسخ فان قيل كيف النسخ والاستثناء

تفويض الخبر الذي لا كان
هو الله الجواب لان الله لا
يتصور الا بالفتوى
غضه يقيضه
الاختصاص
غضه او كل بقوله فلو كان

قال

باب ثبوت الحكم له قلنا ليس الاستثناء من الاول بل بتقدير التكرار فقدره لا يختل
 خلاها الا اذا خرفا طلق او لا ثبوت الحكم مطلقا ثم استثنى لورود نسخته بوجوب
 كل بالبصر واثبات عدمه بعدم علامته لا يصح لان مثله لا يظهر فيه علامة انما ذلك
 فيما تطلق زمانه قالوا ثالثا قال صلى الله عليه واله لولا ان اسبق على امي لمرت بهم بالسوء
 وهو صريح في ان عدم الامر وعدمه اليه وانه سئل في حجة الوداع اجتمعنا هذا معا
 اولادنا فقال بل لا بد ولوقلت نعم لوجب وهو صريح في ان قوله المجرد من غير حرج
 بوجب وانه لما قتل فضرر الحارث ثم انشد ابنته امجد ولا تبحل بخيلة
 في قومها والفحل فحل معرق ما كان ضرك لو مننت وربما من القتي وهو
 المعبط المحقق قال لو سمعت ما قتلتك فدل على ان القتل اليه الجواب يجوز ان يكون
 قد خيره فيها معينا فقبل له بذلك ان تأمر وان لا تأمر ونحوه ويجوز ان يكون
 بوجي ترابا له لوشفع فيه فاقبل ونحوه المختار انه صلى الله عليه واله
 بناء على ان النبي صلى الله عليه واله يجوز له الاجتهاد فدل على الخطاء فله خلاص
 عليهم وعلى تقدير جوازها فاذا وقع هل يقر او ينيب عليه المختار انه لا يقر عليه لئلا
 من المعقول انه لو امتنع عليه الخطا كان لما منع لانه ممكن لذاته ولا ضد عدم المنع
 ولنا ايضا من الكتاب قوله تعالى عفا الله عنكم اذنت لهم حتى يتبين لكم
 الذين صدقوا وتعلم الكاذبين فدل ان اذنتهم كان خطا وقوله تعالى في المفاداة
 يوم بدر ما كان لبي ان يكون له اشري حتى يشحن في الارض الاية حتى قال صلعم

افواه الكبر فقدرته
 وعلية في

الحسن في القدوة
 بالان في الجراح فتم

وقيل انما انزل الله
 في الجراح فتم

فانزل

لو نزل من السماء عذاب لما نجي منه غير عمر وذلك لانه اشار بقتلهم وغيره
 اشار بالفداء فدل على ان المفاداة منه خطاء ولنا ايضا من السنة قوله صلى
 عليه وآله انكم تخضعون الي ولعل احكم الحن مجتبه فمن قضيت له بشي من مال اخيه
 فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من نار وقوله انا احكم بالظاهر فدل انه قد يقضي
 بما لا يكون حقا وانه قد يخفى عليه الباطل وقد اجيب عن هذا باننا انما نذكر على
 خطائنا في فصل الخصومات وهو غير محل النزاع فان الكلام في الاحكام لا في فصل الخصومات
 وجوابه ان فصل الخصومات مستلزم للحكم الشرعي بان المال حلال لزيد حرام لعمرو
 وانه يحل الصواب والخطاء فيكون خطاؤه في الحكم الشرعي جائزا وقد يحجب عنه
 بان الخطا في حكم الشرع لمعين للخطا في انذاره تحت عوم قد اصيب في حكمه لا يكون
 في الاجتهاد مثل هذا حرام لا اعتقاده حرام ولا يكون حراما لو اجاز لجاز كوننا مأمورا
 بالخطا واللازم ظ البطلان بيان الملازمة ما مأمورين باتباعه فلو كان ما في به خطا
 فكنا مأمورين بالخطا الجواب منع بطلان اللازم لثبوت في حق العوام حيث أمروا
 باتباع المجتهد ولو كان خطاء قالوا ثانيا الاجماع معصوم عن الخطا لكون اهل
 ائمة الرسول قال رسول نفسه اول ان يحصل له الشرف الجواب ان اختصاصه بالرتبة
 المعينة وهي رتبة النبوة التي هي اعلى مراتب المخلوقين وكون اهل الاجماع الذين هم
 رتبة العصمة متبعين له يدفع اولوية رتبة العصمة وذلك كرتبة الفضلا لا يكون
 الامام ورتبة الامارة لا يكون للسلطان ثم لا يعود عليه اذ لا يضير ولا يفضل

انما يقول انما ياب فالحجة

لكن يقال قد انتم عن
 ويخفى على غيره والربان
 فصل من هذه الكتب انكم تحبون ال دين بالكم
 احكم محمدا فقدره عاه على نحو
 موافقا لما ادعاه من حجة النبي
 اخره والى كنهه فمسلح ان لا ياب
 فمن قال اخره شيئا فاننا انا اقطع له قطعة
 شبه مال اخره حال كونه غير مستحق له فخطوا

فخصوا هذا الشرف فكونهم ائمة ال

ههنا وإذا جازان يكون وان لا يكون فالدليل هو المتبع وقد دل على جواز الخطأ
 ثالثا تجوز الخطأ عليه بوجوب الشك في قوله صوابا مخطئا وذلك محل بمصود المعنى
 وهو الوثوق بما يقول أنه حكم الله تعالى الجواب ان جواز الخطأ في الاجتهاد لا يوجب ذلك
 وانما محل البعثة جواز الخطأ في الرسالة وما يبلغه من الوحي ان يغير ويبدل واشتقاقه
 معلوم بدلالة تصديق المعجزة له
 مسألة المختار ان التمسك بالدليل
 الثاني للحكم هل عليه ان يقيم الدليل على انفاثه ام لا المختار ان يثبت
 بالدليل وقيل بطلب الحكم العقلي دون الحكم الشرعي لنا لادعي علمنا في امر غير ضروري
 وجود او عدما فان لم ينجح الى طريق يقضي اليه لكان ضروريا والمفروض خلافه فيكون
 ضروريا نظرا ههنا ولنا ايضا الاجماع على ذلك في دعوى وحدانية الله تعالى
 نفى الشريك وفي دعوى قدمه وهي في الاول والحدوث عنه فبطل السلب الكلي في دعوى
 فنثبت الاجاب الكلي اذا قابل بالفصل ودليل الثاني للمطالبة بالدليل لولزمه كل مدعى
 لنفي ان يقيم الدليل عليه للزعم منكر دعوى الرسالة ان يقيم الدليل على عدم رسالته
 وكذلك منكر وجوب صلوة سادسة وكذلك المدعى عليه المنكر لما يدعي عليه عند
 لزومه له واللوازم الثلاثة ظاهرة المجلد ان الجواب ان الدليل قد يكون مستغنى
 الاصل مع عدم الرفع وذلك محقق في منكر الدعوى ولذلك لا يطالب بذلك
 قد يكون اشتفاء لازم وهو محقق في الصلوة السادسة اذا اشتبهت من لوازمها
 عادة وقد انشئ وكذا في دعوى الرسالة اذا لازمها وجود المعجزة عادة وقد انشئ في احكامها

منع بطلان اللوازم فان الثلاثة مطالبون بالدليل لكنه مقرر معلوم عند الجمهور فلا حاجة
 الى التصريح به واذا قلنا اننا مطالب بالدليل فالتا في الحكم الشرعي هل يجوز له الاستدلال
 بالقياس قد اختلف فيه والحق انه انما يستدل به اذا كان الجامع عدم شرط او وجوب
 مانع لا باعنا فان عدم الحكم لا يكون لباعث بل يكفي فيه عدم الباعث على الحكم وذلك
 انما يقع عند من يجوز تخلف الحكم عن علمته ولا يجعله قادحا في العلمية اذا كان المانع
 او عدم شرط كما مر فهو فرع تخصيص العلة فجوزناه عندنا ولا يجوز له
 التقليد لما فرغ من راجعها وشرع في مقابله وهو الاستفتاء والاحتياط فيه
 عن التقليد والمفتي والاستفتاء وما فيه الاستفتاء فانه اربعة اجناس الاول التقليد
 وهو العمل بقول الغير من غير حجة كاخذ العايم والمجتهد بقول مثله وعلى هذا لا يكون
 الرجوع الى الرسول عليه السلام تقليدا وكذا الاجماع وكذا الرجوع العايم الى المفتي وكذا
 الرجوع القاصي الى العدول في شهادتهم وذلك لقيام الحجج بها فقول الرسول صلى الله
 عليه وآله بالمعجزة والاجماع بما مر في حجة وقول الشاهد والمفتي بالاجماع ولو سمى ذلك
 او بعض ذلك تقليدا كما يسمى في العرف اخذ المقلد العايم بقول المفتي تقليدا فلا
 مشاحة في التسمية والاصطلاح الثاني في المفتي وهو الفقيه وقد تقدم تعريف
 الفقيه ويعلم منه الفقيه لان من قام به الثالث المستغنى وهو خلافة فان لم
 يتجرب الاجتهاد وهو كونه مجتهدا في بعض المسائل دون بعض فكل من ليس بمجتهد
 في الكل فهو مستغنى في الكل وان قلنا به فالامر واضح ايضا فانه مستغنى فماليس مجتهدا فيه

مفتي فها هو مجتهد فيه ولا يمنع ذلك لان شرط التقابل اتحاد الجهات الرابع
 المستفتي فيه المسائل لا مجتهد فيه ولا استفتاء في المسائل العقلية على القول الصحيح
 لوجوب العلم بالنظر والاستدلال كما سيقر لا يقلد
 قد اختلف في جواز التقليد في العقليات من مسائل الاصول كوجود الباري وما
 يجوز له ويجب ويتبع من الصفات قال عبد الله العنبري بجوازه وقال غيره
 بوجوبه وان النظر والبحث فيه حرام لنا ان الامة اجعوا على وجوب معرفة الله تعالى
 وانها لا يحصل بالتقليد لثلاثة اوجه احدها انه يجوز الكذب على المخبر فلا يحصل
 العلم ثانياً انه لو افاد العلم لا فاد به نحو حدوث العالم من المسائل المختلف فيها فاذا
 قلنا واحد في الحدوث والاخر في القدم كانا عالمين بهما فبئس حقيقة ما وانح
 ثالثاً ان التقليد لو حصل العلم فالعلم بانه صادق فيما اخبر به اما ان يكون ضرورياً
 او نظرياً لا سبيل الى الاول بالضرورة واذا كان نظرياً فلا بد له من دليل والمفروض
 انه لا دليل له لو علم صدقه بدليل لم يبق تقليداً القائلون بجواز التقليد فيها
 قالوا اولاً لو كان النظر واجباً لكانت الصحابة اولى به ولو كان منهم النظر في العقليات
 والاصول لنقل كان نقل نظرهم في اجتهاديات والفروع فلما لم ينقل علمه
 لم يقع الجواب يلزم ان الصحابة اولى به وقد نظرنا واكابرنا فاستبهم
 الى انهم كانوا جاهلين بالله تعالى وبعقباته وانه بظا اجماعاً قوكم لو كان لنقل قلنا
 انما لم ينقل لوضوح عدم عندهم وعدم ما يجوز الى كثرة النظر والبحث على ما هو جود

في زماننا

في زماننا من عدم مشاهدة الوحي وصفاء الاذهان مع كثرة الشبه التي تحدث
 بيننا فحينما حو جتمعت لنا بخلاف الاجتهاديات لانتها خفية يتعارض فيها الامارات
 فاحتاجت الى كثرة النظر والبحث قالوا ثانياً لو كان واجبا لزم الصحابة العلم بذلك
 ولا يلزم باطل فانا نعلم ان اكثر عوام العرب لم يكونوا عالمين بالادلة الكلامية وان الاعراب
 اختلفت والامة اخبر ساء يحكم باسلامهم بمجرد الكلمتين الجواب انهم الرموهم وليس المراد
 تحريم الادلة بالعبارات المصطلح عليها ودفع الشك الوارد فيها انما المراد الدليل
 بحيث يوجب الطائفة ويحصل باليسر نظرياً وكانوا يعلمون منهم العلم به كما قال الاعراب
 البعده تدل على البعير واثر الاقدام على المسير فسماء ذات ابراج وارض ذات فجاج
 لا تدل على اللطيف الخبير والقائلون بوجوب التقليد فيها قالوا النظر في مظنة الوقوع في
 الشبه والضلال لا اختلاف لاذهان ولا نظار بخلاف التقليد فانه طريقاً من وجوب
 احتياطاً لوجوب الاحتراز عن مظنة الضلال اجماعاً الجواب ان ما ذكرتموه يجب ان
 النظر على المقلد ايضا لانه مظنة ما فقلده فيما يحتملها احداً وان يحرم فان نظر
 فمتنع وان قلده فالكلام عايد الى مقلده ويلزم التسلسل مسألة
 غير المجتهد من لم يبلغ درجة الاجتهاد يلزمه التقليد سواء كان عامياً
 او عالماً بطرف صالح من علوم كاجتهاد وقيل انما يلزم من العالم التقليد ان تبين له
 صحة الاجتهاد المجتهد بدليله لنا قوله تعالى فاستأخوا اهل ان كنتم لا تعلمون وهو عام
 في جميع من لا يعلم العلم بان علته الاكثر السؤال هو الجاهل والامر بالمقيد بالعللة يتكرر

الذكر

فقول وهذا غير عالم بهذه المسئلة فيجب عليه في السؤال ولنا ايضا في العلم
 يستفتون فيفتون ويتبعون من غير ابداء المستند وشاع وذاع ولم يتكروا
 اجماعا قالوا القول بذلك يؤدي الى وجوب اتباع الخطا لجواز الجواب انه مشتبه
 الا انه لا يابى مستنده فالخطا جائز وكذا كالمفتي نفسه يجب عليه اتباع
 اجتهاده مع جواز الخطا والحل ان اتباع الظن واجب لانه اتباع الظن وان كان
 انما المتبع اتباع الخطا لانه خطا كما ينبغي عنه ترتيب الحكم على الوصف في قولنا
 اتباع الخطا مسئلة الاتفاق المفتي اما ان يظن المستفتي
 عمله وعدالته او يجهل حاله فيها اما من ظن عمله وعدالته اما بالخبرة واما بان راه
 منتصبا للفتوى والناس متفقون على سؤاله وتوقيفه فيستفتيه بالاتفاق واما
 من ظن عدم عمله او عدم عدالته او كليهما فلا يستفتيه اتفاقا بل يبقى المجهول فان كان
 مجهول العلم وهو مجهول الذي فيه الكلام فالمختار امتناع استفتائه وان كان معلوم العلم
 مجهول العدالة فستعرف حاله في الجواب والسؤال لنا العلم شرط والاصل عدمه
 بغير العالم كالشاهد المجهول عدالته والراوي المجهول عدالته قالوا لو امتنع فمن جمل
 علمه بذلك لا يمنع فمن علم علمه وجهل عدالته بدليلكم بعينه كجوابه فيه وللادام مستف
 الجواب التزام الامتناع فيمن علم علمه وجهل عدالته لاحتمال الكذب ولو سلم فالفرق
 ان الغالب في المجتهدين العدالة وليس الغالب في العلماء الاجتهاد بل
 مسئلة اذا تكررت المجتهدين الاجتهاد في

في العلم والعدالة

مدر

فمن لم يكره النظر وتجديد الاجتهاد قيل يلزمه والمختار انه لا يلزمه لانه قد اجتهد
 في ذلك ما يحتاج اليه في تلك المسئلة وانه وان بقي احتمال ان يوجد شي اخر لم يطع
 ليدلكن الاصل عدمه قالوا يتحمل ان يتغير اجتهاده كما زاه كثيرا ومع الاحتمال فلا
 السبب وجوب تكراره احتمال تغير الاجتهاد لوجوب بدل الان التغير تجديدا
 ولم يتغير وقت تكرار الواقعة وذلك بط بالاتفاق مسئلة يجوز
 المختار انه يجوز خلو الزمان عن مجتهدين يرجع اليه وقد
 منع الخبايا من ذلك لانه ليس متعلا لذاته اذ لا يلزم من فرض وقوعه لذاته
 مح فلو كان ممثلا كان ممثلا لغيره والاصل عدم الغير وقال صلى الله عليه وآله
 ان الله لا يقبض العلم اشرافا ولكن ينزع من الناس يقبض العلم حتى اذا لم يبق عالم
 اتحد الناس رؤساء جهالا فيسئلوا فافتوا بغير علم فضلوا واصلوا وهو ظاهر
 في الجواز والوقوف قالوا قال صلى الله عليه وآله لا يزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق
 حتى ياتي امر الله او حتى يظهر الدجال وهو ظاهر في عدم الخلو الى القيمة او اشرطها
 الجواب هذا يدل على عدم الخلو واما عدم الجواز فلا ولو سلم فدلينا اطره لان فيه
 على العالم صريحا وهو يستلزم نفى المجتهد واما الظهور على الحق وان دل على امتقا
 الحق فلا يدل على العلم ولا على الاجتهاد ولو سلم فيعارض الدليلان وسقى الاول وهو
 ان الاصل عدم المانع سالما عن المعارض قالوا الاجتهاد فرض كفاية فيكون اشتقاؤه

اعتقاد

نحو الزمان عن المجتهد مستلزمه لاتفاق المسلمين على الباطل وأنه حج لما عرفت
في الاجماع الجواب ان الاجتهاد فرض كفاية لا اديان بل اذا كان ممكنا مقدورا وادعوا
الخلو بموت العلماء لم يكن ممكنا مقدورا **مسئله** افتاس ليس بمجتهد
قد اختلف في ان غير المجتهد هل له ان يفق بمذهب مجتهد
على اربعة اقول المختار انه لو كان مطلقا على ما اخذ الاحكام اهلا للنظر كان جازيا
والافلا وقيل ذلك انما يجوز عند عدم المجتهد واساس وجوده فلا وقيل محصورا مطلقا
وهو مذهب ابي الحسين لئلا يقع افتاء العلماء وان لم يكونوا مجتهدين في جميع اصناف
وتكرروا لم ينكر وكان اجماعا القائلون بالجواز قالوا ولا انه نافي فلا يفرق بين العام
وغيره كالا حاديث الجواب ليس الكلام ممن ينقل عن المجتهد حكاه انه متفق عليه انما
الخلاف فيما هو المعتاد في الاعصار على انه مذهب الشافعي والي حيفه القائلون
بالمنع قالوا لو جاز لجاز للعامة لانها في النقل سواء الجواب ان الاجماع هو الذي
وقد جوز للعامة دون العامة وايضا فالفرق ظاهر وهو علم بما اخذ احكام المجتهد
واهل بيته للنظر دون العامة فلا يصح التسوية بينهما **مسئله**
للقلة ان يقولوا **مسئله** اذا تعد المجتهدون وتفاضلوا فلا يجب على المقادير
تقليدا لافضل بل له ان يقلد المفضل **مسئله** وعن احمد وان شرح من قبل عليه
النظر في الارح منها ويتعين الارح منها عند التقليد لنا قد علم قطعنا ان المفضل
في زس الصحابة وغيرهم كانوا يفتون وقد اشتهر منهم ذلك وتكرر ولم ينكر

احد فدل على انه جازر وايضا قال صلى الله عليه وآله اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم
امسند يتم خرج العوام لانهم المقتدون بقى معمولاه في المجتهدين منهم من غير نص
وامسند بان العامي لو كلفناه الترجيح لكان تكليفا بالبحر لقصوره عن معرفه مراد
المجتهدين وترجح الفاضل والمفضل منهم الجواب ان معرفه الترجيح ليست مسحيلة
من العامي لانه يظهر له بالتسامع من الناس وبرجوع العلماء وعدم رجوع اليهم وغيره
كثرة المستفتين وتقدم سائر العلماء له والاعتراف بفضلهم وقالوا ولا اقول المجتهد
بالنسبة الي المقلد كالدله بالنسبة الى المجتهد فاذا تعارضوا لا يصار اليهما حكما
بل لا بد من الترجيح وما هو الا قائله افضل بالاتفاق الجواب ان هذا قياس
فلا يقاوم ما ذكرنا من الاجماع ولو سلم فالفرق ان ترجيح المجتهدين سهل وترجح العوام
مجتهدين وان امكن فهو عسر قالوا ثانيا الظن بقول الاعلم اقوى ويجب معرفه اقوى
الظن للاخذ به عند التعارض الجواب ان هذا تقرير للدليل الاول
في المعنى وان تخالفا في العبارة لان افادته للظن وكونه كالدليل للمجتهد امر واحد
اجواب الجواب بعينه **مسئله** ولا يرجع عنه اذا عمل العامي بقول مجتهد
في حكم **مسئله** فليس له الرجوع عنه الى غيره اتفاقا واما في حكم **مسئله** اخرى فهل يجوز
له ان يقلد غيره المختار جوازه لنا القطع بوقوعه في زس الصحابة وغيره فان الناس
في كل عصر يستفتون المفتين كفتا اتفق ولا يلزم من سوال مفت بعينه هذا
وقد شاع وتكرر ولم ينكروا التزم مذهبنا معينا وان كان لا يلزمه كمن ذهب اليه

ومذهب الشافعي وغيرهما ففيه ثلاثة مذاهب اولها يلزم وثانيها لا يلزم
 وثالثها انه كالاول وهو من يلزم فان وقعت واقعة بقلده فيها فليس له الرجوع و
 اما غيرهما فيتبع فها من شاء الترجيح في هذا آخر الاقوال
 الاربعة وهو الترجيح وانه في اللغة جعل الشيء راجحا ويقال مجازا الاعتقاد الرجح
 وفي الاصطلاح اقتران الامارة بما يقوي به معارضتها وعند الفقهاء ترجيح صاحب
 يحتاج اليه في استنباط الاحكام وذلك لا يتصور فيما ليس فيه دلالة على الحكم
 اصلا ولا فيما دلالة عليه قطعية لما سياتي ان لا تعارض بين قطعيين ودين
 قطعي ولفظي فحين ان يكون لامارة على اخري ولا يحصل تحكما مخضابا لا بد من
 اقتران امر بها يقوي معارضتها فهذا الاقتران الذي هو سبب الترجيح هو المسمى
 بالترجح في مصطلح القوم لا بمرعوفه بانه اقتران الامارة بما به يقوي على معارضة
 فلا حصل الترجيح وجب العمل بها وهو تقديم اقوى الامارتين للقطع عنهما بغير
 اي فهم ذلك من الصحابة وغيرهم وعلم قطعهم به بتكرره في الواقع المختلف
 التي لا حاجة الى تعدادها لكونه معلوما قطعاً لمن نفس عن مجاري اجتهادهم و
 اعترض عليه بشهادة اربعة مع شهادة اثنين اذا تعارضتا فان الظن الحاصل
 بالاربعة اقوى من الحاصل بالاثنتين فكان ينبغي ان يقدم ولا يقدم الجواز بالتزام
 تقديم شهادة الاربعة عند التعارض لانه مختلف فيه وبالفارق بين الشهادة و
 الدليل فليس كل ما يرجح به الشهادة لما استوقف عليه من وجوه غير محصورة من الترجيح

لفقها

للاول

اول

المسكوت وانه فيه اقوى بخلاف المخالفة فمقدما لها اقل فيكون اقوى الرابع عشر
 تقدم ما يدل بالاعتضاء على ما يدل بالاشارة وعلى ما يدل بالايما وعلى
 ما يدل باليميناء بالمفهوم الموافقة ومخالفة لان نفى الصحة بعد من استفاء قصد
 هذه الامور الخامس عشر اذا الزم في احدها تخصيص وفي الاخر تاويل الخاص
 في العام لانه اكثر السلسل من عشر تقدم الخاص على العام لانه اقوى دلالة
 على ما تضمنه من دلالة العام عليه لاحتمال تخصيصه فيه ولذلك تقدم الخاص
 من وجه العام من وجه على العام من كل وجه السابع عشر تقدم العام الذي
 لم يخص على الذي قد خصص لتطرق الضعف اليه بخلاف في حقيقته الثامن عشر
 سيد المطلق كتحصيل العام فيقدم المقيد ولو من وجه على المطلق والمطلق
 الذي لم يخرج منه مهتد على ما اخرج منه التاسع عشر اذا تعارضت صيغة العموم
 بصيغة الشرط الصريح مقدم على صيغة النكرة الواقعة في سياق النفي وغيرها كالجمع
 على والمضاف ونحوها لان دلالتها اقوى لا فائدة التعليل ثم تقدم الجمع المحلى
 اسم الموصول كمن وما على اسم الجنس المعروف باللام لكثرة استعماله في العمود
 صير دلالة على العموم ضعف العشرة واذ اظن تعارض اجماعين قدم
 تقدمهما على ما بعد كالصحابه على التابعين والتابعين على تبعهم وعلى هذا الترتيب
 ثم اعلى رتبة واقرب الى الرسول قوله في الظني اي ذلك مقصور في الاجماع
 على دون القطعي والازم تعارض الاجماعين في نفس الامر وانه مع عادة الصنف
 ثالث الترجيح بحسب المدلول المدلول الحظر

الترجيح بحسب المدلول من وجوه الأول تقدم الحظر على الإباحة للأول
 تقدم الإباحة على الحظر لما لا يفوت مصلحة إرادة المكلف ولأنه لو لم
 أبيض وأصح وهو الجواز الأصلي الثاني تقدم الحظر على المنع لأن
 المفسد والندب جلب المنفعة ودفع المفسد أهم في نظر العقلاء
 لعدم الحظر على الكراهة لأنه أحوط الرابع لعدم الوجوب على الندب
 الخامس تقدم المثبت على النافي نحو خبر ليل دخل البيت وصلى و
 ولم يصل وذلك لأن غفلة الإنسان عن الفعل كثير ولأنه ثبت
 للتأصيل والنافي قد سني على الأصل وقيل تساوى المثبت والنافي
 قدر تقدمه لكان مقرراً للأصل وهو بعيد ولو قدر متأخراً كان تأخر
 التقارض السادس لعدم الذي وجب درء الجحد على الموجب إلى
 اليسر ونفي المحرج الذي قد علم تشويق الشارع السامع لعدم الموح
 والعقود على ما يوجب عدمها لأنه مؤيد بالأصل إذا الأصل عد
 والرقية وقيل بالعكس لكونه موافقاً للشرع المومنين لصحة العمل
 الثاني لصحة الثاني وهو الأصل الثامن تقدم الحكم التكليفي
 على الوضعي كالأصحة لأنه يحصل للصواب دون الوضعي وقيل بل الوضعي
 لا يتوقف على فهمه ويمكن التاسع تقدم الأخف على الأثقل للمد
 المحرج وقيل بالعكس إذا المصلحة فيه الشر ولذلك قيل ثوابك
 الصنف الرابع الترجيح بحسب الخارج

الخارج

الترجح بحسب المدلول من وجوه الأول تقدم الحظر على الإباحة لا
تقدم الإباحة على الحظر لمداه يقوت مصلحة إرادة المكلف ولأنه لو
انضاح واح وهو الجواز الأصلي الثاني تقدم الحظر على المذهب لأن
المفسد والمذهب جلب المنفعة ودفع المفسد أهم في نظر العرف
لعدم الحظر على الكراهة لأنه أحوط الرابع لعدم الوجوب على المذهب
الخامس تقدم مثبت على النافي نحو خبر ليل دخل البيت وصلى
ولم يصل وذلك لأن غفلة الإنسان عن الفعل كثير ولأنه يشبه
للتساوئ والنافي قد سنى على الأصل وقيل لتساوي مثبت والنافي
قد تقدمه لكان مقرا للأصل وهو بعيد ولو قدر متاخرا كان تمام
التعارض السادس لعدم الذي وجب درء الجرد على الموجب للحي
الليس ونفي الحرج الذي قد علم تشوق الشارع لتساوي لعدم الموضع
والعق على ما يوجب عدمه لأنه مؤيد بالأصل إذا الأصل على
والرقية وقيل بالعكس لكونه موافقا للدين ليس المستحسن لصحتها
النافي لصحتها النافي وهو الأصل الثامن تقدم الحكم التكليفي
على الوضعي كالصحة لأنه محصل الصواب دون الوضعي وقيل بالو
لا يتوقف على فهم ويمكن التاسع تقدم الأخف على الأثقل لل
الحرج وقيل بالعكس إذا المصلحة فيه الشر ولذلك قيل ثوابك
الصفة الرابع الترجيح بحسب الخارج

ذافوص وى
 كابوان وبنان فصاعدا
 يفرح حرج سد من حرج قلت
 فصل الفف فمانية عشر
 هم الابوان وبنان فصاعدا
 زنى عشا
 وان كان ذافوص نادى
 بود كابوان والنت يوط
 حرج السد من حرج
 حصل اثني عشر هم ان
 اربعة وكم السد ستة والوا
 بود على السد

الترجح بحسب المدلول من وجوه الأول تقدم الحظر على الإباحة لأن
تقدم الإباحة على الحظر لملا يقوت مصلحة إرادة المكلف ولأنه لو
انضاح واضح وهو الجواز الأصلي الثاني تقدم الحظر على المنذب لأن
المفسد والمنذب لجلب المنفعة ودفع المفسد أهم في نظر العقول
لعدم الحظر على الكراهة لأنه أحوط الرابع لعدم الوجوب على المنذب
الخامس تقدم المنذب على النافي نحو خبر لال دخل البيت وصلى و
ولم يصل وذلك لأن غفلة اللسان عن الفعل كثير ولأنه ثبت
للتأويل والنافي قد سنى على الأصل وقيل لتساوي المنذب والنافي
قد تقدمه لكان مقرا للأصل وهو بعيد ولو قدر متاخرا كان تأخر
التعارض السادس لعدم الذي وجب درء الجحد على الموجب للحج
الليس ونفي المحرج الذي قد علم تشوق الشارع السامع لعدم الموضع
والعقود على ما يوجب عدمها لأنه مؤيد بالأصل إذا الأصل عد
والرقية وقيل بالعكس لكونه موافقا للبدليل المستحسن لصحة ما
النافي لصحة النافي وهو الأصل الثامن تقدم الحكم التكميلي كما
على الوضعي كالصحة لأنه محصل الصواب دون الوضعي وقيل بل الوضعي
لا يتوقف على فهمه ويمكن التاسع تقدم الأخف على الأثقل للبدليل
المحرج وقيل بالعكس إذا المصلحة فيه أكثر ولذلك قيل ثوابك
الصنف الرابع الترجيح بحسب الخارج

الفصح الفصح
اصح عول احت

الفصح مع الربع مح
بطلت اصح عول

النصف مع الثمن مع النصف مع الثلثين لا يجمع
ثلاث

الصفحة الثالثة جمع الصفح السادس بفتح
الهمزة

لا يجمع الروح والنفس الروح مع نفس حقيق الروح مع النفس
روح عود روح احسن روح عود

الخروج مع السدس
نصف ح ودر كل واحد ابر

